

المُنْصِب

صنعة

أبي العباس محمد بن يزيد البكري

٢١ - ٥٢٨٥

تحقيق

محمّد عبد الخالق مصطفى

الأستاذ بجامعة الأزهر

الجزء الثاني

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامى

كتاب المفتن

صنعة

أبى العباس محمد بن يزيد المبرد

٢١٠ - ٢٨٥ هـ

الجزء الثانى

تحقيق

محمد عبد الخالق عضيمة

الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة

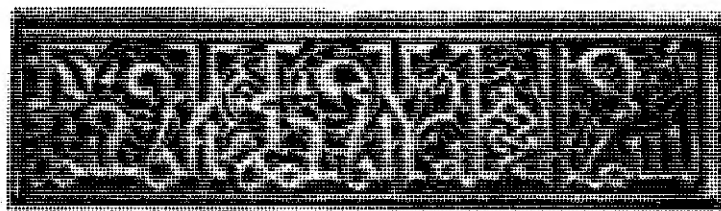
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم



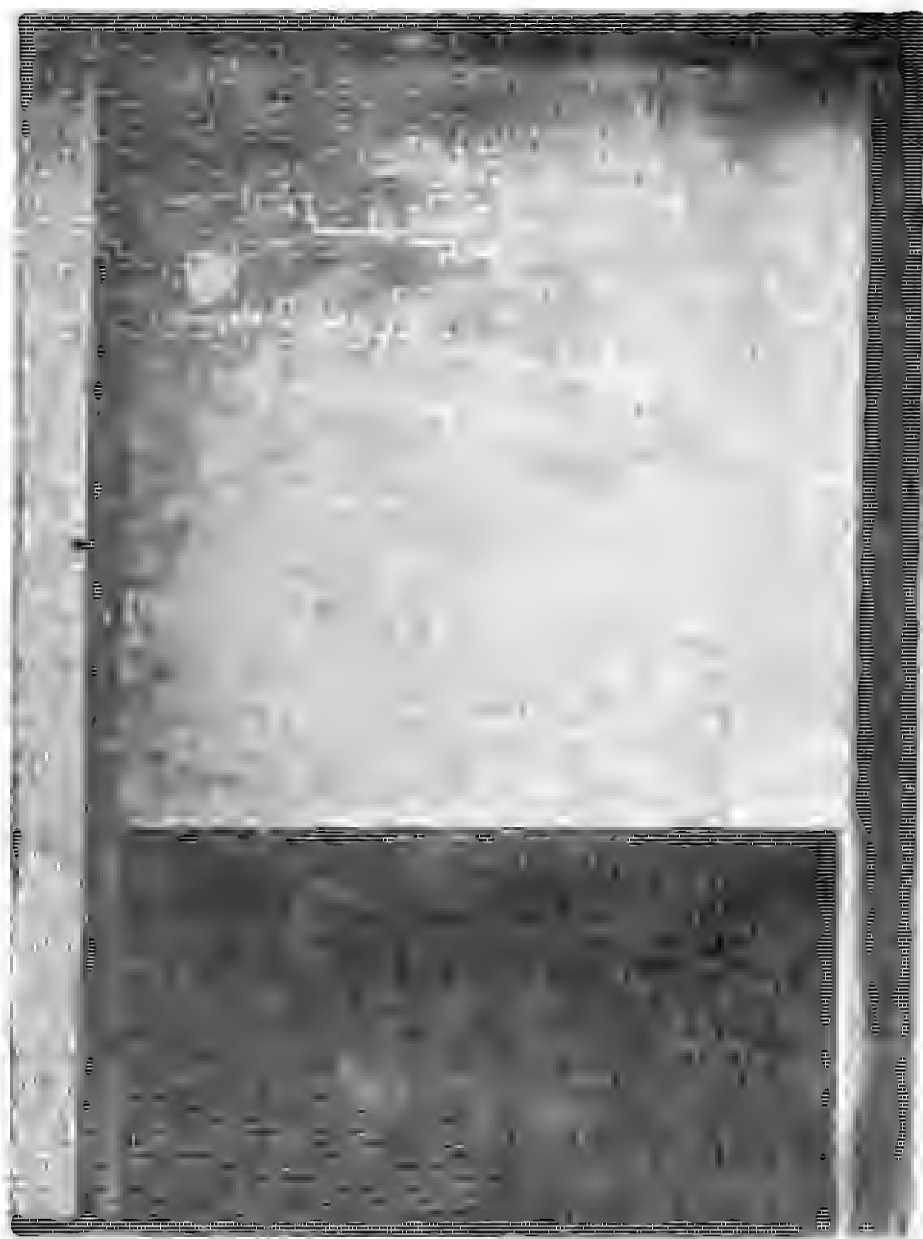
نموذج الصفحة الاولى من الجزء الاول

★ كان حق هذه اللوحات أن تلحق بمقدمة الجزء الاول ..
ولكن تأخر تصويرها اضطرنا أن نضعها في هذا الجزء ..





نموذج صفحة العنوان من الجزء الثالث



نموذج الصفحة الأخيرة من الجزء الثاني

/ الجزء الثاني

من كتاب المقتضب

تصنيف

أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد

كتبه مهلهل بن أحمد لأبي الحسن محمد بن حسين العلويّ

قرأت هذا الجزء من أوله إلى آخره ، وأصلحت ما فيه ، وصحّحته
فما كان فيه من إصلاح وتخريج بغير خطّ الكتاب فهو بخطي
وكتب الحسن بن عبد الله السيرافيّ

عارض به نسخته داعياً لمقيّده محمد بن عبد الله بن بركة
الناصرى عفا الله عنه

المفتضيب

الجزء الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب

٢
٢٩٠

/ إعراب الأفعال المضارعة

وكيف صار الإعراب فيها دون سائر الأفعال ؟

اعلم أَنَّ الأفعالَ إِنَّمَا دخلَهَا الإعراب لمضارعَتها الأسماء ، وأولا ذلك لم يجب أَنْ يُعرب منها شئٌ .

وذلك أَنَّ الأسماءَ هي المعربة . وما كان غيرَ الأسماءَ فمآلُه لها ، وهي الأفعالُ ، والحروفُ ^(١) .
وإنَّمَا ضارعَ الأسماءَ من الأفعال ما دخلتْ عليه زائدةٌ من الزوائد الأربع التي تُوجب الفعل غيرَ ماضٍ ، ولكنه يصلحُ لوقتَين : لما أنت فيه ، ولما لم يقع .
والزوائد ^(٢) : الألفُ ، وهي علامة المتكلم ، وحَقُّها أَنْ يقال : همزة .

والياءُ : وهي علامة الغائب .

والتاءُ : وهي علامة المخاطب ، وعلامة الأنثى الغائبة ^(٣) .

/ والنون ، وهي للمتكلم إذا كان معه غيره ^(٤) . وذلك قولك : أَفْعُلُ أَنَا ، وَتَفْعُلُ أَنْتِ أَوْ
هي ، وَتَفْعُلُ نَحْنُ ، وَيَفْعُلُ هُوَ .

وإنَّمَا قيل لها مضارعةٌ ؛ لأنَّها تقعُ مواقعَ الأسماءِ في المعنى . تقول : زيد يقوم ، وزيد قائم ، فيكون المعنى فيهما واحداً ؛ كما قال عزَّ وجلَّ : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) أَيِ احكامِهِمْ .

(١) يريد عند التسمية بها

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣ « وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة والتاء والياء والنون ، وذلك قولك : أفعل أنا وتفعل أنت أو هي ويفعل هو وتفعل نحن » .

(٣) لمفرد الغائبة ولشأنها .

(٤) وللواحد المعظم نفسه .

وتقول : زيد يَأْكُلُ ، فيصلحُ أن يكون في حال أَكَلَ ، وأن يَأْكُلَ فيما يُستقبل ؛ كما تقول : زيد أَكَلَ . أى في حال أَكَلَ ، وزيد آكِلٌ غدا . وتلحقها الزوائد لمعنى ؛ كما تلحق الأسماء الألف واللام للتعريف ، وذلك قولك : سيفعل ، وسوف يفعل ، وتلحقها اللام في (إنَّ زيدا ليفعلُ) في معنى لفاعل^(١) .

فالأفعال ثلاثة أصناف : منها هذا المضارع الذى ذكرناه ، و(فَعَلَ) وما كان في معناه لما مضى ، وقولك : (افْعَلْ) في الأمر . وهذان الصنفان لا يقعان في معاني الأسماء ، ولا تلحقهما الزوائد كما تلحق الأسماء .

فأما ما كان من ذلك على (فَعَلَ) حَقَلْتُ حروفه أو كُثِرَتْ - إذا أحاط/ به معنى (فَعَلَ) ، نحو : ضرب ، وعلم ، وكرم ، وحَمِدَ ، ودَحْرَجَ ، وانطلق ، وقتدر ، وكَلَّمَ ، واستخرج ، واغْدُوذَنَ ، واغْلُوَطَ ، وقاتل ، وتقاتل . وكلُّ ما كان في هذا المعنى ، وكذلك إن بنيته بناء ما لم يُسمَّ فاعله ، نحو : ضُرِبَ ، ودُحْرِجَ ، واستُخْرِجَ - فهذا كله مبنى على الفتح .

وكان حقَّ كُلِّ مبنى أن يُسَكَّنَ آخره ، فحرك آخر هذا المضارعة العربية ، وذلك أنه ينعت به كما يُنعت بها .

تقول : جاءنى رجل ضربنا ، كما تقول : هذا رجل يضربنا ، وضاربنا .

وتقع موقع المضارعة في الجزاء في قولك : إن فعلتَ فعلتُ ، فالمعنى : إن تفعلَ أفعَلُ . فلم يسكَّنوها كما لم يسكَّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكَّن ، ولا ما جُعِلَ من المتمكَّن في موضع بمنزلة غير المتمكَّن .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣ « وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك الفاعل ، حتى كأنك قلت : أن زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى . وتلحقه هذه اللام كما لحقت الإسم ولا تلحق (فعل) اللام . وتقول : سيفعل ذلك ، وسوف يفعل ذلك ، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة . ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يميز ذلك ؛ ألا ترى أنك لو قلت : أن (بتشديد النون) يضرب يأتينا أشباه هذا لم يكن كلاما إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعها في المعنى . . وللدخول اللام قال الله تعالى (وأن ربك ليحكم بينهم) أى لحاكم ولما لحقها من السين وسوف كما لحقت الألف واللام الاسم للمعرفة » .

والآية في النحل : ١٢٤ .

فالمضارع من الأسماء : مِنْ عَلٍ يَا فَتَى لَمْ يُسْكَنْوا اللام ، لَأَنَّهُ فِي / النكرة من عَلٍ يَا فَتَى ^(١) . $\frac{2}{293}$
والمُتَمَكِّن الذي جعل في موضع بمنزلة غير المتمكن قولهم : ابدأ بهذا أولُ ويا حَكَمُ .
وأما الأفعال التي تقع للأمر فلا تضارع المتمكن ؛ لأنها لا تقع موقع المضارع ، ولا يُنعتُ بها ؛ فلذلك سكن آخرُها ^(٢) .

فإن قال قائل : هي مُعربة مجزومة ؛ لَأَنَّ معناها الأمرُ ؛ ألا ترى أَنَّ قولك : اضرب بمنزلة قولك : لِيَضْرِبْ زيدٌ في الأمر - فقوله ذلك يبطل من وجوه :

منها قولك : صه ، ومه ، وَقَدْكَ في موضع الأمر ، وكذلك حذارِ ، ونزالِ ، ونحوهما ، فقد يقع الشيء في معنى الشيء وليس من جنسه .

ومن الدليل على فساد قوله أَنَّ هذه الأفعال المضارعة في الإعراب كالأسماء المتمكنة . والأسماء إذا دخلت عليها العوامل لم تُغَيَّر أبْنِيَتُهَا ، إِنَّمَا تُحْدِثُ فِيهَا الإِعْرَابَ . وكذلك هذه الأفعال تلحقها العوامل فَتُحْدِثُ لها الإعرابَ بالزوائد التي لحقتها ، وهي التاء ، والهمزة ، والنون ، والياء اللواتي في يَفْعَلُ ، وَتَفْعَلُ ، وَنَفْعَلُ ، وَأَفْعَلُ .

فإذا قلت (افْعَلْ) في الأمر لم تلحقها عاملا ، ولم تُقَرَّرْها / على لفظها ؛ ألا ترى أَنَّ الجوازم إذا لحقتها لم تُغَيَّر اللفظ نحو قولك : لم يضرب زيد وإنْ تذهبْ أذهبْ ، وكذلك لِيَذْهَبْ زيد ، ولا يذهبْ عبد الله ، فَإِنَّمَا يلحقها العامل وحروف المضارعة فيها . $\frac{2}{294}$

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤ « والفتح في الأفعال التي لم تجز المضارعة قولهم ضرب وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه (فعل) ولم يسكنوا آخر (فعل) لأن فيها بعض ما في المضارعة . تقول : هذا رجل ضربنا فتصف بها النكرة ، وتكون في موضع ضارب إذا قلت : هذا رجل ضارب . وتقول : إن فعل فعلت فيكون في معنى إن يفعل أفعل ، فهي فعل كما أن المضارع فعل وقد وقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما صير من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن فالمضارع من عل حركوه لأنهم قد يقولون : من عل فيجرونه وأما المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن في موضع قولك : ابدأ بهذا أول ويا حَكَمُ » .
وانظر أسرار العربية ص ٣١٥ - ٣١٦ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤ « والوقف قولهم : اضربه في الأمر لم يحركوها ، لأنها لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة فبعدت من المضارعة بعد (كم) و (إذ) من المتمكنة ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه : افعل » .

وَأَنْتِ إِذَا قُلْتَ : (اذهبْ) فليس فيها عامل ، ولا فيها شئٌ من حروف المضارعة .

فإن قال قائل : الإِضْمَارُ يَعْمَلُ فيها . قيل : هذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أَنَّ الفِعْلَ لا يعمل فيه الإِضْمَارُ إِلَّا أَنْ يُعَوِّضَ من العامل .

والثاني : أَنَّهُ لو كان ينجزم بجازم مُضْمَرٍ لكان حرف المضارعة فيه الذى به يجب الإِعْرَابُ ، لَأَنَّ المضمَر كالظاهر .

أَلَا ترى أَنَّكَ لو أَرَدْتَ إِضْمَارَ (لَمْ) - وكان هذا ممَّا يجوز - من قولك : لم يضرب ، فحذفت لَمْ ، أَبَقَيْتُ (يضرب) على لفظها ومعها (لَمْ) .

فإن قال قائل : فلم بناءه على مقدار المضارعة ؛ نحو : اضْرِبْ ، وانطلق فقد كسرت كما تقول : يضرب وينطلق . وكذلك أَقْتُلْ كما تقول : يقتل ؟

قيل : إِنَّمَا لحقت هذه / البنية ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا ^(١) لم يقع ، وكذلك صورة ما لم يقع . فهذا احتجاج مُغْنٍ ^(٢) ، وفيه ما هو أكثر من هذا .

(١) فى الأصل لما بتشديد الميم .

(٢) المبرد يرد على الكوفيين فى قولهم : ان فعل الأمر معرب لامبى ، وسيكرر هذا الرد فى ص ٤١٣ من الأصل وقد عقد الانبارى مسألة لهذا فى الانصاف ص ٣٠٣ - ٣١٧ وأسرار العربية ص ٣١٧ - ٣٢٤ كما بسط فيها القول الترخبرى فى أول شرحه للامية العرب .

هذا باب

تجريد إعراب الأفعال

اعلم أنَّ هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء ، مرفوعة كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة . فوقوعها مواقع الأسماء هو الذى يرفعها . ولا تنصب إذا كانت الأسماء فى موضع نصب ، ولا تنخفض على كلِّ حال ، وإن كانت الأسماء فى موضع خفض ^(١) .

فلها الرفع ؛ لأنَّ ما يعمل فى الاسم لا يعمل فى الفعل . فهى مرفوعة لما ذكرت لك حتَّى يدخل عليها ما ينصبها ، أو يجزمها . وتلك عوامل لها خاصّة ولا تدخل على الأسماء ، كما لا تدخل عوامل الأسماء عليها . فكلُّ على حياله .

فأما ما كان منها فى موضع رفع فقولك : يقوم زيد . (يقوم) فى موضع المبتدأ ، وكذلك : زيد يقوم / (يقوم) فى موضع الخبر . وإنَّ زيدا يقوم . (يقوم) فى موضع خبر (إنَّ) .

وما كان منها فى موضع المنصوب ، فنحو : كان زيد يقوم يا فتى ، وظننت زيدا يقوم .

وما كان فى موضع المجرور فنحو : مررت برجل يقوم ، ومررت برجل يقوم أبوه .

فإذا أدخلت على هذه الأفعال (السين) أو (سوف) فقد منعتهما بها من كلِّ عامل ^(٢) . وسيأتينا هذا مبيناً فى هذا الباب إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٩ « باب وجه دخول الرفع فى هذه الأفعال المضارعة . اعلم أنها إذا كانت فى موضع اسم مبتدأ ، أو اسم بنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مجرور أو منصوب — فإنها مرتفعة ، وكيونتها فى هذا الموضع ألزمتها الرفع ، وهى سبب دخول الرفع فيها . . وكيونتها فى موضع الأسماء ترفعها كما ترفع الاسم كيونه مبتدأ ، فأما ما كان فى موضع المبتدأ فقولك : يقول زيد ذلك ، وأما ما كان فى موضع المبنى على المبتدأ فقولك زيد يقول ذلك ، وأما ما كان فى موضع غير المبتدأ ولا المبنى عليه فقولك : مررت برجل يقول ذلك ، وهذا يوم آتيك ، وهذا زيد يقول ذلك ، وهذا رجل يقول ذلك ، وحسبته ينطق ، فهكذا هذا وما أشبهه . ومن ذلك أيضاً : هلا يقول زيد ذلك ؟ ف (يقول) فى موضع ابتداء ، و (هلا) لاتعمل فى اسم ولا فعل » .

وقال فى ص ٤١٠ « من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغى له أن ينصبها إذا كانت فى موضع ينتصب فيه الاسم ، ويجزمها إذا كانت فى موضع ينجر فيه الاسم ، ولكنها ترتفع بكيونتها فى موضع الاسم . . » .

وانظر الانصاف ص ٣١٩ - ٣٢٣ وأسرار العربية ص ٢٨ - ٢٩ والأشياء ج ١ ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٢) الفعل المقترن بالسين أو سوف أن وقع بعد (أن) كانت مخففة من الثقيلة و (لن) لنفى سيفعل ، « لم » فى الجوازم لنفى الماضى ، ولا يصلح الفعل المقرون بالسين أو سوف أن يقع شرطاً ؛ ولذلك وجب اقترانه بالفاء إذا وقع جواباً للشرط .

هذا باب

الحروف التي تنصب الأفعال

فمن هذه الحروف (أَنْ) ، وهي والفعلُ بمنزلة مصدره ، إلاَّ أنَّه مصدرٌ لا يقع في الحال^(١) .
إنَّما يكون لما يقع إنَّ وقعت على مضارع ، ولما مضى إنَّ وقعت على ماضٍ .

فأما وقوعها على المضارع ؛ فنحو : يسرُّني أَنْ تقومَ . المعنى : يسرُّني قيامك ؛ لأنَّ القيام لم يقع . والماضي : يسرُّني أَنْ قمتَ . (فَأَنْ) هي أَمْكُنُ / الحروف في نصب الأفعال . وكان الخليل يقول : لا ينتصب فعلُ البتَّةِ إلاَّ بأنَّ مُضمرةً أو مُظهرةً . وليس القول كما قال لما نذكره إن شاء الله .

ومن هذه الحروف (لَنْ) وهي نفي قولك : سيفعل . تقول : لن يقومَ زيد ، ولن يذهب عبد الله .

ولا تتصل بالقسم^(٢) كما لم يتصل به (سيفعل) .

ومن هذه الحروف (كَيَّ) ، تقول : جئت كي تكرمني ، وكى يسرك زيد .

ومنها (إِذَنْ) ، تقول : إذن يضربك زيد . فهذه تعمل في الأفعال عملَ عوامل الأسماء في الأسماء إذا قلت : ضربت زيدا ، وأشتم عمرا .

واعلم أنَّ هاهنا حروفا تنصب بعدها الأفعال وليست الناصبة ، وإنَّما (أَنْ) بعدها مُضمرةٌ .
فالفعل منتصب بـ(أَنْ) وهذه الحروف عَوَّضُ منها ، ودالةٌ عليها .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٧ « باب الأفعال المضارعة . اعلم أنَّ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتتصبها لاتعمل في الأسماء كما أنَّ حروف الأسماء التي تنصبها لاتعمل في الأفعال وهي (أَنْ) ، وذلك قولك : أريد أن تفعل . . . » .

وقال في ص ٤٧٥ « فأن مفتوحة تكون على وجوه ، فأحدها : أن تكون فيه أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها »

(٢) في المفتي ج ١ ص ٢٢١ « وتلقى القسم بها ولم نادر جدا كقول أبي طالب :

والله لئن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينًا

فمن هذه الحروف الفاء ، والواو ، وأو ، وحتى ، واللام المكسورة .

فأما (اللام) فلها موضعان : أحدهما نفي ، والآخر إيجاب . وذلك قوله : جئتك لأكرمك^(١)
وقوله عز وجل : (لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ / مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ)^(٢) . فهذا موضع الإيجاب .
٢٩٨

وموضع النفي : ما كان زيد ليقوم . وكذلك قوله تبارك وتعالى : (مَا كَانَ اللَّهُ لِيُنْذِرَ
الْمُؤْمِنِينَ)^(٣) (وما كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)^(٤) .

فإن (أن) بعد هذه اللام مضمرة ، وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لاتعمل
في الأفعال . ف(أن) بعدها مضمرة ، فإذا أضمرت (أن) نصبت بها الفعل ودخلت عليها اللام ،
لأن (أن) والفعل اسم واحد ، كما أنها والفعل مصدر . فالمعنى : جئت لأن أكرمك ، أى : جئت
لأكرامك . كقولك : جئت لزيد .

فإن قلت : ما كنت لأضربك - فمعناه : ما كنت لهذا الفعل^(٥) .

وأما (الفاء) . و(أو) ففيهما معانٍ تُفسر على حيالها بعد فراغنا من هذا الباب إن شاء الله .
وكذا (حتى) ، و(إذن) .

وكان الخليل يقول : إن (أن) بعد (إذن) مضمرة^(٦) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « وأما اللام في قولك : جئت لك لتفعل - فيمنزلة (إن) في قولك : إن خيراً فخير وإن شراً
فشر . إن شئت أظهرت الفعل ههنا وإن شئت خزلته وأضمرته ، وكذلك (أن) بعد اللام إن شئت أظهرته ، وإن شئت أضمرته »

(٢) الفتح : ٢

(٣) آل عمران : ١٧٩

(٤) الأنفال : ٢٣

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « واعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيها الإظهار وذلك ما كان ليفعل فصارت
(أن) ههنا بمنزلة الفعل في قولك : إياك وزيداً ، وكأنك إذا مثلت قلت : ما كان زيد لأن يفعل أى ما كان زيد لهذا الفعل .
فهذا بمنزلة ودخل فيه معنى نفي كان سيفعل فإذا قلت هذا قلت : ما كان ليفعل كما كان لن يفعل ليفعل وصارت بدلاً من اللفظ
بأن » .

(٦) في سيبويه ١ : ٤١٢ : « وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال : (أن) بعد إذن مضمرة » .

وكذلك (لن) وإنما هي (لا أن) ولكنك حذقت الألف من لا . والهمزة / من (أن) وجعلتها حرفا واحدا .

وليس القول عندي كما قال ؛ وذلك أنك تقول : زيدا لن أضرب ؛ كما تقول : زيدا سأضرب^(١) . فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام ؛ لأن (زيدا) كان ينتصب بما في صلة (أن) . ولكن (لن) حرف بمنزلة (أن)^(٢) .

وأما (كى) ففيها قولان : أما من أدخل اللام فقال : لكى تقوم يا فتى - فهي عنده والفعل مصدر ؛ كما كان ذلك في (أن) .

(١) السين وسوف يعمل ما بعدهما فيما قبلهما ، فليس لهما صدر الكلام ، وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٥٠ .
وقد استقيح السهيل في الروض الأنف ج ١ ص ٢٨٦ أن يتقدم معمول الفعل على السين فقال ؛ قبيح أن تقول : غدا سأتيك .
وابن القيم يجعل السين وسوف مما له صدر الكلام . قال في بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٩ - ٩٠ : « لا تقول : غدا سيقوم زيد لوجوه :
منها أن السين تنبئ عن معنى الاستئناف والاستقبال للفعل ، وإنما يكون مستقبلا بالإضافة إلى ما قبله فإن كان قبله ظرف أخرجه السين عن الوقوع في الظرف في الظرف لا عامل فيه فيبطل الكلام . فإذا قلت : سيقوم غدا دلت السين على أن الفعل مستقبل بالإضافة إلى ما قبله وليس قبله إلا حالة التكلم ودل لفظ غدا على استقبال اليوم فتطابقا . .
الثاني أن السين وسوف من حروف المعاني الداخلة على الجمل ومعناها في نفس المتكلم وإليه يستند لا إلى الاسم المخبر عنه فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي ، والنهي .
وفي كلام ابن القيم تحجير لاداعي له فالسين وسوف نزلتا مع الفعل المضارع منزلة أحد حروفه كما تنزل كذلك (لم) ، و (لن) ، و (لا) الناهية .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٧ :

« فأما الخليل فزعم أنها (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم كما قالوا : ويلمه يريدون وي لأمه وكما قالوا : يومئذ جعلت بمنزلة حرف واحد كما جعلوا (هلا) بمنزلة حرف واحد فإنما هي : هل ، ولا
وأما غيره فزعم أنه ليس في (لن) زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة وإنما في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائدا . ولو كانت على ما يقول خليل لما قلت : أما زيدا فلن أضرب لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال : أما زيدا فلا الضرب له » .

وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا اللَّامَ فَقَالَ : كَيْمِهَ كَمَا تَقُولُ : لَهُ - فُ(أَنْ) عِنْدَهُ بَعْدَهَا مَضْمُورَةٌ ؛
لَأَنَّهَا مِنْ عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ كَاللَّامِ (١) .

(١) فِي سَيَبُورِيهِ ج ١ ص ٤٠٧ « (كِ) وَذَلِكَ جِئْتُكَ لِكَيْ تَفْعَلَ » .

وَقَالَ فِي ص ٤٠٨ « وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُ (كِ) بِمَنْزِلَةِ حَتَّى وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : كَيْمِهَ فِي الْاسْتِفْهَامِ فَيَعْمَلُونَهَا فِي الْأَسْمَاءِ كَمَا قَالُوا : حَتَامُهُ وَحَتَّى مَتَى وَلَهُ فَنَ قَالَ : كَيْمِهَ فَإِنَّهُ يَضْمُرُ أَنَّ بَعْدَهَا وَأَمَّا مَنْ أَدْخَلَ عَلَيْهَا اللَّامَ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ كَلَامِهِ كَيْمِهَ فَإِنَّهُ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ (أَنْ) وَتَدْخُلُ عَلَيْهَا اللَّامُ كَمَا تَدْخُلُ عَلَى أَنْ ، وَمَنْ قَالَ : كَيْمِهَ جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ » .

هذا باب

إذن

اعلم أنَّ (إذن) في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء^(١)، لأنها تعمل وتُلغى كظننت؛ ألا ترى أنك تقول: ظننت زيدا قائما؛ وزيدٌ ظننت قائمٌ. إذا أردت زيدا قائم في ظني، وكذلك (إذن) إذا اعتمد الكلام عليها نُصب بها. وإن كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عاملٌ أُلغيت / ولا يجوز أن تعمل في هذا الموضع، كما تعمل (ظننت) إذا قلت: زيدا ظننت قائما؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تُصرف.

فأما الموضع الذي تكون فيه مبتدأة وذلك^(٢) قولك إذا قال لك قائل: أنا أكرمك قلت: إذن أجزيك. وكذلك إن قال: انطلق زيد - قلت: إذن ينطلق عمرو، ومثله قول الضبي:

أردد حمارك لا تُنتزع سريتسه إذن يُردد وقيد العير مكروب^(٣)

(١) في سيويه ج ١ ص ٤١٠ «باب إذن - أعلم أن (إذن) إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة علت في الفعل عمل أرى في الإسم إذا كانت مبتدأة وذلك قولك إذن أجيتك . . .»

(٢) هكذا بالأصل وصوابه: فذلك

(٣) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤١١ على نصب ما بعد إذن لأنها مبتدأة.

السوية: شيء يجعل تحت البرذعة للحمار كالحلس البعير. والنزع: السلب. وقيد العير مكروب: أي مضيق حتى لا يقدر على الخطو

قال المرزوقي في قوله: (أزجر حمارك): «هذا مثل، والمعنى: انقبض عن التعرض لنا والدخول في حريمنا فإنك إن لم تفعل ذلك دمت عاقبة أمرك. وجعل إرسال الحمار في حزام كناية عن التحكك بهم، والتعرض لمعاتهم.

«لا تنزع»: جزم في جواب الأمر على مذهب الكسائي أو بدل.

البيت من أبيات ستة لعبد الله بن عتبة الضبي أوردها المفضل في المفضليات وأبو تمام في الحامسة والأصمعي في الأصمعيات.

المفضليات ص ٣٨٢ الأصمعيات ص ٢٦٧ ديوان الحامسة ج ٢ ص ١٤٨ - ١٤٩ الخزانة ج ٣ ص ٥٧٦ وروى: «لا يرتع بروضتنا» - وانظر في اعرابه شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٢٢ والخزانة.

والموضع الذى لا تكون فيه عاملة البتة قولك : إِنْ تَأْتِنِ إِذْنَ آتِكَ ، لَأَنَّهُ دَاخِلَةٌ بَيْنَ
عَامِلٍ وَمَعْمُولٍ فِيهِ .

وكذلك أَنَا إِذْنَ أَكْرَمُكَ^(١) .

وكذلك إِنْ كَانَتْ فِي الْقِسْمِ بَيْنَ الْقِسْمِ بِهِ وَالْقِسْمِ عَلَيْهِ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : وَاللَّهُ إِذْنَ لَا
أَكْرَمُكَ . لَأَنَّ الْكَلَامَ مُعْتَمِدٌ عَلَى الْقِسْمِ . فَإِنْ قَدِّمْتُهَا كَانَ الْكَلَامُ مُعْتَمِداً عَلَيْهَا . فَكَانَ الْقِسْمُ
لِغَوَا ؛ نَحْوُ : إِذْنَ وَاللَّهُ أَضْرَبُكَ ؛ لِأَنَّكَ تَرِيدُ : إِذْنَ أَضْرَبُكَ وَاللَّهُ .

فَالَّذِي تُلْغِيهِ / لَا يَكُونُ مُقَدِّمًا ، إِنَّمَا يَكُونُ فِي أَضْعَافِ الْكَلَامِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : $\frac{٢}{٣٠١}$
ظَنَنْتَ زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قَدِّمْتَ الظَّنَّ فَإِنَّمَا تَبْنِي كَلَامَكَ عَلَى الشَّكِّ .

وإِنَّمَا جَازَ أَنْ تَفْصَلَ بِالْقِسْمِ بَيْنَ (إِذْنَ) وَمَا عَمِلْتَ فِيهِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ حُرُوفِ الْأَفْعَالِ
لِتَصْرِفُهَا ، وَأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ وَتُلْغَى ، وَتَدْخُلُ لِلْإِبْتِدَاءِ ، وَلِذَلِكَ شَبَّهْتَ بِظَنَنْتَ مِنْ عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ^(٢)

وَاعْلَمْ أَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ وَاوٍ أَوْ فَاءٍ ، صَلَحَ الْإِعْمَالُ فِيهَا وَالْإِلْغَاءُ ، لَمَّا أَذْكَرَهُ لَكَ
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : إِنْ تَأْتِنِ آتِكَ وَإِذْنَ أَكْرَمُكَ . إِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ ، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ . وَإِنْ
شِئْتَ جَزَمْتَ .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٤١١ « وَاعْلَمْ أَنَّ (إِذْنَ) إِذَا كَانَتْ بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَ شَيْءٍ الْفِعْلُ مُعْتَمِدٌ عَلَيْهِ فَإِنَّهَا مُلْغَاةٌ لَا تَنْصَبُ
الْبَيْتَ ، كَمَا لَا تَنْصَبُ أَرَى (بِضَمِّ الْأَلْفِ) إِذَا كَانَتْ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْأَسْمِ فِي قَوْلِكَ : كَانَ أَرَى زَيْدٌ ذَاهِبًا ، وَكَمَا لَا تَعْمَلُ فِي قَوْلِكَ :
أَتَى أَرَى ذَاهِبًا . ف (إِذْنَ) لَا تَصِلُ فِي ذَا الْمَوْضِعِ إِلَى أَنْ تَنْصَبَ كَمَا لَا تَصِلُ أَرَى هُنَا إِلَى أَنْ تَنْصَبَ ؛ فَهَذَا تَفْسِيرُ الْخَلِيلِ .
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَنَا إِذْنَ آتِيكَ ، هِيَ هُنَا بِمَنْزِلَةِ أَرَى حَيْثُ لَا تَكُونُ إِلَّا مُلْغَاةٌ . وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُكَ : إِنْ تَأْتِنِ إِذْنَ آتِكَ ، لِأَنَّ
الْفِعْلَ هُنَا مُعْتَمِدٌ عَلَى مَا قَبْلَ إِذْنَ » .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٤١١ - ٤١٢ « وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا وَاللَّهُ إِذْنَ لَا أَفْعَلُ مِنْ قَبْلِ أَنْ (أَفْعَلُ) مُعْتَمِدٌ عَلَى الْيَمِينِ وَ (إِذْنَ)
لِغَوٍ وَلَيْسَ الْكَلَامُ هُنَا بِمَنْزِلَةِ إِذَا كَانَتْ إِذْنَ فِي أَوَّلِهِ ، لِأَنَّ الْيَمِينَ هِيَ الْغَالِبَةُ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ - إِذَا كَانَتْ إِذْنَ مُبْتَدَأَةً - :
إِذْنَ وَاللَّهُ لَا أَفْعَلُ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَى إِذْنَ (وَاللَّهُ) لَا يَعْمَلُ شَيْئًا » .

وَقَالَ فِي ص ٤١٠ « وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُكَ : إِذْنَ وَاللَّهُ أَجِيبُكَ وَالْقِسْمُ هُنَا بِمَنْزِلَةِ أَرَى إِذَا قُلْتَ : أَرَى وَاللَّهُ زَيْدًا فَاعْلَمْ »

أما الجزم فعلى العطف على آتلك وإلغاء (إذن) . والنصب على إعمال (إذن) . والرفع على قولك : وأنا أكرمك ، ثم أدخلت (إذن) بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئا^(١) .

وهذه الآية في مصحف ابن مسعود (وَإِذْ لَا يَلْبِثُوا خَلْقَكَ)^(٢) [الفعل فيها] منصوب بإذن والتقدير - والله أعلم - الانصاف / بإذن ، وإن رفع فعلى أَنَّ الثاني محمول على الأول كما قال الله عز وجل : (فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا)^(٣) أى فهم إذن كذلك .

فالفاء والواو يصلح بعدهما هذا الإضمار على ما وصفت لك من التقدير . وأن تنقطع (إذن) بعدهما مما قبلهما . ثم يدخلان للعطف بعد أن عملت (إذن) . ونظير ذلك قولك : إن تعطى أشكرك وإذن أدع الله لك . كأنه قال : إذن أدع الله لك ثم عطف هذه الجملة على ما قبلها ؛ لأن الذى قبلها كلام مستغن .

وقد يجوز أن تقول : إذن أكرمك إذا أخبرت أنك فى حال إكرام^(٤) ، لأنها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب ؛ لأن حروف النصب إنما معناه مالم يقع . فهذه حال (إذن) إلى أن نفرد بابا^(٥) لمسائلها إن شاء الله .

-
- (١) فى سيبويه ج ١ ص ٤١١ « واعلم أن إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار ، ان شئت أعملها كأعمالك (أرى) و (حسبت) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين وذلك قولك : زيدا حسبت أخاك ، وإن شئت ألغيت إذن كإلغائك حسبت إذا قلت : زيد حسبت أخوك . . . وبلغنا أن هذا الحرف فى بعض المصاحف (وإذن لا يلبثوا خلقك إلا قليلا) وسمنا بعض العرب قرأها فقال (وإذن لا يلبثوا) وأما إلغاء فقولك إذن لا أجيئك وقال تعالى (فإذا لا يؤتون الناس نقيرا) »
(٢) الإسراء : ٧٦ - وقراءة خلقك سبعة (الالتفاف ص ٢٨٥) وقراءة (يلبثوا) شاذة (شواذ ابن خالوية ص ٧٧)
(٣) النساء : ٥٣

(إذن) - الواقعة فى ابتداء الكلام والنافية للمضارع لم تقع فى القرآن الكريم ، وما جاء منها كان بعد الواو والفاء . جاءت بعد الفاء فى آية واحدة وهى المذكورة هنا ، وجاءت بعد الواو فى آيتين الثانية قوله تعالى (قل لن ينفعكم الفرار إن فررتم من الموت أو القتل وإذن لا تتمعون إلا قليلا) الأحزاب ١٦ .

وقد قرئ بنصب المضارع فى الشواذ فى آيتين : فإذا لا يؤتون الناس ، وإذن لا يلبثون (البحر المحيط ج ٣ ص ٢٧٣ ج ٦ ص ٦٦ وشواذ ابن خالوية ص ٧٧) وفى شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ٢٤٤ ألفاؤها أجود وهو لغة القرآن التى قرأ بها السبعة وانظر ابن عيمش ج ٧ ص ١٦ ج ٩ ص ١٢ والمغنى ج ١ ص ٢١ وشرح الكافية للرى ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٤١٢ ولو قلت : والله إذن أفعل تريد أن تخبر أنك فاعل لم يجز كما لا يجوز والله أذهب إذن إذا أخبرت أنك فاعل .

(٥) لم يفرد بابا لمسائل إذن كما وعد وإنما استعرض النواصب فى الجزء الرابع ص ٤١٣ من الأصل .

هذا باب

٢
٣٠٣

الفاء وما / ينتصب بعدها

وما يكون معطوفا بها على ما قبله

اعلم أنَّ الفاء عاطفةٌ في الفعل ؛ كما تعطف في الأسماء . تقول : أنت تأتيني فتكرمني ، وأنا أزورك فأحسنُ إليك ؛ كما تقول : أنا آتيك ثمَّ أكرمك ، وأنا أزورك وأحسنُ إليك . هذا إذا كان الثاني داخلا فيما يدخل فيه الأول . كما تكون الأسماء في قولك : رأيت زيدا فعمرًا ، وأتيت الكوفة فالبصرة . فإن خالف الأول الثاني لم يحز أن يُحمَلَ عليه فَحُمِلَ الأول على معناه فانتصب الثاني بإضمار (أنْ) ، وذلك قولك : ما تأتيني فتكرمني ، وما أزورك فتحدثني .

إن أراد : ما أزورك ، وما تحدثني — كان الرفع ^(١) لا غير ؛ لأنَّ الثاني معطوف على الأول .

وإن أراد : ما أزورك فكيف تحدثني ؟ وما أزورك إلَّا لم تحدثني ، على معنى : كلما زرتك لم تحدثني — كان النصب ؛ لأنَّ الثاني على خلاف الأول . وتمثيل نصبه أن / يكون ^٤
٣٠٤ المعنى : ما تكون مني زيارة فيكون حديثُ منك . فلما ذهبت بالأول إلى الاسم أضمرت (أنْ) إذا كنت قد عطفت إسما على اسم ، لأنَّ (أنْ) وما عملت فيه اسم ، فالمعنى : لم تكن زيارة فإكرام ، وكذلك كلَّ ما كان غير واجب . وهو الأمر ، والنهي ، والاستفهام .

فالأمر : ائتني فأكرمك ، وزرني فأعطيك ، كما قال الشاعر :

يا ناقُ سيري عنقًا فسيحًا إلى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا ^(٢)

(١) رفع الفعل (فتحدثني) له وجهان وكذلك نصبه وسيذكرها قريباً .

(٢) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٢١ على نصب الفعل بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر .

العنق : ضرب من السير ، والفسيح : الواسع .

والبيت لأبي النجم العجلي ، وأراد سليمان بن عبد الملك .

وانظر سر الصناعة ج ١ ص ٢٧٢ واللسان « عنق » وشرح ديوان المتنبي ج ٤ ص ٢٠٤

والنهي مثل لا تأتيني فأكرمك ، كقوله عز وجل : (لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ)^(١) وكقوله عز وجل : (وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)^(٢) .

والاستفهام : أتأتيني فأعطيك ؟ لأنه استفهم عن الاتيان ، ولم يستفهم عن الإعطاء .

وإنما يكون إضمار (أَنْ) إذا خالف الأول الثاني . او قلت : لا تقم فتضرب زيدا لجزمت إذا أردت : لا تقم ، ولا تضرب زيدا . فإذا أردت : لا تقم فتضرب زيدا ، أى فإنك إن قمت ضربه^(٣) لم يكن / إلا النصب ؛ لأنك لم ترد بـ «تضرب» النهى . فصار المعنى : لا يكن منك قيام فيكون منك ضربٌ لزيد .

وذلك أتأتيني فأكرمك ؟ المعنى : أياكون هذا منك ؟ فإنه متى كان منك كان منى إكرام .

(١) طه ٦١

(٢) طه : ٨١

(٣) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٠ :

« وذلك لأن فاء الجزاء قياسه أن يجعل الفعل المتقدم عليه الذى هو غير موجب موجباً ويدخل عليه كلمة أن ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول في قوله تعالى (ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) : أى أن تطغوا فحلول الغضب حاصل .

هذا باب

مسائل هذا الباب

وما يكون فيه معطوفاً أو مبتدأ مرفوعاً
وما لا يجوز فيه إلا النصب إلا أن يضطرّ شاعر

تقول : ما تأتيني فتحدّثني . فالنصب يشتمل على معنيين^(١) . يجمعهما أنَّ الثاني مخالف
للأول .

فأحد المعنيين : ما تأتيني إلا لم تحدّثني : أي قد يكون منك [إتيان] ولكن لست
تحدّثني .

والمعنى الثاني : لا يكون منك إتيان ولا حديث فاعتباره ما تأتيني مُحَدَّثًا ، وكلّما أتيتني
لم تحدّثني .

والوجه الآخر : ما تأتيني فكيف تحدّثني ، أي لو أتيتني لحدّثني .

وأما الرفع فعلى وجهين^(٢) :

أحدهما : ما تأتيني ، وما تُحدّثني ، والآخر شريك الأول داخل معه في المعنى .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « وتقول : ما تأتيني فتحدّثني فالنصب على وجهين من المعاني :

أحدهما : ما تأتيني فكيف تحدّثني ، أي لو أتيتني لحدّثني .

وأما الآخر : فما تأتيني أبداً إلا لم تحدّثني ، أي : منك إتيان كثير ولا حديث منك » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « وإن شئت أشركت بين الأول والآخر فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول : ما تأتيني

فتحدّثني كأنك قلت : ما تأتيني ، وما تحدّثني . .

وإن شئت رفعت على وجه آخر كأنك قلت : فأنت تحدّثنا . . وتقول : ما أتيتنا فتحدّثنا فالنصب فيه كالنصب في الأول

وإن شئت رفعت على فأنت تحدّثنا الساعة والرفع فيه يجوز على (ما) . . . » .

والوجه الثاني أن تقول : ما تأتيني فتحدثني / أى ما تأتيني وأنت تحدثني وتكرمنى .

وكذلك ما تعطيني فأشكرُك ، أى : ما تعطيني وأنا أشكرُك على حال . ومنزل ذلك في الجزم ألم أعطك فتشكرنى ؟ جزم (تشكرنى) بلم ودخلا معا في الاستفهام . والرفع على قولك : فأنت تشكرنى .

ولو قلت : ما أنت بصاحبى فأكرمك - لكان النصب على قولك : فكيف أكرمك ؟ ولم يجز الرفع على الشركة ، لأنَّ الأول اسم فلا يُشرك الفعلُ معه . ولكن لو حملته على فأنا أكرمك على حال ثم تعطف جملة على جملة لجاز . وعلى هذا قوله :

فما أنت من قيس فتنبج دونها ولا من تميم في الرؤوس الأعظم^(١)

ولو رفع على (أنت تنبج على حال) جاز .

== خلاصة ما ذكره سيويه والمبرد في (ما تأتيني فتحدثني) أن نصب الفعل (فتحدثني) : يخرج على وجهين :

(أ) يكون المعنى نفي الحديث لاتقاء شرطه وسببه وهو الإتيان وقد أشارا إلى هذا الوجه بقولها : ماتأتيني فكيف تحدثني ولو أتيتني لحدثني .

(ب) يكون المعنى نفي الحديث أى ما يكون منك إتيان يعقبه حديث وإنما كان منك إتيان لاحديث بعده . يقول الرضى في شرح الكافية عن هذا التوجيه : « ليس في الفاء معنى السببية في هذا الوجه ، وإنما انتصب الفعل على تشبيه هذه الفاء بفاء السببية وإن كان معناها معنى فاء العطف » والمعنيان في كلام المبرد معنى واحد في الواقع .

ورفع الفعل فتحدثني يخرج على وجهين أيضاً :

الأول : العطف ، كأنك قلت : ما تأتيني وما تحدثني ، فهما جملتان منفيتان .

الثاني : يكون المعنى على نفي الإتيان أى ما تأتينا فأنت تجهل أمرى وتحدثني بما يحدث به الجاهل بحالى .

(وانظر في هذه المسألة ابن يعيش ج ٧ ص ٢٧ - ٣٦ شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٣٠ المعنى ج ٢ ص ٩٨ ، ١٣٩ - الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٥٣ - ٥٤) .

(١) في سيويه ج ١ ص ٤٢٠ « وتقول : ما أنت منا فتحدثنا لا يكون الفعل محمولا على (ما) لأن الذى قبل الفعل ليس من الأفعال فلم يشاكله . قال الفرزدق :

ما أنت من قيس فتنبج دونها ولا من تميم في الألها والفلاصم »

والبيت من قصيدة كبيرة للفرزدق ديوانه ص ٨٥١ - ٨٦١ .

وروايته في الديوان كرواية المقتضب وعلى رواية سيويه يكون دخله الحرم . كان جرير يكافح عن قيس لمثولته فيهم ، فجعله الفرزدق نباحاً على طريق الاستعارة ونفى عنه الشرف في تميم .

وَأَمَّا قول الله عز وجل : (لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)^(١) فهو على قولك : لا تأتيني ، فأعطيتك ، أى لو أتيتنى لأعطيتك . وهو الذى ذكرناه فى أحد الوجهين / من قولك : $\frac{2}{3.7}$ ما تأتيني فتحديثى إذا أردت : او أتيتنى لتحديثى .

وتقول : كأنك لا تأتينا فتحديثنا إذا أردت الوجه فى قولك : محدثا وهو الذى ذكرناه فى ما تأتيني فتحديثى ، أى : كلما أتيتنى لا تحديثى ، فهو ما تأتيني محدثا . أى قد يكون منك إتيان ولا تحديث ، كما قال :

كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَعْمَةً فَيُصْبِحُ مَلَقَىٰ بِالْفَنَاءِ إِيَّاهَا^(٢)

وَأَمَّا قوله عز وجل : (فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)^(٣) . النصب هاهنا محال ؛ لأنه لم يجعل (فيكون) جوابا . هذا خلاف المعنى ؛ لأنه ليس ههنا شرط . إنما المعنى : فإنه يقول له : كن فيكون ، و (كن) حكاية^(٤) .

وَأَمَّا قوله عز وجل : (أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)^(٥) فالنصب والرفع .

فَأَمَّا النصب فعلى أن تقول : فيكون يا فتى : والرفع على هو يقول فيكون .

وَأَمَّا قول الشاعر :

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ^(٦)

(١) فاطر : ٣٦ - وفى سبويه ج ١ ص ٤١٩ « فمثل النصب قوله - عز وجل - (لا يقضى عليهم فيموتوا) » .

(٢) فى سبويه ج ١ ص ٤٢١ « وتقول : كأنك لم تأتينا فتحديثنا ، إن حملته على الأول جزمتم قال رجل من بنى دارم :

كأنك لم تذبح لأهلك نعمة فيصبح ملق بالفناء إياها

وقال الأعم « الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء على الجواب وإن كان معنى الكلام الإيجاب ، لأنه كان قبل دخول كأن منفياً على تقدير لم تذبح نعمة فيصبح إياها ملق ثم دخلت عليه كان فأوجب فتبقى على لفظه منصوباً » .

الإهاب : الجلد .

(٣) البقرة : ١١٧ - آل عمران : ٤٧ - مريم : ٣٥ - غافر : ٦٨ .

(٤) فى سبويه ج ١ ص ٤٢٣ « ومثله (كن فيكون) كأنه قال : إنما أمرنا ذاك فيكون » .

(٥) النحل : ٤٠ ، القراءتان من السبعة . النشر ج ٢ ص ٣٠٤ الأتحاف ص ٢٧٨ .

(٦) فى سبويه ج ١ ص ٤٢٦ - ٤٢٧ « وسمنا من ينشد هذا البيت من العرب . . . والرفع أيضاً جائز حسن . . .

ويغضب معطوف على الشيء ويجوز رفعه على أن يكون داخلاً فى صلة الذى » .

/ فَإِنَّ الرِّفْعَ الْوَجْهَ ؛ لِأَنَّ (يَغْضِبُ) فِي صِلَةِ الَّذِي ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ الَّذِي يَغْضِبُ مِنْهُ صَاحِبِي .

وكان سببويه يقدم النصب ويُثْنِي بالرفع . وليس القول عندي كما قال ، لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي يَصِحُّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَنَّ يَقَعُ (يَغْضِبُ) فِي الصِّلَةِ كَمَا ذَكَرْتَ لَكَ .

ومن أجاز النصب فَإِنَّمَا يجعل (يغضب) معطوفاً على الشيء ، وذلك جائز ، ولكنه بعيد . وإِنَّمَا جاز لِأَنَّ الشَّيْءَ مَنَعُوتٌ ، فكان تقديره : وما أنا للشيء الذي هذه حاله ، وَلِأَنَّ يُغْضِبُ صَاحِبِي وَهُوَ كَلَامٌ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَقُولُ الْغَضَبُ إِنَّمَا يَقُولُ مَا يُوجِبُ الْغَضَبَ . ومثل هذا يجوز .

تقول : إِنَّمَا جَاءَ بِهِ طَعَامُ زَيْدٍ ، وَالْمَعْنَى إِنَّمَا جِئْتُ مِنْ أَجْلِهِ . وكذلك قولك : إِنَّمَا شَفَاءُ زَيْدٍ السِّيفُ ، وَإِنَّمَا تَحِيَّتُهُ الشَّتْمُ ، أَيْ هَذَا الَّذِي قَدْ أَقَامَهُ مُقَامَ التَّحِيَّةِ وَمُقَامَ الشِّفَاءِ ؛ كَمَا قَالَ :

/ وَخَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ^(١)

= وقال الأعم : « الشاهد في نصب يغضب حملاً على معنى ولأن يغضب والتقدير : وما أنا بقول للشيء غير النافع ، ولأن يغضب منه صاحبي أى لست بقول للسبب المؤدى إلى غضبه ، ويجوز ويغضب بالرفع حملاً على صلة الذي وهو أبين وأحسن . وقد رد المبرد على سببويه تقديمه النصب على الرفع ، ولم يقدمه سببويه لأنه عنده أحسن من الرفع وإنما قدمه لمابنى عليه الباب من النصب باظهار أن» مانسبه الأعم هنا للمبرد يوافق ما في المقتضب ، وكذلك ما قاله ابن يعيش ج ٧ ص ٣٦ .

أما الرضى فقد نسب إلى المبرد كلاماً آخر ثم رد عليه .

قال في شرح الكافية ج ٢ ص ٢٣٢ : « وإذا نصبته فهو على الصرف . قال المبرد : لا يجوز ذلك ، لأن فيه نفي النفع والغضب ممّا وهو عكس المقصود به لأن مراد الشاعر : الذى يغضب منه صاحبي لا أقوله . قلت : الذى قاله إنما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله : ليس نافعى ، لأنه يكون المعنى إذن : لا أقول قولاً لا يجمع نفعي وغضب صاحبي منه . وهذا عكس ما ينبغي . . وأما إذا جعلناه في سياق النفي الذى هو ما أنا فلا يفقد المعنى ، لأنه يكون المعنى إذن : لا يكون القول الذى لا ينفعى مع غضب صاحبي منه . وذلك أما بانتفاء ممّا أو بانتفاء أحدهما . . » .

ولم يقل المبرد في توجيه نصب الفعل إلا هذا وهو العطف على الشيء .

والبيت الكعبى الفنى من قصيدة في الأصمعيات ص ٧١ - ٧٤ والخزانة ج ٣ ص ٦١٩ - ٦٢١ وبعضها في الكامل ورغبة الآمل ج ٦ ص ١٠١ والأمانى ج ٢ ص ١٥٣ - ٢٠٤ وحاسة البحرى ص ٢٦٥ ، ٢٧٠ .

(١) استشهد به سببويه في موضعين من كتابه ج ١ ص ٣٦٥ ، ٤٢٩ على أنه جعل الصرب تحية على الاتساع . =

فهذا كلام مفهوم وتحقيق لفظه ما ذكرت لك .

وَأَمَّا قول الله عز وجل : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً)^(١)
فهذا هو الوجه ؛ لأنه ليس بجواب ؛ لأنَّ المعنى في قوله : (أَلَمْ تَرَ) إنما هو : انتبه وانظر .
أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا .

وليس كقولك : ألم تأت زيدا فيكرمك ؛ لأنَّ الإكرام يقع بالإتيان . وليس اخضرار
الأرض واقعا من أجل رؤيتك .

وكذلك قوله عز وجل : (وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ
فَيَتَعَلَّمُونَ)^(٢) لأنه لم يجعل سبب تعاليمهم قوله (لَا تَكْفُرْ) ؛ كما تقول : لا تأتني فأضربك ؛
لأنَّه يقول : إنَّك إن أتيتني ضربتك . وقوله : (فَلَا تَكْفُرْ) حكاية عنهم ، وقوله : ،
(فَيَتَعَلَّمُونَ) ليس متصلا به . واو كان كذلك كن لا تكفر فتتعلَّم يا فتى ، ولكن هو محمول
على قوله : (يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ) فيتعلَّمون منهم . لا يصحَّ المعنى إلَّا على / هذا أو على القطع $\frac{2}{310}$
أى : منهم يتعلَّمون .

وَأَمَّا قول النابتة^(٣) :

فلا زال قبرٌ بين بصرى وجاسم عليه من الوسمى سحٌّ ووايلُ
فِيَنْبِتُ حَوْذَانَا وَعَوْفَا مُنَوَّرَا سَأَتَّبِعُهُ مِنْ خَيْرٍ مَا قَالَ قَائِلُ

= دلفت : زحفت . والبت لعمرو بن معديكرب وسيأتي في الجزء الرابع أيضاً - والواو . واو رب وخيل مبتدأ . وانظر الخزانة
ج ٤ ص ٥٣ - ٥٦ وشروح سقط الزند ص ١٧٦ ، ٣٠٥ .

(١) الحج : ٦٣ - وفي سيويه ج ١ ص ٤٢٤ « وسأله عن (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة)
فقال : هذا واجب وهو تنبيه كأنك قلت أسمع أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا » .

(٢) البقرة : ١٠٢ - وفي سيويه ج ١ ص ٤٢٣ « وقال - عز وجل - (فلا تكفر فيتعلمون) فارتفعت لأنه لم يخبر
عن الملكين أنهما قالا لا تكفر فيتعلمون ليكمل كفره سبباً لتعليم غيره ، ولكنه على كفروا فيتعلمون ومثله كن فيكون » .

(٣) في سيويه ج ١ ص ٢٢ « واعلم أنك إن شئت قلت : اتنى فأحدثك ترفع . وزعم الخليل أنك لم ترد أن تجعل الإتيان
سبباً لحديث ولكنك كأنك قلت : اتنى فأنا من يحدتك البتة جئت أو لم تجيء قال النابتة الذيباني . . ولا زال قبر . . =

فإن الرفع الوجه ، لأنه ليس بجواب . إنما هو فذاك يُنبِت حَوْدَانًا . ولو جعله جواباً لقوله : « فلا زال » كان وجهاً جيداً .

وتقول : لا تَمْدُدْهَا فَتَشَقُّقَهَا على العطف ، فإن أردت الجواب قلت : فَتَشَقُّقَهَا^(١) على ما فسرت لك .

وتقول : أين بيتك فأزورك ؟ فإن أردت أن تجعله جواباً [نصبت] ، و [إن]^(٢) أردت أن تجعل الزيارة واقعة على حال قلت : أين بيتك فأنا أزورك على حال .

وتقول في الجزاء : من يأتني فيكرمني أعطيه ، لا يكون إلا ذلك ؛ لأنَّ الكلام معطوف على ما قبله .

/ فإن قلت : من يأتني آتاه فأكرمه كان الجزم الوجه ، والرفع جائز على القطع على قولك : فأنا أكرمه . .

= وذلك أنه لم يرد أن يجعل النبات جواباً لقوله ولا زال أن يكون متعلقاً به ولكنه دعا ثم أخبر بقصة السحاب كأنه قال : فذاك ينبت حودانا قال الخليل : ولو نصب هذا البيت لجاز ولكننا قبلناه رفعاً .

في مجمع البلدان : بصرى : في موضعين ، إحداها بالشام من أعمال دمشق وهي قصبة كورة حوران . وجاسم : قرية بينها وبين دمشق ثمانية فراسخ .

والحودان : نبت طيب الرائحة قال الأزهرى عن الحوذانة : رأيته في رياض الصبان وقيعانها ولها نور أصفر رائحته طيبة وتجمع الحودان وكذلك العوف والجود والوابل : أغزر المطر .

والبيتان من قصيدة للناطقة في رثاء النعمان بن الحارث النسائي - الديوان ص ٨٤٤٦١ وبين رواية سيويه والمقتضب خلاف يسير في بعض الألفاظ ، أما رواية الديوان في طبعته فخالفة لما في سيويه والمقتضب . البيتان مجموعان من ثلاثة أبيات ، ورواية الديوان

سقى النيث قبراً بين بصرى وجاسم بغيث من الوسمى قطر ووابل

ولا زال ريحمان ومسلك وعنبر على منتهاء ديمة ثم هاطل

وينبت حوداناً وعوفاً منوراً سأتبعه من غير ما قال قائل

(١) في سيويه ج ١ ص ٤٢١ « وتقول : لا تملوها فتشقها (بالنصب) إذا لم تحمل الآخر على الأول . . وتقول لا تملوها فتشقها (بالجزم) إذا أشركت بين الآخر والأول » .

(٢) زيادة يقتضيا استقامة الكلام .

ويجوز النصب وإن كان قبيحاً ؛ لَأَنَّ الْأَوَّلَ ليس بواجب إلا بوقوع غيره .

وقد قُرئ هذا الحرف على ثلاثة أَضْرُبَ (يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ) بالجزم والرفع والنصب^(١) .

وينشد هذا البيت رفعاً ونصباً ؛ لَأَنَّ الْجَزْمَ يكسر الشعر وإن كان الْوَجْهَ ، وهو قوله :

وَمَنْ يَغْتَرِبْ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلْ يَرَى مَصَارِعَ مَظْأَومٍ مَجْرَؤُهَا مَسْحَبًا
وَتُذْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَىءُ يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا^(٢)
والواو والفاء في هذا سواء .

فَأَمَّا قَوْلُهُ :

فَقُلْتُ لَهُ : قَرَّبْ وَلَا تَجْهَسْهُنَّ فَيُذْرِكُ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ فَتَرَلَقِ^(٣)

(١) البقرة : ٢٨٤ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٤٧ - ٤٤٨ « . . . إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو ، وبلغنا أن بعضهم قرأ (يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويمدب من يشاء والله على كل شيء قدير) » .

قراءة الرفع في الفعلين (فيغفر - ويمدب) سبعية ، وكذلك قراءة الجزم فهما أما نصب الفعلين فهو قراءة شاذة . وانظر النشر ج ٢ ص ٢٣٧ شرح الشاطبية ص ١٧٠ والاتحاف ص ١٦٧ وخرج أبو حيان قراءة الرفع على وجهين : أن يحمل الفعل خبر مبتدأ محذوف أو بالمطف جملة من فعل وفاعل على ما تقدم .

وقراءة الجزم عطف على جواب الشرط والنصب بإضمار أن (البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦٠) .

(٢) استشهد بهما سيبويه في ج ١ ص ٤٤٩ على نصب الفعل تدفن بإضمار أن وعلل ذلك الأعلم بقوله : لأن جواب الشرط قبله وإن كان خبراً فإنه لا يقع إلا بوقوع الفعل الأول فصار غير الواجب .

المسحب : مصدر ميمي من سحبت الشيء إذا جررته .

كَبْكَب : جبل قال عنه ياقوت : هو خلف جبل عرفات مشرف عليها .

يقول : من يترب عن قومه يجرى عليه الظلم لعدم ناصره ، فتختفي حسناته ، وتظهر سيئاته فتكون مشهورة كئار في رأس جبل .

والبيتان للأعشى من قصيدة طويلة هجا فيها عمرو بن المنذر .

الديوان ص ١١٣ - ١١٧ والرواية هناك تخالف ما هنا وما في سيبويه فقد أضيف إلى البيتين ما جعلهما ثلاثة .

(٣) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ٤٥٢ على جزم الفعل يذرك بعد الفاء عطفاً على النهى .

فإنما هو على العطف فدخل كله في النني^(١). أراد : ولا يدنك ، ولا تزاقر^(٢).

وتقول : إلا تأتني فتكرمني أقعد عنك .

فالجزم الوجه في فتكرمني ، والنصب يجوز من أجل النني ؛ لأن معناه إلا تأتني مكرما ؛
كما قال : ما تأتيني فتحدثنني . أي ما تأتني محدثا . وعلى هذا ينشد / هذا البيت :

ومن لا يُقدِّم رجُلَهُ مَطْمَئِنَّةً فَيُثَبِّتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَاقُ^(٣)

واعلم أن الشاعر إذا اضطرَّ جاز له أن ينصب في الواجب والنصب على إضمار (أن)^(٤) .
ينهب بالأول إلى الاسم على المعنى فيقول : أنت تأتيني فتكرمني . تريد : أنت يكون منك
إتيان فإكرام فهذا لا يجوز في الكلام ، وإنما يجوز في الشعر للضرورة ؛ كما يجوز صرف
ما لا ينصرف ، وتضعيف ما لا يضعف في الكلام . قال :

سأترك منزلي لبسني تميم وألحق بالعراق فاستريح^(٥)

= القطاة : مقعد الردف . أذراه عن الفرس : رى به . ورواية سيبويه فينرك . يقول هذا لعلامه وقد حمله على فرسه ليصيد
له ، أي أرفق بالفرس ولا يجهد حتى لا يرمى بك .

نسب البيت في سيبويه إلى عمرو بن عمار الطائي وكذلك نسبة الأعم ونسب في اللسان (ذرى) إلى إسرئ القيس .
وهو بدويانه من قصيدة عدتها ٣٧ بيتاً ص ٩١ جمع حسن السنوبي وليست هذه القصيدة في شرح الوزير أبي بكر عاصم بن
أيوب .

(١) ذكرنا في المقدمة ص ١١٨ أن المبرد قد يعبر عن النني بالنني .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٧ « وسألته عن قول ابن زهير : ومن لا يقدم . فقال النصب في هذا جيد ، لأنه أراد هنا من
المعنى ما أراد في قولك : لا تأتينا إلا لم تحدثنا فكأنه قال : من لا يقدم إلا لم يثبت زلق » .
ونسب البيت أيضاً للأعم إلى كعب بن زهير وليس في ديوانه بشرح السكري ولا في فوائده .

(٣) في سيبويه ١ : ٤٢٣ : « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطراب الشعر ، ونصب في الاضطراب من حيث انتصب
في غير الواجب » .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٣ « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطراب الشعر ونصبه في الاضطراب من حيث انتصب في
غير الواجب .. فما نصب اضطراباً قول الشاعر : سأترك منزلي .. » .

وقال الأعم : ويروى لأستريحاً فلا ضرورة فيه على هذا .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٦٠٠ « وقال الدماميني في الحاشية الهندية : « لقاتل أن يقول : لا نل أن أستريح منصوب بل هو
مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفاً عليها بالألف وتأكيده مثل هذا جائز في الضرورة » .

وقال الشاعر :

لنا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا^(١)

هذا إنشاد بعضهم ، وهو في الردائة على ما ذكرت لك . وأكثرهم ينشد : «لِيُعْصَمَا»
وهو الوجه الجيد .

= قال البغدادى : وهو من باب غسل الدم بالدم ثم قال :

والبيت لم يمزّه أحد من خدمة كلام سيويه إلى قائل معين ونسبه العيني وتبعه السيوطى فى أبيات المغنى إلى المنيرة بن حبناء .
وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه .

وانظر الشئى على المغنى ج ٢ ص ١١ والسيوطى ص ١٦٩ والأبيات المشكلة للفارقى ص ١١٠ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٢٧٩ ولم ينسبه أيضاً وروايته فى غير المقتضب : والحق بالحجاز .

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٢٣ على نصب فيمصا للضرورة وقال الأعمى ويروى ليمصا فلا ضرورة فيه .

كنى بالهضبة عن عزة قومه ومنعهم .

ونسب البيت سيويه إلى طرفة وليس فى ديوانه وقد يكون ساقطاً من قصيدته فى هجاء صهره ص ١١٧ فإنها على روى هذا
الشاهد ومن البحر الطويل وهو فى الأبيات المشكلة ص ١١١ غير منسوب .

هذا باب

الواو

٢ / اعلم أَنَّ الواو في الخبر بمنزلة الفاء ، وكذلك كلُّ موضع يُعطف فيه ما بعدها على ما قبلها
٣١٣ فيدخل فيما دخل فيه . وذلك قولك : أَنْتَ تَأْتِينِي وَتُكْرِمُنِي ، وَأَنَا أَزُورُكَ ، وَأُعْطِيكَ ، وَلَمْ
آتِكَ وَأُكْرِمُكَ ، وَهَلْ يَذْهَبُ زَيْدٌ ، وَيَجِيءُ عَمْرُو ؟ إِذَا اسْتَفْهَمْتَ عَنْهُمَا جَمِيعًا ، وَكَذَلِكَ :
أَيُّنَ يَذْهَبُ عَمْرُو ، وَيَنْطَلِقُ عَبْدُ اللَّهِ ؟ وَلَا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا ، وَتَشْتَمَّ عَمْرًا ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنْهُمَا
جَمِيعًا .

فإن جعلت الثاني جواباً فليس له في جميع الكلام إلا معنى واحد ، وهو الجمع بين الشيئين .
وذلك قولك : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ^(١) . أَيْ لَا يَكُونُ مِنْكَ جَمْعٌ بَيْنَ هَذَيْنِ .

فإن نهاه عن كلِّ واحدٍ منهما على حال : قَالَ لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ :
لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ عَلَى حَالٍ وَلَا تَشْرَبِ اللَّبْنَ عَلَى حَالٍ .

فتمثيله في الوجه الأول لَا يَكُنْ مِنْكَ أَكْلُ السَّمَكِ ، وَأَنْ تَشْرَبَ اللَّبْنَ .

وعلى هذا القول (لَا يَسَعُنِي شَيْءٌ وَيَعْجِزُ عَنْكَ)^(٢) لَا مَعْنَى لِلرَّفْعِ فِي (يَعْجِزُ) ، لِأَنَّهُ أَيْسَ

٢ / يَخْبِرُ / أَنَّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا لَا تَسَعُهُ ، وَأَنَّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا لَا تَعْجِزُ عَنْهُ ؛ كَمَا قَالُوا :
٣١٤

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٤ « باب الواو . اعلم أَنَّ الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء
وأنها قد تشرك بين الأول ، والآخر ، كما تشرك الفاء . . . وأنها يجيء ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ما بعد الفاء » .
وقال في ص ٤٢٥ : « وما يدلُّك أيضاً على أَنَّ الفاء ليست كالواو قولك : مررت بزيد وعمرو ومررت بزيد فعمرو تريد
أَنْ تَعْلَمَ بِالْفَاءِ أَنَّ الْآخَرَ مَرَّ بِهِ بَعْدَ الْأَوَّلِ وَتَقُولُ : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ فَلَوْ أَدْخَلْتَ الْفَاءَ هُنَا فَسَدَ الْمَعْنَى وَإِنْ شِئْتَ
جَزَمْتَ عَلَى النَّهْيِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ . . . وَمَنْعَكَ أَنْ تَجْزِمَ فِي الْأَوَّلِ ، لِإِنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَقُولَ لَهُ : لَا تَجْمَعُ بَيْنَ اللَّبَنِ وَالسَّمَكِ
وَلَا يَنْهَاهُ أَنْ يَأْكُلَ السَّمَكَ عَلَى حِدَةٍ ، وَيَشْرَبِ اللَّبْنَ عَلَى حِدَةٍ فَإِذَا جُزِمَ فَكَأَنَّهُ نَهَاهُ أَنْ يَأْكُلَ السَّمَكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَوْ يَشْرَبِ اللَّبْنَ
عَلَى كُلِّ حَالٍ » وانظر المعنى ج ٢ ص ٩٩ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٥ « وتقول : لَا يَسَعُنِي شَيْءٌ وَيَعْجِزُ عَنْكَ فَانْتِصَابُ الْفِعْلِ هُنَا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي انْتَصَبَ بِهِ فِي
الْفَاءِ إِلَّا أَنَّ الْوَائِ لَا يَكُونُ مَوْضِعَهَا فِي الْكَلَامِ مَوْضِعَ الْفَاءِ » .

لَا تُنْزَعُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ^(١)

أى لا يجتمع أن تنهى وتأتى مثله . ولو جزم كان المعنى فاسداً .

ولو قلت بالفاء : لَا يَسْعَى شَيْءٌ فَيَعْجَزُ عَنْكَ كَانَ جَيِّداً ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : لَا يَسْعَى شَيْءٌ إِلَّا لَمْ يَعْجَزْ عَنْكَ ، وَلَا يَسْعَى عَاجِزًا عَنْكَ هَذَا تَمْثِيلٌ هَذَا ؛ كَمَا قُلْتَ لَكَ فِي (مَا تَأْتِينِي فَتَحَدِّثْنِي) أَيْ إِلَّا لَمْ تَحَدِّثْنِي ، وَمَا تَأْتِينِي مُحَدِّثًا .

فمعنى الواو الجمع بين الشيئين . ونصبها على إضمار (أن) ؛ كَمَا كَانَ فِي الْفَاءِ .
وتنصب في كل موضع تنصب فيه الفاء ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : زُرْنِي وَأَزُورْكَ ، إِنَّمَا هُوَ اتَّكَنَ مِنْكَ زِيَارَةً ، وَزِيَارَةً مَنًى .

ولو أراد الأمر في الثاني لقال : زُرْنِي وَلَا زُرْكَ . حَتَّى يَكُونَ الْأَمْرُ جَارِيًا عَلَيْهِمَا .

وَالنَّحْوِيُّونَ يَنْشُدُونَ هَذَا الْبَيْتَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

/ لَقَدْ كَانَ فِي حَوَّلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ تُقْضَى لُبَانَاتٌ وَيَسَامُ سَائِمٌ^(٢)

٢
٣١٥

فيرفع (يسام) لأنه عطفه على فعل وهو تُقْضَى فلا يكون إلا رفعا .

وَمَنْ قَالَ : تَقْضَى لُبَانَاتٌ قَالَ : وَيَسَامُ سَائِمٌ ؛ لِأَنَّ (تَقْضَى) اسْمٌ ، فَلَمْ يَجْزْ أَنْ تَعْطَفَ عَلَيْهِ فِعْلًا . فَأَضْمِرَ (أَنَّ) لِيَجْرِيَ الْمَصْدَرُ عَلَى الْمَصْدَرِ ، فَصَارَ : تَقْضَى لُبَانَاتٌ وَأَنَّ يَسَامُ سَائِمٌ : أَيْ وَسَامَةٌ سَائِمٌ . وَعَلَى هَذَا يَنْشُدُ هَذَا الْبَيْتَ :

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٢٤ على نصب تأتى بإضمار أن بعد واو المية والتقدير : لا يَكُنْ مِنْكَ نَهْيٌ وَإِتْيَانٌ .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٦١٧ « يجوز الرفع على أن الجملة خبر المبتدأ محذوف أى وأنت تأتى وعار خبر مبتدأ محذوف وعظيم صفته والتقدير : وهو عار عليك عظيم وهذه الجملة دليل جواب إذا » .

وهذا البيت وجد في قصائد كثيرة - نسبة أبو عبيد القاسم بن سلام في أمثاله إلى المتوكل الكنانى وكذلك الآمدى في المؤتلف والمختلف والزحشرى في المستقصى والبحترى في الحماسة ونسبه سيويه إلى الأخطل ونسبه الحاتمى لسابق البربرى ونسبه الحمى إلى أبى الأسود الدؤلى . انظر الخزانة ج ٣ ص ٦١٨ - ٦١٩ والمؤتلف والمختلف ص ١٧٩ وحماسة البحرى ص ١٧٤ والسيوطى ص ٢٦٤ ، وديوان أبى الأسود الدؤلى ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٧ .

لَلْبَيْسِ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(١)

أَي : وَأَنْ تَقَرَّرَ عَيْنِي .

فَأَمَّا قَوْلُهُ :

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِحْسَاءُ^(٢)

فَإِنَّهُ أَرَادَ : أَلَمْ يَجْتَمِعْ كَوْنُ هَذَا مِنْكُمْ ، وَكَوْنُ هَذَا مِنِّي ؟ !

وَأَوَّارَادَ الْإِفْرَادَ فِيهِمَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُجْزُومًا . كَأَنَّهُ قَالَ : أَلَمْ يَكُنْ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ .

وَالْآيَةُ تُقْرَأُ عَلَى وَجْهَيْنِ (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَلُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ^(٣)) عَلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٤٢٦ « لَمَّا لَمْ يَسْتَقِمْ أَنْ تَحْمِلَ وَتَقَرَّ وَهُوَ فَعَلَ عَلَى لَبْسٍ وَهُوَ اسْمٌ لِمَا ضَمَّتْهُ إِلَى الْاسْمِ وَجُمِلَتْ أَحَبُّ لَهَا ، وَلَمْ تَرُدْ قِطْعَةً لَمْ يَكُنْ بَدَنٌ مِنْ إِضْمَارِ (أَنْ) » .

الْعِبَادَةُ : جِبَّةٌ مِنْ صُوفٍ . الشُّفُوفُ : ثِيَابٌ رَفَاقٌ تَصِفُ الْبَدَنَ وَاحِدَهَا شَفٌّ بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَفَتْحِهَا .

وَفِي الْخُرَازَنَةِ ج ٣ ص ٦٢١ « فَإِنْ قُلْتَ : مَا الْفَرْقُ بَيْنَ وَאוُ الْجَمْعِ وَوَاوُ الْمِطْفِ ؟ وَهَلْ هُمَا إِلَّا شَيْءٌ وَاحِدٌ ؟ قُلْتَ : وَאוُ الْجَمْعُ فِي الْأَصْلِ لِلْمِطْفِ لَكِنَّهُ خَصَّ بَعْضَ أَحْوَالِهِ وَذَلِكَ أَنَّ الْمِطْفَ قَدْ يَكُونُ قَبْلَ الْمِطْفِ عَلَيْهِ فِي الْوُجُودِ ، وَقَدْ يَكُونُ بَعْدَهُ ، وَقَدْ يَكُونُ مَعَهُ . فَخَصَّ وَاوُ الْجَمْعُ بِمَا يَكُونُ بِمَعْنَى « مَعَ » فَهُوَ بِاعْتِبَارِ أَصْلِ مَعْنَى الْمِطْفِ احْتِجَاجٌ إِلَى تَقْدِيرِ مَصْدَرٍ مُنْتَزِعٍ مِنَ الْأَوَّلِ وَبِاعْتِبَارِ اخْتِصَاصِهِ الْعَارِضِ بِحَالِ الْمَعْيَةِ صَارَ كَأَنَّهُ قَسَمَ لِلْمِطْفِ الْمَطْلُوقِ . وَالْبَيْتُ لِمَيْسُونِ بِنْتُ بَجْدَلِ الْكَلْبِيَّةِ زَوْجِ مَعَاوِيَةَ وَأُمِّ يَزِيدٍ .

وَفِي الْخُرَازَنَةِ ج ٣ ص ٥٩٣ : فِي غَالِبِ كُتُبِ النُّحُوِّ لِلْبَيْسِ بِلَامَيْنِ وَهُوَ خِلَافُ الرِّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ (وَلَبْسٍ) وَانْظُرْ حَيَاةَ الْحَيَوَانَ لِلدِّمِيرِيِّ ج ٢ ص ٢٠٨ .

(٢) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبْيُوهِ ج ١ ص ٤٢٥ عَلَى نَصْبِ الْفِعْلِ تَكُونُ بِإِضْمَارٍ أَنْ بَعْدَ وَاوُ الْمَعْيَةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ وَالتَّقْدِيرِ : أَلَمْ يَقَعْ أَنْ أَكُونَ جَارَكُمْ ، وَتَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ .

وَالْبَيْتُ لِلْحَطِيطَةِ يَقُولُهُ لَالُ الزُّبَرْقَانَ بْنِ بَدْرِ وَكَانُوا قَدْ جَفَوْهُ فَانْتَقَلَ عَنْهُمْ ، وَهَجَاهُمْ . انْظُرِ الْعَيْنِي ج ٤ ص ٤١٧ وَالسِّيُوطِي ص ٣٢١ وَالْديوان ص ٤٠ .

(٣) آلِ عِمْرَانَ : ١٤٢ - وَقَرَأَةُ الْجُزْمِ مِنَ الشَّوَاذِقِ قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ ص ٢٢ بِكَسْرِ الْمِيمِ الْحَسَنِ ، وَالْإِتْحَافُ ص ١٧٩ .

وَفِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٤٢٦ « وَمَنْ النَّصْبُ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَلُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ) وَقَدْ قَرَأَهَا بَعْضُهُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ (بِكَسْرِ الْمِيمِ) .

هذا باب

أو

/ وهى تكون للعطف فتُجْرَى ما بعدها على ما قبلها ؛ كما كان ذلك فى الاسم إذا قلت : $\frac{2}{316}$ ضربت زيدا أو عمرا .

ويكون مضمرا بعدها (أن) إذا كان المعنى : **إِلَّا أَنْ يَكُونَ ، وَحَتَّى يَكُونَ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ :**
أَنْتَ تَضْرِبُ زَيْدًا ، أَوْ تَكْرُمُ عَمْرًا عَلَى الْعُطْفِ . وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ^(١)) أى يكون هذا ، أو يكون هذا .

فَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِى تَنْصَبُ فِيهِ بِإِضْمَارِ (أَنْ) فَقَوْلُكَ : **لَا أُلْزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي ؛ أَى ؛ إِلَّا أَنْ تَقْضِيَنِي ، وَحَتَّى تَقْضِيَنِي^(٢) .**

وفى مصحف أبى (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا)^(٣) على معنى إِلَّا أَنْ يُسْلِمُوا ، وَحَتَّى يُسْلِمُوا .

وقال امرؤ القيس :

فَقُلْتُ لَهُ : لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذِرَا^(٤)

(١) الفتح : ١٦ . وفى سيبويه ج ١ ص ٤٢٧ « وقال جل وعز (ستدعون إلى قوم أول بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون) إن شئت كان على الإشراف وإن شئت كان على أو هم يسلمون » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٢٧ « واعلم أن معنى ما انتصب بعد أو على ألا أن ، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التثنية تقول : لألزمك أو تقضىنى ، ولأضربك أو تسبقنى فاللهى لألزمك إلا أن تقضىنى ، ولأضربك إلا أن تسبقنى . هذا معنى النصب » .

(٣) فى شواذ ابن خالويه ص ١٤٢ : (أو يسلموا) أبى وعبد الله .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢٧ على نصب المضارع بأن المضمر بعد أو والمعنى على ألا أن نموت . . ولو رفعت لكان حرياً جائزاً على وجهين :

على أن تشرك بين الأول والآخر وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول يعنى أو نحن من يموت » .

وفى الخزانة ج ٣ ص ٦٠٩ : قال صاحب التكميل : ويحتمل أن تكون (أو) هنا للغاية أى نحاول الملك إلى أن نموت » . =

أى : إِلَّا أَنْ نَمُوتَ .

وقال زياد الأَعَجَم :

وكنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاقَةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ نَسْتَقِيمًا^(١)

/ ويقال : أُنْجَلِسُ أَوْ تَقُومُ يَا فُتَى ؟ كالمعنى : أَيْكون منك واحد من الأمرين .

٢
٣١٧

وتقول : هل تُكَلِّمُنَا أَوْ تَنْبَسِطُ إِلَيْنَا . لا معنى للنصب ها هنا . قال الله عز وجل : (هل يُسْمِعُكُمُ إِذْ تَدْعُونَ . أَوْ يَنْفَعُكُمُ أَوْ يَضُرُّكُمْ)^(٢) .

فجملة هذا : أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ تَصْلُحُ فِيهِ (حَتَّى) ، و (إِلَّا أَنْ) فالنصبُ فيه جائزٌ جيّدٌ إذا أردت هذا المعنى ، والعطف على ما قبله مستعملٌ في كُلِّ مَوْضِعٍ .

= وأما نصب قوله : فنعذر فبالعطف على نموت على رواية النصب وأما على رواية الرفع فحكي . ووجه نصبه الكرماني في شرح أبيات الموشح بأن الفاء للسببية وبعدها أن مضرة في جواب النفي الضمني بتأويل نموت بلا نبي .

والبيت لامرئ القيس قاله لعمر بن قتيبة الشكري حين استصحبه في سيره إلى قيصر وانظر الديوان ص ٩١ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣١٩ .

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ٢٨ على نصب الفعل (تستقيما) بإضمار أن بعد أو على معنى : ألا أن نستقيم .

غمرت : لينت ، وهذا مثل ، والمعنى : إذا اشتد على جانب قوم رمت تلبينهم حتى يستقيموا .

وكعوبها جمع كعب وكعوب الرمح : النواشر في أطراف الأنايب . انظر العيني ج ٤ ص ٣٨٥ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣١٩ .

وفي اللسان (غمز) قال ابن برى هكذا ذكر سيويه هذا البيت بنصب تستقيم بأو وجميع البصريين ، وهو في شعره - تستقيم بالرفع ، والأبيات كلها ثلاثة لا غير .

وقال السيوطي ص ٧٤ قال الشارح أبيات الإيضاح ؛ كذا نسب في كتاب سيويه وكذا رواه منصوباً فتبعه عليه الناس واستشهدوا به على نصب بإضمار (أن) بعد (أو) وقد وقع هذا البيت في قصيدة لزياد الأعجم مرفوعة القوافي وفيها أبيات مجرورة ثم ذكر أربعة أبيات .

(٢) الشعراء : ٧٣ : وفي سيويه ج ١ ص ٤٨٦ « وتقول : ما أدري هل تأتينا أو تحدثنا وليت شرى هل تأتينا أو تحدثنا ؟ (فهل) ههنا بمنزلة (هل) في الاستفهام إذا قلت : هل تأتينا وإنما أدخلت (هل) ههنا لأنك إنما تقول : أعلمنى كما أردت ذلك حين قلت : هل أو تحدثنا فجرى هذا مجرى قوله عز وجل : (هل يسمعونكم إذ تدعون أو ينصتونكم أو يضررون) » .

هذا باب

أن

اعلم أن (أن) والفعل بمنزلة المصدر^(١). وهى تقع على الأفعال المضارعة فتنصبها ، وهى صلاتها . ولا تقع مع الفعل حالا ؛ لأنها لما لا يقع فى الحال ، ولكن لما يُستقبل .

فإن وقعت على الماضى ؛ نحو : سرقَ أن قمت ، وساعنى أن خرجت - كان جيّدا . قال الله عز وجل : (وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) ^(٢) : أى لأن كان هذا فيما مضى .

فهذا كله لا يَلْحَقُ الحال ؛ لأنّ الحال لما أنت فيه .

واعلم أن هذه لا تلحق بعد كل فعل ، إِنَّمَا تَلْحَقُ / إذا كانت لما لم يقع بعد ما يكون ^٢/_{٣١٨} توقعًا لا يقينًا ؛ لأنّ اليقين ثابت ^(٣) . وذلك قولك : أرجو أن تقوم يافتى ، وأخاف أن تذهب يافتى . كما قال : عز وجل : (نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ) ^(٤) .

واو قلت : أعلم أن تقوم يافتى لم يجز ؛ لأنّ هذا شىء ثابت فى علمك ، فهذا من مواضع (أن) الثّقيلة ؛ نحو : أعلم أنّك تقوم يافتى .

وتقول : أظنّ أنّك ستقوم ؛ لأنّه شىء قد استقرّ فى ظنّك ؛ كما استقرّ الآخر فى علمك ، كما قال الله تبارك اسمه : (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) ^(٥) .

(١) فى سيويه ج ١ ص ٤٧٥ « أحدها : أن تكون أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها . . » .

(٢) الأحزاب : ٥٠ .

(٣) فى سيويه ج ١ ص ٤٨١ « وليست (أن) التى تنصب الأفعال تقع فى هذا الموضع لأنّ ذا موضع يقين وإيجاب . . فأما ظننت وحسبت وعلت ورأيت فإن (أن) تكون فيها على وجهين : على أنها تكون (أن) التى تنصب الفعل ، وتكون الثّقيلة وإن شئت نصبت فجعلتهن بمنزلة خشيت ، وخفت فنقول : ظننت أن لا تفعل ذاك ونظير ذلك (تظن أن يفعل بها فاقرة) و (إن ظنا أن يقربا حدود الله) » .

(٤) المائدة : ٥٢ .

(٥) البقرة : ٤٦ قال عن الآية فى كتابه : ما اتفق لفظه واختلف معناه ص ٨ : فهذا يقين لأنهم لو لم يكونوا مستيقنين

لكانوا ضلّالا شكاكاً فى توحيد الله » .

فإن قيل : إنَّ (يظنون) ما هذابوقنون . فهكذا هو ، ولكنها في الثبات في الظن وفي إعمالها على الوجه الآخر . إلا أنها إذا أُريد بها العلم لم تكن إلا مثقلة . فإن أُريد بها الشك جاز الأمران جميعاً . والتثقيل في الشك أكثر استعمالاً ؛ لثباته في الظن كثبات الأخرى في العلم .
فأما الوجه الذى يجوز فيه الخفيفة فإنه مُتَوَقَّع غير ثابت / المعرفة . قال الله عز وجل :
(تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ) (١) .

وأما (إن ظننا أن يُقَيِّمًا حُدُودَ اللَّهِ) (٢) وقولهم : معناه : أيقننا - فإنَّما هو شيء مُتَوَقَّع ، الأغلب فيه ذا ، إلا أنه علم ثابت ؛ ألا تراه قال : (فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا) (٣) . لَمَّا كَانَ أَيْقَنُوا .

واعلم أنَّ (لا) إذا دخلت على (أَنَّ) جاز أن تريد بـ (أَنَّ) الثقيلة ، وأن تريد الخفيفة (٤) .
فإن أردت الثقيلة رفعت ما بعدها ؛ لأنه لا يُحذف منها التثقيل إلا مع الإضمار . وهذا لك في باب (إنَّ وأنَّ) . وإنَّما تقع الخفيفة والثقيلة على ما قبلها من الأفعال ولا يجوز الإضمار إلا أن تأتى بعوض .

والعوض : (لا) ، أو السين ، أو سوف ، أو نحو ذلك ثم يلحق الأفعال (٥) .

فأما (لا) وحدها فإنه يجوز أن تريد بـ (أَنَّ) التى قبلها الخفيفة ، وتنصب ما بعدها ؛ لأنَّ (لا) لا تفصل بين العامل والمعمول به (٦) ، تقول : مررت برجل لا قائم ولا قاعد ؛ كما

(١) القيامة : ٢٥ . وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨١ .

(٢) البقرة : ٢٣٠ . وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨١

(٣) الكهف : ٥٣ . وقال في كتابه ما اتفق لفظه ص ٩ أى أيقنوا .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٨١ « فلا — إذا أدخلت ههنا — لم تغير الكلام عن حاله » .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول : قد علمت أن تفعل ذلك ، وقد علمت أن فعل ذلك حتى تقول : سيفعل ، أو قد فعل أو تنى فتدخل (لا) وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضاً ما حذفوا من أنه فكرهوا أن يدعوا السين أو قد . إذ قدروا على أن تكون عوضاً ولا تنقض ما يريدون » .

(٦) يريد : لا تكون حاجزاً أو مانعاً من أن يعمل ما قبلها فيما بعدها فهى كحروف النصب والجزم فليس لها صدر الكلام .

تقول : مررت برجل قائم ، وقاعد . وذلك قولك : أَخَافُ أَلَّا تَذْهَبَ يَافَتَى ، وَأَظُنُّ أَلَّا تَقُومَ / ٢٢٠ /
يا فتى ؛ كما قال : (إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) (١) .

وفي «ظننت» وبابها تكون الخفيفة والثقيلة كما وصفت لك . قال الله عز وجل : (وَحَسِبُوا
أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً) (٢) و (أَنْ لَا يَكُونَ) فالرفع على : أَنَّهَا لَا تَكُونُ فِتْنَةً . وكذلك (أَفَلَا يَرَوْنَ
أَنْ لَا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) (٣) : أى أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا . (لَا يَرَوْنَ) فى معنى يعلمون ، فهو
واقع ثابت .

فأما السين وسوف ، فلا يكون قبلهما إلا المثقلة . تقول : علمت أن سيقومون ، وظننت
أن سيذهبون ، وأن سوف تقومون ؛ كما قال : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى) (٤) . ولا يجوز
أن تُلغى من العمل والعمل كما وصفت لك .

ولا يجوز ذلك فى السين وسوف ؛ لأنَّهما لا يُلْحَقَانِ على معنى (لا) ، فإنَّما الكلام بعد
(لا) على قدر الفصل . قال : (إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ) (٥) . ف (يَعْلَمُ) منصوبة ،
ولا يكون إلا ذلك ؛ لأنَّ (لا) زائدة . وإنَّما هو لأنَّ يعلم . وقوله : (أَنْ لَا يَقْدِرُونَ) إِنَّمَا
هو : أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ . وهى فى بعض المصاحف (أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ) .

(١) البقرة : ٢٢٩ .

(٢) المسائدة : ٧١ . والقراءتان برفع الفعل وبنصبه من السبعة (غيث النفع ص ٨٦ النشر ج ٢ ص ٢٥٥) .

(٣) طه : ٨٩ . قراءة نصب الفعل من الشواذ (ابن خالويه ص ٨٩) .

وقال أبو حيان الرؤية من الإبصار (البحر المحيط ج ٦ ص ٢٦٩) .

(٤) المزمل : ٢٠ . واسمها ضمير الشأن والجملة خبرها .

(٥) الحديد : ٢٩ . فى سيبويه ج ١ ص ٤٨١ « وقال أيضاً (لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرُونَ على شيء) وزعموا أنها

فى مصحف أبى (أنهم لا يقدرُونَ) وفى البحر المحيط ج ٨ ص ٢٢٩ قرأ عبد الله يقدرُوا بحذف النون فإن ناسبة المضارع .

هذا باب

الفعل بعد (أن) / وانقطاع الآخر من الأول

اعلم أنك إذا أردت بالثاني ما أردت بالأول من الإجراء على الحرف لم يكن إلا منسوقاً عليه . تقول : أريد أن تقوم فتضرب زيدا ، وأريد أن تأتيني وتكرمني ، وأريد أن تجلس ثم تتحدث يا فتى .

فإن كان الثاني خارجاً عن معنى الأول كان مقطوعاً مستأنفاً ، وذلك قولك : أريد أن تأتيني فتقعد عني ؟ وأريد أن تكرم زيدا فتهينه ؟ ! فالمعنى : أنه لم يرد الإهانة^(١) . إنما أراد الإكرام . فكأنه في التمثيل : أريد أن تكرم زيدا فإذا أنت تهينه ، وأريد أن تأتيني فإذا أنت تقعد عني ، كما قال :

والشعر لا يضبطه من يظلمه

إذا ارتقى فيه لا يعلمه

[زلت به إلى الحضيض قدومه]

يريد أن يعرّبه فيعجمه^(٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « باب اشتراك الفعل في أن وانقطاع الآخر من الأول فالحروف التي تشترك الواو ، والفاء وثم ، واو ، وذلك قولك أريد أن تأتيني ثم تحدثني ، وأريد أن تفعل ذلك وتحسن ، وأريد أن تأتينا فتبايعنا ، وأريد أن تنطق بجميل أو تسكت ولو قلت : أريد أن تأتيني ثم تحدثني جاز كأنك قلت : أريد إتيانك ثم تحدثني ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشترك على هذا المثال . .

« تقول : أريد أن تأتيني فتشتني لم يرد الشئمة ولكنه قال : كلما أردت إتيانك شتنتي هذا معنى كلامه فن ثم انقطع من أن »

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ على رفع الفعل من فيعجمه على إرادة القطع ولا يجوز نصبه لفساد المعنى لأنه لا يريد إعجابه .

ونسب الرجز سيبويه إلى رؤية وكذلك نسبة الأعم ثم قال ويروى للحطيئة . ويوجد هذا الرجز في ختام ديوان الحطيئة ص ١٨٤ وانظر السيوطي ص ١٦٢ - ١٦٣ فقد ذكر وصية الحطيئة في مرضه الأخير عن الأغاني وغيره وفيها هذا الرجز ويوجد أيضاً في أرجوزة لرؤية . انظر ديوانه ص ١٨٦ .

أى : فإذا هو يُعجمه . أى : فإذا هو هذه حاله . فعلى هذا يجرى فى هذا الباب .
ولو قال قائل : أريد أن تأتيني وأنت تكرمنى ، أى : أريد أن / تأتيني وهذه حالك $\frac{2}{322}$
[لجاز] .

وتقول : أريد أن تتكلم بخير أو تسكت يافتي^(١) . فالنصب على وجهين :
أحدهما : أريد ذا أو ذا .

والوجه الآخر : أن يكون حتى تسكت ، كما تقول : لأجلنّ معك أو تنصرف يا فتى .
على قولك : حتى تنصرف .

فأما قوله عز وجل : (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يَرْسِلَ رُسُلًا)^(٢) فَإِنَّ النحويين يزعمون أن الكلام ليس محمولاً على أن يكلمه الله ، وأو كان (يرسل) محمولاً على ذلك لبطل المعنى ؛ لأنه كان يكون ما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل ، أى ما كان لبشر أن يرسل الله إليه رسولا . فهذا لا يكون . ولكن المعنى - والله أعلم - ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً ، أى : إلا أن يوحى ، أو يرسل ، فهو محمول على قوله (وحياً) ، أى : إلا وحياً ، أو إرسالاً .

وأهل المدينة يقرءون (أَوْ يُرْسِلُ رُسُلًا)^(٣) يُريدون : أو هو يرسل رسولا ، أى فهذا كلامه إياهم على ما يؤدّيه الوحي والرسول .

(١) أنظر سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ وتقدم قريباً ص ٣٣ .

(٢) الشورى : ٥١ . وفى سيبويه ج ١ ص ٤٢٨ « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بإذنه ما يشاء) فزعم أن النصب محمول على (أن) سوى هذه التى قبلها ولو كانت هذه الكلمة على (أن) هذه لم يكن للكلام وجه ولكنه لما قال (إلا وحياً) فى معنى إلا أن يوحى وكان أو يرسل فعلاً لا يجرى على إلا فأجرى على (أن) هذه كأنه قال : إلا أن يوحى أو يرسل لأنه لو قال : إلا وحياً وإلا أن يرسل كان حسناً وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال فحملوه على (أن) إذ لم يجر أن يقولوا أو الا يرسل فكأنه قال : إلا وحياً أو أن يرسل » .

(٣) قراءة رفع الفعل فى « يرسل » وتسكين الياء من « فيوحى » سبعة ، وهى قراءة نافع (شرح الشاطبية ص ٢٧٧ - النشر ج ٢ ص ٣٦٨) .

وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٥٢٧ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ (لِنُبَيِّنَ لَكُمْ / وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ) ^(١) . عَلَى ^(٢) مَا قَبْلَهُ ، وَتَمْثِيلُهُ : وَنَحْنُ نَقْرُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ (وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ) فَيَقْرَأُ رَفْعًا وَنَصْبًا .

فَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى قَوْلِهِ (مَا كَانَ لِيُبَشِّرَ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولُ لِلنَّاسِ) ^(٣) أَيْ مَا كَانَ لَهُ أَنْ يَقُولَ لِلنَّاسِ وَلَا أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ .

وَمَنْ قَرَأَ (يَأْمُرُكُمْ) فَإِنَّمَا أَرَادَ : وَلَا يَأْمُرُكُمْ اللَّهُ ، وَقَطَعَهُ مِنَ الْأَوَّلِ .

فَالْمَعْنَى جَمِيعًا جِيدَانِ يَرْجِعَانِ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ إِذَا حُصِّلَا .

وَأَوْ قَالَ قَائِلٌ : أُرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنِي ثُمَّ تُحَسِّنُ إِلَيَّ ^(٤) ، لَكَانَ مَعْنَاهُ : أُرِيدُ إِتْيَانَكَ ثُمَّ قَدْ اسْتَقَرَّ عِنْدِي أَنَّكَ تُحَسِّنُ إِلَيَّ . أَيْ فَهَذَا مِنْكَ مَعْلُومٌ عِنْدِي . وَالتَّقْدِيرُ فِي الْعَرَبِيَّةِ : أُرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنِي ثُمَّ أَنْتَ تُحَسِّنُ إِلَيَّ .

* * *

وَتَقُولُ : أَمْرُهُ أَنْ [يَقُومَ] ^(٥) يَافَتِي . فَالْمَعْنَى : أَمْرُهُ بِأَنْ يَقُومَ ، إِلَّا أَنَّكَ حَذَفْتَ حَرْفَ الْخَفْضِ . وَحَذَفَهُ مَعَ أَنْ جِيْدَ .

وَإِذَا كَانَ الْمَصْدَرُ عَلَى وَجْهِهِ جَازَ الْخَذْفُ ، وَلَمْ يَكُنْ كَحُسْنِهِ مَعَ (أَنْ) ؛ لِأَنَّهَا وَصَلَتْهَا

(١) الْحِجْ : ٥ . وَفِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ٤٣٠ « وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ (لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ) أَيْ وَنَحْنُ نَقْرُ فِي الْأَرْحَامِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْحَدِيثَ لِلْبَيَانِ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ لِلْإِقْرَارِ » .

(٢) حَذَفَ الْفَاءَ فِي جَوَابِ أَمَّا وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي الْمَقْدَمَةِ .

(٣) آلِ عِمْرَانَ : ٨٠ . وَفِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ٤٣٠ « وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَمَا كَانَ لِيُبَشِّرَ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولُ لِلنَّاسِ) ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ (وَلَا يَأْمُرُكُمْ) فَجَاءَتْ مَنْقُطَةً مِنَ الْأَوَّلِ : لِأَنَّهُ أَرَادَ وَلَا يَأْمُرُكُمْ اللَّهُ وَقَدْ نَصَبَهَا بَعْضُهُمْ عَلَى قَوْلِهِ وَمَا كَانَ لِيُبَشِّرَ أَنْ يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا » .

وَقَرَأَتَا الرِّفْعَ وَالنَّصْبَ فِي الْفِعْلِ مِنْ « وَلَا يَأْمُرُكُمْ » سَمِيتَانِ (غَيْثُ النَّفْعِ ص ٦٧ النُّشْرُ ج ٢ ص ٢٤٠) .

(٤) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ٤٣٠ « وَلَوْ قُلْتُ : أُرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنِي ثُمَّ تَحْدِثَنِي جَازَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أُرِيدُ إِتْيَانَكَ ثُمَّ تَحْدِثَنِي » .

(٥) تَصْحِيحُ السِّيرَاقِيِّ .

اسمٌ . فقد / صار الحرف والفعل والفاعل اسماً . وإن اتَّصلَ به شيءٌ صار معه في الصلة . فإذا $\frac{2}{324}$ طال الكلامُ احتُمل الحذفُ .

فأما المصدر غير (أن) فنحو : أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ يَا فُتَى ؛ كما قال الشاعر :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَإِذَا نَشَبَ^(١)

فهذا يصلح على المجاز . وأما (أن) فالأحسن فيها الحذف ؛ كما قال الله عز وجل : (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ)^(٢) ومعنى قضى ها هنا : أمر .

وأما قوله : (وَأَمَرْتُ لِأَن أَكُونَ)^(٣) فَإِنَّمَا حُمِلَ الفعل على المصدر ، فالمعنى - والله أعلم - : أَوْقِعْ إِلَىٰ هَذَا الْأَمْرِ لَذَا .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧ على حذف حرف الجر ونصب الخير .

النشَب : المال الثابت كالفضياع ونحوها ، من نشب الشيء إذا ثبت في موضع ولزمه ، وكأنه أراد بالمال هنا الإبل خاصة وقيل : النشَب جميع المال ، فيكون عطفه على الأول مبالغة وتوكيداً ، وسوغ ذلك اختلاف اللغتين .

وفي أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٦٥ « وما حذفوا منه الباء فعاقبا نصب قولهم : أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ ، يريدون : بِالْخَيْرِ . والباء كثير أ ما تحذف في قولهم : أَمَرْتُكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا ، فإذا صرحوا بالمصدر قالوا : أَمَرْتُكَ بِفَعْلٍ كَذَا . وإنما استحسنوا حذف الباء مع (أن) لطول (أن) بصلتها فن حذفها في التزيل قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُوا الْأَمَانَاتِ) ومن إثباتها مع المصدر الصريح إثباتها في قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ) « وانظر ج ٢ ص ٢٤٥ .

وقال الأعمى : فإن قلت أَمَرْتُكَ بِزَيْدٍ لم يجوز أن تقول : أَمَرْتُكَ زَيْدًا .

وفي الخزائن : الفاء الأولى جواب شرط مقدر أى أن تمتثل فافعل .

وقال النحوى جواب لما في الجملة من معنى الأمر - والفاء الثانية جواب الأمر . وهى ظاهرة في إفادة التعليل .

تركتك : إن كانت بمعنى صيرتك كان ذا مال مفعولاً ثانياً .

وإن كانت بمعنى خلفتك كان حالاً وقد للتحقيق .

وقد ورد هذا البيت في شعرين : أحدهما في شعر أعشى طرود والثاني في شعر اختلف في قائله - نسب إلى عمرو بن معد يكرب والعباس بن مرداس ، ولزوجة بن سائب ، ولخلف بن نديبة .

أنظر الخزائن ج ١ ص ١٦٤ - ١٦٦ والمؤتلف والمختلف ص ١٧ ورغبة الآمل ج ١ ص ١٣٦ ج ٨ ص ١٩٢ والسيوطى ص ٢٤٧ - ٢٤٨ وشواهد الكشاف ص ٢١ .

(٢) الإسراء : ٢٣ .

(٣) الزمر : ١٢ . في سيبويه ج ١ ص ٤٧٩ « كما قال عز وجل : (وَأَمَرْتُ لِأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ) إنما هو أمرت لهذا » .

وهذه اللام تدخل على المفعول فلا تغيّر معناه ؛ لأنّها لام إضافة ، والفعل معها يجرى مجرى مصدره كما يجرى المصدر مجراه في الرفع والنصب لما بعده ؛ لأنّ المصدر اسم الفعل . قال الله عزّ وجلّ : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)^(١) .

/ وقال بعض المفسّرين في قوله : (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ)^(٢) معناه : رَدِفَكُمْ .

٢
٣٢٥

وتقول : ليزيد ضربت ، ولعمرو أكرمت إذا قدّمت المفعول ؛ لتشغّل اللام ما وقعت عليه . فإن أخرته فالأحسن ألاّ تدخلها ، إلّا أن يكون المعنى ما قال المفسّرون فيكون حسناً ، وحذفه أحسن ؛ لأنّ جميع القرآن عليه .

(١) يوسف : ٤٣ .

(٢) النمل : ٧٢ . في البحر المحيط ج ٧ ص ٩٥ « أصل ردف التعدي بمعنى تبع ولاحق ، فاحتمل أن يكون مضمناً معنى اللّازم ، ولذلك فسرّه ابن عباس وغيره بأزف وقرب ، لما كان يحىء بعد الشيء قريباً منه ضمن معناه ، أو مزيداً اللام في مفعوله لتأكيد وصول الفعل إليه ، كما زيدت الباء في (ولا تلقوا بأيديكم) قاله الزمخشري وقد عدى بمن عل سبيل التضمين . . . وقيل ردفه وردف له لفتان . . » .

هذا باب

(حَتَّى)

اعلم أَنَّ الفعل يُنصب بعدها بإضمار (أَنْ) ؛ وذلك لِأَنَّ (حَتَّى) من عوامل الأسماء الخافضة لها . تقول : ضربت القومَ حَتَّى زيد ، ودخلت البلادَ حَتَّى الكوفة ، وأكلت السمكة حَتَّى رأسها ؛ أي لم أبقِ منها شيئاً . فعملها الخفض . وتُدخلُ الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى ؛ لِأَنَّ معناها إذا خفضت كمعناها إذا نُسِقَ بها ؛ فلذلك خالفت (إلى) . قال الله عزَّ وجلَّ : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)^(١) .

فإذا وقعت عواملُ / الأسماء على الأفعال ، لم يستقيم وصلُّها بها إلَّا على إضمار (أَنْ) ؛ لِأَنَّ $\frac{2}{326}$ (أَنْ) والفعل اسمٌ مصدر ، فتكون واقعةً على الأسماء . وذلك قولك : أنا أسير حَتَّى تمنعني ، وأنا أقف حَتَّى تطلعَ الشمسُ . فإذا نصبت بها على ما وصفت لك كان ذلك على أحد معنيين^(٢) على (كى) ، وعلى (إلى أَنْ) ؛ لِأَنَّ (حَتَّى) بمنزلة (إلى) .

فأما التي بمعنى (إلى أَنْ) فقولك : أنا أسير حَتَّى تطلعَ الشمسُ ، وأنا أنام حَتَّى يُسمعَ الأذان .

وأما الوجه الذي تكون فيه بمنزلة (كى) فقولك : أطع الله حَتَّى يُدخلَكَ الجنةَ وأنا أكلمُ زيدا حَتَّى يأمرَ لى بشئٍ .

فكلُّ ما اعتوره واحد من هذين المعنيين ، فالنصب له لازمٌ على ما ذكرت لك .

(١) القدر : ٥٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٣ « اعلم أن حتى تنصب على وجهين : فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لمسيرك وذلك قولك : سرت حتى أدخلها كأنك قلت : سرت إلى أن أدخلها فالنائب للفعل ههنا هو الجار في الاسم إذا كان غاية فالفعل إذا كان غاية منصوب والاسم إذا كان غاية جر وهذا قول الخليل وأما الوجه الآخر : فإن يكون السير قد كان والدخول لم يكن وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار (أن) وفي معناها وذلك قولك : كلمتك حتى تأمر لى بشئٍ » .

واعلم أنَّ (حتَّى) يرتفع الفعل بعدها . وهى (حتَّى) التى تقع فى الاسم ناسقةً . نحو :
ضربت القوم حتَّى زيدا ضربته^(١) ومررت بالقوم حتَّى زيدٍ مررت به ، وجاءنى القوم حتَّى
زيدٌ جاءنى . وقد مضى تفسير هذا فى باب الأسماء^(٢) .

٢ / فالتى تنسِقُ ثم تنسِقُ هاهنا ؛ كما كان ذلك فى الواو والفاء وثُمَّ ، وجميع حروف العطف . ٣٢٧

فالرفع يقع بعدها على وجهين^(٣) يرجعان إلى وجه واحد وإن اختلف موضعا هما^(٤) :
وذلك قولك : سرت حتَّى أدخلها ، أى : كان منى سيرٌ فدخل . فأنت تنبئ أنك فى
حال دخول أتصل به سيرك ؛ كما قال الشاعر :

* فَإِنَّ الْمُنْدَى رِحْلَةً فَرُكُوبٌ^(٥) .

فليس فى هذا معنى (كى) ، ولا (إلى أن) ، إنما خبرت بأن هذا كذا وقع منك .

(١) يجوز فى نحو : (ضربت القوم حتَّى زيدا ضربته) نصب زيد ورفعه . فالنصب من وجهين : بالمطف على المفعول ،
والثانى بإضمار فعل يفعله الفعل بعده أما الرفع فعلى الابتداء والخبر .

أنظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٥٧ والمغنى ج ١ ص ١١٦ والدمامى ٢٦٦ والخزانة ج ١ ص ٤٤٥ - ٤٤٦ .

(٢) تقدم فى ص ١٢ من الجزء الأول قال : ومنها حتَّى ولها باب على حياله .

والجمهور على أن حتَّى الماطقة لا تمطف الجمل . أنظر المغنى ج ١ ص ١١٣ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٤١٣ : « واعلم أن حتَّى يرفع الفعل بعدها على وجهين ، تقول سرت حتَّى أدخلها ، تعنى أنه كان
دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت : سرت فأدخلها ، و(أدخلها) ههنا على قولك : هو يدخل وهو يضرب إذا
كنت تخبر أنه فى عمله وأن عمله لم ينقطع فإذا قال حتَّى أدخلها فكأنه يقول : سرت فإذا أنا فى حال دخول فالدخول متصل بالسير
كاتصاله بالفاء فتحى صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء ، لأنها لم تحيى على معنى (إلى أن) ولا معنى (كى)
فخرجت من حروف النصب كما خرجت إذن منها فى قولك : إذن أظنك .

وأما الوجه الآخر فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه ويكون الدخول وما أشبهه الآن فن ذلك : لقد سرت حتَّى أدخلها ماأمنع
أى : حتَّى إني الآن أدخلها كيف شئت . . ولقد مرض حتَّى لا يرجونه . . » .

(٤) قال السيرافى : وأما وجه وقع الفعل بعد حتَّى فأصلهما وجه واحد . .

(٥) فى سيبويه ج ١ ص ٤١٤ « ومثل ذلك مرض حتَّى يمر به الطائر فيرحمه ، وصرت حتَّى يعلم الله أنى كال والفعل ههنا
منقطع من الأول وهو فى الوجه الأول الذى ارتفع به متصل كاتصاله به بالفاء كأنه قيل : سير فدخل كما قال علقمة بن عبدة : =

والوجه الآخر : أن يكون السبب مُتَقَدِّمًا غير مُتَّصِل بما تُخبر عنه ، ثمَّ يكون مُؤَدِّيًا إلى هذا ، كقولك : مرض حتى لا يرجونه ، أى : هو الآن كذلك ، فهو منقطع من الأول ، ووجوده إنَّما هو في الحال كما ذكرت لك فيما قبله .

فذلك قولى : يرجعان إلى شئ واحد . ومثل ذلك مرض حتى يمرُّ به الطائر فيرحمه . أى هو الآن كذلك .

فمثل / النصب قوله :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ^(١).

أى : (إلى أن) . ومثل الرفع تمام البيت ، وهو : (حتى الجياد) .

ونظير الرفع في الأسماء قوله :

فِيَا عَجَبًا حَتَّى كُلِّبْتُ تَسْبُسْنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ^(٢).

= ترادى على دمن الحياض فإن تعف فإن المندى رحلة فركوب

لم يحمل ركوبه الآن ورحلته فيما مضى ولم يحمل الدخول الآن وسيره فيما مضى ولكن الآخر متصل بالأول ولم يقع واحد دون الآخر .

ترادى : مقلوب تراود قا ابن سيده : راديت : مقابوب راودته . الدمن والدمنة : البحر ، والتراب يسقط في المساء فيسمى المساء دمنًا أيضًا . المندى : مصدر ميمى وهو أن ترعى الإبل قليلا حول المساء ثم ترد ثانية للشرب . يقول : يمرض عليها بقايا المساء في الخوض وهى الدمن فإن عافت الشرب وكرفته فليس إلا الرحلة فالركوب .

البيت للملك بن عبدة من قصيدة طويلة في ديوانه ص ٣ وفى المفضليات ص ٣٩١ - ٣٩٦ وهو فى المخصص ج ٧ ص ١٠٠ والسمط ص ٢٥٤ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤١٧ على أن حتى الثانية ابتدائية وقعت بعدها الجملة .

الارسان : جمع رسن وهو الحبل وقال السيوطى حتى هنا غاية تقع بعدها الجمل المستأنفة لا عاطفة لمصاحبها لواو العطف ولا جارة لرفع الجياد بعدها وزعم الجرى أنها فى البيت عاطفة وإن قرنت بالواو كما يقتزن لكن بالواو وهى عاطفة .

يريد أنه سرى بأصحابه غازياً حتى تكمل المطى وتجهد فلا تحتاج إلى قود .

والبيت لإمرئى الفيس من قصيدة فى ديوانه ص ١٤١ - ١٤٣ وفى شرحه ص ١١٧ وانظر أسرار العربية ص ٢٦٧ والمخصص ج ١٤ ص ٦١ والسيوطى ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤١٣ على دخول حتى على الجملة . وقال الأندلسى فى شرح المفصل : يقع بد حتى الجملة

الإسمية والفعلية ، وتسمى حرف ابتداء وتفيد معناها الذى هو الغاية إما فى التحقير ، أو فى التعظيم .

ولو خفض هنا كليب لجاز ويكون (تسبى) حالا ، أو مستأنفة وقال ابن المستوفى : وقوله : (ولو خفض هنا كليب =

أى : وحتى كليب هذه حالها ؛ كما أن نظير النصب : ضربت القوم حتى زيد فى الأسماء
لأن المعنى : ضربت القوم حتى انتهيت إلى هذا الموضع .

= لجاز) محال ، لأن خفض بعد حتى إما أن يكون بالمعطف على المجرور قبلها أو تكون بمعنى إلى ولا مجرور قبلها فتعطف عليه
وليست بمعنى الغاية إذ ليس ما قبلها مفرداً من جنس ما بعدها فبقى الرفع لا غير .
وقال البغدادى : « تقول : هى جارة والمنيا غير مذكور والتقدير : فواعجباً الناس تمنى حتى كليب وهذا المقدر
لا بد منه فى الابتدائية أيضاً » . وكذا ابن هشام فى المعنى .

فيا عجباً روى بتنوين عجباً فيحتمل أن يكون منادى منكراً ويحتمل أن تكون (يا) حرف تنبيه وعجباً مصدر منصوب بفعل
محذوف والتقدير تعجبوا عجباً ، ويحتمل أن تكون يا حرف نداء والمنادى محذوف أى يا قوم تعجبوا عجباً وروى عجباً بدون
تنوين فالأصل يا عجبى ثم قلبت ياء المتكلم أنفأ وهى لغة وروى (فواعجباً) بواو الندبة للتوجع .

والبيت للفرزدق من قصيدة فى الديوان ص ٥١٦ - ٥٢٢ أنظر الخزانة ج ٤ ص ١٤١ والسيوطى ص ٤ والمغنى ج ١ ص ١١٤

هذا باب

مسائل (حتى) في البابين : النصب ، والرفع

تقول : سرت حتى أدخلها ، وتطلع الشمس . إذا أردت معنى (إلى أن) أدخلها .

فإن أردت وجه الرفع لم يجز في قولك : حتى تطلع الشمس ، لأن طلوع الشمس لم يؤدّه فعلك. والصواب أن تقول إذا أردت الرفع : سرت حتى أدخلها ، وحتى تطلع الشمس ؛ / $\frac{2}{329}$ لأن الدخول كان بعملك ، وطاوع الشمس لا يكون بعملك . فالمعنى : سرت حتى أنا في حال دخول ، وكان ذلك السير إلى أن تطلع الشمس .

وتقول : سرت حتى تطلع الشمس وحتى أدخلها ، وإن شئت أدخلها .

واو قلت : ما سرت حتى أدخلها لم يجز ؛ لأنك لم تخبر بشئ يكون معه الدخول^(١) .

فإن قلت : أقول : ما سرت حتى أدخلها^(٢) : أى ما سرت وأنا الساعة أدخلها . قيل : ليس هذا معنى (حتى) . إنما معناها أن يتصل ما بعدها بما قبلها ؛ كما تقول : أكلت السمكة حتى

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٧ « واعلم أنه لا يجوز سرت حتى أدخلها وتطلع الشمس يقول إذا رفعت طلوع الشمس لم يجز وإن نصبت وقد رفعت فملك فهو محال حتى تنصب فملك من قبل العطف فهذا محال أن ترفع ولم يكن الرفع لأن طلوع الشمس لا يكون أن يؤديه سيرك فترفع تطلع وقد حلت بينه وبين الناصبة ، ويحسن أن تقول سرت حتى تطلع الشمس ، وحتى أدخلها ، كما يجوز أن تقول سرت إلى يوم الجمعة وحتى أدخلها » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٦ « واعلم أن الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلا النصب من قبل أنه إذا لم يكن واجبا رجعت حتى إلى أن وكى ولم تصرف من حروف الابتداء » .

* * *

هذا وأرى أن أنقل هنا طرفاً مما قاله ابن هشام ليوضح هذه المسألة - في المنى ج ١ ص ١١٣ : « واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط : أحدها : أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال والثاني أن يكون مسبباً عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى أدخلها وهل سرت حتى تدخلها ؟ أما الأول فلا تلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثاني فلا تلوع الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلا تلوع السبب لم يتحقق وجوده ويجوز أنهم سار حتى يدخلها ؟ ومتى سرت حتى تدخلها لأن السبب محقق وإنما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان . . . والثالث أن يكون فضلة فلا يصح في نحو : سبرى حتى أدخلها لكلا يبقى المبتدأ بلا خبر ولا في نحو : كان سبرى حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة فإن قدرتها تامة أو قلت : سبرى أمس حتى أدخلها جاز الرفع إلا أن علقت أمس بنفس السير لا باستقرار محذوف » .

رأسها . فالرأس قد دخل في الأكل ؛ لأنَّ معناها عاملةٌ ومعناها عاطفةٌ واحدٌ وإن اختلف اللفظان .

وأما قوله عز وجل : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ^(١) فَإِنَّهَا تَقْرَأُ بِالنَّصَبِ وَالرَّفْعِ .
فالرفع على قواه فإذا الرسول في حال قوله .

والنصب على معنى إلى أن يقول الرسول .

ولو قلت : كان سيرى حتى أدخلها - لم يجز إلا النصب ^(٢) ، لأنَّ (حتى) في موضع خبر .
كأنَّك قلت : كان سيرى إلى هذا الفعل .

ولو قلت : كان سيرى سيرا متعباً حتى أدخلها جاز / الرفع والنصب ، لأنَّ الخبر قولك : ٢
٣٣٠
سيرا متعباً .

وكذلك كان سيرى أمس حتى أدخلها : إن جعلت الخبر حتى وما بعدها لم يكن إلا النصب ، وإن جعلت الخبر في قولك : أمس ، كان النصب والرفع على ما وصفت لك .

(١) البقرة : ٢١٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤١٧ « وبلغنا أن مجاهداً قرأ هذه الآية (وزلزلوا حتى يقول الرسول) وهي قراءة أهل الحجاز . .

وقد يجوز أن تقول سرت حتى يدخلها عمرو إذا كان أداه سيرك ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز (وزلزلوا حتى يقول الرسول »
قراءة الرفع في هذه الآية سبعة أيضاً لتافع . (غيث النفع ص ٥١ ، النشر ج ٢ ص ٢٢٧ . وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٤٠) .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٥ « وتقول : كان سيرى أمس حتى أدخلها ليس إلا لأنك لو قلت : كان سيرى أمس فإذا أنا أدخلها لم يجز لأنك لم تجعل لكان خبراً وتقول : كان سيرى أمس سيراً متعباً حتى أدخلها لأنك تقول هنا فأدخلها وإذا أنا أدخلها لأنك جئت لكان بخبر وهو قولك : سيرا متعباً » وانظر ما نقلناه من المعنى وما صرح به المبرد من قوله : وإن جعلت الخبر في قولك أمس كان النصب والرفع .

هذا باب الحروف التي تجزم الأفعال

وهي (لم) و (لما) ، و (لا) في النهي ، و (اللام) في الأمر ، وحروف المجازاة وما أتصل بها على معناها . وذلك قولك : لم يقيم عبدُ الله ، ولم يذهب أخوك ، ولا تذهب يا زيد ، ولما يقيم عبدُ الله ، وليقيم زيد^(١) .

والدعاء يجري مجرى الأمر والنهي . وإنما سُمي هذا أمراً ونهياً ، وقيل للآخر طلبٌ للمعنى ، فأما اللفظ فواحد . وذلك قولك في الطلب : اللهم اغفر لي ، ولا يقطع الله يدَ زيد . ولا يغفر لخالده . فإنما تقول : سألت^(٢) الله . ولا تقل : أمرت الله . وكذلك لو قلت للخليفة : انظر في أمري ، أنصفني / لقلت : سألته ، ولم تقل : أمرته .

فأما قولك : اضرب واقتل فمبنى غير مجزوم لما قد تقدم من شرحنا له^(٣) ، ومن أنه ليس فيه حرف من حروف المضارعة التي يجب بها الإعراب .

فاللام في الأمر للغائب وأكل من كان غير مخاطب ، نحو قول القائل : قم ولا أقم معك . فاللام جازمة لفعل المتكلم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها وذلك لم ، ولما ، واللام التي في الأمر وذلك قولك : ليفعل و (لا) في النهي وذلك قولك : لا تفعل فإنما هما بمنزلة لم » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « واعلم أن هذه اللام و (لا) في الدعاء بمنزلة في الأمر ، والنهي وذلك قولك : لا يقطع الله يمينك وليجزيك الله خيراً » .

(٣) تقدم في ص ٤ من هذا الجزء وسيعيده في ص ٤١٣ - ٤١٤ من الأصل .

ولو كانت للمخاطب لكان جيّداً على الأصل^(١) ، وإن كان في ذلك أكثر ، لاستغنائهم بقولهم : (افْعَلْ) عن لِتَفْعُلْ) . وروى أَنَّ رسول الله قرأ : (فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَحُوا)^(٢) بالثناء .

(١) وقال الرضى ج ٢ ص ٢٣٤ : ويجوز على قلة إدخال اللام في المضارع المخاطب . . وانظر المنى ج ١ ص ١٨٦ .
(٢) يونس : ٥٨ . وهذه القراءة عشرية . في النشر ج ٢ ص ٢٨٥ « روى رويس بالمخاطب وهي قراءة أبي ورويناها مسندة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي لغة لبعض العرب أخبرنا شيخنا . . عن أبي بن كعب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ (قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون) يعنى بالمخاطب فيهما حديث حسن أخرجه أبو داود » وانظر الاتحاف ص ٢٥٢ والبحر المحيط ج ٥ ص ١٧٢ وانظر ص ٤١٤ من هذا الجزء .

هذا باب

المجازاة وحروفها

وهي تدخل للشرط . ومعنى الشرط : وقوع الشيء لوقوع غيره .

فمن عواملها من الظروف : أين ، متى ، وأنى ، وحيثما .

ومن الأسماء : من ، وما ، وأى ، ومهما .

ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إن ، وإذا^(١) .

وإنما اشتركت فيها الحروف والظروف والأسماء لاشتغال هذا المعنى على جميعها .

$\frac{2}{332}$

فحرفها في الأصل « إن^(٢) » وهذه كلها / دواخل عليها لاجتماعها .

وكلُّ بابٍ فأصله شيء واحد ، ثم تدخل عليه دواخل ، لاجتماعها في المعنى . (سنذكر (إن) كيف صارت أحقَّ بالجزاء ؟ كما أنَّ الألف أحقُّ بالاستفهام : (إلا) أحقُّ بالاستثناء ، و(الواو) أحقُّ بالعطف - مفسراً إن شاء الله في هذا الباب الذي نحن فيه .

فأما (إن) فقولك : إن تأتني آتاك ، وجب الإتيان الثاني بالأول ، وإن تُكرمني أُكرمك ، وإن تُطع الله يغفر لك ، كقوله عز وجل : (إِنْ يَنْتَهِوا يَغْفِرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ)^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٣١ - ٤٣٢ « باب الجزاء فإيجازي به من الأسماء غير الظروف من ، وما ، وأهم . وما يجازي به من الظروف أي حين ، ومتى وأين ، وأنى ، وحيثما . ومن غيرها : أن ، وإذا ما » .

ظاهر كلام المبرد أن (إذا ما) حرف كما يراه سيبويه . ويقول ابن مالك في شرح كافيته ج ٢ ص ٢٨٣ : ومذهب سيبويه أن (إذ) ركبت مع (ما) ففارقتها الإسمية وصارت حرف شرط مثل (إن) ، ومذهب المبرد وابن السراج وأبي علي ومن تابعهم أن إسميتها باقية مع التركيب ، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلا بعد أن كان ماضياً ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه . . . » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ « وزعم الخليل أن (إن) هي أم حروف الجزاء فسألت لم قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أنى أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكون استفهاماً ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء وهذه على حالة واحدة أبداً لا تفارق المجازاة » .

(٣) الأنفال : ٣٨ .

(وَأِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ) (١) (وَأِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ) (٢).

والمجازاة بـ (إذما) قولك : إذما تأتي آتاك ؛ كما قال الشاعر :

إِذَا مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ (٣)

ولا يكون الجزاء في (إذ) ولا في (حيث) بغير (ما) ؛ لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال .

وإذا زدت على كل واحد منهما (ما) منعنا / الإضافة فعملنا . وهذا في آخر الباب يشرح بأكثر من هذا الشرح إن شاء الله (٤) .

وأما المجازاة بـ (مَنْ) فقوله عز وجل : (وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا) (٥) وقوله : « فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا » (٦) .

وبـ (ما) قوله : (مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا) (٧) .

وبـ (أين) قوله جل وعز : (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) (٨) . وقال الشاعر :

(٢) الحجرات : ١٤

(١) محمد : ٣٨

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ على المجازاة باذما وقال الأعمى ودل على ذلك آتيانه بالفاء جواباً لها .

ورواه ابن هشام في سيرته « أما أتيت » وعليه لاشاهد عليه في إذ ما .

اطمان : سكن . المجلس : قيل يريد أهل المجلس فحذف المضاف ويجوز أن يكون مصدراً ميبياً . وحقاً - منصوب على المصدر المؤكد به أو هو نعت لمصدر محذوف .

والبيت من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابي قالها في غزوة حنين يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم . انظر الخزانة ج ٣ ص ٦٣٦ والروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٨ ورغبة الآمل ج ٣ ص ١٥٨ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ - ٤٣٣ « ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما) . .

وإنما منع حيث أن يجازى بها أنك تقول : حيث تكون أكون فتكون وصل لها كأنك قلت : المكان الذي تكون فيه أكون وبيّن هذا أنها في الخبر بمنزلة إنما وكأنما ، وإذا أنه يبتدأ بعدها الأسماء أنك تقول : حيث عبد الله قائم زيد ، وأكون حيث زيد قائم . فحيث كهذه الحروف التي تبتدأ بعدها الأسماء في الخبر ولا يكون هذا من حروف الجزاء فإذا ضمنت إليها (ما) صارت بمنزلة (أن) وما أشبهها ولم يميز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بما وصارت بمنزلة أما » وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٧ .

(٥) الطلاق : ٢

(٦) الجن : ١٣

(٧) فاطر : ٢

(٨) النساء : ٧٨

أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا نَضْرِبُ الْعَيْسَ نَحُومَهَا لِلتَّلَاقِ^(١)

ويد(ماتى) قوله :

فَأَصْبَحَتْ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا كِلَا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ شَاجِرٌ^(٢)

ومن حروف المجازاة (مهما) . وإِنَّمَا أَخْرْنَا ذِكْرَهَا ؛ لِأَنَّ الْخَالِيلَ زَعِمَ أَنَّهَا (مَا) مَكْرَرَةٌ ، وَأُبْدِلَتْ مِنَ الْأَلْفِ الْهَاءَ . و(مَا) الثَّانِيَةُ زَائِدَةٌ عَلَى (مَا) الْأُولَى ؛ كَمَا تَقُولُ : أَيْنَ وَأَيْنَا ، وَمَتَى وَمَتَى مَا ، وَإِنْ وَإِنَّمَا ، وَكَذَلِكَ حُرُوفُ الْمَجَازَاةِ^(٣) إِلَّا مَا كَانَ مِنْ (حَيْثَا) وَ(إِذْمَا) . فَإِنَّ (مَا) فِيهِمَا لَازِمَةٌ . لَا يَكُونَانِ لِلْمَجَازَاةِ إِلَّا بِهَا ، كَمَا لَا تَقَعُ (رُبُّ) عَلَى الْأَفْعَالِ إِلَّا بِ(مَا) فِي قَوْلِهِ : (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا^(٤)) ، وَلَوْ حُذِفَتْ مِنْهَا (مَا) لَمْ تَقَعِ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ النُّكْرَاتِ ، نَحْوُ : رُبُّ رَجُلٍ يَأْفَتِي .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ على المجازاة بأين وجزم ما بعدها .

العيس : الإبل البيض المفرد أعيس وعيساء - كانوا يرحلون على الإبل فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل ، ولم يرد أنهم يلقون العدو على الإبل .

والبيت لابن همام السلولي .

في الأصل « النداء » بدل « العداة » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ على المجازاة بأنى وفي طبعة كتاب سيبويه « رجليك » بدلا من « رجليك » .

تلتبس : تنشب . شاجر : مضطرب . قال ابن السيد في شرحه : العرب تشبه التنشب في العظام بالركوب على المراكب الصعبة فيقولون : ركبته منى أمرا عظيما ولقد ركبته مركبا صعبا .

وكان للبيد جار قد لجأ إليه واعتصم به فضربه عمه بالسيف ففضب لبيد لذلك وقال هذه القصيدة مخاطبا عمه فيقول له : إنك ركبته أمرا لاختلاص لك منه فأنت بمنزلة من ركب ناقه صعبة لا يقدر على النزول عنها سالما لأن رجليه قد اشتبكنا بركائبها وكلا مركبيها لا يستقر عليه أن ركب على مركبها المتقدم وهو الرجل وجده مركبا صعبا وإن ركب على مركبها المؤخر وهو الكفل مال به وصرعه . وانظر الخزائن ج ٣ ص ١٩٠ - ١٩٣ وديوان لبيد ص ٢١٥ - ٢٢٤ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٣ « وسألت الخليل عن (مها) فقال : هي (ما) أدخلت معها (ما) لغوا بمنزلة مع (متى) إذا قلت : متى ماتت أنتك وبمنزلة مع (أن) إذا قلت : أما تأتني آتلك وبمنزلة مع (أين) كما قال سبحانه (أينما تكونوا يدرككم الموت) وبمنزلة مع (أى) إذا قلت (أياماً تدعوا فله الأسماء الحسنى) ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا : (ماما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى وقد يجوز أن يكون (مه) كاذم إليها (ما) . »

(٤) الحجر : ٢ وفي سيبويه ١ : ٤٥٩ : « وصيرت للفعل ، كما صيرت للفعل (ربما) » .

/ والمجازاة بـ(مَئِي) قوله : (أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) (١) .

وبـ «مَئِي» قول طرفة :

مَئِي تَأْتِي أَصْبَحَكَ كَأَسَا رَوِيَّةً وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِيًا فَاغْنِ وَازْدَدِ (٢)

وهذه الحروف كلها هذا مجازها .

فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة ؛ لأنه يُعربها . ولا يُعرب إلا المضارع . فإذا قلت :
إِنْ تَأْتِي آتِكَ . (تَأْتِي) مجزومة بِإِنْ ، و(آتِكَ) مجزومة بِإِنْ وتَأْتِي (٣) - ونظير ذلك من
الأسماء قولك : زيد منطلق . فزيد مرفوع بالابتداء . والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ .

ولا تكون المجازاة إلا بفعل ؛ لأنَّ الجزاء إنما يقع بالفعل ، أو بالفعل لأنَّ معنى الفعل
فيها (٤) .

فأما الفعل فقولك : إِنْ تَأْتِي أَكْرَمَكَ ، وإِنْ تَزُرْنِي أَرْزُكَ .

(١) الامراء : ١١٠

(٢) عد سيبويه (مئِي) في أدوات المجازاة ج ١ ص ٣٢٤ ولم يمثل لها . ثم ذكر بيت طرفة مئِي تَأْتِي أَصْبَحَكَ . . في ج ٢ ص ٣٠٣ شاهد على تحريك فعل الأمر ازداد بالكمرة .

أصبحك : أسقك صبوحة وهو شرب الغداة . روية : مروية فعيلة بمعنى مفعلة . الغاني المستغنى .

والبيت من معلقة طرفة وهو في شرح التبريزي وليس في شرح الزوزني وانظر جمهرة أشعار العرب ص ١٣٨ وشرح القصائد
السبع لابن الانباري ص ١٨٧ .

(٣) في الانصاف في المسألة ٨٤ شرح مذهب المبرد بقوله : « وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان
في جواب الشرط فقال : إنما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط فلا ينفك أحدهما عن صاحبه فلما
اقتضياه معا وجب أن يعمل فيهما معا كما قالوا في الابتداء والمبتدأ » ثم قال :

غير أن هذا القول ، وإن اعتمد عليه كثير من البصريين ، لا ينفك من ضعف وذلك لأن فعل الشرط وفعل الأصل في الفعل
ألا يعمل في الفعل ، وإذا لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل وأداة الشرط لما تأثير في الفعل فإضافة
ملا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له والتحقيق عندي أن يقال : إن (أن) هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط . . «
وانظر أسرار العربية ص ٣٣٦ - ٣٤٠ وايضاح علل النحو ص ١٤٠ والخصائص ج ٢ ص ٣٨٨ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ « واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفعل . فأما الجواب بالفعل فنحو قولك :
إِنْ تَأْتِي آتِكَ ، وإن تضرب اضرب ونحو ذلك . وأما الجواب بالفعل فقوله : إِنْ تَأْتِي فَأَتَا صاحبك ولا يكون الجواب في هذا
الموضع بالواو ولا ثم » .

وَأَمَّا الْفَاءُ فَقَوْلُكَ : إِنْ تَأْتِنِي فَنَأْنَا لَكَ شَاكِرٌ ، وَإِنْ تَقُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ .

وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلية ؛ لأنَّ الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع . فتكون مواضعها مجزومة ، وإن لم يتبين فيها الإعراب ؛ كما أنك إذا قلت : جاءني خمسة عشر رجلاً كان موضعه موضع / رفع وإن لم يتبين فيه البناء . وكذلك جاءني من ^٢ ٣٣٥ عندك ، ومررت بالذي في الدار ؛ كل ذلك غير معرب في اللفظ وموضعه موضع الإعراب . وذلك قولك : إِنْ أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ ، وَإِنْ جِئْتَنِي جَنَمْتُكَ .

فإن قال قائل : فكيف أزال الحروف هذه الأفعال عن مواضعها وإنما هي لما مضى في الأصل ؟

قيل له : الحروف تفعل ذلك لما تدخل له من المعاني ؛ ألا ترى أنك تقول : زيد يذهب يافتي فيكون لغير الماضي . فإن قلت : لم يذهب زيد كان بـ (لم) نفيًا لما مضى ، وصار معناد : لم يذهب زيد أميس ، واستحال لم يذهب زيد غدا .

وإنما قلنا : إِنْ (إِنْ) أضلَّ الجزاء ؛ لأنك تُجَازِي بها في كل ضرب منه . تقول : إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ ، وَإِنْ تَرْكَبُ حِمَارًا أَرْكَبُهُ ، ثُمَّ تُصَرِّفُهَا مِنْهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَلَيْسَ هَكَذَا سَائِرُهَا . وسندكر ذلك أجمع .

نقول في (مَنْ) : مَنْ يَأْتِنِي آتِهِ ، فلا يكون ذلك إلا لما يعقل . فإن أردت بها غير ذلك لم يكن .

فإن قال قائل : فقد قال / لله عز وجل : (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ^(١)) فهذا لغير الآدميين ، وكذلك « وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ » ^(٢) .

قيل : إنما جاز هذا ؛ لأنه قد خلط مع الآدميين غيرهم بقوله (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ

(١) النور : ٤٥

(٢) النور : ٤٥ .

ماء) ، وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في مثل معناه ، لأنَّ المتكلم يبيِّن به ما في الآخر وإن كان لفظه مخالفا . فمن ذلك قول الشاعر :

« شَرَابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَإِقْطٌ ^(١) »

فالتمر والإقط لا يقال فيهما : شَرِبَا ، ولكن أدخلهما مع ما يُشرب فجري اللفظ واحدا ، والمعنى أَنَّ ذلك يصير إلى بطونهم . ومثله :

يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَسَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا ^(٢)

لأنَّ معنى المتقلِّد : حامل . فلما خلط بينهما جرى عليهما لفظ واحد . وعلى هذا أنشدوا بيت الحَصِيَّة :

سَقَوْا جَارَكَ الْعِيْمَانَ لَمَّا جَفَوْنَهُ وَقَلَّصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ
/ سَنَامًا وَمَحْضًا أَنْبَتَا اللَّحْمَ فَاکْتَسَتْ عِظَامُ امْرِئٍ مَا كَانَ يَشْبَعُ طَائِرُهُ ^(٣)

٢
٣٣٧

(١) الشاهد في عطف تمر على ألبان وإن كان التمر لا يشرب . في المسان : الاقط والاقط : بثنيث الفاء شيء يتخذ من اللبن الخفيض يطبخ ثم يترك حتى يعسل . وقال ابن الإعرابي : هو من ألبسان الإيب خاصة .

وانظر الكامل ج ٣ ص ٢٣٤ والانصاف ص ٣٥٧ ولم ينسب الرجز إلى قائل معين . (٢) في الخصائص ج ٢ ص ٤٣١ : أي وحاملا رمحا فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه . وفي أمان ابن الشجري ج ٢ ص ٣٢١ : « إن هذا الفن متسع في كلام العرب يقدرون للثاني ما يصلح حمته عليه ، ولا يخرج به عن المراد بالأول فيقدرون هنا : وحاملا رمحا . » ونسب البيت في الكامل ج ٣ ص ٢٣٤ إلى عبد الله بن الزبيري .

وانظر تاويل مشكل القرآن ص ١١٧ والانصاف ص ٣٥٧ والمخصص ج ٤ ص ١٣٦ وشواهد الكشف ص ٦٨ وشرح ديوان المتنبي ج ١ ص ٣١٦ ، ج ٣ ص ١٤٢ .

(٣) الطائر : البطن . في المخصص ج ٤ ص ١٣٦ : ذهب بعضهم إلى أنه على حد قوله : متقلدا سيفاً ورمحا ، وأبو الحسن لا يطرده . وذهب بعضهم إلى أنهم كانوا يذوبون السنام في الخفض ثم يشربونه .

وروى في المخصص ج ١٢ ص ١٨١ قروا جارك . . وكذلك في تأويل مشكل القرآن ص ١١٧ وفي الديوان . والبيتان للخطبة من قصيدة طويلة في الديوان ص ١٧ - ٢١ .

ويقول السكري : المعنى أنه لا لم يقدر على شرب الماء من شدة البرد قروه سناما ولبنا محضا . وأن الخطبة كان وقتئذ من الهزال بحيث لو وقع عليه طائر ما شبع من لحمه من شدة ما كان به من الهزال . وعلى تفسير المخصص الطائر البطن يكون المعنى : ما كان يعرف الشبع . وروى في شرح الحاشية ج ١ ص ٣٦٢ : سقوا جارك . .

وليس هذا بشيء . إنما الرواية : قرؤا . والدليل على ذلك أنه بدأ بالسنام فلا يقع إلى جانب (سَقَوْا) .

وقال قوم : بلى كان السنام يُذاب في المحض فيشرب . فإن كان كذلك فلا حجة في البيت .

و«ما» تكون لغير الآدميين ؛ نحو ما تركب أركب ، وما تصنع أصنع . فإن قلت : ما يأتني آتبه - تريد : الناس - لم يصلح .

فإن قيل : فقد قال الله عز وجل : (والسَّماء وما بَنَّاها)^(١) . ومعناه : ومن بناها ، وكذلك (إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ)^(٢) .

قيل : قد قيل ذلك . والوجه الذي عليه النحويون غيره ، إنما هو السماء وبناؤها ، وإلا على أزواجهم أو ملك أيمانهم . فهي مصادر وإن دلت على غيرها بمن يملك . كقولك : هذا ملك يمينك ، وهذا الثوب نسج ليمن وهذا الدرهم ضرب الأمير . ولو كان على ما قالوا لكان

على وضع النعت في موضع المنعوت / لأن «ما» إنما تكون المنوات غير الآدميين . واصفات^٢
الآدميين . تقول : مَنْ عندك؟ فيقول : زيد . فتقول : ما زيد؟ فيقول : جواد أو بخيل
أو نحو ذلك ، فإنما هو لسؤال عن نعت الآدميين^(٣) . والسؤال عن كل ما يعقل ب«مَنْ» كما
قال عز وجل : (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاء أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْض)^(٤) . ف«مَنْ» لله عز وجل ؛ كما
قال : (أَمِنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ)^(٥) وهذا في القرآن أكثر . وقال تبارك اسمه : (وَمَنْ

(١) الشمس : ٥

(٢) المؤمنون ٦ والماعارج ٣٠

(٣) تقدم هذا الحديث في الجزء الأول ص ٤١ - ٤٢ ، ص ٤٨ مع الآيتين .

(٤) الملك : ١٦

(٥) النمل : ٦٢

عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ^(١) . يعنى الملائكة . وكذلك فى الجن فى قوله : (فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا)^(٢) فهذا قولى لك : إنها لما يُخَاطَب ويعقَل .

ومن هذه الحروف « متى » ولا تقع إلا للزمان ، نحر : متى تأتئى آتئك ، ومتى خرج زيد ؟ فى الاستفهام . فجواب هذا يوم الجمعة وما أشبهه .

وكذلك « أين » لا تكون إلا للمكان ، وذلك كله منخطور معروف / فى الجزء والاستفهام .
وحيث وقع حرف من هذه الحروف .

فأما « إن » فإنها ليست باسم ولا فعل ، إنما هى حرف ، تقع على كل ما وصلته به ، زمانا كان أو مكانا أو آدميا أو غير ذلك . تقول : إن يأتئى زيد آتئ . وإن يقيم فى مكان كذا وكذا أقم فيه : وإن تأتئى يوم الجمعة آتئ فيه .

وكذلك الألف فى الاستفهام . تدخل على كل ضرب منه ، وتنحطئ ذلك إلى التقرير والتسوية :

فالتقرير : قولك : أما جئتئى فأكرمئك . وقواه عز وجل : (أَلَيْسَ فى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ)^(٣) .

والتسوية : ليت شعرى قام زيد أم قعد^(٤) . وقد علمت أزيد فى الدار أم عمرو^(٥) .
فأما قوامنا فى « إذ » و « حيث » : إن الجزء لا يكون فيهما إلا بما و [أما]^(٦) ذكرنا من أنا سنفسره فهذا موضع تفسيره .

(١) الأنبياء : ١٩

(٢) الجن : ١٣

(٣) الزمر : ٦٠

(٤) تكون همزة التسوية بعد سواء ، وما أبالي ، وما أدرى ، وليت شعرى وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨٣ وسيأتئ هذا الحديث فى الجزء الثالث .

(٥) الهمزة يطلب هتاها وبأم التعمين . وانظر ص ٢٥٧ من الجزء الثالث .

(٦) تصحيح السيرافى .

أما «إِذَا» فتنبئ عن زمان ماضٍ ، وأسماء الأزمان تضاف إلى الأفعال^(١) فإذا أُضِيفَتْ إليها كانت معها كالشيء الواحد ، وفقى جزمتها فصلت / منها ، ألا ترى أَنَّكَ تقول : جئتكَ $\frac{٢}{٢٤٠}$ يومَ خرج زيدٌ ، وهذا يومٌ يخرج زيد ، و (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)^(٢) . فلَمَّا وصلتْها بـ «ما» جعلتهما شيئاً واحداً فانفصلت من الإضافة فعملت .

و«حيثُ» اسم من أسماء المكان مُبْهَمٌ يفسره ما يضاف إليه . فحيثُ في المكان كحيثُ في الزمان فلَمَّا ضارعتها أُضِيفَتْ إلى الجمل ، وهي الابتداء والخبر ، أو الفعل والفاعل . فلَمَّا وصلتْها بـ «ما» امتنعت من الإضافة فصارت كـ «إِذَا» إذا وصلتْها بـ «ما» .

فأما سائر الحروف التي ذكرنا سواهما فأنت في زيادة «ما» وتركها مُخَيَّر . تقول : إن تأتيني آتِكَ ، وإِذَا تَأْتِي آتِكَ^(٣) . وأين تكنْ آكنْ ، وأينما تكنْ آكنْ ، وإِنَّمَا تُكْرِمُ يُكْرِمُكَ ، وإِنَّمَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى^(٤) .

ف«ما» تدخل على ضربين : أحدهما : أن تكون زائدة للتوكيد / فلا يتغير الكلام بها عن عمل ولا معنى . فالتوكيد ما ذكرته في هذه الحروف سوى حيثما وإِذَا . واللازم . ما وقع فيهما . وبظيرهما قولك : إِنَّمَا زيد أخوك . منعت «ما» «إِنَّ» عملها ، وكذلك جئتكَ بعد ما عبد الله قائم ، فهذا خلاف قولك : بعد عبد الله ، وكذلك .:

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَنَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَغَامِ الْمُخْلِسِ^(٥)

(١) قال في الجزء الرابع ص ٦٢٧ - ٦٢٨ : اعلم أنه ما كان من الأزمنة في معنى (إذ) فإنه يضاف إلى الفعل والفاعل ، وإلى الابتداء والخبر كما يكون ذلك في (إذ) . .

(٢) المائدة : ١١٩

(٣) الصحيح أن المبرد لا يرى وجوب توكيد الفعل مع أما كما سيأتي تحقيقه في الجزء الثالث .

(٤) الإسراء : ١١٠

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ على زيادة ما كما ذكره المبرد هنا وجعلها كافة ليمد عن الإضافة .

واستشهد به في ص ٦٠ على نصب أم الوليد بعلاقة فإنه اسم مصدر لتعلق وعمل عمل المصدر .

وذكر ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٢٤٢ أن (ما) كافة ليمد عن الإضافة وقال ابن هشام في المغني ج ٢ ص ١٠ : «ويقال =

وكذلك (ربّ) ، تقول : رب رجلٍ ، ولا تقول : ربّ يقوم زيد . فإذا ألحقت «ا» هيأتها للأفعال فقلت : ربّما يقوم زيد ، (وَرُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ^(١)) .

وكذلك « قلّ » تقول : قل رجلٌ يقول ذلك ، فإن أدخلت «ا» امتنعت من الأسماء وصارت للأفعال ، فقلت : قلماً يقوم زيد . ومثل هذا كثير .

فأما «إذا» فتحتاج إلى الابتداء^(٢) والجواب . تقول : إذا / جاعني زيد أكرمه . وإذا يجي زيد أعطيته .

وإنما منع «إذا» من أن يُجازى بها ؛ لأنّها مُوقَّتة وحروف الجزاء مُبْهَمة ، ألا ترى أنك إذا قلت : إن تأتني آتِك - فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا ؟ وكذلك مَنْ أتاني أتيتَه . وإنما معناه : إن يأتني واحد من الناس آتِه .

فإذا قلت : إذا أتيتني وجب أن يكون الإتيان معلوما ؛ ألا ترى إلى قول الله عز وجل :

= ما مصدرية وهو الظاهر ، لأن فيه إبقاء (بعد) عل أصلها من الإضافة ، لأنها لو لم تكن مضافة لنوت « وكذلك يرى الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٩ قال :

« وصلة ما المصدرية لاتكون عند سيويه لإفعلية وجوز غيره أن تكون اسمية أيضاً وهو الحق وإن كان ذلك قليلا . . »
العلقة : الحب ، الالفان : جمع فن وهو الغصن وأراد بها ذوائب الشعر على سبيل الاستمارة . الثغام : قال أبو حنيفة : أخبرني بعض الأعراب قال تنبت الثغامة خيوطاً طويلاً دقاقاً من أصل واحد وإذا جفت ابيضت كلها . . وإذا أحل الثغام كان أشد ما يكون بياضاً ويشبه به الشيب . المجلس : ما اختلط فيه البياض بالسواد . صغر الوليد ليدل على شباب المرأة .

والبيت للمرار الفقهي . وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٩٣ - اصلاح المنطق ص ٤٥ - وتهذيب ج ١ ص ٧٧ والسيوطي ص ٢٤٦

(١) انظر ص ٤٨ من هذا الجزء .

(٢) يريد أول الكلام .

(٣) في سيويه ج ١ ص ٤٣٣ « وسألت عن (إذا) ما منهم أن يجاوزوا بها ، فقال القمل في إذا بمنزلة في إذ إذا قلت : أتذكر إذ تقول فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى وبين هذا أن (إذا) تجيء وقتاً معلوماً ألا ترى أنك لو قلت : آتيك إذا احمر البسر كان حسناً ولو قلت آتيك ان احمر البسر كان قبيحاً (فان) أبداً مبهمه وكذلك حروف الجزاء (وإذا) توصل بالفعل فالقمل في إذا بمنزلة في حين كأنك قلت : الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه » .
وانظر آمال الشجرى ج ١ ص ٣٣٣ .

(إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ^(١)) ، و(إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ^(٢)) و(إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ^(٣)) أَنَّ هذا واقع لا محالة .

ولا يجوز أن يكون في موضع هذا «إِنْ» ، لأن الله عز وجل - يعلم ، وإِنْ» إِنَّمَا مَخْرَجُهَا الظَّنُّ والتوقُّعُ فيما يخبر به المخبر . وليس هذا مِثْلَ قوله (إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ^(٤)) لأنَّ هذا راجع إليهم .

وتقول : آتيك إذا احمرَّ البُسرُ ، ولو قلت : آتيك إن احمرَّ البُسرُ - كان محالاً ؛ لأنَّه واقع لا محالة .

فإن اضطرَّ الشاعر جاز أن يُجازي بها^(٥) لمضارعيتها حروفَ الجزاء / ؛ لأنَّها داخلة على الفعل $\frac{٢}{٣٤٣}$ وجوابه . ولابدَّ للفعل الذي يدخل عليه من جواب . فمما جاء ضرورةً قوله :

تَرْفَعُ لِي خَنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا مَا خَبَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِرُ^(٦)

وقال الآخر :

إِذَا قَصُرْتُ أَسْيَافُنَا كَانَ وَضْلُهَا خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنَضَارِبُ^(٧)

(٢) التكوير : ١

(١) الانفطار : ١

(٤) الانفال : ٣٨

(٣) الانشقاق : ١

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ « وقد أجازوا بها في الشعر مضطرين شبهوا بأن حيث رأوها لما يستقبل وأنه لا بد لها من جواب . . فهذا اضطرار وهو في الكلام خطأ »

وفي مجالس ثعلب ص ٩١ - ٩٢ قال أبو العباس : إذا تزرني أزرك يجوز في الشعر . .

(٦) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ على الجزم بإذا في الضرورة .

خندف : أم الياس . وافتخر بها الفرزدق لأنه تميمي ، وبنو تميم ينسبون إليها ، ونوت للضرورة ، والله يرفع لي : أي الرافع في الحقيقة هو الله . خبت النار ، من باب نصر : لم يبق منها شيء ، وقيل : سكن لها وبقى جمرها (رواية سيبويه إذا خمدت) . تقد : تشتعل . وروى مرفوعاً فلا شاهد فيه حينئذ .

يقول : ترفع لي قبيلتي من الشرف ما هو في الشهرة كالنار المتوقدة إذا قعدت بغيري قبيلته .

أنظر الخزانة ج ٣ ص ١٦٢ - ١٦٣ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٣٣ وهو في ديوان الفرزدق ص ٢١٦ مفرداً .

(٧) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ على الجزم بإذا للضرورة بدليل عطف ضمائر المجزوم وحرك بالكسرة على الجواب

(كان وصلها) .

الجيد ما قال كعب بن زهير :

وإذا ما تشاء تبعث منها
مغرب الشمس ناشطاً مذخوراً^(١)

وهذه «إذا» التي تحتاج إلى الجواب .

وله «إذا» موضع آخر وهي التي يقال لها : حرف المفاجأة^(٢) . وذلك قولك : خرجت فإذا زيدٌ ، وبيننا أسير فإذا الأسد . فهذه لا تكون ابتداء . وتكون جواباً للجزء كالفاء . قال الله

== وقال البخمي في شرح أبيات الجمل : المعنى إذا ضاقت الحرب عن مجال الخيل واستعمال الرماح نزلنا للمضاربة بالسيوف فإن قصرت عن إدراك الأقران خطونا إليهم اقديماً عليهم فألقناهم بهم .
إلى : متعلقة بخطانا ، والمعنى فنخطو إلى أعدائنا . ولو تملقت (بوصلها) كان فيه الفصل بين المصدر ومعموله بمعمول غيره لأن خيطاناً خبر كان .

وهذا البيت جاء في شعر رويه مجرور وفي شعر رويه مرفوع .

أما الشعر المجرور الروي فهو لقيس بن الخطيم وانظر ديوانه ص ٣٣ - ٤٧ .

وأما الشعر المرفوع فقد وقع في شعرين ، أحدهما في قصيدة للأخضر بن شهاب التغلبي وهي في المفضليات ص ٢٠٣ - ٢٠٨ وفي حاشية أبي تمام ج ٢ ص ٢٤١ - ٢٤٨ . والشعر الثاني لرقم أخى بنى الصادرة المحارب .

انظر الخزانة ج ١ ص ٣٤٤ ج ٣ ص ٢٤ والشعر والشعراء ص ٢٨٠ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ على أن الجيد رفع الفعل بعد إذا كما صنع كعب بن زهير .

تيمث : تثير . الناشط : الثور . المذخور : الفزع .

وصف ناقته بالنشاط والسرعة بعد سير النهار كله . شبهها في انبعاثها بسرعة بشور قد دعر من صائد أو سبع .

وانظر ديوان كعب ص ١٥٣ - ١٨٤ .

(٢) ماذا يرى المبرد في (إذا) الفجائية ؟ أيرأها حرفاً أم يراها ظرفاً ؟

ظاهر كلامه هنا أنها حرف يدل على المفاجأة وتكون رابطة للجواب كالفاء ولكن ما سيذكره بعد يقطع بأنها ظرف . قال في الجزء الثالث ص ١٥٨ - ١٥٩ من الأصل :

« فأما (إذا) التي للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر ، واللام بعدها مبتدأ ، وذلك قولك : جئتكَ فإذا زيد وكلمتك فإذا أخوك ، وتأويل هذه جئت ففاجأني زيد ، وكلمتك ففاجأني أخوك وهذه تعني عن الفاء وتكون جواباً للجزء ، نحو إن تأتني إذا أنا أفرح على حد قولك فأننا أفرح قال الله عز وجل (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقطنون) فقولهم (إذا هم يقطنون) في موضع يقطنوا . وقوله إن تأت فلك درهم في موضع أن تأتني أعطيك درهماً ، كما أن قوله عز وجل (سواء عليكم أذعنتموهم أم أقم صامتون) في موضع أم صمم » .

وقال في ص ٢٤١ :

« وتقول خرجت من الدار فإذا زيد فبني إذا ههنا المفاجأة فلو قلت على هذا خرجت فإذا زيد قائماً كان جيداً لأن معنى فإذا زيد أي فإذا زيد قد وافقني فإذا زيد موافقي » .

عز وجل : (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ^(١)) ، لَأَنَّ معناها : قنطوا ؛ كما أَنَّ قولك : إِنْ تَأْتَنِي فَلَكَ دَرَهْمٌ - إِنَّمَا معناها : أُعْطِكَ دَرَهْمًا .

فكلامه في هذين الموضعين يفيد أن (إذا) الفجائية ظرف فإنه جعلها تسبب مبدأ خبر المبتدأ ، وأن الكلام معها جملة اسمية في معنى جملة فعلية ، لذلك أرى أن نجعل ما هنا على ما يوافق ما هناك فنحمل لفظة (حرف) على الكلمة لا على الحرف الذي هو قسم الاسم والفعل . وهذا استعمال شائع عند سيويه وغيره .

في شرح الكافية ج ١ ص ٩٣ وفي المنهجي ج ١ ص ٨٠ وغيرهما أن إذا الفجائية ظرف مكان عند المبرد .

(١) البروم : ٣٦ . في سيويه ج ١ ص ٤٣٥ « وسأليت الخليل عن قوله عز وجل (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) فقال : هذا كلام مملق بالكلام الأول ، كما كانت الفاء مملقة بالكلام الأول وهذا ههنا في موضع قنطوا كان الجواب بالفاء في موضع الفعل . قال ونظير ذلك قوله (سلام عليكم أدعوا بآبائكم أم أنتم صامتون) بمنزلة أم صبيتم وما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تنجي مبتدأة ، كما أن الفاء لا تنجي مبتدأة . . » .

من هذا نرى أنه حديث المبرد عن الآية إنما هو تريد بكلام سيويه . والعجيب بعد هذا أن يقول أبو علي الفارسي : قرأت المقتضب فما انتفعت منه بشيء إلا بمسألة واحدة ، وهي وقوع إذا جواباً للشرط في قوله تعالى (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) .

فهل نقول : إنه قد خفي على أبي علي مكان الآية في كتاب سيويه ؟

أو نقول بعدم صحة نسبة هذا الحديث إليه ؟

هذا باب

مسائل المجازاة

وما يجوز فيها ، وما يمتنع منها

تقول : إن تأتني آتاك ، وإن تأتني فلك درهم . هذا وجه الجزاء وموضعه . كما قال عز وجل (إن ينتهوا يُغْفَرَ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ^(١)) .

فالأصل الفعل ، والفاء داخلة عليه ؛ لأنها تؤدي معناه ؛ لأنها لا تقع إلا ومعنى الجزاء فيها موجود ، يقول الرجل : قد أعطيتك درهما ، فتقول : فقد أعطيتك دينارا . أى من أجل ذلك . ويقول : لم أعث أمين فتقول : فقد أتك الغوث اليوم^(٢) . ونقول : إن أتيتني فلك درهم ، لأن معناه : إن تأتني . ولو قلت : إن أتيتني آتاك لصلح ؛ كما قال الله عز وجل : (مَنْ كَانَ يَرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفَّ إِلَيْهِمْ^(٣)) ، لأن معناه : من يكن . وكذلك أو قال : من يأتني أتيت له لجاز : والأول أحسن ؛ لتباعد هذا / عن حرف الجزاء . وهو جائز ؛ كما قال الشاعر :

مَنْ يَكِلْنِي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ^(٤)

وأعدل الكلام : من أتاني أتيت ، كما أن وجه الكلام : من يأتني آت^(٥) .

(١) الأنفال : ٣٨

(٢) في سيويه ج ١ ص ٤٣٥ « واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء فأما الجواب بالفعل . . وأما الجواب بالفاء فتقول إن تأتني فأنا صاحبك . ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالوار ولا بهم ألا ترى أن الرجل يقول : افعل كذا وكذا فتقول : فإذا يكون كذا وكذا ويقول : لم أعث أمس فيقول فقد أتك الغوث اليوم » .

(٣) هود : ١٥ .

(٤) كاده : خدعة ومكر به . والشجا : ما يمرض في الحلق كالعظم . الوريد : عرق ، قيل هو الودج ، وقيل بجنبه . والبيت شاهد على مجيء الشرط مضارعاً مجزوماً والجزاء ماضياً . وسعيد حديثه مرة أخرى قريباً .

البيت لأبي زيد الطائي أنظر الخزانة ج ٣ ص ٦٥٤ - ٦٥٥ والعين ج ٤ ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .

(٥) في سيويه ١ : ٤٤٨ : « فإذا قلت : إن تفعل فأحسن الكلام أن يكون الجواب أفعل ؛ لأنه نظيره من الفعل ، وإذا قال : إن فعلت فأحسن الكلام أن تقول : فعلت ، لأنه مثله » .

وتقول : من أتاني وتبسطَ إلى أكرمه ؛ لأنَّ (من أتاني) في موضع (من يأتي) . لا تقع بعد الجزاء إلا ومعناها الاستقبال . والأحسن من أتاني وأكرمني . آتيته : كما أنَّ الأحسن : من يأتي ويكرمني آتية . فهذه أصول ، ثم نذكر بعدها العطف مُنسقا ، ونكثر في ذلك من المسائل لنوضح أمره إن شاء الله .

فإذا قلت : مَنْ يَأْتِي آتية . ف«مَنْ» هي لهذا الفعل ؛ لأنها اسم فلم يدخل معها اسم آخر ولو قلت : إن يَأْتِي آتية على غير مذكور قَبْلُ كان محالا ؛ لأنَّ الفِعْلَ لا فاعِلَ فيه ، لأنَّ «إن» إنما هي حرف جزاء وليست باسم . وكذلك جميع الحروف .

وتقول في الاستفهام : مَنْ جاءك / وأيُّهم ضربك ؟ وما حبسك ؟ لأنها أسماء .
فإن قلت : أَحْبَسَكَ ؟ أو هل حبسك ؟ لم يكن بُدُّ من ذكرِ الفاعل ؛ لأنَّ هذه حروف .
فليس في الأفعال فاعلون .

وكذلك الظروف التي لا تكون فاعلة إذا ذكرتها لم يكن بُدُّ من ذكرِ الفاعل معها . ولو قلت :
أين يكن أكن ، لم يكن كلاما حتى تقول : أين يكن زيد أكن .

وكذلك في الاستفهام إذا قلت : أين يكون زيد ؟ ومتى يخرج زيد ؟ تعني المذكور .
فعلى هذا يجري ما ذكرت لك .

ولو قلت : مَنْ مَنْ يَأْتِي آتية . إذا جعلت «مَنْ» الأولى استفهاما وجعلت الثانية جزاء كان جيدا . فتكون الهاء في آتية ترجع إلى «مَنْ» التي هي استفهام . وتقديرها : أيُّهم مَنْ أتاني من الناس آتيته ، أي : من أتاني آت هذا الذي أسأل عنه .

ونظيره : هند مَنْ ضربني ضربتها . أي إن ضربني أحد ضربت هندا .

وتقول : ما مَنْ يَأْتِي آتية ؛ لأنَّ «ما» حرف نفي (١) / والحروف لا يرجع إليها شيء ولا إلى
الأفعال ، إنما نفيت بهذا هذه الجملة .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤١ « ولا يجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين ، أحدهما : أن يتصل بتلك الكلمات بلا فصل ، والثاني : أن يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني . وذلك كان وكأن وظن وأخواتها وما لفتي . لا تقول : ما من يضرب اضرب . . . » .

فإن جعلت «ما» اسما وجعلتها استفهاما أو جزءا أو في معنى الذى - لم يكن بدُّ من راجع إليها.
فأما الجزء فقولك : ما تركبُ أركبُ . والأحسن ما تركبُ أركبه - نصبت «ما»
بتركب وأضمرت هاء في تركب .

واو قلت : ما تركبُ أركبُ لجاز . ولا يكون ذلك إلا على إرادة الهاء ؛ لأنَّه معلق بما
قبله ، وذلك فى المعنى موجود .

وفى الاستفهام ما حبسك ؟ والمعنى : أى شيء حبسك ؟
وكذلك : ما أكلته ؟ أى : أى شيء أكلته ؟ فإن حذفنا الهاء نصبت «ما» لأنَّها مفعول
بها كقولك : أيهم ضربت ؟ كما تقول : زيدا ضربت .

وفى موضع «الذى» قوله : ما يسرُّنى يسرُّك .
وتقول : من يأتينا نأتيه مكرمين له ، نصبت مكرمين على الحال والعامل فيها «نأتيه» .
واو أردت أن يكون الفعل الأول / عاملا فى الحال لقلت : من يأتينا مكرمين له نأتيه . تريد من
من يأتينا فى حال إكرامنا إيَّاه نأتيه . واو أردت أن يكون مكرمين عاملا فيها «نأتيه» وقد
قدمتها جاز ؛ كما تقول : مسرعا جاء زيدا^(١) .

= يرى المبرد أن (ما) التسمية يجوز أن تدخل على أدوات الشرط بخلاف (ما) الحجازية - ذكر ذلك فى نقده على سيبويه
ص ١٩٨ ورد عليه ابن ولاد فى الانتصار بقوله : قال احمد : « وجملة القول فى هذا كله أن الجملة المستفهم عنها والمجازى بها
إذا جاءت بعد حرف عامل أو غير عامل لم تقم إلا جملة . فى موضع واحد كأنهما يكونان فى موضع خبر ولا تقمان . بعد
ما ذكر فى موضع لا يكون فيه إلا جملة ، وبيان ذلك أن كان وأن لا تقع بعدها إلا جملة وكذلك إذ وإذا وما ولكن فلم يجوز
وقوع الجزء والاستفهام بعدها فإن جعلتهما فى موضع الخبر جاز لأن الخبر قد يكون واحدا فتقول : إن زيدا من يأتى يعطه لأنك
تقول : إن زيدا أخوك فقد وقعت الجملة أعنى جملة المجازاة فى موضع الأخ وهو واحد وكذلك (ما) .

تقول : إن زيدا أخوك وما زيد من يأتى يعطه فإن قلت : ما من يأتى يعطه لم يجوز ، لأنك جعلتها فى موضع لا يكون فيه إلا جملة
وعرضها لأن يدخل عليها ما يفسد معناها . وأما تفريقه بين ما التسمية والحجازية فى هذا الموضع فليس بشيء لأن ما يعمل من الحروف
وما لا يعمل ههنا سواء . . . الانتصار ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(١) تقديم معمول جواب الشرط عليه جائز عند البصريين وقد عقد الإنبارى مسألة فى الإنصاف لهذا ص ٣٦٣ = ٣٦٢
رجح مذهب البصريين وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٣٨ .

ونقول في مسائل طوال يُمتَحَنُ بها المتعلِّمون

« من يَأْتِهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ عَامِدِينَ تَأْتِ يَكْرُمُكَ » .

إن رفعت (يَكْرُمُكَ) فالمسألة جيّدة . لأنَّ تَقْدِيرَهَا : من يَأْتِيهِ زَيْدٌ يَأْتِ في حال إِكْرَامِهِ لك . والأَجُودُ أَنْ تقول : تَأْتِيهِ يَكْرُمُكَ ، لتشغل الفعل بالمفعول إذ كان خبراً . والحذف جائز وليس بجيّد^(١) . وقولك : « مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ » اسم واحد بمنزلة « زيد » .

ولو جزمت (يَكْرُمُكَ) على البديل لم يصلح إِنْ أَبْدَلْتَهُ مِنْ تَأْتِ ، لأنَّ (يَكْرُمُكَ) لغيرك . فَإِنْ جَعَلْتَهُ بَدَلًا مِنْ شَيْءٍ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَصْلُحْ ، لخروجه عنها ، ولكن لو قلت : إِنْ تَأْتِنِي أَعْطَيْكَ إِخْسِينَ إِلَيْكَ - جاز وكان حسناً ؛ لأنَّ العطية إِحْسَانٌ . فلهذا أَبْدَلْتَهُ مِنْهُ . ومثل ذلك قوله عَزَّ وَجَلَّ : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ^(٢)) ؛ لأنَّ لُقِيَّ الأَثَامِ هو تضعيف العذاب . وكذلك قول الشاعر :

مَنْ تَأْتِنَا تُلْسِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَظًّا جَزْلاً وَنَاراً تَأْجِجاً^(٣)

(١) في حذف الضمير المنصوب من بحطة الخبر الذي يعود على المبتدأ خلاف بين البصريين والكوفيين - أجازوه الكوفيون وقرئ في الشواذ (وكل وعد الله الحسن) أنظر سيبويه ١ : ٣٧ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٤ .

(٢) الفرقان : ٦٨ - في سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ وسألته عن قوله عز وجل : (ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب) فقال : هذا كالأول لأن مضاعفة العذاب هو لى الأثام ومثل ذلك من الكلام أن تأتينا نحن إليك نطك ونحملك تفسير الإحسان بشيء هو هو وتجعل الآخر بدلاً من الأول » .

وفي الكامل ج ٦ ص ١٤٢ « قال الله عز ذكره (ومن يفعل ذلك يلق أثاماً) ثم فسر فقال (يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً) فجزم يضاعف لأنه بدل من قوله (يلق أثاماً) إذ كان إياه في المعنى » .

وفي الخزانة ج ٢ ص ٣٧٣ : « الآية من بدل الكل من الكل وهو الظاهر من كلام سيبويه وقد جوز المتأخرون الإبدال الأربعة في الفعل » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ على جزم الفعل (تلسم) لأنه بدل من تأتينا . وفي الخزانة : الخطب الجزل : الغليظ منه ، يريد أنهم يوقدون الجزل من الخطب لتقوى نارهم فينظر إليها الضيوف على بعد ويقصدونها . والتأجج : توقد النار . وتأججاً في البيت ماض والألف للإطلاق وقاعله ضمير النار . وقال أبو خيفة في كتاب (النبات) : النار تذكّر وهو قليل وأنشد هذا البيت وبيتاً آخر للشمرل . وقال بعضهم : النار مؤنثة لا غير وإنما رد الضمير مذكراً لأنه أراد بها الشهاب وهو مذكر وقيل لأن تأنيث النار غير سقيق فيكون على طريقة (ولا أرض أبقل أبقلها) وقيل الضمير راجع للحطب لأنه أهم إذ النار إنما تكون به وقيل ليست الألف للإطلاق وإنما هي ضمير الإثنين : الخطب والنار وذكر لتغليب الخطب على النار .

والبيت من قصيدة لعبد الله ابن الحر أنظر الخزانة ج ٣ ص ٦٩٠ - ٦٩٤ .

لأنَّ الإتيانَ للمام ؛ كما قال :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا^(١)

لأنَّ قوله : (تُؤْخَذَ أَوْ تَجِيءَ) بتأويل المبايعة .

ولو قلت : من يأتنا يسألنا نعطه على البدل لم يجز^(٢) إلا أن يكون بدل الغلط . كأنك أردت : من يسألنا نعطه فقلت : من يأتنا غاليًا أو ناسيًا ثم ذكرت فاستدركت فوضعت هذا الفعل في موضع ذلك . ونظيره من الأسماء مررت برجل حمار .

وتقول : مَنْ يَأْتِنِي مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ الَّذِي هُنْدُ أُخْتُهُ يَأْتِيهِ / أُعْطِيهِ فالمعنى : إِنْ يَأْتِنِي زَيْدُ أُعْطِيهِ ، لأنَّ هذا الكلام كله في صلة « مَنْ » .

وتقول : أَيْ الْقَوْمِ الْمُنْطَلِقِ آبَاؤُهُمْ إِنْ يَأْتِيكَ الْكَاسِيهِ ثَوْبًا تُكْرِمُهُ . فتقدير المسألة : أَيْ الْقَوْمِ إِنْ يَأْتِيكَ أَبُوهُ تُكْرِمُهُ ، و« أَيْ » هنا استفهام .

وتقول : أَيُّهُمْ يَأْتِيهِ الشَّاتِمُ أَخَاهُ الْمَعْطِيهِ دَرَاهِمًا يَنْطَلِقُ إِلَيْهِ . فمعناه : أَيُّهُمْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ يَنْطَلِقُ إِلَيْهِ . فما ورد عليك من المسائل فقيسه على هذا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٧٨ على ابدال تؤخذ من تبايع ، لأنه مع قوله أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا تفسيراً للمبايعة إذ هي لا تكون إلا على أحد الوجهين : إكراه أو طاعة .

وفي الخزانة « والبدل في الحقيقة إنما هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه وهو كقولهم : الرمان حلو حامض وإن كان يقال في اللفظ أن يجيء معطوف على تؤخذ وظاهر كلام سيبويه أنه بدل اشتغال وإبدال الفعل من الفعل هو إبدال مفرد من مفرد » .

أراد بقوله : الله القسم ، والأصل (والله) فحذف حرف القسم ونصب المقسم به .

والبيت من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لا يعرف لها قائل . الخزانة ج ٢ ص ٣٧٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ « وسألته هل يكون : إِنْ تَأْتِنَا تَسْأَلُنَا نَعْطُكَ ؟ فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول ، لأن الأول الفعل والآخر تفسير له وهو هو ، والسؤال لا يكون الإتيان ، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يتدارك كلامه ، ونظير ذلك في الأسماء مررت برجل حمار ، كأنه نسي ثم تدارك كلامه » .

هذا باب

ما يرتفع بين المجزومين وما يمتنع من ذلك^(١)

تقول : إن تأتينا تسألنا نُعطيك . تريد : إن تأتينا سائلا ، كما قال :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ^(٢)

أراد : متى تأتیه عاشيا إلى ضوء ناره تجد . وقال الآخر :

/ وَمَنْ لَا يَزَلْ يَسْجِمُ النَّاسَ نَفْسَهُ وَلَا يُغْنِيهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يُسَامِ^(٣)

$\frac{2}{351}$

فقواه : (يستحمل الناس نفسه) إنما هو خير (يزال) كآذنه قال : من لا يزل مستحملا . ولو قلت : مَنْ يَأْتِنَا وَيَسْأَلُنَا نُعْطِيهِ عَلَى هَذَا كَانَ مُحَالًا ، لَأَنْتَ لَا تَقُول : مَتَى تَأْتِيهِ وَعَاشِيَا^(٤) ولا جاءني زيد وراكبا . ولكنْ إِنْ أَضْمَرْتَ جَازَ قَقَلْتَ : إِنْ تَأْتِنَا وَتَسْأَلُنَا نُعْطِيكَ . تريد : إِنْ تَأْتِنَا وَهَذِهِ حَالُكَ نُعْطِيكَ . والوجه الجيدُ إِنْ تَأْتِنَا وَتَسْأَلُنَا نُعْطِيكَ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ « هذا باب ما يرتفع بين المجزومين وينجزم بينهما فأما ما يرتفع بينهما فقوله : إِنْ تَأْتِي تَسْأَلُنِي أُعْطِكَ وَإِنْ تَأْتِي تَمْشِي أَمْشِي مَعَكَ ؛ وذلك لأنك أردت . إِنْ تَأْتِي سَائِلًا يَكُنْ ذَلِكَ » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ على رفع الفعل (تعشو) لوقوعه موقع الحال . في المقصور والمملود لابن ولاد ص ٧١ : عشا يعشو إذا استضاء ببصر ضعيف في ظلمة ، وقال الأعمى : متى تأته عاشيا أى في الظلام وهو العشاء .

والبيت للحطيئة من قصيدة في الديوان ص ٣٢ - ٣٨ وانظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٢٧٨ والعين ج ٤ ص ٤٣٩ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ على رفع الفعل (يستحمل) لأنه ليس بشرط ولا جزاء وإنما هو خبر لا يزال . والبيت من معلقة زهير ، وروى في شرح التبريزي ص ١٢٦ هكذا .

من لا يزل يستر حل الناس نفسه ولا يغنيها يوماً من الذل ينعدم

فن روى يستر حل أراد أن يحمل نفسه كالراحلة للناس يركبونه ويذمونه . ومن روى يستحمل الناس أراد يحمل الناس على عيه . وقد يكون المعنى : أن يكون عالة على الناس .

وقال المازني : قال لي أبو زيد : قرأت هذه القصيدة على أبي عمرو بن العلاء فقال لي : قرأت هذه القصيدة منذ خمسين سنة فلم أسمع هذا البيت إلا منك . وانظر ديوان زهير ص ٣٢ وشرح المملقات لابن الأنباري ص ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٤) لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت المجرد من قد .

وتقول : إن تَأْتِنَا ثُمَّ تَسْأَلُنَا نُعْطِكَ . لم يَجْزْ إِلَّا جَزَمَ (تَسْأَلُنَا) ، لِأَنَّ (ثُمَّ) من حروف العطف . ولا يستقيم الإضمار ها هنا بَعْدَهَا ^(١) . ولو قلت : إن تَأْتِنَا ثُمَّ تَسْأَلُنَا ، تريد : ثم أنت تَسْأَلُنَا تريد الحال لم يصلح ؛ لِأَنَّ «ثُمَّ» لما بَعْدُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقول : لقيت زيدا وعمرو يتكلم أي : لقيت زيدا وعمرو هذه حاله ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (يُعْذِي طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) ^(٢) . أي : إذ طَائِفَةٌ في هذه الحالة . ولو وضعت «ثُمَّ» ها هنا لم يستقيم .

* * *

وتقول : مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ يَكْرِهُهُ / يُعْطِكَ فِي الدَّارِ . فَمَنْ «فِي مَوْضِعِ الدَّارِ» ، وَ«إِنْ» لِلجَزَاءِ وَ(يَكْرِهُهُ) حَالٌ مَعْنَاهَا مَكْرَاهُ لَهُ . وَ«يُعْطُهُ» جَوَابُ الْجَزَاءِ ، وَفِي «الدَّارِ» نَجْوَى «مَنْ» :

ولو قلت : مَنْ يَأْتِيَنِي آتِيَهُ أَحْسَنُ إِلَيْهِ كَانَ جَيِّدًا ، يَكُونُ «أَحْسَنُ إِلَيْهِ» حَالًا وَيَكُونُ مَنْقُطًا مِنَ الْأَوَّلِ : كَأَنَّكَ لَمَّا تَمَّ الْكَلَامَ قُلْتَ : أَنَا أَحْسَنُ إِلَيْهِ .

وتقول : مَنْ يَأْتِيَنِي آتِيَهُ . وَأَكْرَمُهُ ؛ وَمَنْ يَأْتِيَنِي آتِيَهُ فَأَكْرَمُهُ ، وَمَنْ يَأْتِيَنِي آتِيَهُ أَكْرَمُهُ . وَكَأَنَّكَ جَمِيعَ حُرُوفِ الْعُطْفِ الَّتِي تَقَعُ هَاهُنَا ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : مَنْ يَأْتِيَنِي آتِيَهُ وَأَكْرَمُهُ ، أَيْ وَأَنَا أَكْرَمُهُ ، وَإِنْ شِئْتَ عَلَى الْحَالِ ، وَإِنْ شِئْتَ فَضَلَّتْهُ تَمَّا قَبْلَهُ ، وَجَعَلْتَهَا جُمْلَةً مَخْطُوفَةً مَعْلُوقَةً بِجُمْلَةٍ .

وتقول في الفاء : مَنْ يَأْتِيَنِي آتِيَهُ فَأَكْرَمُهُ عَلَى الْقَطْعِ مِنَ الْأَوَّلِ وَعُطِفَ جُمْلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ ؛ وَكَأَنَّكَ «ثُمَّ» ^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ « وَأَمَّا مَا يَنْجُزُ بَيْنَ الْمُجْزُوعَيْنِ فَقَوْلُكَ إِنْ تَأْتِيَنِي ثُمَّ تَسْأَلُنِي فَأَعْطِكَ ، وَإِنْ تَأْتِيَنِي تَسْأَلُنِي فَأَعْطِكَ ، وَإِنْ تَأْتِيَنِي تَسْأَلُنِي فَأَعْطِكَ ، وَإِنْ تَأْتِيَنِي تَسْأَلُنِي فَأَعْطِكَ .

وذلك لأن هذه الحروف يشركن الآخر فيما دخل فيه الأول . . ولا يجوز في هذا الفعل الرفع . . : » .

وقال في ص ٤٤٧ « وأعلم أن (ثم) لا ينصب بها ، كما ينصب بالواو والفاء ولم يجعلوها ما يضم بعده (أن) وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء وليس معناها معنى الواو ولكنها تشرك ويبتدأ بها وأعلم أن (ثم) إذا أدخلته على الفعل الذي بين المجزوعين لم يكن إلا جزماً لأنه ليس ما ينصب ، ولا يحسن الابتداء . . : » .

(٢) آل عمران : ١٥٤ - في سيبويه ج ١ ص ٤٧ « وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ (يُعْذِي طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) فَإِنَّمَا وَعِيَهُمْ عَلَى أَنْ يُعْذِي طَائِفَةٌ مِنْكُمْ ، وَطَائِفَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالِ . كَأَنَّهُ قَالَ : إِذْ طَائِفَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالِ فَإِنَّمَا جَعَلَهُ وَقْتًا وَلَمْ يَزِدْ أَنْ يَجْعَلْهَا وَأَوْ عَطَفَ إِنَّمَا هِيَ وَافٍ بِالْإِبْتِدَاءِ . » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٧ « فَإِذَا انْقَضَى الْكَلَامُ ثُمَّ جِئْتَ بِ(ثُمَّ) ، فَإِنْ شِئْتَ جَزَعْتَ ، وَإِنْ شِئْتَ زَفَعْتَ وَكَأَنَّكَ الْوَافِ

وإنما جاز الإضمار هاهنا ، ولم يجز حيث كانا متوسطين بين الجزاء وجوابه ؛ لأنَّ الكلام قد تَمَّ فاحتمل / الاستثنافَ ، ولا تكون الحال في «ثم» ولا الفاء ؛ لأنَّهما لا تكونان إلَّا بعدُ . $\frac{٢}{٣٥٣}$ إلَّا أنَّ الفاء ، والواو يجوز بعدهما النصب على إضمار «أن» ؛ لأنَّ الجزاء غير واجب آخره إلَّا بوجوب أوله . وقد تقدَّم ذكرُّنا لهذا في باب الفاء والواو .

وقد قرئ هذا الحرف على ثلاثة أوجه : (يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ) بالجزم وهو أجودها ، ويليه الرفع ، ثمَّ النصب . والأمر فيه على ما ذكرت لك (١) .

ولو قلت : من لا يأتيني فيكرمني آتاه كان النصب جيِّداً من أجل النفي . وصار كقوالك : ما تأتيني فتكرمني : أى كلما أتيتني لم تكرمني . فموضعه لم تأتني مُكرِّماً ، وما هنا - أغنى في الجزاء - إلى ذا يرجع إذا قلت : من لا يأتيني فيكرمني آتاه ، لأنَّ معناه : من لا يأتني مكرماً .

وقال :

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلَّتْ (٢)

/ كأنه قال : من لا يقدم رجله مُثَبَّتاً .

$\frac{٢}{٣٥٤}$

والفاء قال الله تعالى (وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون) وقال تعالى (وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم) إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو . . .

(١) أنظر ص ٢٢ من هذا الجزء وأنظر التعليق وسيبويه ج ١ ص ٤٤٨ .

(٢) تقدم في ص ٢٣ من هذا الجزء .

هذا باب

ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه
وما لا يجوز إلا في الشعر اضطراراً

أما ما يجوز في الكلام فنحو : آتيك إن أتيتني ، وأزورك إن زرتني . ويقول القائل :
أتعطيني درهماً ؟ فأقول : إن جاء زيد . وتقول : أنت ظالمٌ إن فعلت . فإن قلت : آتى من
أنا ، وأصنع ما تصنع لم يكن ها هنا جزاء ؛ وذلك أن حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها .

ولو قلت : آتى من أنا ، للزمك أن يكون منصوباً بالفعل الذي قبلها . وهذا لا يكون ؛
لأن الجزاء منفصل كالاستفهام^(١) ، ولو قلت : آتيك متى أتيتني ، أو أقوم أين قمت - على
أن تجعل «متى» و«أين» ظرفين لما بعدهما - كان جيّداً ، وكانتا منقطعتين من الفعل الأول ،
إلا أنك لما ذكرته مسدّ مسدّ جواب الجزاء . فإن أردت أن يكونا ظرفين لما قبلهما / استحال ؛
لأن الجزاء لا يعمل فيه ما قبله ؛ كما لا يعمل هو فيما قبله ؛ ألا ترى أنك لا تقول : زيدا
إن تأت يكرمك^(٢) ، ولا زيدا متى تأت تحبّه . فإذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء جاز
أن يتقدّم الجواب ؛ لأن «إن» لا تعمل في لفظه شيئاً ، وإنما هو في موضع الجزاء ، فكذلك
جوابه يسدّ مسدّ جواب الجزاء .

ويحسن في الكلام : إن أتيتني لأقومن ، وإن لم تأتني لأغضبن .

(١) أنظر تعليل ذلك في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤١ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٨ « ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على أداة الشرط ، نحو : زيدا
إن تضرب يضربك . وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا إن جئتني أضرب بالجزم بل إنما تقول : أضرب مرفوعاً ليكون الشرط
متوسطاً وزيداً أضرب دالاً على جزائه أي إن جئتني فزيداً أضرب وعلة ذلك كله إن لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا
يجوز أيضاً زيدا إن جاءك فأكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير أن ما لا ينصب بنفسه لا يفسر » .

فسيبويه يذهب إلى أنه على التقديم والتأخير ، كأنه قال : لأغضبَنَّ إن لم تأتني ولا أقومَنَّ إن أتيتني^(١) .

والذى قال لا يصلح عندي ، لأنَّ الجواب في موضعه فلا يجب أن يقدر لغيره ، ألا ترى أنك تقول : يضرب غلامه زيدٌ ، لأنَّ «زيد» في المعنى مُقَدَّمٌ ؛ لأنَّ حق الفاعل أن يكون قبل المفعول . واو قلت : ضرب غلامه زيدا - لم يجوز ، لأنَّ الفاعل في موضعه فلا يجوز أن يُقَدَّر لغيره^(٢) .

ولكن القول عندي أن يكون الكلام إذا لم يجوز في موضع الجواب مبتدأً على معنى مايقع بعد الفاء ، فكأنَّك / قدرته وأنت تريد الفاء^(٣) ؛ كما أدَّك تقول : أعجبنى الذى ضرب $\frac{2}{306}$ زيدا ، فإن جعلت الألف واللام في موضع الذى كان صلتها على معنى صلة الذى لا على لفظها .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٦ « وزعم أنه لا يحسن في الكلام ان تأتى لأفعلن من قبل أن (لأفعلن) تجيء مبتدأة ، ألا ترى أن الرجل يقول : لأفعلن كذا وكذا فلو قلت : إن أتيتني لأكرمك ، وإن لم تأتني لأغمنك جاز » .

صريح كلام سيبويه أن هذا مما اجتمع فيه القسم والشرط ، وتقدم القسم فالجواب له ولام التوطئة مخوفة . قال ج ١ ص ٤٣٦ « فلو قلت : إن أتيتني لأكرمك ، وإن لم تأتني لأغمنك جاز ، لأنه في معنى : لن أتيتني لأكرمك ، ولن لم تأتني لأغمنك ، ولا بد من هذه اللام مضرة أو مظهرة لأنها لليمين » .

والسيرافي رد كلام المبرد فقال : فيه وجهان : أحدهما : تقدير الفاء ، أى : إن أتيتني فلأفعلن ، والآخر نية التقديم كأنه قال : لأفعلن إن لم تأتني . . وانظر المعنى لابن هشام ج ٢ ص ١٧٢ .

(٢) كلام المبرد هنا صريح لا يحتمل تأويلا في أنه لا يجوز عنده تقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول على المفعول وقد أعاد هذا الحديث في الجزء الرابع ص ٤٢٤ من الأصل وجعله من المحال قال : « ألا ترى أنك تقول : ضرب غلامه زيد ؛ لأن الغلام في المعنى مؤخر والفاعل في الحقيقة قبل المفعول ولو قلت ضرب غلامه زيدا كان محالا ، لأن الغلام في موضعه لا يجوز أن ينوي به غير ذلك الموضع » .

والرضي ينسب الى المبرد أنه أجاز ذلك مع الأخفش . وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٥ « ما أجازاه المبرد والأخفش من نحو ضرب غلامه زيدا أعنى اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية . . » والمرزبانى في الموشح ص ٦١ ينقل عن المبرد أن مثل ذلك ردى عند أهل العربية وربما جاز في الضرورة .

(٣) في المعنى ج ٢ ص ٤٨ : « أقوم من نحو قولك : إن قام زيد أقوم : المبرد يرى أنه على إضمار الفاء ، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم وأن الأصل أقوم ان قام زيد ، وأن جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضياً ينبنى على هذا مسألان ، إحداهما : أنه هل يجوز زيدا ان اتانى أكرمه بنصب زيد فسيبويه يجيزه ، كما يجيز زيدا أكرمه إن اتانى والقياس المنع عند المبرد ، لأنه في سياق أداة الشرط ، فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عاملا فيه .

تقول : أعجبني الضاربُ زيدا ، لأنَّ الألف واللام للأسماء ، فلا يليان «ضرب» ، لامتناع ما يكون للأسماء من الأفعال .

فمن ذلك قول زهير :

وإنَّ آتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ : لا غائبٌ مالى ولا حريمٌ^(١)

فقوله : «يقول» على إرادة الفاء على ما ذكرت لك .

ومن ذلك قول الله عز وجل : (وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ^(٢)) الفاء لابد منها في جواب «أما» ، فقد صارت ها هنا جوابا لها ، والفاء وما بعدها يسدّان مسدّ جواب «إن» .

ولو كان هذا في الكلام : أما إن كان زيد عندك فله درهم ، لكان تقديره : مهما يكن من

= الثانية : أنه إذا جىء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف هل يجزم أو لا ؟ فعل قول سيبويه لا يجوز الجزم ، وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالمطف على لفظ الفعل والجزم بالمطف على محل الفاء وما بعدها والتقدير فأنا أقوم .

وانظر المغنى أيضاً في ج ٢ ص ٦٩ وشرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٣ والبحر المحيط ج ٢ ص ٤٢٨ - ٤٢٩ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٦ على رفع الفعل (يقول) على نية التقديم والتأخير . الخليل : من الخلة وهى الفقر .

البيت من قصيدة لزهير في مدح هرم بن سنان . الديوان ص ١٤٥ - ١٦٣ والسيوطى ص ٢٨٣ - ٢٨٤ ، والكامل ج ٢ ص ١٠٩ .

(٢) الواقعة : ٩٠ - ٩١ . فى سيبويه ج ١ ص ٤٤٢ وأما قوله عز وجل : (وأما إن كان من أصحاب اليمين . فسلام لك من أصحاب اليمين) ، فإنما هو كقولك : أما غداً فلك ذاك وحسنت (إن كان) لأنه لم يجزم بها ، كما حسنت فى كقوله : «أنت ظالم إن فعلت» .

وفى شرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٢ «أما (أما) فإن كان بعدها (من) أو (ما) أو (أى) وبعدها فعل مضارع فإنه يفتح جعلها شرطية ، لأن الجواب لا ما دون كلمة الشرط التى بعدها ، ويقبح جزم الشرط مع أنه لا جواب له ظاهراً كما قلنا فى أنك إن تأتى فالأولى جعلها موصولة نحو أما من يأتينى فأنى أكرمه .

وإن كان بعدها ماضى جاز جعلها شرطية وموصولة نحو أما من أتانى فأنى أكرمه قال تعالى : (فأما إن كان من المقربين . فرؤوف ورحيم) .

فى البحر المحيط ج ٨ ص ٢١٦ : (وإذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما وجواب الثانى محذوف ، ولذلك كان فعل الشرط ماضى اللفظ أو مصحوباً بلم ، وأغنى عنه جواب أما . هذا مذهب سيبويه ، وذهب أبو على الفارسى إلى أن الفاء جواب (إن) وجواب أما محذوف وله قول موافق للمذهب سيبويه ، وذهب الأخفش إلى أن الفاء جواب لأما والشرط معاً (وانظر أمالى الشجرى ج ١ ص ٣٥٦ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٦٩ .

شيء فلزيد درهم إن كان عندك ؛ لأن «أما» فيها معنى الجزاء / واقع ولأبد من الفاء . $\frac{2}{307}$
وتقديرها ما ذكرت لك .

ألا ترى أنك تقول : أما زيد فمنطلق ، (فأما اليتيم فلا تقهر) فالمعنى : مهما يكن من شيء فلا تقهر اليتيم .

ولو اضطرَّ شاعر فحذف الفاء وهو يريد ما لجاز ؛ كما قل :

أما القتال لا قتال لديكم^(١) ولكن سيرا في عراض المواقب^(٢)

وأما مالا يجوز إلا في الشعر فهو : إن تأتني آتيك ، وأنت ظالم إن تأتني ؛ لأنها قد جزمت^(٣) ، ولأن الجزاء في موضعه ، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً أو فاء ؛ إلا في الشعر .

فأما إن تأتني آتيك ، فإن بعضهم قد يجيزه في غير الشعر^(٤) ؛ كما أجازوا إن آتيتني آتيك . وقد مضى قولنا في الفصل بينهما .

قال الشاعر على إرادة الفاء :

وإني متى أشرف على الجانِبِ الذي به أنت من بينِ الجَوَانِبِ ناظِرٌ^(٥)

(١) العراض : جمع عرض بضم العين وسكون الراء بمعنى الناحية .

المواقب : الجماعة ركباناً أو مشاة ، وقيل ركاب الإبل للزينة .

حذف اسم (لكن) . وسيراً مفعول مطلق حذف عامله . في عراض متعلق بالفعل المحذوف والبيت للبارث بن خالد الخزومي وانظر الخزانة ج ١ ص ٢١٧ .

(٢) في سيبويه ١ : ٤٣٦ : « وقبح في الكلام أن تعمل (إن) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال ، حتى تجزمه في اللفظ ، ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله ، ألا ترى أنك تقول : آتيك إن آتيتني ، ولا تقول : آتيك إن تأتني إلا في شعر »
(٣) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٢ « ومثله قليل لم يأت في الكتاب العزيز وقال بعضهم : « لا يبيح إلا في ضرورة الشعر » .

ويرى ابن مالك جوازه في الاختيار قال في كتابه التوضيح والتصحيح ص ١٥ - ١٦ : « والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً لثبوته في كلام أفصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء » ثم ذكر هذه الأحاديث :

« من يتم ليلة القدر غفر له ، وقول عائشة رضي الله عنها : « إن أبا بكر رجل أسيء متى يتم مقامك رق » ثم ذكر شواهد من الشعر .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٧ وتقديره عنده : وإني ناظر متى أشرف ، على التقديم والتأخير . والمبرد يرى أنه على حذف الفاء وسيبويه يقول في ص ٤٣٨ ولو أريد به حذف الفاء جاز . يقول : لكللي بك لا أنظر إلى سواك .

/ وهو عندي على إرادة الفاء . والبصريون يقولون : هو على إرادة الفاء ، ويصلح أن يكون على التقديم ؛ أي : وإني ناظر متى أشرف .

وكذلك قول الشاعر :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقسرُعُ إنَّكَ إنْ يُضرِعْ أخوكَ تُضرِعُ^(١)

وقال آخر :

فقلتُ : تحمِّلْ فوقَ طوقِكَ، إنَّها مُطَبَّعةٌ مَنْ يأتِيها لا يَضِيرُها^(٢)

يريد : لا يضيرها مَنْ يأتِيها .

وأما قولُ عبد الرحمن بن حسان :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٣)

فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء ؛ لأنَّ التقديم فيه لا يصلح .

= والبيت للى الرمة وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤٥ - ٦٤٦ والديوان ص ٣٧ - ٤٠ (طبع بيروت) .

وهو من قصيدة طويلة في ديوانه طبعة كبيرج ص ٢٣٩ - ٢٥٧ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٨ على التقديم والتأخير والتقدير عنده : أنك تصرع ان يصرع أخوك والجواب محذوف .

والرجز لعمرو بن خثارم البجلي وله قصة طويلة أنظر الخزانة ج ٣ ص ٣٩٦ - ٤٠٠ وذكر في ج ٣ ص ٦٤٣ ، ج ٤ ص ٥٤١ والكامل ج ٢ ص ١٠٩ ، والروض الأنف ج ١ ص ٦٠ ، ص ٢٨٦ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٨ على أن التقدير : لا يضيرها من يأتها . ثم قال أيضاً عنه : ولو أريد به حذف الفاء جاز .

مطبعة : ملئت وطبع عليها . يصف قرية كثيرة الطعام .

والبيت لأبي ذؤيب وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤٧ وديوان الهذليين ج ١ ص ١٥٤ وشرح الحامسة ج ٣ ص ٦٨ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ على حذف الفاء لضرورة الشعر وقال « وسألت عن قوله : إن تأتني أنا كريم فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر » .

وقال في ص ٤٣٧ « وكما قالوا في اضطرار ان تأتني أنا صاحبك يريد معنى الفاء » .

والبيت نسب سيبويه لحسان بن ثابت ، ولم أجده في ديوانه .

ونسب في الخزانة لابنه عبد الرحمن بن حسان كما صنع المبرد هنا . ورواه جماعة لكعب ابن مالك الأنصاري وانظر السيوطي

ص ٦٥ وشواهد الكشاف ص ٣١٠ ، والروض الأنف ج ١ ص ٢٨٦

= المبرد مع سيبويه في أن هذا البيت على تقدير الفاء ولا يصلح فيه غير ذلك . وابن هشام والبيهقي والسيوطي ينسبون إلى المبرد أنه منع حذف الفاء حتى في الشعر في المعنى ج ١ ص ١٤١ « الفاء قد تحذف للضرورة كقوله : « من يفعل الحسنات الله يشكرها » وعن المبرد أنه منع من ذلك حتى في الشعر ، وزعم أن الرواية : من يفعل الخير فالرحمن يشكره »

وكذلك قال السيوطي ص ٦٥ والبيهقي ج ٤ ص ٤٣٣ .

المبرد لم يمنع حذف الفاء في الشعر ، واختار أن تخرج الأبيات التي قال عنها سيبويه أنها على التقديم والتأخير- على حذف الفاء كما تقدم ذلك .

نعم ان المبرد في نقده لكتاب سيبويه قال : ان حذف الفاء إنما يجوز في الشعر على ضعف . قال ذلك نقداً على قول سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ : « وإن شئت قلت : أيها تشاء لك فتضم الفاء فقال المبرد : وهذا خطأ وإنما يجوز في الشعر على ضعف كما ذكر في باب الجزاء وهو قوله : من يفعل الحسنات الله يشكرها . على أن الأصمعي ذكر أن البيت : من يفعل الخير فالرحمن يشكره . وهذا في الشعر كما وصفت لك أيضاً من الضعف .

هذا هو نقد المبرد على عبارة سيبويه وكرر نقده في مسألة أخرى لما قال سيبويه : « وسألت عن (ان تأتي أنا كريم) فقال : « لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر » فقال المبرد : هذا نقض أجازته : (أيها تشاء لك) .

وانظر الانتصار ص ١٩٠ - ١٩٧ .

(ملاحظة : عبارة سيبويه التي نقدها المبرد أيها تشاء ساقطة من النسخة المطبوعة في بولاق ج ١ ص ٣٩٧ ولو خلت منها نسخ الكتاب لنبه على ذلك ابن ولاد كما فعل ذلك مراراً في رده على المبرد) .

هذا باب

ما تحتمل حرف الجزاء من الفصل

بينها وبين ما عملت فيه

أما «إن» إذا لم تجزم. فالفصل بينها وبين ما عملت فيه في الظاهر جائز^(١) بالاسم. وذلك قوله: $\frac{٢}{٣٥٩}$ قوله: إن الله أمكنني من فلان فعلتُ ، / وإن زيد أتاني أكرمتُهُ ، كما قال الشاعر:

« عَاوِذُ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبًا »^(٢)

وإنما تفسير هذا: أنك أضمرت الفعل بينها وبين الاسم ، فتقديره: إن أمكنني الله من زيد ، وإن خرب معمورها . ولكنه أضمر هذا ، وجاء بالفعل الظاهر تفسيراً ما أضمر ، ولو لم يُضمر. لم يجز؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلاَّ بالفعل . وإنما احتملت «إن» هذا في الكلام ، لأنها أضلُّ الجزاء ، كما تحتمل الألف في الاستفهام تقديم الاسم في نحو قولك: أزيدُ قامَ ؟ لأنها أضلُّ الاستفهام . لو قلت : هل زيد قام ؟ لم يصلح إلا في الشعر^(٣) ؛ لأنَّ السؤال إنما هو عن الفعل ، وكذلك

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٧ « واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم بما ذكرنا إلا أن حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر ، لأن حروف الجزاء يدخلها (فعل) و (يفعل) ويكون فيها الاستفهام فترفع فيها الأسماء وتكون بمنزلة الذي فلما كانت تصرف هذا التصرف وتنفارق الجزم ضارعت ما يحجر من الأسماء التي إن شئت استعملتها غير مضافة نحو ضارب عبد الله ، لأنك إن شئت نونت ونصبت ، وإن شئت لم تجاوز الاسم العامل في الآخر يعني ضارب فلذلك لم تكن مثل (لم) و (لا) في النهي و (اللام) في الأمر لأنهن لا يفارقن الجزم ويجوز الفرق في الكلام في (إن) إذا لم تجزم في اللفظ . . فإن جزمت في الشعر لأنه يشبه بلم . » .

وعقد في الانصاف مسألة لهذا ص ٣٥٩ - ٣٦١ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٧ كما فعل المبرد والفصل هنا جائز في الاختيار لأن الفعل ماض . وقال ياقوت : هراة : مدينة عظيمة من أمهات مدن خراسان زارها سنة ٦٠٧ وانظر شرح الحاشية ج ١ ص ١٧٠ وبقية : وأسمد اليوم مشغوقاً إذا طربا . وهي أبيات أربعة ذكرها اللسان (هراة) قالها شاعر من أهل هراة لما افتتحها عبد الله بن خازم سنة ٦٦ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٥٢ « واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الإسم إذا كان الفعل بعد الإسم . لو قلت : هل زيد قام ، وأين زيد ضربته ؟ لم يجز إلا في الشعر ، فإذا جاء في الشعر نصبت إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع . » . وانظر ص ٥١ من سيبويه أيضاً .

متى زيدٌ خرج ؟ وأين زيدٌ قام ؟ وجميع حروف الاستفهام - غير ألفِ الاستفهام - لا يصلحُ فيهنَّ إذا اجتمع اسم وفعل إلا تقديمُ الفعل ، إلا أن يضطرَّ الشاعر .

والفعل في الجزاء أوجبُّ ؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلا بالفعل ، والاستفهام قد يكون عن الأسماء بلا فعل / ، تقول : أزيدُ أخوك ؟ ؟ أزيدُ في الدار ؟ ولا يكون مثلاً هذا في الجزاء وسائر حروف الجزاء سوى «إنَّ» . لا يجوز فيها هذا في الكلام ولا في «إنَّ» إذا جزمت . لا تقول : مَنْ زيدٌ يأتيه يُكرِّمه ، ولا إنَّ زيدٌ يأتيني آتِيه ، ولا أين زيدٌ آتاني آتِيته ، ولا مَنْ زيدٌ آتاه أكرمه . فإن اضطرَّ شاعر جاز فيهنَّ الفصل ، جزمَ أو لم يجزِمنَ .

وجاز ذلك في حروف الجزاء دونَ سائر عوامل الأفعال ؛ لأنَّه يقع بعدهنَّ المستقبل والماضى . ولا يكون ذلك في غيرهنَّ من العوامل . فلما تمكَّنَ هذا التمكنَّ احتملنَّ الإضمار والفصل .

فمما جاء في الشعر قوله :

صَفْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِيسٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَعِيلُ^(١)

وقال الآخر :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبْتَ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُّهُ يُمَسِّ مِنَّا مُفَرَّعًا^(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٨ على تقديم الاسم على الفعل مع أيها للضرورة .

الصمدية : القناة التي تثبت مستوية فلا تحتاج إلى تثقيف وتعديل . الحائر : المكان المظنُّ الوسط المرتفع الحروف ، وإنما قيل له حائر لأن المياه تنحير فيه .

وصف امرأة فشبه قدها بقناة وجعلها في حائر ، لأن ذلك أنعم لها وأشد لثنيها إذا اختلقت الريح .

والبيت من قصيدة لابن جميل ، أنظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٧ - ٤٥٨ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٣٢ والإنصاف ص ٣٦٠ ونسب الجوهري والأعلم إلى الحسام بن صداد الكلبي .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٨ على ما تقدم قبله .

وفي المتن ج ٢ ص ٥٨ « قولنا : ان الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب - خالف فيه الثلوثين فزعم أنها بحسب ما فسرته ، فهي في نحو : زيدا ضربته لا محل لها ، وفي نحو : (انا كل شيء خلقناه بقدر) . . في محل رفع . وقال : فمن نحن نؤمنه . . فظهر الجزم ، وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة » . وفي البغداديات لأبي علي أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة .

والبيت لمشام المرى ، ونسب إلى مرة بن كعب بن لؤى .

أنظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤٠ - ٦٤١ والإنصاف ص ٣٦٠ .

وقال الآخر :

فَمَتَىٰ وَاعِلٌ يُنْبِئُهُمْ يُحْيِيُوهُ ۖ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأَنَّ السَّاقِ^(١)

٢
٣٦١ / واعلم أَنَّ المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شُغِلَ الفعل عنه انتصب بالفعل المضمَر ،
لأنَّ الذى بعده تفسير له ؛ كما كان في الاستفهام في قولك : أزيداً ضربته ، (أَبْشَرًا مِنَّا
وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ)^(٢) . وذلك قولك : إنَّ زِيدًا تَرَهُ تُكْرِمُهُ ، ومن زِيدًا يَأْتِيهِ يُعْطِيهِ ، وإنَّ زِيدًا لَقَيْتُهُ
أَكْرَمْتُهُ ، وكذلك «إذا» لأنها لا تقع إلَّا على فِعْلٍ . تقول : إذا زيدا لَقَيْتُهُ فَأَكْرَمْتُهُ ، قال :
لا تَجْزَعِي إِنَّ مُنْزِسًا أَهْلَسَكْتُهُ وإذا هَلَكْتُ فعندَ ذلكِ فَاجْزَعِي^(٣) .

وقال الآخر :

إذا ابنَ أَبِي مُوسَىٰ بِإِلَّاءٍ بَلَّغْتَهُ فقام بفاسِ بَيْنَ وَصْلَيْكَ جَازِرٌ^(٤)

(١) من شواهد سيبويه أيضاً على ما تقدم .

الواغل : الداخل على الشرب من غير دعوة وهو بمنزلة الوارث في الطعام . ينهم : ينزل بهم .
والبيت من قصيدة لعدي بن زيد العبادي ، أنظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٦ - ٤٥٧ .

وأما الشجرى ج ١ ص ٣٣٢ والانصاف ص ٣٦٠ وحاسة البحرى ص ١٤٠ .

(٢) القمر : ٢٤ . وفي سيبويه ج ١ ص ٥١ « فأما الألف فتقديم الإسم فيها قبل الفعل جائز . . وذلك لأنها حرف
الاستفهام الذى لا يزول عنه وليس للاستفهام في الأصل غيره » وقال في ج ١ ص ٥٢ « باب ما ينتصب في الألف تقول : أعبد
الله ضربته ، وأزيداً مررت به . . ففى كل هذا قد أضمرت بين الألف والإسم فعلاً . . » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٦٧ على نصب (منقفاً) باضمار فعل يدل عليه المذكور .

شيء نفيس ومنفوس ومنفس بالضم : يتنافس فيه ويرغب .

« فعند ذلك فاجزعى » ، قال أبو على : الفاء الأولى زائدة ، والثانية فاء الجزاء ثم قال : اجعل الزائدة أيها شئت .
البيت آخر قصيدة للنمر بن تولب يصف نفسه فيها بالكرم ويعاتب زوجته على لومها فيه وكان أضافه قوم في الجاهلية
فمقر لهم أربع قلائص واشترى لهم زق خر ، وانظر الخزانة ج ١ ص ١٥٢ ، ٤٥٠ ، ج ٣ ص ٦٤٢ ، ج ٤ ص ٤١٠
وأما الشجرى ج ١ ص ٣٣٢ والمنعنى ج ١ ص ١٤٢ ، ج ٢ ص ٥٨ والمعنى ج ٢ ص ٥٣٥ والكامل ج ٧ ص ٢٥٠ .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢ برفع ابن وبلال .

وقال الأعمى : « و (إذا) مما يكون الاسم فيه ميبني على الفعل خاصة . فأما أن يكون سيبويه رحمه الله - يعتقد فيها هذا
ويذكر النصب هنا بعدها وإن كان الباب مما يجوز فيه الرفع والنصب . . وأما أن يكون مذهبه جواز الرفع والنصب بعد (إذا)
وإن كان فيها معنى الشرط لأنها غير عاملة ، ولأن تقديم الإسم فيها على الفعل حسن ويكتفى بما في جملة الإبتداء من ذكر الفعل
فستغنى بذلك عن أن يليها الفعل وكلا المذهبين حسن صحيح » .

ولو رفع هذا رافعٌ على غير الفعل لكان خطأ ، لأنَّ هذه الحروف لا تنفع إلا على الأفعال .
ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى ، وهو أن يُضمَر « بُلِّغَ » ، فيكون إذا بُلِّغَ ابنُ أبي موسى . وقوله : « بَلَّغْتِهِ » إظهارٌ للفعل وتفسيرٌ للفاعل .

— وأقول : ان سيويه صرح بجواز رفع الإسم بعد (إذا) الشرطية في ج ١ : ص ٥٤ وسيترض عليه المبرد في هذا .

الوصل — بكسر الواو : المفصل ، وهو ملحق كل عظيم ، والمراد بوصليها المفصلان اللذان عند موضع نحرها .
وفي الخزانة : « يقدر على مذهب المبرد في رواية رفع (ابن) إذا بلغ ابن أبي موسى بالبناء للمفعول فيكون ابن نائب فاعل لهذا الفعل المحذوف ، و (بلال) يبنى أن يكون بالرفع لأنه بدل من ابن أو عطف بيان له . وقد رأيت مرفوعا في نسختين مصححتين من إيضاح الشر لأبي على الفارسي إحداهما بخط أبي الفتح عثمان بن جني — « وفي نسخ المعنى وغيره نصب (بلال) مع رفع (ابن) قال الدماميني : « بلالا » منصوب بفعل محذوف آخره يفسره بلفته . وقد روى بنصب ابن وبلال وهو كذلك في الكامل ج ٧ ص ٢٥١ وجعل سيويه المرفوع مبتدأ قال النحاس : وغلطه المبرد ، لأن (إذا) بمنزلة حروف المجازة فلا يجوز أن يرتفع ما بعدها بالابتداء .

فقام بفأس جواب إذا ودخلت الفاء على الفعل الماضي لأنه دعاء .

والبیت من قصيدة طويلة لذى الرمة في مدح بلال بن أبي بردة . وقد عيب عليه قوله هذا في مجازاة ناقته ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للأَنْصَارِيَّة التي نذرت نحر ناقها إن نجت عليها من الأسر : لبئسما جزيتها .

أنظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٠ — ٤٥١ الخصائص ج ٢ ص ٣٨٠ أمالي الشجري ج ١ ص ٣٤ السيوطي ص ٢٢٦ والديوان ص ٣٧ — ٤٠ وفي طبعة كبردج ص ٢٥٣ برفع ابن وبلال .

• • •

المبرد كان اعترض على سيويه في تجويزه رفع الإسم بالابتداء بعد (إذا) الشرطية وبقى على رأيه في المقتضب ونقل هنا نقد المبرد ورد ابن ولاد عليه في الانتصار ص ٣٤ — ٣٧

ومن ذلك قوله : والرفع بعد (إذا) و (حيث) جائز (سيويه ج ١ ص ٥٤) في مثل حيث زيد لقيته فأكرمه وإذا زيد تلقاه فأكرمه .

قال محمد : أما (حيث) فلا بأس بابتداء الإسم بعدها ، لأنك قد تقول : جلست حيث عبد الله جالس ، وأما (إذا) هذه فابتداء الإسم بعدها محال . وذلك أنك لا تقول ، اجلس إذا عبد الله جالس وقد نقض هذا قوله : إذا كانت ظروف الزمان في معنى الماضي فأضفها إلى الفعل إن شئت وإن شئت فالى الإبتداء والخبر لأنها في معنى إذ — وإذ تضاف إلى ما ذكرت وإذا كانت بمعنى إذا فلا تضفها إلا إلى الفعل لأن إذا لا تضاف إلا إليه . (أنظر سيويه ج ١ ص ٤٦١) . . وقد أجاز في غير هذا الباب للرفع في هذا البيت (ج ١ ص ٤٢) .

إذا ابن أبي موسى بلال بلفته فقام بفأس بين وصليك جازر

ولا يجوز الرفع على ما ذكر ، لأنه يرفعه بالابتداء ، ولكن يجوز على أن يضمَر « بلغ » وتعبيره بقوله بلفته ومثل إجازة الرفع في أن قوله (ص ٦٧) .

وكذلك : « لا تجزعى إن منفس أهلكته » على أن يكون المضمر « هلك » .

وكذلك هذه الآيات كلها ، وهى : (إِذَا / السَّمَاءُ انشَقَّتْ)^(١) و (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ)^(٢) وإِنَّمَا المعنى - والله أعلم - إِذَا كُوِّرَتْ الشَّمْسُ ، وَإِذَا انشَقَّتْ السَّمَاءُ .

والجواب فى جميع هذا موجود ، لأنَّ هذه لا تكون إِلَّا بأجوبة . فالجواب فى قوله :

== لا تجزعى أن منفساً أهلكته فإذا هلكت فمت ذلك فاجزعى

والقول فيه متى رفع : أن يكون على إضمارك (هلك) أى : أن هلك منفس وتفسيره بقوله هلكته وهذا التفسير فى البيتين قول أبى عثمان .

ورد ابن ولاد على المبرد بقوله :

قال أحمد : « قوله : ابتداء الإسم بعد (إذا) محال ، لا تقول : اجلس إذا عبد الله جالس - فهذا لا يجوز بهذا اللفظ ولا هو الذى أجازة سيبويه وإنما يجوز مثل قولك : اجلس إذا عبد الله جالس فتكون الجملة بعد (إذا) مبنية من إسم وفعل إلا أن تقدم الإسم على الفعل يتبع من جهة الترتيب فأما أن يكون محالاً فلا ، ولكنه عند سيبويه من باب المستقيم القبيح واستقامته من جهة معناه ولفظه ، وتبعه من جهة ترتيبه ، لأنه أولاً قدم الإسم وأخر الفعل وهذا مثل قوله :

سددت فأطولت الصلود وقلما وصال على طول الصلود يلوم

وحكم (قلما) أن يليها الفعل .

فأما قوله : أنه ناقض ، لأنه ذكر أن ظروف الزمان إذا كانت فى معنى الاستقبال لم تصفها إلا إلى الفعل ، لأن الفعل لا يضاف فلم يصف إذا إلى الفعل فى المسألة التى ردها وهى قوله : إذا عبد الله تلقاه فأكرمه ، لأن الإضافة إلى الفعل إنما هى إضافة إلى الجملة والمعنى سواء قدمت الإسم على الفعل أو الفعل على الإسم فالمعنى فى ذلك واحد غير متغير ولا متقضى وإنما يتبع تقدم الإسم من جهة الترتيب لأن المعنى مختلف فهو إذا قدم الإسم أو أخر إنما يضيف إلى تلك الجملة بمعنىها ، لأنه لا فرق بين قولنا فى المعنى زيد قام ، وقام زيد وكذلك إذا زيد تلقاه ، وإذا تلقى زيد فهو واحد فى المعنى ولو كانت (إذا) مضافة إلى الفعل دون الفاعل لكنا إذا قدمنا الإسم وأضفنا إليه دون الفعل أيضاً خفضنا الإسم ولما لم يكن ذلك كذلك كانت الإضافة إلى الجملة المبنية من إسم وفعل ، وكان المعنى واحداً فى الوجهين أعنى تقديم الإسم وتقديم الفعل ، لأنهما قبل دخول (إذا) متساويان فى جودة المعنى والترتيب وبعد دخول (إذا) متساويان فى المعنى غير متساويين فى جودة الترتيب فأما ما حكاه عن أبى عثمان فى تأويل البيتين على قول من رفعهما (إذا ابن أبى موسى بلال بلفته) (ولا تجزعى أن منفس أهلكته) من أنه يضم إذا بلغ ابن أبى موسى . وإن هلك منفس فهذا الذى تأويله قبيح ، لأنه أضمر ما يرفع ، وفسر بما ينصب وإنما يضم مثل ما يظهر ليكون ما ظهر مفسراً لما أضمر ، وهذا قول جميعهم ولو جاز ما ذكره لزمه أن يضم فعلاً ناصباً ، ويفسره بفعل رافع فيقول : أزيده ضرب أبوه على معنى أمنت زيده ضرب أبوه فان أجاز لك فهو نقض لجميع مذهبهم . . . » .

وأقول فبالرغم من دفاع ابن ولاد عن رأى سيبويه فما زال رأى المازنى والمبرد قويا .

(١) الانشقاق : ١

(٢) التكوير : ١

(إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) (عَلِمْتُ نَفْسٌ مَا أَخْضَرْتُ) ^(١) . والجواب في قوله : (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) ^(٢) (عَلِمْتُ نَفْسٌ مَا قَدَّمْتُ وَأَخَّرْتُ) .

فَأَمَّا قوله : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ . وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ) فقد قيل فيه أقاويل ^(٣) :

فقوم يقولون : (فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ) هو الجواب ، لَأَنَّ الفاء وما بعدها جواب ، كما تكون جوابا في الجزاء ، لَأَنَّ «إِذَا» في معنى الجزاء . وهو كقولك : إذا جاء زيد فإن كلمك فكلّمه . فهذا قول حسن جميل .

وقال قوم : الخبر محذوف ؛ لعلم المخاطب . كقول القائل عند تشديد الأمر : إذا جاء زيد ، أي إذا جاء زيد علمت ؛ وكقوله : إن عشت ، ويكل ما بعد هذا إلى ما يعلمه المخاطب . كقول القائل : لو رأيت فلانا وفي / يده السيف .

وقال قوم آخرون : الواو في مثل هذا تكون زائدة . فقوله : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ . وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ) يجوز أن يكون (إِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ) والواو زائدة . كقولك : حين يقوم زيد حين يأتي عمرو .

وقالوا أيضا : إذا السماء انشقت أذنت لربها وحقت . وهو أبعد الأقاويل . أعنى زيادة الواو ^(٤) .

(١) أنظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٣٤ .

(٢) الانفطار : ١٠

(٣) ذكر المبرد في جواب (إذا) هنا ثلاثة أقوال وضمف منها واحدا وليس من بينها أن يكون الجواب قوله (فلاقيه) على تقدير فانت ملاقيه كما نسب إليه ذلك أبو حيان في البحر المحيط ج ٨ ص ٤٤٦ .

(٤) عقد الأنباري في الإنصاف مسألة للخلاف في زيادة الواو ص ٢٦٨ - ٢٧٢ وصنيع المبرد هنا يشعر بأنه مع البصريين في القول بعدم زيادة الواو وقد خرج الشواهد التي احتج بها الكوفيون لزيادة الواو على حذف الجواب ويقول : إن حذف الجواب معروف جيد كما قال عن زيادة الواو : إنها أبعد الأقاويل ونسب إليه الأنباري بأنه يرى زيادة الواو مع الكوفيين قال : ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد .

ومن قول هؤلاء : إِنَّ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى ذَلِكَ (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْحَبِيبِينَ . وَنَادَيْنَاهُ^(١)) .
قالوا : المعنى : ناديناه أن يا إبراهيم . قالوا : ومثل ذلك في قوله : (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ
أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا^(٢)) . المعنى عندهم : حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فَتَحَتْ أَبْوَابُهَا ، كما كان في
الآية التي قبلها . في مواضع من القرآن كثيرة من هذا الضَرْبِ قولهم واحد ، وينشدون في ذلك .

حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ بِطُغُونِكُمْ وَرَأَيْتُمُ أَبْنَاءَكُمْ شَبَّوْا
وَقَلَبْتُمْ ظَهَرَ الْمَجْنُ لَنَا إِنَّ الْعَسَدُورَ الْفَاحِشَ الْخَبِ^(٣)

قال : وإنما هو : قلبتم ظهر المجن .

/ وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين ، والله أعلم بالتأويل . فأمَّا حذف الخبر فمعروف جيد
من ذلك قوله (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلَّ اللَّهُ
الْأَمْرَ جَمِيعًا)^(٤) .

٢
٣٦٤

وقال المبرد هنا في قوله تعالى (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ) المعنى عندهم حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فَتَحَتْ هو حكاية لاستشهاد الكوفيين
ثم أبطل هذا التقدير في الآيات والشعر بقوله : وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين فأمَّا حذف الخبر فمعروف جيد فتكون
الآية عند المبرد ما حذف فيه جواب (إِذَا) والواو عاطفة على الجواب المحذوف . وينسب إلى المبرد ابن هشام في المغنى ج ٢
ص ٣٦ أنه يرى أن الواو واو الحال ، ويبطل ما نسب ابن هشام إلى المبرد أن المبرد لا يرى أن تقع الجملة المصدرة بماض
حالاً من غير (قد) وجعل الجملة من قوله تعالى (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتِ صُدُورُهُمْ) جملة دعائية لا حالية وقال : فأمَّا القراءة
الصحيحة فأنما هي : أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَةَ صُدُورِهِمْ (أنظر ص ٤٤١ من الجزء الرابع) .

(١) الصفات : ١٠٣

(٢) الزمر : ٧٣ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٥٣ : « وسألت الحليل عن قوله عز وجل (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)
أين جوابها ؟ وعن قول الله عز وجل (وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْمَذَابَ) (ولو ترى إذ وقفوا على النار) فقال : إن
العرب قد ترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعل الخبر لأى شيء وضع هذا الكلام ؟ »

(٣) استشهد بالبيتين الفراء في كتابه (معاني القرآن) ج ١ ص ١٠٧ ، ٢٣٨ على زيادة الواو في جواب إذا وكذلك
في مجالس ثعلب ص ٧٤ .

الحب بكسر الحاء وفتحها : الخداع . ولم ينسب لقائل . وانظر مشکل القرآن ص ١٩٨ والإنصاف ص ٢٦٩ وأمالى
الشجرى ج ١ ص ٣٥٨ والخزانة ج ٤ ص ٤١٤ والضرائر ص ٢٩٨ وشرح المعلقات لابن الأنبارى ص ٥٥ .

(٤) الرعد : ٣١ . ويقول في كتابه (ما اتفق لفظه واختلف معناه) ص ٣٠ عن هذه الآية : خبره عند المفسرين :
لكان هذا القرآن .

قال الراجز :

لَوْ قَدْ حَدَّاهُنَّ أَبُو الْجُسُودِيَّ
بِرَجَزٍ مُسَخَّنٍ فِيرِ الرَّوِيَّ
مُسْتَوِيَّاتٍ كَنَسَوَى الْبَسْرِيَّ^(١)

لم يأتِ بخبرٍ لِعَلِّمِ المَخَاطِبِ . ومثل هذا الكلام كثير . ولا يجوز الحذف حتى يكون
المحنوف معلوما بما يدلُّ عليه من متعلِّم خبر أو مشاهدة حال .

= والمبرد يعبر عن حذف الجواب بحذف الخبر قبل ذلك هنا وفي كتابه (ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد)
ص ٣٠ وذكر هذا الرجز هناك أيضا .

ونجد مثل هذا التعبير في كلام أبي عبيدة والاصمعي أنظر الأصمعي ص ٢٧٣ .

(١) هذا الرجز منسوب إلى أبي الجودي في الخزانة ج ٣ ص ١٧١ وهو غير منسوب في الإقتضاب ص ٣٧٧ ، ٤٠٢
وفي الضرائر ص ٢٠٣ وفي كتابه ما اتفق لفظه ص ٣٠ ، وفي اللسان . استغفر في خطبته : إذا مضى واتسع في كلامه .
والبرني : ضرب من التمر أصفر ملوور وهو أجود التمر .

هذا باب

الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها

وتلك الأفعال جواب ما كان أمراً أو نهياً أو استخباراً ، وذلك / قولك : ائمت زيدا يكرمك ،
ولا تأت زيدا يكن خيراً لك ، وأين بيتك أزرك ؟ .

٢
٣٦٥

وإنما انجزمت بمعنى الجزاء^(١) ، لأنك إذا قلت : ائتنى أكرمك ، فإنما المعنى : ائتنى. فإن
تأتني أكرمك ؛ لأن الإكرام إنما يجب بالإتيان . وكذلك : لانتقم يكن خيراً لك ؛ لأن المعنى :
فإن لم تقم يكن خيراً لك . وأين بيتك أزرك ؟ إنما معناه : إن تعلمني أزرك .

وقال الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم)
ثم ذكرها فقال : (تؤمنون بالله) فلما انقضى ذكرها قال : (يغفر لكم)^(٢) ؛ لأنه جواب هل .

(١) هناك رأيان في جازم جواب الطلب : الجازم (ان) الشرطية المقدرة وهو مذهب سيويه الجازم هو الطلب نفسه
لما قام مقام أداة الشرط ، وهو مذهب الخليل ، وهذا هو نص كلام سيويه ج ١ ص ٤٤٩ « وإنما انجزم هذا الجواب
كما انجزم جواب ان تأتي بأن تأتي لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذ أرادوا الجزاء ، كما أن ان تأتي غير مستغنية عن
آتك ، وزعم الخليل : أن هذه الأوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب لأنه إذا قال : ائتنى آتك فان معنى كلامه : ان
يكن منك إتيان آتك وإذا قال : أين بيتك أزرك ؟ فكانه قال : ان أعلم مكان بيتك أزرك لأن قوله : أين بيتك ؟ يريد به
أعلمني ، وإذا قال ليت عندنا يحدثنا فان معنى هذا الكلام : ان يكن عندنا يحدثنا . . وإذا قال لو نزلت فكانه قال : أنزل »
وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤٧ فقد حكى ذلك أيضاً ، أما ابن هشام في المعنى ج ١ ص ١٨٧ وأبو حيان في البحر
ج ١ ص ١٧٥ فقد حكيا مذهب سيويه ومذهب الخليل على أنهما مذهب واحد وهو انجزم بنفس الطلب والظاهر أن المبرد يرى
رأى الخليل ويوضح هذا ما يقوله في ص ٤١٨ - ٤١٩ من الأصل واعلم أن جواب الأمر والنهي انجزم بالأمر والنهي كما
ينجزم جواب الجزاء بالجزاء وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزاء صحيحاً . .

وإنما انجزم جواب الاستفهام لأنه يرجع من الجزاء إلى ما يرجع إليه جواب الأمر والنهي وذلك قولك : أين بيتك أزرك ؟
لأن المعنى بأن أعرفه أزرك .

(٢) الصف : ١٠ ، ١١ - أعرب المبرد هذه الآية هنا بأن جعل تؤمنون بياناً للتجارة ، ويفسر مجزوم لأنه جواب
الاستفهام وأعاد هذا الاعراب في هذه الآية في ص ٤١٩ من الأصل ؟ .

• ابن الشجري وأبو حيان ينسبان إلى المبرد أنه أعرب يفقر جواباً لقوله (تؤمنون) لأنه خبر في معنى الأمر

وكذلك أعطني أكرمك . وتقول : إِنِّي أَشْكُرُكَ ، والتفسير واحد . واو قلت : لَا تَعْرِضَ اللَّهُ يُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ - كان جيّدا ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا أَضْمَرْتَ مِثْلَ مَا أَظْهَرْتَ . فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : فَإِنَّكَ إِن لَاتَعْرِضَ يُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ ، واعتبره بالفعل الذي يظهر في معناه ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ أَوْ وَضَعْتَ / فِعْلًا $\frac{2}{366}$ بغير نهى في موضع (لَا تَعْرِضَ اللَّهُ) لكان (أَطِيعَ اللَّهُ) .

واو قلت : لَا تَعْرِضَ اللَّهُ يُدْخِلَكَ النَّارَ - كان محالا ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : أَطِيعَ اللَّهُ . وَقَوْلُكَ : أَطِيعَ اللَّهُ يُدْخِلَكَ النَّارَ محالٌ .

وكذلك : لَا تَذَنْ مِنَ الْأَسَدِ يَا كُذِّبَكَ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « لَا تَذَنْ » فَإِنَّمَا تَرِيدُ : تَبَاعَدُ ، واو قلت : تَبَاعَدُ مِنَ الْأَسَدِ يَا كُذِّبَكَ - كان محالا ؛ لِأَنَّ تَبَاعُدَهُ مِنْهُ لَا يَجُوبُ أَكَلَهُ إِيَّاهُ . ولكن لو رفعت كان جيّدا . تريد فَإِنَّهُ تَمَّا يَا كُذِّبَكَ^(١) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : (وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ^(٢)) وَمَا أَشْبَهَهُ ، فَلَيْسَ (يَقُولُوا) جَوَابًا (لَقُلْ) . ولكن المعنى - والله أعلم - : قُلْ لِعِبَادِي : قُولُوا يَقُولُوا .

في أمالي الشجرى ج ١ ص ٢٥٩ : قال أبو العباس المبرد : تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَتَجَاهِدُونَ خَيْرَ مَعْنَاهُ الْأَمْرُ : أَلَيْ أَمَنُوا بِدَلِيلِ الْجَزْمِ فِي يَغْفِرُ وَقَالَ غَيْرُ الْمَبْرَدِ عَطَفَ بَيَانٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَيَغْفِرُ جَوَابُ الِاسْتِفْهَامِ .

وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٢٦٣ .

والمبرد في إعرابه موافق لسيبويه قال في ج ١ ص ٤٤٩ :

« وَمَا جَاءَ فِي هَذَا الْبَابِ فِي الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ (هَلْ أَدْلَيْكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ) ، فَلَمَّا انْقَضَتْ الْآيَةُ قَالَ (يَغْفِرُ لَكُمْ) » .

والزجاج هو الذي جعل يغفر جوابا لتوَمَّنُونَ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى آمَنُوا (ابن يعيش ج ٧ ص ٤٨) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٥١ « وَتَقُولُ : لَا تَذَنْ مِنَ الْأَسَدِ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ فَإِنْ قُلْتَ : لَا تَذَنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ فَهُوَ قَبِيحٌ إِنْ جَزَمْتَ وَلَيْسَ وَجْهُ كَلَامِ النَّاسِ ، لِأَنَّكَ لَا تَرِيدُ أَنْ تَجْعَلَ تَبَاعُدَهُ مِنَ الْأَسَدِ سَبَبًا لِأَكَلِهِ فَإِنْ رَفَعْتَ فَالْكَلَامُ حَسَنٌ كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَا تَذَنْ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَأْكُلُكَ وَإِنْ أَدْخَلْتَ الْفَاءَ فَهُوَ حَسَنٌ وَذَلِكَ قَوْلُكَ لَا تَذَنْ مِنْهُ فَيَأْكُلُكَ وَلَيْسَ كُلُّ مَوْضِعٍ تَدْخُلُ فِيهِ الْفَاءُ يَحْسَنُ فِيهِ الْإِجْزَاءُ . . . » .

وانظر المفتى ج ٢ ص ١٥٠ وابن يعيش ج ٧ ص ٤٨ والبحر المحيط ج ١ ص ١٧٥ - ١٧٧ .

(٢) الإسراء : ٥٣ .

وكذلك (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ)^(١) وإنما هو : قل لهم يفعلوا يفعلوا .

وتقول : مُرَّهُ يَحْضُرُهَا ، ومره يحضرها^(٢) . فالرفع على ثلاثة أوجه / ، والجزم على وجه واحد ، وهو أجود من الرفع ؛ لأنه على الجواب كأنه إن أمرته حضرها .

وأما الرفع فأحد وجوهه : أن يكون (يحضرها) على قولك : فإنه ممن يحضرها ، كما كان لا تَدُنُّ من الأسد يأكلك .

ويكون على الحال ، كأنه قال : مره في حال حضره . فلو كان اسما لكان مُرَّهُ حافرا لها .
ويكون على شيء هو قليل في الكلام ، وذلك أن تريد : مره أن يحضرها ، فتحذف « أن » وترفع الفعل ؛ لأن عامله لا يضر .

وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إضمار « أن » . والبصريون يأتون ذلك إلا أن يكون منها عَوْض ؛ نحو : الفاء والواو وما ذكرناه معهما . ونظير هذا الوجه قول طرفة :

(١) إبراهيم : ٣١ وفي سيبويه ج ١ ص ٤٥١ - ٤٥٢ « وتقول : مره يحضرها وقل له يقل ذلك وقال الله عز وجل قل لعباد الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم » .

وفي أمالي الشجري ج ٢ ص ١٩٢ « قوله تعالى (وقل لعباد يقولوا التي هي أحسن) وقوله (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم) وقوله (قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله) اختلف في جزم (يقولوا) و (يغضوا) و (يغفروا) فذهب الأخفش إلى أنهم أجوبة (قل) وذهب غيره إلى أنهم أجوبة أمر آخر مضمرة تقديره : قل لعباد يقولوا التي هي أحسن يقولوا وقل للمؤمنين غضوا من أبصاركم يغضوا . . . وهذا أوجه القولين ومن ذلك قوله تعالى (قل لعباد الذين آمنوا يقيموا الصلاة) والذي يوضح إضمار أمر آخر أن (قل) لابد له من جملة تحكى به فالجملة المحكية هي التي ذكرناها ، لأن أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه بيان لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم النبي : أقيموا الصلاة فلا يجوز أن تكون هذه المجرومات أجوبة لقل » .

وأبو حيان والرضي وابن هشام من ضعف رأى المبرد (البحر ج ٥ ص ٤٢٦ المغنى ج ١ ص ١٨٩ ، شرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٨) .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٥١ - ٤٥٢ « وتقول له : مره يحضرها وقل له يقل . . . ولو قلت مره يحضرها على الابتداء كان جيدا وقد جاء رفعه على شيء قليل في الكلام على مره أن يحضرها فإذا لم يذكروا (أن) جملوا المعنى بمنزلة في عسنا نفعل وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به » .

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعْيِ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي^(١)

ومن رأى النصب هناك رأى نصب (أحضر) .

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ/عَزَّ وَجَلَّ : (قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ)^(٢) فتقديره - والله $\frac{2}{368}$

أعلم - : قل أفغير الله أعبد فيما تأمروني . فـ «غير» منصوب بـ «أعبد» .

وقد يجوز وهو بعيد على قولك : ألا أيهذا الزاجري أحضر الوعي ، فكأن التقدير : قل

أفغير الله تأمروني أعبد . فت نصب (غير) بـ «تأمروني» . وقد أجازہ سیبویہ علی هذا ، وهذا قول

آخر وهو حذف الياء ، كما قال :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ^(٣)

وأنا أكره هذا الوجه الثاني لبُعْده . ولا يجوز على هذا القول أن ينصب «غيرا» بأعبد ؛

لأن «أعبد» على هذا في صلة «أن» .

(١) استشهد سيبويه ج ١ ص ٤٥٤ على رفع الفعل بعد حذف «أن»

الوعي : الحرب ، وأصله الأصوات التي تكون فيها ، الشهود ، الحضور .

وفي الخزانة ج ١ ص ٥٨ : «بالرفع فقال سيبويه أصله أن أحضر ، فلما حذف «أن» ارتفع . و«أن أحضر» مجرور بن مقدره . و«أن أشهد» مطوف عليه . وقال المبرد : جملة تحضر حال من الياء ، و«أن أشهد» مطوف على المعنى ، لأنه لما قال : أحضر دل على الحضور . كما أقول : من كذب كان شراله . كذا نقلوا عنه .»

وأقول : ان المبرد ذكر شيئا من ذلك فيما يأتي ص ٤١٩ - ٤٢٠ من الأصل . قال : «ألا ترى أنهم يقولون : من كذب كان شراله . يريدون : كان الكذب . وقال الله عز وجل : (لا تحسبن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم) لأن المعنى : البخل هو خير لهم : فدل عليه بقوله : ييخلون . وقال الشاعر : «ألا أيهذا الزاجري ..» فالعنى من أن أحضر الوعي ، كقولك حضور الوعي .

هذا ما ذكره المبرد ، ولكنه لم يصرح بأن جملة أحضر حالية .

والبيت من معلقة طرفة ، انظر الخزانة أيضا ج ٣ ص ٥٩٤ ، ٦٢٥ . وشرح الأنباري ص ١٩٢ - ١٩٣ .

(٢) الزمر : ٦٤ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٥٢ «وسألت عن قوله عز وجل (قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون) فقال : تأمروني كقولك : هو يقول ذاك بلغني فبلغني لغو فكذلك تأمروني كأنه قال فيما تأمروني كأنه قال فيما بلغني وإن شئت كان بمنزلة : ألا أينذا الزاجري أحضر الوعي» .

وفي النهر لأبي حيان ج ٧ ص ٣٨ «أفغير منصوب بقوله أعبد وتأمروني جملة اعتراضية بين الفعل ومفعوله كأنه قيل أعبد غير الله تأمروني .. ويجوز أن تكون تأمروني في موضع الحال .

(٣) البيت تقدم في ص ٣٦ من هذا الجزء .

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا)^(١) فعلى الجواب .

فإن قال قائل : أفاُمَرَ اللهُ بذلك ليخوضوا ويلعبوا ؟

قيل : مَخْرَجُهُ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى الْوَعِيدِ ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : / (اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ)^(٢) (وَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ)^(٣) .

أَمَّا قَوْلُهُ : (ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ)^(٤) فَإِنَّهُ لَيْسَ بِجَوَابٍ ، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى : ذَرَهُمْ لَاعِبِينَ ، أَيْ ذَرَهُمْ فِي حَالِ لَعِبِهِمْ .

(١) الحجر : ٣ - في سيبويه ج ١ ص ٤٥١ « وتقول : ذره يقل ذاك وذره يقول ذاك . فالرفع من وجهين : أحدهما الابتداء والآخر على قواك : ذره قائلا ذاك فتجمل يقول في موضع قائل فثلل الجزم قوله عز وجل (ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلعبون) ومثل الرفع قوله : (ذرهم في خوضهم يلعبون) .

(٢) فصلت : ٤٠

(٣) الكهف : ٢٩

(٤) الأنعام : ٩١ . في البحر المحيط ج ٤ ص ١٧٨ (يلعبون) حال من مفعول ذرهم أو من ضمير خوضهم وفي خوضهم تعلق بذرهم .. وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ .

هذا باب ألفات الوصل والقطع

وهنّ همزات على الحقيقة . فأمّا ألف القطع فهي التي تكون في أول الاسم أصلاً أو زائدة كالأصل . يُبنى عليها الاسم بناءً ؛ كما يُبنى على الميم الزائدة وغيرها من حروف الزوائد . فاستثنافها ووصلها بما قبلها سواء ، وذلك نحو : هذا أبٌ فاعلم ، وهذا أخٌ يافقي . فهذه الأصلية . وكذلك الهمزة في إبل ، وفي أمر .

فأمّا الزائدة فنحو أحمر ، وأصفر ، وهذا أفضل من ذا ؛ لأنّه من الفضل والحمرة والصفرة

وأمّا ألف الوصل فإنّما هي همزة^(١) . كان الكلام بعدها لا يصلحُ ابتداءً ؛ لأنّ أوله ساكن ولا يُقدّر على ابتداء الساكن . فزيدت / هذه الهمزة ليُوصلَ بها إلى الكلام بما بعدها^(٢) . فإن كان قبلها كلام سقطت ؛ لأنّ الذي قبلها مُعتمد للساكن مُعني ، فلا وجه لدخولها .

وكذلك إن تحرّك الحرف الذي بعدها لعلّه توجب ذلك سقطت الألف للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها ؛ لأنّ ابتداءه ممكن ، فإنّما تدخل في الكلام للضرورة إليها . وسنذكر موضعها من الأفعال وما تدخله من الأسماء إن شاء الله .

(١) في ص ٨٠ من الجزء الأول عقده باباً عنوانه بقوله : هذا باب معرفة ألفات القطع . وألفات الوصل .. وما هذا تكرير لما ذكره هناك .

(٢) انظر ص ٨٠ من الجزء الأول .

هذا باب

الأفعال التي تدخلها ألف الوصل والأفعال الممتنعة من ذلك

أما ما تدخله ألف الوصل فهو كل فعل كانت الياء ومائت حروف المضارعة تنفتح فيه إذا قلت يفعل ، قلت حروفه أو كثرت ، إلا أن يتحرك ما بعد الفاء فيستغنى عن الألف كما ذكرت لك .

فمن تلك الأفعال : ضرب وعلم / وكرم ، وتقول إذا أمرت : إضرب زيدا ، إعلم ذاك ، أكرم يا زيد ؛ لأنك تقول : يضرب ويعلم ويكرم ، فالياء من جميع هذا مفتوحة . ٢
٣٧١

وتقول : يا زيد اضرب عمرا فتسقط الألف ؛ كما قال عز وجل : (قُلِ ادْعُوا اللَّهَ ^(١)) ، وكما قال : (واعلموا أنما غنمتم من شيء ^(٢)) لأن الواو لحقت فسقطت الألف .

وكذلك تقول : انطلق يا زيد ، وقد انطلقت يا زيد ؛ لأن الألف موصولة ؛ لأنك تقول في للضارع : ينطلق فتنتفتح الياء ، وكذلك إذا قال : استخرج مالا ، واستخرج إذا أمرت ؛ لأنك تقول : يستخرج . وكل فعل لم نذكره تلحقه هذه العلة فهذا مجراه .

فأما تفاعل يتفاعل ، وتفعل يتفعل : نحو : تقاعس الرجل ، وتقدم الرجل - فإن ألف الوصل لا تلحقه وإن كانت الياء مفتوحة في يتقدم ، وفي يتقاعس ؛ لأن الحرف الذي بعدها متحرك وإنما تلحق الألف لسكون ما بعدها .

فإن كان (يفعل) مضموم الياء لم تكن / الألف إلا مقطوعة ، لأنها تثبت كشيء الأصل ^(٣) . ٢
٣٧٢

(١) الإسراء : ١١٠

(٢) الأنفال : ٤١ .

(٣) انظر ص ٨٠ من الأول .

إذ كان ضمُّ الياء من (يفعل) إنما يكون لما وليه حرفٌ من الأصل ؛ وذلك ما كان على (أفعل) ؛
 نحو : أكرم ، وأحسن ، وأعطى ؛ لأنك تقول : يُكرم ، ويُحسن ، ويُعطى ، فتتضم الياء ؛
 كما تنضم في يُدحرج ويُهملج . فإنما تثبت الألف من أكرم ؛ كما تثبت الدال من دحرج .
 تقول : يازيد أكرم عمرا ، كما تقول : دحرج . قال الله عز وجل : (فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا)^(١)
 وقال : (وَأَخْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ)^(٢) بالقطع .

وكان حقّ هذا أن يقال في المضارع : يُؤكِّرم - مثل يُدحرج - ويؤخسن . ولكن أطرحت
 الهمزة لما أذكره لك في موضعه^(٣) إن شاء الله .

وكلُّ (فعل) كانت ألفه موصولةً فلحقت الألفُ مصدره فهي ألفُ وصل ، وإن كان (الفعل)
 فيه ألفٌ مقطوعة فهي في مصدره كذلك^(٤) .

فأما الموصولات فنحو : الانطلاق ، والاستخراج ، والاقتداء .

وأما المقطوعة فنحو : الإكرام ، والإحسان ، والإعطاء .

واعلم أن ألف الوصل تُستأنف مكسورة ، إلا أن يكون ثالث الحروف مضموماً^(٥) في جميع
 الأفعال والأسماء .

فأما الفعل فقولك : اذهب . استخرج . اقتدر . وما لم نذكره فهذه حاله .

وأما الأسماء فقولك : ابن ، ام ، انطلاق ، استخراج اقتدار ، امرؤ فاعلم .

فأما ما ثالثه مضموم فإن ألف الوصل تُبتدأ فيه مضمومة ، والعلة في ذلك أنه لا يوجد ضمٌ
 بعد كسر . إلا أن يكون ضمٌ لإعراب ؛ نحو فخذ فاعلم .

(١) الأعراف : ٢٠٤

(٢) القصص : ٧٧

(٣) سيأتي في ص ٣٨١ من هذا الجزء

(٤) انظر ص ٨١ ، ص ٢٢٨ من الجزء الأول

(٥) انظر ص ٨١ من الجزء الأول .

ولا يكون امم على (فعل) ولا غير امم . فلما كان الثالث مضموماً ، ولم يكن بينه وبين الألف إلا حرف ساكن - لم يكن حاجزاً ، واستؤنفت مضمومةً ، تقول : استضعف زيد ، وانطلق بعبد الله ، وكذلك في الأمر . تقول : أدخل . أقعد . (ارْكُضْ بِرِجْلِكَ)^(١) .

والمرأة مثل ذلك : اُرْكُضِي . أدخل - وتقول : أغزى يا امرأة ؛ لأن أصل الزاى الضم وأن يكون بعدها واو . ولكن الواو ذهبت لالتقاء الساكنين ، وأبدلت الضمة كسرة من أجل الياء التي للتانيث ؛ ألا ترى أنك تقول للرجل : أنت تضرب / زيداً ، والمرأة أنت تضربين .
فإنما تزيد الياء والنون بعد انفصال الفعل لتمامه . وتقول للرجل : أنت تغزو ، والمرأة أنت تغزين ، فتذهب الواو لالتقاء الساكنين على ما ذكرت لك .

فأما الألف التي تلتحق مع اللام للتعريف فمفتوحة^(٢) ؛ نحو : الرجل ، الغلام ؛ لأنها ليست باسم ولا فعل . وإنما هي بمنزلة (قد) وإنما ألحقت لام التعريف لسكون اللام . فخولف بحركتها لذلك .

وكذلك ألف (آيْمُن) التي تدخل للقسم مفتوحة^(٣) . لأنه اسم غير متمكن ، وليس بواقع إلا في القسم ، فخولف به . تقول : آيْمُنُ اللَّهِ لأفعلن ، آيْمُنُ الكعبة لأفعلن .
ويدلُّك على أنها ألف وصل سقوطها في الإدراج ، تقول : وآيْمُنُ اللَّهِ لأفعلن ؛ كما قال في أخرى :

فقال فريقُ القومِ لما نشدْتُهُمْ نَعَمْ وفريقُ لَيْمُنِ اللَّهِ ما نَدَرِي^(٤)

واعلم أن ألف الوصل إذا لحقتها ألف الاستفهام سقطت^(٥) ؛ لأنه قد صار في الكلام ما يُستغنى به عنها ، كما ذكرت / لك أنه إذا كن ما بعدها موصولاً ما قبلها سقطت ؛ لأنه

(١) سورة ص : ٤٢ .

(٢) انظر ص ٨٣ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

(٣) تقدم في ص ١٦٤ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

(٤) تقدم في ص ٢٢٨ من الجزء الأول .

(٥) انظر ص ٨٤ ، ٨٥ ، ١٦٣ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

قد استغنى عنها إذ لم يكن لها معنى إلا التوصل إلى الكلام بما بعدها . وذلك قولك : أنطلقت
يارجلُ ؟ بالفتح ؛ لأنها ألف الاستفهام ، وكذلك أخرجت شيئاً ؟ فهى الألف التى فى قولك :
أضربتَ زيداً ؟ ومثل ذلك (اتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ^(١)) .

إلا ألفَ أَيْمَنُ وألفَ الرجلِ فإنَّك إذا استفهمت مددت ؛ لثلاً يلتبس الاستفهام بالخبر ؛
لأنَّهما مفتوحتان وألفُ الاستفهام مفتوحةٌ . تقول : آلرجل قال ذاك ؟ أَلْغلام جاءك ؟ أَيْمَنُ اللهُ
لأفعلن ؟

هذا باب

دخول ألف الوصل في الأسماء غير المصادر

اعلم أنها تدخل في أسماء معلومة^(١) - وتلك الأسماء اختلّت وأزيلت عن وجهها فسكنت أوائلها فدخلتها ألف الوصل لذلك . فإن اتصل بها شيء قبلها سقطت الألفات ؛ / لأن ألفات الوصل لا حظ لها في الكلام أكثر من التوصل إلى التكلم بما بعدها . فإذا وصل إلى ذلك بغيرها فلا وجه لذكرها .

ولم يكن حقّ الألف أن تدخل على الأسماء ، كما لم يكن حقّ الأفعال أن تعرب ، ولكن أغرب منها ما ضارع الأسماء . وأدخلت هذه الألف على الأسماء التي اختلّت فنقصت عن تمكّن غيرها من الأسماء .

فمن ذلك (ابن وابنة) ؛ لأنه اسم منقوص قد سقط منه حرف ، وذلك الحرف ياء أو واو فتقول : هذا ابن زيد ، وهذه ابنة زيد ، فتسقط ألف الوصل . وكذلك إن صغرت سقطت ؛ لأنّ فاء الفعل تتحرك وتبتدأ ، وتستغنى عن ألف الوصل . تقول : بُنِيَ وَبُنْيَةٌ ، وكذلك بَنُونَ ؛ لما حرّكت الباء سقطت الألف . وبنات بمنزلتها .

ومن هذه الأسماء : (اسم) . تقول : بدأت باسم الله . وإذا صغرت قلت : سُمِيَّ .

و (إثنان) كذلك . واو كان يفرد لكان يجب أن يكون في الواحد (إثن) ، ولكنه لا يفرد في العدد فيبطل / معناه .

ومن العرب من يجعله اسماً لليوم على غير معنى العدد فيقول : اليوم الاثن كما يقول : الابن ، واليوم الثنّى . وليس ذلك بالجيد ؛ لأنّ معنى التثنية أنّ الواحد كان عندهم الأوّل ثمّ

(١) انظر ص ٨٢ ، ٢٢٨ من الجزء الأول . هي لفظة سيوية ، وفي غلبها أنها (ملولة) .

بنوا الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس على ذلك ؛ كما تقول : اليوم يومان من الشهر ،
أى تمام يومين .

ومن ذلك (إِسْتُ) إنما هى على ثلاثة أحرف ، فالسين موضع الفاء ، والتاء موضع العين ،
والهاء فى موضع اللام . وهى الساقطة ، يدلُّك على ذلك قولك فى التصغير : (سَتِيَهْ) وفى الجمع :
(أَسْتَاه) فاعلم .

ومنها (امرؤ) فاعلم ، واعتلاله لإتباع عينه للامه ، وهذا لا يوجد فى غير ما يعتلُّ من الأسماء .

ومن ذلك « ابنم » . وإنما هو ابن والميم زائدة ، فزادت فى هذا الاسم المعتلُّ كما ذكرت
لك ، فاتبعت النون ما وقع فى موضع اللام ؛ كما أُتْبِعَت العينُ اللامَ فيما ذكرت لك . ومعناها
بزيادة الميم وطَرْجِهَا واحد . / قال الْمُتَلَمِّسُ :

وهلِّ لِىْ أُمٌّ غَيْرُهَا إِنْ تَرَكْتُهَا أبى الله إِلَّا أَنْ أَكُونَ لَهَا ابْنَمًا^(١)

وقال الكُمَيْتُ بن زيد الأَسَدِيُّ :

وَمِنَّمَا لَقِيطٌ وَابْنَمَةٌ وَحَاجِبٌ مُورِثُ نِيرَانِ الْمَكَارِمِ لَا الْمُخْبِى^(٢)

أى وابناه . فألف الوصل فى هذه الأسماء على ما ذكرت .

(١) البيت من قصيدة للمتلمس فى الأصمعيات ص ٢٨٦ - ٢٨٨ يماثب فيها خاله وهى فى الخزائن أيضا ج ٤ ص ٢١٥ - ٢١٦ وانظر الميى ج ٤ ص ٥٦٨ .

(٢) فى اللسان : خبت النار والحرب تخبر خبرا : سكنت وطفنت وخد لميها . وأخيبتها أنا .. قال الكيت :

ومنا ضرار وابناه وحـاجب مؤجج نيران المكارم لا الخبي

وفى شرح ديوان المتلمس : (ابنم) لا يثنى ولا يجمع إلا أن الكيت قد ثناء وهو شاذ فقال :

ومنا ضرار وابناه وحـاجب مورث نيران العداوة لا الخبي

من تعليق الأصمعيات ص ٢٨٦ وأظن أن رواية نيران المكارم أنسب للمح . وانظر شروح سقط الزند ص

ومن ألفات الوصل الألفُ التي تُلحق مع اللام للتعريف . وإنما زيدت على اللام ؛ لأنَّ اللام منفصلةٌ تمامًا بعدها ، فجعلت معها اسمًا واحدًا بمنزلة « قَدْ » ؛ ألا ترى أنَّ المتذكَّر يقول : « قد » فيقف عليها إلى أن يذكر ما بعدها ، فإن توهم شيئاً فيه ألف الوصل قال : « قدى » يقدر قد انطلقت . قد . استخرجت ، ونحو ذلك .

و كذلك في الألف واللام تقول : جاعى « ال » وربما قال : « إلى » يريد الابن ، الإنسان ، على تخفيف الهمزة فيفصلها كما يفصل البائن من الحروف . قال الراجز :

• دَع ذا وَقَدَّم ذا وَالْحِقْنَا بِذَلْ •

فوقف عليها ، ثمَّ قال متذكِّراً لها ولحرف الخفض الذى معها :

• بالشُّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَّلْنَاهُ بِجَلٍّ^(١) •

(١) تقدم في ص ٨٤ من الجزء الأول .

/ هذا باب

مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة
صحيحها ومعتلها . والاحتجاج لذلك . وذكر أُبْنَيْتِهَا

أَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ فَإِنَّ الْفِعْلَ مِنْهُ يَكُونُ عَلَى (فَعْلَل) ماضياً ، ويكون مستقبله على (يُفْعِلِل) .

ومصدره على (فَعْلَلَة) و (فِعْلَل)^(١) ؛ نحو : (دحرجته دحرجة) ، وهَمَلَج الدابة هَمَلَجَة^(٢) وسَرَهَفْتُهُ سَرَهَفَةً ، وسَرَعَفْتُهُ سَرَعَفَةً ، وزنزل الله بهم زلزلة .

والمضارع يُدَحْرِج ويُسَرِّهَفُ ويُهَمَلِج .

والفعلال ؛ نحو السَّرْهَاف والسَّرْعَاف والزَّلْزَال .

والمصدر اللازم هو (الْفَعْلَلَة) . والهَاءُ لازمة له لأنها بدلُ من الألف التي تلحق هذا الضرب من المصادر قبل أواخرها نحو ما ذكرنا من السِرْهَاف والزَّلْزَال . قال العجاج :

• سَرَهَفْتُهُ مَا شِئْتُ مِنْ سِرْهَافٍ^(٣) •

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٥ « باب مصادر بنات الأربعة فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال فعلة .. وذلك نحو : دحرجته دحرجة وزلزله زلزلة .. وقد قالوا الزلزال والقلقال ففتحوا » .
قال في ص ٣٤٦ « والفعلة هاهنا بمنزلة المفاعلة في فاعلت والفعلال بمنزلة الفيعال في فاعلت » .
وقال في ص ٣٤٥ : « وإنما ألحقوا الهاء عوضاً من الألف التي تكون قبل آخر حرف وذلك ألف زلزال ، وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٠٢ » .

(٢) الهملجة والهملاج : حسن سير الدابة .

(٣) سرهفته : أحسنت غذاءه يريد أنه جهد في تربيته .

وروى في الخصائص ج ١ ص ٢٧ ، ج ٣ ص ١٥٨ وفي السط ص ٧٨٨ :

سرعفته ماشئت من سرعاف

وهذا الرجز للعجاج يعاتب ابنه رؤبة ، وقد رد رؤبة على أبيه برجز آخر ، انظر الخزانة ج ١ ص ٢٤٥ - ٢٤٦ والخصائص ج ١ ص ٢٢٢ وأما الشجرى ج ٢ ص ٢٩٤ والسيوطي ص ٣٢٣ والأرجوزة في ديوان العجاج ص ٣٨ - ٤٠ .

وما كان من ذوات الثلاثة المزبلة الواقعة على هذا الوزن من الأربعة فتحكمه حكم هذه التي وصفناها إذا كانت زيادته للإلحاق^(١) ، وذلك نحو : حوقلت حوقلة^(٢) ، وببيطرت ببيطرة^(٣) ، وجهور بكلامه جهورة^(٤) . وكذلك : شملت شملة^(٥) ، وصغررت / صغررة^(٦) ، وسلقته سلقاة^(٧) ، يافتي ، وجعبيته جعباة^(٨) يافتي .

والمضارع على مثال يُدْخِرْج ؛ نحو : يُخَبِّي وَيُخَوِّل وَيُشْمِّل ، وكذلك جميعها . فأمّا مثل الزوال والسرھاف فالحيقال والسلقاء ؛ كما قال :

يَأْقَوْمُ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ
وَبَعْضُ حَيْقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ^(٩)

فإن كان الشيء من ذوات الثلاثة على وزن ذوات الأربعة التي وصفنا من زوائد غير حروف الإلحاق - فإن المضارع كمضارع ذوات الأربعة ؛ لأنّ الوزن واحد ، ولا يكون المصدر

(١) في الأصل : كالحاق .

(٢) كبر وضعف .

(٣) يبطر البيطار الدابة : شق جلدها ليداويها ويقال بطر الجرح يبطره ويبطره بطرا . بضم العين وكسرهما .

(٤) جهور في كلامه جهورة : علاصوته .

(٥) شمل : أسرع .

(٦) صمرر الشيء فتصمرر : دحرجه فتدحرج واستدار .

(٧) سلقاه : ألقاه على قفاه وكذلك سلقه .

(٨) جعباه جمعاء : صرعه .

(٩) في المنصف ج ١ ص ٣٨ - ٣٩ «ريحور عندي أن يكون اشتقاق حوقل من الحلقة وهي ما بق من نفايات القمر لأن قولم : قد حوقل الرجل معناه : كبر وضعف فصار كأنه لم يبق منه إلا نفايته وقال الراجز : يا قوم قد حوقلت ... وهو قريب في المعنى من قولم : شيخ قاحل إذا كبر ويبس وليس على نظمه لأجل التقديم والتأخير في الحروف ولكنه قريب من لفظه وقريب من معناه » ، وانظر ج ٣ ص ٧ أيضا .

وروى في المخصص ج ١ ص ١٤ : وبعد حيقال الرجال الموت . وكذلك في اللسان ثم قال ويروى : وبعد حوقال وأراد المصدر فلما استوحش من أن تصير الواو باء فتحه .

نسب الرجز إلى رؤبة وانظر ديوانه ص ١٧٠-١٧١ في الزيادات والبيت مفرد هناك .

كمصادرهما ، لأنه غير مُدْحَق بها ، وذلك ما كان على (فَعَلْتُ) و (فاعلت) و (أَفَعَلْتُ) فالوزن على وزن دحرجت^(١) ، تقول : قَطَعَ يَقْطَعُ ، وكَسَرَ يُكْسِرُ على مثال يُدْخِرُج . فهذا فَعَلْتُ . وأما (فاعلت) فنحو : قاتل يُقَاتِلُ ، وضارب يُضَارِبُ .

وأما (أَفَعَلْتُ) فنحو : أَكْرَمَ يُكْرِمُ ، وأَحْسَنَ يُحْسِنُ . وكان الأَصْلُ يُؤَكْرِمُ / وَيُؤَحْسِنُ $\frac{2}{381}$ حتى يكونَ على مثال يُدْخِرُج ؛ لأنَّ همزة أَكْرَمَ مزيدة بحذاء دال دحرج ، وحقُّ المضارع أن ينتظم ما في الماضي من الحروف . ولكنْ حُذِلَتْ هذه الهمزة ؛ لأنها زائدة ، وتلحقها الهمزة التي يعنى بها المتكلم نفسه ، فتجتمع همزتان ، فكهروا ذلك ، وحذفوها إذ كانت زائدة ، وصارت حروف المضارعة تابعة للهمزة التي يعنى بها المتكلم نفسه ؛ كما حذفت الواو التي في يعد لوقوعها بين ياء وكسرة وصارت حروف المضارعة تابعة للياء^(٢) .

ومع هذا فإنهم قد حذفوا الهمزة الأصلية لالتقاء الهمزتين في قولك : كُلْ ، وخُذْ^(٣) ، فراراً من أوْكُلُ ومن أوْخُذْ ، وأمنوا الاتباس .

فإن اضطرَّ شاعر فقال : يُؤَكْرِمُ وَيُؤَحْسِنُ جاز ذلك ، كما قال :

وَصَالِيَات كَكَمَّا يُؤَثَّقَيْنِ^(٤)

(١) يريد من الوزن المماثلة في عدد الحروف والسكنات ، ولا يريد الوزن الصرفي إذ هو مختلف كما هو معروف .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ (وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل ويفعل وأخواتهما كما تثبت التاء في تفعلت وتفاعلت في كل حال ولكنهم حذفوا الهمزة في باب افعل من هذا الموضع فاطرده الحذف فيه . لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه ، كما اجتمعوا على حذف كل وترى وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذفوا ذلك الذي من نفس الحرف لأنه زيادة لحقته زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستثقل وأن له عوضاً إذا ذهب » .

(٣) الأصل فيهما أأكُل . أأخذ . فلو جاء على القياس لكان الأمر منهما أوكُل . أؤخذ . بقلب الهمزة الثانية واوا .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٣ في باب ما يحتمل الشعر واستشهد به في ص ٢٠٣ على أن الكاف اسم بمعنى مثل ، كما استشهد به في ج ٢ ص ٣٣١ على بقاء الهمزة في المضارع للضرورة .

/ وكما قال :

كُرَاتُ غُلَامٍ فِي كِسَاءٍ مُؤَرَّبٍ^(١)

وكما قال :

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَّأَنْ يُؤَكْرَمًا^(٢)

وقد يجيئ في الباب الحرف والحرفان على أصولهما وإن كان الاستعمال على غير ذلك ليدل على أصل الباب .

فمن ذلك (اسْتَحَوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ)^(٣) ، وأُغِيلَتِ الْمَرْأَةُ^(٤) . المستعمل في هذا الإغتيال على ما يجده في كتاب التصريف نحو : استجاز وأقام واستقام .

= الصاليات : أراد بها الأثافي لأنها صليت بالنار : أى أحرقت حتى اسودت . والأثافي : جمع أثفية وهي الحجارة التي ينصب عليها القدر .

وفي المنصف ج ١ ص ١٩٢ - ١٩٣ « يؤثفين تحتل وجهين : أحدهما : أن تكون مثل يؤكرم .. وتكون (أثفية) عند أفعولة . والوجه الآخر : أن يكون يؤثفين يفعلين بمنزلة يسلقين ويجمين فتكون أثفية على هذا فملية .. » وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ١٨٤ والمنصف ج ٢ ص ١٨٥ وج ٣ ص ٨٢ .

الواو عاطفة وليست واو رب . و (ما) في ككأ قال الفارسي : يجوز أن تكون مصدرية كأنه قال مثل الأثفاء ، ويجوز أن تكون موصولة بمنزلة الذي ، وقال ابن السيد : الكافان لا يتصلقان بشئ فإن الأولى زائدة والثانية أجريت مجرى الأسماء لدخول الجار عليها .

أى لم يبق من هذه الديار التي خلت من أهلها غير رماد القدر وغير حجارة القدر ، وقال البغدادي هو من بحر السريع وربما حسب من لم يحسن العروض أنه من الرجز (جعل رجزاً في كتاب سيبويه) وهو لخطام المجاشعي - انظر الخزانة ج ١ ص ٣٦٧ - ٣٦٨ وشواهد الشافية ص ٥٩ والخصائص ج ٢ ص ٣٦٨ وسيمعده المبرد في الجزأين الثالث والرابع . (١) استشهد سيبويه على بقاء همزة أفعل في اسم المفعول مؤرب للضرورة وصدره كما في المنصف ج ١ ص ١٩٢ .

تَدَلَّتْ عَلَى حُصٍّ ظِمَاءٍ كَأَنَّهَا

وحص : جمع أحص وحصاء ، أى لا ريش عليها . وكساء مؤرب : متخذ من جلود الأرانب ، والشعر لليل الأخيلى تصف قطاة تدلت على فراخ لها لا ريش عليها .

وهو في اللسان (رنب) وفي سيبويه ج ٢ ص ٣٣١ وشرح الحامدة ج ١ ص ٣٧٤ .

(٢) الشاهد فيه كسابقة وقال البغدادي في شواهد الشافية ص ٥٨ : « وقد بالغت في مراجعة المواد والمظان فلم أجد قائله ولا تنمته » ، وانظر الانصاف ص ٧ ، ١٤٨ ، ٤٦١ .

(٣) المجادلة : ١٩ .

(٤) أغيلت المرأة وأغالت : إذا أرضعت ولدها وهي حامل . انظر المنصف ج ٣ ص ٤٥ .

وكذلك لِحِجَّتْ عينه^(١) . ونحو ذلك :

قد علمتُ ذاكَ بناتُ ألببِسه^(٢)

فمما جاء على أصله فيما الهمزة فيه قولهم : أومر^(٣) فهذا كنهو ما وصفت لك في الكلام . ولم يجز في الزائدة مثل هذا في غير الشعر ، لأنَّ الأصلية أُمَكْنُ . فإذا كان إثباتها ممتنعا فهو من الزيادة أبعدُ .

فالمصدر في (أفعلت) على مثال الزلزال^(٤) . ولم يكن فيه مصدر جاء ليزلَّزلة لأنه نقص في المضارع فجعل هذا عوضاً ، وذلك نحو : أكرمت إكراماً ، وأعطيته إعطاءً / ، وأسأمت إسلاماً $\frac{2}{383}$ فهذا غير منكسر ولا ممتنع في (أفعلت) من الصحيح .

أما (فاعلت) فمصدره اللازم مُفاعلة^(٥) . ما كان فيه لاثنين أو واحد ، وذلك نحو :

(١) لحمت عينه : لصقت « ومنه قولهم : هو ابن عمي لما . أى لاصق النسب .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٦١ فقال : إذا سميت رجلاً بألبب من قولك : قد علمت ذاك بنات ألبب - تركته على حاله .

واستشهد به في ص ٤٠٣ على فك الإدغام شاذاً - ولم يتكلم عليه الأعل في الموضعين ، ويقول البغدادي : « ولم يورد أبو جعفر النحاس ولا الأعل الشتمى هذا البيت في شواهد سيبويه وكأنهما لم يتنبها لكونه شعراً » .

بنات ألبى : عروق في القلب تكون فيها الرقة . وقيل لأعرابية تعاتب ابنها : مالك لا تدعين عليه ؟ فقالت : تأتي له ذاك بنات ألبب . وتقدم في ج ١ ص ١٧١ .

(٣) الأمر من أمر إن كان في أول الكلام فالكثير حذف فائه نحو (مره) وإذا كان في حشو الكلام فالكثير إثبات الهمزة كقوله تعالى (وأمر أمك بالصلاة) انظر شرح الشافية لأرضي ج ٣ ص ٥٠ وشرح المراح ص ٩٩ وتصريف الغزى ص ٤٣ . وفي أمك الشجرى ج ٢ ص ١٧ : إذا دخل على (مر) حرف عطف أجمعوا على إعادة حرزته إليه - وفي شرح الغزى أحاديث حذف فيها الهمزة مع حرف العطف نحو : فر ، ومر .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « فالمصدر على أفعلت أفعلالاً أبداً ، وذلك قولك ، أعطيت إعطاءً ، وأخرجت إخراجاً » . وانظر الجزء الأول من المقتضب ص ٧٢ .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « وأما فاعلت فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً مفاعلة جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه والهاء عوض من الألف التي قبل آخر حرف وذلك قولك : جالسته مجالسة وقاعدته قعادة وشاربته مشاربة » .

قاتلت مُقاتلة ، وشامت مُشائمة ، وضاربت مُضاربة ، فهذا على مثال دحرجت مُدحرجة يافقي . ولم يكن فيه شيء على مثال الدحرجة ؛ لأنه ليس بملحق بفعلت . ويجيء فيه (الفِعال) ؛ نحو : قاتلته قِتالا ، وراميته رِماءً . وكان الأَصْلُ (فِيعالا) ؛ لأنَّ فاعلت على وزن أَفعلت وفعلت ، والإكرام ، ولكنَّ ألياء محذوفة من فِيعال استخفافاً ، وإن جاء بها جاء قمصيبٌ .

وأما قولنا : ما يكون لاثنيين فنحو : شامت ، وضاربت . لا يكون هذا من واحد ، ولكن من اثنين فصاعداً .

وأما ما يكون لواحد من هذا الباب فنحو : عاقبت اللَّص ، وطارقت النَّعْل ، وعافاه الله . ولهذا موضع يميز^(١) فيه إن شاء الله .

ومن هذا الوزن (فعلت) ومصدره التفعيل^(٢) ؛ لأنه ليس بملحق/ ، فالتاء الزائدة عِوَض من تثقيب العين ، والياء بدلٌ من الألف التي تلحق قبل أواخر المصادر ، وذلك قولك : قطعته تقطيعاً ، وكسرتة تكسيراً ، وشمرت تشميراً .

٢
٢٨٤

وقال في ص ٢٤٤ « وقد قالوا : ماريته مرأ ، وقاتله قتالا وجاء فعال على فاعلت كثيراً كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قتال ونحوها . وأما المفاعلة فهي التي تلزم ولا تنكسر كلزوم الاستفعال استفعلت » . وانظر المقتضب ج ١ ص ٧٣ .

والمبرد في نقده لكتاب سيبويه اعترض على قول سيبويه : جعلوا الميم عوضاً عن الألف التي بعد أول حرف منه . فقال :

قال محمد : الاعتلال خطأ من قبل أن الألف الزائدة بعد الفاء في فاعلت قد جاءت بعد الفاء في مفاعلة . ورد عليه ابن ولاد في الانتصار ص ٣٠٤ وكذلك عرض أبو الفتح لنقد المبرد ورد عليه في الخصائص ج ٢ ص ٣٠٤ . والسيرافي نقد سيبويه في هذا أيضاً وردد كلام المبرد من غير أن ينسب إليه .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٧٢-٧٣ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « وأما (فعلت) فالمصدر منه على التفعيل جعلوا التاء التي في أوله بدلا من العين الزائدة في (فعلت) وجعلوا الياء بمنزلة ألف الأفعال فغيروا أوله كما غيروا آخره وذلك قولك : كسرت تكسيرا ، وعذبت تعذيبا وقد قال ناس : كلمته كلاما وحملته حملا أرادوا أن يجيئوا به على الأفعال فكسروا أوله وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه .. وقد قال الله عز وجل (وكذبوا بآياتنا كذابا) » وانظر المقتضب ج ١ ص ٧٤ .

وكان أصل هذا المصدر ان يكون فعلا كما قلت : أفعلت : إفعلاً وزلزلت زلزلاً ولكنه غير لبيان أنه ليس بملحق .

ولو جاء به جاء على الأصل لكان مصيباً . كما قال الله عز وجل : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَاباً)^(١) . فهذا على وزن واحد . أعني (فعللت) و (فاعلت) و (أفعلت) و (فعلت) ، والمملحات بفعلت .

ويُسَكَّنُ أَوَّلُ الْفِعْلِ من قبيل غير هذا فتلحقها ألف الوصل وتكون على مثال (انفعَل) وذلك نحو : انطاق ، والمصدر على (الانفعال) . تقول : انطاق انطلاقاً ، وانكسر انكساراً ، وانفتح انفتاحاً . ولا تلحق النون زائدة ثانية لألف الوصل إلا هذا المثال .

وفي وزنه ما كان على (افْتَعَلَ) / والفاء تُسَكَّنُ فتلحقها ألف الوصل فيكون المصدر (الافتعال)^(٢) $\frac{٢}{٣٨٥}$ وذلك نحو : اقتدر اقتداراً ، واقتحم اقتحاماً ، واكتسب اكتساباً .

ولا تلحق التاء شيئاً من الأفعال زائدة بعد حرف أصلي إلا هذا المثال .

وَيُضَاعَفُ آخِرُ الْفِعْلِ وَيُسَكَّنُ أَوَّلُهُ فتلحقه ألف الوصل ويكون على هذا الوزن ، إلا أن الإدغام يُدْرِكُهُ لا اتقاء الحرفين من جنس واحد ، وذلك نحو : احمررت واسوددت ، واخضررت . فإذا قلت : احمررت يافتي وما أشبهه ، لحقه الإدغام . فهذا قبيل آخر .

ومن الأفعال ما يقع على مثال (استفعلت) . وذلك أن السين والتاء زائدتان ، إلا أن السين ساكنة تلحقها ألف الوصل ، وذلك نحو : استخرجت ، واستكرمت ، واستعطيت . فالمصدر من ذا (استفعلاً) . تقول : استخرجت استخراجاً ، واستنطقت استنطاقاً .

(١) النبأ : ٢٨ .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٢٤٣ « وأما (افعلت) فصدره عليه (افتعلا) وألفه موصولة كما كانت موصولة في الفعل وكذلك ما كان على مثاله ولزوم الوصل هما كلزوم القطع في أعطيت وذلك قولك : احتبست احتباساً ، وانطأقت انطأقا ، لأنه على مثاله ووزنه ، وانظر المتتفب ج ١ ص ٧٥ .

ويكون على هذا الوزن إلا / أن آخره مضاعف فيدرُّه الإدغام . وذلك المثال نحو :
احْمَارَزْتُ ، وابْيَاضْتُ . على معنى احمررتُ ، وابْيَضْتُ . إلا أن الأصل (افعَلْتُ) .
و (افعَلْتُ) محذوف منه . والمصدر على وزن مصدر استفعلت ، وتقديره : (افعِلال) وذلك :
اشهبَّ الفرس اشهبَّابا ، واذهَامْ اذهيَاما^(١) ، وابْيَاضْ ابْيَضَامَا .

ويكون على هذا الوزن ويسكن أوله فتلحقه ألف الوصل ، إلا أن الواو فيه مضاعفة . وذلك
(افعَلْتُ) ومصدره (افعُولًا) ، وذلك : اجلُوذَ اجلُوذاً ، واعْلُوَطَ اعْلُوَاطًا^(٢) .

ومن هذا الوزن ما زيدت فيه الواو بين العينين ، فكان على مثال (افعُوَعَلْ) وذلك نحو :
اغْلُوَدَنْ ، واعشُوَشَبَتِ الأرض واخلُوَاقَ للخير . والمصدر (افعِيَعالا) على وزن استخراجاً في السكون
والحركة ، / وكذلك كلُّ شيءٍ وازن شيئاً فهو يجرى مجراه : في سكونه وحركته ، في المضارع
والمصدر ، إلا ما ذكرت لك من مخالفة (فعل) و (افعَل) في المصدر للأربعة ؛ لتفصل بين
المُذَحَّق وغيره .

ويقع في الوزن (افعَلَلْ) من الأربعة والثلاثة ملحقة بالأربعة فذلك نذكره بعد هذا الباب .
وقولنا : إنَّ الأفعال إذا وقعت على وزن واحد بغير إلحاق في الثلاثة التي تلحقها الزوائد
استوت مصادرها فيه بيان كلِّ ما يرد في هذا الباب .

(١) الشبهة : لون بياض يصدعه سواد في خلالة . والدها : السواد .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « فأما استفعلت فالمصدر عليه الاستفعال وكذلك ما كان على زنته ومثاله يخرج
على هذا الوزن وهذا المثال . كما خرج ما كان على مثال افتعلت . وذلك قواك : استخرجت استخراجاً ، واستعصبت
استعصايا ، واشهابت إشهبابا ، واقنست اقنساسا ، واجلوذت اجلوذاً » وانظر المقتضب ج ١ ص ٧٦ - ٧٧ .

وقول المبرد : فالمصدر من ذا استفعالا .. ومصدره افتعالا إنما هو حكاية لحال النصب كما هو قول سيبويه في ج ٢
ص ٢٤٣ فصدره عليه افتعالا .

اجلوز : أسرع - اعلوَط المهر : ركبه عريا .

وأعلم أنَّ التاء تلحق (فاعل) ، و (فَعَّلَ) فيكون الفعل على (تفاعل) و (تَفَعَّلَ) ، كما تلحق (فَعَّلَل) الذي أضله الأربعة ، وذلك نحو : دحرج ، إذا ذكرت المطاوعة قلت : تَلَحَّرَج فيكون المصدر تَدَحَّرَجًا . فكذلك تقول : تَقَطَّعَ تَقَطُّعًا ، وتكسَّرَ تكسُّرًا .

وفي / (فَعَّلَ) تقول : تَذَفَّلَ تَغَافُلًا ، وتناول تناوُلًا^(١) ؛ لأنَّكَ تقول : ناولته فتناول ؛ $\frac{٢}{٣٨٨}$ كما تقول : دحرجته فتدحرج ، وكذلك كسَّرتَه فتكسَّر .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ « وأما (تفاعلت) فالمصدر التفاعل . كما أن التفعّل مصدر (تفعّلت) لأن الزنة وعده الحروف واحدة وتفاعلت من فاعلت بمنزلة تفعّلت من فعلت وضموا العين لثلاث يشبه الجمع ، ولم يفتحوا لأنه ليس في الكلام تفاعل الأسماء » .

وقال في ص ٢٤٣ « وأما مصدر تفعّلت فإنه التفعّل جاءوا فيه بجميع ما جاء في تفعّل وضموا العين لأنه ليس في الكلام اسم على تفعّل ولم يلحقوا الياء فيلتبس بمصدر فعلت » .

هذا باب

أفعال المطاوعة

من الأفعال التى فيها الزوائد من الثلاثة ، والأفعال التى لا زوائد فيها منها

وأفعال المطاوعة أفعال لا تتعدى إلى مفعول ؛ لأنها إخبارٌ عما تريده من فاعلها .

فإذا كان الفعل بغير زيادة فمطاوعه يقع على (انفعَل) . وقد يدخل عليه (افتعل) إلا أن الباب (انفعَل)^(١) ؛ وذلك قولك : كسرتَه فانكسر . فإنَّ المعنى : ألى أردتُ كسره فبلغت منه إرادتى . وكذلك قطعتَه فانقطع ، وشويت اللحم فانشوى ، ودفعته فندفع .

وقد يقع اشتوى فى معنى انشوى ؛ لأنَّ (افتعل) و (انفعَل) على وزن .

فأما الأجود فى قولك : اشتوى ، فأنَّ / يكون متعدياً على غير معنى الانفعال . تقول اشتوى القومُ ، أى : اتَّخذوا شِواءً . فتقول على هذا : اشتوى القوم لحماً .

ولا يكون (انفعَل) من هذا ولا من غيره إلا غير متعدٍّ إلى مفعول .

وإن كان الفعل على (أفْعَل) فبابه أفْعَلته فمفعَل^(٢) . ويكون (فَعَل) متعدياً وغير متعدٍّ . وذلك أخرجته فخرج ؛ لأنَّك كنت تقول ؛ خرج زيد . فإذا فَعَل به ذلك غيره قلت : أخرجته عبدُ الله ، أى : جعله يخرج . وكذلك : أدخلته الدار فدخلها ؛ أى : جعلته يدخلها .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « باب مطاوع الذى فعله على فعل وهو يكون على انفعَل وافتعل وذلك قولك : كسرتَه فانكسر ، وحطته فانحطم ، وحسرتَه فانحسر ، وشويته فانشوى وبعضهم يقول اشتوى ، وغمته فاغتم ، وانغم عربية ، وصرفته فانصرف ، وقطعته فانقطع » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « ونظير فعلته فانفعل وافتعل أفعلته ففعل ، نحو أدخلته فدخل ، وأخرجته فخرج ، ونحو ذلك » .

فإنما (أفعلته) داخلَةٌ على (فَعَلَ) . تقول : عطا يعطو : إذا تناول ، وأعطيته أنا : ناولته فالأصل ذا ، وما كان من سواه فداخلٌ عليه . تقول : ألبسته فلبس ، وأطعمته فطعم .

فإنما طَرَحَت البِثْرَ وطَرَحَتِها ، وغاض الماءَ وغَضَّتْهُ^(١) ، وكسب زيد درهماً وكسَبَه - فهو على هذا بحذف الزوائد . وكذلك إن كان من غير هذا اللفظ ؛ / نحو : أعطيته فأخذه ، إنَّما أخذ $\frac{2}{390}$ في معنى عطا : أى تناول .

فإن كان الفعل على (فاعَل) ممَّا يقع لواحد فالفاعل الذى يقع فيه على أَنَّهُ كان فاعلاً يكون على مُتفاعلٍ ، وفِعْلُهُ على تفاعل .

تقول : ناولته فتناول^(٢) ، وقاعسته فتقاعَسَ . هذا إنَّما يصلحُ إذا كان (فاعَل) للفاعل وحده ؛ نحو : عافاه الله ، وناولت زيدا . فأمَّا إذا كان من اثنين فهو خارج من هذا . وذلك نحو شامت زيدا ، أى : كان منه إلىِّ مِثْلُ ما كان منىِّ إليه ، وقاتلت زيدا ، وضاربت عمرا .

فالغالب من ذا يقع على فَعَل يَفْعُل من الصحيح . تقول : شاتنى فشتمتُه وحقَّ لى أَن أَشْتَمَه ، وضاربنى فضربته فأنَّا أَضْرَبُ . لا يكون الفعل من هذا إلَّا على مثال قتل يقتل ، وليس من باب ضرب يضرب ولا عِلِم يعلم^(٣) .

فإن كان الفعل على مثال (فَعَلْتُ)^(٤) أو (فاعلت) فقد قلنا : إنَّه يكون على تفاعل وتفعَّل

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٣٤ « وتقول : فتن الرجل وفتنته ، وحزن وحزنته ، ورجع ورجعته . . . » .

وعقد فى الخصائص ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١٣ فصلاً لذلك عنوانه بقوله : « باب فى ورود الوفاق مع وجود الخلاف » .

وانظر شرح الشافية ج ١ ص ٨٧ والروض الأنف ج ٢ ص ٣٩ المزهر ج ٢ ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « وفى فاعلته فتفاعل وذلك نحو ناولته فتناول وفتحت التاء ، لأن معناه معنى الانفعال

والافتعال . . . »

(٣) يريد أن المغالبة يكون فعلها من باب نصر ينصر فى الفعل الصحيح وتأتى المغالبة من باب ضرب يضرب إذا كان الفعل مثلاً أو أجوف يائياً أو ناقصاً يائياً فإن هذه الثلاثة اطرء فيها باب ضرب فالتحول عنه ولا أريد منها المغالبة . تقول : واعظنى فوعظته أعظه ، وسأيرنى فسرتة أسيره ، وساعانى فسميته أسعيه وانظر الشرح الرضى للشافية ج ١ ص ٧٠ - ٧١ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « ونظير هذا فعلته فتفعل نحو كسرتة فتكسر ، وعشيتة فتعشى ، وغذيتة فتغذى » .

و (اسْتَفْعَلَ) يكون المطاوع فيه / على مثاله قبل أن تلحقه الزيادة إذا كان المطلوب من فعله .
وذلك : استنطقته فنطَقَ ، واستكتمته فكَتَمَ ، واستخرجته فخرَجَ .

فإن كان من غير فعله جاء على لفظ آخر ، نحو : استخبرته فأخبر ، لأنك تريد : سأأته
أن يخبرني وكان فعله أخبر بالآلف الثانية . فجاء على مقدار ما كان عليه ، وكذلك : استعلمته
فأعلمني^(١) ، فعلى هذا يجرى ما ذكرناه من هذه الأفعال .

(١) في المخصص ج ٣ ص ١٤٠ استخدمته فأخدمني .

وفي ج ٤ ص ١١٢ استحدثاني فأحدثني : أي أعطيته حذاء .

وفي ج ١٢ ص ١٦٦ استعديته فأعداني ، واستأديته فأدني : أي استنصرته فنصرني

وفي ج ١٢ ص ٢٩٨ استغثته فأغاثني .

وقال ابن هشام في المعنى ج ٢ ص ١١٦ : « المطاوع ينقص درجة عن المطاوع كألبيته الثوب فلبسه ، وأقته فقام .

زعم ابن دري أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدى لاثنتين نحو : استخبرته الخبر فأخبرني الخبر ، واستفهمته الحديث
فأفهمني الحديث ، واستعطيته درهما فأعطاني درهما .

وفي التعدى الواحد ، نحو : استفتيته فأفتاني ، واستنصحتته فنصحتني . والصواب ما قدمته لك وهو قول النحويين وما ذكره
نيس من باب المطاوعة بن من باب الطلب والإجابة ، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله
نذلك التأثير » .

هذا باب

ما كان من بنات الأربعة
وألحق به من الثلاثة

فمثال بنات الأربعة التي لا زيادة فيها (فَعَلَل) وذلك ؛ نحو : دحرج وهملج ، وسرَهَف .
وقد مضى قواننا في مصدره .

وتُلحَقُ به الثلاثة بالواو ثانية^(١) فيكون على (فَوَعَلَ) ؛ وذلك نحو : حَوَقَلَ ؛ كما تلحق
اسما ؛ نحو : كوثر وجُورب ، والمصدر كالمصدر .

وتُلحَقُ الواوُ ثالثة فيكون على (فَعَوَلَ) ؛ / نحو : جَهَوَرَ كَلَامَهُ جَهَوْرَةً ؛ كما يلحقه اسما $\frac{٢}{٣٩٢}$
وذلك قولك : جَنُول ، والمصدر كالمصدر .

وتُلحَقُ الياءُ ثانية فيكون الفعل على (فَيَعَلَ) ؛ وذلك نحو : بيطر . كما يلحقه اسما إذا
قلت : رجل جَيَدَرٌ وَصَيِرَف . والمصدر كالمصدر تقول : بيطر بيطرة .

وتُلحَقه الياءُ رابعة ؛ نحو : سَلَتِي وَجَعَتِي^(٢) . والمصدر كالمصدر .

ونظيره من الأسماء أَرَطَى ، وَعَلَقَى . ويدلُّك على أَنَّ الألف ليست للثانِيث أَنَّك تقول في
الواحدة : أَرَطَاة وعلقاء ، وهذا مبين في باب التصريف^(٣) . وإنما نذكر هاهنا شيئا للباب
الذي ذكرناه .

وكلُّ ما كان ملحقاً بشيء من الفعل فمصدره كمصدره .

(١) انظر الجزء الأول ص ٢٤٤ .

(٢) سلقاه : ألقاه على قفاه ، وجمياه : صرعه .

(٣) انظر الجزء الأول ص ٢٠٤ - ٢٤٤ .

وليس في الأفعال شيء على (فَعِيل) ولكن (فَعِيل) ملحق بهجرع وذلك هِرْيَع وحيثل^(١) .
 فالفعل من بنات الأربعة بغير زيادة لا يكون إلا على (فَعَّلَ) فالأسماء تكون على (فَعَّلَ) ؛
 نحو : جعفر . (فَعَّلَ) نحو التَّرْتُم ، والجُلْجُل^(٢) . ويكون على فَعْلِيل / نحو : زَهْلِق ، وخَمْنِمْ^(٣)
 ويكون على (فَعَّلَ) نحو : هَجَرَ ، وِدْرَهَم ؛ لنمكُن الأسماء وتقدمها الأفعال .
 وتكون الأسماء على فَعْل ؛ نحو : قَمَطَر ، وسَبَطَر^(٤) .

فأما الأفعال فتلحقها الزيادة ، فيكون الفعل على (تَفَعَّلَ) ، وهو الفعل الذى يقع على
 (فَعَّلَ) ، وذلك ؛ نحو : تدحرج وتسرّهف ؛ لأنّ التقدير : دحرجته فتدحرج . والمصدر (التَفَعَّلَ) .
 ومصدر (تَفَعَّلَ) (التَفَعَّلَ) كقولك : تكسّر تكسّراً .
 ومصدر (تفاعل) إنّما هو (التَّفَاعُل) ؛ نحو : تغافل تغافلاً ، فاستوت مصادر هذه في
 السكون والحركة ؛ كما استوت أفعالها .
 وتلحق النون الأفعال ثلاثة ، وتُسَكَّن أوائلها ، وتلحقها ألف الوصل ، فيكون على
 (اَفْعَنْلَلْ) وذلك نحو : احرنجم ، واخرنظم^(٥) .
 والملحق به من بنات الثلاثة يكون على ضربين^(٦) :

أحدهما : أن تضاعف اللام فيكون الوزن (اَفْعَنْلَلْ) وإحدى اللامين زائدة ، وذلك نحو : اقعنسس .

(١) الحثيل : القصير وأما الهريغ فلم أقف عليه في كتب اللغة وكذلك لم يذكره سيبويه فيما جاء على فعيل ٣٢٥/٢ .
 (٢) الترم من أمثلة سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ ولم يذكر في المعاجم اللغوية وانظر الجزء الأول من المختضب ص ٦٦ والجلجل :
 الجرس الصغير .
 (٣) الزهلق : الأملس وهو من أمثلة سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ . والخمنم : نبت له شوك .
 (٤) تقدمت أبنية الإسم الرباعي المجرد في الجزء الأول ص ٦٦ - ٦٧ .
 (٥) اخرنظم : غضب . وانظر الجزء الأول ص ٧٧ ، ٨٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٧ .
 (٦) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٤ « وقد تلحق النون ثلاثة من هذا ما كانت زيادته من موضع اللام وما كانت زيادته ياء آخرة
 ويسكن أول حرف فتلزمه ألف الوصل في الابتداء ويكون الحرف على افعنلت و افعنلت . . فافعنلل نحو : اقعنسس و اقعنسس ،
 و افعنلت نحو اسلنقت . و احرننن فكما قلنا بنات الأربعة وليس فيها إلا زيادة واحدة كذلك زيد فيها ما يزداد في بنات الأربعة
 نحو احرنننم و اخرنننم » .

والوجه الآخر : أن تُزاد ياءٌ بعد اللام فيكون (افْعُنْلى) وذلك ؛ نحو : اسلُنْى / ولا يكون $\frac{2}{398}$ الإلحاق به من بنات الثلاثة غير احْرَنْجَمْ^(١) ، لأنَّ النون إنَّما تقع بين حرفين من الأصل فلا يكون فيما ألحق به إلَّا كذلك .

وتلحق بنات الأربعة الزيادة آخرًا ، ويُسكَّن أولُها فتلحقها ألف الوصل ، فيكون بناء الفعل على افْعَلْتُ وافْعَلَلْ ، إلَّا أنَّ الإدغام يُدرِّكه ؛ وذلك نحو : اقشعرت ، واقشعَر . وكان أصلُه اقشَعَرَزَ . فنظيره من الثلاثة احماررت ، واشهبَّبت ، واشهبَّ الفرس . ومصدره كمصدره لأنَّ الوزن واحد .

وكذلك (استفعلت) الذى لا يكون إلَّا من الثلاثة ، وذلك قولك : اشهبَّ الفرس اشهبَّبابا ؛ كما تقول استخرج استخرجا ، واغْدُوذَنَ اغْدِيدانا ، واعلوط اعلوطا . وقد مضى قولنا فى استواء المصادر فى السكون والحركة إذا استوت أفعالها^(٢) .

ولا يكون الفعلُ من بنات الخمسة البتَّة ، إنَّما يكون من الثلاثة والأربعة . ومثال الخمسة للأسماء خاصَّة ؛ لقوَّة الأسماء وتمكُّنها^(٣) .

وأكثرُ ما يبلُغُ / العددُ فى الأسماء بالزيادة سبعةَ أحرف ، ولا يكون ذلك إلَّا فى المصادر $\frac{2}{390}$ من الثلاثة والأربعة ، وهما : اشهبَّباب واحْرَنْجَام ، وما وقع على هذا الوزن من الثلاثة . فأما الخمسة فلا تبلُغُ بالزيادة إلَّا ستةَ أحرف ؛ لأنَّه ليس منها فعلٌ فيكون لها مصدر كهذه المصادر ، ولكن تلحقها الزوائد كما تلحقُ سائرُ الأسماء ، وذلك نحو : عضرفوط ، وعندليب ، وقبعثرى ، وهذا مبينٌ فى باب التصريف^(٤) .

(١) فى النصف ٨٩/١ : « ولم يأت شيء من الأفعال ألحق بنوات الأربع غير هذه الأمثلة المذكورة إلا أنهم قد قالوا : اكروال ، فألحقوه باطمأن » .

(٢) انظر ص ١٠٢ . اغدودن النبت : طال واسترخى .

اعلوط المهر : ركه عريا هذا قول أب عبيدة وقال الأصمى اعتنقه .

(٣) انظر الجزء الأول ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ - ٣٤٢ باب ما لحقته الزيادة من بنات الخمسة فالياء تلحق خامسة فيكون الحرف عل مثال

== في الصفة والإسم . فالإسم : سلسبيل ، وخندريس ، وعندليب ، والصفة : درديس ، وعلطيس ، وحنبريت ، وعرطيس .

ويكون على مثال فعليل في الإسم والصفة فالإسم خزعبيل ، والصفة نحو قذعبيل ، وخبمبيل ، وبلعبيس ، ودرخيل .
وتلحق الواو خامسة فيكون الحرف على مثال قملول نحو عضرفوط وهو اسم ، وقرطبوس وهو اسم ، ويستمر وهو اسم .
وتلحق الألف سادسة لغير التأنيت فيكون الحرف على مثال فعلل وهو قليل قالوا قبعثرى وهو صفة ، وضبطرى وهو صفة .
ويكون على مثل فعلول (بكسر الفاء) وهو قليل وهو صفة قالوا قرطبوس .

ومن هذا نعلم أن زوائد الخماسي لا تكون إلا من بين حروف العلة آخرها أو قبل الآخر ، عضرفوط : ذكر المظاء - قبعثرى .
جمل غليظ شديد .

تقدمت أبنية الخماسي المجرد في ج ١ ص ٦٨ .

هذا باب

ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة

فالأفعال منها تكون على (فَعَلَ) (يَفْعُلُ) لما كان متعلّياً و غير مُتَعَدٍّ .

فأما المتعدّي فنحو : ضرب يضرب ، وحبس يحبس ، وشتم يشتم .

وأما غير المتعدّي فنحو : جلس يجلس ، وحرص يحرص ، وشهق يشهق .

وتكون على (فَعَلَ) (يَفْعُلُ) فيكون للمتعدّي وغيره .

فأما المتعدّي فنحو : قتل يقتل ، وسجن يسجن ، / وعتل يعتل .

وأما غير المتعدّي فنحو : قعد يقعد ، ونظر ينظر من العين ، وعطس يعطس^(١) .

وتكون على (فَعَلَ) (يَفْعُلُ) لما يتعدّي ولما لا يتعدّي .

فالمتعدّي : شرب يشرب ، ولقيم يلقم ، وحذر يحذر .

وأما غير المتعدّي فنحو : بطر يبطر ، وفقه يفقه ، ولحج يلحج ، وشتر يشتر .

ويكون على (فَعَلَ يَفْعُلُ) ولا يكون إلا لما لا يتعدّي . وذلك نحو : كرم يكرم ، وشرف ،

وظرف . فهذه أبنية الثلاثة^(٢) .

(١) في اللسان والقاموس : عطس من بابي ضرب وقتل .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٤ - ٢١٥ « باب بناء الأفعال » . فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية على فعل يفعل وفعل

يفعل . . . » .

عتله بمعنى ساقه بجفاه وغلظة جاء من بابي ضرب ونصر وقرى بهما في السبعة (غيث النفع ص ٢٣٦ النشر ج ٢ ص ٣٧١) .
لححت عينه : لصقت . وشترت العين : انقلب جفنها . ويأتى (فقه) متعدياً أيضاً .

واعلم أنَّ حروف الحَلْق إذا وَقَعَت من (فَعَلَ) المفتوح في موضع العين أو اللام جاء فيه (يَفْعَل) بالفتح ؛ وذلك لأنَّ حروف الحلق من حيز الألف ، والفتحة منها^(١) .

وإن كان حرف الحلق في موضع العين من الفعل انفتحت العين [ليكون العمل من وجه واحد] .

فأما ما كانت منه في موضع اللام فسنذكره بعد ذِكْرنا حروف الحلق إن شاء الله .

وهذه الحروف الستة : فأقصاها همزة والهاء ، والمخرج / الثاني العين والحاء ، وأدنى مخارج الحلق إلى الفم الغين والحاء .

فما كان من ذلك في موضع اللام فنحو : قرأ يقرأ ، وبسأ به^(٢) يبسأ ، وجبه يجبه ، وصنع يصنع ، ونطح ينطح ، وسنح يسنح ، ومنح يمنح ، وسلخ يسلخ^(٣) ، ونبغ ينبغ ، ورقأ يرقأ

وما كان في موضع العين فنحو : ذهب يذهب ، وفعل يفعل ، ونحل ينحل ، ونهش ينهش ، وجأر يجأر .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٢ « باب ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحاً وذلك إذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو النين أو الخاء لاما أو عينا وذلك قولك : قرأ يقرأ ، وبذأ يذأ ، وخبأ يخبأ ، وجبه يجبه ، وقلع يقلع ، ونفع ينفع ، وفرغ يفرغ ، وسبع يسبع ، وضع يضع ، وصنع يصنع ، وذبح يذبح ، ومنح يمنح ، وسلخ يسلخ ، ونسخ ينسخ . هذا ما كانت هذه الحروف فيه لامات .

وأما ما كانت فيه عينات فهي كقولك : سأل يسأل ، وثأر يثأر ، وذأل يذأل ، وذهب يذهب (والذالان المر الخفيف) ، وقهر يقهر ، ومهر يمهر ، وبث يبعث ، وفعل يفعل ، ونحل ينحل ، ونحر ينحر ، وشح يشح ، ومث يمث .

وإنما فتحو هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق فكروها أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف وإنما الحركات من الألف والياء والواو وكذلك حركوهن إذ كن عينات . . . »

(٢) بسأ به : أنس .

(٣) سلخ من بابي نصر ومنع كما في القاموس واللسان واقتصر سيبويه والمبرد على باب منع .

وإن كان حرف الحلق في موضع الفاء لم يُفتح له شيء^(١)؛ وذلك أنَّ الفاء لا تكون إلا ساكنة في (يُفعل). وإنما تتحرك في المعتل بحركة غيرها، نحو: يقول ويبيع.

واعلم أنَّ الأصل مستعمل فيما كانت حروف الحلق في موضع عينه أو لامه؛ نحو: زأر الأسديزئُر، ونأَم ينثم^(٢)؛ لأنَّ هذا هو الأصل، والفتح عارض. لما ذكرت لك هاهنا من أجل مصادره^(٣) ليجرى الفعل عليها. ونحن ذاكروها بعد ذكر أسماء الفاعلين / في هذه $\frac{2}{398}$ الأفعال إن شاء الله.

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٤ «باب ما هذه الحروف فيه فاءات... وكرهوا أن يفتحوا هنا حرفاً لو كان في موضع الهمزة لم يحرك أبداً ولزمه السكون فعالهما في الفاء واحدة».

وفي شرح الشافية للرضى ١ ج ١ ص ١١٩ «ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاء حلقياً، إملاً أن الفاء في المضارع ساكنة فهي ضعيفة بالسكون مبنية، وإما لأن فتحة العين أذن تبعد من الفاء لأن الفتحة تكون بعد العين التي بعد الفاء».

(٢) نأَم : أن، أو صوت صوتاً ضعيفاً.

(٣) تقدم قوله في ص ١١١ من هذا الجزء : لأن حروف الحلق من حيز الألف والفتحة منها.

هذا باب

معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال
وما يلحقها من الزيادة للمبالغة

اعلم أن الاسم (من) (فعل) على (فاعل) ؛ نحو قولك : ضرب فهو ضارب ، وشتَم فهو شاتم وكذلك (فعل) نحو : عليم فهو عالم ، وشرب فهو شارب .

فإن أردت أن تُكثِّرَ الفعل كان للتكثير أبنية :

فمن ذلك (فَعَّال) ^(١) تقول : رجل قَتَّال ، إذا كان يُكثر القَتْل . فَأَمَّا قَاتِلٌ فيكون للقليل والكثير ؛ لأنه الأصل . وعلى هذا تقول : رجل ضَرَّابٌ وشتَّامٌ ، كما قال :

أنا الحربِ لَبَّاسًا إليها جِلالُها وليس بولَّاجِ الخوَالِفِ أَعْقَلًا ^(٢)

فهذا ينصب المفعول كما ينصبه (فاعل) ؛ لأنك إنما تريد به ما تريد بفَاعِلٍ ، إلا أن هذا أكثرُ مبالغةً ؛ ألا تراه يقول : « لَبَّاسًا إليها جِلالُها » . ومن كلام العرب : أَمَّا العَسَلُ فَأَنْتَ شرَّاب ^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥٦ « وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة . فما هو الأصل الذى عليه أكثر هذا المعنى (فمُول) (فمَال) (فمَال) (فمَال) (فمَال) . وقد جاء فمَال كرحيم وليم وقدير وسميع وبصير يجوز فيمن ماجاز في فاعل من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٥٧ على أعماله (لباسا) لأنه تكثير لابس فعمل عمله . الولاج : الكثير الولوج في البيوت المتردد فيها لضعف مته .

والخوَالِف : جمع خالفة وهي عمود في مؤخر البيت .

الأعقل : الذى تصطك ركبته عند المشى خلقة أو ضعفاً . وصف رجلاً بالشجاعة والإعداد للحرب .

ونسب البيت سيبويه إلى القلاخ بن حزن المقرئ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٥٧ « وسمننا من يقول : أَمَّا العسل فَأَنَا شرَّاب » .

/ من هذه الأبنية (فَعُول) ؛ نحو : ضَرُوب ، وَقَتُول ، وَرَكُوب : تقول : هو ضَرُوب $\frac{2}{399}$ زيّداً ، إذا كان يضرّبه مرّة بعد مرّة . كما قال :

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السِّيفِ سَمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ^(١)
ومن كلام العرب : إِنَّهُ ضَرُوبٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ .

ومن هذه الأبنية (مِفْعَال) ؛ نحو : رَجُلٌ مِضْرَابٌ ، وَرَجُلٌ مِقْتَالٌ . ومن كلام العرب : إِنَّهُ لَمِضْحَارٌ بِوَائِكِهَا^(٢) .

فَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى (فَعِيل) نحو : رَحِيمٌ وَعَلِيمٌ ، فَقَدْ أَجَازَ سِيَبُوه النَّصْبَ فِيهِ ، وَلَا أَرَاهُ جَائِزاً .

وذلك أَنَّ (فَعِيلًا) إِنَّمَا هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى . فَمَا خَرَجَ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْفِعْلِ فَمُضَارِعٌ لَهُ مُلْحَقٌ بِهِ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٥٧ على عمل ضروب .

سوق : جمع ساق . عقر البعير بالسيف : ضرب قوائمه ، وكانوا يعقرون الناقة إذا أرادوا ذبحها أما لتبرك فيكون أسهل لنحرها أو ليعاجل الرجل ذلك .

وقال ابن ولاد : سألت أبا إسحق الزجاج لم صار ضروب ونحوه يعمل ، وهو بمنزلة ما استقر وثبت ، وضارب لا يعمل إذا كان كذلك ، فقال : لأنك تريد حالة ملازمة هو فيها ولست تريد أنه فعل مرة واحدة وانقضى الفعل ، كما تريد في ضارب فإذا قلت : هذا ضروب رؤوس الرجال فإنما هي حال كان فيها فنحن نحكيها .

قال ابن عصفور : هذا هو الصحيح ، والدليل على صحته قول أبي طالب : * ضروب بنصل السيف * لأنه مدح به أمية بن المغيرة بما ثبت له واستقر وحكي الحال التي كان فيها من عقر الإبل إذا عدم الزاد ولو أراد المضي المحض ولم يرد حكاية حاله لما ساغ الإتيان بإذا لأنها للمستقبل .

ضروب : خبر مبتدأ محذوف أي هو ضروب . وقوله : فإنك عاقره : التفتات .

وذكر ابن الجبلى في أماليه ج ٢ ص ١٠٦ أن أبا طالب مدح بهذه القصيدة النبي - صلى الله عليه وسلم - ورد عليه البغدادى .

والقصيدة في الخزانة ج ٢ ص ١٧٥ - ١٧٦ ، ج ٣ ص ٤٤٦ وهي في ديوان أبي طالب ص ٧٧ - ٨٠ - وانظر المعنى ج ٣ ص ٥٣٩ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٥٨ « وقال : إنه لمنحار بوائكها » .

البوائك : جمع بائكة وهي الناقة السمينية ، من باك البعير إذا سمن .

والفعل الذى هو لفَعِيلٌ فى الأصل إنّما هو ما كان على (فَعُلَ) : نحو : كرم فهو كريم ،
 وشرف فهو شريف ، وظرف فهو ظريف . فما خرج إليه من باب علم وشهد ورحم فهو مُلْحَقٌ به .
 فإن قلت : راحم وعالم وشاهد ، فهذا اسم الفاعل الذى يراد به الفعل . واحتجّ سيبويه بقول
 الشاعر :

٢ / حَتَّى شَآهَا كَرِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلُ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمِ^(١) ٤٠٠

فجعل البيت موضوعا من (فَعِيل) (وفعل) بقوله : عَمِلَ ، وكَلِيل .

وليس هذا بحجّة فى واحد منهما ؛ لأنَّ «مَوْهِنًا» ظرف وليس بمفعول ، والظرف إنّما يعمل
 فيه معنى الفِعْلُ كعمل الفِعْلُ ، كان الفعل متعدّيا أو غير متعدّ .

وكذلك ما ذَكَرَ فى (فَعِل) . أكثر النحويين على ردّه ، و (فَعِيلٌ) فى قول النحويين
 بمنزاته . فما كان على (فَعِل) فنحو : فَرِقَ ، وَبَطِرَ ، وَحَذِرَ .

والحجّة فى أنّ هذا لا يعمل أنّه لما تنتقل إليه الهيئة . تقول : فلان حَذِرَ . أى : ذو حَذَرٍ ،

(١) هو فى سيبويه ١ ص ٥٨ : ظاهر السياق يدل على أنه استشهد به على عمل فعيل (الذى هو من صيغ المبالغة) التنبه
 فى المفعول به فإن الشواهد التى قبله والتى بعده سقت لهذا .

و(كليل) عند سيبويه فعيل بمعنى مفعول كسيع بمعنى مسع . وموهنا مفعول به على المجاز ، كما يقال : أتمت يومك .
 والمعنى : أن البرق يكمل أوقات الليل بنوامه وتوالى لمعانه ففعل مبالغة مفعول وليس بمبالغة فاعل ويعد أن يكون كليل وصفا بمعنى
 ضعيف وموهنا ظرف لوصف البرق فى البيت بقوله : عمل ويقول : وبات الليل لم يَمْ ثم أن البرق لو كان ضعيفا فى لمعانه ماشاق
 البقر ، لأنه لايدل على المطر ولكن البرق إذا تكرر لمعانه واشتد ودام دل على المطر وشاق البقر ، وأتمب الموهن فى ظلمته ،
 لأنه كلما حضر ذهب الظلمة بلمعانه وهكذا .

ويشهد لسيبويه ما رواه اللحياني فى نوادره من أن بعض العرب يقول فى صفة الله هو سميع قولك وقول غيرك بتنوين سميع
 ونصب ما بعده .

شآها : شاقها كما فى شرح السكرى وقال الأعم : ساقها وأزعجها من موضعها إلى الموضع الذى كان منه البرق .
 الموهن : وقت من الليل .

والسكرى يرى أن كليها بمعنى ضعيف كما يراه المبرد .

والبيت من قصيدة لساعدة بن جؤية وهى فى ديوان الهذليين ج ١ ص ١٩١ - ٢٠٧ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٥٠ - ٤٥٦
 والمغنى ج ٢ ص ٧٥ .

وفلان بَطِرٌ ، كقولك : ما كان ذا بطرٍ ولقد بَطِرَ ، وما كان ذا حذرٍ ولقد حَذِرَ . فإنَّما هو كقولك : ما كان ذا شرفٍ ولقد شُرِفَ . وما كان ذا كرمٍ ولقد كُرِمَ .

(فَعِيلٌ) مضارعة (لَفَعِيلٌ) . وكذلك يقع (فَعِلٌ) و (فَعِيلٌ) في معنى ، كقولك : رجل طَبَّ وطبيب ، ومَذِلٌ ومَذِيلٌ^(١) ، وهذا كثير جدًا .

واحتجَّ سيبويه بهذا البيت :

حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضْمِيرُ ، وَأَمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَرِ^(٢)

(١) ضجر وقلق .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٥٨ على إعمال (فعل) وهو حذر مبالغة (حاذر) وقال الأعمى : « وقد خولف سيبويه في تعدى فعل وفعل ، لأنهما بناءان لما لا يتعدى كبطر وأشر وكريم ولثم . وسيبويه - رحمه الله - لا يراعى موافقته بناء ما لا يتعدى إذا كان منقولاً عن فاعل المتعدى للكثير وهو القياس مع إثباته بالشاهد وإن كان قد رد استشهاده بالبيت وجعله مصنوعاً ونسب إلى أبي الحسن الأخفش . . وإن كان هذا صحيحاً فلا يضر ذلك سيبويه لأن القياس يعضده . . ولزيد الخليل :

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزْقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الْكَرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدُ

فقال مزقون عرضي . . وهذا لا يحتمل غير هذا التأويل . »

وفي الخزائن « أما ما روى عن اللاحق في البيت فقد حكاه المازني قال : أخبرني أبو يحيى اللاحق قال : سألت سيبويه عن (فعل) يتعدى فوضعت له هذا البيت وإذا حكى أبو يحيى مثل هذا عن نفسه ورضى بأن يخبر أنه قليل الأمانة ، لم يكن مثله يقبل قوله وبمترض به على ما قد أثبت سيبويه وهذا الرجل أحب أن يتجمل بأن سيبويه سأله عن شيء فخب عن نفسه بأنه فعل ما يطل الجبال . .

قال ابن السيد : معنى البيت يحتمل أمرين : أحدهما : أنه يصف إنساناً بالجهل وقلة المعرفة فيأمن من لا ينبغي أن يؤمن ، ويحذر من لا ينبغي أن يحذر . والوجه الثاني وهو الأنثى عندى أن يكون أراد أن الإنسان جاهل بمواقب الأمور يدبر فيخونه القياس والتدبير . . . »

انظر الخزائن ج ٣ ص ٤٥٦ - ٤٥٨ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٧ .

وخلاف المبرد لسيبويه في عمل فَعِيل وفعل مما تناوله نقده لكتاب سيبويه ورد عليه ابن ولاد ، في الانتصار وهذا نصه ص

٣٨ - ٤٣ :

« احتج في تعدى فعل بقوله :

أَوْ مِسْحَلٍ شَرَجَ عَضَادَةَ سَمَحَجٍ بِسِرَاتِهِ نَسَدَبَ لَهَا وَكُلُومُ

وعضادة سمحج إنما هي منتصبة انتصاب هو حسن وجه عبد . وكان أبو عمرو بن العلاء يزعم أن عضادة سمحج ظرف . =

/ وهذا بيت موضوع مُجَدَّث . وإِنَّمَا القِيَّاسُ الحَاكِمُ على ما يجي من هذا الضرب وغيره .

فإن ذكرت (فَعُولًا) من غير فِعْلٍ لم يَجْزِ مَجْرَى الفِعْلِ ، وذلك نحو قولك : هذا رسول .
وايس بمنزلة ضُرُوب ؛ لَأَنَّكَ تقول : رجل ضَارِبٌ وضُرُوبٌ لمن يَكْثُرُ الضَرْبُ منه . فإذا قلت :
رسول لم ترد به معنى فِعْلٍ ، إِنَّمَا تريد أَنَّ غيره أَرْسله . والفعل منه أَرْسل يُرْسِلُ . والمفعول
مُرْسَلٌ .

وايس رسولٌ مَكْثَرًا من مرسل ؛ لَأَنَّ رسولا قد يستقيم أَن يكون أَرْسل مرَّةً واحدة ، فليس
للمبالغة .

وأما « ضُرُوبٌ » فمعناه كثرة الضرب .

= واحتج بقوله :

حَتَّى شَاهاَ كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ

وأما موهن فظرف .

ومن ذلك قوله في هذا الباب فعيل يتعدى مثل رحيم وعليم ، فيجوز هذا رحيم زيدا وسميع كلامه ويذكر أنه إنما وضع للمبالغة
ولم يأت فيه بحجة في شعرولا غيره . والدليل على أنه غير متعد أن باب فعيل في الأصل إنما هو للفعل غير المتعدى ، نحو كرم وملح
وظرف ، فلما بنوه هذا البناء ضارعوا به ما لا يتعدى . فإن قال قائل أنت لا تقول : رحيم إلا لمن كثر ذلك منه وكذلك عليم؟ قيل
له : نظيره كريم لا يقال إلا لمن استكثر ذلك فيه - وقد يوجب الاسم تكثير الفعل ولا يجرى مجرى الفاعل ، لأنه ليس باسمه ولكنه
مشتق فن ذلك قولك : رجل صديق وشريب وفسيق وأنت لا تقول : هو شريب الخمر ولكنك تقول للخمر كما تقول عليم بالناس
رحوف بهم فن أجاز تعدى فعيل فليجز تعدى فعيل (مضعفة العين) وإنما لم يتعد هذا أجمع ، لأنه مستقر فيه فعناه ما قد مضى من
من الأفعال وصار اسما لازما كاليد والرجل وباب فعيل أجمع إنما هو للكثرة والمبالغة .

وقد ذكر في هذا الباب بعينه : أعبد الله أنت له عدل وأعبد الله أنت له جليس (ص ٦٠) ويقول : لأن جليسا وعديلا
اسمان ولو أراد اسم الفاعل لقال جالس . فيقال له : وكذلك اسم الفاعل إنما هو في باب فعل إنما هو عالم وراحم وفعيل في باب
فاعل أيضا كثير عادته فأنا عدل ، وجالسته فأنا جليس ، وعاشرته فأنا عشير ، وخالطته فأنا خليط ، وشاركته فأنا شريك ،
وذا أكثر من أن يحصى ، وإذا لم يجره مع هذا الاطراد في فعل فنحو رحم أولى ألا يجوز .

قال أحمد : أما قول محمد : إن (عضادة سمحج) منتصب انتصاب هو حسن وجه عبد فليس مثله ؛ لأن هذا الوصف إنما
يعمل فيما كان من سبب الأول نكرة أو معرفا بالألف واللام كقولك : هو حسن وجهها وحسن الوجه فقد علم أن الوجه للأول
وكذلك إذا قلت : هو فاره عبدا علم أن العبد له فإذا قلت هو حسن وجه عبد على هذا جاز ولو قلت : هو حسن وجه رجل لم يجز
أو حسن رجلا وأنت تريد رجلا من الرجال لم يجز وكذلك شنج عضادة سمحج بمنزلة قولك ... هو حسن وجه طويلة لأن السمحج
الطويل على وجه الأرض فلو جاز هذا لقلت هو حسن وجه ظريفه أو طويله ومع هذا فهو في النعت أقبح .

فإن كانت الأسماء جاريةً على أفعالها في الفاعلين والمفعولين عملت عملَ أفعالها . لا اختلاف في ذلك بين أحد . ونحن ذاكروها مع ما ذكرنا إن شاء الله .

وذلك أنك إذا أردت التكثير من ذا قلت : مُضَرَّبٌ أعناقَ القومِ ؛ لأنَّ الاسم على ضَرْبٍ مُضَرَّبٍ . وإنما ذكرنا النصب في ضَرَّابٍ ، لأنَّه في معنى مُضَرَّبٍ ؛ ألا ترى أنك لا تقول لمن ضرب ضربةً واحدةً : ضَرَّابٌ ، ولا لمن خاط / خَيْطَةً واحدةً : خَيْطٌ ، ولا خَيْوُطٌ ^٢/_{٤٠٢} فإنما مُضَرَّبٌ من ضَرَبْتِ ، ومستخرج من استخرجت ، ومنطق من انطلقت .

فاسم الفاعل - قلت حروفه أو كثرت - بمنزلة الفعل المضارع الذي معناه (يفعل) . واسم

= وأما ما قاله في (موهن) فإنه بعد ساعة من الليل فهو ظرف فإن العرب استعملته استعمال الأسماء وليس كل ما كان من أسماء الأوقات فهو مستعمل ظرفاً ، كما أنه ليس كل ما كان من أسماء الأماكن فهو مستعمل ظرفاً كالجبل لا تقول : زيد الجبل وإن كان مكاناً ولا تقول : زيد مكة وإن كانت مكاناً وكذلك الأوقات : منها ما لم يستعمل ظرفاً ولو لم يأت بشاهد في (فعل) لم يحتج إلى ذلك لأن (فعل) اسم جار على فعل ؛ نحو : حذر فهو حذروه وهو مع ذلك للمبالغة فقد اجتمع فيه العلتان اللتان هما أصل الباب في التعدي ولو انفردت إحداها لعدى بسببها فكيف إذا اجتمعتا ؟ ، ألا ترى أن مفعلاً ليس بجار على فعل وهو يتعدى ، لأنه للمبالغة قالوا : إنه لمنحار بوائكها . ولما وجد سبويه العرب قد عدت ما هو للمبالغة من أسماء الفاعلين وإن لم يكن جارياً على الفعل وعدت ما هو جار على الفعل حمل الفعل على النحويين اللذين وجدتهما في كلام العرب وإن كان محمد وغيره قد وافقه على هذا في أصل الباب .

وأما قوله : إن فعلاً مما لا يتعدى ، نحو ظرف وكرم فلو سلم هذا إليه لكان في المبالغة التي عدى من أجلها كفاية فكيف وقد اجتمع إلى ذلك أنه اسم لفعل جار عليه نحو : رحم وعلم فهو رحيماً وعليماً وإذا كان فعلاً من فعل (نحو) كرم فهو كريم لم يتعد كما (لا) يتعدى وإذا كان من فعل متعدٍ تعدى اسم الفاعل ، كما يتعدى الفعل ألا ترى أن ضارباً يتعدى يتعدى ضرب ، وجالساً لا يتعدى كما لا يتعدى جلس ففاعل يجرى فعله الذي أجرى عليه وكذلك (فاعل) يجرى مجرى فعله الذي أجرى عليه فتقول : هو رحم زيداً ، كما تقول : رحم زيداً ولا تقول له في كريم وظريف وذلك لأن كرم وظرف لا يتعديان فلم يتعد ما جرى عليهما مشتقاً منهما .

وأما قوله : إن إدخال اللام في قوله رحم لزيد دليل على أنه لا يتعدى فليس بشيء ، لأن اللام قد تدخل مع ضارب فتقول : هو ضارب لزيد بل أنها قد أدخلت مع الفعل في قوله سبحانه (إن كنتم لارؤيا تعبرون) فليس دخول اللام ههنا بحجة على أن فعلاً لا يتعدى .

وأما إلزامه من عدى فعلاً من أجل المبالغة أن يعدى فعلاً ، نحو : شريب الحمر فهو لازم وشريب متعد إذا كان للمبالغة وكان اسم الفاعل مشتقاً من فعل متعد وإن لم يكن جارياً كما لم يكن منحار بوائكها .

وأما احتجاجه بقوله : أزيد أنت له عدلٍ فعديل ليس للمبالغة ولا هو الأصل فيه فاعل ولا اسم الجارى عليه فليس فيه واحدة من العلتين . وأما قوله فاعل فهو فعيل ؛ نحو : عادل فهو عدل ، وجالس فهو جليس فليس هذا بالاسم الجارى على (فاعل) وإنما جاء في حروف محفوفة وليس ذلك بأغرب من فعل فهو فاعل ، نحو فره العبد فهو فاره ونضر الثبت فهو ناضر فهي شواذ كلها وليس يعول على شاذ على أن قد قلنا أن فعلاً وفعيلاً لو لم يكونا جارين على الفعل لكانت المبالغة فيهما موجهة لتعديتهما » .

المفعول جار على الفعل المضارع المذى معناه (يُفْعَلُ) . تقول : زيدٌ ضاربٌ عمراً ؛ كما تقول :
زيد يَضْرِبُ عمراً . وزيد مضروبٌ سوطاً ، كما تقول : زيد يُضْرَبُ سوطاً .
فهذه جملة هذا الباب .

* * *

واعلم أنَّ المصادر تنصب الأفعال التي هي منها ، وقد مضى قولنا في هذا وفي مصادر ما جاوز
عدده الثلاثة^(١) . ونحن ذاكرو المصادر التي تجرى على الأفعال من ذوات الثلاثة على كثرتها
واختلافها بعد فراغنا من هذا الباب إن شاء الله .

* * *

اعلم أنَّ المصادر تَلَحُّقُهَا الميمُ في أولها زائدة ؛ لأنَّ المصدر مفعولٌ . فإذا كان كذلك جرى
مَجْرَى المصدر / الذي لا ميم فيه في الإعمال وغيره ، وذلك قولك : ضربته مَضْرَباً : أى ضرباً ،
وغزوته غَزَوْاً وَمَغْزًى ، وشتمته شَتْمًا وَمَشْتَمًا^(٢) .
وتقول : يا عمرو مَشْتَمٌ زيداً .

فإن كان المصدر لِفْعَلٍ على أكثر من ثلاثة كان على مثال المفعول ؛ لأنَّ المصدر مفعول .
وكذلك إن بنيت من الفعل اسماً لمكان أو زمان ، كان كل واحد منهما على مثال المفعول^(٣) .
لأنَّ الزمان والمكان مفعول فيهما . وذلك قولك في المصادر : أدخلته مُدْخِلاً ، كما قال عز وجل :
(أَنْزَلْنِي مُنْزَلاً مُبَارَكًا)^(٤) و (بِأَسْمِ اللَّهِ مُجْرِبَهَا وَمُرْسَاهَا)^(٥) .

(١) مصادر غير الثلاثي تقدم حديثها ص ٩٩ - ١٠٣ وعمل المصدر في مسائل الفارق التي نقلناها إلى الجزء الأول .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٦ « باب اشتقاقك الأسماء . أما ما كان من فعل يفعل (بكسر العين) فإن موضع الفعل مفعول ..
فإذا أردت المصدر بنيت على مفعول وذلك قولك : أن في ألف درهم مضرباً أى لضرباً ، قال الله تبارك وتعالى : (أين المفر) يريد
أين الفرار » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٠ « باب نظائر ما ذكرنا ما جاوز بنات الثلاثة .. فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء
المفعول وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه فيضمون أوله ، كما يضمون المفعول ، لأنه قد خرج
من بنات الثلاثة فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله ، كما أن أول ما ذكرت لك من بنات الثلاثة كأول مفعوله مفتوح وإنما منعك
أن تجعل قبل آخر حرف من مفعوله واوا كواو مضروب أن ذلك ليس من كلامهم ولا مما بنوا عليه . . . » .

(٤) المؤمنون : ٢٩

(٥) هود : ٤١ - قراءة ضم الميم وفتحها في مجراها من السبعة ، واتفق السبعة على ضم ميم مرساها وقرىء في الشواذ
(حيث النفع ص ١٢٨ شرح الشاطبية ص ٢٢٢ النشر ج ٢ ص ٢٨٨ شواذ ابن خالوية ص ٦٠) .
ويرى أبو حيان أن مجراها ومرساها يحتلان المصدرية واسم الزمان واسم المكان . البحر المحيط ج ٥ ص ٢٢٥ .

وكذلك : سَرَّحْتَهُ مُسَرَّحًا ، وهذا مُسَرَّحُنَا ؛ أى فى موضع تَهْرِيحِنَا ، وهذا مُقَامُنَا ؛ لِأَنَّكَ تريد به المصدر والمكان من أقمت . وعلى ذلك قال الله عز وجل : (إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا)^(١) لأنها من أقمت . وقال : « يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَنَا »^(٢) لأنها من قمت . موضع قيام ومن قرأ (لا مُقَامَ) إنما يريد : لا إقامة .

..... (٣) .

.....

.....

/ قال الشاعر :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحَى الْقَسَوِافِ فَلَا عِيْسَا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابَا^(٤)

أى تسريحى . وقال الآخر :

(١) الفرقان : ٦٦

(٢) الأحزاب : ١٣ والقمراتان سبعتان . النشر ج ٢ ص ٣٤٨ .

(٣) الصفحة التى تحمل رقم ٤٠٤ ليست موجودة ويبدو لى أن هذا اضطراب فى كتابة الأرقام فالكلام متصل ومتسق ولا يشعر بنقص ونستدل أيضاً بما ذكره المبرد فى الكامل فقد عرض لهذا الموضوع وهذا نصه ج ٢ ص ٢٥٨ - ٢٦٠ .
« وكل مصدر زيدت الميم فى أوله إذا جاوزت الفعل من ذوات الثلاثة فهو على وزن المفعول ، وكذلك إذا أردت الزمان واسم المكان تقول أدخلت زيدا مدخلا كريما ، وسرحتة مسرحا حسنا واستخرجت الشيء مستخرجا . قال جرير :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحَى الْقَسَوِافِ فَلَا عِيْسَا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابَا

أى تسريحى وقال عز وجل (وقل رب أنزلنى منزلا مباركا) ويقال أقت مقاما وقال عز وجل (إنها ساءت مستقرا ومقاما) : أى موضع إقامة ، وقال الشاعر :

تطول القصار والطوال يطْلُنَّهَا فمن يرها لا ينسها ما تكَلَّمَا

وما هى إلا فى إزارٍ وعلْقَةٍ مُغَارَ بنِ هَمَامٍ على حَى خَشَعَمَا

يريد زمن إغارة ابن همام .

فالآيات والشواهد والأمثلة تكاد تتحد فى المقتضب والكامل .

وسبق هذا الحديث فى ص ٦١ من الأصل مع الآيات والشواهد . ويبدو أن تكون هناك صفحة ناتئة فى أثناء هذا التمثيل .

(٤) تقدم فى الجزء الأول ص ٧٥ .

وما هي إلا في إزار وعلقة مغاز بن همام على حى خثعما^(١)

أى وقت إغارة ابن همام .

وهذا أوضح من أن يُكثَر فيه الاحتجاج ؛ لأنَّ المصدر هو المفعول الصحيح ؛ ألا ترى أنَّك

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢٠ فقال « فصيح مغاراً وقتاً وهو ظرف » والمبرد يقول : أى وقت إغارة وقال في الكامل : يريد زمن إغارة ابن همام فظاهر عبارة سيبويه أن (مغاراً) اسم زمان مشتق ويحتمل تفسير المبرد هنا أن يكون جملة اسم زمان مشتقاً كسيبويه ويحتمل أن يكون جملة مصدراً ميميا ثم قام المصدر الميمي مقام الظرف على تقدير مضاف كجئتكَ خفوق النجم ويعين هذا الاحتمال الأخير ما سيذكره المبرد في الجزء الرابع ص ٦٢٥ قال : ما كان من المصادر حيناً فإن تقديره حذف المضاف إليه وذلك قولك : موعذك مقدم الحاج وخفوق النجم كان ذلك خلافة فلان فالمعنى فى كل ذلك وقت خفوق النجم وزمن مقدم الحاج وزمن خلافة فلان وعلى هذا قال الشاعر : وما هي إلا في إزار وعلقة مغار بن همام . . أى فى هذا الوقت .

وأبو الفتح فى الخصائص ج ٢ ص ٢٠٨ جملة مصدراً ميميا ناب عن الظرف بتقدير مضاف لأن قوله : على حى خثعما يتعلق به واسم الزمان لا يعمل فى الظرف .

ويقول الأعلام : وقد غلط سيبويه فى جملة المغار ظرفاً وقد تعدى إلى حى خثعما بعل .

وقد وقفت على نصوص كثيرة تمنع من أن يعمل اسم المكان أو اسم الزمان فى الظرف . انظر إعراب القرآن للكبرى ج ١ ص ٨٣ ، ٩١ والبحر المحيط ج ١ ص ١٦٤ وشرح الجار بردى للشافى ص ٧٠ .

وفى حاشية الصبان ج ٢ ص ١٨٠ إجازة أن يعمل اسم المكان واسم الزمان فى الظرف لأنه يكتفى برائحة الفعل .

فالمعنى فى البيت على أن مغار اسم زمان والذى دعا إلى جملة مصدراً ميميا عند بعضهم هو تعلق الجار والمجرور به ولو جعل اسم زمان لم يكن هناك داع لتقدير مضاف ويقول أبو حيان فى البحر ج ٨ ص ٤٨ :

« محيا ومات ، ومقدم تستعمل بالوضع مصدراً واسم زمان واسم مكان . فإذا استعملت اسم مكان أو اسم زمان لم يكن ذلك على حذف مضاف قامت هذه مقامه لأنها موضوعة للزمان والمكان كما وضعت المصدر فهى مشتركة بين هذه المدلولات الثلاثة بخلاف خفوق النجم فإنه وضع للمصدر فقط » .

ولكن المبرد يقدر المضاف مطلقاً وهذا مما لا داعى له عند جملة اسم زمان مشتقاً لأنه يلغى الفرق بين اسم الزمان المشتق والمصدر الميمي فى المعنى .

. المعلقة : بكسر العين : ثوب قصير بلا كمين تلبسه الصبية تلعب فيه . وصف امرأة وأرخ لسنها بأنها كانت تلبس هذا الثوب القصير فى وقت إغارة ابن همام على هذا الحى .

ونسبه الأعلام كما نسب فى كتاب سيبويه وفى الاقتضاب وفى الكامل إلى حميد بن ثور ويقول الشيخ المرسى : نسبة ابن السيراقى فيما كتبه على شواهد سيبويه إلى حميد بن ثور وقد انتقده أبو محمد الأعرابى فى كتابه (فرحة الأديب) قال : غر بن السيراقى قصيدة حميد الميمية ، فتوهم أن هذا البيت منها والبيت للطح بن عامر - وليس فى ديوان حميد .

رغبة الأمل ج ٢ ص ٢٦٠ الاقتضاب ص ١٠٢ والمخصص ج ٤ ص ٣٥ لم ينسبه وشرح الحامسة ج ٢ ص ٣٠٠ ، وشروح سقط الزند ص ٥٥٦ .

إذا قلت : ضربت زيدا ، أنك لم تفعل زيدا^(١) وإنما فعلت الضرب ، فأوصلته إلى زيد ، وأوقعته به ، لأنك إما أوقعته به فعلك . فأما قول الله عز وجل : (وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا^(٢)) فمعناه : عيشًا ، ثم قال : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ^(٣)) أى الحيض . فكان أحد المصدرين على (مفعّل) والآخر على (مفعّل) .

وقوله عز وجل : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ^(٤)) .

ومطلع الفجر وما أشبه هذا فله باب^(٥) يذكر فيه إن شاء الله .

(١) هذه العبارة (ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيدا أنك لم تفعل) . كررت أن الثانية تأكيداً كما في الآية الكريمة (أيعدم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون) وسيأتى إعرابها فيما بعد .

(٢) النبأ : ١١ - في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٧ « (وجعلنا النهار معاشاً) أى جعلناه عيشاً » .

يظهر ل أن معاشاً في الآية اسم زمان قال أبو حيان : « معاشاً وقت عيش وهو الحياة تتصرفون فيه في حوائجكم وكان القياس أن يأتى على مفعّل بكسر العين » .

وينقل الجمل عن الشهاب قوله : وقتاً للمعاش أى تتصرفون فيه في حوائجكم يعنى أنه مصدر ميمي بمعنى المعيشة وهى الحياة وقع هنا ظرفاً كما يقال آتاك طلوع الفجر لأنه يثبت مجيئه في اللغة اسم زمان ، إذ لو ثبت لم يحتاج لتقدير مضاف (الجمل ج ٤ ص ٤٦٣ - ٤٦٤) وهذا كلام لا تحقيق فيه فصياغة الزمان والمكان والمصدر الميمي قياس مطرد والمعنى هو الذى يحدد نوع الصيغة أهى مصدر أم زمان أم مكان ؟ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٣٧ .

(٣) البقرة : ٢٢٢ - وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٥٦ ، ١٦٧ وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٤٧ « وقال (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض) أى في الحيض » .

(٤) القدر : ٥ - وانظر البحر ج ٨ ص ٩٧

(٥) وبما يريد أن يشير إلى استعمال اسم الزمان ظرفاً فهو الذى سيأتى . أما صياغة اسم الزمان والمكان فقد تكلم عنها هنا وفيما مضى .

هذا باب

مصادر / ذوات الثلاثة على اختلافها
وتبيين الأصل فيها

اعلم أنَّ هذا الضربَ من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد ؛ وذلك أنَّ مجازها مجازُ الأسماء ، والأسماء لاتقع بقياس .

وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجرت على قياس واحد ، لأنَّ الفعل منها لا يختلف . والثلاثة مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة ؛ فلذلك اختلفت مصادرهما ، وجرت مجرى سائر الأسماء .

فمنها ما يجيء على « فَعَلَ » مفتوح الأول ساكن الثاني وهو الأصل ، وسنبيِّن الأصل إن شاء الله .

فما جاء منها على (فَعَلَ)^(١) فقولك : ضربت ضرباً ، وقتلت قتلاً ، وشربت شرباً ، ومكثت مكثاً^(٢) . فهذا قد جاء فيما كان على فَعَلَ يَفْعَلُ ؛ نحو : ضرب يضرب ، وعلى فَعَلَ

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٤ « ويكون المصدر فعلا والاسم فاعلا وأما فعل يفعل ومصدره فقتل يقتل قتلا وخلفه يخلفه خلفا ودقه يدقه دقا . . وأما فعل يفعل ومصدره فنحو ضرب يضرب ضربا . . وحبس يحبس حبسا وأما فعل يفعل فلحسه يلحسه لحسا ولقمه يلقمه لقما . . وشربه يشربه شربا ويلجه يلجه ملجا » .

وقال في ص ٢١٦ « سكت يسكت سكتا ، وهذا الليل يهلا هداً وعجز عجزا وحرد يحرد حردا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : مكث يمكث مكوثا كما قالوا قعد يقعد قعودا وقال بعضهم مكث (بضم الكاف) شبهوه بظرف لأنه فعل لا يتعدى كما أن هذا فعل لا يتعدى وقالوا : المكث ، كما قالوا الشغل ، وكما قالوا الصبح » .
وفي اللسان : المكث : الأناة واللبث والانتظار مكث يمكث مكثا ومكثا ومكوثا ومكانا ومكاثة ومكثى .

وفي القاموس المكث مثلث الميم وفعله كنصر وكرم .

يَفْعُلْ نحو : قتل يقتل ، وعلى فِعْلٍ يَفْعُلْ ، نحو : شرب يشرب ولقم يلقم ، وعلى فَعْلٍ يَفْعُلْ ؛
نحو : مكث يَمْكُث .

$\frac{2}{406}$

ويقع على (فَعْلٍ) و (فُعْلٍ) بإسكان الثاني وكسر الأول / أو ضمّه .

فأما الكسر فتحو : عَلِمَ عَلِمًا ، ، وحَلِمَ حِلْمًا ، وفقِهَ فِقْهًا ، وكذلك فُقِهَ .

وأما ما كان مضموم الأول فنحو : الشُّغْلُ تقول : شَغَلْتَهُ شُغْلًا ، وشَرِبْتَهُ شُرْبًا^(١) ، وسَقِمَ
الرجل سُقْمًا .

ويكون على (فَعْلٍ)^(٢) ؛ نحو جلبته جَلَبًا ، وطربت طَرَبًا ، وحلب الرجل الشاة حَلَبًا .

ويكون على (فُعْلٍ)^(٣) ؛ نحو : سَمِنَ سِمْنًا ، وعَظُمَ عِظْمًا ، وكَبُرَ كِبَرًا ، وصَغُرَ صِغَرًا .

ويكون على (فَعْلٍ)^(٤) ؛ نحو ضحكك ضَحِكًا ، وحلف حَلْفًا ، وخنقه خَنِقًا .

هذه المصادر بغير زيادة .

وتكون الزيادة فيكون على (فُعُولٍ)^(٥) و (فِعَالٍ) ، نحو : جلس جُلُوسًا ، وقعد قُعُودًا ،
ووقدت النار وُقُودًا ، وشكرته شُكُورًا ، وكفرتَه كُفُورًا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء من مصادر ما ذكرنا على (فعل) وذلك ، نحو الشرب ، والشغل .

وقد جاء على (فعل) ، نحو فله فعلا . ونظيره قاله قتيلا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء مصدر فعل يفعل وفعل يفعل على (فعل) وذلك حلبها يحلبها حلبا ، وطردها

يطردها طردا ، وسرق يسرق سرقا » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٤ « وقد يحى المصدر على (فعل) وذلك قولك : الصفر ، والكبر ، والقدم ، والعظم ،

والضخم » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : لعب يلعب لعبا ، وضحك يضحك ضحكا . كما قالوا الحلف » .

وقال في ص ٢١٥ « وقد جاء المصدر على فعل وذلك خنقه يخنقه خنقا ، وكذب يكذب كذبا ، وقالوا كذابا » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٤ - ٢١٥ « وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على (فعول) وذلك لزمه يلزمه

لزوما ، ونهكه نهوكا ، ووردت ورودا ، وجحدته جحودا شبهه بجلس جلوسا ، وقعد قعودا ، وركن ركونا لأن بنسب

الفعل واحد » .

و (الفعال) ^(١) ، نحو : قُمت قِياما ، وُصمت صِياما ، ولقيته لِقاء .

ويكون على (فعال) ^(٢) ؛ نحو : ذهبت ذهاباً ، وخفيت خفاءً ، وشربت شرباً . يقول بعضهم . هو مصدر . وأمّا أكثر النحويين فالشراب عنده المشروب . وهذا لاخلاف فيه . وإنّما تزعم طائفة أنّه يكون للمصدر .

وتقول : جُمِلَ جمالاً ، وخُجِلَ خيالاً ، وكُئِلَ كمالاً .

ويكون على هذا الوزن بالهاء نحو : سَفِهَ سَفاهة ، وضلَّ ضلالة ، وجهِلَ جهالة ، وسقُمَ سَقامة ^(٣) .

ويكون في المعتلّ منه بناءً لأيوُجد مثله في الصحيح . وذلك أنّك لاتجد مصدراً على (فِعْلُولَة) إلّا في المعتلّ ؛ وذلك شاخ شَيْخوخة ، وصار صَيْرورة ، وكان كَيْنونة . إنّما كان الأصل كَيْئُونَة ^(٤) ، وصَيْرورة ، وشَيْخوخة . وكان قبل الإدغام كَيْئُونُونَة . ولكن لما كثر العدد ألزموه التخفيف كراهية للتضعيف .

ومثل ذلك قولهم في هَيْنَ : هَيْنَ ، وفي سَيْدَ : سَيْدَ ، وكذلك مَيْتَ ، ومَيْتَ ، ولَيْنَ ولَيْنَ .

= وقال في ص ٢١٦ « وأما كل عمل لم يتعد إلى منصوب فانه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدى ويكون الإسم فاعلا والمصدر يكون فعولا وذلك نحو : قد قمودا وهو قاعد ، وجلس جلوسا وهو جالس ، وسكت سكوتا وهو ساكت ، وثبت ثبوتا وهو ثابت ، وذهب ذهبوا وهو ذاهب » .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فعال كما جاء على فمول وذلك نحو كذبت كذايا ، وكتبته كتابا ، وحجبت حجابا وبعض العرب يقول كتبنا على القياس ونظيرها سقته سيقا ، ونكحها نكاحا ، وسفدها سفادا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد قالوا : سمعت سماعا فجاء على (فعال) ، كما جاء على فمول في لزمت لزوما » .

وقال في ص ٢١٦ « وقالوا : الذهاب والثبات فبنوه على فعال ، كما بنوه على فمول والفمول فيه أكثر » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : نصح نصاحة » .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ وسيكرره مرارا .

وجميع ما كان على هذا الوزن . فلما كان التخفيف في العدد الأقل جائزا كان في العدد الأكثر لازما .

ولا يوجد مصدر على (فَيَعْلُولُ) في غير المعتلّ ؛ لأنّ من كلامهم اختصاص المعتلّ بأبئية لا تكون في غيره . والدليل على أنّه (فَيَعْلُولُ) أنّه لا يكون اسم على (فَعْلُول) بفتح أوّله ، ولم يوجد ذلك إلّا في قولهم : صَعْفُوقٌ / ويقال : إنه اسم أعجمي أعرب^(١) .

$\frac{7}{408}$

ومن الدليل على ذلك أنّ كَيْنُونَة او كان (فَعْلُولَة) لكان كَوْنُونَة ، لأنّه من الواو ، فهذا واضح جداً .

والدليل على أنّ أصل المصادر في الثلاثة (فَعَلَ)^(٢) مسكن الأوسط مفتوح الأوّل أنّك إذا أردت ردّ جميع هذه المصادر إلى المرّة الواحدة فإنّما ترجع إلى (فَعَلَة) على أيّ بناء كان بزيادة أو غير زيادة . وذلك قولهم : ذهب ذهباً ثمّ تقول : ذهب ذهباً واحدة . وتقول في القعود : قعدت قَعْدَة واحدة ، وحلفت حَلْفَة واحدة ، وحلبته حَلْبَة واحدة . لا يكون في جميع ذلك إلّا هكذا .

و (الفَعْل) أقلّ الأصول والفتحة أخف الحركات . ولا يثبت في الكلام بعد هذا حرف زائد ولا حركة إلّا بثبوت وتصحيح .

وزعم سيبويه أنّ الأكثر في الفَعْل الذي لا يتعدّى إلى المفعول أن يأتي على (فُعُول)^(٣) وإن كان (الفَعْل) هو الأصل : فكأنّ الواو إنّما زيدت / وغير للفصل بين المتعلّي وغيره ؛ وذلك

$\frac{7}{409}$

(١) في إصلاح المنطق ص ٢١٩ « كل ما جاء على فعلول فهو مضموم الأول نحو زنبور . . . إلا حرفاً واحداً جاء نادراً وهم بنو صنفوق لحول بالجماعة » .

وقال الجواليقي في المغرب : صنفوق اسم أعجمي وقد تكلمت به العرب . أنظر شواهد الشافية ص ٤ - ٧ - وشرح الرضى للشافية ج ١ ص ٢٠ ومعجم البلدان .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٩ « وإذا أردت المرّة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على فعله على الأصل لأن الأصل (فعل) » .

(٣) سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ .

نحو : جلست جُلوساً ، ووقدت النار وَقُوداً ، وإن كان الأصل ما ذكرنا . وقد يجيء هذا فيما لا يتعدى أكثر .

وجاءت مصادرُ على (فَعُول)^(١) مفتوحة الأوائِل ؛ وذلك قولك : توضأتُ وضوءاً حسناً ، وتطهرت طهوراً ، وأولِعتُ به وَلُوعاً ، ووقدت النار وَقُوداً ، وإنَّ عليه لقبولا . على أَنَّ الضمَّ في الوقود أكثر إذا كان مصدرأ وأحسن .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٨ « باب ما جاء من المصادر على (فعول) وذلك قولك : توضأت وضوءاً حسناً ، وتطهرت طهوراً حسناً ، وأولعت به ولوعاً ، وسمعت من العرب من يقول : وقدت النار وقوداً غالباً ، وقبله قبولا والوقود أكثر والوقود (بفتح الواو) : الحطب ، وتقول : إن على فلان لقبولا فهذا مفتوح » .

هذا باب

ما كان من المعتلّ فيما جاوز فعله الثلاثة
فلزمه الحذف لاعتلاله والإتمام لسلامته

اعلم أَنَّ المعتلَّ يقع على ضربين : محذوفاً ، ومُتمماً .

فما لزمه الحذف لعلة تكون تلك العلة راجعة في مصدره فمصدره معتل كاعتلاله . وما سلم من الحذف فعلة كان مصدره تاماً ..

فمن ذلك ما يكون من الثلاثة ممَّا فاؤهُ واو ، وذلك نحو : وعد / ووجد . فإذا قلت : **يَعِدُ**^(١) $\frac{٢}{٤١٠}$ و**يَجِدُ** وقعت الواو بين ياء وكسرة فحذفت لذلك ، فكان يعد ويجد . وكان الأصل : **يَوْعِدُ** و**يَوْجِدُ** . ولولم تكن الكسرة بعد الياء لَصَحَّتْ ، كما تصحَّ في **يَوْجَلُ** ، أو أبدلت ولم تحذف : كما تقول : **يَنْجَلُ** و**يَنْجَلُ** ، و**يَاْجَلُ** و**يَاْجَلُ** .

فإذا قلت : وعُدّاً ، ووزناً صحّ المصدر ؛ لأنّه لم تلحقه علة .

فإن قلت : عدة وزنة أعللت فحذفت^(٢) ؛ لأن الكسرة في الواو .

فَالْعَلَّةُ فِي الْمَصْدَرِ مِنْ جِهَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا : عِلَّةٌ فِعْلُهُ ، وَالثَّانِيَةُ : وَقُوعُهَا فِيهِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ عِلَّةُ الْفِعْلِ وَحْدَهَا لَصَحَّ الْمَصْدَرُ كَمَا ذَكَرْتَ لَكَ فِي الْوَعْدِ وَالْوِزْنِ .

(١) في سبويه ج ٢ ص ٢٣٢ « تقول : وعدته فأنأ أعدده وعدأ ، ووزنته فأنأ أزنه وزنأ ، ووأدته فأنأ أنأده وأدأ ، كما قالوا : كسزته فأنأ أكسره كسرا ولا يحیی فی ذأ الباب یفعل . . واعلم أن ذأ أصله علی قتل یقتل وضرب یضرب فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الیاء حتى قالوا : یاجل وییجل كانت الواو مع الضمة أثقل فصرفوا هذا الباب إلى یفعل فلما صرفوه إليه كروهوا الواو بین یاء وكسرة إذ كروهوا مع یاء فحذفوها . ه أنظر ص ٨٨ من الجزء الأول .

(٢) أنظر تعليق رقم ٢ من ص ٨٩ من الجزء الأول .

ولو بنيت اسماً على (فِعْلَةٌ) لا تريد به مصدرأ لصحّت الواو^(١) - وذلك مثل الوجهة ،
فكذلك كلُّ مصدر من المعتلّ . وهذا الذى قدّمت ما اعتلّت فاؤه .

والذى تعتلّ عينه من باب قال وباع هذا مجراه ، تقول : قُمْتُ قِياماً^(٢) فإنما حذف
موضع العين من قمت ؛ لاجتماع الساكنين . ولم يلتق في المصدر ساكنان ، ولكن / يلزمك لاعتلال
الفعل أن تقلب الواو ياءً ، لأنّ قبلها كسرة . فتجتمع فيها شيئان : الكسرة قبلها ، وإعتلالُ
الفعل . فلذلك قلت : لُذْتُ لِيَاذَا ، وَنِمْتُ نِيَاماً ، وَقُمْتُ قِيَاماً .

واو كان المصدر (تقاومت) لصحّ فقلت : قاومته قِوَاماً ، ولاوذته لِيُوَاذا .

وكان اصماً غير مصدر نحو : خِيَان .

فإن كان المصدر لاعلة فيه صحّ على ما ذكرت لك . وذلك قولك : قُلْتُ قَوْلًا ، وَجَلْتُ جَوْلًا ،
وكذلك بَعْتُ بَيْعًا ، وَكَلْتُ كَيْلًا . لا نَقْصُ في شيء من ذلك .

وكذلك إن اعتلّت اللام فلحققت المصدر تلك العلة والفعل بزيادة أو غير زيادة .

(١) أنظر تعليق رقم ٢ من ص ٨٩ من الجزء الأول .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٩ « باب تقلب فيه الواو ياء . وذلك قولك : حلت حِيَالًا ، وقمت قِيَامًا . وإنما قلبوها
حيث كانت معتلة في الفعل فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم
يقروها وكان العمل من وجه واحد أخف عليهم وجسروا على ذلك للاعتلال ونمثل ذلك سوط وسياط » .

نرى العنوان لما جاوز فعله الثلاثة من المعتل ولم يتكلم إلا عن الفعل المثلث الواوى الفاء وإعلاله وإعلال مصدره وعن
الفعل الأجوف وقد سبق له الحديث عن هذا في الجزء الأول ص ٨٨ - ٨٩ .

هذا باب الأمر والنهي

فما كان منهما مجزوماً فإنما جزمه بعامل مُدْخِلٍ عليه . فاللزم له اللام . وذلك قولك :
لِيَقُمْ زيد . لِيَذْهَبَ عبدُ الله . وتقول : زُرْنِي وَلَارْزُكْ ، فتُدْخِلُ اللامَ ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ لك .

فأما إذا كان / المأمور مخاطباً ففِعْلُهُ مَبْنِيٌّ غَيْرُ مجزوم وذلك قولك : اذهب . انطلق .

$\frac{٢}{٤١٢}$

وقد كان قوم من النحويين^(١) يزعمون أَنَّ هذا مجزوم ، وذلك خطأ فاحش ؛ وذلك لِأَنَّ الإِعْرَابَ لَا يَدْخُلُ مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا فِيمَا كَانَ مُضَارِعاً لِلْأَسْمَاءِ .

والأفعال المضارعة هي التي في أوائلها الزوائد الأربع : : الياء ، والتاء ، والهمزة ، والنون .
وذلك قولك : أَفْعَلُ أَنَا ، وَتَفْعَلُ أَنْتَ ، وَيَفْعَلُ هُوَ ، وَنَفْعَلُ نَحْنُ . فإنما تُدْخِلُ عاينها العوامل
وهي على هذا اللفظ .

وقولك : اضرب ، وقم ليس فيه شيء من حروف المضارعة ، ولو كانت فيه لم يجز جزمه
إِلَّا بحرف يدخل عليه فيجزمه . فهذا بيّن جداً .

ويروى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أَنَّهُ قَرَأَ (فَبَذَلِكْ فَلْتَفْرَحُوا^(٢)) فهذا مجزوم
جزمته اللام وجاءت هذه القراءة على أصل الأمر ، فإذا لم يكن الأمر للحاضر المخاطب فلا بد من
إدخال اللام ، تقول : لِيَقُمْ زيد ، وتقول : زُرْ زيدا / وايزرك . إذا كان الأمر لهما ؛ لِأَنَّ زيدا
غائب ، ولا يكون الأمر له إِلَّا بإدخال اللام .

$\frac{٢}{٤١٣}$

وكذلك إن قلت : ضَرَبَ زيد فأردت الأمر من هذا : لِيُضْرَبَ زيد ، لِأَنَّ المأمور ليس
بمواجه .

(١) يقصد المبرد بقوم من النحويين - الكوفيين وقد عقد الأنباري مسألة في الإنصاف لهذا الخلاف ص ٣٠٣ - ٣١٧
كما عرض له في أسرار العربية ص ٣١٦ - ٣٢١ .
(٢) يونس : ٥٨ . قراءة فلفرحوا بقاء الخطاب من العشرة وانظر تعليق ٢ من ص ٤٥ من هذا الجزء .

واعلم أنَّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهي في العزم والحذف عند المخاطبة ، وإنَّما قيل : دعاء وطلبٌ للمعنى ؛ لأنَّك تأمر مَنْ هو دونك ، وتطلب إلى من أنت دونه . وذلك قولك : ليغفر الله لزيد وتقول : اللهم اغفر لي ؛ كما تقول : اضرب عمراً .

فأمَّا قولك : غفر الله لزيد ، ورحم الله زيدا ، ونحو ذلك - فإنَّ لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب ؛ وإنَّما كان كذلك لِعلم السامع أنَّك لا تخبر عن الله - عزَّ وجلَّ - وإنَّما تسأله . كما أنَّ قولك : علم الله لأقومٍ . إنَّما لفظه لفظ رزق الله ومعناه القسم ؛ لأنَّك في قولك : (عَلِمَ) مُستشهدٌ .

وتقول : يا زيد ليقيمُ إليك عمرو ، ويازيد لتدعُ بني عمرو .

والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام^(١) للشاعر إذا اضطرَّ ، ويستشهدون على ذلك / بقول متمم بن نويرة .

على مثلِ أصحابِ البعوضةِ فاحمِشِي - لك الويلُ - حُرَّ الوجهِ أُوَيْبِكَ مَنْ بَكَى^(٢)
يريد : أُوَيْبِكَ مَنْ بَكَى . وقول الآخر :

محمَّدُ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « واعلم أنَّ هذه اللام و (لا) في الدعاء بمنزلة في الأمر والنهي . وذلك قولك : لا يقطع الله يميناك ، وليجزيك الله خيرا . واعلم أنَّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرّة وكأنَّهم شبهوها بأن إذا عملت مضمرّة » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٩ على حذف لام الأمر للضرورة .
في معجم البلدان : البعوضة : ماء لبني أسد بنجد قرية القمر ، وهذا الموضع كان مقتل مالك بن نويرة .
وانظر السيوطي ص ٢٠٤ - ٢٠٥ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٧٥ . وشروح سقط الزند ص ١١٢٤ .
خش وجهه : خدشه ولطمه ، وضربه وقطع عضوا منه . من باب نصر ، وضرب .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ على حذف لام الأمر للضرورة .
التبال : سوء العاقبة وهو بمعنى الويال فكأن التاء بدل من الواو . قال النحاس : سمعت علي بن سليمان يقول : سمعت محمد بن يزيد ينشد هذا البيت ويلحن قائله وقال : أنشده الكوفيون ، ولا يعرف قائله ولا يحتاج به ، ولا يجوز مثله في شعر ولا غيره .

فلا أرى ذلك على ما قالوا ؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تُضمَر^(١) ، وأضعفها الجازمة ؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء . ولكن بيت متمم حُيل على المعنى ؛ لأنَّه إذا قال : فَاخْمِشِي فهو في موضع فلتخمشي ، فعطف الثاني على المعنى .

وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف ، على أنَّه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك .

وتقول : ليقيم زيد ، ويقعد خالد ، وينطلق عبد الله ؛ لأنَّك عطفت على اللام .

ولو قلت : قم ويقعد زيد لم يجز الجزم في الكلام . ولكن لو اضطرَّ شاعر فحملة على موضع الأوَّل - لأنَّه لما كان حقُّ اللام - كان على ما وصفت لك .

/ واعلم أنَّ هذه اللام مكسورة إذا ابتدئت - فإذا كان قبلها فاء أو واو فهي على حالها في $\frac{2}{15}$ الكسر . وقد يجوز إسكانها ، وهو أكثر على الأسن . تقول : قم وليقم زيد (فَلتَقْمُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ)^(٢) (وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ)^(٣) . وإنَّما جاز ذلك ؛ لأنَّ الواو والفاء لا ينفصلان ، لأنَّه لا يتكلم بحرف واحد . فصارتا بمنزلة ما هو في الكلمة ، فأسكنت اللام هرباً من الكسرة . كقولك في عِلِمَ : عِلِمَ ، وفي فَحِذ : فَحِذ .

= نسب البيت الرضى إلى حسان وليس في ديوانه ، ونسبه ابن هشام في شرح الشذور إلى أبي طالب ، ونسبه بعض شراح أبيات المفصل إلى الأعشى . وليس في ديوان أبي طالب ولا في ديوان الأعشى .

وانظر أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٧٥ والسيوطى ص ٢٠٤ وشواهد الكشف ص ٢٥٣ والإنصاف ٣٠٦ والمعنى ج ١ ص ١٨٦ ، الخزانة ج ٣ ص ٦٣٠ ، شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٤٩ وشروح سقط الزند ص ١١٢٥ .

ويرى الزمخشري في شرحه للامية العرب أن الأصل في البيت تفدى على الخبر وإنما حذف الياء للضرورة (ص ٤) ولكنه في المفصل ج ٢ ص ٢٢٠ جعل لام الأمر مخذوفة للضرورة في البيت وانظر ابن يعيش ج ٩ ص ٢٤

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٩ « والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء . . فمن ثم لم يضمروا الجازم ، كما لم يضمروا الجار ، وقد أضره الشاعر . شبه بأضارهم رب وراو القسم في كلام بعضهم » .

(٢) النساء : ١٠٢ وقراءة كسر اللام في « فلتقم » من الشواذ (ابن خالويه ص ٢٨ الاتحاف ١٩٤ البحر المحيط ج ٣ ص ٣٤٠) .

(٣) آل عمران : ١٠٤ ويكسر اللام في الشواذ أيضاً (البحر المحيط ج ٣ ص ٢٠) .

وَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ (ثُمَّ أَلْقَطَعَ فَلْيَنْظُرْ) . فَإِنَّ الْإِسْكَانَ فِي لَامٍ (فَلْيَنْظُرْ) جَيْدٌ وَفِي لَامٍ (لِيَقْطَعَ) لَحْنٌ^(١) ؛ لِأَنَّ (ثُمَّ) مُنْغَصِلَةٌ مِنَ الْكَلِمَةِ . وَقَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ

فَأَمَّا حَرْفُ النَّهْيِ فَهُوَ (لَا)^(٢) . وَهُوَ يَقَعُ عَلَى فِعْلِ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَا يَقُمْ زَيْدٌ ، وَلَا تَقُمْ يَا رَجُلُ ، وَلَا تَقُومِي يَا امْرَأَةٌ . فَالْفِعْلُ بَعْدَهُ مَجْزُومٌ بِهِ .

وَتَقُولُ : لَا يَقُمْ زَيْدٌ وَلَا يَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ ، إِنْ عَطَفْتَ نَهْيًا عَلَى نَهْيٍ . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : لَا يَقُمْ زَيْدٌ ، وَيَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ . وَهُوَ / بِإِعَادَتِكَ (لَا) أَوْضَحُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : لَا يَقُمْ زَيْدٌ ، وَلَا يَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ - تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّكَ قَدْ نَهَيْتَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَيَالِهِ^(٣) .

وَإِذَا قُلْتَ : وَيَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ بِغَيْرِ (لَا) فَهَذَا وَجْهٌ .

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ عِنْدَ السَّامِعِ أَنَّكَ أَرَدْتَ : لَا يَجْتَمِعُ هَذَانِ . فَإِنْ قَعَدَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ - لَمْ يَكُنِ الْمَأْمُورُ مُخَالَفًا . وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ، وَقَعَدَ عَبْدُ اللَّهِ .

وَوَجْهُ الْاجْتِمَاعِ إِذَا قَصَدْتَهُ أَنْ تَقُولَ : لَا يَقُمْ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ ، أَيْ : لَا يَجْتَمِعُ قِيَامُ زَيْدٍ ، وَأَنْ يَقْعُدَ عَبْدُ اللَّهِ .

و (لَا) الْمُؤَكَّدَةُ تَدْخُلُ فِي النَّهْيِ لِمَعْنَى^(٤) . تَقُولُ : مَا جِئَنِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو إِذَا أَرَدْتَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِكَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، عَلَى انْفِرَادٍ وَلَا مَعَ صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : لَمْ يَأْتَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو وَقَدْ أَتَاكَ أَحَدُهُمَا

(١) الْحَجَّ : ١٥ - وَالْقِرَاءَةُ بِتَسْكِينِ لَامِ الْأَمْرِ فِي لِيَقْطَعَ الَّتِي قَالَ عَنْهَا الْمُبَرِّدُ : إِنَّهَا لَحْنٌ مِنَ السَّبْعَةِ فَقَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ أَرْبَعَةٌ مِنَ السَّبْعَةِ وَقَرَأَ ثَلَاثَةٌ بِتَحْرِيكِ اللَّامِ بِالْكَسْرِ .

كَمَا قَرِئَ فِي السَّبْعَةِ أَيْضًا بِتَسْكِينِ لَامِ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (ثُمَّ لِيَقْضُوا تَقْتِهِمْ) وَقَوْلُ الْمُبَرِّدِ : (وَقَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ) قَدْ يُوْهِمُ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ يَعْقُوبٌ وَهُوَ مِنَ الْعَشْرِ .

(وَانْظُرْ غَيْثَ النِّفْعِ ص ١٧٣ شَرَحَ الشَّاطِئِيَّةُ ص ٢٥١ النِّشْرُ ج ٢ ص ٣٢٦ - الْإِتِّحَافُ ص ٣١٤) وَلَيْسَتْ هَذِهِ أَوَّلُ مَرَّةٍ يَلْحَنُ فِيهَا الْمُبَرِّدُ بَعْضَ الْقِرَاءَةِ .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٤٠٨ « وَلَا فِي النَّهْيِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَا تَفْعَلْ فَإِنَّمَا هُمَا بِمَنْزِلَةِ لَمْ » .

(٣) أَنْظُرْ تَعْلِيقَ ص ٢ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

(٤) فِي الْمَعْنَى ج ١ ص ١٩٧ « إِذَا قُلْتَ مَا جِئَنِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو فَالْعَاطْفُ الْوَائِي ، وَ (لَا) تَوْكِيدٌ لِلنَّهْيِ » .

لم تكن كاذباً . ف (لا) في قولك : لا يقم زيد ، ولا يقم عمرو - يجوز أن تكون التي للنهي ، وتكون المؤكدة التي تقع لما ذكرت لك في كل نفي .

واعلم / أن الطلب من النهي بمنزلة من الأمر ، يجرى على لفظه كما جرى على لفظ الأمر ؛ $\frac{2}{417}$ ألا ترى أنك لاتقول : نهيت من فوق ولكن طلبت إليه . وذلك قولك : لا يقطع الله يد فلان ، ولا يصنع الله لعمرو . فالمرج واحد ، والمعنى مختلف .

واعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي^(١) ؛ كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء ؛ وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزاءً صحيحاً . وذلك قولك : اثنتي أكرمك ، لأن المعنى : فإنك إن تأتني أكرمك ؛ ألا ترى أن الإكرام إنما يستحق بالإتيان . وكذلك : لاتأت زيدا يكن خيراً لك ؛ لأن المعنى : فإنك إلا تأتته يكن خيراً لك .

ولو قال على هذا : لاتدن من الأسد يأكلك كان محالاً ؛ لأنه إذا قال : « لاتدن » فإنما هو : تباعد ، فتباعدته منه لايكون سبباً لأكله إياه . ولكن إن رفع جاز ، فيكون المعنى : لاتدن من الأسد ثم قال : إنه مما يأكلك^(٢) .

وإنما انجزم جواب الاستفهام ؛ لأنه يرجع من الجزاء إلى ما يرجع إليه جواب الأمر والنهي وذلك قولك : أين / بيتك أزرَكَ ؟ لأن المعنى . بيان أعرِفهُ أزرَكَ وكذلك هل تأتيني أعطك ، $\frac{2}{418}$ وأحسن إليك ؛ لأن المعنى : فإنك إن تفعل أفعل .

فأما قول الله عز وجل : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ) ثم قال : (تَوَمَّنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) فإن هذا ليس بجواب ، ولكنه شرح ما دُعوا إليه ، والجواب : (يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ)^(٣) .

(١) انظر ص ٨٢ من هذا الجزء .

(٢) في سبويه ١ : ٤٥١ : « فإن قلت : لا تدن من الأسد يأكلك فهو قبيح إن جزمت ، وليس وجه كلام الناس ، فإن رفعت فالكلام حسن ، وإن أدخلت الفاء فهو حسن » .

(٣) تقدمت في ص ٨٢ من هذا الجزء .

فإن قال قائل : فهلاً كان الشرح (أن تؤمنوا) ، لأنه يدل من تجارة ؟

فالجواب في ذلك أن الفعل يكون دليلاً على مصدره ، فإذا ذكرت ما يدل على الشيء فهو كذكر إياه ؛ ألا ترى أنهم يقولون : من كذب كان شراً ، يريدون : كان الكذب . وقال الله عز وجل : (وَلَا يَخْشِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ)^(١) لَأَنَّ المعنى : البخل هو خيراً لهم ، فدل عليه بقوله (يبخلون) . وقال الشاعر :

أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِسِرى أَحْضَرُ الْوَغَى وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدى^(٢)

فالمعنى : عن أن أحضر الوغى ، كقولك : عن حضور الوغى . فلما ذكر / أحضر الوغى دل على الحضور . وقد نصبه قوم على إضمار « أن » [وقدموا الرفع]^(٣) .

وسنذكر ذلك باستقصاء العلة فيه إن شاء الله .

فأما الرفع فلأن الأفعال لا تُضمرُ عواملها ، فإذا حذفت رُفع الفعل وكان دالاً على مصدره بمنزلة الآية وهي (هَلْ أَذْلكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ) ثم قال : (تَوْمِنُونَ) . وكذلك أو قال قائل : ماذا يصنع زيد ؟ فقلت : يأكل أو يصلى – لأغناك عن أن تقول : الأكل أو الصلاة . ألا ترى أن الفعل إنما مفعوله اللازم له إنما هو المصدر ، لأن قولك : قد قام زيد بمنزلة قولك : قد كان منه قيام ، والقيام هو النوع الذى تعرفه وتفهمه وأوقلت : ضرب زيد لعلمت أنه قد فعل ضرباً واصلاً إلى مضروب ، إلا أنك لا تعرف المضروب بقوله : ضرب وتعرف المصدر .

وأما الذين نصبوا فلم يأتوا الرفع ، ولكنهم أجازوا معه النصب ؛ لأن المعنى إنما حقه « بأن » ، وقد أبان ذلك فيما بعده بقوله : وأن أشهد اللذات هل أنت مُخْلِدى ؟ . فجعله بمنزلة الأسماء التى يجىء بعضها محذوفاً للدلالة عليه .

(١) آل عمران : ١٨٠ : « وَلَا يَخْشِبَنَّ » بالياء والتاء سبعيتان . انظر الإتحاف ص ١٨٣ .

(٢) تقدم في ص ٨٥ من هذا الجزء .

(٣) تصحيح السيرافى .

وفي كتاب الله عز وجل : (يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)^(١) فالقول عندنا أن (مَنْ) / $\frac{2}{430}$ مشتملة على الجميع ؛ لأنها تقع للجميع على لفظ الواحد .

وقد ذهب هؤلاء القوم إلى أن المعنى : ومن في الأرض . وليس المعنى عندي كما قالوا^(٢) وقالوا في بيت حسان :

فَمَنْ يَهْجُوا رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحْهُ وَيَنْصُرْهُ سَوَاءٌ^(٣)

إنما المعنى : ومن يمدحه وينصره . وليس الأمر عند أهل النظر كذلك ؛ ولكنه جعل (مَنْ) نكرة ، وجعل الفعل وصفا لها ، ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف . فكانه قال : وواحد يمدحه وينصره ، لأن الوصف يقع في موضع الموصوف ، إذ كان دالاً عليه .

وعلى هذا قول الله عز وجل : (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ)^(٤) .

(١) الرحمن : ٢٩

(٢) حذف الموصول الإسني أجازة الكوفيون قال ثعلب في مجالسه ص ٤٦٥ :

« اختصم عندي من يقوم ويقعد قال : أجازة الفراء في الاستواء وهو مثله في الحذف والإقرار » .

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٥٧ « وأجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الإسمية خلافا للبصريين . . ولا وجه لمنع البصريين من حيث القياس . إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وإن كانت فاء أو عينا . . وليس الموصول بأنزق منها » .

وقد خرج أبو حيان آيات كثيرة على حذف الموصول الإسني البحر ج ١ ص ٤٦٥ - ٤٦٦ ج ٢ ص ٣٢٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ - ج ٥ ص ٣٧٠ ، ٥١٠ ، ج ٧ ص ١٤٧ ، ٢٩٧ ، ج ٨ ص ٢٢٣ ، ٣٩٩ .

وانظر المعنى ج ٢ ص ١٦٥ ، والخزانة ج ٢ ص ٤٩٠ ، ٥٦٢ .

(٣) البيت من قصيدة لحسان في أول ديوانه وقد شرح هذه القصيدة عبد الله فكري في الآثار الفكرية ص ٣٥٦ - ٣٩٣ . وهي في كتاب حسن الصحابة ص ١٧ - ٢٨ ومثل بيت حسان قول الأحوص :

إِنِّي لَأَمْدَحُكُمْ وَأَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَّانٍ عِنْدَكُمْ مَنْ يَعِشْ وَيَنْصَحْ

(٤) النساء ١٥٩ - في سيبويه ج ١ ص ٣٨٥ « وسعنا بعض العرب الموثوق بهم يقولون : ما منها مات حتى رأيته في حال كذا وكذا ، وإنما يريد ما منها واحد مات ومثل ذلك قول الله عز وجل (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته) » وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٦ .

وفي الكشف ج ١ ص ٣١٢ « جملة ليؤمنن به جملة تسمية واقعة صفة لموصوف مخوف تقديره وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به نحوه (وما منا إلا له مقام معلوم) (وإن منكم إلا واردها) والمعنى : وما من اليهود والنصارى أحد إلا ليؤمنن قبل موته ببيسى وبأنه عبد الله ورسوله يعني إذا عاين قبل أن تزهر روحه حين لا ينفعه إيمانه لانقطاع وقت التكليف » . =

وقال الشاعر :

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَتَسَارُهُ
أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي الْعَيْشَ أَكْذَحُ^(١)

يريد : وتارة أخرى :

وقال :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقَعِّقُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشْنُ^(٢) ،

= وفي البحر المحيط ج ٣ ص ٣٩٢ « قال الزجاج : وحذف أحد لأنه مطلوب في كل نفي يدخله الاستثناء نحو ما قام إلا زيد مناه ما قام أحد إلا زيد . . ثم قال مقبلا على كلام الزمخشري : وهو غلط فاحش . . صفة (أحد) الجار والمجرور وهو : من أهل الكتاب . وجملة ليؤمن به جواب القسم المحذوف ، القسم وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو أحد المحذوف .

وانظر المعنى ج ١ ص ١٦٦

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٦ على حذف الموصوف . والتقدير فمهما تارة أموت وأخرى . وروايته : وما الدهر إلا تارتان فمهما وكذلك في الكامل بوضع (هل) مكان (وما) ، وعلى رواية المقتضب لا يكون فيه شاهد سوى حذف موصوف (أخرى) .

وفي الخزانة : المعنى : فمهما تارة أموت فيها فع حذف تارة وأقام الجملة التي هي صفتها نائبة عنها فصار أموت فيها ، ثم حذف حرف الجر فصار التقدير : أموتها ، ثم حذف الضمير فصار أموت .

وتارة المحذوفة مبتدأ - ومنها خبر مقدم - وأخرى : صفة مبتدأ محذوف . والخبر جملة أبتغي العيش .

والعائد محذوف تقديره فيها . وجملة أكبح ، حال مؤكدة لعاملها وهو أبتغي .

البيت من قصيدة تميم بن مقبل يقول : لا راحة في الدنيا : لأن وقتها قسبان : إما موت وهو مكروه عند النفس ، وإما حياة وكلها سعى في المعيشة - انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٠٨ - ٣٠٩ - الكامل ورغبة الآمل ج ٧ ص ٩٦ وديوان تميم بن مقبل ص ٢٤ وهو من قصيدة في الديوان ص ٢٢ - ٣٩ وروايته هناك كرواية سيبويه .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٥ على حذف الموصوف .

القمعقة : تحريك الشيء اليابس الصلب . الشن : القرية البالية وقمعقتها تكون بوضع الحصى فيها وتحريكها فيسمع منها صوت ، وهذا مما يزيده في نفورها . ومنه المثل : لا يقمعق لي بالشنان : يضرب الرجل الشرس الصعب أي لا يهدد . بنو أقيش : حتى سن عكل وقال الأصمعي : جمال بني أقيش حوشية لا ينتفع بها فيضرب بنفاراها المثل (انظر جمهرة أنساب العرب ص ١٩٩) .

والبيت من قصيدة للناطقة قالها لما قتلت عبس رجلا من أسد فقتلت أسد به اثنين من عبس فأراد عينه بن حصن الفزاري أن يعين عبسا وينقض الحلف الذي بين ذبيان وأسد فقال له الناطقة : كأنك لسرعة غضبك وشدة نفورك جعل من جمال بني أقيش . وجملة يقمعق صفة ثانية أو حال .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٣١٣ والمعنى ج ٤ ص ٦٧ وديوان الناطقة ص ٧٧

يريد : كَأَنَّكَ جَمَلٌ ، وكذلك قال : يُقَعَّقُ خَلْفَ رَجُلَيْهِ .

وقال آخر :

/ وما مِنْهُمَا إِلَّا يُسَرُّ بِنِسْبَةٍ تُقَرِّبُهُ مِنِّي وَإِنْ كَانَ ذَا نَقَرٌ^(١)

يريد : وما منهما أحد :

وقالوا في أشد من ذا :

مالك عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَسَرٌ وَغَيْرُ كَبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَتَرِ

جَادَتْ بِكَفِّيَّ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ^(٢)

فهذا ما ذكرت لك من اختلافهم واختيار أحد القولين .

(١) البيت لعمران بن حطان الخارجي من قصيدة قالها لما ارتحل هاربا حتى أتى قوما من الأزد فلم يزل فيهم حتى مات وذكرها المبرد في الكامل ج ٧ ص ٨٧ - ٨٨ وقال في ص ٩٦ عن هذا البيت : الشاهد فيه حذف الموصوف والتقدير : وما منها أحد فحذف لعلم المخاطب - ورواية الكامل : تقربنى منه وما في المقتضب أنسب لمقام المدح .

(٢) الشاهد فيه حذف الموصوف والتقدير : بكفى رجل أو إنسان وقال البغدادي : الأولى تقدير رام للقرينة . وفي مجالس ثعلب ص ٥١٣ « منهم ضرب زيدا محال إلا أن يقول منهم من ضرب زيدا وقال : لم تقع (من) في موضع الاسم إلا في ثلاثة مواضع :

جادت بكفى كان من أرمى البشر وقوله : ألا رب منهم من يقوم بمالكا . . » وقال البغدادي معلقا على كلام ثعلب : لأن كان فعل ورب حرف ولا يليهما إلا الأسماء ويظهر لي أن ثعلبا يرى زيادة (كان) هنا فالجار والمجرور صفة لمخضوف هو المضاف إليه فلما حذف الموصوف قامت الصفة مقامه فان وقوع الجار والمجرور بعد كان قد يكون خبرا عنها أو متعلقا بها أو غير ذلك فلا يلزم أن يقوم مقام الاسم ، قوس كبداء : يملأ الكف مقبضها . جادت : أى أحسنت .

وفي الخصائص ج ٢ ص ٣٦٧ . . روى غير هذه الرواية روى « بكفى كان من أرمى البشر » بفتح ميم (من) أى بكفى من هو أرمى البشر وكان على هذا زائدة .

بكفى - متعلق بمحذوف حال ، و (غير) فاعل لجار والمجرور لاعتماده على نفي أو مبتدأ وعندى متعلق بلك أو خبر آخر .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٣١٢ - والإنصاف ص ٧٥ - السيوطي ص ١٥٧ شواهد الكشف ص ١٣٧ والرجز لا يعرف قائله .

هذا باب

ما وقع من الأفعال للجنس على معناه
وتلك الأفعال : نعم ، وبئس وما وقع في معناهما

اعلم أنَّ «نِعَمَ» و «بِئْسَ» كان أصلهما نِعَمَ وبِئْسَ^(١) ، إِلَّا أَنَّهُ ما كان ثانيه حرفاً من حروف الحَلْقِ كما هو على (فَعِلَ) جازت فيه أربعة أوجه اسماً كان أو فِعْلاً . وذلك قولك : نِعَمَ وبِئْسَ على التمام وفَخِذَ ، ويجوز أن تكسر الأول لكسرة الثاني فتقول : نِعَمَ وبِئْسَ وفَخِذَ . ويجوز الإسكان ، كما تُسَكَّنُ المضمومات والمكسورات إذ كنَّ غيرَ أولٍ . وقد تقدم قولنا في ذلك^(٢) . فيقول / من قولك فَخِذَ : فَخِذَ ، وعَلِمَ : عَلِمَ ومن نِعَمَ : نَعَمَ ومن قولك : فَخِذَ فَخِذَ ، ونِعَمَ وبِئْسَ .

وحروف الحَلْقِ ستَّة : الهمزة والهَاءُ وهما أَقْصاهُ ، والعَيْنُ والحاءُ وهما من أَوْسَطِهِ ، والغَيْنُ والخاءُ وهما من أَوَّلِهِ كما يلي اللسان . فكانَ أَصْلُ نِعَمَ وبِئْسَ ما ذكرت لك . إِلَّا أَنَّهُما الأَصْلُ في المدح والذمِّ . فلَمَّا كَثُرَ استعمالهما أُلْزِمَا التَّخْفِيفَ ، وجزياً فيه وفي الكسرة كالمثل الذي يلزم طريقة واحدة .

وقد يقول بعضهم نِعَمَ . وكلُّ ذلك جائزٌ حَسَنٌ إذا أثرت استعماله ، أعنى الوجوه الأربعة .

قال الشاعر :

فَفِدَاءُ لِبَنِي قَيْسٍ عَلَى ما أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُوءٍ وَضُرٍّ
ما أَقَلَّتْ قَمَدِي أَنَّهُمْ نِعَمَ السَّاعُونَ فِي الأَمْرِ الْمُبِيرِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠١ « وأصل نعم وبئس نعم وبئس . . » وقال في ص ٢٥٥ « إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات مطرد فيه فعل وفعل وفعل إذا كان فعلاً أو إسماً أو صفة فهو سواء . . » .

(٢) نظر الجزء الأول ص ١١٧ ، ٢٦٠ .

(٣) استشهد به سيبويه على استعمال نعم على الأصل نعم ج ٢ ص ٤٠٨ .

قرئ هذا الأصل في الشواذ : قرأ يحيى بن وثاب (فنعمة عقي الدار) (نعم العبد) على الأصل نعم (شواذ ابن خالويه ص ٦٦ - ٦٧ البحر المحيطة ج ٥ ص ٣٨٧) .

وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ لَكَ أَنَّهُ يَقَعُ فِي مَعْنَاهُمَا مُقَارِبًا / لهما فنحو : (فَعَلَ) نحو: لَكْرُمُ زَيْدٌ ، $\frac{2}{423}$ ولظُرْفُ زَيْدٍ . وكذلك (حَبْدًا) . ونحن ذاكروا كُلَّ بابٍ مِنْ هَذَا عَلَى حَيَالِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

* * *

أَمَّا «نِعَم» و «بِئْسَ» فَلَا يَقَعَانِ إِلَّا [عَلَى مُضْمَرٍ يَفْسُرُهُ مَا بَعْدَهُ وَالتَّفْسِيرُ لَزَامٌ] ^(١) .
أَوْ عَلَى مَعْرِفَةٍ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ^(٢) عَلَى مَعْنَى الْجِنْسِ ، ثُمَّ يُذَكَّرُ بَعْدَهَا الْمَحْمُودُ وَالْمَذْمُومُ .
فَأَمَّا مَا كَانَ مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَبِئْسَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ ،
وَنِعَمَ الدَّارُ دَارُكَ . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : نِعِمَّتِ الدَّارُ . لَمَّا أَذْكَرَهُ لَكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَبِئْسَتِ الدَّابَّةُ
دَابَّتُكَ .

وَأَمَّا قَوْلُكَ : الرَّجُلُ ، وَالدَّابَّةُ ، وَالدَّارُ . فَمَرْتَفَعَاتٌ بِنِعَمٍ وَبِئْسَ ؛ لِأَنَّهُمَا فِعْلَانِ يَرْتَفَعُ
بِهِمَا فَاعِلَاهُمَا .

وَأَمَّا قَوْلُكَ : زَيْدٌ ، وَمَا أَشَبَّهُهُ - فَإِنَّ رَفْعَهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ ^(٣) :

أَحَدُهُمَا : أَزَلَّكَ لَمَّا قُلْتَ : نِعَمَ الرَّجُلُ فَكَأَنَّ مَعْنَاهُ مَحْمُودٌ فِي الرِّجَالِ قُلْتَ : زَيْدٌ عَلَى
التَّفْسِيرِ كَأَنَّهُ قِيلَ : مَنْ هَذَا الْمَحْمُودُ ؟ فَقُلْتَ : هُوَ زَيْدٌ .

= الإِتْلَالُ : الرِّفْعُ وَقَدَمِي : فَاعِلٌ وَرَوَى قَدَمَايَ بِالتَّثْنَةِ وَعَلَيْهِمَا فَعْمُولٌ أَقَلْتُ مَحْذُوفٌ أَيْ أَقْلَنْتِي ، الْمَبْرُ : اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَبْرِ فَلَانَ
عَلَى أَصْحَابِهِ : أَيْ غَلِبَهُمْ . أَيْ هُمْ نِعَمُ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْغَالِبُ الَّذِي عَجَزَ النَّاسُ عَنْ دَفْعِهِ - فِدَاءٌ : خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أَيْ أَنَا فِدَاءٌ -
أَنَّهُمْ : يَجُوزُ فَتَحُّ الْهَمْزَةِ وَكُسْرُهَا لِأَنَّهَا تَعْلِيلٌ . الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ لَطَرَقَ بَنُ الْعَبْدِ وَهِيَ فِي دُبُونِهِ ص ٦٨ - ٨٣ .
وَانْظُرِ الْخِزَانَةَ ج ٤ ص ١٠١ - ١٠٢ وَأَمَالِي الشَّجَرِي ج ٢ ص ٥٥ وَشَرْحَ الْحَمَاسَةِ ج ٢ ص ١٧٣ .

(١) تَصْحِيحُ السَّيْرِ إِلَى .

(٢) فَاعِلٌ نِعَمٌ وَبِئْسَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ إِسْمًا ظَاهِرًا عَلَى بَالٍ ، أَوْ مُضَافًا لِمَا فِيهِ (أَل) وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا مُسْتَرًّا مَفْصُورًا
بِنَكْرَةٍ بَعْدَهُ فَهُمَا مَوْضِعَانِ .

وَالْمَبْرَدُ نَقْدٌ سَبِيوِيٌّ فِي قَوْلِهِ : (ج ١ ص ٣٠٠ هَذَا بَابٌ مَا لَا يَعْمَلُ فِي الْمَعْرُوفِ إِلَّا مُضْمَرًا) فَقَالَ الْمَبْرَدُ : نَقَضَ جَمِيعُ
ذَلِكَ بِقَوْلِهِ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ نِعَمَ الرَّجُلِ عَبْدُ اللَّهِ . . . عَمَلٌ (نِعَم) فِي الرَّجُلِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِي عَبْدِ اللَّهِ . . .

أَطَالَ الْمَبْرَدُ فِي نَقْدِهِ عَلَى خِلَافِ عَادَتِهِ وَهُوَ نَقْدٌ تَحَامَلُ فِيهِ وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ وَلَادٍ فِي الْإِنْتِصَارِ (انْظُرْ ص ١٤٤ - ١٤٨) .

(٣) فِي سَبِيوِيٍّ ج ١ ص ٣٠٠ « وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : نِعَمَ الرَّجُلِ عَبْدُ اللَّهِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ ذَهَبِ أَخُوهِ عَبْدُ اللَّهِ عَمَلٌ نِعَمٌ فِي الرَّجُلِ وَلَمْ
يَعْمَلْ فِي عَبْدِ اللَّهِ وَإِذَا قَالَ : عَبْدُ اللَّهِ نِعَمَ الرَّجُلِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ عَبْدِ اللَّهِ ذَهَبِ أَخُوهُ أَوْ كَأَنَّهُ قَالَ : نِعَمَ الرَّجُلِ فَقِيلَ لَهُ مَنْ هُوَ ؟ =

والوجه الآخر : أن تكون أردت بزيد التقديم فأخترته ، وكان موضعه أن تقول : زيد

نعم / الرجل . ٢ / ٤٢٤

فإن زعم زاعم أن قولك : نعم الرجل زيد إنما (زيد) بدل من (الرجل) مرتفع بما ارتفع به ، كقولك : مررت بأخيك زيد ، وجاعني الرجل عبد الله . قيل له : إن قولك : جاعني الرجل عبد الله ، إنما تقديره - إذا طرحت الرجل - : جاعني عبد الله . فقل : نعم زيد ؛ لأنك تزعم أنه بنعم مرتفع . وهذا محال ؛ لأن الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه^(١) ؛ كما تقول : جاعني الرجل ، أي : جاعني الرجل الذي تعرف . وإنما هو واحد من الرجال على غير معهود تريد به هذا الجنس . ويؤول (نعم الرجل) في التقدير إلى أنك تريد معنى محمودا في الرجل ، ثم تعرف المخاطب من هذا المحمود ؟ .

وإذا قلت : بثس الرجل ، فمعناه : مذموم في الرجال . ثم تفسر من هذا المذموم ؟ بقولك : زيد .

٢ / ٤٢٥ فالرجل وما ذكرت لك مما فيه الألف واللام / دال على الجنس ، والمذكور بعد هو المختص بالحمد والذم . وهذا هاهنا بمنزلة قولك : فلان يفرق الأسد . إنما تريد هذا الجنس^(٢) ، ولست تعني أسدا معهودا وكذلك : فلان يحب الدينار والدرهم ، وأهلك الناس الدينار

= فقال عبد الله . وإذا قال عبد الله . فكأنه قيل له : ما شأنه ؟ فقال : نعم الرجل . « (١) يعينه : الباء زائدة في التوكيد . وقد جاء في أسلوبه توكيد النكرة . وهو مذهب كوفي . أو هو جار ومجرور صفة لواحد .

(٢) ظاهر كلام سيويه ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ - أن أل في فاعل نعم وبس للعهد . قال : واعلم أنه محال أن تقول : عبد الله نعم الرجل والرجل غير عبد الله كما أنه محال أن تقول : عبد الله هو فيها وهو غيره . وفي التصريح ج ٢ ص ٩٥ نسب إلى سيويه أنها للجنس حقيقة .

وفي ترح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٩٠ واعلم أن اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب إليه أبو علي وأتباعه . . . - ٢٩٢ .

وابن الحاجب في شرحه لكافية ص ١١٦ يرى أنها لتعريف العهد الذهني .

وكذلك الجامي في شرح الكافية ص ٢٣٢ .

وابن يعيش يرى أنها لتعريف الجنس وليست للعهد ج ٧ ص ١٣٠ . والمبرد صرح بأنها للجنس ، في ص ١٤١ أيضاً وجوز الأمرين المصام في شرح الكافية ص ٢٧٩ وانظر الجمع ج ٢ ص ٨٤ وشرح الأشموني .

والدرهم : وأهلك الناس الشاة والبعير . وقال الله عز وجل : (وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ)^(١)
فهو واقع على الجنس ؛ ألا تراه يقول : (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) وقال : (إِنَّ
الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا)^(٢) . وقال : (إِلَّا الْمُصَلِّينَ)^(٣) .

* * *

واعلم أن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام^(٤) ، وذلك قولك : نعم أخو القوم
أنت ، وبئس صاحب الرجل عبد الله .

ولو قلت : نعم الذي في الدار أنت لم يجز ، لأن الذي بصلته مقصود إليه بعينه . فقد
خرج من موضع الاسم الذي لا يكون للجنس وتقول : نعم القائم أنت . ونعم الداخل الدار
أنت . والدار بالنصب والخفض ، والنصب أجود على ما ذكرت لك . لأن تعريفك يقع
كتعريف / الغلام وإن كان معناه الذي .

٢
٤٢٦

فإن قلت : قد جاء (وَالَّذِي جَاءَ بِالصُّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ)^(٥) فمعناه الجنس . فإن الذي إذا
كانت على هذا المذهب صلحت بعد نعم وبئس . وإنما يكره بعد هذا تلك المخصوصة .

(١) العصر : ١

(٢) المارج : ١٩

(٣) المارج : ٢٢

(٤) في سيبويه ١ ص ٣٠١ « فالاسم الذي يظهر بعد نعم إذا كانت نعم عاملة في الاسم الذي فيه الألف واللام نحو الرجل
وما أضيف إليه وما أشبهه نحو غلام الرجل إذا لم ترد شيئاً بعينه » .

(٥) الزمر : ٣٣ - في البحر المحيط ٧ ص ٢٨ « والذي جنس كانه قال : والفريق الذي جاء بالصدق ويدل عليه
أولئك هم المتقون فجمع وفي قراءة عبد الله والذي جاءوا بالصدق وصدقوا به .

وقيل أراد والذين فحذفت النون وهذا ليس بصحيح إذ لو أريد الذين بلغظ الذي لكان الضمير مجموعاً . « ثم ذكر أقوالاً
أخرى .

وقد خرج أبو حيان آيات كثيرة يراد بالموصول فيها الجنس انظر البحر ج ٤ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ ج ٥ ص ٦٩ وحاشية
الجميل ج ٤ ص ١٢٧ .

وكذلك لو قلت : نعم القائم في الدار أنت . وأنت تريد به واحدا على معنى الذى المخصوصة لم يعجز^(١) ؛ لما ذكرت لك من تعريف الجنس . فهذا تفسير ما يقع عليه من المعارف التى بالألف واللام .

* * *

وأما وقوعها على المضمرة الذى يفسره ما بعده فهو قوله : نعم رجلاً أنت^(٢) ، وبئس في الدار رجلاً أنت ، ونعم دابةً دابَّتكَ . فالمعنى في ذلك : أن في نعم مضمراً يفسره ما بعده وهو هذا المذكور المنصوب ؛ لأن المبهمة من الأعداد وغيرها إنما يفسرها التبيين . كقولك : عندى عشرون رجلاً ، وهو خير منك عبداً ؛ لأنك لما قلت : عشرون أبهمت فلم يدر على أى شيء هذا العدد / وقع ؟ ، فقلت : رجلاً ونحوه ، اتبين نوع هذا العدد ، وهو خير منك عبداً ؛ لأنك إذا قلت : هو خير منك لم يدر فيم فضائه عليه ؟ ، فإذا قلت : أباً ، أو عبداً ، أو نحوه – فإنما تفضله في ذلك النوع . فكذلك «نعم» .

٢
٢٧

والإضافة نحو قولك : هو أفضلهم عبداً ، وعلى التمرة مثلها زُبداً . فإن قال قائل : فهل يكون المضمرة مقدماً ؟ . قيل : يكون ذلك إذا كان التفسير له لازماً . فمن ذلك قولك : إنه عبدُ الله منطلقٌ . وكان زيدٌ خيراً منك ؛ لأن المعنى : إن الحديث أو إن الأمر عبدُ الله منطلقٌ ، وكان الحديث زيد «خير» منك^(٣) ، ولهذا باب^(٤) يفرد بنفسيره . قال الله عز وجل : (إنه

(١) هكذا حكى الرضى مذهب المبرد في شرح الكافية ج ٢ ص ٢٩٥ والسيوطى في الجمع ج ٢ ص ٨٦ ولم يفصل الأشموني هذا التفصيل فيما نسبته إلى المبرد ج ٢ ص ٢٣٧ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ « وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسبك به وذلك قولهم : نعم رجلاً عبد الله كأنك قلت : حسبك به رجلاً عبد الله لأن المعنى واحد ومثل ذلك ربه رجلاً . . وحسبك به رجلاً مثل نعم رجلاً في العمل وفي المعنى وذلك لأنها ثناء في استيجابها المنزلة الرفيعة ، ولا يجوز لك أن تقول نعم ولا ربه وتسكت لأنهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير ، وإنما هو إضمار مقدم قبل الاسم » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ « وما يضمرة لأنه يفسره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهر قول العرب : إنه كرام قولك وإنه ذاهبة أمتك ، فالهاء إضمار الحديث الذى ذكرت بعد الهاء كأنه في التقدير وإن كان لا يتكلم به قال : إن الأمر ذاهبة أمتك »

(٤) لم يفرد باباً لفصير الشأن ، وإنما تحدث عن ضمير الشأن في ليس وكان في باب : « من مسائل كان وأخواتها » . في الجزء الرابع .

مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا (١) أَى : إِنَّ الخبر .

ومنها قولك فى إعمال الأول والثانى : ضَرَبُونى ، وضربت إخوتك ؛ لأنَّ الذى بعده من ذكره الأخوة يفسره فكذلك هذا . قال الله جلَّ وعزَّ : (بِشْسٍ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) (٢) وقول : (نِعَمَ) / ٤٢٨ العبدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ (٣) ، لأنَّه ذُكِرَ قَبْلُ فكذلك جميع هذا .

وَأَمَّا « حَبْدًا » فَإِنَّمَا كَانَتْ فى الأَصْل : حَبْدًا شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ (ذَا) اسم مبهم يقع على كلِّ شَيْءٍ . فَإِنَّمَا هو حَبٌّ هَذَا ، مثل قولك : كَرَّمْ هَذَا . ثُمَّ جَعَلْتَ (حَبٌّ) و (ذَا) اسماً واحداً ، فصار متبداً (٤) ، ولزم طريقة واحدة على ما وصفت لك فى « نِعَمَ » فتقول : حَبْدًا عَبْدُ اللَّهِ ، وَحَبْدًا أَمَّةُ اللَّهِ .

ولا يجوز : حَبْدُهُ ؛ لِأَنَّهُمَا جُعِلَا اسماً واحداً فى معنى المدح ، فانتقلا عما كانا عليه قبل التسمية ؛ كما يكون ذلك فى الأمثال ؛ نحو : « أَطَرَّى فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ » (٥) ونحو « الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ » (٦) ؛ لِأَنَّ أَصْلَ المثل إِنَّمَا كَانَ لامرأة ، فَإِنَّمَا يُضْرَبُ لكلِّ واحد على ما جرى فى الأصل . فإذا قلته للرجل فَإِنَّمَا معناه : أَنْتَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ التى قيل لها هذا .

(١) طه : ٧٤ - وفى سبويه ج ١ ص ٤٣٩ « فَإِنْ شَغَلَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ شَيْءٌ جَازَيْتُ بِهَا فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : إِنَّهُ مِنْ يَأْتِنَا نَأْتُهُ وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ (إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَبِئْسَ لَهُ) » .

وانظر الحديث عن ضمير الشأن فى المغنى ج ٢ ص ١٠٠ وابن يعيش ج ٣ ص ١١٤ وشرح الكافية ج ٢ ص ٢٥ - ٢٧ والأشباه ج ٢ ص ١٧٢ .

(٢) الكهف : ٥٠

(٣) سورة ص : ٣٠ - وهذه الآية لم يعد فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة كالتى قبلها .

(٤) فى سبويه ج ١ ص ٣٠٢ « وزعم الخليل : أَنَّ حَبْدًا بِمَنْزِلَةِ حَبِّ الشَّيْءِ وَلَكِنْ ذَا وَحَبٍّ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ نَحْوَ لَوْلَا وَهُوَ اسْمٌ مَرْفُوعٌ كَمَا تَقُولُ يَابْنَ عِمِّ فَالْعَمِّ مَجْرُورٌ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ لِلْمُوْنْتِ : حَبْدًا وَلَا تَقُولُ حَبْدُهُ لِأَنَّهُ صَارَ مَعَ حَبٍّ عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ وَصَارَ الْمَذْكُورُ هُوَ اللَّازِمُ لِأَنَّهُ كَالْمَثَلِ » . وَذِهِ اسْمٌ إِشَارَةٌ لِلْمُوْنْتِ .

(٥) فى اللسان « هَذَا المثل يقال فى جلادة الرجل ومعناه أَى اركب الأمر الشديد فَإِنَّكَ قَوِىٌّ عَلَيْهِ وَأَصْلُ هَذَا أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَاعِيَةٍ لَهُ كَانَتْ تَرْعى فى السَّهْلَةِ وَتَتْرِكُ الْحَزُونَ فَقَالَ لَهَا : أَطَرَى ، أَى خَذَى فى إِطْرَارِ الوَادِىِّ وَهِيَ نَوَاحِيهِ فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ ، أَى فَإِنَّ عَلَيْكَ نَعْلِينَ . . . وَروى : أَطَرَى بِالنَّظَاءِ الْمُعْجَمَةِ : أَى اركبى الظَّرْرَ وَهُوَ الْحَجَرُ الْمُحْدَدُ وَانْظُرْ أَشْثَالَ المِيدَانِ ج ١ ص ٤٣٠ .

(٦) يضرب مثلاً لترك الشئ وهو ممكن وطلبه وهو متعذر وأول من قاله عمرو بن عمرو لدختنوس بنت لقيط وكانت تحتها ففركته وكان موسراً فتزوجها عمرو بن معبد وهو ابن عمها وكان شاباً مقترراً فمرت به إبل عمرو فسأته اللبن فقال لها ذلك ، وانظر أشثال الميدانى ج ٢ ص ٦٨ .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : نِعِمْتُ وَبِئْسَتْ^(١) إِذَا عَنَيْتَ الْمُؤَنَّثَ ؛ فَلَا تُنْهَمَا فِعْلَانِ لَمْ يَخْرُجَا مِنْ بَابِ
الْأَفْعَالِ إِلَى التَّسْمِيَةِ ؛ كَمَا فُعِلَ بِحَبٍّ وَ (ذَا) وَكَأَنَّهُمَا عَلَى مِنْهَاجِ الْأَفْعَالِ .

وَمِنْ قَالَ : نِعِمَّ الْمَرْأَةُ وَمَا أَشْبَهَهُ فَلَا تُنْهَمَا فِعْلَانِ / قَدْ كَثُرَا ، وَصَارَا فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ أَصْلًا ؛
وَالْحَذْفُ مُوجُودٌ فِي كُلِّ مَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ إِيَّاهُ .

فَأَمَّا ضَرْبُ جَارِيَتِكَ زَيْدَا ، وَجَاءَ أَمْتُكَ ، وَقَامَ هُنْدُ - فَغَيْرُ جَائِزٍ ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَ هَذَا
تَأْنِيثٌ حَقِيقِيٌّ . وَلَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْحَيَوَانَ لَصَلَحَ وَكَانَ جَيِّدًا ؛ نَحْوُ : هُدَيْمٌ دَارُكَ ، وَغُمَيْرٌ
بِلْدَتِكَ ؛ لِأَنَّهُ تَأْنِيثٌ لَفْظٌ لَا حَقِيقَةٌ تَحْتَهُ ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا
الصَّبِيحَةَ)^(٢) وَقَالَ : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ)^(٣) . وَقَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٣٠١ « وَاعْلَمْ أَنَّ (نِعِمَّ) تَوْثُّ وَتَذَكُرُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ نِعِمْتُ الْمَرْأَةُ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : نِعِمَّ الْمَرْأَةُ ،
كَمَا قَالُوا : ذَهَبَ الْمَرْأَةُ وَالْحَذْفُ فِي نِعْمَتْ أَكْثَرُ » .

وَقَالَ فِي ص ٣٠٢ « وَأَمَّا قَوْلُكَ : هَذِهِ الدَّارُ نِعِمْتُ الْبَلَدُ فَإِنَّهُ لِمَا كَانَ الْبَلَدُ الدَّارَ أَقْبَحُوا التَّاءَ فَصَارَ كَقَوْلِكَ : مَنْ كَانَتْ
أَمُّكَ ، وَمَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ؟ وَمَنْ قَالَ نِعِمَّ الْمَرْأَةُ قَالَ : نِعِمَّ الْبَلَدُ وَكَذَلِكَ : هَذَا الْبَلَدُ نِعِمَّ الدَّارُ . . . » .

(٢) هُودُ : ٦٧

(٣) الْبَقَرَةُ : ٢٧٥ - وَفِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ « وَإِنَّمَا جَاءُوا بِالتَّاءِ لِتَأْنِيثِ ، لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ إِضْمَارَ كَالْوَاوِ
وَالْأَلْفِ وَإِنَّمَا هِيَ كِتَاءُ التَّائِيثِ فِي طَلْحَةٍ ، وَلَيْسَتْ بِاسْمٍ وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ : قَالَ فَلَانَةٌ وَكَلِمَا طَالَ الْكَلَامُ فَهُوَ أَحْسَنُ نَحْوُ قَوْلِكَ
حَضَرَ الْقَاضِي امْرَأَةً ، لِأَنَّهُ إِذَا طَالَ الْكَلَامُ كَانَ الْحَذْفُ أَجْمَلَ . . . » .

وَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْمَوَاتِ قَدْ حُذِفَتْ فِيهِ التَّاءُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) وَقَوْلُهُ (مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَهُمْ
الْبَيِّنَاتُ) وَهَذَا أَنَحْوُ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ وَهُوَ فِي الْوَاحِدَةِ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْآدَمِيِّينَ أَقْلٌ مِنْهُ فِي سَائِرِ الْحَيَوَانَ . . . » .

وَقَالَ فِي ص ٣٠١ « كَمَا قَالُوا : ذَهَبَ الْمَرْأَةُ . » .

* * *

تَعْرِضُ الْمُبَرَّدُ لِنَقْدِ كَلَامِ سَبْيُوهِ هُنَا فَقَالَ :

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ : وَهَذَا خَطَأٌ لَمْ يَوْجَدْ فِي قُرْآنٍ ، وَلَا كَلَامٍ فَصِيحٍ ، وَلَا شَعْرٍ وَلَكِنَّهُ يَحْوِزُ فِي غَيْرِ الْمَرْأَةِ أَنْ تَقُولَ :
عَمْرُ دَارُكَ ، لِأَنَّ الدَّارَ لَيْسَ تَحْتَهَا مَعْنَى تَأْنِيثٍ ، وَلَا تَذَكِيرٍ ، وَإِنَّمَا تَجْرِي عَلَى اسْمِهَا ، وَلَا فَصْلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ قَوْلِكَ مَنْزِلَ . فَمِنْ ذَلِكَ
قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) ، لِأَنَّ الْمَوْعِظَةَ وَالْوَعْظَ وَاحِدٌ ، وَكَذَلِكَ « (وَقَالَ نِسَاءُ) » ، لِأَنَّ تَأْنِيثَ الْجَمَاعَةِ
وَالْجَمِيعِ سَوَاءٌ ، وَلَمْ يَحْزِ هَذَا فِي الْحَيَوَانَ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ التَّائِيثُ . وَلَوْ سَمِيتَ امْرَأَةً ، أَوْ شَاةً ، أَوْ كَلْبَةً بِاسْمٍ مَذْكَرٍ بَيْنَتْهُ فِي التَّائِيثِ
لَمَعْنَاهُنَّ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ سَمِيتَ امْرَأَةً بِقَاسِمٍ ، وَجَعَفَرٍ لَقُلْتَ : جَاءَتْ قَاسِمٌ ، وَجَعَفَرٌ وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْحَيَوَانَ لِتَأْنِيثِ الْمَعْنَى .

وَقَالَ جَرِيرٌ : ... لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَلُ أُمَّ سَوْءٍ

لِأَنَّ (أُمَّ) فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ فَصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ .

لثيم يَحْكُ قَفَا مُتَسْرِفٍ لثيم مآثرُهُ قُعْدِدِ^(١)

وقال الآخر :

بَعِيدُ الْغَزَاةِ فَمَا إِنَّ يَسْزَا لُ مُضْطَمِرًا طَرَّتَاهُ طَلِيحًا^(٢)

وأما :

* لَقَدْ وَلَدَ الْأُخَيْطَلُ أُمَّ سَوْءٍ^(٣) *

= ورد عليه ابن ولاد فقال :

قال أحمد بن محمد : هذا الكلام ظاهر الفساد ، بين الاختلال ، وذلك أنه حكى عن سيبويه أنه روى عن العرب : قال فلانة ثم خطأ في ذلك . وهذا موضع التأكيد فيه أشبه من التخطئة ، لأنه ليس بقياس قاسه فيرد عليه ، ويخطأ فيه وإنما ذكر أن بعض العرب قال ذلك . فإن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلاً وكلام العرب فرعاً فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله ، وذكر عن سيبويه أن قال فلانة قليل ثم قال : وهذا لا يجوز لأنه لم يوجد في قرآن ولا شعر ، ولا كلام فصيح لما نسب إلى الضعف . فأما الشعر فهو قد أنشد بيت جرير . وقد مثل سيبويه حذف التاء من فعل المؤنث في مذهب من أجاز ذلك في أحسن تمثيل وهو الذي للنحوى أن يفعله وهو أن يمثل ، ويعتل لما جاء عن العرب فأما أن يرده فليس ذلك له ، وزعم أن حذفهم التاء من فعل المؤنث كحذفهم علامة التثنية من فعل الاثنين وكذلك الجمع إذا قلت : قام أخواك ، وقام إخوتك . فلما كان ذكر اسم الاثنين يفتى عن إلحاق علامة التثنية كذلك كان ذكره اسم مؤنث يفتى عن إلحاق علامة التأنيث في الفعل . فإن قال قائل : إن العرب قد تسمى المذكر باسم المؤنث ، والمؤنث بالمذكر قيل له : وقد تسمى الواحد باسم الاثنين واسم الجمع ، كقولهم : أبانان وعرفات .

أنظر الانتصار ص ١١٩ - ١٢١ . وسيكرر المبرد ما قاله هنا في الجزأين الثالث والرابع ص ٢٢١ - ٢٤٣ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣٨ على حذف التاء من لقيمة لأن الفاعل مؤنث مجازي . وقال : « وكان أبو عمرو يقرأ (خاشعاً أبصارهم) » رواية سيبويه : قرئى يحك .

المقرف : الذى أمه عربية وأبوه غير عربى . فالأقرف من جهة الفحل ، والهجنة من جهة الأم . « مآثر » فاعل للثيم وهو موضع الاستشهاد . التعدد : الجبان . وهو بضم الدال ملحق ببرثن ، وبفتحتها ملحق بمجذب ، ولذلك فك إدغامه .

والبيت للفرزدق في هجاء جرير . الديوان ص ٢٠٢ - ٢٠٧ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣٨ على حذف التاء من « مضطمرأ » في المخصص ج ٢ ص ٢٧ الاضطمار : استحكام الضمور وأنشد البيت وفي شرح الديوان : خميص البطن ، من هزال . طرته : كشحاه . طليحا : معيبا .

والبيت لأبي ذؤيب وروايته في الديوان ج ١ ص ١٣٥

تريع الغزاة وما أن يربع مضطمرأ . أى يرجع الغزاة وهو مقيم بالغزو .

والبيت وما بعده مما يوصى به الشاعر صاحبه إذا هجرته وأرادت خلفاً له أن تختار ما هو متصف بهذه الصفات والأعلم يقول

أنه مدح للزبير رضى الله عنه وأنظر الخصائص والتعليق عليها ج ٢ ص ٤١٣ .

(٣) تمساه :

على باب استنها صُلبٌ وشامٌ

فإنما جاز للضرورة في الشعر جوازاً حسناً . ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين جائزاً على بُعد . وجوازه للتفرقة بين الاعم والفعل بكلام . فتقديرهم أن ذلك الكلام صار عوضاً من علامة / التانيث ؛ نحو : حضر القاضي اليوم امرأة ، ونزل دارك ودار زيد جارية .
٢٠٤٣. والوجه ما ذكرت لك .

ومن أولى الفعل مؤنثاً حقيقياً لم يجز عندى حذف علامة التانيث فأما قوله :

فكان مجتئى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرٍ^(١)

فإنما أنت (الشخص) على المعنى ؛ لأنه قصد إلى النساء ، وأبان ذلك بقوله : كاعبان ومُعْصِرٌ .

ومثل ذلك :

فإن كِلَاباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ^(٢)

= الأخطيل : تصغير الأخطل الشاعر المعروف وصلب : جمع صليب - شام : اسم جمع شامة وهى الخالة ، وأراد بذلك أنه عارف بذلك الموضع .

والبيت لجرير في هجاء الأخطل الديوان ص ٥١٢ - ٥١٥

وانظر الخصائص ج ٢ ص ١٤ والعينى ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٧٥ على تأنيث الشخص مراعاة لمناء لأنه أراد به المرأة وذكره المبرد في الكامل أيضاً ج ٥ ص ٢٧١ .

وقال ابن السكيت : أنت الشخص لأنك شخص إنث فلو قلت : ثلاثة شخص كان أجود لأن الشخص ذكر وإن كان لأنثى .

الجن : الترس . الكاعب : الجارية حين يبدو ثديها للنهود .

المعصر : الجارية أول ما أدركت وحاضت يقال : قد أعصرت ، كأنها دخلت عصر شبابها أو بلغت . دون : بمعنى قدام . كاعبان خبر مبتدأ محذوف على قطع البدل وثلاث خبر كان . والبيت من رائية عمر بن أبي ربيعة الديوان ص ٨٤ - ٩٥ بشرح الشيخ محي الدين وانظر الخزائن ج ٣ ص ٣١٣ والخصائص ج ٢ ص ٤١٧ .

(٢) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٧٤ على تأنيث البطن وحذف الهاء من العدد المضاف إليها حملا على معنى القبائل ؛ لأنه أراد من البطن القبيلة .

هجا رجلا ادعى نسب في بني كلاب . نسب في سيويه إلى رجل من بني كلاب وانظر الكامل ج ٥ ص ٢٧٠ والخصائص ج ١٧ ص ١١٧ والعينى ج ٤ ص ٨٤

وقال الله عز وجل : « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ^(١) » والتقدير - والله أعلم - :
فله عشر حسناتٍ أمثالها .

فيقول على هذا : هذه الدار نعمت البلد ؛ لأنك إنما عنيت بالبلد دارا . وكذلك هذا
البلد نعم الدار ؛ لأنك إنما قصدت إلى البلد .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : قومك نعموا رجالاتي ^(٢) ، كما تقول : قومك قاموا . ولا قومك
بنسوا رجالاتي ، ولا أخواك بنسوا رجلين ، كما تقول : أخواك قاما ؛ لأن «نعم» / و «بنس» ^٧/_{٤٣١}
إنما تقعان مضمرا فيهما فاعلاهما قبل الذكر يفسرهما ما بعدهما من التمييز . ولو كانا مما
يضم فيخرجان إلى منهاج سائر الأفعال ، ولم يكن فيهما من المعاني ما شرحناه في صدر
الباب . فإنما موضعهما أن يقعا على مضمرة يفسره ما بعده ، أو على مرفوع بالالف واللام
تعريف الجنس لما ذكرت لك .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : زيد نعم الرجل ، والرجل غير زيد ؛ لأن نعم الرجل خبر
عن زيد ^(٣) . وليس بمنزلة قولك : زيد قام الرجل ؛ لأن نعم الرجل محمود في الرجال ؛ كما
أنك إذا قلت : زيد فاره العبد - لم يكن الفاره من العبيد إلا ما كان له ، أولا ذلك لم يكن
(فاره) خبرا له .

* * *

واعلم أنه ما كان مثل كرم زيد ، وشرف عمرو فإنما معناه في المدح معنى ما تعجبت
منه نحو : ما أشرفه ، ونحو ذلك أشرف به . وكذلك معنى «نعم» إذا أردت المدح ، ومعنى

(١) الأنعام : ١٦٠ - وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٣٩ « وإن كان المندود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال
الموصوف لا حال الصفة قال الله تعالى (فله عشر أمثاله) وإن كان المثل مذكرا إذ المراد بالأمثال الحسنات : أى عشر حسنات
أمثاله » وانظر سيبويه ج ٢ ص ١٧٥

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠١ « واعلم أنك لا تظهر علامة المضميرين في (نعم) ، لا تقول : نعموا رجالاتي . يكتفون
بالذي يفسره كما قالوا : مررت بكل . وقال الله عز وجل (وكل أتوه حائرين) فحذفوا علامة الإضمار وألزموا الحذف ،
كما ألزموا نعم بنس الإنسان وكما ألزموا (خذ) الحذف . »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ « واعلم أنه محال أن تقول : عبد الله نعم الرجل والرجل غير عبد الله ، كما أنه
محال أن تقول : عبد الله هو فيها وهو غيره . »

«بئس» إذا أردت الذم . ومن ذلك قوله عز وجل : (سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ)^(١) ؛ كما نقول : نعم رجالاً أخوك ، وكرُم رجلا / عبدُ الله . ٢
٤٣٢

* * *

واعلم أنَّك إذا قلت : نعم الرجلُ رجلاً زيد ، فقولك : (رجلاً) تأكيد : لأنه مُستغنى عنه بذكر الرجل أولاً . وإنَّما هذا بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهما . إنَّما ذكرت الدرهم تأكيداً ، ولو لم تذكره لم تحتج إليه . وعلى هذا قول الشاعر :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَاداً^(٢)

(١) الأعراف : ١٧٧ - وفي البحر المحيط ج ٣ ص ٢٨٩ « اختلفوا في (فعل) المراد به الملاح والذم فذهب الفارسي وأكثر النحويين إلى جواز الحاقه بباب نم وبئس فقط فلا يكون فاعله إلا بما يكون فاعلاً لهما .

وذهب الأخفش والمبرد إلى جواز الحاقه بباب نم وبئس فيجعل فاعله كفاعلهما ، وذلك إذا لم يدخله معنى التعجب وإلى جواز إلحاقه بفعل التعجب ، فلا يجرى مجرى نم وبئس في الفاعل ولا في بقية أحكامهما بل يكون فاعله ما يكون مفعولاً لفعل التعجب » .

وقال في ج ٤ ص ٤٢٥ عن الآية : « ساء بمعنى بئس لما استعملت استعمال بئس بنيت على (فعل) وجرت عليها أحكام بئس و (مثلاً) تمييز للضمير المستكن في ساء فاعلاً وهو مفسر بهذا التمييز . . .

ولا بد أن يكون المخصوص بالذم من جنس التمييز فاحتج إلى تقدير حذف أما في التمييز أي ساء أصحاب مثل القوم وأما في المخصوص أي ساء مثلاً مثل القوم » .

وانظر شرح الشافية للرضي ج ١ ص ٧٧ والروض الأنف ج ٢ ص ١٦٦ والمعنى ج ٢ ص ١١٥ .

(٢) شرح ابن يعيش مذهب سيويه وبين وجهة نظره كما شرح مذهب المبرد فقال ج ٧ ص ١٣٢ - ١٣٣ « منع سيويه (من الجمع بين فاعل نم وتمييزها) واحتج في ذلك بأن المقصود من المنصوب الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر .

وأيضاً فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان وذلك أنك رفعت الجنس بأنه فاعل وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك .

وحجة المبرد في الجواز الغلو في البيان والتوكيد والأول أظهر وهو الذي أراه فأما بيت جرير (تزود . .) فإنه أنشده شاهداً على ما ادعى من جواز ذلك فإنه رفع الزاد المعروف بالألف واللام بأنه فاعل نم وزاد أبيك هو المخصوص بالملاح وزادا تمييز وتفسير .

والقول عليه أنا لا نسلّم أن (زادا) منصوب بنم وإنما هو مفعول به لتزود والتقدير : تزود زادا مثل زاد أبيك فينا ، فلما قدم صفته عليه نصبها على الحال ويجوز أن يكون مصدرأ مؤكداً مخلوفاً الزوائد والمراد تزود وهو قول الفراء ويجوز أن يكون زادا تمييزاً لقوله : مثل زاد أبيك فينا ، كما يقال : لي مثله رجلاً .

وعلى تقدير أن يكون العامل فيه نم فإن ذلك من ضرورة الشعر ، هكذا قال أبو بكر بن السراج ، وما ثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة ولا يجعل قياساً » .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا ، وَوَيْحَهُ رَجُلًا ، وَمَا أَشْبَهَهُ - فَإِنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى
مَذْكُورٍ قَدْ تَقَدَّمَ . وَكَذَلِكَ : كَفَى بِهِ فَارِسًا ، وَأَبْرَحْتَ فَارِسًا . قَالَ الشَّاعِرُ :

وَمُرَّةٌ يَرْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَسَّدُوا وَيَطْعَنُهُمْ شَرًّا فَبَأْبَرَحْتَ فَارِسًا^(١)

عَلَى مَعْنَى التَّعَجُّبِ :

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا ، فَالْمَعْنَى : مَا رَأَيْتُ مِثْلَ رَجُلٍ أَرَاهُ الْيَوْمَ رَجُلًا ، أَيْ :
مَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ فِي الرِّجَالِ . وَلَكِنَّهُ . حَذَفَ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ لَهُ ، وَأَنَّ فِيهِ دَلِيلًا ؛ كَمَا قَالُوا :

لَا عَلَيْكَ ؛ أَيْ : لَا بَأْسَ عَلَيْكَ ، وَكَمَا / قَالُوا : أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا^(٢) ، أَيْ : إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ .
٢
٤٣٣

== وَفِي الْخَزَانَةِ ج ٤ ص ١١٠ شَوَاهِدُ كَثِيرَةٌ مِثْلُ بَيْتِ جَرِير .

وَانْظُرِ الْخَصَائِصَ ج ١ ص ٨٣ ، ٣٩٥ - ٣٩٦ ، وَسَيَبُوهُ ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

وَالْبَيْتُ لَجَرِيرٍ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي مَدْحِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدِّيَوَانِ ص ١٣٤ - ١٣٧ وَالْخَزَانَةُ ج ٤ ص ١٠٨ - ١١١

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَيَبُوهُ ج ١ ص ٢٩٩ عَلَى نَصَبِ فَارِسٍ عَلَى التَّمْيِيزِ قَالَ : فَكَأَنَّهُ قَالَ : فَكْفَى بِكَ فَارِسًا .

الْتَمَزَ : : الطَّعْنُ فِي جَانِبٍ - وَأَصْلُ أَبْرَحْتَ مِنَ الْبَرَّاحِ وَهُوَ الْمُتَمَسِّعُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُنْكَشَفِ أَيْ تَبَيَّنَ فَضْلُكَ تَبَيَّنَ الْبَرَّاحُ مِنَ
الْأَرْضِ وَمَا ثَبَتَ فِيهِ .

وَالْبَيْتُ لِلْعَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسٍ الصَّحَابِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ قَالَهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَبْلَ إِسْلَامِهِ وَهِيَ فِي الْأَصْمِيعِيَّاتِ ص ٢٣٧ - ٢٤٠ وَالْأَغَانِي ج ١٤

ص ٣١٥ وَبَعْضُهَا فِي الْحُمَاةِ ج ٢ ص ١٥ - ١٧ وَالْخَزَانَةُ ج ٣ ص ٥١٨

وَالْبَيْتُ فِي السَّمَطِ ص ٣٨٨ وَرَوَاتُهُ كِرَوَايَةُ الْأَصْمِيعِيَّاتِ : وَقُرَّةٌ يَحْمِيهِمْ .

وَقَالَ الْأَسْتَاذُ الْمِجَنِّي : « فِي الْمَغْرِبِيَّةِ فَوْقَ قُرَّةٍ أَحْسَبُهُ مَرَّةً - وَهَذَا الْحِسْبَانُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ » .

وَأَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ رَوَايَةُ سَيَبُوهُ وَالْمُبَرَّدِ ، وَانْظُرِ شُرُوحَ سَقَطِ الزَّنَدِ ص ٢٤٨

(٢) جَاءَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ :

أَمَرَعْتَ الْأَرْضَ لَوْ أَنَّ مَالًا لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا

أَوْ ثَلَاثَةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا

الْمَجْعُ ج ١ ص ١٢٢ ، وَالْأَشْوَثِيُّ ج ١ ص ٣٠٠

وَفِي سَيَبُوهُ ج ١ ص ١٤٨ « وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : إِمَّا لَا فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : أَفْعَلْ هَذَا إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا ذَا

لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ وَتَصَرَّفُوا حَتَّى اسْتَفْنَوْا عَنْ هَذَا » .

وَقَالَ فِي ص ١١٤ « تَا اللَّهُ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا أَيْ : كَرَجُلٍ أَرَاهُ الْيَوْمَ رَجُلًا وَإِنَّمَا أَضْمَرُ مَا كَانَ يَقَعُ مَظْهَرًا اسْتِخْفَافًا

وَلَأَنَّ الْمُخَاطَبَ يَعْلَمُ مَا يَعْنِي فَجَرَى بِمَنْزِلَةِ الْمَثَلِ كَمَا تَقُولُ : لَا عَلَيْكَ وَقَدْ عَرَفَ الْمُخَاطَبُ مَا تَعْنِي أَنَّهُ لَا بَأْسَ عَلَيْكَ ، وَلَا ضَرَّ عَلَيْكَ

وَلَكِنَّهُ حَذَفَ لِكثْرَةِ هَذَا فِي كَلَامِهِمْ وَلَا يَكُونُ هَذَا فِي غَيْرِ لَا عَلَيْكَ » .

فما زائدة ، والتقدير : إن لاتفعل غير هذا فافعل هذا . وكذلك قولهم : عندي درهم ليس غير وليس إلا^(١) .

وأما قوله :

يا صاحبي دنا المسير فسيسرًا لا كالعشيّة زائرا ومزورا^(٢)

فعلى إضمار فعل كأنه قال : لا أرى كالعشيّة أى كواحد أراه العشيّة ؛ لأن الزائر والمزور ليسا بالعشيّة فيكون بمنزلة : لا كزيد رجلا^(٣) .

(١) سيعقد باباً لهذا يختم به الكتاب .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٣ « وأما قول الشاعر (يا صاحبي . .) فلا يكون إلا نصباً ، من قبل أن العشيّة ليست بالزائر . وإنما أراد لا أرى كالعشيّة زائراً كما تقول : ما رأيت كاليوم رجلاً ، فكاليوم كقولك في اليوم ، لأن الكاف ليست باسم وفيه معنى التعجب ، كما قال : تا الله رجلاً ، وصبحان الله رجلاً ، وإنما أراد : تا الله ما رأيت رجلاً ولكنه يترك إظهار الفعل استثناء ، لأن الخطاب يعلم أن هذا الموضع إنما يضمّر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم إياه » .

وفي مجالس ثعلب ص ٣٢١ « وكذا يقولون : لا كاليوم رجلاً ولا كالعشيّة رجلاً ولا كالساعة رجلاً فيحذفون مع الأوقات التي هم فيها » .

وفي الخزانة ج ٢ ص ١١٤ « وإنما لم يجعل الكاف اسماً للا مضافاً إلى العشيّة ويكون (زائراً) عطفاً بيان للكاف تبعه على اللفظ لأن الزائر غير العشيّة فلما كان الثاني غير الأول لعدم صحة الحمل جعلت (لا) نافية للفعل المقدّر دون كونها نافية للجنس » . وقد جوز الرضى أن يكون (زائراً) تابياً بتقدير مضاف فالأصل كزائر العشيّة .

العشى : قيل ما بين الزوال إلى الغروب ، وقيل هو آخر الليل ، وقيل من صلاة المغرب إلى العتمة . وأراد الشاعر بالزائر نفسه ، وبالمزور من يهواه .

والبيت لجريز ، من قصيدة في هجاء الأخطل ، الديوان ص ٢٨٨ - ٢٩٣

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٣ - ٣٥٤ « وتقول : لا كالعشيّة عشيّة ، ولا كزيد رجل لأن الآخر هو الأول ولأن زيدا رجل وصار لا كزيد كأنك قلت : لا أحد كزيد ، ثم قلت : رجل ، كما تقول : لا مال له قليل ولا كثير على الموضع . . وإن شئت نصبت . . كأنه قال : لا أحد كزيد رجلاً حمل الرجل على زيد وإن شئت نصبت على ما نصبت عليه لا مال له قليلاً ولا كثيراً » .

وفي شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٢٤٣ « لا كزيد رجل » بالرفع (رجل) بدل من الكاف التي هي اسم بمعنى مثل المضاف إلى زيد أو صفة على المحل ولا كزيد رجلاً بالنصب تمييز أو صفة على اللفظ « أنظر الخزانة ج ٢ ص ١١٢

ويظهر أن المبرد يسوّى بين الأسلوبين : لا كالعشيّة رجلاً ولا كزيد رجلاً وأنظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٢٥

هذا باب

العدد وتفسير وجوهه والعلة فيما وقع منه مختلفاً

اعلم أنَّك إذا ثنَّيتَ الواحد لحِقَّتْهُ زائدتان :

الأولى منهما : حرف اللين والمدّ ، وهى الألف فى الرفع ، والياء فى الجر والنصب .

والزائدة الثانية : النونُ ، وحركتها الكسر ، وكان حقّها أن تكون ساكنة ولكنها حُرِّكَتْ لالتقاء الساكنين ، وكُسِّرَتْ على حقيقة ما يقع فى الساكنين إذا التقيا . وذلك قولك : هما المسلمان . ورأيت / المسلمين .

فأمّا سيبويه^(١) فيزعم أنَّ الألف حرف الإعراب ، وكذلك الياء فى الخفض والنصب .

وكان الجرّمى^(٢) يزعم أنَّ الألف حرفُ الإعراب ، كما قال سيبويه ، وكان يزعم أنَّ انقلابها هو الإعراب .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤ : « واعلم أنَّك إذا ثنَّيتَ الواحد لحقتْهُ زائدتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ، وتكون فى الرفع ألفاً ولم تكن واواً ، ليفصل بين الثنية والجمع الذى على حد الثنية ، وتكون فى الجر ياء مفتوحاً ما قبلها ولم يكسر ليفصل بين الثنية والجمع الذى على حد الثنية . وتكون فى النصب كذلك » .

* * *

والمبرد فى نقده لكتاب سيبويه اعترض على هذا بقوله : ص ٦ - ٧ من الانتصار : قال محمد بن يزيد : « فزعم أن الألف والياء فى الاثنين ، والواو والياء فى الجمع . حروف الإعراب . وهذا محال ، لأنها لو كانت حروف الإعراب كان الإعراب لازماً لها وهو غير ما ، نحو : دال زيد لمسا كانت حروف الإعراب هى وما أشبهها كان ما يمتورها من الضم والكسر والفتح هو الإعراب ، وليست الألف فى الثنية وما ذكرنا معها إعراباً ، لأن الإعراب حركة فى حرف إعراب ولكنها دلائل على الإعراب وهذا قول أبى الحسن الأخفش وأبى عثمان المسازنى . . » .

فى النسخة خرم يقدره الناسخ بعشرة أسطر .

(٢) فى الإنصاف ص ٢٢ : « وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين :

أحدهما : أن هذا يؤدى إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف ، وهذا لا نظير له فى الكلام .

وكان غيرهما يزعم أنَّ الألف والياء هما الإعراب . فإذا قيل له : فأين حرف الإعراب ؟ قال : إنما يكون الإعراب في الحرف إذا كان حركة . فأمّا إذا كان حرفاً قام بنفسه .

والقول الذي نختاره ، ونزعم أنَّه لا يجوز غيره - قول أبي الحسن الأنخفش^(١) ؛ وذلك أنَّه يزعم أنَّ الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها ؛ كما كان في الدال من زيد ، ونحوها ، ولكنها داليل على الإعراب ؛ لأنَّه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف .

ويقال لأبي عمر : إذا زعمت أنَّ الألف حرف إعراب ، وأنَّ انقلابها هو الإعراب - فقد لزمك في ذلك شيان :

أحدهما / : أنَّك تزعم أنَّ الإعراب معنى ، وليس بلفظ ، فهذا خلاف ما أعطيته في الواحد . ٢
٤٣٥

والشيء الآخر : أنَّك تعلم أنَّ أول أحوال الاسم الرفع . فأول ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها ، فقد وجب ألا يكون فيها في موضع الرفع إعراب ؛ لأنَّه لا انقلاب معها .

== والوجه الثاني : أن هذا يؤدي إلى أن تكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنين ، لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له ، وأن يكونا في حال النصب والجر معربين لانقلابهما ، وليس من مذهب أبي عمر الجري أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال .»

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٦ .

(١) في الإنصاف ص ٢١ « وأما من ذهب إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب فقال : لأنها لو كانت إعراباً لمسا اختل معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال زيد في قولك : قام زيد وما أشبه ذلك .

ولو أنها حرف إعراب كالدال من زيد لمسا كان فيها دلالة على الإعراب ، كما لو قلت : قام زيد من غير حركة ، وهي تدل على الإعراب ، لأنك إذا قلت : رجلاً علم أنه رفع فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب .

وهذا القول فاسد وذلك لأن قولهم إن هذه الحروف تدل على الإعراب لا يتخو إما أن تدل على إعراب في الكلمة أو في غيرها فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف لأنها أواخر الكلمة فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية وليس من مذهب أبي الحسن الأنخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المساري أن التثنية والجمع مبنيان » وانظر شرح الكافية ج ١ / ٢٥ - ٢٦ والجمع

ج ١ ص ٤٧ - ٤٨

وقولنا : دليل على الإعراب ، إنما هو أنك تعلم أن الموضع موضع رفع إذا رأيت الألف ، وموضع خفض ونصب إذا رأيت الياء ، وكذلك الجمع بالواو والنون إذا قلت : مسلمون ، ومسلمين . وكذلك ما كان المفهم لموضعه حرفاً نحو قولك : أخوك وأخاك وأخيك ، وأبوك وأباك وأبيك ، وذو مال وذا مال ، وذى مال ، وجميع هذه التي يسميها الكوفيون^(١) مُعْرَبَةٌ من مكانين . لا يصلح في القياس إلا ما ذكرنا .

والزائدة الثانية النون إنما هي بدل مما كان في الواحد من الحركة والتنوين وقد مضى القول في هذا^(٢) .

* * *

واعلم أنك إذا ذكرت الواحد فقلت : رجل أو فرس أو نحو ذلك ، فقد اجتمع / لك فيه $\frac{2}{436}$ معرفة العدد ومعرفة النوع .

إذا ثنيت فقلت : رجلان أو فرسان ، فقد جمعت العدد والنوع . وإذا قلت : ثلاثة أفراس لم يجتمع لك في ثلاثة العدد والنوع ، ولكنك ذكرت العدة ثم أضفتها إلى ما تريد من الأنواع . وكان قياس هذا أن تقول : واحد رجال ، واثنان رجال . ولكنك أمكنك أن تذكر الرجل باسمه فيجتمع لك فيه الأمران . ولما كانت التثنية التي هي لضرب واحد من العدد أمكنك ذلك من لفظ الواحد فقلت : رجلان ، وغلامان ، ولم يحسن ذلك في الجمع ، لأنه غير مخطور ، ولا موقوف على عدة ، ولا يفصل بعضه من بعض .

ولو أراد مريد في التثنية ما يريد في الجمع لجاز ذلك في الشعر ؛ لأنه كان الأصل ، لأن التثنية جمع . وإنما معنى قولك : جمع : أنه ضم شيء إلى شيء . فمن ذلك قول الشاعر :

كَأَنَّ خُصْيِيَهُ مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرْفُ جَرَابٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ^(٣)

* * *

(١) عقد في الإنصاف مسألة للخلاف في إعراب الأسماء الستة ص ١٠ - ١٩ وانظر سيبويه ج ٢ ص ٨٠ ، شرح الكافية ج ١ ص ٢٣ - ٢٤ والجمع ج ١ ص ٣٨ - ٣٩ .

(٢) أنظر الجزء الأول ص ٥ ، ٦ .

(٣) استشهد به سيبويه في موضعين ج ٢ ص ١٧٧ ، ٢٠٢ على إضافة ثنتا إل حنظل .

٢ / ٤٣٧ / فإذا جمعت الواحد فكان مذكراً ذكرت العدة ، ثم أضفتها إلى الجمع ؛ لتخبر أن هذه العدة مُقتطعة لما أردت من الجنس الذي ذكرت .

فإن كان المذكر من ذوات الثلاثة كانت له أبنية تدلُّ على أقلُّ العدد^(١) . فمن ذلك ما كان على (أفعل) ؛ نحو : أكلب ، وأفرخ ، وأكبش . وما كان على (أفعال) ؛ نحو : أجمال ، وأقتاب ، وأمثال . وما كان على (أفعلّة) نحو : أحمرة ، وأقنزة ، وأجربة . وما كان على (فعلة) نحو : صبية ، وغلّمة ، وفتيّة .

وما كان من المذكر مجموعاً بالواو والتون ، نحو : مسلمون وصالحون ، فهو أدنى العدد ؛ لأنه على منهاج التثنية .

ونظير ذلك من المؤنث ما كان بالالف والتاء^(٢) ؛ نحو : مسلمات ، وصالحات ، وكرينات . وما كان بعد ما وصفنا فهو لأكثر العدد ، وسنفسر هذا أجمع حتى يُعلم على حقيقته إن شاء الله .

٢ / ٤٣٨ / اعلم أنك إذا صغرت بناءً من العدد يقع في ذلك / البناء أدنى العدد - فإنك تردّه إلى

وفي إصلاح المنطق ص ١٦٧ - ١٦٨ تقول : ما أعظم خصيته ، وخصيته ولا تكسر الحاء . . الواحد خصى وخصية . وفي تهذيبه ج ٢ ص ٢٥ : التدلّل : تحرك الشيء المعلق واضطرابه . وظرف العجوز : خلق متقبض قد تشجّ لقدمه . وفي الخزانة : ظرف العجوز : مزودها الذي تخزن فيه متاعها . الرجز لخطام لجاشع في هجاء شيخ كبير .

أنظر الخزانة ج ٣ ص ٣١٤ - ٣١٧ والمخصص ج ١٢ ص ١١٠ - ج ١٣ ص ١٩٦ ج ١٦ ص ٩٨ ج ١٧ ص ٨٩ ، ١٠٠ والحامسة ج ٤ ص ٣٣٨ وإصلاح المنطق ص ١٦٨ والرواية في كل ما ذكر ظرف عجوز إلا في الحامسة فإن روايتها : بحق جراب .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ « وما أجرى هذا المجرى أسماء العدد تقول فيما كان لأدنى العدة بالإضافة إلى ما بيني لجمع أدنى العدد إلى أدنى المقود » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير . . » .

أدنى العدد فتُصغَّره . وذلك أنك إذا صغَّرت (كلاباً) فقلت : أَكْيَلِبُ ، لأنَّك إنما تُخبر أنَّ العدد قليل . فإنَّما تردّه إلى ما هو للقليل .

فلو صغَّرت ما هو للعدد الأكثر كنت قد أخبرت أنه قليل كثيرٌ في حال . وهذا هو المحال ونذكر هذا في باب التصغير^(١) ، ولكنَّا ذكرنا منه هاهنا شيئاً لما يجرى في الباب .

* * *

فإذا أردت أن تجمع المذكَّر ألحقته اسماً من العدة فيه علامة التانيث . وذلك نحو : ثلاثة أثواب ، وأربعة رجال . فدخلت هذه الهاء على غير ما دخلت عليه في ضاربة وقائمة ، ولكنَّ كدخولها في علامة ، ونسابة ، ورجل ربعة ، وغلام يَفْعَة^(٢) .

فإذا أوقعت العدة على مؤنث أوقعته بغير هاء فقلت : ثلاث نسوة ، وأربع جوار ، وخمس بَعَلات^(٣) . وكانت هذه الأسماء مؤنثة بالبنية ، كتانيث عَقْرَب / ، وعناق ، وشمس ، وقِدْر . وإن سميت رجلاً بـ (ثلاث) التي تقع على عدة المؤنث لم تصرفه ؛ لأنَّ اسم مؤنث بمنزلة عناق .

وإن سمَّيته بـ (ثلاث) من قولك : ثلاثة التي تقع على المذكَّر صرفته .

فكذلك يجرى العدد في المؤنث والمذكَّر بينَ الثلاثة إلى العشرة في المذكَّر . وفيما بين الثلاث إلى العشر في المؤنث . قال الله عزَّ وجلَّ : (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَازِيَةَ أَيَّامٍ^(٤)) وقال : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلنَّاسِ لِيَوْمٍ^(٥)) وقال : (هَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ فَإِنْ

(١) سيأتي حديثه في هذا الجزء .

(٢) رجل ربه : بين الطويل والقصير . غلام يفعه : مراهق .

(٣) في سيبويه - ٢ ص ١٧١ « اعلم أن ما جاوز الإثنين إلى العشرة مما واحد مذكر فإن الاسماء التي تبين بها عدته مؤنثة فيها الهاء التي هي علامة التانيث وذلك قولك : ثلاثة بنين ، وأربعة أجمال . . وكذلك جميع هذا تثبت فيه الهاء حتى تبلغ العشرة ، وإن كان الواحد مؤنثاً فإنك تخرج هذه الهاءات من هذه الاسماء وتكون مؤنثة ليست فيها علامة التانيث وذلك قولك : ثلاث بنات ، وخمس أيتى ، وسبع ثمرات . . وكذلك جميع هذا حتى تبلغ العشر » .

(٤) الحاقة : ٧

(٥) فصلت : ١٠

أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ ^(١) ؛ لَأَنَّ الْوَاحِدَةَ حِجَّةٌ . وقال : (فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ^(٢)) .

فإذا كان في الشيء ما يقع لأدنى العدد أضفت هذه الأسماء إليه فقلت : ثلاثة أغلمة ، وأربعة أخميرة ، وثلاثة أفليس ، وخمسة أعداد .

فإن قلت : ثلاثة حمير ، وخمسة كلاب - جاز ذلك ^(٣) . على أنك أردت : ثلاثة من

(١) القصص : ٢٧

(٢) البقرة : ١٩٦

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ - ١٧٧ « وقد يجيء خمسة كلاب يراد به خمسة من الكلاب ، كما تقول : هذا صوت كلاب أى : هذا من هذا الجنس ، وكما تقول : « هذا حب رمان » وقال في ص ٢٠٢ : « سألت الخليل عن ثلاثة كلاب فقال : يجوز في الشعر شبهه بثلاثة قروود ونحوها ، ويكون ثلاثة كلاب على غير وجه ثلاثة أكلب ولكن على قوله : ثلاثة من الكلاب كأنك قلت : ثلاثة عبى الله وإن نوت قلت : ثلاثة كلاب على معنى كأنك قلت : ثلاثة ثم قلت كلاب » .

* * *

المبرد في نقده لكتاب سيبويه عرض لهذه المسألة فقال : قال : سألت الخليل عن قولهم ثلاثة كلاب فقال يجوز في الشعر على غير وجه ثلاثة أكلب ولكن على قوله ثلاثة من الكلاب كما قال ثننا حنظل .

قال محمد : والعرب تقول في أقل العدد في قرء المرأة أقرأ قال الله جل وعلا « ثلاثة قروء » فهذا ينقض قوله ؛ إنما يجوز في الشعر .

ورد عليه ابن ولاد في الانتصار فقال :

قال أحمد : نص سيبويه عن الخليل غير ما حكاه وذلك أنه قال : سألت الخليل عن ثلاثة كلاب فقال : يجوز في الشعر شبهه بثلاثة قروود ويكون ثلاثة كلاب على غير وجه ثلاثة أكلب ولكن على قوله ثلاثة من الكلاب .

فهذا وجهان : الأول منهما يجوز في الشعر وهو أن يكون ثلاثة كلاب على معنى ثلاثة أكلب ، وكما قالوا : ثلاثة قروود ، إلا أنهم لم يستعملوا الجمع القليل في قروود فيقولوا أقرأ واستعملوا الكثير القليل والكثير فجاز في الكلام وشبهوا كلاباً به فجاز في الشعر لاستعمال الجمع القليل فيه وهو قولهم : أكلب .

وأما الوجه الثاني الذي على معنى الإضافة إلى الجنس فهو جائز في الكلام والشعر وقد زعم سيبويه في أول الباب أنه يجيء خمسة كلاب ولم يقل في الشعر ، وقال : كقولك : خمسة من الكلاب وحذفت من وأضفته إلى الجنس وقال هذا كما تقول صوت كلاب أى صوت هذا الجنس . وهذا حب رمان والحب ليس برمان وإنما هو منه وكذلك الصوت من الكلاب فكأنه يريد أن هذه العدة من الكلاب وليست بجميع الكلاب وإذا قلت : ثلاثة أكلب فالثلاثة هي الأكلب وإذا لم تستعمل العرب الجمع القليل في مثل هذا استغنت عنه بالكثير فجعلته للقيل والكثير . فن ذلك قولهم : ثلاثة شيوخ استغنوا عن أشماع وثلاثة قروود استغنوا عن أقرأ وثلاثة قروء استغنوا بها عن أقرأ فلما جعلوا الجمع الكثير ههنا ينوب عن القليل والكثير حسنت إضافة العشرة وما دونها إليه ، لأنه قد قام مقام القليل لتركهم استعمالهم إياه وجعلهم الكثير ينوب منابه فأما كلاب فإنما ضفت فيه خمسة كلاب لأنهم قد قالوا =

الكلاب ، وخمسة^(١) من الحمير ؛ كما قال الله عز وجل / « يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ »^(٢) . ٢ / ٤٤٠
وقال الشاعر :

قَدْ جَعَلْتُ مَيَّ عَلَى الظُّرَرِ خَمْسَ بَنَانٍ قَانِي الْأَظْفَارِ^(٣)

يريد : خمساً من البنان .

واعلم أنه ما لم يكن فيه أدنى العدد فالعدد الذى يكون للكثير جارٍ عليه ما يكون للقليل ؛ كما أنه إذا كان مجموعاً على بعض أبنية العدد ولم يكن له جمع غيره دخل معه الكثير ؛ وذلك نحو قولك : يد وأيد ، ورجل وأرجل . فهذا من أبنية أدنى العدد ولم يكن له جمع غيره فالكثير من العدد يُلقَّب أيضاً بهذا . وكذلك ثلاثة أرسان^(٤) . وتقول ذلك للكثير ؛ لأنه لا جمع له إلا ذلك .

= أكلب فكان الأول أن يضاف العدد إليه إذ كان فيه مستعملاً لم يستغن عنه بكلاب ولو ترك استعمال أكلب واستغنى عنه بكلاب لحسن ثلاثة كلاب كما حسن ثلاثة شموع .

وأما قوله : إن العرب تقول في القليل أقراء فليس ذلك الأصل في جمع فعل القليل إنما هو شاذ فيه فشبهه بغيره وإنما الأصل في قليل فعل أعمل وقد ترك استعماله ألته في قرء واستغنوا عنه بفعول . وإذا لم يستعملوا أقل الجمعين على الأصل أجازوا أن يضيفوا إلى الأكثر لأنهم قد صبروه يقوم مقام الأقل وإن كان قوياً إذ كانوا قد أجازوا على ضعف استعمال إضافة العدد إلى أكثر الجمعين المستعمل منه القليل على الأصل نحو خمسة كلاب فلما أجازوا هذا على ضعف كان ما لم يستعمل له القليل على الأصل قوياً جيداً وهو قولهم ثلاثة قروء وبه جاء القرآن .

أنظر الانصار ص ٢٩٤ - ٢٩٨

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ٢٥ - وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٣ والبحر المحيط ج ٢ ص ١٨٦

(١) هكذا بالأصل والمناسب لتمثيله أن يقول : خمسة من الكلاب وثلاثة من الحمير .

(٢) البقرة : ٢٢٨

(٣) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٧٧ ، ٢٠٢ على إضافة خمس إلى البنان على تقدير خمس من البنان .

الطرار : جمع طرر وهى حجارة مستديرة محددة يقال أرض مطرة : إذا كانت كثيرة الطرار . ويروى على الطرار بالطاء المهملة ، وهى جمع طرة وهى عقيصة من مقدم الناصية ترسل تحت التاج فى صدغ الجارية . والقائى : الشديد الحرارة .

وفى المخصص ج ٢ ص ٧ فإنما أضاف إلى المفرد بحسب إضافة الجنس (فى الأصل : الخمس والتصحيح من اللسان) وليس معنى بالمفرد أن البنان واحد إنما يعنى أنه لم يكسر عليه واحد للجمع إنها هو كسرة وسدر .

والبيت فى اللسان (بنان) وهو غير منسوب لقائل ،

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وربما جاء الأفعال يستغنى به أن يكسر الاسم على البناء الذى هو الأكثر العدد فيعنى به ما يعنى بذلك البناء من العدد وذلك نحو قتب وأقتاب ورسن وأرسان « الرسن : الحبل .

وأما ما يقع للكثير ولا يجمع على أدنى العدد فنحو قولك : شُسوع^(١) فتقول : ثلاثة شُسوع ، فيشترك فيه الأقل والأكثر .

فإذا جاوزت ذوات الثلاثة استوى البناءان . وذلك قولك : عندي ثلاثة دراهم ، ورأيت ثلاثة مساجد^(٢) .

فإن حُقرت / الدراهم قلت : دريهمات . تردّه في التحقير إلى بناء يكون لأدنى العدد وجمعت بالألف والتاء ؛ لأنّ كلّ جماعة من غير الإدميين ترجع إلى التانيث . وهذا يُبين للذّ في باب الجمع^(٣) إن شاء الله .

وتقول : عندي ثلاثة محمّدين وخمسة جعفرين^(٤) ؛ لأنّ هذا ممّا يجمع بالواو والنون . فإن قلت : محامد وجعافر ، على أنّك أردت ثلاثة من الجعافر وثلاثة من المحامد ، كان جيّداً على ما فسّرت لك .

= وقال في ص ١٧٩ . « وذلك قولهم : ثلاثة رجلة ، استغنوا بها عن أرجال » .

وقال في ص ١٨٠ « ورجل وأرجل إلا أنهم لم يجاوزوا الأقل ، كما أنهم لم يجاوزوا الأكف - لم يقولوا : أجراح كما لم يقولوا أفراد » .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فأما القردة فاستغنوا بها عن أفراد كما قالوا : ثلاثة شسوع فاستغنوا بها عن أشساع » .

وفي الفصل : وقد روى عن الأخفش أنّه أثبت أشسعا قال ابن يعيش ج ٢ ص ٢٥٠ « فأما ما حكاه عن أبي الحسن من أشسع فهو شاذّ قياساً واستعمالاً فأما الاستعمال فما أقلّه وأما القياس فإنّ الباب في فعل بكسر الفاء أن يجمع على أفعال نحو : عدل وأعدل فجئته على أفعال على خلاف القياس » .

وقال أبو حيان : لقلة أشساع وإن لم يكن شاذّاً استعماله . البحر ج ٢ ص ١٨٧

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٧ « وأما ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر ملّ مثال مفاعل وذلك قولك : ضفدع ، وضفادع . فإنّ عنيت الأقل لم تجاوز ذلك . . » .

(٣) باب تصغير ما كان من الجمع سيأتى في هذا الجزء إن شاء الله .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٥ « باب ما لا يحسن أن تضيف إليه . . » .

وذلك الوصف تقول هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون وثلاثة صالحون فهذا وجه الكلام كراهية أن يجعل الصفة كالاسم إلا أن يضطر شاعر . . . =

فإذا خرجت عن العقد الأول ضمنت إليه اسماً مما كان في أصل العدد إلى أن تتسعه . وذلك قولك : عندي أحد عشر رجلاً ، وخمسة عشر رجلاً^(١) . بنيت (أحد) مع (عشر) ، وغيّرت اللفظ للبناء ، وذلك أنك جعلتهما اسماً واحداً . وكان الأصلُ أحداً وعشرة ، وخمسةً وعشرة ، فلما كان أصلُ العدد أن يكون اسماً واحداً يدلُّ على جميع ؛ نحو : ثلاثة ، وأربعة ، وخمسة - بنوا هذين الاسمين فجعلوهما اسماً واحداً ، وأزموهما الفتح ؛ لأنه أخف الحركات ؛ كما قالوا : هو جاري بيّت بيّت ، ولقيته كفة كفة يافقي . والقوم فيها شغَرَ بخر^(٢) .

فإن قال قائل : فهلاً أعربوه ؛ كما قالوا : حضرموت / ، وبعلبك ، وما ، أشبههما^(٣)؟ قيل $\frac{٢}{٤٤٢}$ إن (حضرموت) بنوا الاسمين فجعلوا اسماً واحداً ، كما فعلوا بما فيه هاء التانيث ، وجعلوا لذلك

== وقد فصل القول في ذلك الرضى فقال في شرح الكافية ج ٢ ص ١٣٩

« وأما الجمع السالم فلا يقع ميزاً للعدد عند سيويه إن كان وصفاً إلا نادراً . إذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الفائدة إذ أكثرها للعموم فلذا لا تقول في الجمع المكسر وصفاً : ثلاثة ظرفاء .

وأما غير الوصف فإن كان علماً قل وقوعه ميزاً لأن جميع العلم لابد فيه من الألف واللام ، والفرض الأهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التمييز فميزه منكر في الأغلب وإن كان مجروراً فلذا قل ثلاثة الزيدتين وثلاث الزينيات . وإن لم يكن علماً فإن جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم في الأغلب فلا يقال ثلاث كسرات بل تقول : ثلاث كسر لقلة تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى : (سبع سنبلات) مع وجود سنابل .

وإن لم يأت له مكسر ميز بالسالم كقوله تعالى : (ثلاث عورات) . . . » .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٧١ « فإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحداً قلت : أحد عشر كأنك قلت : أحد جمل وليست في عشر ألف وهما حرفان جملاً اسماً واحداً ضموا أحد إلى عشر ولم يغيروا أحد عن بنائه الذي كان عليه مفرداً حين قلت له أحد وعشرون عاماً وجاء الآخر على غير بنائه حين كان مفرداً والعدد لم يجاوز عشرة » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٥٣ « ولا يحملون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في الحال أو الظرف » وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٨٥

وفي اللسان « لقيته كفة كفة : أى كفاحاً وذلك إذا استقبلته مواجهة .

وفي حديث الزبير : فتلقاه رسول الله صلى الله عليه وسلم كفة كفة ، أى مواجهة ، كأن كل واحد منهما قد كف صاحبه عن مجاوزته إلى غيره ، أى منه » .

وسعيد حديث تركيب الظروف والأحوال في الجزأين الثالث والرابع .

(٣) باب الإسمين اللذين يجملان اسماً واحداً نحو : حضرموت وبعلبك ومعد يكرب سيأتي في الجزء الثالث إن شاء الله

ص ٣٥٨ - ٣٥٩

عَلَمًا ، ولم يكن له حدٌّ صُرِفَ عنه ، والعدد الذى ذكرت كان له حدٌّ صُرِفَ عنه كما ذكرت لك فلما عُدِلَ عن وجهه عُدِلَ عن الإعراب .

وَأَمَّا (اثنا عشر) فليست هذه سبيله ؛ لَأَنَّهُ مِمَّا فِيهِ دَائِلُ الإِعْرَابِ تقول : جاعلى اثنا عشر ، ورأيت اثني عشر . فلما كان إعرابه كإعراب رجلين ومسلمين لم يَجْزْ أَنْ يُجْعَلَ مع غيره اسماً واحداً^(١) . ولا تجد ذلك فى بناء حضرموت ، ولا فى شىء مما ذكرت لك من : لقيته كفّة كفّة ونحوه واكتهم جعوا (عشرة) بمنزلة النون من اثنين ، إِلَّا أَنَّ لها المعنى الذى أبانت عنه من العدد.

ولو سميت رجلاً اثني عشر ثم رَحِمْتَهُ لقلت : يا اثنَ أَقْبِيلُ ، تحذف الألف مع (عشر) ؛ كما كنت فاعلاً بالنون أو كانت مكان (عشر) .

فَأَمَّا تَغْيِيرُهُمْ (عشر) عن قولك : عشرة^(٢) ؛ فَإِنَّمَا ذَلِكَ لَصَرْفِهَا عن وجهها ، ولكنك أثبتت الهاءات للمذكر ؛ كما كنت مثبتتها فى ثلاثة وأربعة / ، فتقول : ثلاثة عشر رجلاً ، وأربعة عشر رجلاً ، وخمسة عشر إنساناً ، ولم تُثَبِّتْ فى (عشر) هاء وهى للمذكر ؛ لَأَنَّكَ قَدْ أَثَبَّتَ الهاء فى الاسم الأول ، وهما اسم واحد ، فلا تدخل تانيثاً على تأنيت ؛ كما لا تقول : حمراء ولا صفراء

فَأَمَّا الاسم المنصوب الذى يُبَيِّنُ به العدد فنحن ذاكروه فى موضعه مشروحاً إن شاء الله .

فَإِذَا أَرَدْتَ الْمُؤَنَّثَ أَثَبْتَ الهاء فى آخر الاسم ؛ لَأَنَّ (عشراً) مذكر فى هذا الموضع ، فَأَنَّثْتَهُ لَمَّا قَصَدْتَ إِلَى مُؤَنَّثٍ فَقُلْتَ : ثلاثَ عشرةَ امرأةً ، وخمسة عشرةَ جاريةً ؛ لَأَنَّكَ بَنَيْتَهُ بِنَاءً عَلَى

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٥٥ - ٥٦ « وإما اثنا عشر فزعم الخليل : أنه لا يغير عن حاله قبل التسمية وليس بمنزلة خمسة عشر وذلك أن الإعراب يقع على الصدر فيصير إثناً فى الرفع وإثني فى النصب والجر ، وعشر بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة كما لا يجوز فى مسلمين ولا تحذف عشر مخافة أن يلتبس بالاثنتين ويكون علم العدد قد ذهب » .

وقال فى ص ١٧١ « فإن زاد المذكر واحداً على أحد عشر قلت : له اثنا عشر ، وإن له اثني عشر لم تغير الاثنتين عن حالهما إذا ثبت الواحد غير أنك حذفته النون ، لأن عشر بمنزلة النون والحرف الذى قبل النون فى الاثنتين حرف إعراب وليس كخمسة عشر . .

وإذا زاد المؤنث واحداً على إحدى عشرة قلت : له اثنا عشرة واثنتا عشرة وإن له اثني عشرة واثنتي عشرة (بكسر الشين) وبلغة أهل الحجاز عشرة (بسكون الشين) » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧١ - ١٧٢ « وبني الحرف الذى بعد إحدى واثنتين على غير بنائه والعدد لم يجاوز العشر ، كما فعل ذلك بالمذكر وقد يكون اللفظ له بناء فى حالة فإذا انتقل عن تلك الحال تغير بناؤه . . . » .

جِدَّة ؛ كما فعلت ذلك بالمدكَّر (فسلِمت الأسماء الأولى ؛ كما سلِمت أسماء المدكَّر)^(١) وأُثِبت الهاء في آخره ، وبنيت العشرة على غير بنائها في قولك : عشرٌ نسوة فقلت : إحدى عشرة ، واثنتا عشرة ، وإن شئت قلت : عشرة على غير منهاج عشرة ، ولكنك أسكنت الشين^(٢) ؛ كما تسكَّن فخذًا فتقول : فخذ . وعلم فتقول : علم .

وتنصب الامم الذى تُبَيِّن به العدد كما فعلت ذلك في المدكَّر .

فإن قال قائل : فما بالك قلت ؛ إحدى عشرة . و (إحدى) مؤنثة و (عشرة) فيها هاء التانيث وكذلك اثنتا عشرة^(٣)

فالجواب في ذلك أن تانيث إحدى بالألف ، وليس بالتانيث الذى / على جهة التذكير ، $\frac{٢}{٤٤٤}$ نحو : قائم وقائمة ، وجميل وجميلة . فهما اسمان كانا باثنين ، فوصلا ، واكلا واحداً منهما لفظ من التانيث سوى لفظ الآخر ، ولو كان على لفظه لم يجز . فأمّا اثنان واثنتان ، فإنما أثن اثنان على اثنتين ولكنه تانيث لا يُفرد له وحد . فالتاء فيه ثابتة ، وإن كان أصلها أن تكون تاءً وقفه بالهاء .

ألا ترى أنهم قالوا : (مذروان) ؛ لأنه لا يفرد له واحد ، واو كان تماً ينفرد له واحد لم يكن إلا مذريان^(٤) . وكقوله : عقلته بثنايين^(٥) (واو كان ينفرد منه الواحد لم يكن إلا بثنايين)^(٦)

(١) تصحيح السيراقى .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧١ « وإن جاوز المؤنث العشر فزادوا واحداً قلت إحدى عشرة (مكسورة الشين) بلغة تميم كأنما قلت إحدى نبقة وبلغة أهل الحجاز عشرة كأنما قلت إحدى تمر . . . » .

(٣) في إحدى عشرة جمع بين علامتى تانيث وقد استشكل ذلك أيضاً وأجاب عنه ابن يمش ج ٦ ص ٢٦ والسيوطى في

الأشياء ج ١ ص ٣٢٢ - ٣٢٣

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٩١

(٥) الياء تحصنت من حيث أنه لم يرد له واحد فتطرف ياؤه ولو تطرفت لاستحقت الهمز ومعى عقلته بثنايين أن تشد يديه بطرفى جبل فهو جبل واحد تشد بأحد طرفيه يد البعير وبالأطرف الآخر اليد الأخرى . واتفق البصريون والكوفيون على ألا يهزوه ويقال لذلك الجبل الثنائية . شرح أدب الكاتب للحوالىقى ص ٤١١

في سيبويه ج ٢ ص ٩٥ : وسألت الخليل عن قولهم : عقلته بثنايين وهنايين لم لم يهزوا ؟ فقال : تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد ثم بينوا عليه فهذا بمنزلة السماوة وانظر سيبويه أيضاً ص ٣٨٣

(٦) تصحيح السيراقى .

فَأَمَّا نَصْبُ الاسم الذي بعد خمسة عشر ، وأحد عشر ، وبعد إحدى عشرة إلى تسع عشرة^(١) ؛ فَلأنَّه عدد فيه نية التنوين ولكنه لا ينصرف ؛ كما تقول : هؤلاء ضوَّارِبُ زَيْدٍ غدا . إذا أردت التنوين ولم يجز أن يكون هذا مضافاً ؛ لِأَنَّ الإضافة إنَّما تكون لما وقع فيه أَقْلُ العدد ، وذلك ما بين الثلاثة إلى العشرة . فإذا خرجت عن ذلك خرجت إلى ما تحتاج إلى تبين نوعه . فإن كان منزَّلاً انتصب ما بعده من ذكر / النوع ، وإن كان غير مَنوَّن أُضيف إلى الواحد المفرد ٢
٤٤٥ الذي يدلُّ على النوع .

فإن قال قائل : فهلَّ كان هذا ممَّا تجرى عليه الإضافة ؛ كما تقول : مائة درهم ، وألف درهم ؟

قيل له : لمَّا كان هذا اسمين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر ، ولم يكن في الأسماء التي هي من اسمين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر إضافة - كان هذا لاحتياجه إلى النوع بمنزلة ما قد لفظ بتنوينه .

فإن قال [قائل]^(٢) : فأنَّت قد تقول : هذا حضرموتُ زيدٍ . إذا سمَّيت رجلاً (حضرموت) ، ثمَّ أضفَّته ؛ كما تقول : هذا زيدٌ عمرو .

قيل : إنَّ إضافته ليست له لازمة . وإنَّما يكون إذا نكَّرتَه ، ثمَّ عرَّفَّته بما تُضيفه إليه .
(خمسة عشر) عدد مُبْنِيٌّ لازمٌ له التفسير ، فكانت تكون^(٣) الإضافة لازمة ، فيكون كأنَّ أصله ثلاثة أسماء قد جُمِعَتْ اسماً واحداً ؛ ومِثْلُ هذا لا يوجد .

فإن قال : فهلَّ جُعِلَ ما تُبَيِّن به النوعُ جمعاً ، فتقول : خمسة عشر رجلاً ، كما تقول : زيدٌ أَقرُّه الناسُ عبداً ، وأقرُّه الناسُ عبداً .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً ولا يكون فيه الألف واللام لما ذكرت لك وكذلك هو إلى التسعين » .

وانظر تحليل ذلك في أسرار العربية ص ٢٢٢ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٠ - ٢١ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٣ - ١٤٤

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) توسط خبر كان إذ لا لبس كما في قوله تعالى : (فلم يك ينفعهم إيمانهم) وقوله : (ألم تك تأتيكم رسلكم) وبعض النحويين يقدر ضمير الشأن في كان والجملة الفعلية خبرها .

قيل : الفصل بينهما أنك / إذا قلت : زيد أفره الناس عبداً جاز أن تكون تغني عبداً واحداً ، $\frac{2}{446}$
وأن تكون تغني جماعة . فإذا قلت : عبداً بيّنت الجماعة ، وأنت إذا قلت : خمسة عشر ونحوه
فقد بيّنت العدد فلم تحتج إلى النوع فجئت بواحد منكور يدل على جنسه ؛ لأنك قد استغنيت
عن ذكر الجماعة .

فإذا ثبت أدنى العقود اشتقت له من اسمه ما فيه دليل على أنك قد خرجت عنه إلى تضعيفه
والدليل على ذلك ما يلحقه من الزيادة ، وهي الواو والنون في الرفع ، والياء والنون في الخفض
والنصب ، ويجرى مجرى مسلمين . وذلك قولك : عندي عشرون رجلاً ، وعشرون جارية ،
فيستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ لأنه مشتقّ مبهم وليس من العدد الذي هو أصل . والأصل ما بين
الواحد إلى العشرة . فكل عدد فمن هذا مشتقّ في لفظ أو معنى .

فأما قولهم (عشرون) ولم يفتحوا لعشر العين ، فقد قيل فيه أقاويل ^(١) .

قال قوم : إنما كُسرَتْ ؛ ليدلوا على الكسرة التي في / أول اثنين ؛ لأنها ثنية عشرة وليست $\frac{2}{447}$
بجمع ، وليس هذا القول بشيء .

ولكن نقول في هذا : إنه اسم قد صرف على وجوه : [فمنها أنك تقول في المذكر : عشرة
وللمؤنث : عشر بالإسكان ^(٢)] وليس على منهاج التذكير ، واو كان على منهاجه لكان حذف الهاء
لازماً للمذكر وإثباتها لازماً للمؤنث كسائر الأسماء ؛ نحو : ظريف وظريفة ، ومتكلم
ومتكلمة ، وعلى هذا قالوا : خمسة عشر فغيروه ، وقالوا : خمس عشرة فبنوه على خلاف بناء
التذكير . فلما كان هذا الاسم مغيراً . في جميع حالاته ، ولم يكن في العشرين على منهاج

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « فإذا ضاعفت أدنى العقود كان له اسم من لفظه ولا يثنى العقد ويجرى ذلك الاسم مجرى
الواحد الذي لحقته الزيادة للجمع ، كما لحقته الزيادة للثنية ويكون حرف الإعراب الواو والياء وبدهما النون وذلك قولك
عشرون درهماً » .

(٢) تصحيح السيرافي .

سائر العقود غيره - كان دليلا على مجيئه على غير وجهه ؛ ألا ترى أنَّهم لما جمعوا منقوص المؤنث بالواو والنون غيروا أوائله ؛ ليكون التغير دليلا على خروجه من بابهِ . وذلك قولك : سنة . ثم تقول : سنون ، فتكسر السين ، وكذلك قلة وقلون^(١) .

وأما قولنا : إنَّه على خلاف العقود ، فإنَّما هو لأنَّك اشتقت للثلاثين من الثلاثة ؛ لأنَّها ثلاثة عقود ، وكذلك فعلت بالأربعين والخمسين وما بعده إلى التسعين ، / فكان الواجب إذ اشتقت للثلاثين من الثلاثة أن تنشق للعشرين من الاثنين .

فإن قال قائل : فهلا فعلوا ذلك ؟

فالجواب^(٢) : أنَّ الاثنين مَّا إعرابه في وسطه ، فاو فُعلَ به ما فُعل بالثلاثة حيث صُيرت إلى الثلاثين لبطل معناه ، وصير إلى الأفراد ولم يقع مفردا قط فالامتناع منه كالضرورة .

فإذا زدت على العشرين واحداً فما فوق إلى العقد الثاني أو واحدة فما فوقها - قلت في المذكور : أحد وعشرون رجلا ، واثنان وعشرون رجلا ، وواحد وعشرون ؛ كما كنت قائلاً قبل أن تصله بالعشرين .

فإن قال قائل : فهلا بُنيَ الأحد مع العشرين وما بعد الأحد من الأعداد ؛ كما فُعل ذلك بخمسة عشر ونحوه فيجعلان اسماً واحداً ، كما كان ذلك في كل عدد قبله .

قيل له : لم يكن لهذا نظير فيما فرط من الأسماء كحضر موت وبعلبك ، لا تجد اسمين جُعلا اسماً واحداً مَّا أحدهما إعرابه كإعراب مسلمين وقد تقدّم قولنا في هذا حيث ذكرنا اثني عشر .

(١) انظر الجزء الأول ص ٢٤١ والتعليق هناك .

(٢) انظر تعليل أسرار العربية ص ٢٢١ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٧ - ٢٨ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤١

فإذا صرت إلى العقد الذى بعد العشرين كان حاله فيما يجمع معه من العدد كحال (عشرين)
وكذلك إعرابه ، إِلَّا أَنْ / اشتقاقه من الثلاثة ؛ لِأَنَّ التثليث أدنى العقود . وكذلك لما بعده إلى $\frac{2}{119}$
التسعين^(١) .

إذا صرت إلى العقد الذى بعدها كان له اسم خارج من هذه الأسماء ، لِأَنَّ محلّه محلّ
الثلاثين ممّا قبلها ، والأربعين ممّا قبلها ، ونحو ذلك . ولم يشتق له من العشرة اسمٌ لثلاً يلتبس
بالعشرين ، وَلِأَنَّ العقدَ حقّه أَنْ يكونَ فيما فرطَ من الأعداد خارجاً من اسم قبله ، وأضيفته لما
بعده معرفةً كان أو نكرةً ؛ كما كنت فاعلاً ذلك بالعقد الأول . وذلك قولك : مائة درهم
ومائة الدرهم التى قد عرفت^(٢) .

ولم يجز أَنْ نقول : عشرون الدرهم^(٣) ، لِأَنَّ (درهما) بعد (عشرين) تمييز منفصل من
العشرين ، والمائة مضافة ، والمضاف يكون معرفةً بما يُضاف إليه .

فإذا أردت تعريف (عشرين) وما كان مثلها قلت : العشرون رجلاً ، والثلاثون جاريةً ؛
كما تقول : الضاربون زيداً ؛ لِأَنَّ ما بعد التنوين منفصل ممّا قبله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « فإن أردت أن تثلث أدنى العقود كان له اسم من لفظ الثلاثة يجرى مجرى الاسم الذى كان
للتثنية وذلك قولك ثلاثون عبداً ، وكذلك إلى أن تتسعه وتكون النون لازمة له . كما كان ترك التنوين لازماً للثلاثة إلى العشرة وإمّا
فعلوا هذا بهذه الأسماء وألزموها وجهاً واحداً ، لأنها ليست كالصفة التى فى معنى الفعل ولا التى شبهت بها فلم تقو تلك القوة » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « فإذا بلغت العقد الذى يليه تركت التنوين والنون ، وأضفت ، وجعلت الذى يعمل فيه ،
وبيين به العدد من أى صنف هو واحداً ، كما فعلت ذلك فيما نونت فيه إلا أنك تدخل الألف واللام ، لأن الأول يكون به معرفة
ولا يكون النون به معرفة وذلك قولك : مائة درهم ومائة الدرهم وذلك أن ضاعفت قلت : مائتا درهم ، ومائتا الدينار » .

وانظر تحليل أسرار العربية ص ٢٢٢ وابن يعيش ج ٦ ص ١٩ - ٢٠ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٤

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أى صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً
ولا يكون فيه الألف واللام لما ذكرت لك ، وكذلك حوالى التسعين فيما يعمل فيه وبيّن به من أى صنف العدد » .

و(المائة) اسم ليس . التنوين له لازماً ؛ لأنَّ حالَ التنوين ليست حالَ النون ، لأنَّك تقف على النون ولا تقف على التنوين ؛ ولأنَّ النونَ تثبتُ مع الألف واللام ولا يثبت التنوين معهما .
 $\frac{2}{400}$ تقول : المسلمون والصالحون ، ولا تقول : المسلم والصالح ، فتقف / على التنوين . فكانت (مائة) في بابها كثلاثة في بابها . إلا أنَّ الذي تضاف إليه [مائة واحد في معنى جمع^(١)] ، والذي يضاف إليه ثلاثة وما أشبهها جُمع . تقول : ثلاثة دراهم ، ومائة درهم ، والفصلُ بينهما ما يقع في الثلاثة إلى العشرة من أدنى العدد ، وأنَّ المائة كالعشرين ونحوها وإن كانت مضافة . وكذلك صار لفظها للمذكر والمؤنث على هيئة واحدة . تقول : مائة درهم ومائة جارية ، كما كان ذلك في العشرين ونحوها ، ولم يكن هذا في خمسة عشر ، وخمس عشرة ؛ لأنَّهما مجموعان كما كان واقعاً لأدنى العدد .

فإن اضطرَّ شاعر فنون ، ونصب ما بعده لم يجز أن يقع إلا نكرة ، لأنَّه تمييز ، كما أنَّه إذا اضطرَّ قال : ثلاثة أثواباً^(٢) . فمن ذلك قولُ الشاعر :

إذا عاَشَ الفتي مائتينَ عاماً فقد ذهبَ للذاذة والفتاءُ

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في مجالس ثعلب ص ٦٥٢ « يقال : ثلاثة أثواب وثلاثة أثواباً وثلاثة أثواب وتقدم فيقال : عندي أثواب ثلاثة » .

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « لو جاز في الكلام أو اضطر شاعر فقال : ثلاثة أثواباً كان معناه معنى ثلاثة أثواب » .

(٣) استشهد سيبويه ج ١ ص ١٠٦ ، ٣٩٣ على إثبات النون في مائتين ونصب تمييزها للضرورة .

في المقصور والمدود لابن ولاد ص ٨٣ « الفتاء : المصدر من الشباب ملود يقال : إنه لفتى بين الفتاء كقولك بين الشباب ، والفعل كفرح » .

نسب البيت في الموضع الأول من سيبويه إلى الربيع بن ضبع الفزاري ، وفي الموضع الثاني إلى يزيد بن ضبة . ونسب الأعم في الموضعين إلى الربيع ، ونسب أبو حاتم السجستاني إلى الربيع في كتابه (المعمرين) وذكر القصيدة ص ٧ . وكذلك في شرح أدب الكاتب لجواليقي ص ٢٦٦ . وفي الاقتضاب ص ٣٦٩ وفي الخزانة ج ٣ ص ٣٠٦ - ٣١٠

وانظر انحصص ج ١ ص ٣٨ ج ١٥ ص ١٢٢ ومجالس ثعلب ص ٣٣٢ ، وأمالى القالي ج ٣ ص ٢١٤ - ٢١٥ وشروح سقط الزند ص ١٥٩١

فإنَّما حَسَنَ هذا في المائتين وإن كان ثننية (المائة) ؛ لأنَّه ممَّا يلزمها النون . فقد رجع في اللفظ إلى حال العشرين / وما أشبهها . ولكن المعنى يوجب فيه الإضافة .

فأمَّا قولهم : ثلاثمائة وأربعمئة^(١) ، واختيارهم إيَّاه على مائتين ومئات - فإنَّما ذلك قياسٌ على ما مضى ؛ لأنَّ الماضي من العدد هو الأصلُ ، وما بعده فَرُعٌ . فقياسُ هذا قياسٌ قولك : عشرون درهما ، وأحد وعشرون درهما إلى قولك : تسعة وعشرون درهما . فالدرهم مفرد ، لأنَّك إذا قلت : ثلاثون [وما بعدها إلى تسعين ثمَّ جاوزته]^(٢) صرت إلى عَقْدٍ ليس لفظه من لفظ ما قبله . فكذلك تقول : ثلاثمائة وأربعمئة ؛ لأنَّك إذا جاوزت تسعمائة صرت إلى عَقْدٍ يخالف لفظه لفظ ما قبله ، وهو قولك : ألف ، ثمَّ تقول : ثلاثة آلاف ؛ لأنَّ العدد الذي بعده غير خارج منه .

تقول : عشرة آلاف ؛ كما تقول : عشرة أثواب ، وأحد عشر ألفا ؛ كما تقول : أحد عشر ثوباً إلى العَقْدِ الآخر . فلو كنت تقول : عشر مئتين ، وإحدى عشرة مائة - أوجب جمعها في التثليث وما بعده .

وإنَّما جاز أن تقول : ثلاث مئتين وثلاث مِئات من أَجْلِ أَنَّهُ مضاف ؛ فشَبَّهته / من جهة $\frac{2}{402}$ الإضافة لا غيرُ بقولهم : ثلاثة أثوابٍ وثلاث جوارٍ . قال الشاعر :

ثلاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفِي بَيْهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِ الْأَهَائِمِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٧ « وأما ثلاثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن يكون مئين أو مِئات ولكنهم شبهوه بشرين وأحد عشر حيث جعلوا ما يبين فيه العدد واحداً ، لأنه اسم لعدد ، كما أن عشرين اسم لعدد . وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحد ، والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام » .

وانظر تحليل ذلك في أمرار العربية ص ٢٢٣ وابن يعيش ج ٦ ص ٢١ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٢

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في ابن يعيش ج ٦ ص ٢٣ « وقد جاء في الشعر على القياس فقالوا ثلاث مئين وثلاث مِئات لأنَّ الشراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة . . وهذا وإن كان القياس إلا أنه شاذ في الاستعمال » .

وقال الآخر :

ثلاثٌ مِثْنٍ قَدْ مَرَزَنَ كَوَامٍ - لا وها أنذا أَرْتَجِي مَرَّ أَرْبَعٍ -

فأبما قولك : مائةُ درهم ، ومائةُ جارية ، وألفُ غلام ، وألفُ جارية - فلا يكون فيه إلا هذا ؛ لأنَّه ليس بمنزلة ثلاثة وما بعدها إلى عشرة ولا ثلاث عشر ؛ لأنَّ الثلاث والثلاثة على مِثْنٍ وقع ، أو على أُلُوف ، أو غير ذلك . فمِثْنٌ أَقلُّ العدد مَّا وقعن عليه .

ومجاز مائة وألف في أنَّه لا يكون لأدنى العدد مجازٌ أحد عشر درهما فما فوقُ .

فأبما قوله عز وجل : (وَلِكَيْتُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) فَإِنَّه على البَدَلِ لَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : (ثَلَاثُمِائَةٍ) ثُمَّ ذَكَرَ السِّنِينَ لِيَعْلَمَ مَا ذَلِكَ الْعَدَدُ ؟

= وفي الخزانة ج ٣ ص ٣٠٢ « قيل غرم ثلاث ديات فَرَهَنَ بها رداؤه وكانت الدية مائة من الإبل . جلَّت : كشفت تلك المتون المرهون بها ردائي حين أديتها المار عن وجوه الأهاتم يعني بهم الأهم بن سنان . . » .
والبيت من قصيدة طويلة للفرزدق يملح فيها سليمان بن عبد الملك ويهجو قيساً وجريراً - الديوان ص ٨٥١ - ٨٦١ وروايته هناك ص ٨٥٣ :

فدنى لسيوفٍ من تميم وفى بها ردائي ، وجلت عن وجوه الأهاتم -

وكذلك روايته في النقائض ج ٢ ص ٧٦ وعلى هذا فلا شاهد فيه وانظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٢٤

(١) البيت في ابن يعيش ج ٦ ص ٢٣ غير منسوب .

وفي المعمرين ص ٢٢ « قالوا وعاش ابن حمزة الدوسي واسمه كعب أو عمرو أربعاً مائة سنة غير عشر سنين فقال :

كبرت وطال العمر حتى كآذني سليمُ أفاعٍ ليلُهُ غير مودعٍ
فما الموت أفغانى ولكن تتابعتُ على سنون من مصيف ومربعٍ

ثلاث مِثْنٍ . . .

ثم ذكر بعده بيتين .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « وكذلك المقد الذي بعده واحداً كان أو مِثْنٍ وذلك قولك : ألف درهم وألفا درهم » .

وانظر أسرار العربية ص ٢٢٣ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٠

ولو قال قائل : أقاموا سنين ياقى ، ثم قال : مِثْنين أو ثلاثمائة لكان على البدل ، ليبين :

كم مقدار تلك السنين ؟

وقد قرأ بعض القراء / بالإضافة فقال : (ثلاث مائة سنين)^(١) وهذا خطأ في الكلام غير جائز . $\frac{2}{403}$
وإنما يجوز مثله في الشعر [للضرورة ، وجوازه في الشعر أننا نحمله على المعنى ؛ لأنه في المعنى جماعة وقد جاز]^(٢) في الشعر أن تُفرد وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل على الجمع^(٣) فمن ذلك قوله :

(١) الكهف : ٢٥ - قراءة ثلاثمائة سنة بإضافة مائة إلى سنين قراءة سبعة وإن قال عنها المبرد : إنها خطأ في الكلام غير جائزة - في شرح الشاطبية ص ٢٤٠ قرأ حمزة والكسائي : ثلاثمائة سنين بحذف التنوين على الإضافة وانظر غيث النفع ص ١٥٥ والنشر ج ٢ ص ٣١٠ والاتحاف ص ٢٨٩ وقال أبو حيان « أنحنى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يجوز له ذلك » وقال أبو علي : « هذه تضاعف في المشهور إلى المفرد وقد تضاعف إلى الجمع ؛ » البحر ج ٦ ص ١١٧ ، وانظر الروض الأنف ج ١ ص ١٩٣ - ١٩٤

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٠٧ « وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام » .

* * *

وما جعله سيبويه والمبرد من الضرورة يراه الفراء جائزاً في الاحتياط وفي القرآن الكريم آيات كثيرة جداً قرئ فيها بالإفراد والجمع في السبعة .

(١) قرئ بأفراد الريح وجمعها في السبعة في هذه الآيات .

(وتصريف الرياح - تذرؤه الرياح - ومن يرسل الرياح - الله الذي يرسل الرياح - وهو الذي أرسل الرياح - وأرسلنا الرياح - إن يشأ يسكن الريح - اشتدت به الريح - يرسل الرياح نشرأ) انظر شرح الشاطبية ص ١٥٧ والنشر ج ٢ ص ٢٢٣

(٢) أفراد عبد وجمعه في (واذكر عبادنا إبراهيم وإسماعيل ويعقوب) (أليس الله بكاف عبده) .

(٣) أفراد كتاب وجمعه في هذه الآيات (كل آمن بالله وملائكته وكتبه - كطى السجل للكتب - وصدقت بكلمات ربه) وكتبه .

(٤) جمع الكافر وإفراده في (وسيعلم الكفار لمن عقبى الدار) .

(٥) جمع جدار وإفراده في (أو من وراء جدر) .

(٦) جمع نصب وإفراده في (كأنهم إلى نصب يوفضون) .

(٧) جمع عظم وإفراده في (فكسونا العظام لحما) .

(٨) (وجعلنا فيها سراجاً) قرئ في السبعة أيضاً سراجاً .

كَلُوا فِي نِصْفِ بَطْنِكُمْ تَعِيشُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنُ خَمِيسٍ^(١)

وقال آخر :

إِنْ تُقْتَلُوا الْيَوْمَ فَقَدْ سُبِينَا فِي خَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا^(٢)

وينشد : شربنا .

وقال علقمة بن عبدة :

بِهَا جِيفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَخَمِيسٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ^(٣)

= (٩) (فانظر إلى آثار رحمة الله) أثر .

(١٠) (وأسبغ عليكم نعمه) نعمة

(١١) (فدية طعام مساكين) مسكين وكذلك في (أو كفارة طعام مساكين) .

(١٢) جمع مسجد وإفراده في (أن يعمروا مساجد الله - إنما يعمروا مساجد الله) .

(١٣) (لقد كان لسبأ في مسكنهم) مسكنهم .

(١٤) جمع كبير وإفراده في (يحتنبون كبائر الإثم) في آيتين .

(١٥) (إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس) في المجلس .

(١٦) (فلا أقسم بمواقع النجوم) بموقع .

(١٧) إفراد الصلاة وجمعها وذرية وذريات وأمانة وأمانات - وكلمة وكلمات وخطيئة وخطيئات ورسالة ورسالات ومكانة ومكانات وآية وآيات وبينة وبينات . . . وغير ذلك في آيات كثيرة .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٠٨ على وضع المفرد وهو (بطن) موضع الجمع (بطون) للضرورة .

الخميس : الجائع . الصفة للزمن والمنى لأهله . وتميشوا مجزوم في جواب الأمر .

والبيت من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لا يعرف لها قائل .

انظر الخزانة ج ٣ ص ٣٧٩ - ٣٨١ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣١١ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٢ والمخصص ج ١ ص ٣١ ج ٤ ص ٤١ وشواهد الكشاف ص ١٥٩

(٢) استشهد به أيضاً سيبويه ج ١ ص ١٠٧ ونسبه الأعم إلى المسيب بن زيد مناة الغنوى وانظر المخصص ج ١ ص ٣١ ج ١٠ ص ٣٠ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٢ والخزانة ج ٣ ص ٣٧٩

ورواية المقتضب في الشطر الأول مخافة لرواية غيره في بعض الألفاظ . وصف أنهم قتلوا من قوم كانوا قد سبوا من قومه في حلوقكم عظم بقتلنا لكم وقد غصصنا نحن أيضاً بسيبك منا .

(٣) استشهد به سيبويه أيضاً ج ١ ص ١٠٧

وصف طريقاً بعيدة فيها مشقة على من سلكها . فجيف الحسرى : وهى المعية من الإبل يتركها أصحابها فتموت مستقرة فيه وعظامها يبيض أكلت السباع والطير ما عليها فتمرت ، وجلدها يابس .

والبيت لعلقمة الفحل من قصيدة له في ديوانه ص ٣ - ٥ وهى في المفضليات ص ٣٩١ - ٣٩٦ والخزانة ج ٣ ص ٣٧٩

وأما قوله عز وجل : (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ)^(١) فليس من هذا ، لأن السمع مصدر ، والمصدر يقع للواحد والجمع .

وكذلك قول الشاعر ، وهو جرير :

إِنَّ الْعُيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا مَرَضٌ قَتَلَنَّا ثُمَّ لَمْ يُخَيِّنْ قَتَلَانَا^(٢)

لأن الطرف مصدر . وأما قول الله عز وجل : (ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا)^(٣) وقوله : (فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا)^(٤) فإنه أفرد / هذا ، لأن مخرجهما مخرج التمييز ، كما تقول : $\frac{٢}{٤٥٤}$ زيد أحسن الناس ثوباً ، وأفرد الناس مركباً . وإنه ليحسن ثوباً ، ويكثر أمةً وعبدًا . وقد قالوا في قول العباس بن مرداس قولين وهو :

فقلنا : أَسْلِمُوا إِنَّا أَخَوُكُمْ فَقَدْ بَرِئْتَ مِنَ الْإِخْنِ الصُّدُورِ^(٥)

(١) البقرة : ٧

(٢) البيت لجرير من قصيدة طويلة في هجاء الأخطل - الديوان ص ٥٩٣ - ٥٩٨

(٣) غافر : ٦٧

في تأويل مشكل القرآن ص ٢١٩ أنه من وضع المفرد موضع الجمع .

وفي المخصص ج ١ ص ٣١ قد يقع الطفل على الجميع .

وفي إعراب القرآن للكبرى ج ٢ ص ٧٣ هو واحد في معنى الجمع وقيل التقدير يخرج كل واحد منكم طفلاً كما قال تعالى : (فَاجْلِسْ لَهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) أي كل واحد منهم .

وقيل هو مصدر في الأصل فلذلك لم يجمع .

وفي البحر المحيط ج ٦ ص ٣٤٦ « يوصف بالطفل المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ويقال أيضاً طفل وطفلان وأطفال .

وقال المبرد هو اسم يستعمل مصدراً كالرضا والعدل يقع على الواحد والجمع ،

وما نسب أبو حيان إلى المبرد لا يوافق ما قاله المبرد هنا .

(٤) النساء : ٤

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٠١ « وسأله عن أب فقال : إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت أبون وكذلك أخ تقول

أخون لا تغير البناء إلا أن تحدث العرب شيئاً » .

ولم يذكر سيبويه البيت وإنما ذكره الأعم للتظهير به .

وذكره ابن قتيبة شاهداً على وضع المفرد موضع الجمع (تأويل مشكل القرآن ص ٢١٩) .

فقال بعضهم : أراد : إِنَّا إِخْوَتُكُمْ ، فوضع الواحد موضعَ الجميع ، كما قال : في خلقكم
أى في خلقكم .

وقال آخرون : لفظه لفظُ الجمع من قولك : أخ وأخون ، ثمّ تحذف النون وأضاف ؛
كما تقول : مسلموكم وصالحوكم . وتقول على ذلك : أب وأبون ، وأخ وأخون ؛ كما قال
الشاعر :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَا بِالْأَيْنَا^(١)

وقال الآخر :

وكان لنا فزارةٌ عَمَّ سوءٌ وكنتُ له كشرٌ بنى الأَيْنَا^(٢)

= وذكره المخصص ج ١٣ ص ٢١٨ - ٢١٩ على أنه جمع أخ وكذلك في اللسان (أخ) .

وذكر الوجهين ابن الشجرى الأمال ج ٢ ص ٣٨ وفي الروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٢ - ٢٩٣ والخزانة ج ٢ ص ٢٧٧

والبيت من قصيدة طويلة للعباس بن مرداس ذكرها ابن هشام في السيرة وتكلم عليها السهيل .

(١) من شواهد سيبويه ج ٢ ص ١٠١

وهو لزياد بن واصل شاعر جاهل ومعنى البيت : كما يقول ابن الأعرابي : أنه يفخر بآباء قومه وبأمهاتهم من بني عامر وأنهم
قد أبلوا في حروبهم فلما عادوا إلى نساءهم وعرفن أصواتهم فدينهم لأجل أنهم أبلوا في الحروب .

وانظر المخصص ج ١٣ ص ١٧١ ، ج ١٧ ص ٨٦ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٧ والروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٢ والخزانة

ج ٢ ص ٢٧٦

(٢) فزارة : أبوحى من غطفان . انظر جمهرة الأنساب ص ٢٥٥ - ٢٥٩ - السوء بالفتح : المؤذى . يقال : رجل

سوء بالفتح والإضافة . وعمل سوء . فإن عرفت الأول قلت الرجل السوء والعمل السوء (بالضم) على النعت .

والبيت لعقيل بن علفة .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٧٨ ونوادر أبي زيد ص ١١١ - ١٩١ ، والبيان والتبيين ج ١ ص ١٨٥ - ١٨٦ ،

ج ٢ ص ٢٥٣ ج ٤ ص ٨٥ ، ١٨٦

هذا باب

إضافة العدد واختلاف النحويين فيه

/ اعلم أن قوما يقولون : أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى ، وأخذت الخمسة عشر الدرهم . $\frac{2}{400}$
وبعضهم يقول : أخذت الخمسة عشر الدرهم ، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف . وهذا كله خطأ فاحش .

وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية ؛ لا أنه يُصيب له في قياس العربية نظيراً .

وتما يُبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه . فرواية برواية . والقياس حاكمٌ بعد أن لا يُضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال . لا يجوز أن تقول : جاءني الغلامُ زيد ؛ لأنَّ الغلامَ معرّفٌ بالإضافة . وكذلك لا تقول : هذه الدارُ عبد الله ، ولا أخذت الثوبَ زيد .

وقد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز ، وإجماعهم حجةٌ على مَنْ خالفه منهم . فعلى هذا تقول : هذه ثلاثة أثواب ؛ كما تقول : هذا صاحبُ ثوب . فإن أردت التعريف قلت : هذه ثلاثة الأثواب ، كما تقول : هذا صاحبُ الأثواب ؛ لأنَّ المضاف إنَّما يعرفه ما يضاف إليه ^(١) فيستحيل هذه الثلاثة الأثواب ؛ كما يستحيل هذا الصاحبُ / الأثواب . وهذا محال $\frac{2}{406}$
في كلِّ وجه ، ألا ترى أن ذا الرُّمة لما أراد التعريف قال :

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ « وتدخل في المضاف إليه الألف واللام لأنه يكون الأول به معرفة . . . وإذا أدخلت الألف واللام قلت : خمسة الأثواب وستة الأجمال . »

وقد عقد الأنباري مسألة لهذا الخلاف في الإنصاف ص ١٩٥ - ١٩٩ ورجع مذهب البصريين وانظر إصلاح المنطق ص ٣٠٢ ومجالس ثعلب ص ٦٥٨ والمختصص ج ١٧ ص ١٢٥ - ١٢٦ وأبن يعيش ج ٢ ص ١٢١ ، ج ٦ ص ٣٣ وشرح الكافية ج ١ ص ٢٥٥ ، ج ٢ ص ١٤٦ والأشباه ج ٢ ص ١٠٥ .

أَمْنَزَلْنِي مِى سَلَامٍ عَلَيْكُمْ
هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ
وَهَلْ يُرْجَعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَدْفَعُ الْبُكَاءُ
ثَلَاثُ الْأَثَانِي وَالرَّسُومُ الْبَلَاغِ (١)

وقال الفرزدق :

مَا زَالَ مُدُّ عَقَدَتِ يَدَاهُ إِزَارَهُ
وَدَنَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ (٢)

فهذا لا يجوز غيره .

وأما قولهم : الخمسة العشر فيستحيل من غير هذا الوجه ، لأنَّ خمسة عشر بمنزلة
حَضَرَمَوْتٍ وبعلمك وقالى قَلَا وأيدى سِبا ، وما أشبه ذلك من الاسمين اللذين يجعلان اسما
واحدا .

فإذا كان شيء من ذلك نكرة فإنَّ تعريفه أن تجعل الألف واللام في أوله . لأنَّ الثاني
قد صار في درج الكلام الأول ، فهذا أَقْبَحُ وأشنع .

وأما قولهم : العشرون الدرهم فيستحيل من وجه ثالث ، وهو أنَّ العدد قد أُحْكِمَ وَبُيِّنَ
بقولك : عشرون . فإنَّما يحتاج إلى أن يُعْلَمَ النوعُ ، فإنَّما درهم وما / أشبهه للنوع . فإن كانت
العشرون معلومة قلت : أخذت العشرين درهماً ، أى : التى قد عرفت ، وليس الدرهم بواحد
معلوم مقصود إليه . ولو كان كذلك كان لامعنى له بعد العشرين . وكذلك كلُّ رجلٍ جاءنى فاه

٢
٤٥٧

(١) استشهد بالبيت الأول سيبويه ج ٢ ص ١٧٨ على جمع زمن على أزمن .

البلقع : الأرض القفر التى لا شيء فيها ، يقال : منزل بلقع ، ودار بلقع .

والبيتان مطلع قصيدة لذى الرمة فى ديوانه ص ٥٥ وفى طبعة كبريدج ص ٣٣٢ وانظر المخصص ج ١٧ ص ١٠٠ - ١٢٥
وإصلاح المنطق ص ٣٠٣ .

وسعيد ذكرها المبرد فى الثانى والرابع .

(٢) يقال للرجل الذى بلغ الغاية فى الفضائل : أدرك خسة الأشبار ، وهو مثل : وقيل : أراد طول السيف لأنه منتهى
طوله فى الأكثر .

وقيل معناه : ارتفع وتجاوز حد الصبا .

والبيت من قصيدة للفرزدق - الديوان ص ٣٧٤ - ٣٨٠ يمدح فيها آل المهلب .

وانظر البيهقى ج ٣ ص ٣٢١ والسيوطى ص ٢٥٦ - ٢٥٧ وإصلاح المنطق ص ٣٠٣ .

درهم . إِنَّمَا الْمَعْنَى : كُلُّ مَنْ جَاعَ مِنْ الرِّجَالِ إِذَا كَانُوا وَاحِدًا وَاحِدًا فَلَهُ دَرَاهِمٌ ، أَلَا تَرَاهُ
تَقُولُ : كُلُّ اثْنَيْنِ جَاءَانِي أُكْرِمُهُمَا ؛ لِأَنَّكَ تَرِيدُ : الَّذِينَ يَجِئُوكَ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ . فَأَوْقَلْتُ :
كُلُّ الْاِثْنَيْنِ أَوْ كُلُّ الرَّجُلِ عَلَى هَذَا - لاسْتِحَالِ .

ففساد هذا بينٌ جدًّا . وينبغي لمن تبين فساد ما قاله أن يرجع من قبل إلى حقيقة
القياس ، ولا يَمُضِ عَلَى التَّقْلِيدِ^(١) .

(١) يريد بهذا الحديث الكوفيين .

هذا باب

ما يضاف من الأعداد المنوثة

اعلم أنَّك إذا أضفت عددا حذفت منه النون والتنوين ، أئى ذلك كان فيه . فتقول :
هذه عشروك ، وثلاثوك ، وأربعوك ، ورأيت ثلاثيك ، وأربعيك .
وهذه مائتك ، وألفك .

وتقول : هذه ثلاثة وثلاثوك إذا سميت / بها رجلا . وإن كان عددا فى مرضعه قلت :
هذه ثلاثتك وثلاثوك ، كما تقول : هذا غلامك وجاريته ، وكذا سبيل كل معطوف .

وتقول : هذه ثلاثة أثوابك ، وهذه ثلاثة أثواب القوم ، لا يكون إلا ذلك ، لأن المضاف
ينكر حتى يعرفه ما بعده أو ينكره .

وكذلك تقول : هذه مائة درهمك ، وألف دينارك ، وهذه خمسة عشر . تقدّر حذف ما فيه
من التنوين فى النية ، كما تقول : هنّ حواج بيت الله إذا نويت التنوين ، وهنّ حواج
بيت الله إذا نويت طّرحه ؛ لأنّ (فواعل) لا ينصرف . فإنما يقع التنوين فى النية ، ويخرج
مخرج هذا ضارب زيدا وضارب زيد ، كما قال الشاعر :

إذا أمّ سرباح غدت فى طعائن طوالع نجدا فاضت العين تدمع^(١)

(١) فى أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٦٧ « وقد استعملوا (فى) مكان (مع) كقول الشاعر : إذا أم سرباح . . أى مع
طعائن يقال جلس فلان : إذا أتى نجدا ويقال لنجد : المجلس والبيت فى شرح لامية العرب للمبرد ص ٦١ وروى سرباح بالباء
الموحدة هنا وفى شرح اللامية وفى أمالى الشجرى .

وابن منظور يقول : المرباح من الرجال : الطويل وأم سرباح امرأة مشتق منه قال بعض أمراء مكة وقيل هو لدراج
بن زرعة : إذا أم سرباح وفى أصل المقتضب : طوالع نجد . ولكن السيرافى صحيح : جوالس نجد وذكر أبو تمام فى (الوحشيات)
قصيدة دراج الضباب فيها هذا الشاهد ص ٣٠ - ٣١ .

وقال آخر :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبٌ انْظَرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ^(١)

٢
٤٥٩

ومن لم يرد التنوين خفض في هذين البيتين وما / أشبههما .

واعلم أَنَّ القياس وأكثر كلام العرب أن تقول : هذه أربعة عشر ، وخمسة عشر فتدعه مفتوحاً على قولك : هذه أربعة عشر ، وخمسة عشر .

وقوم من العرب يقولون : هذه أربعة عشر ، ومررت بأربعة عشر^(٢) . وهم قليل ، وله وجيه من القياس : وهو أن تردّه بالإضافة إلى الإعراب ، كما أنك تقول : ذهب أميس بما فيه ، وذهب أمسك بما فيه ، وتقول : جئت من قبل يا فتى ، فإذا أضفت قلت : من قبلك فهذا مذهبه .

وإنما كان القياس المذهب الأول ؛ لأنّ (خمسة عشر) نكرة . وما لم تردّه النكرة إلى أصله لم تردّه الإضافة .

(١) الذناب والذنابة بكسر الفاء فيهما والذناب بالضم والقصر : الذنب . والأجب : الجمل المقطوع السنام . والسنام : يستعار كثيراً للز .

والظهر في هذا البيت على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول بالنصب وقال ابن الحاجب في أماليه : نصب الظهر كنصب الوجه في مروت برجل حسن الوجه وهي لفظة فصيحة على التشبيه بالمفعول . ومنهم من جعل نصبه على التخيير ولا حاجة إليه .
الثاني رفع الظهر على الفاعلية .

الثالث خفضه بإضافة أجب إليه وقال ابن الحاجب أجب : صفة لذناب أو عيش .
وقيل البيت :

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ رِبْعُ النَّاسِ وَالْبِلْدُ الْحَرَامُ

و (نأخذ) معطوف على جواب الشرط فيجوز فيه الجزم والنصب والرفع .

وللأبيات قصة ذكرها البغدادي في الخزائن ج ٤ ص ٩٦ - ٩٨ وانظر ديوان النابتة الذبياني ص ٧٣ والعيني ج ٣ ص ٥٧٩ ج ٤ ص ٤٣٤ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥١ « واعلم أن العرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام على حال واحدة ، كما تقول : انصرب أهم أفضل وكالآن وذلك لكثرة في الكلام وأنها نكرة فلا تميز ومن العرب من يقول : خمسة عشر وهي لغة رديئة » .

أَمَّا (أَمْسِ) وَقَبْلُ) ونحوهما فمعارف . ولو جعلتهن نكرات لوجعن إلى الإعراب ؛ كما رجعن إليه في الإضافة والألف واللام .

وعلى هذا قُرئ : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ)^(١) على النكرة ، على مثل قولك : أَوَّلًا وَآخِرًا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي النَّدَاءِ : يَا زَيْدُ أَقْبِلْ . فإذا جعلته نكرة قلت : يَا رَجُلًا أَقْبِلْ ، كما تَقُولُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ / فتردّه النكرة إلى الإعراب ؛ كما تردّه الإضافة ؛ أَلَا تَرَكَ تَقُولُ : جَاعَى الْخَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلًا ، وَالْخَمْسَ عَشْرَةَ امْرَأَةً . فلو كانت الإضافة تردّه إلى الإعراب لرددته الألف واللام . وإنّما أجاز سيبويه الضمّ على بُعد .

فأما قولك : مررت بالقوم خمسة عشرهم ، كما تقول : مررت بالقوم خَمْسَتِهِمْ . فغير جائز عندنا البتّة ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ خَمْسَةِ عَشْرٍ إِذَا كَانَ عَدَدًا لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَفْرَدًا ؛ نَحْوُ : خَمْسَةُ عَشْرَ رَجُلًا ، وَلَمْ يَكُنْ إِلَّا نَكْرَةً ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ خَمْسَةِ وَسْتَةٍ وَبَابِهِمَا إِلَى الْعَشْرِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الثَّلَاثَةَ إِلَى الْعَشْرِ مَضَافٌ إِلَى الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكَرَةِ . وَعَلَى هَذَا لَا نَقُولُ : أَخَذْتُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا وَثَلَاثِيهِ لِأَنَّ الَّذِي تَبَيَّنَ بِهِ النَّوْعُ لَا يَكُونُ مَعْرِفَةً مُضْمَرَةً وَلَا مَظْهَرَةً .

(١) الروم : ٤ . القراءة بالكسر والتنوين من الشواذ . في البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٢ « وقرأ أبو السَّهْلِ والجحدري .. من قبل وبعد بالكسر والتنوين فيهما قال الزنجشري : على البحر من غير تقدير مضاف إليه واقتطاعه كأنه قيل قبلًا وبعدًا بمعنى أَوَّلًا وَآخِرًا » .

والحديث عن الغايات سيأتى في الجزء الثالث إن شاء الله .

هذا باب

اشتقاقك للعدد اسم الفاعل^(١) / كقولك

هذا ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة ، ورابع أربعة

٢
٤٦١

اعلم أنك إذا قلت : هذا ثاني اثنين ، فمعنى هذا : أحد اثنين ، كما قال الله عز وجل :
(إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ^(٢)) وقال : عز وجل : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ^(٣)) على هذا :

فإن قلت : هذا ثالث اثنين فعلى غير هذا الوجه . إنما معناه : هذا الذي جاء إلى اثنين
فثلاثهما فمعناه الفعل . وكذلك هذا رابع ثلاثة . ورابع ثلاثة يا فتى ، لأن معناه : أنه
ربعمهم ، وثلاثهم . وعلى هذا قوله عز وجل : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ
وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ^(٤)) . ومثله قوله عز وجل : (سَيَتُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَذِبُهُمْ^(٥))

(١) عنون سيبويه لهذا بقوله ج ٢ ص ١٧٢ هذا باب ذكرك الاسم الذي تبين به العدة كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ .

(٢) التوبة : ٤٠

(٣) المائدة : ٧٣

في سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ « فبناء الإثنين وما بعده إلى العشرة فاعل وهو مضاف إلى الاسم الذي به يبين العدد وذلك قولك :
ثاني اثنين قال الله عز وجل (ثاني اثنين إذ هما في الفار) و (ثالث ثلاثة) وكذلك ما بعد هذا إلى العشرة وتقول في المؤنث ما تقول
في المذكر إلا أنك تجيء بعلامة التأنيث في فاعلة وفي ثنتين وإثنتين ، وتترك الهاء في ثلاث وما فوقها إلى العشر » .

(٤) المجادلة : ٧

(٥) الكهف : ٢٢

في سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ « وتقول : هذا خامس أربعة وذلك أنك تريد أن تقول : هذا الذي خمس الأربعة كما تقول
خمسهم وربعمهم .

وتقول في المؤنث : خامسة أربع وكذلك جميع هذا من الثلاثة إلى العشرة وإنما تريد هذا الذي صير أربعة خسة وقلما تريد
العرب هذا وهو قياس ألا ترى أنك لا تسمع أحدا يقول : ثنيت الواحد ولا ثاني واحد » .

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٤٨ « فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل من الإثنين إلى العشرة إذ لكل منهما فعل ومصدر نحو
ثنيت الأحاد ثنيا ، وثلث الإثنين ثلثا وكذا ربعت الثلاثة إلى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين إلا ما لامه حرف
حلق كأربع وأربع وأتسع وقد يكسر هذا على الأصل » .

وتلك الأولى لا يجوز أن تنصب بها ؛ لأنَّ المعنى : أَحَدُ ثلاثة وأحد أربعة^(١) .

فتقول على هذا القول : هذا رابعُ أربعة إذا كان هو وثلاثُ نسوة ؛ لأنَّه قد دخل معهنَّ فقلت : (أربعة) بالتذكير ؛ لأنَّه إذا اجتمع مذكَّر ومؤنَّث جُعِلَ الكلامُ على التذكير ؛ لأنَّه الأصل .

وتقول على القول الآخر : هذا رابعُ ثلاث يا فتى ؛ لأنَّه لم يدخل معهنَّ / وإنَّما مثاله : هذا ضاربُ ثلاث . فعلى هذا فأجِر هذا الباب .

فإذا جاوزَ العِقْدَ الأوَّلَ فإنَّ القياسَ على المذهب الأوَّل - وهو : هذا ثالثُ ثلاثة ورابعُ أربعة ، أى : أَحَدُ ثلاثة وأَحَدُ أربعة - أن تقول : هذا حادى عشرَ أَحَدَ عشرَ ، وخامسَ عشرَ خمسةَ عشرَ . ولكنَّ العربَ تستثقلُ إضافته على التَّامِ لطوله فيقولون : هذا حادى أَحَدَ عشرَ ، وخامسُ خمسةَ عشرَ^(٢) . فيرفعون الأوَّلَ بما يرفعه . وينصبونه بما ينصبه ، ويخفضونه بما يخفضه ؛ لأنَّه معرب .

وإنَّما منعهم من بنائه أنَّ ثلاثة أَسْمَاءُ لا تُجْعَلُ اسما واحدا فى غير الإضافة . وإنَّما شبهَ خمسةَ عشرَ بحضرموت ، وببني لما ذكرنا من إزالته عن موضعه .

فإن قلت : هذا حادى عشر وخامسَ عشرَ ، كما تقول : هذا خامسَ وسادسَ - بنيتَه على الفتح ؛ لأنَّهما اسمان . فحالُّهما كحال خمسةَ عشرَ ونحوه . فعلى هذا القياسَ يجرى هذا العددُ .

(١) يعبّر عن هذا المتأخرون بأن فاعل بمعنى بعض فلا يعمل والآخر بمعنى مَصِير فيعمل .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ - ١٧٣ . « ومن قال : خامس خمسة قال : خامس خمسة عشر وحادى أحد عشر وكان القياس أن يقول : حادى عشر أحد عشر لأن حادى عشر وخامس عشر بمزلة خامس وسادس ولكنه يعنى حادى ضم إلى عشر بمزلة حضرموت قال : تقول : حادى عشر فتبنيه وما أشبهه ، كما قلت : أحد عشر وما أشبهه فان قلت : حادى أحد عشر فحادى وما أشبهه يرفع ويجر ولا يبنى ، لأن أحد عشر وما أشبهه مبنى ، فان بنيت حادى وما أشبهه معها صارت ثلاثة أشياء إسما واحدا . وقال بعضهم : تقول : ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه وهو القياس ولكنه حذف استخفافا ، لأن ما أبقوا دليل على ما ألقوا » .

وعقد فى الانصاف ص ١٩٩ مسألة لهذا فقال : ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال : ثالث عشر ثلاثة عشر وذهب البصريون إلى أنه يجوز . . .

فإن قلت على قياس قول من قال : هذا رابعٌ ثلاثةٌ وخامسٌ أربعةٌ . فإنَّ النحويين كانوا يقولون : هذا خامسٌ أربعةٌ عشر ، وهذه خامسةٌ أربع / عشرة ، ويقيسون هذا أجمع ، $\frac{2}{463}$ ويقولون : هذا رابعٌ ثلاثٌ عشرة ، إذا كنَّ نساءً ، فصرنَ به أربعةٌ عشر ، كما تقول : هذا رابعٌ ثلاث ، وخامسٌ أربع . فهذا قول النحويين المتقدمين^(١) ، وكان أبو الحسن الأخفش لا يراه صواباً ، وذلك لأنَّك إذا قلت : رابعٌ ثلاثةٌ فإنَّما تُجرِّيه مجرى ضاربٍ ونحوه ، لأنَّك كنت تقول : كانوا ثلاثةً فربَّعهم ، وكانوا خمسةً فسدَّسهم ، ولا يجوز أن تبني فاعلاً من خمسة وعشرة جميعاً ؛ لأنَّ الأصل : خامس عشر أربعة عشر .

والقياس عندي ما قال ، وهو قول المازني^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٣ « وتقول : هو خامس أربع إذا أردت أنه صير أربع نسوة خمسة ولا تكاد العرب تكلم به كما ذكرت لك .

وعلى هذا تقول : رابع ثلاثة عشر ، كما قلت : خامس أربعة عشر » .

• • •

(٢) تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة فقال : ص ٢٨٨ - ٢٩٠ « قال محمد : وهذا خطأ لأنه يريد أن يبنى فاعلاً من فعل نحو ثلث ، وربيع ، وخمس رابع وخامس ونحوه ويلزمه أن يبنى فاعلاً في هذا الموضع من أربعة عشر من الإسمين جميعاً وهذا محال فلا يجوز أن يتكلم بمثل هذا إلا على قول من قال : ثالث ثلاثة فتقول ثالث ثلاثة عشر ، لأن معناه : أحد ثلاثة عشر ، ولا يريد أن يكون فاعلاً من الفعل بمنزلة ضارب من الضرب وترك جواز ما ذكرنا قبل قول الأخفش والمازني » .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : هذا الذي حكاه عن الأخفش والمازني من الاعتلال في أنه لا يجوز رابع ثلاثة عشر كما جاز رابع أربعة عشر هو بعينه لازم لهم في رابع أربعة عشر وذلك أنهم زعموا أن هذا إنما يمنع من أجل أنك تدفعه أن يبنى فاعلاً من كلمتين : أربعة وعشر وهذا لا يجوز فهم أيضاً إنما قدرُوا أن يبنوا فاعلاً في الوجه الآخر وهم يريدون اللفظين أعني قولهم : رابع أربعة عشر وذلك أنه في الأصل : رابع عشر أربعة عشر وإنما حذفوا (عشر) استخفافاً ، واستثناءً بدلالة الثاني عليه ، وكذلك إذا قالوا : رابع ثلاثة عشر إنما معناه : رابع عشرة ثلاثة عشر ، وحذف (عشر) الأول ودل عليه الثاني وهذا شيء فعلته العرب بنت فاعلاً من الصدر لما لم يحز أن تبنيه من اللفظين وليس الحذف هنا بقياس قاسه النحويون ومثل ذلك في كلامهم النسبة إلى المحكي ، نحو تأبط شراً إنما تقول : تأبطي فتنسب إلى الصدر ولو لزمه أن يبنى فاعلاً من لفظين في رابع ثلاثة عشر للزمه ذلك في رابع أربعة عشر فإن قال : أنه بنى رابعاً من أربعة وحذف عشراً استخفافاً فكذلك هو في رابع ثلاثة عشر بنى رابعاً من أربعة وحذف (عشر) استخفافاً . ولا فرق بينهما غير مخالفة لفظ أربعة لفظ ثلاثة . فأما بناء (فاعل) في الوجهين فن لفظة واحدة ، وحذفت الأخرى ، وكان ، ما أبقوا دليلاً على ما ألقوا ، واستعملت العرب استعمالاً مطرداً في الوجهين ومنهم من يأتي بعشر فيقول رابع عشر ثلاثة عشر ، والحذف أجود وأكثر .

فإذا بلغت العشرين فما بعدها لم تَبْنِ منه فاعِلًا ، لَأَنَّهُ يَلْتَبِسُ بِمَا قَبْلَهُ ؛ لَأَنَّهُ يَجِيءُ عَلَى لَفْظِ الْعَشْرِينَ ، وَالثَّلَاثُونَ عَلَى لَفْظِ الثَّلَاثَةِ ، وَهَكَذَا إِلَى التَّسْعِينَ .

فإذا بلغت المائة قلت: كانوا تسعة وتسعين فَأَمَّا يَتَّهِمُ : إذا جعلتهم مائة . وكانوا تسعمائة فَأَلْفَتُهُمْ . إذا أردت : (فعلتهم) ، وَأَلْفَتُهُمْ . إذا أردت : (أفعلتهم) . كُلُّ ذَلِكَ يُقَالُ وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ «أَوَّلُ حَيِّ آلَفٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ / صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جَهَنَّةُ ، وَقَدْ آلَفَتْ مَعَهُ بَنُو سُلَيْمٍ بَعْدُ» .

قال بُجَيْرُ بْنُ زُهَيْرٍ :

صَبَحْنَا هُمْ بِأَلْفٍ مِنْ سُلَيْمٍ وَسَبْعٍ مِنْ بَنِي عُثْمَانَ وَافِي^(١)

وبنو عثمان بن عمرو بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر هم مُزَيْنَةُ .

= فأما قوله : إذا أردت بفعل الإسم جاز بناؤه وكان معناه أحد أربعة عشر فإذا أردت به الفعل لم يجوز فهذا تحكم بنبر علة وقد جعلت العرب حكم هذا الباب أن يبنى فاعلا من الأول كما ينسب إلى اللفظة الأولى ولم يرنا الراد علة مانعة من الوجه الآخر الذي على معنى الفعل غير قوله : يلزمك إذا أردت به الفعل أن تبنى فاعلا من لفظين ولا فرق بين فاعل إذا أردت به الفعل وبين فاعل إذا أردت به الإسم في الاشتقاق وإنما يقع الفرق في النية إذا نويت به الإسم ، ولم ترد إيقاع الفعل فأما في لفظ الاشتقاق فهما سواء ألا ترى أن ضارب زيد أمس ، وضارب زيدا غدا اشتقاقهما واحد اللفظ فهما سواء وإن كنت تريد بالمستقبل إيقاع الفعل وبالماضي الإسم .

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ٣٦ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٩ .

(١) في نسب عدنان وقحطان للمبرد ص ٦ «ومن قبائل بني طابخة بن إلياس بنو أد بن طابخة وهم بنو مر بن أد وعبد مناة ابن أد وضبة بن أد وعمرو بن أد وهم مزينة نسبوا إلى أمهم» .

وفي جبهة أنساب العرب ص ٢٠١ «ولد عمرو بن أد عثمان وأوس وأمهما مزينة بنت كلب فنسب ولدها إليها» وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٢ ، والاشتقاق ص ١٨٠ .

والبيت من قصيدة لبجير بن زهير قالها في فتح مكة ذكرها ابن هشام في السيرة .

أنظر : الروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٢ . ورواية البيت هناك :

صبحناهم بألف من سليم وألف من بني عثمان وافي

هذا باب

ما يُضافُ إليه من العِدَّة من الأجناس وما يمتنع من الإضافة

'علم أنه كلُّ ما كان اسماً غيرَ نعتٍ فإضافة العدد إليه جيّدة . وذلك قولك : عندى ثلاثة أجمالٍ ، وأربعُ أَيْنَتٍ ، وخمسةُ دراهمٍ ، وثلاثةُ أنْقُسٍ .

فإن كان نعتاً قُبِحَ ذلك فيه ، إلّا أن يكون مضارعاً للاسم ، واقعاً مَوْقَعَهُ . وذلك قولك : عندى ثلاثة قرشيّين ، وأربعةُ كرامٍ ، وخمسة ظرفاء^(١) هذا قبيحٌ حتّى تقول : ثلاثة رجالٍ قرشيّين . وثلاثة رجالٍ كرامٍ ، ونحو ذلك . فأمّا المضارع للأسماء فنحو : جاءنى ثلاثة أمثالِكَ ، وأربعة أشباهِ زيدٍ . كما قال الله عزَّ وجلَّ . « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا » وقد قرئ : (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) / . فهذه القراءة المختارة^(٢) عند أهل اللغة ، والّتي بدأنا بها $\frac{٢}{٤٦٥}$ حسنةٌ جميلة .

فإن كان الذى يقع عليه العدد اسماً لجنس من غير الآدميّين لم يُلاقه العددُ إلّا بحرف الإضافة ، وكان مجازُهُ التّأنيثَ ، لأنَّ فِعْلَهُ وَجَمْعَهُ على ذلك ، إذ كان معناه الجماعة ، ألا ترى أنَّكَ تقول : الجمالُ تسير ، والجمالُ يسرن ؛ كما قال الله عز وجلَّ عند ذكر الأصنام : (رَبُّ إِنْهُمْ أَضْلَلَنَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ)^(٣) . وعلى هذا يُجمع ؛ كما تقول : حمامٌ وحمامات ، وسرادقٌ وسرادقات .

(١) فى سبويه ج ٢ ص ١٧٥ « باب ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء الّتي يبين بها العدد . . وذلك الوصف تقول هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون وثلاثة صالحون فهذا وجه الكلام كراهية أن يجعل الصفة كالإسم إلّا أن يضطر شاعر وهذا يدلك على أن النسابات إذا قلت ثلاثة نسابات إنما يحى كأنه وصف المذكور ، لأنه ليس موضعاً يحسن فيه الصفة ، كما يحسن الإسم فلما لم يقع إلّا وصفا صار المتكلم كأنه قد لفظ بمذكرين ثم وصفهم بها وقال الله جل ثناؤه (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) » .

(٢) الأنعام : ١٦٠ وانظر تعليق ص ١٤٩ من هذا الجزء والكامل ج ٥ ص ٢٧٠

وقراءة « عشر أمثالها » بتونين عشر ورفع أمثالها قراءة عشرية ليعقوب . النشر ج ٢ ص ٢٦٦ - الاتحاف ص ٢٢٠ .

وقرىء فى الشواذ بتونين عشر ونصب أمثالها قرأ بذلك الأعشى الاتحاف ص ٢٢٠ .

(٣) إبراهيم : ٣٦

فَأَمَّا الْآدَمِيُّونَ فَإِنَّ الْمَذْكُورَ مِنْهُمْ يَجْرَى عَلَى جَمْعِهِ التَّذْكِيرُ ، لِأَنَّ فِعْلَهُ عَلَى ذَلِكَ . تَقُولُ :
 هُمْ يَضْرِبُونَ زَيْدًا ، وَيَنْطَلِقُونَ ، فَلِذَلِكَ تَقُولُ : مُسْلِمُونَ وَمَنْطَلِقُونَ ، وَنَحْوَهُ ، وَعَلَى هَذَا تَقُولُ :
 هُمُ الرِّجَالُ ، وَلَا يَقَعُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا لِمَا يَعْقِلُ .

فَإِنْ قُلْتَ : هِيَ الرِّجَالُ . صَلَحَ عَلَى إِرَادَتِكَ هِيَ جَمَاعَةُ الرِّجَالِ ، كَمَا تَقُولُ : هِيَ الْجَمَالُ .
 فَأَمَّا (هُمْ) فَلَا يَكُونُ إِلَّا لِمَا يَعْقِلُ .

فَإِذَا أَضْفَعْتَ إِلَى اسْمِ جَنْسٍ مِنْ غَيْرِ الْآدَمِيِّينَ قُلْتَ : عِنْدِي / ثَلَاثٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَثَلَاثٌ مِنَ
 الْغَنَمِ . وَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثٌ مِنَ الْغَنَمِ ذَكَورٌ وَثَلَاثٌ مِنَ الشَّاءِ ذَكَورٌ ، وَكَذَلِكَ مَا أَشَبَّهُ هَذَا ^(١) ،
 لِأَنَّكَ إِنَّمَا قُلْتَ : ذَكَورٌ بَعْدَ أَنْ أُجْرِيَتْ فِي اسْمِهِ التَّأْنِيثُ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا حَقَرْتَ الْإِبِلَ
 وَالْغَنَمَ قُلْتَ : أَبَيْلَةٌ وَغُنَيْمَةٌ . وَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثَةُ ذَكَورٍ مِنَ الشَّاءِ ، وَثَلَاثَةُ ذَكَورٍ مِنَ الْإِبِلِ ^(٢)
 لِأَنَّكَ إِنَّمَا قُلْتَ : مِنَ الْإِبِلِ ، وَمِنَ الشَّاءِ ، بَعْدَ أَنْ جَرَى فِيهِ التَّذْكِيرُ ؛ كَمَا تَقُولُ : عِنْدِي
 ثَلَاثَةُ أَشْخَصٍ ، ثُمَّ تَقُولُ : مِنَ النِّسَاءِ ^(٣) ؛ لِأَنَّكَ أُجْرِيْتَ عَلَيْهِ التَّذْكِيرَ أَوَّلًا عَلَى لَفْظِهِ ،
 ثُمَّ بَيَّنْتَ بَعْدُ مَا تَعْنَى .

وَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ ^(٤) ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : ثَلَاثُ أَنْفُسٍ . أَمَّا التَّذْكِيرُ فَإِذَا عَنَيْتَ

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « فَإِذَا جِثَّتْ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي تَبَيَّنَ بِهَا الْعِدَّةُ أُجْرِيَتْ الْبَابُ عَلَى التَّأْنِيثِ فِي التَّثْلِيثِ إِلَى تِسْعِ عَشْرَةٍ
 وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ثَلَاثُ شِيَاهِ ذَكَورٌ ، وَلَهُ ثَلَاثُ مِنَ الشَّاءِ فَأُجْرِيَتْ ذَلِكَ عَلَى الْأَصْلِ ، لِأَنَّ الشَّاءَ أَصْلُهُ التَّأْنِيثُ وَإِنْ وَقَعْتَ عَلَى
 الْمَذْكَرِ ، كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ : هَذِهِ غَنَمٌ ذَكَورٌ فَالْغَنَمُ مُؤَنَّثَةٌ وَقَدْ يَقَعُ عَلَى الْمَذْكَرِ وَقَالَ الْخَلِيلُ : هَذَا شَاةٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى (هَذَا
 رَحْمَةً مِنْ رَبِّ) .

وَتَقُولُ : لَهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ذَكَورٌ وَخَمْسٌ مِنَ الْغَنَمِ ذَكَورٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ إِسْمَانِ مُؤَنَّثَانِ كَمَا أَنَّ مَا فِيهِ الْهَاءُ مُؤَنَّثٌ
 الْأَصْلُ وَإِنْ وَقَعَ عَلَى مَذْكَرٍ .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « وَتَقُولُ : لَهُ ثَلَاثَةُ ذَكَورٍ مِنَ الْإِبِلِ ، لِأَنَّكَ لَمْ تَجِءْ بِشَيْءٍ مِنَ التَّأْنِيثِ وَإِنَّمَا ثَلَّثْتَ الْمَذْكَرَ
 ثُمَّ جِثَّتْ بِالتَّضْمِيرِ فَمِنْ الْإِبِلِ (لَا تَذْهَبُ الْهَاءُ ، كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ : ذَكَورٌ بَعْدَ قَوْلِكَ : مِنَ الْإِبِلِ لَا تَثْبِتُ الْهَاءَ) .

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « وَتَقُولُ : ثَلَاثَةُ أَشْخَصٍ وَإِنْ عَنَيْتَ نِسَاءً لِأَنَّ الشَّخْصَ إِسْمٌ مَذْكَرٌ .

(٤) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « وَقَالُوا : ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ ، لِأَنَّ النَّفْسَ عِنْدَهُمْ إِنْسَانٌ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : نَفْسٌ وَاحِدَةٌ
 فَلَا يَدْخُلُونَ الْهَاءَ » .

وَقَالَ فِي ص ١٧٤ « وَزَعَمَ يُونُسُ عَنْ رُؤْيَا أَنَّهُ قَالَ : ثَلَاثُ أَنْفُسٍ عَلَى تَأْنِيثِ النَّفْسِ ، كَمَا يُقَالُ ثَلَاثُ أَعْيُنٍ لِلْعَيْنِ مِنَ النَّاسِ .
 وَقَالَ كَمَا أَنَّ النَّفْسَ فِي الْمَذْكَرِ أَكْثَرُ » .

بالنفس المذكور . وعلى هذا تقول : عندى نفس واحد ، وإن أردت لفظها قلت : عندى ثلاث أنفس ؛ لأنها على اللفظ تصغرُ نَفْسَةً . وعلى هذا قوله عز وجل : (يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ^(١)) وقال عز وجل : (أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ ^(٢)) ، وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم : (بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا / وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ ^(٣)) على مخاطبة النفس ، $\frac{٢}{٤٦٧}$ وقال : (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ^(٤)) .

وتقول : ثلاثة أفراس وثلاث أفراس ، لأن الفرس يقع على الذكر والأنثى ^(٥)

فأما قولك : هذه عين ^(٦) القوم وأنت تعنى الرجل بعينه ، فلأنك وضعت موضع العين بعينها ، فأقمته ذلك المقام . وأو سميت رجلا (عينًا) لقلت فى تصغيره عَيْنٌ . فإنما هذا بمنزلة قولك للمرأة : ما أنتِ إِلَّا رُجُلٌ ، وللرجل : ما أنتِ إِلَّا مُرْدَّةٌ . لأنك تقصد قصد الشيء بعينه . فقس ما ورد عليك من هذا تُصَبُّ إن شاء الله .

فأما تسميتهم الرجل عَيْنَةً وأُذَيْنَةً فإنما سموا بهما بعد أن ضمتا فى موضعهما ، ولو سميت الرجل (أذنا) ، ثم صغرت لقلت : أُذَيْنٌ فاعلم .

(١) الفجر : ٢٧ .

(٢) الزمر : ٥٦ .

(٣) الزمر : ٥٩ فى شواذ ابن خالويه ص ١٣١ . . بكسر التاء النبى صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضى الله عنه وفى البحر المحيط ج ٧ ص ١٣٦ بكسر الكاف والتاء خطاب للنفس وهى قراءة أبى بكر الصديق وإبنته عائشة رضى الله عنهما وروتهما أم سلمة عن النبى صلى الله عليه وسلم .

(٤) آل عمران : ١٨٥ .

(٥) فى سيويه ج ٢ ص ١٧٤ « وتقول : ثلاث أفراس إذا أردت المذكور ، لأن الفرس قد ألزموه التأنيث وصار فى كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر حتى صار بمنزلة القدم » .

(٦) فى سيويه ج ٢ ص ١٧٣ « ومثل ذلك ثلاث أعين وإن كانوا رجلا لأن العين مؤنثة » .

وقال فى ص ١٣٧ : وإذا سميت رجلا بعين وأذن فتصغيره بغير هاء وتدع الهاء ها هنا . . ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذنة .

هذا باب

الجمع لما يكون من الأجناس على (فَعْلَة)

اعلم أنه ما كان من ذلك اسماً فإنك إذا جمعته بالآلف والتاء حرّكت أوسطه^(١)، لتكون الحركة عوضاً من الهاء المحذوفة ، وتكون فرقاً / بين الاسم والنعت ؛ وذلك قولك في طلحة :
 طَلَحَات ، وفي جَفْنَة : جَفْنَات ، وفي صَحْفَة : صَحَفَات ، وكذلك جميعُ هذا الباب .

قال الشاعر :

لَنَا الْجَفْنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا^(٢)

وقل الآخر :

نَضَّرَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانٍ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « وأما ما كان على فعلة فإنك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحت العين ، وذلك قولك : قصعة وقصعات ، وصحفة وصحفات ، وجفنة وجفنات ، وشفرة وشفرات ، وجرمة وجرمات » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨١ على أن جمع التصحيح قد يراد به الكثير فالجفنات مراد بها الجفان .

الغر : البيض ، ويريد بياض الشحم . والأسيايف جمع قلة وأراد به الكثرة .

والبيت لحسان من قصيدة في ديوانه ص ٢٩٦ - ٣٠٢

(٣) روى بجر طلحة وبنصبه - جمال ابن عصفور الجر من الضرورة لأنه حذف المضاف من غير أن يقوم المضاف إليه مقامه . وقال ابن برى : الأشبه عندي أن يخفضه بإضافة سجستان إليه لأنه كان أميرها والنصب بتقدير أعنى أو منصوب على نزع الخافض والأصل دفنوها بطلحة الطلحات قاله ابن خروف والأول قول البطليوسى أو هو بدل مطابق من (أعظما) فتكون أعظما من قبيل ذكر البعض وإرادة الكل .

طلحة الطلحات : أحد الأجياد المشهورين في الإسلام وإسمه طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعى وأضيف إلى الطلحات لأنه فاق في الجود خمسة أجياد إسم كل منهم طلحة ، وقيل غير ذلك وانظر جمهرة الأنساب ص ٢٣٨ والاشتقاق ص ٤٧٥ وشروح سقط الزند ص ٩٥٨ وسجستان : ولاية واسعة .

والبيت أول قصيدة لعبد الله بن قيس بن الرقيات في رثاء طلحة أنظر الخزاعة ج ٣ ص ٣٩٢ - ٣٩٥ ومعجم البلدان ج ٣ ص ١٩٠ - ١٩١ والقصيدة في الديوان ص ٢٠ - ٢٢ .

ويرى الكوفيون جمع نحو طلحة جميع مذكر سالما وفي الإنصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٦ - ٣١ . واستدل البصريون لديهم بهذا البيت .

فهذا إنما يكون في المفتوح على هذه الهيئة الواحدة ، لأنَّ الفتح أخفَّ الحركات .

فإن كان الاسم على (فُعْلَة) ففيه ثلاثة أوجه ^(١) :

إن شئت قلت : فُعَلَات ، وأتبعْتَ الضمَّة الضمَّة ؛ كما أتبعْتَ الفتحَ الفتحَ .

وإن شئت جمعته على فُعَلَات ، فأبدلت من الضمَّة الفتحَ لخفتها .

وإن شئت أسكنت فقلت : فُعَلَات ؛ كما تقول في عَضْد : عَضْد ؛ وفي رُسُل : رُسُل . قال

الله عزَّ وجلَّ : (وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ^(٢)) . وواحدُها خُطوة . وقال الشاعر :

وَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيًا رُكْبَانُنَا عَلَى مَوْطِنٍ لَا نَخْلِطُ الْجَدَّ بِالْهَزْلِ ^(٣) /

ينشلون : رُكْبَاتَنَا ورُكْبَاتَنَا . وهذه الآية تقرأ على الأوجه الثلاثة . وذلك قوله : (في

الظلمات ، والظلمات ، والظلمات ^(٤) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ - ١٨٢ « وأما ما كان فعلة فإني إذا كسرتة على بناء أدنى العدد ألحقت التاء ، وحركت

العين بضمة وذلك قولك : ركبة وركبات وغرفة وغرفات وجفرة وجفرات . . ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء فيقول : ركبات وغرفات » .

(٢) البقرة : ١٦٨ . قرئ في السبعة خطوات بضم العين وسكونها في جميع القرآن . الإنحاف ص ١٥٢ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ على سماعه الفتح في ركباتنا . ويقول الأعم : زعم بعض النحويين أنه جمع ركبة على ركب ثم جمع ركبا على ركبات فهو جمع الجمع وقول سيبويه أصح ، لأنهم يقولون : ثلاث ركبات بالفتح ، كما يقولون ثلاث ركبات بالضم والثلاثة إلى العشرة إنما تصاف إلى أدنى العدد . ركباتنا : فاعل للوصف وذكر لأنه مؤنث مجازي .

يقول : رأونا وقد شمرنا للحرب وكشفنا عن أسوقنا حتى بدت ركباتنا .

ولم ينسب البيت لقاتل معين وهو في ابن يعيش ج ٥ ص ٢٩ .

(٤) في الظلمات - بأداة التعريف في ثلاث آيات الأنعام : ٢٩ ، ١٢٢ والأنبياء : ٨٧ .

وقراءة تسكين العين في ظلمات والظلمات في جميع القرآن شاذة قرأ بها الحسن وكذلك قراءة فتح العين أنظر انحاف فضله

البشر ص ١٣٠ ، ٢٠٥ ، ٣١١ ، ٣٢٥ وشواذ ابن خالويه ص ٢ ، ٣٦ والبحر المحيط ج ١ ص ٨٠ .

وما كان على (فُعلة) ففيه ثلاثة أوجه^(١).

أحدها : فِعَلات تُتبع الكسرة الكسرة .

وإن شئت قلت : فِعَلات . فتُبَدل الفتححة من الكسرة ، كما أبدلتها من الضمة .

وإن شئت قلت : فِعَلات ، وأسكنت ؛ كما قلت في إِبِلٍ : إِبِل ، وفي فَخِذٍ : فَخِذ ، لاستثقال الكسرة ، وذلك قولك سِدْرَةٌ وسِدْرَات ، وقربة وقِرْبَات . فإن استثقلت قلت : سِدْرَات وقِرْبَات ، وفي الإسكان : سِدْرَات ، وقِرْبَات .

وأما النعوت فإنَّها لا تكون إلَّا ساكنة ، للفُضْل بين الاسم والنعته^(٢) ؛ وذلك قولك : ضُخْمة ، وضُخْمَات ، وعَبْة وعِبَلات ، وخَدْلَةٌ وخَدَلَات .

وأما قولهم في بني أُمَيَّة الأصغر : العَبَلَات - فإنَّما قصدوا إلى عِبْلة وهو اسم .

وأما قولهم في جمع رُبعة : رُبَعَات - في قولهم : امرأة رُبعة ، ورجل رُبعة - فلاَّنه يَجْرِي عندهم مَجْرَى الاسم . إذ صار يقع للمؤنث / والمذكر على لفظ واحد^(٣) . بمنزلة قولك : فرس $\frac{٢}{٤٧٠}$

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ « وما كان فعلة فإنك إذا كسرتة على بناء أدنى العدد أدخلت التاء وحركت العين بكسرة وذلك قولك : قربات وسدرات وكسرات . ومن العرب من يفتح العين كما فتحت عين فعلة وذلك قولك قربات وسدرات . . . »

ومن قال غرفات فخفف « قال كسرات » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وجميع هذا إذا لحقتة الهاء للتأنيث كسر على فعال وذلك عيلة وعبال . . . وليس شيء من هذا يتمتع من التاء غير أنك لا تحرك الحرف الأوسط لأنه صفة وقالوا : شياه بلجات فحركوا الحرف الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة لجة فإنما جاءوا بالجمع على هذا واتفقوا عليه في الجمع » وانظر مجالس ثعلب ص ٥٩٥ .

ما تقدم يتضح لنا أن المبرد على وفاق مع سيبويه في تحريك عين الاسم دون الصفة ولكن السيوطي في الجمع ينسب إلى المبرد أنه يجزى تحريك عين الصفة قياساً قال في ج ١ ص ٢٣ : ونذر كهلات بالفتح كهلة ، وأجاز المبرد القياس عليه . الخدلة : المرأة الغليظة السياق المستديرتها .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وأما ربعة فإنهم يقولون : رجال ريعات ونسوة ريعات وذلك لأن أصل ربعة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث ، فوصفا به ، ووصف المذكر بهذا الاسم المؤنث كما يوصف المذكر بخمسة حين يقولون رجال خمسة وخمسة اسم مؤنث وصف به المذكر » .

للمذكر والأنثى^(١) كذلك إنسان وبعير ، يقع على المذكر والمؤنث وإن كان في اللفظ مذكرا .
كما أن رُبعة في اللفظ مؤنث وهو يقع على المذكر والمؤنث . فبعير يقع عليهما^(٢) ومجازه
في الإبل مجاز قولك : إنسان . وجمل يعجرى مَجْرَى رجل . وناقاة يعجرى مجرى امرأة .

وأنشدني الزيداني عن الأصمعي لأعرابي :

لَا تَشْتَرِي لَبَنَ الْبَعِيرِ وَعِنْدَنَا عَرَقُ الزَّجَاجَةِ وَاكْفُ الْمَعْصَارِ^(٣)

وأما قولهم : شاة لُجْبة ، وشاء لُجَبَات - فزعم سيبويه . أنهم يقولون : لُجْبة ولُجْبة ،
ولإنما قالوا : لُجَبَات على قولهم لُجْبة^(٤) .

= في مجالس ثعلب ص ٥٩٥ « ولم يحك الفراء ولا الكسائي في ربعة إلا التحريك وقال ابن الأعرابي رجال ربعات وربعات ..
وقال أبو العباس والذي سكن في ربعات جملة مرة على النعت ومرة على الإسم » .
الربعة : المربوعة الخلق ليست بالطويلة ولا بالقصيرة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٤ « لأن الفرس قد ألزموه التأنيث وصار في كلامهم للمؤنث أكثر منه في المذكر » .

(٢) في إصلاح المنطق ص ٣٢٦ « وقال الأصمعي : البعير بمنزلة الإنسان يكون المذكر والمؤنث .. وكذلك تقول
للجمل : هذا بعير ولناقاة هذه بعير ، وحكى عن بعض العرب : صرعتني بعير لي أي ناقاة وتقول : شربت من لبن يعبري أي من
لبن ناقتي » وانظر اللسان أيضا .

(٣) البيت في مبادئ اللغة لاسكافي ص ١٤٣ وروايته : لَا تَشْتَرِي لَبَنَ .. وشرحه بقوله : يقول : لسانا من أهل
البادوة والناشئين للشقاوة فيكون غاية سهوتنا شرب لبن البعير وعندنا من شراب العنب الكثير الذي يفرق فيه القدح وتمتلئ
منه المعصرة حتى تسيل سلاتها .

المعصار : الذي يجعل فيه الشيء ثم يعصر . وكف . مال وتقاطر - وانظر الخصائص ج ٢ ص ٤١٨ والرواية هناك :
لَا تَشْرَبُوا . وروى في نهاية الأرب ج ١٠ ص ١٠٣ لَا تَشْتَرِي . وروى في الأغاني ج ٤ ص ٣٧٣ برواية :

لَا نَبْتَغِي لَبَنَ الْبَعِيرِ وَعِنْدَنَا مَاءُ الزَّبِيبِ وَنَاطِئُ الْمَعْصَارِ

وروى في شروح سقط الزند ص ٢٦ : لَا تَشْرَبِي مَاءَ الْقُلُوصِ وَعِنْدَنَا ..

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وقالوا : شياه لُجَبَات فحركوا الحرف الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة لُجْبة
فإنما جامعا بالجمع عن هذا ، واتفقوا عليه في الجمع » .

وقال قوم : بل حرّك ، لأنّه لا يلتبس بالمدكّر ؛ لأنّه لا يكون إلّا فى الإناث . ولو أسكنه مسكّن على أنّه صفة كان مصيباً^(١) .

وقد جاء فى الأسماء بالإسكان فى (فَعْلَة) . أنشدوا لذى الرمة :

.. / ورفُضَتُ الهوى فى المفاصل^(٢)

وهو جمع رَفُضَة .

٢
٤٧١

(١) أجاز المبرد تسكين العين فى لجبات ولم يقل ذلك فى ربعات وأجازه ثعلب كما ذكرنا فى مجالسه وقال السيوطى فى الجمع ج ١ ص ٢٤ : وأجاز المبرد التسكين فيهما قياساً وان لم يسمع ووافقه ابن مالك .
(٢) قطعة من البيت :

أَبَتْ ذِكْرُ عَزْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خَفُوقًا وَرَفُضَاتُ الْهَوَىٰ فِي الْمَفَاصِلِ

قال ابن عصفور : كان ينبغى أن يقول رفضات بالتحريك إلا أنه لما اضطرب إلى التسكين حكم لها بحكم الصفة فسكن وما يبين لك صحة ما ذكرته من الحمل على الصفة أن أكثر ما جاء من ذلك فى الشعر إنما هو مصدر لقوة شبه المصدر باسم الفاعل الذى هو صفة .

الذكر بكسر الدال وفتح الكاف : جمع ذكر والذكر بالكسر والضم : إسم لذكرته بقلبي وبلساني ذكرى بالكسر والقصر وأنكر الفراء الكسر فى القلب وقال : اجملنى على ذكر منك بالضم لا غير .

الأحشاء : جمع حشى وهو ما فى البطن من معى وكرش وغيرهما .

رفضات الهوى : ما تفرق من هواها فى قلبه .

خفوقاً : مفعول ثان من خفق : إذا اضطرب ، ورفضات الهوى مطوف على ذكر وهو من إضافة المصدر إلى فاعله .

والبيت لذى الرمة من قصيدة فى ديوانه ص ٧٠ - ٧٣ وفى طبعة كبردج ص ٤٩١ - ٥٠١ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٢٣ -

٤٢٤ وشواهد النشابة ص ١٢٨ - ١٣٢

هذا باب

ما جاء من هذا في ذوات الياء والواو
التي ياءتهن ، وواوتهن لامات

وذلك قولك في رَمِيَّة : رَمِيَّات ، وفي غَزْوَة : غَزَوَات ، وفي قَشْوَة : قَشَوَات^(١) ، كما تقول
في (فَعَلَة) ؛ نحو : حَصَاة وَقَتَاة . حَصِيَّات وَقَنَوَات ؛ لِأَنَّكَ أَوْ حَذَفْتَ لَاتِقَاءَ السَّاكِنَيْنِ لَاتِبَسَ .
بِفَعَالٍ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ . فَجَرَى هَا هُنَا مَجْرَى غَزَوًا وَرَمِيًا ؛ لِأَنَّكَ أَوْ أَلْحَقْتَ أَلْفَ غَزَا وَأَلْفَ
رَمَى أَلْفَ التَّثْنِيَةِ - لِلزَّمَكِ الْحَذْفِ لَاتِقَاءَ السَّاكِنَيْنِ فَالْتِبَسَ الْاِثْنَانُ بِالوَاحِدِ ، فَكَانَتْ تَقُولُ
لِلْاِثْنَيْنِ : غَزَا ، وَرَمَى . فَلَمَّا كَانَ هَذَا عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ لَمْ يُحْذَفْ .

فَأَمَّا مَا كَانَتْ الْيَاءُ وَالْوَاوُ مِنْهُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ فَإِنَّ فِيهِ اخْتِلَافًا^(٢) .:

أَمَّا الْأَقْيَسُ وَالْأَكْثَرُ فِي لُغَاتِ جَمِيعِ الْعَرَبِ فَإِنَّ تَقُولُ فِي بَيْضَة : بَيْضَات ، وَفِي جَوْزَة :
جَوَزَات ، وَفِي لَوْزَة : لَوَزَات .

وَأَمَّا هُذَيْلُ بْنُ مُدْرِكَةَ خَاصَّةً فَيَقُولُونَ : جَوَزَات ، وَبَيْضَات ، وَلَوَزَات / عَلَى مِنْهَاجٍ غَيْرِ $\frac{2}{472}$
الْمُعْتَلِّ ، وَلَا يَقْلِبُونَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا أَلْفًا .

فَيَقَالُ : أَلَيْسَ حَقُّ الْوَاوِ وَالْيَاءِ - إِذَا كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي مَوْضِعِ حَرَكَةٍ - أَنْ
تُقْلَبَ أَلْفًا إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مُفْتَوْحًا ؟ .

فَيَقُولُ مَنْ يَحْتَجُّ عَنْهُمْ : إِنَّمَا حُرِّكَتْ هَذِهِ الْيَاءُ وَهَذِهِ الْوَاوُ ، لِأَنَّ الْبَابَ وَقَعَ اسْمًا مُتَحَرِّكًا

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨١ « وَبَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ تَقُولُ : رَكْوَةٌ وَرَكَاءٌ وَرَكَوَاتٌ وَقَشْوَةٌ وَقَشَاءٌ وَقَشَوَاتٌ
وَعِلْوَةٌ وَعِلَاءٌ وَعِلَوَاتٌ وَظَلِيَّةٌ وَظَبَاءٌ وَظَلِيَّاتٌ » .

الْقَشْوَةُ : قَفَّةٌ مِنْ خَوْصٍ تَجْعَلُ الْمَرْأَةَ فِيهَا عَطْرَهَا وَحَاجَتَهَا .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٩١ « وَغَيْرُ وَغَيْرَاتِ حُرُوكِ الْيَاءِ وَأَجْمَعُوا فِيهَا عَلَى لُغَةِ هُذَيْلٍ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ بَيْضَاتٌ وَجَوَزَاتٌ » .

أَلْحَقُ الْمَعْتَلُّ بِالصَّحِيحِ ؛ لَثَلَا يَلْتَبِسُ [النَّعْتُ بِالْمَنْعُوتِ أَجْرَى هَذَا الْبَابُ فِي تَرْكِ الْقَلْبِ مَجْرَى خَوْنَةٍ وَخَوَاكَةٍ . لَثَلَا يَلْتَبِسُ] ^(١) بِنَا أَصْلُهُ فَعَلَةٌ ، نَحْوُ : دَارَةٌ ، وَقَارَةٌ إِذَا قَلَّتْ : دَارَاتُ ، وَقَارَاتُ . فَصَحَّ هَذَا لِأَنَّ أَصْلَهُ السَّكُونُ ؛ كَمَا صَحَّ الْعَوْرُ ، وَالصَّيْدُ ، وَعَوْرٌ ، وَصَيْدٌ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْفِعْلِ (أَفْعَلٌ) .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ مَا كَانَ مِنْ هَذَا مَضْمُومَ الْأَوَّلِ ثَمَّا وَاوَهُ أَوْ يَأْوُهُ لَامٌ أَوْ مَكْسُورَ الْأَوَّلِ فَلَهُ أَحْكَامٌ نَذَكْرُهَا مَفْسَرَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

أَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ مَضْمُومَ الْأَوَّلِ ^(٢) : نَحْوُ : غُدُوَّةٌ وَرُشُوَّةٌ - فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِ : رُشُوتٌ ، وَغُدُوتٌ . وَمَنْ قَالَ : ظُلُمَاتٌ قَالَ : رُشُوتٌ وَغُدُوتٌ . وَمَنْ قَالَ : ظُلُمَاتٍ قَالَ : رُشُوتٌ ، وَغُدُوتٌ .

وَمَنْ كَانَ يَقُولُ : رِشْوَةٌ فَيَكْسِرُ أَوَّلَهُ / وَيَقُولُ : غِدُوَّةٌ ^(٣) فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقُولَ فِيهِ مَا قَالُوا فِي سِدْرَاتٍ ، وَكِسِرَاتٍ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءٌ ، فَتَلْتَبَسُ بِنَاتِ الْوَاوِ بَبِنَاتِ الْيَاءِ . وَلَكِنَّهُ يُسَكِّنُ إِنْ شَاءَ ، وَيَفْتَحُ إِنْ شَاءَ ، فَيَقُولُ : رِشُوتٌ ، وَرِشُوتٌ .

وَكَذَلِكَ غُدُوَّةٌ وَمَا أَشْبَهَهَا . وَمَنْ قَالَ : مُدْيَةٌ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ جَمْعُهَا عَلَى مَنْهَاجِ قَوْلِهِ : ظُلُمَاتٌ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ قَلْبُ الْيَاءِ وَاوًا . وَلَكِنْ يُسَكِّنُ إِنْ شَاءَ فَيَقُولُ : مُدْيَاتٌ ، وَإِنْ شَاءَ فَتَفْتَحُ ^(٤) .

فَهَذَا الْعَارِضُ الَّذِي يَدْخُلُ فِي بِنَاتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ .

وَمَجْرَى الْبَابِ وَأَصْلُهُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ .

(١) تصحيح السيراني .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ « وبنات الواو بهذه المنزلة قالوا : خطوة وخطوات وخطى وعروة وعروات وعرى . ومن العرب من يدع العين من الضمة في فعلة ويقول عروات وخطوات » .
« وأما بنات الياء إذا كسرت على بناء الأكثر فهي بمنزلة بنات الواو وذلك قواك : كلية وكلى ومدية ومدى وزبية وزبي كرهوا أن يجمعوا بالتاء فيحركوا العين بالضمة فتجىء هذه الياء بعد ضمة فلما ثقل عليهم ذلك تركوه واجتزأوا ببناء الأكثر ، ومن خفف قال : كليات ومديات » .

(٣) تتبعت غدوة في كلام النحويين واللغويين فلم أجدها ضبطها بكسر الفاء وقد تكون مصحفة عن عدوة فالعدوة مثله وقرئ في السبعة بالفتن : ضم الفاء وكسرها .

(٤) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٧٦ « وإن كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الإتيان اتفاقاً للثقل ، وأما الفتح فالمراد نص على جواره ، وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه » .

هذا باب الجمع لما كان على ثلاثة أحرف

أما ما كان من غير المعتل على (فَعْل) فَإِنَّ بابه في أدنى العدد أن يجمع على (أَفْعَل) ؛ وذلك قولك : كلب وأكلب وقُلُس وأقُلُس . فَإِنْ جاوزت إلى الكثير خرج إلى « فَعَال » ، أو (فُعول) : وذلك / قولك : : كِلاب ، وكِعاب ، وفِرَاح ، وفُرُوح ، وقُلوس . فهذا هو الباب^(١) .

فإنما ما جاء على (أَفْعَال) فنحو : فَرْد وأَفْراد ، وفَرَّخ وأَفْرَاح^(٢) ؛ كما قال الشاعر :

ماذا تَقُولُ لأَفْرَاحٍ بَدَى طَلَحٍ حُمُرِ الحَوَاصِلِ لَامَاءٌ وَلَا شَجَرُ^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٥ « أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإنك إذا ثلثته إلى أن تمثله فإن تكسیره أفعل وذلك قولك : كلب وأكلب ، وكعب وأكعب ، وفرخ وأفرخ ، ونسر وأنسر فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجيء على فعال وعلى (فعول) وذلك قولك : كلاب ، وكباش ، وبغال وأما الفعول فنسور ، وبطون وربما كانت فيه اللتان فقالوا : فعول وفعال وذلك قولهم : فروخ وفراخ وكعوب وكعاب ، وفحول وفعال » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ « وأعلم أنه قد يجيء في فعل أفعال مكان أفعل . . . وليس ذلك بالباب في كلام العرب ومن ذلك قولهم : أفرّاح ، وأجداد ، وأفراد ، وأجد عربية وهي الأصل ، ورأد وأرآد والرأد أصل الهجين » .
وانظر الكامل ج ١ ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

* * *

وقد تناول نقد على بن حمزة في كتابه (التنبيهات على أغاليط الرواة) للكامل هذه المسألة فقال : وقد أساء أبو العباس في هذا القول على أنه إنما اتبع أبا بشر عمرو بن عثمان سيبويه ... وقد جاء عن العرب الفصحاء غير ما ذكره فن ذلك كهف وأكهاف . وكف وأكفاف ، وثلج وأثلج ، وقالوا : شيء زائد على كذا وزيد على كذا ثم جمعوا زيدا على أزياد . . وقد جمعوا طرفا على أطراف . . وجمعوا عينا على أعيان ، وقينا وأقيان وقيون ، وطيرا وأطيّار وطيور ، وسيرا وأسيارا وسيور ودينا وأديان ، وبيتا وأبيات وسيفا وأسياف وسيوف والشكل والجمع أشكال والخبر العالم والجمع أحبار وجمع عود أعواد وطود أطواد وبر وأبرار وعير وأعيار . .

وقد خلط ابن حمزة بين الصحيح والمعتل وسيتكلم المبرد عن تكسير المعتل وقياسه كما عقد له سيبويه نابا ج ٢ ص ١٨٤

(٣) ذو طلع : موضع ذكره ياقوت وذكر قصيدة الخطيئة ثم قال ويروى بنى أمر وروى في الكامل بنى مرخ وقال عنه ياقوت هو واد وكذلك روى في مختارات الشجري ج ٣ ص ٨ والبيت مطلع أبيات يخاطب بها الخطيئة سيدنا عمر وكان قد حسنه في هجاء الزيرقان . أنظر الديوان ص ١٢ والخصائص ج ٣ ص ٥٩ ومعجم البلدان ج ٤ ص ٣٨ ج ٥ ص ١٠٣ .

وزَنَدَ وَأَزْنَادٌ ؛ كما قال الشاعر :

وُجِدَتْ - إِذَا اضْطَلَحُوا - خَيْرَهُمْ وَزَنَدُكَ أَثَقَبُ أَزْنَادِهَا^(١)

فمَشَبَّهٌ بغيره ، خارجٌ عن بابهِ .

وكذلك ما كان على (فِعْلَةٌ) ؛ نحو : فَتَقَعَ وَفَقَعَةٌ ، وَجَبَّ وَجِبَاءَةٌ^(٢) .

وكذلك ما كان على (فِعْلَان) ؛ نحو : حَجَلٌ وَحِجْلَان ، وَرَأَلٌ وَرِئْلَان .

وما كان على (فُعْلَان) ؛ نحو : ظَهَرَ وَظُهُرَان ، وَبَطَنَ وَبُطْنَان^(٣) .

وسنذكر لِمَ جاز أن يجيء على هذه الأبنية الخارجة عن الأصل عند ذكرنا النعوت إن شاء الله ؟

وما كان على (فُعْلٍ) فَإِنَّ أدنى العدد فيه (أفْعَال) ؛ نحو : جَذَعَ وَأَجْذَاع ، وَعِذَّلَ وَأَعْدَال ، وبِشَّرَ وَأَبَار^(٤) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ على جمع زَنَدَ على أَزْنَاد وقال الأعمى : وهو جمع شاذ لأن باب فعل حكمه أن يكسر في القليل على أفْعَل . والبيت للأعشى من قصيدة طويلة في المدح الديوان ص ٦٩ - ٧٥ . وضرب ثقوب الزند مثلاً لكثرة خسيره .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ « وربما كسروا الفعل على فُعْلَةٍ ، كما كسر على فَعَال وفَعُول وليس ذلك بالأصل وذلك قولهم : جبء - ومو الكأة الحمراء - وجبأة وفقع وفقعة وقعب وقعبة » .
الفقعة : البيضاء الرخوة من الكأة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وقد يجيء الفعل فُعْلَانَا وذلك قولك : ثَغِبَ وَثُنْبَان - والثَغِب : الغدير وبطن وبطنان وظهر وظهران .

وقد يجيء على فُعْلَان وهو أقلهما - نحو حَجَلٌ وَحِجْلَان ورَأَلٌ وَرِئْلَان وَجَحَشٌ وَجَحْشَان وَعِيدٌ وَعِيدَان » .

الحجل : ذكر القيج . الرال : ولد النعام . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٠٦ ، ص ٣٣٥ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فنحو بَرَّ وَأَبَار » وفي إصلاح المنطق ص ١٤٧ « وهى البئر والجمع القليل أبْوَر وأَبَار » وفي الخصص ج ١٠ ص ٣٤ « ومن العرب من يقلب الهمزة فيقول : أَبَار » .

فإذا جاوزت أدنى العدد فبابه (فُعُول) ^(١) ؛ نحو : لِيَصَّ وَلُصُوص ، وَجَذَعَ وَجُنُوع ،
وَجِنَلٌ وَحُمُول . وقد تجى على (فِعَال) ^(٢) ، لأنها أخت (فُعُول) ؛ نحو : بشار ، وذئباب .

/وأما ما يجى على (أَفْعُل) ^(٣) ؛ نحو : ذنب وأذؤب ، فداخل على باب (فَعْل) . وهو نظير $\frac{2}{175}$
ما جاء من (فَعْل) على أفعال .

وكذلك ذُؤبان ^(٤) . إنما هو بمنزلة ظُهران .

وقولك : حِسْلٌ وَحِسْلَةٌ ^(٥) . إنما هو بمنزلة فِقْعَةٌ . كلُّ ذلك خارج عن بابهِ .

وما كان من هذا على (فُعْل) فأدنى العدد فيه (أَفْعَال) ^(٦) ، وذلك نحو : قُفِّلَ وأُقْفَل ،
وَجُنْدٌ وأَجْنَاد ، وَجُحْرٌ وأَجْحَار ؛ كما قال :

كِرَامٌ حِينَ تَنَكَّفَتْ الْأَفَاعِي إِلَى أَجْحَارِهِنَّ مِنَ الصَّقِيعِ ^(٧)

فإذا جاوزت أدنى العدد فبابه (فُعُول) ، نحو : جُنُود ، وخُرُوج .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلا فإنه إذا كسر على ما يكون لأدنى العدد كسر
على أفعال ويمجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسر على فُعُول وفعَال وفُعُول فيه أكثر فن ذلك قولهم : حمل وأحمال وحمول وعدل
وأعدال وعدول وجذع وأجذاع وجذوع وعرق وأعراق وعروق وعذق وأعذاق وعذوق » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وأما الفعَال فنحو بَرَّ وأَبَارَ وبثَارَ وذئب وذئباب » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « وربما بنى فعل على أفعَل من أبنية أدنى العدد وذلك قولهم : ذنب وأذؤب وقطع وأقطع
وجرو وأجر وقلوا جراء ، كما قالوا ذئاب ورجل وأرجل إلا أنهم لا يماززون الأفعَل ، كما أنهم لم يمازوا الأكف » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « وقالوا في الذئب : ذُؤبان جعلوه كثغف وثغبان » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد يكسر على فعلة نحو قرد وقردة وحمل وحملة » الحسل : ولد الفص حين يخرج
من بيضته وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢١٢ .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٨ « وأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلا) فإنه يكسر من أبنية أدنى العدد على أفعال
وقد يماززون به بناء أدنى العدد فيكسرونه على فُعُول وفعَال وفُعُول أكثر وذلك قولهم : جند وأجناد وجنود ، وبرد وأبراد
وبرود ، وبرج وأبراج وبروج وقالوا جرح وجروح ولم يقولوا أجراح ، كما لم يقولوا أفراد ، وأما الفعَال فقولهم :
جمد وأجماد وجماد ، وقرط وأقراط وقراط » .

(٧) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ على جمع جحر على أجحار .

انكفت القوم إلى منازلهم : انقلبوا وهنا بمعنى تنقيض . الصقيع : الذى يسقط من السماء شبيه بالثلج . يعنى أنهم كرام
إذا أجبذ الزمان واشتد البرد .
ولم ينسب لقائل معين .

والمضعف يجئ على (فعل) (١) ؛ لأنهم يكرهون التضعيف والضم ، وذلك قولك : خَفَّ وخِفاف ، وقُفَّ وقِفَاف . وأما ما جاء منه مثل جُحِرَ وجِحرة ، وحُبَّ وحِبة (٢) - فبمنزلة فتحة في بابهِ ، وحِسلة في بابهِ . وسنذكر كل ما خرج من شيء من هذه الأبواب عن أصله إن شاء الله .

أما ما كان من (فعل) من بنات الياء والواو ، فإنه إذا أُريد أدنى العدد جمع على (أفعال) (٣) كراهية للضم في الواو والياء أو قلت / (أفعل) وذلك قولك : ثوب وأثواب ، وسوط وأسواط والياء نحو : بيت وأبيات ، وشيخ وأشياخ ، وقيد وأقياد .

فإذا جاوزت أدنى العدد كانت بنات الواو على (فعل) كراهية لـ (فعل) من أجل الضمة والواو (٤) ؛ وذلك قولك : سوط وسياط وخوض وحياض ، وثوب وثياب .

وكانت بنات الياء على (فعل) ؛ لثلاثا تلتبس إحداهما بالأخرى ، وكانت الضمة مع الياء أخف ؛ وذلك قولك : بيت وبُيوت ، وشيخ وشُيوخ ، وقيد وقُيود .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « والفعل في المضاعف منه كثير وذلك قولهم : إخصاص وخصاص وأعشاش وعشاش وأقفاف وقفاف وأخفاف وخفاف » . القف : جبل غير أنه ليس بطويل في السماء فيه إشراف على ما حوله وقد يكون فيه رياض وقيعان .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « وقد يجيء إذا جاوز بناء أدنى العدد على فعلة نحو جحر وأجحار وجحرة . . ونظيره من المضاعف حب وأحاب وحبة نحو قلب وأقلاب وقلبة وخرج وخرجة ولم يقولوا إخراج » . الحب : الحرة أو الضخمة منها .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٥ « باب . . أما ما كان (فعلا) من بنات الياء والواو فأنك إذا كسرتة على بناء أدنى العدد كسرتة على أفعال وذلك سوط وأسواط ، وثوب وأثواب ، وقوس وأقواس .

وإنما منهم أن يبنوه على (أفعل) كراهية الضمة في الواو ، فلما ثقل ذلك بنوه على أفعال ، وله أيضا في ذلك نظائر من غير المعتل نحو : أفرأخ وأفراد ورفع وأرأفأخ . فلما كان غير المعتل يبنى على هذا البناء كان هذا عندهم أولى » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ : « وإذا أرادوا بناء الأكثر بنوه على (فعل) ، وذلك قولك : سياط وثياب وقياس ، تركوا فعولا كراهية الضمة في الواو والضمة التي قبل الواو ، فحملوها على (فعل) . وكانت في هذا الباب أولى إذ كانت متمكنة من غير المعتل .

وأما ما كان من بنات الياء وكان (فعلا) فإنك إذا بنيت بناء أدنى العدد بنيت على (أفعال) وذلك قولك : بيت وأبيات وقيد وأقياد وخيط وأخياط وشيخ وأشياخ وذلك أنهم كرهوا الضمة في الياء » وقال في ص ١٨٦ :

« وإذا أردت بناء أكثر العدد بنيت على (فعل) وذلك قولك : بيوت وخيوط وشيوخ وعيون وقيود وذلك لأن فعولا وفعولا كانا شريكين في فعل . . . » .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي عَيْنٍ : أَعَيْنُ (١) فَإِنَّهُ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ - مِثْلَ كَلْبٍ وَأَكْلَبَ - وَأَعْيَانُ عَلَى الْبَابِ (٢) كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَكِنَّمَا أَغْسَدُوا عَلَى مُفَاضَةٍ دِلَاصُ كَأَعْيَانِ الْجَرَادِ الْمُنْظَمِ (٣)

وقال الآخر :

فَقَدْ أَرَوْعُ قُلُوبَ الْغَانِيَاتِ بِهِ حَتَّى يَمْلِنَ بِأَجْيَادِ وَأَعْيَانِ (٤)

وإذا اضطرَّ شاعر. جاز أن يقول في جميع هذا (أَفْعُل) لَأَنَّهُ الْأَصْلُ ، كما قال الشاعر :

/ * لِكُلِّ عَيْشٍ قَدْ لَبَسْتُ أَثْوَبًا (٥) *

وما كان من الصحيح على (فَعَلٍ) فَإِنَّ بَابَ جَمْعِهِ (أَفْعَالُ) (٦) ؛ نحو : جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ وَقَتَبٌ وَأَقْتَابٌ ، وَصَنَمٌ وَأَصْنَامٌ ، وَأَسَدٌ وَأَسَادٌ ، قال الشاعر :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ « وقد بنوه على أفعل على الأصل قالوا : « أعين » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٦ « وقالوا : « أعيان » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٦

المفازة : الدرر السابقة ، الدلاص : الدموع الصقيلة البراقة . شبه حلقها في الدقة والزرقة وتقارب السرد بميون جراد نظم بعضه إلى بعض .

ونسبه في اللسان (عين) إلى يزيد بن عبد المدان ولم ينسب في سيبويه وانظر المنصف ج ٣ ص ٢١ ، ٥١ والمخصص ج ١٦ ص ١٨٥ وسبق ذكره في الجزء الأول ص ١٣٢ .

(٤) في المنصف ج ٣ ص ٥١ : أنشد أبو علي :

إِذَا تَرَى شَمَطًا فِي الرَّأْسِ لَاحَ بِهِ مِنْ بَعْدِ أَسْوَدَ دَاجِيِ اللَّوْنِ قَيْنَانِ

فَقَدْ أَرَوْعُ قُلُوبَ الْغَانِيَاتِ بِهِ يَمْلِنُ بِأَجْيَادِ وَأَعْيَانِ

وذكر البيهقي أبو زيد في النوادر ص ٢٢ ونسبها إلى رومي بن شريك الضبي .

(٥) تقدم في الجزء الأول ص ٢٩

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإنك إذا كسرتَه لأدنى العدد بنيتَه على (أفعال)

وذلك قولك جمل وأجمال ، وجبل وأجبال ، وأسَدَ وآساد . فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجرى على فعال وفعول » .

• آسَادُ غَيْلٍ حِينَ لَا مَنَاصِرَ ^(١) •

فهذا باب جمعه ؛وقد يعجى على (فُعُول) ؛ نحو : أُسُودَ ، وكذلك فِعَالٌ ؛ نحو : جِمَالٌ ،
ويعجى على (فُعْلَان) ؛ نحو : خَرَبَ وخِرْبَانٌ ^(٢) ؛ وعلى (أَفْعُل) ^(٣) ؛ نحو : أَجْبَلُ وَأَزْمَنُ . قال
الشاعر :

إِنِّي لَا كُنِّي بِأَجْبَالٍ عَنْ أَجْبُلِهَا وَيَاسَمِ أَوْدِيَةٍ عَنْ ذِكْرِ وَادِيهَا ^(٤)
وقال الآخر :

أَمْنَزِلْتِي مِ سَلَامٌ عَلَيْكُمَا هَلِ الْأَزْمَنُ اللَّائِي مَضَيْنَ ، رَوَاجِعُ ^(٥)
فيخرج إلى ضُروب من الجمع منها (فُعْلَان) كقولك : حَمَلٌ وَحُمْلَانٌ . وكذلك (فُعْلَان)
كقولك : وَرَلٌ وَوَرْلَانٌ ^(٦) .
فَأَمَّا الْبَابُ وَالْأَصْلُ فَمَا صَدَرْنَا بِهِ .

وكذلك (فَعِلٌ) بابه (أَفْعَالٌ) ^(٧) . لَأَنَّهُ كَفَعَلَ فِي الْوِزْنِ وَإِنْ خَالَفَهُ فِي حَرَكَةِ الثَّانِي ؛نَحْوُ :
كَتِفٌ وَأَكْتَاثٌ ، وَفَخَذٌ وَأَفْخَاذٌ / وَكَبِدٌ وَأَكْبَادٌ .

(١) نسب إلى سيدنا على كرم الله وجهه في عمرو بن العاص وقبله :

لَأُصْبِحَنَّ الْعَاصِ وَأَبْنُ الْعَاصِي سَبْعِينَ أَلْفًا عَاقِدِي النَّوَاصِي
مُسْتَحْقِبِينَ خَلَقَ اللَّهُ سِلَاحًا قَدْ جَنَّبُوا الْخَيْلَ مَعَ الْقِلَاصِ

أنظر شواهد الكشف للشيخ عليان ص ٦٦ ولحب ص ١٥٩

(٢) الحرب : ذكر الجباري . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٦٣

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وبلغنا أن بعضهم يقول : جبل وأجبل » .

(٤) في الكامل ج ١ ص ٢٠٤ كما شبهوا فعلا بفعل في الجمع فقالوا : جبل وأجبل وزمن وأزمن . ثم ذكر البيت .
وقال الشيخ المرصني أن الشعر لأعرابي وذكر بقيته .

وانظر الخصائص ج ٣ ص ٥٩ ، ٣١٦

(٥) ذكره في الكامل أيضاً ج ١ ص ٢٠٤ وتقدم في ص ١٧٦ من هذا الجزء .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « قد يعجى إذا جاوزوا به أدنى العدد على (فُعْلَان) و (فُعْلَان) فَأَمَّا فُعْلَانُ فَنَحْوُ خَرِبَانٍ ،
وِيرْقَانٍ ، وَوَرْلَانٍ . وَأَمَّا فُعْلَانُ فَنَحْوُ حَمْلَانٍ ، وَسَلْقَانٍ ، وانظر الكامل ج ١ ص ١٨٥ . الورد : دابة على خلقة الضب .

أنظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٨ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فلإنما تكسره من أبنية أدنى العدد على (أفْعَال) ،
وذلك نحو : كَتَفٌ وَأَكْتَاثٌ ، وَكَبِدٌ وَأَكْبَادٌ ، وَفَخَذٌ وَأَفْخَاذٌ ، وَنَمْرٌ وَأَنْمَارٌ وَقَلَمٌ وَمَاجُوزُونَ بِهِ لِأَن هَذَا الْبِنَاءُ نَحْوُ كَتَفٍ أَقْلُ
من فعل بكثير ، كما أن فعلا أقل من فعل » .

وتخرج إلى (فُعل) ^(١) ؛ نحو : كُبود ، وكُروش . وهو أَقلُّ من (فَعَلَ) فالأصل ألزم .

ويكون كذلك (فُعِل) ^(٢) ؛ نحو : عَصِدَ وأَعْصَد ، وَعَجِزَ وأَعْجَاز ، ويخرج إلى (فِعال) ؛
نحو رَجُلٍ ورجالٍ وَسَبْعٍ وَسَبَاعٍ ^(٣) ؛ كما قالوا : جمال ، ونحوه .

ولم يقولوا : أرجال . لقولهم في أدنى العدد : رَجْلة ^(٤) .

ومن كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطًا .

ولو احتاج شاعر لجاز أن يقول في رَجُلٍ : أرجال ، وفي سَبْعٍ : أسباع لأنه الأصل .

وقد يكون البناء في الأصل للأقلِّ فيشركه فيه الأكثر ؛ كما تقول : أرسان ، وأقتاب ^(٥) .
فلا يكون جمع غيره .

وقد يكون البناء للأكثر فيشركه الأقلُّ ؛ كما تقول : سُوع ^(٦) ، وسِباع ، فيكون لكل
الأعداد .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٨ « وقد قالوا : النور ، والوعول ، شبهوها بالأسود ، وهذا النحو قليل » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فهو كفعل وفعل وهو أقل في الكلام منهما
وذلك قولك : عجز وأعجاز وعصد وأعصاد » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد بنى على فعال قالوا : رجل ورجال وسبع وسباع » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وذلك قولهم : ثلاثة رجلة استغنوا بها عن أرجال » في المصباح : وقد جمع قليلا على
رجلة وزان تمرة حتى قالوا : لا يوجد جمع على فعلة بفتح الفاء إلا رجلة وكأمة جمع كم .

في اللسان : « وليس في الكلام فعلة جاء جمعا غير رجلة جمع راجل وكأمة جمع كم .
وقال : وحكى أبو زيد في جمعه : رجلة (بكسر الجيم) وهو أيضاً اسم جمع لأن فعلة ليست من أبنية الجمع .
وذهب أبو العباس إلى أن رجلة مخفف عنه » .

وإن أراد بآبى العباس المبرد فليس في كلامه هذا التخفيف .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وربما جاء الأفعال يستغنى به عن أن يكسر الإسم على البناء الذي هو لأكثر العدد فيعنى به
ما عني بذلك البناء من العدد وذلك نحو : قتب وأقتاب ، ورسن وأرسان ونظير ذلك من باب الفعل الأكف والأرآد » .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فأما القردة فاستغنى بها عن أقراد كما قالوا : ثلاثة سُوع فاستغنوا بها عن أشباع وقالوا :
ثلاثة قروء فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرؤ » .

الشع : أحد سيور النمل ، وهو الذى يدخل بين أصبعين ، ويدخل طرفه في الثقب الذى في صدر النمل المشدود في الزمام
(من اللسان) وانظر المخصص ج ٤ ص ١١٣ .

وانظر ص ١٦٠ من هذا الجزء والتعليق عليها .

٢/٤٧٩ وإنما اختلف الجمعُ لأنها أسماء ، فيقع الاختلاف في جمعها كالاختلاف في أفرادها ، إلا أننا ذكرنا الباب لنلّ على ما يلزم طريقة واحدة والسبب في اختلاف ما فارقها .

ويكون على (فعل) فيلزمه (أفعل) ، لأنه في الوزن بمنزلة ما قبله وإن اختلفت الحركات ؛ وذلك قوله : ضلّع وأضلّاع ، وعنب وأعنان . وهذا قليل جداً^(١) .

وقد خرج إلى (فعل) ، كما قالوا : أسود ، ونمور ؛ وذلك قولك : ضلّع وضلّوع .

ويكون على (أفعل) ، كما جاء : أزمّن ، وأجبل ، وذلك قولك : أضلّع^(٢) .

فأما ما كان على (فعل) فإنه مما يلزمه (أفعل)^(٣) ، ولا يكاد يجاوزها ؛ وذلك قولك : عنق وأعناق ، وطنب وأطناب ، وأذن وآذان .

وقد يجئ من الأبنية المتحركة والساكنة من الثلاثة جمعٌ على (فعل) ، وذلك قولك : فرس ورّد ، وخيل ورّد ، ورجل ثطّ وقوم ثطّ^(٤) ، وتقول : سقّف وسقّف وإن شئت حرّكت ؛ كما قال الله عزّ وجلّ : (لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِيَبَوِّرَهُمْ سَقُفًا)^(٥) . وقالوا : رهن ورهن^(٦) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان « فعلا » فهو بمنزلة الفعل وهو أقلّ وذلك قولك : قع وأقاع ومعى وأماء ، وعنب وأعنان ، وضلع وأضلّاع ، وأرم وآرام » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد قالوا : الضلوع والأروم كما قالوا : النحور وقد قال بعضهم : الأضلع شبهها بالآزمن »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ : « وما كان على ثلاثة أحرف وكان « فعلا » فهو بمنزلة الفعل ، لأنه قليل مثله ، وهو قولك : عنق وأعناق ، وطنب وأطناب ، وأذن وآذان » الطنب : حبل .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ : « وقد كسروا فعلا على فعل فقالوا : رجل كث وقوم كث وقالوا : ثط وثط وجون وحون وقالوا : سهم حشر وأسهم حشر وسمنا من العرب من يقول : قوم صدق اللقاء والواحد صدق اللقاء وقالوا : فرس ورد وخيل ورد » .

الورد من الخيل ، بين الكيت والأشقر - والشط : هو البنى لاشعر على عارضيه .

(٥) الزخرف : ٣٣ .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « كقولك أسد وأسد ، وهذا قول الخليل ، ومثله رهن ورهن » .

وكان أبو عمرو يقرؤها (قَرَّهْنُ مَقْبُوضَةٌ) ويقول: لا أعرف الرِّهَانُ إِلَّا في الخيل ، وقد قرأ غيره (فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ)^(١) . ومن كلام العرب المأثور : غَلِقْتَ الرَّهَانَ بما فيها^(٢) .

وقالوا : أَسَدٌ وَنُمُرٌ / ، قال الشاعر :

* فيها عيائيلُ أَسودَ وَنُمُرٌ^(٣) *

فَأَمَّا (فِعْلٌ) فلم يأتِ منه إِلَّا القليل . قالوا : إِبِلٌ وآبَالٌ ، وإِطْلٌ وآطالٌ^(٤) .

فهذا حكم المتحرّكة من الثلاثة إِلَّا (فُعلا) فَإِنَّ له نَحْوًا آخر لخروجه عن جميع المتحرّكات وَأَنَّهُ ما عدل عن فاعل فَإليه يُعدل ، فله نَحْو آخر .

فَأَمَّا غير هذا من الأبنية ، نحو : (فِعْلٌ) فَإِنَّه ليس في شيء من الكلام . وكذلك (فُعْلٌ) لا يكون في الأسماء ، إِنما هو بناء مختصّ به الفِعْلُ الذي لم يُسمَّ فاعله نحو : ضَرِبَ وَقُتِلَ . إِلَّا أَنْ تكون ساكن الوسط ؛ نحو : رُدَّ ، وقِيلَ . فهو بمنزلة كُرَّ ، وفِيلٌ ، وما أشبه ذلك .

(١) البقرة : ٢٧٨ - قراءة فرهن بضم الراء والماء سبعة قرأ بها أبو عمرو وابن كثير (شرح الشاطبية ص ١٧٠ غيث النفع ص ٥٨ النشر ج ٢ ص ٢٣٧) وقرئ في الشواذ فرهن بضم الراء وسكون الماء (ابن خالوية ص ١٨ - البحر ج ٢ ص ٣٥٥) .

(٢) في الكامل ج ١ ص ٨٩ غلق الرهن : أي لم يوجد له تخلص . وفي اللسان : غلق الرهن يغلق غلوقا إذا لم يوجد له تخلص وبقي في يد المرتهن لا يقدر راهنه على تخليصه ، وكان هذا من فعل الجاهلية أن الرهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعين ملك المرتهن الرهن ، فأبطله الإسلام ، وفي الحديث : لا يغلّق الرهن . وفي مجمع الأشغال ج ٢ ص ٦١ : غلق الرهن بما فيه يضرب لمن وقع في أمر لا يرجو انتياشا منه .

(٣) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٧٩ على جمع نمر على نمر . واستشهد به الرضي في شرح الشافية ج ٣ ص ١٣٢ على أن عيائيل جمع عيل كسيد ثم أشبعت الكسرة فتولدت ياء والأصل عيائل فلم يعتد بهذه الياء فاصلة كما اعتد بها في طواويس .

اسود بالجر بالإضافة ، ورويت بالرفع فتكون بدلا من عيائيل .

والرجز لحكيم بن معية ، راجز إسلامي معاصر للعجاج .

وصف قناة نبتت في موضع تحفوف بالجبال والشجر .

وانظر شواهد الشافية ص ٣٧٦ - ٣٨١ .

(٤) لم يثبت عند سيبويه سوى ابل ج ٢ ص ١٧٩ ، ٣١٥ . الاطل : الحاصرة .

فَأَمَّا (فُعِلَ) فَإِنَّ جمعه اللازم له (فُعِلَان) ^(١) ؛ وذلك قولك : صُرِدَ ، وصِرْدَان ، ونُغِرَ ونِغِرَان ، وجُعِلَ وجِعِلَان . هذا بابيه .

وقد جاء منه شيء على (أفْعال) . شبه بسائر المتحرّكات من الثلاثة ، وذلك رُبِعَ وأَرْبَاع ، وهُبِعَ وأَهْبِيع ^(٢) . فهذا الذى ذكرت لك من اختلاف الجمع بعد لزوم الشيء له لبابه إذ كان مجازاً مجازاً الأسماء ، وكانت الأسماء / على ضروب من الأبنية .

٢
٤٨١

وَأَمَّا ما كان من المعتل متحرّكا ، نحو : باب ، ودار ، وقاع ، وتاج - فَإِنَّ أدنى العدد فى ذلك أن تقول فيه : (أفْعال) ^(٣) نحو : باب وأبواب ، وتاج وأتّواج ، ودار وأجوار ، وقاع وأقْواع . فَأَمَّا دار فَإِنَّهم استغنوا بقولهم : أَذُورُ [عن أن يقولوا : أَفْعَالُ] ^(٤) لَأَنَّهُمَا لَأَدْنَى العدد. والمؤنث يقع على هذا الوزن فى الجمع ^(٥) ، ألا تراهـم قالوا : ذِرَاعٌ وَأَذْرُعٌ ، وَكُرَاعٌ وَأَكْرُعٌ ، وَشِمَالٌ

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإن العرب تكسره على فعلان . وإن أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه واستغنوا به ، كما استغنوا بأفعل وأفعال فيما ذكرنا فلم يجاوزوه فى القليل والكثير وذلك قولك : صرد وصردان ، ونغر ونغران ، وجمل وجعلان ، وخزخز وخزان » .

الصرد طائر فوق العصفور ، وقيل هو طائر أبقع ضخم الرأس نصفه أبيض ونصفه أسود ضخم المنقار . والجمل : دوية . النغر : طائر كالعصفور . وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٥٠ ، ص ٣٠٠ ، ج ١ ص ١٧٧ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد أجرت العرب شيئا منه مجرى فعل هو قولهم ربع وأرباع ورطب وأرطاب كقولك : جمل وأجبال » .

الربع : الفصيل تنتج فى الربيع وهو أول النتاج .

الجميع : الفصيل تنتج فى آخر النتاج . وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣١٢ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٦ « وأما ما كان (فعلا) فإنه يكسر على أفعال إذا أردت بناء أدنى العدد وذلك نحو قاع ، وأقْواع ، وتاج ، وأتّواج ، ودار وأجوار » .

(٤) تصحيح السيرافى .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٧ « وما كان مؤنثا من فعل من هذا الباب فإنه يكسر على أفعل إذا أردت بناء أدنى العدد وذلك دار ودور ، وساق وأسواق ، ونار ، وأنوار ، وهذا قول يونس ونظنه إنما جاء على نظرته فى الكلام نحو : جمل وأجمل ، وزمن وأزمن ، وعصا وأعص فلو كان هذا هو للتأنيث لما قالوا : رعى وأرحاء وفى قفا وأقفاء من قول من أنت القفا ، وفى قدم أقدام ولما قالوا : غنم وأغنام » .

وَأَشْمَل ، وَلِسانِ وَالْأُسْن . ومن ذَكَرَ اللسان قال : أَلْسِنَة ، ومن أَزْهَها قال : أَلْسُنٌ ^(١) وكذلك نار وَأَنْزُور ، قال الشاعر :

فَلَمَّا فَمَدَّتْ الصَّوْتَ مِنْهُمْ وَأُطْفِئَتْ مَصَابِيحُ شُبَّتْ بِالْعِشاءِ وَأَنْزُورُ ^(٢)

فإذا جاوزت أدنى العدد فإنَّ بابَه (فِعْلان) ^(٣) ؛ وذلك قولك : نارونيران ، وقاع وقيعان ، وقاج وتيجان . فهذا الأصل ، وما دخل بَعْدُ فعلى جهة التشبيه الذى وصفت لك .

وَأَمَّا قولهم : الْفُلْكَ لِلواحدِ وَالْفُلُكُ لِلْجَمِيعِ ^(٤) فَإِنَّه ليس من قولهم : شُكَّاعَى واحدة وشُكَّاعَى كثير ^(٥) ، وبُهِمَى واحدة وبُهِمَى كثير ^(٦) . ولكنَّهُم يجمعون ما كان على (فُعْل) كما يجمعون ما كان على (فَعْل) لكثرة اشتراكهما / ألا تراهم يقولون: قُلْفَة ، وقُلْفَة ، وِصْلعة وِصْلعة . ويلتقيان فى أمور كثيرة .

فمن قال . فى أَسَد : آساد ، قال فى فُلْكَ : أَفْلاك ؛ كما تقول فى قُفْل : أَقْفال .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « وأما من أنث اللسان فهو يقول : السن ومن ذكر قال ألسنة وقالوا : ذراع وأذرع حيث كانت مؤنثة ولا يجاوز بها هذا البناء وإن عنوا الأكثر ، كما فعل ذلك بالأكف والأرجل وقالوا شمال وأشمل وقد كسرت على الزيادة التى فيها فقالوا شمائل . . . » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ١٢ - ١٣ ، ج ٨ ص ٢١٣ .

(٢) استشهد به فى المخصص ج ١ ص ٥٣ ، ج ١٧ ص ٣ على ابدال الواو المضومة همزة فى (أنزور) .

والبيت من رائية عمر بن أب ربيعة المعروفة وقد ذكرت فى الخزانة فى مواضع متفرقة أنظر ج ٢ ص ٤٢١ - ٤٢٤ ج ٣ ص ٣١٢ ج ٤ ص ٥٥٢ والديوان ص ٨٤ - ٩٥ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٦ « وإذا أردت بناء أكثر العدد كسرت على (فعْلان) وذلك نحو جيران ، وقيعان ، وتيجان وساج وسيجان ونظير ذلك من غير المتعل شئت وشبثان ، وخربان ، ومثله قى وفتيان ولم يكونوا ليقولوا : فعول كراهية الضمة فى الواو مع الواو التى بعدها والضمة التى قبلها وجعلوا البناء على (فعْلان) وقل فيه (الفعل) لأنهم ألزموه (فعْلان) فجعلوه بدلا من الفعل . . . » .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « وقد كسر حرف منه على (فعل) ، كما كسر عليه (فعل) وذلك قولك للواحدة هو الفلك فتذكر وللجميع هى الفلك وقال الله عز وجل (فى الفلك المشحون) فلما جمع قال (والفلك التى تجرى فى البحر) » .

(٥) شكاعى : نبت دقيق .

(٦) نبت تجد به الغنم وجدا شديدا ما دام أخضر .

ومن قال في أسد : أسد ، لزمه أن يقول في جمع فُلك : فُلك . ونظير هذا مما عدده أربعة أحرف قولك : دِلاص للمواحد ودِلاص للجمع ، وهِجان للمواحد وهِجان للجمع^(١) وذلك لأنه إذا قال في جمع فعيل : (أَفْعِلَة) قال في جمع فِعال (أَفْعَلَة) ، نحو : رَغِيف وأَرْغِفَة ، وَجَرِيب وأَجْرِبَة . فيقول على هذا : مِدَاد وأَمْدَة ، وَزِمَام وأَزِمَة ، وَعِقَال وأَعْقِلَة .

فإذا قال في فعيل : (فِعال) - نحو : كريم وكرام ، وظريف وظراف - لزمه أن يقول في دِلاص : دِلاص ، وفي هِجان ، هِجان ، وإذا أراد الجمع - ويدلُّك على أنه ليس كمثّل شكاعى واحدة وشكاعى جمع قولهم : دِلاصان ، وهِجانان^(٢) . قال الشاعر :

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفَعُهُمَا قَلِيلٌ وَمَا لَوْمِي أُخَى مِنْ شِمَالِيَا^(٣)

(١) سيويه ج ٢ ص ٢٠٩ « زعم الخليل أن قولهم : هجان للجماعة بمنزلة ظراف وكسروا عليه فعلا فوافق فعلا هاجنا ، كما يوافق في الأسماء . وزعم أبو الخطاب أنهم يعملون الشمال جميعا فهذا نظيره وقالوا : شمائل كما قالوا : هجائن .

وقالوا : درع دلاص وأدرع دلاص كأنه كجواد وجياد وقالوا : دلص كقولهم : هجن . ويدلُّك على أن دلاصا وهجانا جمع لدلاص وهجان وأنه كجواد وجياد وليس كجنب قولهم هجانان ودلاصان فالثنائية دليل في هذا النحو » .

درع دلاص : لينة براقه . الهجان : الإبل البيضاء .

(٢) استدل سيويه بالثنائية على أنه ليس بمصدر ، واستدل بها المبرد على أنه ليس باسم جنس جمعى وفي سيويه ج ٢ ص ٢٠٢ « قالوا : ابلان » وفي الكامل ج ٦ ص ١٢٢ « وقد يجوز وليس بالوجه رجلان جنبان وامرأة جنبه وقوم أجناب » .

(٣) استشهد به المخصص ج ١٦ ص ١٥٣ على أن شماليا جمع شمال وقال سيويه ج ٢ ص ٢٠٩ « وزعم أبو الخطاب : أنهم يعملون الشمال جميعا . . وقالوا شمائل » .

وقال البغدادي : « الشمال بمعنى الطبع يكون واحدا وجمعا والمراد في البيت الجمع . وقال السيرافي : هو في البيت جمع وتبعه ابن جني في سر الصناعة وإنما جعلوه جمعا لأجل (من) التبعيضية . وقد ذكر جمهور اللغويين أنه مفرد وجمعه شمائل ، قال لبيد :

هُم قَوْمِي ، وَقَدْ أَنْكَرْتُ مِنْهُمْ شَمَائِلَ بَدَلُوهُمَا مِنْ شَمَالِي

وأجاز أبو علي في الإيضاح أن يكون ما في البيت مفردا وجمعا وغلب الأفراد وقال بعض شراح كتابه : ألا ترى أنه يسوغ أن يكون المعنى وما لومي أخى من طبعي فذلك لم يجعله نصا في الجمعية .

والبيت من قصيدة لعبد يغوث في المفضليات ص ١٥٥ - ١٥٨ .

والخزانة ج ١ ص ٣١٣ - ٣١٧ ، وأمالى القللى ج ٣ ص ١٣٢ - ١٣٣ .

وانظر شواهد الشافية ص ١٣٥ - ١٣٦ وشرح أدب الكاتب ص ١٩١ وشروح سقط الزند ص ٥٤٥ .

هـ أخطأ ابن سيده في نسبة البيت إلى الأسود بن عبد يغوث وقد رد عليه الشنقيطي .

يريد : من شمائل . فجمع فعلا على فعال . وقال الآخر :

أَبَى الشَّتْمُ أَنِّي قَدْ أَصَابُوا كَرِيمَتِي وَأَنْ لَيْسَ إِهْدَاءُ الْخَنَا مِنْ شَمَائِلِهَا^(١)

٢
٤٨٣

/ فهذا ما ذكرت لك من لواحق الجمع . وإنما الباب ما صدرنا به في جميع ذلك .

واعلم أَنَّ هذه المخلوقات أَجْناسٌ ، وبابها أَلَّا يَكُونَ بين واحدتها وجمعها إِلَّا الهاء^(٢) ؛ وذلك قولك : بُرَّةٌ وَبُرٌّ ، وشَعِيرَةٌ وشَعِيرٌ وَحَصَاةٌ وَحَصَى ، وكذلك سَمَكَةٌ وَسَمَكٌ ، وبَقَرَةٌ وَبَقَرٌ ، وَطَلْحَةٌ وَطَلْحٌ ، وشَجَرَةٌ وشَجَرٌ ، ونَخْلَةٌ ونَخْلٌ .

فإن كان مما يعملُه الناس لم يَجْرِ هذا المَجْرَى ، لا يقع مثْلُ هذا في جَفْنَةٍ ، وصَحْفَةٍ ، وقَصْصَةٍ .

وقد يقولون في مثل سِدْرَةٍ وسِدْرٌ ، وَدُرَةٍ وَدُرٌّ : سِدْرٌ وَدُرٌّ . فالباب ما ذكرت لك . ولكن شَبَّهَ للوزن بظلمة وظلمٌ ، وَكِسْرَةٌ وَكِسَرٌ . قال الشاعر :

كَأَنَّهَا دُرَّةٌ مَنَعَمَسَةٌ فِي نِسْوَةٍ كُنَّ قَبْلَهَا دُرَرًا^(٣)

(١) الكريمة : أخرج إخراج المصادر وعلى ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « إذا أتاكم كريمة قوم فأكرموه » ويجوز أن تكون الهاء للمبالغة . الخنا : الفحش من الكلام وفي كتاب المقصور والمدود لابن ولاد ص ٣٥ : « ومن المقصور الخنا : الكلام القبيح واختار الفراء فيه أن يكتب بالياء ولم يذكر الحجة لذلك في كتابه المقصور والمدود ولعل له فيه حجة لانتمائها وسماعا دله على أن هذه الكلمة من الياء أصلها .

وحكى غير الفراء خناتخنو خنا فلا يكتب على هذا المذهب إلا بالالف » .
والبيت لصخر بن عمرو أخى الخنساء من قصيدة في الخماسة ج ٣ ص ١١٠ - ١١١ ومهذب الأغاني ج ٢ ص ٨٧ وذكرها في موضعين من الكامل ج ٢ ص ٢٣٢ ج ٨ ص ٢٠٠ وشروح سقط الزند ص ٥٤٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٣ « باب ما كن واحدا يقع للجميع . .
فأما ما كن على ثلاثة أحرف وكن (فعلا) فهو نحو طلع والواحدة طلحة ، وتمر والواحدة تمر ونخل ونخلة وصخر وصخرة فإذا أردت أبدى العدد جمعت الواحد بالتاء وإذا أردت الكثير صرت إلى الإسم الذى يقع على الجميع ولم تكسر الواحد على بناء آخر . . » وقال في ص ١٨٤ « ومثل ذلك من المضاعف درة ودرات وقد قالوا درر فكسروا الإسم على فعل ، كما كسروا سدر على سدر » .

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٥ ج ٧ ص ٢٩ ج ٨ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٣) يروى الرواة أن الربيع بن ضبع عاش حتى أدرك الإسلام ، وأنه قدم الشام على معاوية ومعه حفدته ، ودخل حفيده على معاوية فقال له : اقم يا شيخ فقال له : وكيف يقعد من جده بالباب ، فقال له معاوية : لعلك من ولد الربيع بن ضبع فقال : أجل . فأمره بالدخول فلما دخل سأله معاوية عن سته فقال قصيدة منها هذا البيت .

وكذلك تومة وتوم^(١) ، وإن لم يكن مرثياً محدوداً بالبصر ، قال الشاعر :
وَكُنَّا كَالْحَرِيقِ أَصَابَ غَابًا فَيَخْبُو سَاعَةً وَيَهْبُ سَاعًا^(٢)

والأربعة في هذا بمنزلة الثلاثة ، زوائد كانت أو بغير زوائد . تقول فيما كان بغير زوائد :
جَعْنَةُ وَجَعْنُ^(٣) ، وَخِمَخِمَةٌ وَخِمَخِمٌ^(٤) ، وَقَلَقِلَةٌ وَقَلَقِلٌ^(٥) .

وفي الزوائد ؛ نحو : شَعِيرَةٌ وَشَعِيرٌ ، وَقَبِيلَةٌ وَقَبِيلٌ ، وما ذكرت لك من قليل هذا يدل
على كثير .

٢
٤٨٤

= وانظر الخزانة ج ٣ ص ٣٠٩ ، والأمالى ج ٢ ص ١٨٥ ، والمعرين ص ٦ - ٧ .
وليس في رواية « المعرين » هذا الشاهد ، وبعض القصيدة في (ألف باء) للبلوى ج ٢ ص ٨٨ ، وحاسة البحترى ص ٣٢٢ ، وأمالى المرتضى ج ١ ص ١٨٥ وشروح سقط الزند ص ١٢٤ .
(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٤ « ومثله التوم يقال : تومة وتومات وتوم ويقال توم » وقال في ص ١٨٩ : « وقد قالوا :
تومة وتومات وتوم وقد قالوا : توم ، كما قالوا : درر » .
وفي اللسان : التومة اللؤلؤة وقال الجوهري : حبة تعمل من الفضة كالدرة والتومة : بيضة النعام تشبها بتومة اللؤلؤ .
(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٩ .
الغاب : الشجر الملتف . يخيو : يسكن ليه . والساعة : جزء من أجزاء الليل والنهار ، يهب مضاعف لازم جاء من باب نصر
على خلاف القياس .

والبيت لقطامي من قصيدة طويلة في الديوان ص ٣١ - ٤٢ .
وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٥ والخزانة ج ١ ص ٣٩١ - ٣٩٢ ، ج ٤ ص ٢ .
(٣) في اللسان : الجمشنة : أرومة كل شجرة تبقى على الشتاء والجمع جمش . ومنهم من يقول للواحد جمش والجمع الجمائن .
(٤) في اللسان : الخمخ بالكر : نبات تلعف حبه الإبل قال عنتره .

ما راعني إِلَّا حُمُولَةٌ أَهْلُهَا وَسَطُ الدِّيَارِ تَسْفُّ حَبَّ الْخِمَخِمِ
ويقال هو بالحاء وقال أبو حنيفة : الخمخ والحمخ واحد .
(٥) شجر أو نبت له حب أسود .

هذا باب ما يُجمع ممّا عدّة حروفه أربعة

أما ما كان من ذلك على (فَعِيل) فَإِنَّ أدنى العدد (أَفْعِلَة)^(١) وذلك قولك : قَفِيزَ وَأَقْفِرَزة .
وجريب وأَجْرِبَة ، ورغيف وأَرْغِفَة . فإذا جاوزت أدنى العدد فَإِنَّه يَجِيءُ على (فُعُل) وعلى (فُعْلَان)^(٢)
نحو : قَضِيب وقُضِب . ورغيف ورُغِف ، وكتيب وكتب ويقال أيضا : رُغْفَان وكُثْبَان
وقُضْبَان فهذا بابيه .

وقد تكون الأسماء من هذا على (أَفْعِلَاء) ؛ نحو : نَصِيب وأنْصِبَاء ، وصَدِيق وأَصْدِقَاء ؛
لأنّه يجرى مَنجَرى الأسماء ، وخَمِيس وأَخْمَسَاء .

فإن كان مضاعفا أو معتلا فهو يجرى على (أَفْعِلَاء)^(٣) أيضا ؛ كراهية أن تَعْتَوِر

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وأما ما كان (فعيلا) فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فعال وفعال ، لأن الزيادة التي فيها
مدة لم تجيء الياء التي في فعيل لتلحق بنات الثلاثة بنات الأربعة كما لم تجيء الألف التي في (فعال) و (فعال) لذلك . وهو بعد
في الزنة والتحريك والسكون مثلهما ، فهن أخوات ، وذلك قولك : جريب وجربة وكتيب وأكنبة . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « ورغيف وأرغفة ، ورغفان ، وجربان ، وكتبان ويكسر على فعل أيضا وذلك قولهم :
رغيف ورغف ، وقليب وقلب ، وكتيب وكتب ، وأميل وأمل ، وعصيب وعصب ، وعسيب وعسب وعسبان ، وصيلب
وصلبان وصلب .

وربما كسروا هذا على أفعلاء وذلك نصيب وأنصباء وخميس وأخمساء وربيع وأربعاء » وانظر الكامل ج ٣ ص ٩٤ ج ٤ ص ١٣١

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « وقالوا : في التضعيف كما قالوا في الجريب وقالوا حريز وأحزة وحزان وقال بعضهم :
حزان ، كما قالوا : ظلّمان وقالوا : سرير وأسرة وسرر ، كما قالوا : قليب وأقلبة وقلب . » .

وقال في ص ٢٠٧ (عن تكسير الصفات) « أما ما كان من هذا مضاعفا فإنه يكسر على فعال كما يكسر غير المضاعف وذلك
شديد وشداد ، وحديد وحداد .

ونظير فعلاء فيه أفعلاء وذلك شديد وأشداء ، ولييب وألباء ، وشحج وأشحاء وإمّا دعاهم إلى ذلك إذ كان مما يكسر عليه فعيل
كراهية التقاء المضاعف وقد يكسرون المضاعف على أفعلة نحو أشعة كما كسروه على أفعلاء . . وكما جاز أفعلاء جاز أفعلة . .
نحو أشعة » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤٥ .

الحركات حروف اللين ، أو يذهب التشديد فيها فيضعف/ الحرف وإنما وقع الإدغام
٢٨٥ تخفيفا .

فالمضاعف نحو : شديد وأشداء ، وعزيز وأعزاء ، وحديد وأحذاء ، من قولك : هذا رجل
حديد .

ويكون الوصف في ذلك كالاسم .

وأما ذوات الواو والياء فنحو : نبي وأنبياء ، وشقي وأشقياء ، وغني وأغنياء ، وتقي وأتقياء^(١)
ومن قال : (نبي) فاعلم قال : نبئاء ؛ لأن (فعيل) إذا كان نعتا فمن أبواب جمعه
فعلاء ، نحو : كريم وكرماء ، وظريف وظرفاء ، وجليس وجلساء . قال الشاعر :

يا خاتم النبئاء إنك مرسل بالحق كل هدى السبيل هذاكا^(٢)

ويكون من جمعه فعال ، نحو : كريم وكرام ، وظريف وظراف ، وطويل وطوال .

فأما ما جُمع في الأسماء على (فعلان) فنحو : ظليم وظلمان وقضيب وقضبان . فليس من
أصل الباب^(٣) . ولكنه على ما ذكرت لك وأخرجهم إلى ذلك أنه في معنى فعال ، لأنهما يتعان
لشيء واحد . تقول : طويل وطول ، وخفيف وخفاف ، وسريع وسراع . / قال الشاعر :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ - ١٩٤ « فأما ما كان من بنات الياء والواو فإنه بمنزلة ما ذكرنا وقالوا : قري وأقرية
وقريان حين أرادوا البناء الأكثر كما قالوا : جريب ، وأجربة وجربان ومثله سرى وأسرية وسريان وقالوا صبي وصبيان
كظلمان ولم يقولوا : أصبية استغنوا بصبية عنها » وقال عن تكسير الصفات ص ٢٠٧ « وأما ما كان من بنات الياء والواو فإن
نظير فعلاء فيه أفعلاء وذلك نحو : أغنياء ، وأشقياء ، وأغوياء ، وأكرباء ، وأصفياء وذلك أنهم يكرهون تحريك هذه الواوات
والياءات قبلها حرف مفتوح فلما كان ذلك مما يكرهون ، ووجدوا عنه مندوحة فروا إليها ، كما فروا إليها في المضاعف ولا
نعلمهم كسروا شيئا من هذا على فعال استغنوا بهذا وبالجمع بالواو والنون . . » .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٦٢ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ وقد كسره بعضهم على (فعلان) وهو قليل وذلك قولهم : ظليم وظلمان وعريض وعرضان
وقضيب وقضبان وسمنا بعضهم يقول : فصيل وفصلان شهبوا ذلك بفعال .

أَيْنَ دُرَيْدٌ وَهُوَ ذُو بَرَاعَةٍ تَعْدُو بِهِ سَلْهَبَهُ سُرَاعَهُ^(١)

وثوب رقيق ورُقاق ، وهذا أكثر من أن يحصى .

وجمع (فُعَالٍ) في أدنى العدد كجمع «فَعِيلٍ»^(٢) . وكذلك كلُّ ما كان على أربعة أحرف وثالثه حرفُ لينٍ . غراب وأغربة ، وذباب وأذبة . فإذا أردت الكثير قلت : غُرَبَان ، وعُقْبَان^(٣) .

فَأَمَّا (غَلَام) فيستغنى أن يقال فيه : أَغْلِمَهُ بقولهم : غِلْمَةٌ^(٤) ، لأنَّهما لأدنى العدد ، ومجازُهما واحدٌ إلا أنَّك حذفْتَ الزيادة ، فإذا حَقَّرْتَ (غِلْمَةً) فالأَجود أن تَرُدَّهُ إلى بنائه فتقول : أَغْيِلِمَةً ، وكذلك صَبِيَّةٌ^(٥) . واو قلت : صَبِيَّةٌ ، وَغُلَيْمَةٌ على اللفظ كان جيِّدا حسنا .
كما قال الشاعر :

(١) في اللسان (سر) قال ابن برى : وفرس سريع وسراع ، قال عمر بن معد يكرّب :

حتى تروه كاشفا قناعه تعدو به سَلْهَبُهُ سُرَاعَهُ

والسَلْب من الخيل : الطويل على وجه الأرض ويقال فرس سَلْب وسَلْهَب للذكر إذا عظم وطالت عظامه .

وفى كتاب التنبيهات على أغاليظ الرواة (في قسم ما أخذه على فصيح ثعلب) .

يقال طويل وطوال ، وخفيف وخفاف ، وسريع وسراع ، قال الشاعر :

خسنى به سلْهَبه سُرَاعه

وروى في المنصف ج ٣ ص ٤٠ :

أَيْنَ دُرَيْدٌ وَهُوَ ذُو بَرَاعَةٍ تَعْدُو بِهِ سَلْهَبَهُ سُرَاعَهُ

وفى الأصل : تعدو به . وصححه السيرافي وترك الألف بعد الواو .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وأما ما كان (فعالا) فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فعال ، لأنه ليس بينهما شيء إلا الكسر

والضم وذلك قولك : غراب وأغربة ، وخراج وأخرجة ، وبغاث وأبغثة » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « فإذا أردت بناء أكثر العدد كسرته على فعالن وذلك قولك غراب وغربان ، وخراج

وخرجان ، وبغاث وبغثان » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وغلَام وغلَمان ولم يقولوا : أغلَمه . استغنوا بقولهم : ثلاثة غلَمه ، كما استغنوا بفتية عن

أن يقولوا : افتاء » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « ولم يقولوا : أصبِية استغنوا بصِية عنها » .

صَبِيَّةٌ عَلَى الدُّخَانِ رُمُكًا مَا إِنَّ عَدَا أَكْبَرُهُمْ أَنْ زَكَّا^(١)

يقال : زكَّ زكيكا : إذا درج .

وقد قيل : زُقَاقٍ وَزُقَاقٍ . ولكن باب جمع (فُعَال) في العدد لكثير (فُعْلَان) ، كما أنَّ باب / جمع (فَعِيل) (فُعْلَان) : نحو : ظَلِمَ وَظُلْمَان ، وَقَضِبَ وَقُضْبَان ، فَأَدْخَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ . فباب فَعِيل في الأسماء على ما وصفت لك^(٢) .

وقد يجي على (فُعْل) ^(٣) ؛ كما ذكرت لك قُضِبَ ، وَرُعِفَ ، وَكُتِبَ . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : جُدَّدَ وَسُرَّرَ ، في جمع جديد وسرير - فَإِنَّ الْأَصْلَ وَالْبَابَ جُدَّدَ ، وَسُرَّرَ . وَإِنَّمَا فَتَحَ لِكِرَاهَةِ التَّضْعِيفِ مَعَ الضَّمَّةِ^(٤) .

وَأَعْلَمُ أَنَّ فَعَالًا ، وَفَعَالًا ، وَفَعِيلًا ، وَفَعُولًا تَرْجِعُ فِي الْجَمْعِ فِي أَدْنَى الْعَدَدِ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، لِأَنَّهَا مُسْتَوِيَّةٌ فِي أَزْهَاهَا مِنَ الثَّلَاثَةِ ، وَأَنَّ ثَالِثَهَا حَرْفَ لَيْنٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : قَذَالٌ

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٣٩ على أن من العرب من يقول في تصغير صبية صبية فيصغرها على لفظها ويقول الأعم : الأكثر في كلامهم أصيبية يردونه إلى أفعله لا طرادة في جمع فعيل .

الرمك : جمع ارمك . والرمكة : لون كلون الرماح . عدا : جاوز . الزكيك : الدبيب ، يقال : زكَّ زكيكا : إذا دب .

ورواية سيبويه ما أن عدا اصغروهم كما في الديوان والصواب رواية المبرد كما يقول الأعم أي لم يعد كبيرهم أن يدب صغرا وضعفا فكيف صغروهم .

والرجز لرؤية وانظر العيني ج ٤ ص ٥٣٦ - ٥٣٧ واللسان (صبا) .

والأرجوزة في ديوان رؤية ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وقالوا في المضاعف حين أرادوا بناء أدنى العدد كما قالوا في المضاعف في فعال وذلك قولهم ذباب وأذبة وقالوا حين أرادوا الأكثر ذبان ولم يقتصروا على أدنى العدد لأنهم أمتوا التضغيف » .

(٣) سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ .

(٤) في الكامل ج ٢ ص ٢٤٥ « جمع جديد جدد وكذلك باب فعيل الذي هو اسم أو مضارع للاسم . . . فما كان من المضاعف جاز فيه خاصة أن تبدل من ضمته فتحة ، لأن التضغيف مستثقل ، والفتحة أخف من الضمة فيجوز أن يمال إليها استخفافاً فيقال : جدد وسرر ولا يجوز هذا في مثل قضيب ، لأنه ليس بمضاعف وقد قرأ بعض القراء (على سرر موضونة) » .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ « والمضاعف بمنزلة ركة تقول : سرات وسرر وجلة وجدد » .

وَأَقْدَلَةٌ ، وَغَزَالٌ ، وَأَغْرِلَةٌ . وتقول : غِرْزَلَانٌ ؛ كما تقول في غراب : غِرْزَبَانٌ وتقول : قُدْلٌ ، كما تقول جُرْبٌ ، وَكُتْبٌ . وتقول في عمود : أَغْمِدَةٌ^(١) ، وَعُمْدٌ ، وفي رسول : رُسُلٌ . فمجرى هذا كله واحدٌ . فَإِنْ تَرِكَ مِنْهُ شَيْءٌ مَا فَلَلَا سَتَغْنَاءُ عَنْهُ بغيره . فَإِنْ جَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى غير المنهاج الذى وصفت لك فعلى تسمية الجمع الذى ذكرنا .

٢
٤٨٨

فمن ذلك قولهم : عمود وعمد ، وأديم وأدم ، وأفيق وأفق^(٢) .

واعلم أنه ما كان من الجمع على مثال (فعل) أو كان واحداً فَإِنَّ الإسكان جائز^(٣) ؛ كما جاز إسكان الحركة في عَصْدُ هَرْبًا من الضمة ؛ وذلك قولك : رُسُلٌ ، ورُغْفٌ ، وما أشبه ذلك .

واعلم أَنَّ قولهم : فَصِيلٌ وَفِصَالٌ ، وَقَاوِصٌ وَقِلاَصٌ - إِنَّمَا جَاءَ عَلَى وزن (فعال)^(٤) . و(فعال) إِنَّمَا يَكُونُ جَمْعٌ مَا كَانَ وَصْفًا ؛ نحو : كريم وكِرامٌ ، وظريف وظِرَافٌ ، ونبييل ونِبِالٌ ؛ لِأَنَّ ذلك فى الأَصْلِ كَانَ نَعْتًا ، وَإِنْ جَرَى مَجْرَى الأَسْمَاءِ ؛ لِأَنَّ الفصِيل هو حدث المفصول من أمه ، والقَلْوَص ما حدث ولم يُسَنَّ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان (فعلا) فهو بمنزلة فعيل إذا أردت بناء أدنى العدد ، لأنها كفعيل فى كل شيء إلا أن زيادتها واو وذلك تعود وأقعدة ، وعمود وأعمدة ، وخروف وأخرقة .

فإن أردت بناء أكثر العدد كسرتة على (فعلان) وذلك خرفان وقمدان وعتود وعدان خالفت (فعيلا) كما خالفتها (فعال) فى أول الحروف وقالوا : عمود وعمد وزبور وزبر ، وقدم وقدم فهذا بمنزلة قصب وقلب وكتب .

(٢) فى اللسان : والمنيئة : الجلد أول ما يدبغ ثم هو أفيق والجمع أفق مثل أديم وأدم والأفق اسم للجمع وليس يجمع لأن فعيلا لا يكسر على فعل وقال اللحياني لا يقال فى جمعه أفق البتة .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٥٨ « وإذا تابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضا كرهوا ذلك ، كما يكرهون الواوين وإنما الضمتان من الواوين فكأ تكره الواوان ، كذلك تكره الضمتان ، لأن الضمة من الواو وذلك قولك : الرسل والطنب والعنق ويريدون الرسل والطنب .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « وقالوا : فصيل وفصال شبهوه بظريف وظراف ودخل مع الصفة فى بنائها . كما دخلت الصفة فى بناء الاسم وسأراه فقالوا : فصيل حيث قالوا : فصيلة كما قالوا ظريفة وتوهوا الصفة حيث أنثوا وكان هو المنفصل من أمه . .

فاعلم أنَّ قولهم : ظَرِيفٌ وظُرُوفٌ^(١) إنما جُمع على حذف الزائدة وهي الباء ، فجاء على

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٨ « وزعم الخليل أن قولهم : ظريف وظروف لم يكسر على ظريف كما أن المذاكير لم تكسر على ذكر .
وقال أبو عمر : أقول في ظروف هو جمع ظريف كسر على غير بنائه وليس مثل مذاكير والدليل على ذلك أنك إذا صغرت قلت : ظريفون ولا تقول ذلك في مذاكير » .

سبق أن نبت على أن في كتاب سيبويه زيادة أضيفت إليه وهي هذا النص من قوله : قال عمر
وهذه المسألة ما وجه إليها نقده المبرد وينبغي على ظني أن هذه الزيادة أضيفت إلى الكتاب من نقد المبرد .

وقد نخص السير في الخلاف بين الخليل والجزمي فقال :
الخليل يجعل ظروفًا اسمًا للجمع في ظريف أو يجعله جمعًا لظرف وإن كان لا يستعمل ويكون ظرف في معنى ظريف ، كما يقال
عدل في معنى عادل . . .
وقال أبو عمر الجزمي : ظروف جمع لظريف وإن كان الباب في ظريف ألا يجمع على ظروف ، كما أن كثيرًا من المجموع
قد خرجت من بابها .

ونسوق هنا نص نقد المبرد لسيبويه ، قال :
قال أبو عمر الجزمي : ظروف تكسير ظريف على غير الباب وليست بمنزلة مذاكير ، لأنك لو صغرت ظروفًا قلت :
ظريفون فرددته إلى ظريف ، ولو حقرت مذاكير لقلت : مذيكيرات لم تردده إلى ذكر .
ورد ابن ولاد على المبرد فقال :

قول أبي عمر : أن ظروفًا جمع ظريف على غير الباب غلط . وإنما هو على غير الواحد . وبين اللغتين فرقان :
ذلك لأن الذي يجمع على غير الباب مثل قولك : زنه وأزناد ، وفرد وأفراد . وكان الباب أن يبنى على أفعل كفلس وأفلس
وكلب وأكلب . وإنما شبه بجذع وأجذاع وفقل وأقفال فحمل على غير بابه ، لأنه ليس بينهما في البناء اختلاف غير حركة .
وأما ظريف فليس كذلك ، لأنه على وزن (فَعِيل) والذي يجانسه في البناء ويقاربه فعال كغزال وفعال كحجار وفِعُول كرسول .
فهذه أخواته ، وليس شيء من هذه الأبنية المقاربة يجمع على (فَعُول) فيكون ظروف شاذًا قد حمل على ما قاربه من الأبنية ،
ولم يحمل على بابه كما فعل ذلك في فعل وفعل ، وفعل وليس يقال في هذا أنه جاء على غير بناء واحد ، كما كانت ملامح ومذاكير على
غير بناء الواحد .

وليس هذا أيضًا بمنزلة ركب ، وجمال وباتر ، لأن هذه المجموع موحدة دالة على معنى الجمع . والدليل على ذلك قولهم :
هذا الركب ، وهذا الجمال . فأما ظروف ومذاكير فجمع لأنك تجمع فتقول : هؤلاء الظروف ، كما تقول : هؤلاء الظرفاء ،
وتؤنث المذاكير .

فأما ظروف فهو جمع على غير لفظ واحد ، وليس هو بموحّد اللفظ كالركب للدلالة التي ذكرناها . وعلى هذا فعم سيبويه
هذه المجموع وفصل كل نوع منها عن صاحبه .

مثال فُلُوس وأُسود ، وكذلك فُلُو^(١) وأَفْلاء ، وعدَوَ وأَعْداء . إنما جاء على حذف الزيادة ، كقولهم ؛ عَضُد وأَعْضَاد .

٢
٤٨٩

/ فهذا ما ذكرت لك من دخول الجمع بعضه على بعض .

== وإنما حقه الغلط في ظروف ، لأنه حقره بلفظ ظريف ثم جمعه وحقر مذاكير بلفظ مذكور الذي لم يستعمل ، ولم يحقر بلفظ ذكر . فصار هذا عنده فرقاً . والعلة في ذلك أن واحد مذاكير يأتي أبداً في القياس على طريقته واحدة ووزن واحد ، لأن مفاعيل إنما هو جمع لمفعول أو مفعول وهما واحد وجمعهما يرجع إلى مثال واحد وكذلك تحقيرهما . . وإنما ظروف فهي فمول (فمول) تأتي جمعاً لأبنية مختلفة . فلما لم يلزم طريقة واحدة ، ولا كان له مثال من الواحد هو أحق به من غيره ، كما كان لمفاعيل جمعوه على واحدة المستعمل . ومع هذا فليس ذكر من لفظ مذاكير للزوائد التي في لفظ مذاكير ، وليس واحداً من لفظها بمستعمل . وواحد ظروف من لفظها مستعمل وإن لم يكن مكسراً عليه الجمع . فهذا الفرق بينهما .

وإنما واحد مذاكير من لفظها مستعمل وأن لم يكن مكسراً عليه الجمع مذكوراً ولم يستعملوه . فهو بمنزلة عباديد ، لأنهم لم يقولوا : عبيد ولاعباد . فأنت لو حقرت عباديد لقلت : عبيديدون أو عبيديدات . وإنما ظراف جمع ظريف على القياس والباب وأما ظروف فجمع لم يكسر عليه ظريف ، وإن كان واحداً من لفظه وإنما هو بمنزلة شاهد وشهود ، وجالس وجلوس . ولو صغرت هذا كله لرددته إلى الواحد المستعمل ، لأنه من لفظ الجمع . وإن كان غير مكسر عليه ، فقول : شويهدون جويلسون كما قلت : ظريفون . حقرت شاهداً وجالساً ثم جمعت بالواو والنون .

وأما مذاكير كما قلنا فبمنزلة عباديد . لم يستعمل له واحداً من لفظه فلذلك حقرته على واحده في القياس . إذ لم تجد له واحداً في الاستعمال من لفظه ، ألا ترى أن سبويه قد جمع ظروفًا وعباديد في باب واحد ، لأنه جمع على غير الواحد . فقد اتفقا في هذا المعنى واقتربا بأن هذا له واحد مستعمل من لفظه وليس لهذا واحد مستعمل من لفظه .

الاختصار ص ٢٩٧ - ٣٠٠ .

(١) كقنو ، وعدو ، وممو : المهر .

هذا باب

جمع ما لحقته الهمزة في أوّله من الثلاثة

وذلك نحو : أَفْكَلٍ وَأَيْدِعٍ ، وَإِصْبَحٍ وَإِثْمِدٍ وَأُبْلُمٍ ^(١) . فهذه الأسماء كلّها تُجمع على أفعال ؛ نحو : أَفَاكِلَ ، وَأَصَابِجَ ، وَأَبَالِمَ .

وكذلك (أَفْعَلُ) الذى لا يتمّ نعتاً إلّا بقواك : من كذا يجرى مَجْرَى الأسماء ^(٢) . تقول : الأصاغر والأكابر .

وكُلُّ (أَفْعَلٍ) ممّا يكون نعتاً سَمِيَتْ به فإلى هذا يخرج . تقول : الأحامر ، والأحامس ، وما كان من هذا للآدميين لم يتمنع من الواو والنون ، كما قال الله عزّ وجلّ : (قَالُوا أَنْزِلْ لَكَ وَاتَّبِعَكَ الْأَرْدَلُونَ) ^(٣) و(قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) ^(٤) فهذا كلّهُ على هذا .

ومؤنث (أَفْعَلُ) الذى يلزمه (مِنْ) يكون على (فُعَلَى) ؛ نحو : الأصغر والصغرى والأكبر والكبرى ، والأمجد والمجدى ^(٥) .

(١) الأفكل : الرعدة . الأيدع : الزعفران . الأثمّد : حجر يتخذ منه الكحل . الأبلم : الخوص .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢١١ « وأما الأصغر والأكبر فإنه يكسر على أفاعل ، ألا ترى أنك لا تصف به كما تصف بأحمر ونحوه لا تقول رجل أصغر ولا رجل أكبر سمعنا العرب تقول : الأصاغر ، كما تقول : القشاعة وصيارفة حيث خرج على هذا المثال فلما لم يتمكن هذا فى الصفة كتمكن أحمر أجرى مجرى أجدل وأفكل ، كما قالوا : الأباطح ، والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء .

وإن شئت قلت الأصغرون ، والأكبرون فاجتمع الواو والنون والتكسير ههنا » .

وانظر الكامل ج ١ ص ١٧٨ ، ج ٦ ص ١٢٢ .

(٣) الشعراء : ١١١ .

(٤) الكهف : ١٠٣ .

(٥) فى التصريح ج ٢ ص ١٠٤ : قال أبو سعيد على بن سعيد فى كفاية المستوفى ما ملخصه : ولا يستثنى فى الجمع والتأنيث عن السماع . فإن الأشرف والأظرف لم يقلّ فيهما .

الأشارف ، الشرفى ، والأظارف ، الظرفى . كما قيل ذلك فى الأطول ، والأفضل . وكذلك الأكرم ، والأجد قيل فيهما : الأكارم والأماجد ولم يسمع فيهما الكرمى ، والمجدى .

وجمعه بالألف والتاء . تقول : الصغريات ، والكبريات ، وتكسره على (فُعَل) ^(١) ؛ لأن الألف في آخره للتانيث فتكسر على (فُعَل) . فتقول : الصغرى والصَّغْر ، والكبرى والكُبْر ، كما/ تقول : ظُلْمَةٌ وظُلَمٌ ، ، وغُرْفَةٌ وغُرْفٌ .

* * *

فإن كان (أَفْعَل) نعتاً مكفياً فإنَّ جمعه على (فُعَل) ^(٢) ساكن الأوسط . وذلك قولك : أحمر وحُمْرٌ ، وأخضر وخُضْرٌ ، وأبيض وبييضٌ ، فانكسرت الياء لتصح الياء ؛ ولو كان من الواو لثبت على لفظه نحو : أسود وسُودٌ ، وأخوى وخُوٌّ . وكذلك مؤنثه . تقول : حمراء وحُمْرٌ ، وصفراء وصُفْرٌ .

فإن جعلت (أحمر) اسماً جمعته بالواو والنون فقلت : الأحمرون ، والأصفرون . وقلت في المؤنث : حمروات ، وصفروات ، وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم : ليس في الخضروات صَدَقَةٌ ^(٣) « لأنه ذهب منه اسم . والخضروات في هذا الموضع : ما أكل رطباً ، ولم يصلح أن يدخر فيؤكل يابساً .

= ويرى الرضى في كتابيه : شرح الكافية وشرح الشافية أن تانيث أفعال التفضيل المحل بآل قياسى (شرح الكافية ج ٢ ص ١٥٥ - ١٥٦ ، وشرح الشافية ج ٢ ص ٣٢٥) .

وصنيع المبرد هنا ثم عده ذلك من المقصور القياسى ص ٦٧ من الجزء الثالث يشعر بأنه يرى قياسيته .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان عدة حروفه أربعة أحرف وكان فعلى أفعال فإنك تكسره على فعل وذلك قولك : الصغرى والصغر ، والكبرى والكبر والأولى والأول وقال تعالى جده (إنها لاحدى الكبر) . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١١ « وأما (أفعل) إذا كان صفة فإنه يكسر على فعل (كما كسروا) فعولا على (فعل) من الثلاثة وفيه رائدة ، كما أن في فعول زيادة عدة حروفه كمدة حروف فعول إلا أنهم لا يثقلون في أفعال الجمع العين . إلا أن يضطر شاعر وذلك أحمر وحمر وأخضر وخضر وأبيض وبيض وأسود وسود وهو مما يكسر على (فعلا) وذلك حمران وسودان وبيضان وشيطان وإدمان والمؤنث من هذا يجمع على فعل وذلك حمراء وحمر وصفراء وصفر . »

(٣) ضمه السيوطى في (الجامع الصغير) وقال شارحه المناوى في كتابه (فيض القدير) شرح الجامع الصغير ج ٥ ص ٣٧٤ قال الغربانى في مختصر الدارقطبى ؛ وفيه الحارث بن نهان - ضعفوه وعقبه الترمذى بقوله : إسناده غير صحيح وقال الذهبى في المذهب : منقطع وقال عنه أيضاً : طرقة واهية . وانظر نصب الراية للزيلعى ج ٢ ص ٣٨٦ - ٣٨٨

ولو سَمَّيت رجلاً (أَحْمَر) لم يَجْز في جمعه حُمْر ؛ لَأَنَّ هذا إِنَّمَا يَكُونُ جَمْعاً لما كَانَ نَعْتاً ،
ولكن أَحَامِر . فهذا جملة هذا الباب .

٢
٤٩١ /وما كَانَ من الأَسْمَاءِ عَلَى (فَاعِلٍ) فَكَانَ نَعْتاً فَإِنَّ جَمْعَهُ (فَاعِلُونَ) ؛ لَأَنَّ مُؤَنَّثَهُ تَلَحُّقُهُ الْهَاءُ ،
فَيَكُونُ جَمْعُهُ (فَاعِلَاتٍ) ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ضَارِبٌ وَضَارِبُونَ ، وَقَائِمٌ وَقَائِمُونَ . وَالْمُؤَنَّثُ : قَائِمَةٌ
وَقَائِمَاتٌ ، وَصَائِمَةٌ وَصَائِمَاتٌ . فَهَكَذَا أَمَرُ هَذَا الْبَابِ .

فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَكْسِرَ الْمَذْكُورَ فَإِنَّ تَكْسِيرَهُ يَكُونُ عَلَى (فُعْلٍ) ، وَعَلَى (فُعَالٍ) ^(١) .

فَأَمَّا (فُعْلٌ) فَنَحْوُ : شَاهِدٌ وَشُهَدٌ ، وَصَائِمٌ وَصُومٌ . وَ(فُعَالٌ) : نَحْوُ : ضَارِبٌ وَضُرَّابٌ ،
وَكَاتِبٌ وَكُتَّابٌ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ عَلَى (فَوَاعِلٍ) ^(٢) ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْأَصْلُ ؛ لَأَنَّ «فَاعِلَةً» تُجْمَعُ عَلَى
(فَوَاعِلٍ) . فَكِرْهُوا الْإِتِّبَاسَ الْبِنَاءَيْنِ ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ : ضَارِبَةٌ وَضَوَارِبٌ ، وَجَالِسَةٌ وَجَوَالِسٌ ، وَكَذَلِكَ
جَمِيعُ هَذَا الْبَابِ .

وَقَدْ قَالُوا : فَارِسٌ وَفَوَارِسٌ ؛ لَأَنَّ هَذَا لَا يَكُونُ مِنْ نَعَوَاتِ النِّسَاءِ . فَأَمِينُوا الْإِتِّبَاسَ فَجَاءُوا
بِهِ عَلَى الْأَصْلِ .

وَقَدْ قَالُوا : هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ مُسْتَعْمِلٍ ، وَالْأَمْثَالُ تَجْرَى عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ ،
فَلِلذَلِكَ وَقَعَ هَذَا عَلَى أَصْلِهِ :

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٢٠٩ « وَإِذَا مَا كَانَ (فَاعِلًا) فَإِنَّكَ تَكْسِرُهُ عَلَى (فُعْلٍ) وَذَلِكَ قَوْلُكَ : شَاهِدُ الْمَصْرِ وَقَوْمُ
شَهْدٍ ، وَبَازِلٌ وَبَزَلٌ ، وَشَارِدٌ وَشَرْدٌ ، وَسَابِقٌ وَسَبَقٌ ، وَقَارِجٌ وَقَرَجٌ ، وَمِثْلُهُ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ الَّتِي هِيَ عَيْنَاتُ صَائِمٍ وَصُومٍ
وَنَائِمٍ وَنَوْمٍ ، وَغَائِبٌ وَغَيْبٌ ، وَخَائِضٌ وَخَيْضٌ . وَمِثْلُهُ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامَاتُ غَزَى وَعُزَى .
وَيَكْسِرُونَهُ أَيْضًا عَلَى فُعَالٍ (وَذَلِكَ قَوْلُكَ : شَهَادٌ وَجِهَالٌ وَرَكَابٌ وَعِرَاسٌ وَزَوَارٌ وَغِيَابٌ وَهَذَا النَّحْوُ كَثِيرٌ .

(٢) تَقْدِمُ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص ١٢٠ - ١٢١

وإذا اضطرَّ شاعر جاز أن يجمع (فاعلاً) على (فواعل) ؛ لأنه الأصل .

قال الشاعر :

٢
٤٩٢ / وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتَهُمْ خضعَ الرقابِ نواكيسَ الأبصارِ^(١)

فأما قولهم : علئذَّ وعوذ ، وحائل وحول ، وهالك وهلكى ، وشاعر وشعراء فمجموع على غير يابه .

فأما ما كان من هذا على (فُعْل) فإنه جاء على حذف الزيادة كما تقول : ورد ووُرد^(٢) ، وأسَد وأسَد .

وأما (هَلَكَى) فإنما جاء على مثال (فَوَيْل) الذى معناه معنى المفعول ؛ لأنَّ جمع ذلك يكون على (فَعْلَى) ؛ نحو : جريح وجرحى ، وصريع وصرعى ، وكذلك جميع هذا الباب . فلما كان (هالك) إنما هو بلاء أصابه كان فى مثل هذا المعنى فجمع على (فَعْلَى) ، لأنَّ معناه معنى (فَعِيل) الذى هو مفعول . وعلى هذا قالوا : مريض ومرَّضى ؛ لأنه شئ أصابه ، وأنت لانتقول مُرَض ولا مروض^(٣) .

فأما قولهم : شاعر وشعراء^(٤) فإنما جاء على المعنى ؛ لأنه بمنزلة (فَعِيل) الذى هو فى معنى الفاعل ؛ نحو : كريم وكُرماء ، وظريف وظُرفاء ، وإنما يقال ذلك لمن قد استكمل الظرف

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ١٢١

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وقالوا : فرس ورد ، وخيل ورد » .

الوردة : حمرة تضرب إلى صفرة . فى شرح الشافية للرضى ج ٢ ص ١٥٧ « ويجمع كثيراً على فعل بضمين كَبَزَل وشرف تشبيهاً بفعل لمناسبتة له فى عدد الحروف ثم تخفف عند تميم بإسكان العين » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢١٣ : « وقال الخليل : إنما قالوا مرضى وهلكى وموق وجرب وأشياء ذلك . لأن ذلك أمر يبتلون به ، وأدخلوا فيه وهم له كارهون ، وأصيبوا به ، فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى » .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ . وقد يكسر على (فعلاء) شبه بفعيل من الصفات ، كما شبه فى فعل بفعل وذلك شاعر وشعراء ، وجاهل وجهلاء ، وعالم وعلماء يقولها من لا يقول إلا عالم وليس من هذا شئ إذا كان للآدميين يمتنع من الواو والنون وليس فعل وفعلاء بالقياس المتصكّن من ذا الباب . . !

٢/٤٩٣ وعُرف / به . فكذاك جميع هذا الباب . فلما كان (شاعر) لا يقع إلا أن هذه صناعته ، وكان من ذوات الأربعة بالزيادة ، وأصله الثلاثة - كان بمنزلة (فَعِيل) الذي ذكرنا .

ف(فَاعِل) و(فَعِيل) من الثلاثة وفي ...^(١) صنف من هذا زائدة وهي حرف اللين ، كما هي في الباب الذي هو مثله . فلذلك حُمِل أحدهما على الآخر .

وقد قالوا في (فَعِيل) : شَرِيف وأشْراف ، وَيَتِيم وأَيْتام على حذف الزيادة ، كما قالوا : أَقَمَارٌ وَأَصْنَام .

وأما قولهم : نخادم وخدم ، وغائب وغيبُ فإن هذا ليس يجمع (فاعِل) على صحة إنما هي أسماء للجمع ، ولكنه في بابهِ كقولك : عمود وعمد ، وأفيق وأفق ، وإهاب وأهب . ولو قالوا : (فُعِل) لكان من أبواب جمع (فاعِل)^(٢) ؛ كما أنك لو قلت في (فَعِيل) و(فَعُول) وجميع بابهما : (فُعِل) لكان الباب ، نحو : كُتِبَ وكُتِب ، وإهاب وأهب ، وعمود وعمد ، وكذاك كاتب وكتبة ، وعالم وعلمة ، وفاسق وفسقة^(٣) .

٢/٤٩٤ فإن كان (فاعِل) من ذوات الواو والياء التي هما لآمان كان جمعه على (فُعَلَة)^(٤) ؛ لأن فيه مُعاقبةً لفُعَلَة في الصحيح . وذلك قولك : قاضٍ وقُضاة ، وغازٍ وغَزاة / ، ورامٍ ورُماة .

(١) شبه سيويه فاعلا بفعل في أن كلاهما يكون صفة ٢ ص ٢٠٦ فيظهر أن الساقط هنا يدور حول هذا المعنى وإن كلاهما فيه حرف لين زائد ويجوز أن يكون الساقط لفظة « بنائهما » .
(٢) في سيويه ج ٢ ص ٢٠٦ « وكسر على (فعل) لأنه مثله في الزيادة والزنة وعدة الحروف ، وذلك بازل ويزل وشارف وشف ، وعائد وعوذ ، وحائل وحول ، وعائط وعيط » .
وجاء أيضاً في قول الأعشى :

إِنْ تَرْكَبُوا فَرَكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزَلُونَ فِينَا مَعْشَرُ نَزُلٍ

وقد تكلم سيويه في ج ١ ص ٤٢٩ على رفع تنزلون .

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦١٢ - ٦١٣ وديوان الأعشى ص ٦٣ والمغني ج ٢ ص ١٩٧

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٢٠٦ ويكسرونه على (فعلَة) وذلك فسقة ، وبررة وجهلة وظلمة وفجرة وكذبة ، وهذا كثير ، ومثله خونة وحوكة وباعة » .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٢٥ وسيكرره فيما يأتي أيضاً :

وكلام المبرد في كل هذه المواضع صريح في أن نحو قضاة جمع تكسير لقاض . وابن يعيش والرضي ينسبان إليه القول بأنه اسم جمع .

والمعتلّ قد يختصّ بالنّبأ الذي لا يكون في الصحيح مثله .

من ذلك أنّ المعتل يكون على مثل «فَيَعْلُ» ، ولا يكون مثْلُ ذلك في الصحيح ؛ نحو :
سَيِّدٌ ، ومَيِّتٌ ، وهَيِّنْ ، وليِّنْ ، ونحو ذلك ، ولا يكون في الصحيح إلّا (فَيَعْلُ) نحو : جَيِّدَر^(١) ،
وصيرَف .

ويجىء المصدر في المعتل على (فَيَعْلُولَة) . ولا يكون مثْلُ هذا في الصحيح ، وذلك نحو :
كَيَّنُونَة ، وَقَيَّنُونَة ، وصيرورة . فهذا ما ذكرت لك من أنّ المعتلّ يختصّ بالبناء الذي لا يكون
مثله في الصحيح .

= في شرح المفصل لابن يميّش ج ٥ ص ٤٤ « وكان أبو العباس محمد بن يزيد يذهب إلى أن ذلك ليس بتشكيل لفاعل على الصحة
إنما هي أسماء للجمع » .

وفي شرح الشافية للرضي ج ٢ ص ١٥٦ « وإذا كسر على فعلة في المعتل اللام يضم الفاء . . وقال الفراء : أصله فعل بتشديد
العين .

وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع كفرهة وغزى وليس بجمع لعدم فعلة جمعاً في غير هذا النوع » .

وقال سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ « ونظيره من بنات الياء والواو التي هي لام يجيء على (فعلة) نحو : غزاة وقضاة ورماة » .

(١) الجيدر : القصير .

هذا باب

جَمَعَ الْأَسْمَاءُ الَّتِي هِيَ أَعْلَامُ مِنَ الثَّلَاثَةِ^(١)

اعلم أنَّكَ لو سَمَّيتَ رجلاً (عَمْرًا) أو (سَعْدًا) فَإِنَّ أَدْنَى الْعَدَدِ فِيهِ أَعْمُرُ ، وَأَسْعَدُ^(٢) .
وتَقْرَأُ في الْكَثِيرِ : عُمُور ، وَسُعُود ، كما كُنْتَ قَائِلًا : فَلَسَ وَأَفْلَسَ وَفُلُوسَ ، وَكَعْبَ
وَأَكْعَبَ وَكُعُوبَ . قال الشاعر :

وَشَيْدَ لِي زُرَّارَةٌ بِإِذْخَسَاتٍ وَعَمْرُو الْخَيْرِ إِذْ ذُكِرَ الْعُمُورُ^(٣)

/ وقال آخر : ٢
٤٩٥

رَأَيْتُ سَعُودًا مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ فَلَمْ أَرِ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ^(٤)

فَأَمَّا الْجَمْعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَهُوَ لِكُلِّ اسْمٍ مَعْرُوفٍ لَيْسَ فِيهِ هَاءُ التَّانِيثِ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٦ باب جمع أسماء الرجال والنساء .

(٢) في سيبويه : « اعلم إنك إذا جمعت اسم رجل فأنت بالخيار إن شئت الحقته الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب ، وإن شئت كسرتة للجمع على حد ما تكسر عليه الأسماء للجمع . . »

فن ذلك إذا سميت رجلاً يزيد أو عمرو أو بكر كنت بالخيار إن شئت قلت : زيدون ، وإن شئت قلت : أزيد كما قلت : أبيات ، وإن شئت قلت : الزيود ، وإن شئت قلت العمور والأعر . »

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩٧ على جمع عمرو على عور .

شيد : رفع وطول وأصل التشديد تطويل البناء . الباذخ : الشرف العالي ، وزرارة وعمرو من بني دارم .

نسب البيت في سيبويه إلى الفرزدق وليس في المطبوع من ديوانه كما نسب إليه الأعلام والمختصص ج ١٧ ص ٨١ واللسان (عمرو)

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩٧ على جمع سعد على سمود .

الشعوب : جمع شعب وهو فوق القبيلة ، كما أن القبيلة فوق الحى ، وسعد بن مالك : رهط طرفة وانظر جمهرة أنساب العرب ص ٣٢٠

والبيت من قصيدة في ديوان طرفة بن العبد ص ٩٩ - ١٠٢ ، وبعضهما في الأسميات ص ١٦٦ - ١٦٧ وانظر المختصص ج ١٧ ص ٨١ ، والاشتقاق ص ٥٧

قال الشاعر :

« أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِيْنَ ^(١) »

فَأَمَّا مَا كَانَ مِثْلَ (هِنْد) ^(٢) فَإِنَّ جَمْعَهُ هِنْدَات ، وَهِنِدَات ، وَهِنْدَات ؛ كَمَا قُلْتُ لَكَ فِي مِثْلِ كِسْرَةٍ فِي هَذِهِ اللُّغَاتِ ، لِأَنَّ (هِنْد) ، اسْمَ مُؤَنَّثٍ فَجُمِعَتْهَا بِالتَّاءِ وَلَمْ تَكُنْ فِيهَا هَاءٌ ، وَكَذَلِكَ قَدَرُ وَلَوْ سَمِّيتْ بِهَا مُؤَنَّثًا فَأَرَدْتُ تَكْسِيرَهُ قُلْتُ : أَهْنَادُ ، وَهَنُودُ : كَمَا تَقُولُ : جَذَعٌ وَأَجْدَاعٌ وَجَنُوعٌ . وَفِي (جُمْل) : أَجْمَالٌ وَجُمُولٌ . قَالَ الشَّاعِرُ :

أَخَالِدُ قَدْ عَلِقْتُكَ بَعْدَ هِنْدٍ فَشَيْبَتِي الْخَوَالِدُ وَالْهُنُودُ ^(٣)

فَإِنْ سَمَّيْتُهَا (جُمْلًا) وَ(حُسْنًا) قُلْتُ : جُمْلَاتٌ وَحُسْنَاتٌ / كَمَا تَقُولُ : ظُلُمَاتٌ وَغُرَفَاتٌ . ^٢
٤٩٦ وَتَقُولُ : جُمْلَاتٌ وَحُسْنَاتٌ ؛ كَمَا تَقُولُ : ظُلُمَاتٌ وَغُرَفَاتٌ .

فَإِنْ قِيلَ فِي هِنْدٍ : هِنْدٌ مِثْلُ كِسْرٍ - فَكَذَلِكَ جُمْلٌ وَحُسْنٌ ؛ مِثْلُ ظُلْمٌ وَغُرْفٌ فَجَيِّدٌ بِالْع .

وَأَوْ سَمَّيْتُ امْرَأَةً أَوْ رَجُلًا قَدَمًا لَقُلْتُ : أَقْدَامٌ ^(٤) ؛ كَمَا تَقُولُ : أَضْنَامٌ وَأَجْمَالٌ ؛ لِأَنَّ التَّكْسِيرَ يَجْرِي فِي الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ مَجْرًى وَاحِدًا .

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ سِيبُوهُ فِي ج ١ ص ٢٨٩ فَقَالَ : زَعَمَ يُونُسُ : أَنَّهُ سَمِعَ رَوْبَةَ يَقُولُ : أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِيْنَ نَصَبَهُ عَلَى الْفَخْرِ .

وَذَكَرَهُ فِي ج ٢ ص ٩٦ عَلَى جَمْعِ سَعْدٍ مَذْكُورًا سَالِمًا .

وَالرَّجَزُ لِرَوْبَةَ وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ص ٩١

(٢) فِي سِيبُوهُ ج ٢ ص ٩٧ « وَإِنْ سَمَّيْتُهَا هِنْدًا أَوْ جَمْلًا فَجُمِعَتْ بِالتَّاءِ فَقُلْتُ جَمْلَاتٌ ثَقُلْتُ فِي قَوْلٍ مِنْ ثَقُلَ ظُلُمَاتٌ وَهِنْدَاتٌ فِيمَنْ ثَقُلَ فِي الْكِسْرَةِ فَقَالَ : كَسَرَاتٌ وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : كَسَرَاتٌ .

وَإِنْ ثَقُلَتْ كَسَرَتْ كَمَا كَسَرَتْ بَرْدًا وَبَشْرًا فَقُلْتُ : أَهْنَادُ وَأَجْمَالٌ » .

وَقَالَ فِي ص ٩٨ « وَقَالُوا الْهِنُودُ كَمَا قَالُوا الْجَنُوعُ » وَقَالَ فِي ص ٩٦ « وَإِذَا جُمِعَتْ اسْمُ امْرَأَةٍ فَأُنْتُ بِالْخِيَارِ إِنْ ثَقُلَتْ جُمِعَتْهُ بِالتَّاءِ ، وَإِنْ ثَقُلَتْ كَسَرَتْهُ عَلَى حَدِّ مَا تَكْسُرُ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ لِلْجَمْعِ » .

(٣) اسْتَشْهَدَ بِهِ سِيبُوهُ ج ٢ ص ٩٨ عَلَى تَكْسِيرِ خَالِدَةٍ عَلَى خَوَالِدٍ ، وَهِنْدٍ عَلَى هِنُودٍ وَخَالِدٍ مَرَّحَمٍ خَالِدَةٍ .

وَالْبَيْتُ لَجَرِيرٍ مِنْ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ فِي دِيْوَانِهِ ص ١٦٠ - ١٩٦ يَهْجُو فِيهَا التَّيْمَ وَانْظُرِ الْمُخَصَّصَ ج ١٧ ص ٨٢

(٤) فِي سِيبُوهُ ج ٢ ص ٩٧ - ٩٨ « وَإِنْ سَمَّيْتُ امْرَأَةً بِقَدَمٍ فَجُمِعَتْ بِالتَّاءِ لَثَقُلْتُ كَمَا تَقُولُ : هِنْدَاتٌ وَجَمْلَاتٌ . . . إِنْ ثَقُلَتْ كَسَرَتْ كَمَا كَسَرَتْ حِجْرًا . . . » .

فإن أردت الجمع المسلّم ، وعيّيت مذكراً قلت : قَدَمُونَ : كما تقول : في حَسَن اسم رجل : حَسَنُونَ . وعلى ما بيّنت لك يجرى الجمع في المسلّم المؤنث فكلُّ ما كان يقع على شيءٍ قَبْلَ التسمية فإنَّ تكسيهه باقي عليه إذا سُمِّيَتْ به . فأمّا الجمع المسلّم فمنتقل بالتأنيث وللتذكير ولو سُمِّيَتْ امرأة عبلة أو طلحة لقلت : عِبال وِطلاح^(١) . ولم يجر أن تقول في طلحة : طَلَح ؛ لأنَّ الجمع الذي ليس بينه وبين واحدٍ إلّا الهاء إنّما يكون للأنواع ؛ كقولك : تمرة وتمر ، وسِدرة ، وسِدر ، وشعيّرة وشَعِير .

واو سُمِّيَتْ رجلاً بفَخِذ لقلت في / التّكسير : أفخاذ ؛ كما كنت قائلًا قبل التسمية به .
٢
٤٩٧
فأمّا الجمع المسلّم فَمَخِذُونَ . فقس جميع ما يرد عليك بهذا تُصِبُّ إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٨ « ولو سميت رجلاً أو امرأة بعبلة ثم جمعت بالتاء لثقلت ، كما ثقلت تمرة لأنها صارت اسماً وقد ألوا العِبال فثقلوا حيث صارت اسماً وهم حى من قريش » وانظر جوهرة أنساب العرب ص ٧٤ ، ٧٥

هذا باب

ما كان اسما على فاعِلٍ غَيْرَ نَفْتٍ معرفةً أو نكرةً

اعلم أنَّ ما كان من ذلك لآدميين فغير ممتنع من الواو والنون . لو سميت رجلاً (حاتِماً) أو (عاصِماً) لقلت : حاتِمْونَ ، وعاصِمْونَ . وإن شئت قلت : حَوَاتِمَ وَعَوَاصِمَ ؛ لَّأنَّه ليس بنعت فتريد أن تفصل بينه وبين مؤنَّته ، واكنَّه اسم . فحكمه حكمُ الأسماء التي على أربعة أحرف . وإن كان لغير الآدميين لم تُلحقه الواو والنون . واكنَّك تقول : قوادمٍ في قادمِ الذقة ، وتقول : سواعِد في جمع ساعد . هكذا جميع هذا الباب^(١) .

فإن قال قائل : فقد قال الله عزَّ وجلَّ في غير الآدميين : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) وَالشَّمْسُ / وَالْقَمَرُ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ^(٢) .

٢
٤٩٨

فالجواب عن ذلك : أنَّه لما أخبر عنها بالسجود - وایس من أفعالها وإنَّما هو من أفعال الآدميين - أجراها مُجرَاهم ؛ لأنَّ الآدميين إنَّما جَمَعُوا بالواو والنون ، لأنَّ أفعالهم على ذلك . فإذا ذكَّر غيرهم بذلك الفِعْل صار في قياسهم ؛ ألا ترى أنَّك تقول : القوم ينطلقون ، ولا تقول : الجمال يسرون .

وكذلك قوله عزَّ وجلَّ : (كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُون)^(٣) . لما أخبر عنها أنَّها تَفْعَل - وإنَّما حقيقَتُها أَن يَفْعَل بها فتجرى - كانت كما ذكرت لك .

(١) في سيبويه ٢ ص ١٩٨ « وما كان من الأسماء على فاعل أو فاعل فإنه يكسر على بناء فواعل وذلك : تابل وتوابل ، وطابق وطوايق ، وحاجز وحواجز ، وحائط وحوائط وقد يكسرون الفاعل على فعلان نحو حاجر وحجران ، وسال وسلان وحائر وحوران . . . » .

(٢) يوسف : ٤

(٣) الأنبياء : ٣٣

ومن ذلك قوله : (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ)^(١) ، إِنَّمَا ذَلِكَ لدعواهم أَنَّهَا فَعَالَةٌ ، وَأَنَّهَا تُعْبَدُ بِاسْتِحْقَاقٍ ، وكذلك (لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ)^(٢) ومثله : (قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ)^(٣) لَمَّا/ جعلها مُخَاطَبَةً وَمُخَاطَبَةٌ . وكلُّ ما جاء من هذا فهذا قياسه . قال الشاعر :

تَمَرَزْتُهَا وَالديكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُوا نَعَشٍ دَنَوَا فَتَصَّوَبُوا^(٤)

لما ذكرت من أَنَّهُ جعل الفِعْلَ لهذه الكواكب ، وعلى هذا قال الشاعر :

(١) الأنبياء : ٦٣

(٢) الأنبياء : ٦٥

(٣) النمل : ١٨

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٤٠ « وأما (كل في فلك يسبحون) و(رأيتهم لي ساجدين) و (يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم) فزعم أَنَّهُ بمنزلة ما يعقل ويسمع لما ذكرهم بالسجود ، وصار النمل بتلك الميزة حين حدث عنه ، كما يتحدث عن الأناسي ، (في فلك يسبحون) لأنها جعلت في طاعتها وفي أَنَّهُ لا ينبغي لأحد أن يقول : مطرنا بنوء كذا ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئاً منها بمنزلة من يعقل من المخلوقين ، ويصير الأمور » .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤٠ على تذكير بنات نعش لإخباره عنها بالدنو والتصويب كما يخبر عن الآدميين . وقال ابن هشام في المغني ج ٢ ص ٣٧ « وقد تستعمل (الواو) لغير العقلاء إذا نزلوا منزل لهم نحو قوله تعالى (يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم) وذلك لتوجيه الخطاب إليهم وشذ قوله : شربت بها والديك يدعو صباحه . .

والذي جراه على ذلك قوله بنو لا بنات ، والذي سوغ ذلك أن ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير فسهل مجيئه تغيير العاقل ولهذا جاز تأنيث فعله نحو (إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل) مع امتناع قامت الزيدون » .

التمرز : تهمص الشراب قليلاً قليلاً ، مزه يمهزه : مصه . ورواية سيبويه : شربت بها .

وبنات نعش : من منازل القمر الثمانية والعشرين .

وتصوب بنات نعش : دنوها من الأفق للغروب .

ومصف خمراً يأكرها بالشرب عند صياح الديك .

في الصحاح : اتفق سيبويه والفقهاء على ترك صرف نعش للمعرفة والتأنيث وقال الدمامي : الظاهر أَنَّهُ جائز لا واجب لأنه ساكن الوسط .

والبيت للناطقة الجمعى . انظر الخزانة ج ٣ ص ٤٢١ - ٤٢٣ والسيوطى ص ٢٦٥

حَتَّى يُقِيدَكَ مِنْ بَنِيهِ رَهِينَةً نَعُشْ وَيَرْهَنَكَ السَّمَاءُ الْفَرْقَدَا^(١)

فقال : من بنيهِ لَمَّا خَبِرَ عَنْهُ هَذَا الْفَعْلُ .

(١) في اللسان (رهن) وشاهد رهنه الشيء قول الأعشى :

حَتَّى يُقِيدَكَ مِنْ بَنِيهِ رَهِينَةً . .

وروى يفيدك بالفاء كما روى كذلك في ديوان الأعشى ص ٢٣١

وخطأ الأستاذ الميمني في تعليقه على السمت ج ١ ص ١٥٦ رواية يفيدك بالفاء وقال : الصواب بالقاف وهو في أصل المقتضب بالقاف .

ويظهر أنه من قولهم : أقاده خيلا : أعطاه إياها .

والبيت من قصيدة طويلة للأعشى - الديوان ص ٢٢٧ - ٢٢٣ وقبله :

آلَيْتَ لَا نَعْطِيهِ مِنْ أَبْنَائِنَا رَهْنًا فَيَفْسُدَهُمْ كَمَنْ قَدْ أَفْسَدَا

والمعنى : حلفت على ألا نعطيه الرهائن حتى ترهنه نجوم نعش أبنائها أو يرهنه السماء الفرقدا . . والمعنى : لا يكون ذلك أبداً

هذا باب

ما كان على أربعة أحرف أصلية أو فيها حرف زائد

اعلم أنَّ جميعها^(١) كلها يكون على مثال مفاعل^(٢) في الوزن ، وإن اختلفت مواضعها وحرركاتها تقول في جعفر : جعافر ، وفي سذهب : سَلاهب ، وفي جدول : جداول ، وفي عجوز : عَجَائِز ، وفي أسود - إذا جعلته اسماً : أساود / ؛ كما قال الشاعر :

أَسُودُ شَرَى لَا قَتَ أَسُودَ خَفِيَّةٍ تَسَاقَتَ عَلَى لَوْحٍ دِمَاءُ الْأَسَاوِدِ^(٣)

وقالوا : الأباطح والأبارق في جمع الأبطح والأبرق^(٤) ، لأنَّهما - وإن كانا نعتين - قد أُجْريَا مُجْرَى الْأَسْمَاءِ فِي مَعْنَاهَا .

(١) جميع وعامة يجوز أن تليها العوامل وهما على حالهما في التوكيد (الأثوني ج ٢ ص ٢٩٤) وقبح المبرد أن يكون كلهم اسماً ص ٣٣٥ من الثالث .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٧ « أما ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر على مثال مفاعل وذلك قواك : ضفدع وضفادع وحبرج وحبارج وخنجر وخناجر وجنجن وجناجن وقطر وقاطر فإن عنيث الأقل لم تجاوز ذا . . » .

(٣) ذكره في موضعين من الكامل ج ١ ص ١٧٩ ج ٦ ص ١٢٢ والرواية هناك : تساقوا على حرد - وفسره بقوله : على حرد : على قصد .

وفي الخزانة : حرد بفتح الحاء وسكون الراء مصدر حرد بمعنى قصد من باب ضرب وبمعنى غضب من باب فرح . اللوح : العطش . الشرى : أرض في جهة اليمن وهي مأسدة .

خفية : اسم غيضة ملتفة وهي مأسدة أيضاً .

الأساود : جمع أسود ، وهو العظيم من الحيات وفيه سواد وهو اسم له ، ولو كان وصفاً لجمع على فعل (بضم فسكون) .

والبيت للأنشوب بن ربيعة .

أنظر الخزانة ج ٢ ص ٥٠٨ - ٥٠٩ - والمقصود والمدود لابن ولاد ص ٥٨ والمخصص ج ١١ ص ٤٨ والمعنى ج ١ ص ٤٨٢ ومعجم البلدان ج ٢ ص ٣٨٠ ، ج ٣ ص ٣٣٠

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢١١ « كما قالوا الأباطح والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء » .

الأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى .

الأبرق : أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل متسعة وقيل غلظ فيه حجارة ورمل وطن مختلطة .

وكذلك (الأذهم) إذا عَنَيْتَ الحَيَّةَ فهو غير مصروف . ولكنه يجرى مجرى الأسماء في معناه .

وكذلك (الأذهم) إذا عَنَيْتَ القَيْدَ ، قال الشاعر :

هو القَيْنُ وابنُ القَبْنِ لاقَيْنَ مِثْلُهُ لَفَطَحَ المساحي أَوْ لَجَلَّ الأَدام^(١)

وكذلك ما ذكرت لك في التصغير جاء على مثال واحد أصلياً كان أو زائداً ، اتفقت حركاته أو اختلفت ، إلا في تصغير الترخيم فإنه يحذف منه الزوائد ، ولا تحذف الأصول ، وسنذكره لك في باب التصغير^(٢) إن شاء الله .

(١) في الكامل ج ١ ص ١٧٨ - ١٧٩ : أسود ان عَنَيْتَ به الحية وأدَّهَمَ إذا عَنَيْتَ به القيد وأبطح إذا عَنَيْتَ به المكان المنبطح وأبرق إذا عَنَيْتَ به المكان مضارعة للأسماء ، لأنها تدل على ذات الشيء وإن كانت في الأصل نعتاً تقول في جمعها : الأباطح والأبارق والأداهم والأساود ثم ذكر البيت

المساحي : واحدها مسحة وهي المجرفة من حديد يمحى بها الطين عن وجه الأرض . وفطحها : جعلها عريضة .
وفي اللسان : فطحت الحديدية : إذا عرضتها وسويتها لمسحة أو معزق أو غيره ثم ذكر البيت . خبر لا (مثله) لأنه لا يتعرف بالإضافة .

والبيت من قصيدة لجريز في هجاء الفرزدق ، الديوان ص ٥٥٣ - ٥٥٩ وشرح الحماسة ج ٤ ص ٢٧٩

(٢) عقد له باباً هناك .

هذا باب ما كان على خمسة أحرف كلهن أصل

اعلم أنك إذا أردت جمعه لم يكن لك بدٌّ من حذف حرف / ليكونَ على مثال الجمع .
والحرف الذى تحذفه هو الحرفُ الأخير ؛ وذلك لأنَّ الجمعَ يَسْلَمُ حتَّى ينتهى إليه فلا يكون
له موضع ؛ وذلك قولك فى سفرجل : سَفَارج ، وفى فرزدق : فَرَزْدق ، وفى شمردل^(١) : شَمَارِد
وكذلك جميعُ هذا .

وقد يقال فى فرزدق : فَرَزْدق ، وإيس ذلك بالجيّد ؛ وذلك لأنَّ الدالَّ من مخرج التاء .
والتاء من حروف الزيادة . فلما كانت كذلك ، وقُرِبَتْ من الطرف حذفوها . فمن قال ذلك
لم يقل فى جَحْمَرِش : جَحَارِش ؛ لتباعدِ الميم من الطرف . فهذا يعجرى مجرى الغلط . والبابُ
ما ذكرت لك أولاً .

واعلم أنَّهم يتنكبُّون . جمْعُ بناتِ الخمسة^(٢) ؛ لكراهيتهم أن يحذفوا من الأصول شيئاً .
فإذا قالوه قالوه على ما ذكرت لك .

(١) الشمردل : الفقى السريع من الإبل .

(٢) ذكر سيويه ج ٢ ص ١١٩ أن تكسير الخماسى المجرد مستكره .

وذكر فى ص ١٠٦ أن تصغيره وتكثيره بحذف لامه وانظر ص ١٢١

هذا باب ما عدته خمسة أحرف أو أكثر بزيادة تلحقه

فمن ذلك قولهم : صحراء يا فتى ، فإذا جمعت قلت : صحاري^(١) ؛ وكان / الأصل صحاري^٢.
وإن شئت أن تقوله قلته^(٢) ، وإن شئت أن تحذفه استخفافاً فعلت . وإنما جاز الإثبات ؛
لأن الألف إذا وقعت رابعةً فيما عدته خمسة أحرف ثبتت في التصغير والتكسير . وإنما تحذف
إذا لم يوجد من الحذف بُدٌّ . فتقول في مفتاح : مَفَاتِيحٌ ، وفي سِرْدَاح : سَرَادِيحٌ ، وفي جُرْمُوق :
جَرَامِيْقٌ^(٣) ، وفي قِنْدِيل : قِنَادِيل . فلا تحذف شيئاً .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ - ١٩٦ « وكذلك ما كانت الألفان في آخره للتأنيث وذلك قولك : صحراء وصحاري وعذراء وعذاري وقد قالوا : صحار وعذار وحذفوا الألف التي قبل علامة التأنيث . . » .

(٢) جاء هذا الأصل في قول الوليد بن يزيد بن عبد الملك .

وقد أَغْدَوْا عَلَى أَشْقَرٍ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَا

أنظر شواهد الشافية ص ٩٥

(٣) السراح : الناقة الطويلة أو السمينة . الجرْمُوق : ما يلبس فوق الخف .

هذا باب

ما كانت عدته أربعة أحرف وفيه علامة التانيث

أما ما كان من ذلك على (فَعْلَة) فجماعه (فَعَالٌ) ^(١) إذا كان من غير الأنواع التي ذكرنا وذلك قولك : صَخْفة وصِحفاء . وقَصْعة وقِصاع ، وجَفْنة وجِفْهان .

وأما قولهم : جَفْنة ، وجِفْهان ، وَضِيعَة وَضِيعٌ - فليس الباب ، إنما هي أسماء الجمع . وإنما الكلامُ جَفْنان وجِفْهان ، وصحفات وصِحفاء ، وضيعات وضياع .

فإن كان على أربعة أحرف ، والعلامة التي فيه ألف التانيث/ ؛ نحو : حُبْلَى ، وذِفْرَى ، ودُنْيَا - فإنَّ جمعه أن تقول في حُبْلَى : حُبَلِيَّات ، وفي دُنْيَا : دُنْيِيَّات ، وفي ذِفْرَى : ذِفْرِيَّات . وكذلك هذا البابُ أَجْمَعُ .

وأما ما كان منه مؤنثاً من (أَفْعَل) الذي تصف به : نحو : هذا أفضل من زيد ، وهذا أكبر من عمرو - فإنَّ تكسيه على (فَعْل) . تقول : الدنيا والدُنَى . والقُصْيا والقُصَى . وكذلك إن قلت : القصوى ^(٢) ، والكبرى والكُبر ، والصغرى والصُّغْر .

وإن لم يكن مؤنثاً لأَفْعَل فإنه يجمع على (فَعَالِي) في وزن فعالل ، كما قلت في جعفر : جعافر ^(٣) ، وفي جُنْدُب : جذادِب . وذلك قولك في حُبْلَى : حَبَالَى .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « فإذا جاوزت أدنى العدد كسرت الاسم على فعال وذلك قصعة وقصاع وجفنة وجفان وشفرة وشفار وجمرة وجمار وقد جاء على فمول وهو قليل وذلك قولك بدرة وبدور . . . » .

(٢) أنظر الجزء الأول ص ١٧١ وسيبويه ج ٢ ص ٣٨٤

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان عدة حروفه أربعة أحرف وكان فعل أفعل فإنك تكسره على (فعل) وذلك قولك الصغرى والصغر . . . وأما ما كان على أربعة أحرف وكان آخره ألف التانيث فإن أردت أن تكسره فإنك تحذف الزيادة التي هي للتانيث ويبقى على فعال وتبدل من الياء الألف وذلك نحو قولك في حبل : حبال ، وفي ذفرى ذفارى وقال بعضهم ذفرى وذفار ولم ينونوا ذفرى » .

وكذلك (فَعَلَى) . تقول في ذَفَرَى : ذَفَارَى^(١) .

وكذلك (فَعَلَى) . تقول في أَرَطَى : أَرَاطَى^(٢) .

(١) ذفرى فيها لغتان : من نونها جعلها ملحقة بدرهم ؛ ومن ينون جعل الألف للتأنيث .

وقد صرح بذلك المبرد في الجزء الثالث ص ٢٩٨ من الأصل .

وقال سيبويه ج ٢ ص ٨ - ٩ « فأما ذفرى فقد اختلفت العرب فقالوا : هذه ذفرى أسيلة فنونوا وهي أقلهما وقالوا : ذفرى أسيلة وذلك أنهم أرادوا أن يجعلوها ألف تأنيث .

فأما من نون جعلها ملحقة بهجرع » (حذف الفاء في جواب أما وذلك إنما يكون في الضرورة كما صرح بذلك في موضعه) .
الذفرى : الموضع الذى يعرق خلف أذن الناقة .

(٢) جعل المبرد ألف أَرَطَى هنا للتأنيث إنما هو من قبيل السهو فالإجماع على أن الألف زائدة للإلحاق بمجمر بدليل تنوينها ولحاق التاء لها . وقد صرح بذلك المبرد في أربعة مواضع من المفتضب .

قال في الجزء الثانى ص ٣٩٢ من الأصل ونظيره من الأسماء أَرَطَى وعلق ويدلك على أن الألف ليست للتأنيث أنك تقول في الواحدة أَرطاة وعلقات وهذا مبين في باب التصريف .

وقال في ص ٥٢٧ وذلك قولك في أَرَطَى أَرِيط لأن أَرَطَى ملحق بمجمر وليست ألفه للتأنيث ألا ترى أنك تقول في الواحد أَرطاة فلو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها هاء التأنيث لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث .

وقال في الجزء الثالث ص ٢٩٨ وكذلك أَرَطَى ملحق بمجمر ووزنه فعل ملحق بفعل وعلى ذلك تقول في الواحدة أَرطاة وانظر ج ٣ ص ٧٢ وكذلك جعلها زائدة للإلحاق في الكامل ج ٦ ص ١٩٩

وقال سيبويه ج ٢ ص ٩ : وكذلك الأَرَطَى كلهم يصرف وتذكيره مما يقويك على هذا التفسير وانظر ج ٢ ص ٣٤٤ وتصريف المسازنى ج ١ ص ٣٥ - ٣٦ والمنصف ج ٣ ص ٧

هذا باب

ما كان على خمسة أحرف
وفيه زيادتان مُلْحَقَتان أو غير مُلْحَقَتين

٢٠٠٤ اعلم أنه ما كان كذلك مما استوت فيه زيادتان فإنك في / حذف ما تشاء منهما مُخَيَّر
إذا كانتا متساويتين ، إما مُلْحَقَتان وإما غير مُلْحَقَتين ؛ وذلك قولك . حَبَنْطَى ودَلَنْطَى
وَسَرَنْدَى^(١) .

فالنون زائدة وكذلك الألف وهما مُلْحَقَتان بِباب سفرجل .
فإن شئت قلت : حَبَاطٍ ، ودَلَاظٍ . وسَرَادٍ . وإن شئت قلت : حَبَانِطٍ ، ودَلَانِظٍ . وسَرَانِدٍ ،
لأن الألف في الزيادة كالنون . وكذلك يكون هذا في التصغير .
ومن ذلك قَلَنْسُوءَ^(٢) ؛ لأن الواو والنون زائدتان وهى على مثال قَمَحْدُوءَ . فإن شئت قلت :
قَلَانِيسٍ فحذفت الواو ، وإن شئت قلت : قَلَانِيسٍ فحذفت النون .
وكذلك فَعْلُهُمَا ، يقال تَقَلَّدَسَ وتَقَلَّدَسَى . والتصغير على هذا جرى .
فأما جَحَنْفَلٌ^(٣) فليس فيه إلا جحافل . وكذلك قَرَنْفُلٌ لا يجوز فيه إلا قرافل ؛ لأنه
ليس هاهنا زيادة إلا النون .

واعلم أن كل شيءٍ حذفت منه فالعِوَضُ فيه جائز . وهى ياءٌ تُلْحَقُ قبل آخره .
٢٠٠٥ وكذلك قولك في سفرجل / سفاريج . وإن شئت قلت في حَبَنْطَى : حَبَاطَى إن حذفت
النون وعوّضت . وإن حذفت الألف وعوّضت قلت : حَبَانِيطٍ . والتصغير على هذا يَجْرَى^(٤)

(١) تكلم سيبويه عن زيادق حَبَنْطَى في التصغير ج ٢ ص ١١٥ وسيأتى :

الحَبَنْطَى : التصغير العظيم البطن ، الدَلَنْطَى : الشديد الدفع يقال دَلَطَهُ يَمْكِبُهُ : إذا دفعه . السَرَنْدَى : الجرى . ويقال اسرنداء :
إذا ركبهُ .

(٢) تكلم سيبويه عن زيادق قَلَنْسُوءَ في التصغير أيضاً ج ٢ ص ١١٥ وسيأتى في ص ٥٢٤ من المقتضب قوله : (لما كانت
قَلَنْسُوءَ) في وزن قحذوة كانت النون بجذاء الأصل ، والواو بجذاء الواو الزائدة فكان قَلِنْسَةُ أقيس من قَلَيْسِيَّةِ) .

(٣) الجَحَنْفَلُ : غليظ الشفة .

(٤) تكلم سيبويه على التوضيح عن المحذوف في ج ٢ ص ١٠٦ .
وبين الأنبارى في أسرار العربية ص ٣٥٩ لم كان التوضيح بالياء دون غيرها ؟ .

هذا باب

ما تلحقه زائدتان

إحداهما مُلْحَقَةٌ والأخرى غير ملْحَقَة

اعلم أنَّك تُجْرَى الْمُلْحَقُ مُجْرَى الْأَصْلَى فِي الْجَمْعِ وَالتَّصْغِيرِ : وَذَلِكَ أَنَّ الْمُلْحَقَ إِنَّمَا وَضِعَ بِإِزَاءِ الْأَصْلِ لِتُلْحَقَ الثَّلَاثَةُ بِالْأَرْبَعَةِ وَالْأَرْبَعَةُ بِالْخَمْسَةِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي مِثْلِ مُسْحَنُكَ سَحَاكَ ، وَفِي مُقْعَنَسٍ : قَعَايسُ^(١) ؛ لِأَنَّ الْمِيمَ وَالنُّونَ لَمْ تَزَادَا لِتُلْحَقَا بِنَاءِ بِنَاءِ .

وَكَانَ سَبَبُوهَ يَقُولُ فِي مُقْعَنَسٍ : مَقَاعِسَ . وَهَذَا غَلَطٌ شَدِيدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ فِي مُحْرَنَجِمَ : حَرَايِمَ . فَالْسَيْنُ الثَّانِيَةُ فِي مُقْعَنَسٍ بِحَذَاءِ الْمِيمِ فِي مُحْرَنَجِمَ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّهَا زَائِدَةٌ . قِيلَ لَهُ : فَالِيمَ زَائِدَةٌ أَيْضًا ، إِلَّا أَنَّ السَّيْنَ مُلْحَقَةٌ بِالْأَصُولِ وَلَيْسَتْ الْمِيمُ كَذَلِكَ . إِنَّمَا هِيَ الْمِيمُ الَّتِي تُلْحَقُ الْأَسْمَاءُ مِنْ أَفْعَالِهَا/، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ فِي أَسْوَدَ : $\frac{2}{0.6}$ أَسْوَدُ قَالَ فِي جَدُولَ : جُدَيُولَ ، فَأَجْرَى الْمُلْحَقُ مُجْرَى الْأَصْلِ .

(١) اسْحَنُكَ اللَّيْلُ : اظْلَمْ . اقْمَنَسَ : قَالَ أَبُو عَمْرٍو : سَأَلْتُ الْأَصْمَعَ : مَا الْأَقْمَاسُ ؟ فَقَالَ هَكَذَا وَهَذَا بِطَنِهِ ، وَالْآخَرُ صَدْرُهُ (أَنْظَرَ الْمُصَنِّفَ ج ٣ ص ١٢) .

سَيَأْتِي فِي التَّصْغِيرِ نَقْدُ الْمَبْرَدِ لِسَبَبُوهَ وَرَدَ ابْنُ وَلاَدٍ عَلَيْهِ .

هذا باب التصغير وشرح أبوابه ومذاهبه

زعم المازني عن الأصمعي [أنه] قال قال الخليل بن أحمد : وضعتُ التصغير على ثلاثة
أُبنية : على فلس ، ودرهم ، ودينار^(١) .

وذلك أنَّ كلَّ تصغير لا يخرج من مثال فُلَيْس ، ودُرَيْهم ، ودُنَيْبِير فإن كانت في آخره
زائدة لم يعتد بها ، وصُغِرَ على أحد هذه الأمثلة ثمَّ جِيءَ بالزوائد مُسلِّمةً بعد الفراغ من هذا
التصغير

(١) في ابن يعيش ج ٥ ص ١١٦ « وقيل للخليل : لم بنيت التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة ؟ فقال : وجدت معاملة الناس
على فلس ودرهم ودينار . . . » .

هذا باب

ما كان من المذكر على ثلاثة أحرف

اعلم أنَّ تصغيره على مثال (فَمِيل) مُنَحَرِّكاً كان حرفه الثانی أو ساكناً : وذلك قولك في
فلس : فُلَيْس ، وفي عمرو : عُمَيْر ، وكذلك تقول في عُمر ، وفي خِذِر : خُدِير ، وفي رَطْب / : $\frac{٢}{٥٠٧}$
رُطَيْب ، وفي جَمَل : جُمَيْل . لا تبالى ما كانت حر كته ؟ ، لأنَّ التصغير يُخرجُه إلى بنائه .
وحُكِّم التصغير : أن يُضَمَّ أوَّلُه ، ويُفتح الحرف الثانی ، ويلحق بعده ياء التصغير ثالثة^(١) .
فإن كان الاسم على أربعة أَحْرَفٍ انكسر الحرف الذى بعد ياء التصغير ، كما ينكسر في
التكسير ؛ لأنَّ التكسير والتصغير من واد واحد^(٢) . إلَّا أنَّ أوَّل التصغير مضموم ، وأوَّل الجمع
مفتوح ، وعلامة التصغير ياء ثالثة ساكنة ، وعلامة الجمع ألفٌ ثالثة . وهما في تغيير الاسم
عن بنائه سواء ، وذلك قولك في جعفر : جعيفر وجعافر .

* * *

واعلم أنَّه لا يكون اسم على حرفين إلَّا وأصله الثلاثة ، فإذا صُغِرَ فلا بُدَّ من ردِّ ما ذهب
منه ؛ لأنَّ التصغير لا يكون في أقلَّ من ثلاثة أَحْرَفٍ ؛ وذلك قولك في دم : دُمِي ، لأنَّ
لأنَّ الذاهب منه ياء ؛ يدلُّك على ذلك أنَّك إذا أخرجته إلى الفعل قلت : دَمِيتُ . كما تقول :
خَشِيتُ . وتقول في الجمع : دِمَاءٌ فاعلم فتهمزُ الياء ؛ لأنَّها طرفٌ بعد ألف زائدة ، كما
تقول : رداء وسقاء .

(١) في أسرار العربية ص ٣٦١ - ٣٦٢ تعليل لتغييرات التصغير لم كان بالزيادة ؟ ولم كان الزائد ياء ؟ ولم ضم الأول ؟

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ « فالتصغير والجمع بمنزلة واحدة في هذه الأسماء في حروف اللين وانكسار الحرف بعد
حرف اللين الثالث وانفتاحه قبل حرف اللين إلَّا أن أوَّل التصغير وحرف لينه كما ذكرت لك فالتصغير والجمع من واد واحد » .
وانظر الخصائص ج ١ ص ٣٥٤ وأسرار العربية ص ٣٦٢

فإذا فارقت الألف رجعت إلى أصلها فقلت : أَرْدِيَّة ، وَأَسْقِيَّة . ولما اضطرَّ الشاعر رَدَّه إلى أصله فقال :

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَّةٍ زِدْنَا جَرَى الدَّمِيَّانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ^(١)

وتقول في تصغير (غَد) : غُدًى ، لَأَنَّ أَصْلَهُ غَدُو ، فكان تصغيره غُدَيْو يا فقي . ولكن الواو إذا كانت قبلها ياء ساكنة قُلِبَتْ يَاءً وأدغمت الياء فيها ؛ كما تقول : أَيَّام ، وَأَصْلُهَا : أَيَّوَام لَأَنَّهَا جمع يَوْم . وكذلك سَيِّد ومَيِّت ، إِنَّمَا هو سَيُّود ومَيُّوت ؛ لَأَنَّهُ من يسود ويموت ؛ وكذلك قَيَّام وقَيُّوم ، إِنَّمَا هو قَيَّوَام ، وقَيَّوُوم بواوين . وهذا يُحْكَم في باب التصريف^(٢) .

والدليل على أَنَّ الذاهب من (غَد) الواو أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِيهِ : غَدُو^(٣) كما يقولون : غَد قال الشاعر :

لَا تَقْلُوْاها وَاذْلُوْاها ذَلُوْا إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوَا^(٤)

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٧٢ - ١٧٣ ، ٢٢١ - ٢٢٢

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٩ « وإنما يد وغد كل واحد منهما فعل يستدل على ذلك بقول ناس من العرب : آتيك غدوا يريدون غداً » .

(٤) في كتاب الفاضل للبرد ص ١٩ « ويقال : قلووت الإبل : إذا سقطها سوقاً شديداً ودلوتها : إذا هونت عليها السير ثم أنشد البيت » .

وفي أخبار النحويين البصريين ص ٥٩ أن المازني لما دخل على الخليفة وأنشد هذا البيت طلب منه أن يفسره فقال :

لا تَقْلُوْاها : لا تمنعها في السير يقال : قلوته إذا سرت به سيراً عتيقاً ، ودلوت : إذا سرت سيراً رقيقاً » .

ومن أمثالهم : ان مع اليوم غداً ، يضربه الراجي للظفر بمراذه في عاقبة الأمر وهو في بدته غير ظافر . وهذا الرجز غير منسوب .

أنظر شواهد الشافية ص ٤٤٩ والمنصف ج ١ ص ٦٤ ، ج ٢ ص ١٤٩ والاقتضاب ص ٣٧٣ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٥ واللسان (دلو) و (وغدو) وسعيد ذكره في الجزء الثالث .

وقال لبید بن ربیعۃ :

/وما الناس إلا كالديارِ وأهلها بها يومَ حُلُوها وغَدُوا يلاقعُ^(١)

وكلٌّ ما لم نذكره من هذا الباب فهذا مجازه .

٢
٥٠٩

(١) استشهد به سيويہ ج ٢ ص ٨٠ على مجي غدو على الأصل .

البلاقع : الخالية المتغيرة واحدها بلقع .

يقول : الناس في اختلاف أحوالهم ، من خبر وشر ، واجتماع وتفرق ، كالديار : مرة يعمرها أهلها ومرة تقفر منهم .
أهلها : مبتدأ خبره (بها) ، و (يوم) ظرف متعلق بمتعلق الخبر ، و (غدوا) ظرف لبلاقع ، وبلاقع خبر لمبتدأ محذوف أي وهي خالية غداً .

والبيت من قصيدة للبيد في رثاء أخيه لأمه أربد ، وهي في الديوان ص ١٦٨ - ١٧٢ والشعر والشعراء ص ٢٣٦ .

وانظر شواهد الشافية ص ٤٥٠ والخزانة ج ٣ ص ٣٤٨ والنصف ج ١ ص ٦٤ ، ج ٢ ص ١٤٩ وأمل الشجرى ج ٢ ص ٣٥ وسعيد ذكره في الجزء الثالث .

هذا باب

ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف

اعلم أنه ما كان من ذلك لا علامة فيه فإنك إذا صغرتَه ألحقته هاء التأنيث^(١) التي هي في الوصل تاء .

وإن كان بهاء التأنيث ثلاثة أحرف فقد ذهب منه حرف ؛ لأنَّ الهاء لا يُعتدُّ بها . فيلزمك في التصغير ردُّ ذلك الحرف .

أما ما كان من ذلك لا هاء فيه فنحو قولك في دار : دُويرة ، وفي نعلٍ : نَعِيالة ، وفي هند : هُنيدة . لا يكون إلَّا على ذلك .

فأما قولهم في الناب من الإبل : نُيَيْب . فإنَّما صغروه بغير هاءٍ لأنَّها به سميت^(٢) ؛ كما تقول المرأة : ما أنتِ إلَّا رُجَيْل ؛ لأنك لست تقصد إلى تصغير الرجل .

وكذا قولهم في تصغير الحرب : حُرَيْبٍ إنَّما المقصود/ المصدر من قولك : حربته حرباً . فلو سمينا امرأة حرباً أو ناباً ، لم يجز في تصغيرها إلَّا حُرَيْبة^(٣) . ونُيَيْبة .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٣٦ « باب تحقير المؤنث - اعلم أن كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء وذلك قولك في قدم قديمة وفي يد يديّة وزعم الخليل : أنهم إنما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر قلت : فأبال عناق ؟ قال : استقلوا الهاء حين كثر العدد فصارت القاف بمنزلة الهاء » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٣٧ « وسألت عن الناب من الإبل فقال : إنما قالوا : نيب لأنهم جعلوا الناب الذكر اسماً لها حين طال نابها على نحو قولك للمرأة : إنما أنت بطين ومثلها أنت عينهم فصار اسماً غالباً » .

(٣) قول المبرد هنا : (ولو سميت امرأة حرباً لم يجز في تصغيرها إلَّا حريبة) يشعر بأن حرباً عنده مؤنثة فقط . والشئى والبغدادى ينقلان عن المبرد أن الحرب قد تذكر .

قال الشئى على المعنى ج ٢ ص ٧٣ : قال الخليل : وتصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب . قال المازني : لأنه في الأصل مصدر وقال المبرد : الحرب قد تذكر .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٤٣٦ وقال المبرد : الحرب قد تذكر وأنشد :

وهو إذا الحرب هفا عقبه
مرجس حرب تلتقى حرابه

وفي اللسان وحكى ابن الإعرابي فيها التذكير وأنشد البيت .

وانظر شواهد الشافية ص ٩٨ .

والفرس يقع للمذكر والأنثى . فإن قصدت إلى الذكر قلت : قُرَيْس ، وإن قصدت إلى الأنثى قلت : فُرَيْس^(١) .

وأما ما جاء على ثلاثة أحرف أحدها هاء التانيث فنحو : (شاة) تقول في تصغيرها : سُويْهة^(٢) فتردّ الهاء الساقطة .

والدليل على أن الذاهب منه هاء قولك في الجمع : شِياهُ فاعلم . وتقول في تحقير (شَفَة) : شُفْية^(٣) ؛ لأنّ الذاهب كان هاء . يدلّك على ذلك قولك : شافهت الرجل ، وشَفَة وشِفاءُ فاعلم .

ومن ذلك (سنة) فتقول في تصغيرها : سُنيّة وسُنيْهة^(٤) ، لأنّه يجتذِبها أضلان : الواو ، والهاء . فمن قال : سنوات ، واكثريته مُساناة ، وقرأ : (فَاَنْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّ وَانْظُرْ^(٥)) فوصل بغير هاء فهو على قول من أذهب الواو . فهذا يقول / سُنيّة . والأصل $\frac{٧}{٥١١}$ سَنَوَة . لا يجوز غيره في قوله . ومن قال : (لَمْ يَتَسَنَّ وَانْظُرْ) وقال : اكثريته مسانهة ، فهذا يزعم أن الذاهب الهاء . ولا يجوز على قوله إلّا سُنيْهة ، والأصل عنده سنيهة .

وكذلك ما لم يكن فيه من ذوات الحرفين هاء وكان مؤنثاً فأمره مثل ما ذكرت لك ؛ لأنك تردّ الحرف الذاهب ، ثمّ تجربيه مُجرى هند ، ودعد ، وقدر ، وشمس ؛ لأنّه ما كان على حرفين فلا بدّ من ردّ الثالث فيه . فإذا ردّ صار بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف ممّا لم ينقص منه

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « ولو سميت امرأة بفرس لقلت : فريسة » .

وقال في ص ١٧٤ « الفرس قد ألزموه التانيث وصار في كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر » وانظر المقتضب ص ١٧٣ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ « وأما الشاء فإن العرب تقول فيه شوى وفي شاة شوية » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٢ « ومن ذلك أيضاً شفة تقول : شفية يدلك على أن اللام هاء شفاء وهي دليل أيضاً على أن ما ذهب من شفة اللام وشافهت » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٢ « ومن قال في سنة : سانيت قال : سنية ، ومن قال سانيت قال : سنيهة » .

(٥) البقرة : ٢٥٩ - القراءة بحذف الهاء من السبعة ، فقد قرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف بحذف الهاء وصلا وإثباتها وقفاً . والباقون بإثباتها وقفاً ووصلا .

الاتحاف ص ١٦٢ غيث النفع ص ٥٥ .

شيء ؛ وذلك [قولك] (١) في يد : يُدَيَّة ؛ لِأَنَّ الذاهب كان ياء . يدلُّك على ذلك قولهم :
يَدَيْتُ إليه يداً ، وكذلك أباد ، وكلُّ ما لم نذكره ممَّا كان على هذا المثال فهذا قياسه .

واعلم أنَّك إذا سمَّيت مذكراً بمؤنَّث لا علامة فيه أنَّك لا تلحقه هاء التانيث إذا
صغَّرته ؛ لِأَنَّك قد نقاته إلى المذكر ؛ وذلك قولك في رجل سمَّيته هنداً أو شمساً أو عينا :
عُيِّن / ، وشُمِّن ، وهُنِّد .

فإن قيل : فقد جاء في الأسماء مثلُ عُيِّنَة ، وأذَيْنَة (٢) .

قيل : إنَّما سُمِّي بهما الرجلان بعد أن صغَّرتا وهما مؤنثتان . والدليل على ذلك أنَّك لم تسمَّ
الرجل عينا ولا أذناً ، ثمَّ تأتَّى بهذا إذا صغَّرت . إنَّما أوَّل ما سمَّيت به عُيِّنَة وأذَيْنَة . فهذا
بيِّن جدًّا . وكذلك إن سمَّيت امرأة أو مؤنَّثاً غيرها باسم على ثلاثة أحرف ممَّا يكون للمذكر -
فلابدَّ من إلحاق الهاء إذا صغَّرتها . وذلك أنَّك أو سمَّيت امرأة حَجَراً (٣) أو عمراً أو عُمر ،
لم تقل في تصغيرها : إلَّا عُمَيْرَة ، وخَجِيرَة . لا يكون إلَّا ذلك ؛ كما لم يكن في المذكر إلَّا
ما وصفت لك إذا سمَّيته بمؤنَّث .

(١) تصحيح السيراني .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « وإذا سميت رجلاً بعين أو أذن فتحقيقه بغير هاء وتدع الهاء ههنا كما أدخلتها في حجر اسم
امرأة ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذينة وإنما سمي بمحقّر » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « قلت : فإيال المرأة إذا سميت بحجر قلت حجيرة ؟ قال : لان حجراً قد صار اسماً لها
عندما وصار خالصاً وليس بصفة ولا اسماً شاركت فيه مذكراً على معنى واحد ولم ترد أن تحقّر الحجر » .

هذا باب

تصغير ما كان من المذكر على أربعة أحرف

اعلم أنَّ تصغير ذلك على وزن واحد ، كانت فيه زوائد أو كانت الحروف كلها أصليةً
اختلفت حر كاته أو اتَّفقت / ، كانت الزوائد مُلْحَقَةً أو للمد واللين^(١) ، وذلك قولك في $\frac{٢}{٥١٣}$
جعفر : جُمَيْفِر ، وفي قِمَطَر : قُمَيْطَر ، وفي درهم : دُرَيْهَم ، وفي عَلَبَط : عَلَبِيط^(٢) ، وفي جُلْجُل :
جُلَيْجِل^(٣) ، وفي زَهْلِق^(٤) : زُهَيْلِق ، وفي عجوز : عَجِيز ، وفي رَغِيف : رُغَيْف ، وفي كتاب :
كُتَيْب .

* * *

واعلم أنَّ ما كانت فيه الواو متحركةً في التكبير زائدة مُلْحَقَةً أو أصليةً فَأُذِنَتْ في تصغيره
بالبخيار :

إن شئت أبدلت من الواو في التصغير ياءً للياء التي قبلها ، وهو أجود وأقيس .

وإن شئت أظهرت الواو ، كما كانت في التكبير متحركةً ؛ وذلك قولك في أَسْوَدَ :
أَسِيد ، وفي أَحْوَل : أَحَيْل ، فهذا الأصل . والزائدة تقول في قَسُور : قُسِير ، وفي جدول : جُدَيْل
وإن شئت قلت فيه كله : أَسِيود ، وقُسُيور ، وجُدَيول ، وإنما استجازوا ذلك لما رأوا
التصغير والعجم على منهاج واحد وكان جمع هذا إنما يكون : قَسَاور ، وجداول .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٠٦ « وأما فاعيل فلما كان على أربعة أحرف وهو المثال الثاني ، وذلك نحو : جعيف ومطيرف
وقولك في سطر : سيطر وفي غلام غليم فإذا كانت الـة أربعة أحرف صار التصغير على مثال فاعيل تحركن جمع أو لم يتحركن
اختلفت حر كاتهن أو لم تختلف كما صار كل بناء عدة حروفه ثلاثة على فاعيل تحركن جمع أو لم يتحركن ، اختلفت حر كاتهن
أو لم تختلف » .

(٢) رجل علبط . وعلايط : ضخم عظيم .

(٣) غلام جلجل وجلجل : خفيف الروح نشيط في عمله والجلجل : الجرس الصغير أيضاً .

(٤) الزهلق : الحمار السمين المستوى الظهر من الشحم أو الحمار الخفيف .

٢/١٤ فَأَمَّا الْأَوَّلُونَ فَعَلِمُوا أَنَّ الْوَائِئِمْا تَنْقَلِبُ لِلْيَاءِ الَّتِي قَبْلَهَا ، وَأَنَّ الْأَلْفَ لَا يُوجَدُ فِيهَا / مِثْلُ ذَلِكَ . وَالْوِزْنَ وَاحِدَ . وَالْقَلْبَ لَعَلَّةٍ تَوَجُّهُ . وَكُلُّ قَدْ ذَهَبَ مَذْمُومًا ، إِلَّا أَنَّ الْقَلْبَ أَقْبَسُ لِمَا ذَكَرْتَ لَكَ^(١)

فَإِنْ كَانَتْ الْوَائِئِمْ سَاكِنَةً فِي التَّكْبِيرِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْقَلْبُ^(٢) ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا تَحَرَّكَتْ وَائِئِمْ الْوَجْهُ فِيهِ الْقَلْبُ . وَيَجُوزُ الْإِظْهَارُ لِتَحَرُّكِ الْوَائِئِمْ . فَلَمَّا كَانَتْ الْمُتَحَرِّكَةُ الْوَجْهُ فِيهِ الْقَلْبُ لَمْ يَكُنْ فِي السَّاكِنَةِ غَيْرُهُ ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي عَجُوزَ : عَجِيزَ ، وَفِي عَمُودَ : عُمَيْدَ .

* * *

وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ فِي ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ زَائِدَةٌ يَبْلُغُ بِهَا الْخَمْسَةُ فِي الْعَدَدِ بِالْإِحَاقِ أَوْ غَيْرِ الْإِحَاقِ - فَإِنَّ تِلْكَ الزَّائِدَةَ تُحْذَفُ فِي التَّصْفِيرِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَائِئِمْ رَابِعَةً أَوْ يَاءً أَوْ أَلْفًا فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ فَإِنَّهَا لَا تُحْذَفُ^(٣) ، لِأَنَّهَا تُصِيرُ عَلَى مِثَالِ ذُنَيْبٍ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فَالْحَذْفُ لَازِمٌ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ عَلَى مِثَالِ دُرَيْهِمْ . وَذَلِكَ

(١) فِي سَبُوءِهِ ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١ « وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي أَسُودَ : أَسِيدَ وَفِي أَعُورَ : أَعِيرَ وَفِي مَرُودَ : مَرِيدَ . . . وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَظْهَرُ الْوَائِئِمْ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا وَهُوَ أَبْعَدُ الْوَجْهِينِ يَدْعَاهَا عَلَى حَالِهَا قَبْلَ أَنْ تَحْقُرَ . . . وَاعْلَمْ أَنَّ أَشْيَاءَ تَكُونُ الْوَائِئِمْ فِيهَا ثَالِثَةً وَتَكُونُ زِيَادَةً فَيَجُوزُ فِيهَا مَا جَازَ فِي أَسُودَ وَذَلِكَ نَحْوُ : جَدُولَ ، وَقَسُورَ تَقُولُ : جَدِيُولَ ، وَقَسِيُولَ ، كَمَا قُلْتُ : أَسِيدُ . . . وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْوَائِئِمْ حَيَّةٌ وَإِنَّمَا أُلْحَقْتُ الثَّلَاثَةَ بِالْأَرْبَعَةِ أَلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا كَسَرْتَ هَذَا النُّحُوَ لَجَمْعٍ تَثْبُتَ الْوَائِئِمْ ، كَمَا تَثْبُتُ فِي أَسُودَ حِينَ قَالُوا : أَسُودَ وَفِي مَرُودَ حِينَ قَالُوا مَرَاوِدَ وَكَذَلِكَ جَدَاوِلَ وَقَسَاوِرَ . »

(٢) فِي سَبُوءِهِ ج ٢ ص ١٣١ « وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْ قَالَ : أَسِيدُ فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ فِي مَقَامٍ وَمَقَالٍ : مَقِيُولَ وَمَقِيُولَ لِأَنَّهَا لَوْ ظَهَرَتْ كَانَ الْوَجْهُ أَلَّا تَرَكَ فَإِذَا لَمْ تَظْهَرْ لَمْ تَظْهَرْ فِي التَّحْقِيرِ وَكَانَ أَبْعَدَ لَهَا . . . » وَقَالَ فِي آخِرِ الصَّفْحَةِ « وَأَمَّا وَائِئِمْ عَجُوزَ وَجُزُورَ فَإِنَّهَا لَا تَثْبُتُ أَبَدًا وَإِنَّمَا هِيَ مَدَّةٌ تَبْعَتِ الضَّمَّةَ وَلَمْ تَجِبْ لَتَلْحَقْ بِنَاءِ بِنَاءٍ أَلَّا تَرَى أَنَّهَا تَثْبُتُ فِي الْجَمْعِ إِذَا قُلْتُ : عَجَائِزَ ، فَإِذَا كَانَ الْوَجْهُ فِيهَا يَثْبُتُ فِي الْجَمْعِ أَنْ يَبْدَلَ فِيهِ الْمِثَّةُ الَّتِي لَا تَثْبُتُ فِي الْجَمْعِ لَا يَجُوزُ فِيهَا أَنْ تَثْبُتَ . »

(٣) فِي سَبُوءِهِ ج ٢ ص ١٠٦ « وَأَمَّا فَعِيلٌ فَلِكُلِّ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ وَكَانَ الرَّابِعُ مِنْهُ وَائِئِمْ أَوْ أَلْفًا أَوْ يَاءً وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي مُصْبَاحَ : مُصْبِيحَ وَفِي قَنْدِيلَ : قَنْدِيلَ وَفِي كَرْدُوسَ : كَرِيدِيَسَ وَفِي قَرْبُوسَ : قَرِيدِيَسَ وَفِي حَمْصِيصَ : حَمِيصِيصَ »

وَقَالَ فِي ص ١١٣ « وَإِذَا حَقَرْتَ الْمَسْرُولَ فَهُوَ مَسِيرِيلٌ لَيْسَ إِلَّا هَذَا لِأَنَّ الْوَائِئِمْ رَابِعَةً وَلَوْ كَسَرْتَهُ لَجَمْعٍ لَمْ تُحْذَفْ فَكَذَلِكَ لَا تُحْذَفُ فِي التَّصْفِيرِ فَإِذَا حَقَرْتَ أَوْ كَسَرْتَ وَافَقَ يَهْلُولُ وَأَشْبَاهُهُ . »

قولك في سُرَادِق : سُرَيْدِق ؛ لَأَنَّ الألف زائدة ، وفي جَحَنَمَل / جُحَيْفِل^(١) ، لَأَنَّ^٢
النون زائدة ، وكذلك ما كان مثل ذلك .

وأما (معاوية) فمن بنات الثلاثة وسنشرح لك أحكامها لتقف عليها إن شاء الله .

اعلم أَنَّ ذوات الثلاثة إذا لَجِثَتْهَا زائدتان مُستَوِيدتان ، فأنَّت في الحذف بالخيار ، أيُّهُمَا
شئتَ حذفت .

فإن كانت إحداهما مُلْجِثَةً لم يَجْزِ حذفها ، وحذفت الأخرى ؛ لَأَنَّ المَلِجَّ كالأَصْل . فإن
كانتا مُلْجِثَتَيْنِ فأنَّت في حذف أيُّهُمَا شئتَ مُخَيَّر .

وإن كانتا غير مُلْجِثَتَيْنِ وإحداهما للمعنى ، حذفت التي ليست للمعنى ، وأَبْقَيْتِ التي
المعنى من أَجْلِهَا يُعْلَم .

فَأَمَّا ما استوت فيه الزيادتان فقولك في (حَبَنَطِي) : حُبَيْطُ فاعلم ، وإن شئتَ حُبَيْزُطُ^(٣) ؛
وذلك ؛ لَأَنَّهُ من الثلاثة ، والنون والألف فيه زائدتان مُلْجِثَتَانِ بسفرجل . فإن حذفت النون
قلت : حُبَيْطُ ، وإن حذفت الألف قلت : حُبَيْزُطُ ، وإن عَوَّضْتَ فيمن حذف النون قلت :
حُبَيْطُ فاعلم ، وفيمن حذف الألف حُبَيْزُطُ .

وكذلك جمعه : تقول : حَبَانِطُ فاعلم ، وإن عَوَّضْتَ قلت : حَبَانِيَطُ .

فإن حذفت النون قلت : حَبَاطُ وإن / عَوَّضْتَ قلت : حَبَاطِي ، فعلى هذا يجرى .

واو حَقَّرَتْ مِثْلَ (مُغَنِّسِل)^(٣) لقلت : مُغَنِّسِلُ . وإن عَوَّضْتَ قلت : مُغَنِّسِيلُ . لا يكون إلَّا

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٩ « وتقول في جحافل : جحيفل وإن شئت جحيفل كما كنت قائلًا ذلك لو كسرتَه وإنما
هذه النون زائدة كواو فلو كسرت وهى زائدة في جحافل لأن المعنى العظيم والكثرة » .
الجحافل : الغليظ الشفة .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « وكذلك حبنطى إن شئت حنطت النون فقلت حبيط وإن شئت حذفت الألف فقلت :
حبيبط ، وذلك لأنهما زائدتان ألحقنا الثلاثة ببنات الخمسة وكلاهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف فليس واحدة الحذف ألزم لها منه
للأخرى » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وإذا حقرت مستمعا قلت : مسيمع ومسيمع تجربه يجرى مغيسل تحذف الزوائد كما كنت
حاذفها في تكسيره للجمع لو كسرتَه » .

ذلك ؛ لأنَّ الميم والتاء زائدتان ، والميم للمعنى ؛ ألا ترى أنَّك لو قلت : مُغتسل كان مؤدياً للمعنى . فالميم لا تحذف .

فإذا حُذِرَتْ (مُعَاوِيَة) فيمن قال : أُسَيِّدُ قلت : مُجَيَّة . وكان الأصلُ مُعَيَّيَّة . ولكنَّهم إذا اجتمعت ثلاث ياءات في بناء التصغير حُذِفَتْ^(١) الياءُ المعتلَّة لاجتماع الياءات .

ومن قال في أسود : أُسَيِّدُ قال في تصغير معاوية : مُعَيَّوِيَّة ؛ لأنَّه يحذف الألف فيصير مُعَيَّوِيَّة ، ولا تجتمع الياءات فيلزمك الحذف^(٢) .

فأمَّا ما ذكرت لك ممَّا يُحذف لاجتماع الياءات فقولك في تصغير عطاء : عُطِيَّ فاعلم ؛ لأنَّك حذفت ياء والأصل : عُطِيَّ فصار تصغيره كتصغير ما كان على ثلاثة أحرف^(٣) .

فعلى هذا تقول في تصغير (أَحْوَى) : أَحْيُ^(٤) فاعلم على قولك : أُسَيِّدُ ، ومن قال : أُسَيِّدُ قال : أَحْيَوُ فاعلم .

(١) يحسن أن يكون : حذفوا ليكون هناك رابط لجملة الخبر أو يقال : ولكنه فيكون الضمير ضمير الشأن فيستغنى عن الرابط .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣١ - ١٣٢ « وأما (معاوية) فإنه يجوز فيها ما جاز في أسود لأن الواو من نفس الحرف وأصلها التحريك وهي تثبت في الجمع ألا ترى أنك تقول : معاو . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ « ومن ذلك أيضاً عطاء وقضاء ورشاء تقول : عطى وقضى ورشى لأن هذا البديل لا يلزم . . » وقال في ص ١٣٢ « واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف ويصير الحرف على مثال فعيل ويجرى على وجوه العربية وذلك قولك في عطاء : عطى وقضاء : قضى : وسقاية : سقى وإداوة : أدية وفي شافية شوية . . » وانظر الكامل ج ٣ ص ١٩٣ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٢ « وكذلك (أحوى) إلا في قول من قال : أسود ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة في أوله ولا يلتفت إلى قلته ، كما لا يلتفت إلى قلة يضع وأما عيسى فكان يقول أحى ويصرف وهذا خطأ لو جاز ذا لصرفت أصم لأنه أخف من أحمر وصرفت أرامس إذا سميت به ولم تهمز فقلت : أرس . »

وأما أبو عمرو فكان يقول : أحى ولو جاز ذا لقلت في عطاء عطى . . وأما يونس فقولته هذا أحى . وهو القياس والصواب . انظر شرح الرضى للشافية ج ١ ص ٢٣١ - ٢٣٤ .

/ وتقول في تصغير (عِدُولٌ) : عُثِيلٌ فاعلم ؛ لأنَّ فيه زائدتَيْنِ : الواو وإحدى اللامين . $\frac{2}{0.17}$
والواو أختُّ عندنا بالطرح ؛ لأنَّها من الحروف التي تزداد . واللام مضاعفة من الأصول . وهما
جميعا للإلحاق بمثل جرِّدَحَل .

وكان سيبويه^(١) يختار عُثِيلٌ ، وعُثِيُولٌ فيمن قال : أَسِيْرُد ، ويقول : هي مُلْحِقَةٌ ، وهي
أُبْعَدُ من الطَّرَف . وقد يجوز ما قال . ولكنَّ المختار ما ذكرنا ، للعلَّة التي شرحنا .

= وقال المبرد في الكامل ج ٣ ص ١٩٣ - ١٩٤ « وتقول في تصغير أحوى : أحيى في قول من قال في أسود : أسيد وهو
الوجه الجيد . . . »

ومن قال في تصغير أسود : أسيد . . قال في تصغير أحوى أحيو . »

وصريح كلام المبرد في المقتضب والكامل أنه اختار في تصغير (أحوى) ما اختاره سيبويه وهو أحيى بقلب الواو ياء ومنع
الصرف .

والسيرافي ينسب إليه أنه أبطل رد سيبويه بأصم وقال لأن أصم لم يذهب منه شيء لأن حركة الميم الأولى قد أُلقيت على الصاد
ثم أخذ يرد على المبرد نقده . انظر تعليق السيرافي بهامش سيبويه ج ٢ ص ١٣٢ ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٢ « وإذا حقرت (عثول) قلت عثيل وعثيل لأنك لو جمعت قلت : عثاول وعثاويل وإنما
صارت الواو تثبت في الجمع والتحقير لأنهم إنما جاءوا بهذه الواو لتلحق بنات الثلاثة بالأربعة فصارت عندهم كشين قرشب وصارت
اللام الزائدة بمنزلة الباء الزائدة في قرشب فحذفها كما حذفوا الباء حين قالوا قرأشب فحذفوا ما هو بمنزلة الباء وأثبتوا ما هو بمنزلة
الشين وكذلك قول العرب وقول الخليل . »

تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة فقال :

قال محمد : وهذا غلط من قبل أن الواو زائدة واللام مثلها والواو أولى بالحذف لأنها من حروف الزيادة واللام إنما هي من
حروف التضعيف وليس هكذا قرشب وأنت غير في حذف أيهما شئت إلا أن حذف الواو في قواك : عثيل أجد وهذا قول أبي
عثمان .

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

قال أحمد : وهذا نقبض لرده عليه في مقعنس لأنه جعل الميم أولى بالحذف من السين لأن السين عنده ملحقة وهو يقول :
إن الراء في محمر أولى بالحذف من الميم فيقول في محمر محيم وفي محجر محيمير وكذلك الدال من مقدم فهو يجعل الميم أولى بأن يبق
في الكلمة ويحذف المضاعف ويحذف الملحق للمضاعف ، فينبغي أن يحذف الملحق للميم لأنه يحذف لما هو أولى منه .

وأما قوله : إنه غير في حذف أيهما شاء فليس الأمر كذلك إنما يحذف أيهما شاء إذا استوت الزادتان كزيادتي قلنسوة وأما
إذا كانت إحداها أولى من الأخرى أفينما التي هي أولى كزيادة توجب في الكلمة معنى وأخرى للحشو فتكون التي توجب المعنى أولى
بالإبقاء والتي للحشو أولى بالإلقاء .

الانتصار ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

ومن عَوْض على قول سيبويه قال : عُثِيلٌ وَعُثْيُولٌ ، وعلى قولنا : عُثِيلٌ فهذا وجهٌ هذا .

* * *

واوَحَقَّرَتْ مثال مفتاح، وقنديل، وشِمْلان لم تحذف شيئاً ، وكنيت قائلاً : قُنَيْلِيلٌ ، ومُثَيِّجٌ ، وشُمَيْلِيلٌ^(١) ؛ وذلك لأنك كنت قائلاً أو عَوَّضت في مثل سفرجل : سُفَيْرِيحٌ . فأنت - إذا أتيت بها فيما لم تكن فيه - أُخْرَى أَلَّا تحذفها فيما هي فيه أو ما تكون بدلاً منه . وإنما تثبت في هذا الموضع ، لأنه موضع تلزمه الكسرة ، والياء إنما هي حرف لين ، فدخلت بدخول ما هو منها / وهو الكسرة ، وكذلك الجمع لذوات الأربعة إنما يجرى مجرى تصغيره ٢
٥١٨ في كل شيء ، فيجريان فيه على قياس واحد فيما جاوز الثلاثة .

= وفي شرح الرضى للشافعية ج ١ ص ٢٥٤ وإذا كان السماع عن العرب على ما ذكر سيبويه مع أنه يعضده قياس ما فلا وجه لما قال المبرد لمجرد القياس .

وأقول : إن سيبويه رجع إلى هذا القياس في تصغير عَفْنَجٍ فقال في ج ٢ ص ١١٢ : « وتقول في تحقير عَفْنَجٍ عَفْنَجٍ وعَفْنَجٍ تحذف النون ولا تحذف من اللامين لأن هذه النون بمنزلة واو غلودن وياه خفيدة وهى من حروف الزيادة والجيم ههنا المزيدة بمنزلة الدال المزيدة في غلودن وخفيدة وهى بمنزلة ما هو من نفس الحرف لأنها ليست من حروف الزيادة إلا أن تضاعف »
الشول : الكثير اللحم الرخو ، وهو أيضاً الكثير شعر الجسد والرأس .

(١) مضى في ص ٢٤٤ .

هذا باب

تحقير بنات الخمسة

اعلم أنك إذا صغرت شيئا على خمسة أحرف كلها أصل فإنك لا تحذف من ذلك إلا الحرف الأخير ؛ لأنه يجرى على مثال التحقير ، ثم ترتدع عنده . فإنما حذفت الذى يخرج من مثال التحقير^(١) ؛ وذلك قولك فى سفرجل : سُفَيْرَج ، وفى شمرذل : شُمَيْرِد ، وفى جحمرش : جَحِيمِر ، وفى جردخل^(٢) : جُرِيدِح . وكذلك إن كانت فى ذوات الخمسة زائدة حذفتها ، ثم حذفت الحرف الأخير من الأصول حتى يصير على هذا المثال ؛ وذلك قولك فى عَضِرْفُوط^(٣) : عَضِيرِف ، وفى عَذَلَيْب : عُنَيْل ، وفى قَبْعَثَرَى : قُبَيْعَث . / والعوض فى هذا كله جائز ؛ $\frac{2}{519}$ وذلك قولك : قُبَيْعِيث ، وعَضِيرِيف . وكذلك كل ما حذِف منه . فهذا قياس هذا الباب .

ومن العرب من يقول فى الفرزدق : فريزق . وليس ذلك بالقياس ، إنما هو شبيه بالغلط^(٤)

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ . باب تصغير ما كان على خمسة أحرف . .

وذلك نحو : سفرجل وفرزدق وقبثرى وشمرذل وجحمرش وصهلحق فتحقير العرب هذه الأسماء سفيرج وفريزق وشيرد وقبيث وصبيصل .

وقال فى ص ١٢١ « باب تحقير بنات الخمسة - زعم الخليل أنه يقول فى سفرجل سفيرج حتى يصير على مثال فعيعل وإن شئت قلت سفيرج وإنما تحذف آخر الاسم لأن التحقير يسلم حتى ينتهى إليه ويكون على مثال ما يحقرون من الأربعة . . » .

(٢) جردخل : جمل غليظ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٢١ « واعلم أن كل زائدة لحقت بنات الخمسة تحذفها فى التحقير فإذا صار الاسم خمسة ليست فيه زيادة أجرته مجرى ما ذكرنا من تحقير بنات الخمسة وذلك قولك فى عَضِرْفُوط عَضِيرِف كأنك حقرت عَضِرِف وفى قَذَعِيل قَذِيعِم وقذيعل فيمن قال فريزق . . وكذلك الخزعية تقول خزعية ولا يجوز خزيملة لأن الباء ليست من حروف الزيادة » .

العَضِرْفُوط : ذكر العطاء . القُبْثَرَى : الجمل الضخم .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٢١ « وقال بعضهم فريزق لأن الدال تشبه التاء والتاء من حروف الزيادة والدال من موضعها . . » . وكذلك خدرنق . . ولا يجوز فى جحمرش حذف الميم وإن كانت تزاذا . فهذان قولان والأول أقيس » .

الجحمرش : العجوز ، الشمرذل : السريع من الإبل والفتى الحسن الخلق .

وذلك لأنّ التاء من حروف الزيادة ، والدال من موضعها . فلما كانت طرفاً ، وكانت أشبه ما في الحرف بحروف الزيادة - حذفتها .

ومن قال هذا قال في جمعه : فرازق . والجيد : فرازد وفُرَيْزِدْ ؛ لأنّ ما كان من حروف الزيادة وما أشبهها إذا وقع أصلياً فهو بمنزلة غيره من الحروف .

ومن قال : فُرَيْزِقْ لم يقل في جَحْمَرِش : جُحَيْرِش ، وإن كانت الميم من حروف الزيادة لبعدها من الطرف . ولكنه يقول في مثل شَمْرَدَل : شُمَيْرِد . وإن كان هذا أبعد ؛ لأنّ اللام من حروف الزيادة .

هذا باب

تصغير الأسماء المبنية من أفعالها

/ اعلم أنَّك إذا حَقَّرْتَ (مَضْرُوبًا) قلت : مُضَيَّرِيب . لا تحذف منه شيئًا ؛ لأنَّ الواو رابعة . $\frac{2}{520}$ وقد تقدَّم القول في هذا وأَنَّك لست تحذف إلَّا مضطرًّا .

فإن حَقَّرْتَ (مُدْحَرَجًا) أو (مُدْحَرَجًا) قلت : دُحَيَّرِج ؛ لأنَّ الميم زائدة ، وليس ها هنا من حروف الزيادة غيرها .

فإن حَقَّرْتَ مثل (مُنْطَلِقٍ) قلت : مُطَيِّاق^(١) . تحذف النون ولا تحذف الميم ، وإن كانتا زائدتين ، لأنَّ الميم للمعنى ؛ ألا ترى أَنَّك إذا جاوزت الثلاثة أدخلت الميم على كلِّ فاعل ومفعول ، وتدخل على المنعمول من الثلاثة واسم الزمان ، والمكان ، والمصدر ، كقوالك : سرت مَسِيرًا ، وأدخلته مُدْخَلًا كَرِيمًا ، وهذا مَضْرُوبُ زَيْدٍ ، وَمَدْخَلُ زَيْدٍ .

فإن حَقَّرْتَ مثل (مُقْتَدِرٍ)^(٢) قلت : مُقَيِّدِر . تحذف التاء من مفعَّل ؛ كما حذفنا النون من منفعَّل ؛ لأنَّ العدة قد خرجت على مثال التصغير . فلا بُدَّ من حذف الزيادة .

والعوض / - في جميع هذا جائز ، لأنَّك قد حذفنا منه . تقول في منطلق إذا عَوَّضْتَ : $\frac{2}{521}$ مُطَيِّبِيق ، وفي مقتدر : مُقَيِّدِر .

فإن حَقَّرْتَ مِثْلَ (مُقَاتِلٍ) قلت : مُقَيِّتِل ، تحذف الألف ، وإن عَوَّضْتَ قلت : مُقَيِّتِيل .

فإن حَقَّرْتَ مِثْلَ (مُسْتَضْرِبٍ) قلت : مُضَيَّرِيب^(٣) ، تحذف التاء والسين ، ولا تحذف الميم ؛ لما ذكرت لك .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في منطلق : مطليق ومطليقي لأنك لو كسرتَه كان بمنزلة منظم في الحذف والعوض »

(٢) تقدم في ص ٢٤٥ تصغير معتل .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وكذلك مستزاد تحويره مزيد لأنه مستعمل فهذه الزيادات تجري على ما ذكرت لك » .

وكذلك ما كان من (مُفْعُولِ) مثل مُغْدُونٍ . تحذف الواو وإحدى الدالين ، فتقول :
مَغْدِنٌ^(١) ، ومَغْدِينٌ . ولا تحذف الميم ؛ لأنها للمعنى .

وكل ما كان على شيء من الأبنية فهذا قياسه .

وتقول في مثل (مُخَمَّرٌ) : مُخْمِرٌ^(٢) . تحذف إحدى الراعين .

وكذلك تقول في تصغير (مُخَمَّرٌ) : مُخْمِرٌ . تحذف إحدى الراعين ، ولا تحذف الألف
لأنها رابعة ، ولو حذفتها لم يكن بد من حذف إحدى الراعين ليكون على مثل التصغير والجمع
على ذلك . تقول : مَحَامِرٌ في مُخَمَّرٍ ، ومَحَامِيرٌ في مُخَمَّرٍ^(٣) .

وتقول في مثل (مُقَشَّعِرٌ) : قُشَّيْعِرٌ ، وقُشَّيْعِيرٌ إن عَوَّضْتَ / تحذف الميم وإحدى الراعين ،
لأن الحرف يبنى على أربعة ، فلو حذف غير الميم كنت حاذفاً من الأصل تاركاً الزيادة ،
فتخرج إلى مثال تصغير مدرج .

٢
٥٢٢

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في مغدون مفيدين إن حذفت الدال الآخرة كأنك حقرت مغدون لأنها تبقى
خمس أحرف رابعها الواو فتصير بمنزلة هلول وأشباه ذلك .

وإن حذفت الدال الأولى فهي بمنزلة جوائق كأنك حقرت مغدون » .

وأقول : الأولى هنا حذف الدال الثانية ، لأنه كلما قل الحذف لم يصلح غيره . وسينص على ذلك المبرد وسيبويه ، انظر
ص ٢٥٦ من هذا الجزء المطبوع .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في محمر : محمير ومحمير كما حقرت مقدماً لأنك لو كسرت محمراً للجمع اذهبت
إحدى الراعين لأنه ليس في الكلام مفاعل » .

صرح المبرد بجمع محمر ، ومحمار جمع تكسير ويقول سيبويه هنا : لو كسرت محمراً للجمع وقال أيضاً في هذه الصفحة :
لو كسرت (منطلق) . لو كسرت (مستمع) ولكنه في ج ٢ ص ٢١٠ يمنع تكسير الوصف المبدوء بالميم اسم فاعل أو اسم
مفعول .

(٣) المبرد جمع نحو محمر ومحمار جمع تكسير وقال في ص ٥٤٩ من الأصل مياسير ، ومياقين (جمع موسر ، وموقن) .
وترى سيبويه يمنع تكسير الأوصاف المبدوءة بالميم سواء كانت اسم فاعل أو مفعول قال في ج ٢ ص ٢١٠ : « والمفعول نحو
مضروب : مضروبون . . . وكذلك مفعول ، ومفعول . . . » .

وانظر شرح بانت سعاد لابن هشام ص ٤٠ - ٤٦ .

والظاهر أن ابن مالك لا يمنع ذلك بدليل قوله : « والسين والتاء من كستدع أزل » وغير ذلك .

في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في محمار محمير ولا تقل محمير لأن فيها إذا حذفت الراء ألفاً رابعة فكأنك حقرت محمار »

وكذلك (مُطْمَئِنِّ). تقول : طُمَئِنَّ ، وطُمَئِينَ^(١) إن عَوَّضْتَ . وتقول في مثال (مُحَرَّنَجِم) حَرَّنَجِم ، وحَرَّنَجِم إن عَوَّضْتَ . فتحذف الميم والنون لأنهما زائدتان ، ولا تجد من ذلك بُدأً ، لأنه يبقى على أربعة أحرف .

وكان سيبويه يقول في تصغير (مُقَنَّسِس) : مُقَنَّس ومُقَنَّيس^(٢) . وليس القياس عندى

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٠ « وإذا حقرت مقشعرا أو مطمشنا حذفنا الميم وإحدى التونين حتى يصير إلى مثال ما ذكرنا ولا بد لك من أن تحذف الزائدين جميعا ، لأنك لو حذفنا إحداهما لم يبق ما يبنى على مثال فاعيل ولا فاعيل . . . وذلك قولك في مقشعر قشيعر وفي مطمئن طمئين » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١٢ « فأما مقننسس فلا يبقى منه إذا حذفنا إحدى السينين زائدة خامسة تثبت في تكسيرا الاسم للجمع والتي تبقى هي النون ألا ترى أنه ليس في الكلام مفاعل » .

* * *

وهذه المسألة مما تناوله فقد المبرد لكتاب سيبويه :

علق على قول سيبويه : « وإذا حقرت مقننسا قلت : مقنيس تحذف النون وإحدى السينين » بقوله :

قال محمد : وهذا خطأ وهو نقض قوله فيما عليه أصل التنكير عنده وذلك أن الملحق عنده بمنزلة الأصل وعند جميع النحويين وهو يعلم أن سين مقننسس الزائدة ملحقة بميم محرّجيم ولذلك لم تدغم فيها التي قبلها وقد أوجب في تصغير محرّجيم حذف الميم إذ لم يكن بعدها إلا أصل فكذلك يلزمه فيما كان بمنزلة الأصل أن يقول مقنيس وهو القياس اللازم .

وقد رد عليه ابن ولاد في الانتصار بقوله :

قال أحمد : وقد زعم محمد في مسألة ذكرها هو بعد هذه المسألة ما ينقض ما ذكره ههنا وغلط في المسألتين جميعا وذلك أنه زعم في عشول أن حذف الواو الملحقة أولى من حذف اللام المكررة عن الأصل وقال في تصغيره عشيل وهو مع هذا يزعم أن واو عشول كشين قرشب فترك اللام الزائدة التي هي مكررة عن الأصل وحذف الواو التي في موضع شين قرشب ورأى ذلك أولى بالحذف وقال هي زائدة والزائد أولى بأن يحذف فحصلنا عليه هذا القول ثم رأيناه قد وافق في أن حذف الدال من مقدم وهي مكررة عن الأصل أولى من حذف الميم فقال فيه مقيد ، لأن العرب قالت : مقدم فأثبتت الميم وحذفت الدال ورأت أن إبقاء الميم أولى من إبقاء ما كان مكررا عن الأصل لأن المكرر عن الأصل كالحشو والميم زيدت في الأول لمعنى فكان إبقاء ما زيد لمعنى أولى من إبقاء ما كان حشوا في الكلمة فإذا كان يزعم أنه يحذف الملحق ويبقى المكرر فقد صار المكرر أولى وصارت الميم أولى من المكرر عنده وكذلك هي عند العرب فكيف جاز أن يحذف الميم في مقننسس ويبقى السين ؟ وهو يحذف المكرر للميم ويحذف الملحق للمكرر وهذا كلام متناقض بعيد من الصواب .

والذي عليه كلام العرب مما لا يختلف أن الميم أولى من الملحق لأن فيها معنى وليس في الملحق معنى في البناء والملحق أولى من المضاعف الذي ليس بملحق لأن ذلك جرى مجرى الأصل . . .

ما قال ؛ لأن السين في مقْعَنْسِسْ مُدْجِعة ، والملحِق كالأصلَى . والميم غير مُلْحِقة . فالقياس :
قُعَيْسِسْ وقُعَيْسِسِسْ ، حتَّى يكون مثل خُرِجِم وخُرِجِيم .

= ليس في كلام المبرد تناقض فهو يؤثر بقاء التكرير الذى للإلحاق سواء كان معه زائد آخر للإلحاق نحو عثول أم زائد دل على المعنى كما في نحو : مقْعَنْسِسْ . أما التكرير الذى ليس للإلحاق فيحذف إن كان معه زائد دل على المعنى نحو : محمر ومقدم .

في الخصائص ج ٢ ص ٤٧٨ « في قولهم : خناق (جمع خنفتيق) تقوية لقول سيبويه في تحوير مقْعَنْسِسْ وتكسيره مقعاس ومقيمس فاعرفه فإنه قوي في بابه » وانظر ج ٢ ص ٦٢ وجه التقوية : إنه حذف الحرف المكرر وهو القاف وأبى النون وهى زائدة غير مكررة وقال الرضى في شرح الشافية ج ١ ص ٢٥٩ قول سيبويه أولى لأن السين وإن كانت للإلحاق بالحرف الأصل وتضعيف الحرف الأصل لكنها طرف إن كانت الزائدة هى الثانية أو قريبة من الطرف إن كانت هى الأولى والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة في إفادة معنى .

هذا باب

مالحقته زائدتان : إحداهما مُلْحَقَةٌ والأخرى غير مُلْحَقَةٍ

وذلك قولك : ثمانٍ وثمانٍ

اعلم أنَّك إذا حَقَّرْتَ ثمانية وعَلانية ، فَإِنَّ أَقْيَسَ ذلك / - وَأَجْوَدَهُ أَنْ تقول : ثُمْنِيَّةٌ ، $\frac{2}{923}$ وَعَلَيْنِيَّةٌ ؛ وذلك لِأَنَّ الياءَ فِيهِمَا مُلْحَقَةٌ^(١) واقعةٌ في موقعِ المتحرِّك . والألفُ غيرُ مُلْحَقَةٍ ولا يقعُ في موضعها إِلَّا حرفُ مدٍّ ، فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ أَلِفِ عُدَافِرَةٍ^(٢) ، والياءُ بِمَنْزِلَةِ الرَّاءِ . فَلَمَّا ، لم يعجز في عُدَافِرَةٍ إِلَّا عَلَيْنِفِرَةٍ ، فكذلك يجبُ فيما ذكرت لك .

وقد أجازوا ثُمْنِيَّةً ، وَعَلَيْنَةً ، واحتجَّوا بأنَّهما زائدتان ، وقالوا : الأولى وإن لم تكن مُلْحَقَةٌ فهي بعيدة من الطرف . وهو وجه رديءٌ . كما أَنَّ قَلْنُسُوَةً لَمَّا كانت في وزن قَمَحْخُوءَةٍ كانت

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٦ « وإذا حقرت علانية أو ثمانية أو عفارية فأحسنه أن تقول : عفيرية وثمانية وثمانية من قبل أن الألف ههنا بمنزلة ألف عذافر وصباح وإتمام بها الاسم وليست تلحق بناء ببناء والياء لا تكون في آخر الاسم زيادة إلا وهي تلحق بناء ببناء » .

وقد ردّد الرضى في شرح الشافية ج ١ ص ٢٥٧ هذا الكلام فقال : إن ياء ثمانية وعلانية للإلحاق .

ولست أدري كيف يكون نحو ثمانية وعلانية ملحقا ؟ والمعروف أن بناء فـدالـل وفعالة مختص بالجمع فلا يكون مثله في المفردات .

فليس لنا في مفردات العربية بناء يلحق به نحو ثمانية وعلانية ويقول الرضى : إن الياء في مقام الحرف الأصلي في نحو ملائكة . وفي كتب الصرفين نصوص كثيرة صريحة في أنه لا بد في الإلحاق من وجود بناء يلحق به وإذا لم يوجد هذا البناء كانت الزيادة لتكثير حروف الكلمة وليست للإلحاق .

انظر الخصائص ج ١ ص ٣١٨ - ٣١٩ والمنصف ج ١ ص ١٧٨ وابن يمين ج ٦ ص ١٤٠ ، ج ٩ ص ١٤٧ والمختص ج ١ ص ٩٧ والمغنى في تصريف الأفعال ص ٦٩ - ٧١ .

وما أظن أحدا يستسيغ إلحاق المفرد بالجمع وما فائدة الإلحاق حينئذ ؟

(٢) المذافرة : الناقاة الشديدة .

النون بحذاء الأَصْلِيِّ والواو بحذاء الواو الزائدة ، فكان قُلَيْبِنَسَة أَقْبَسَ من قُلَيْبِنَسِيَّة^(١) . فهذا مَجْرَى هذا .

واعلم أَنَّهُ كُلُّ ما كانت فيه زائدتان إذا حذفت إحداهما ثبتت الأُخرى ، لم تحذف غيرها ؛ وذلك نحو : عِيْضَمُوز ، وَعِيْطَمُوس . تقول : إذا حَقَّرْتَ : عُضَيْمِيز ، وَعُطَيْمِيس ؛ لِأَنَّكَ لو حذفت الواو لاحتجت أَنْ تحذف الياء ليكون على مثال التصغير . وأنت إذا حذفت / الياء وَحَدَّهَا لم تحتج إلى حذف الواو ؛ لِأَنَّهَا تَقَعُ رَابِعَةً ، فيصير تحقيره مِثْلَ تحقير سُرحوب ، وقِنْدِيل . فكلما قل من الحذف^(٢) لم يصلح غيره ؛ ألا ترى أَنَّكَ لو جمعت لم تقل لإعطاميس ، وعضاميز ، وسراحيب ؟ فعلى هذا فَأَجْرُ هذا الباب^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « وذلك نحو قُلَيْبِنَسَة إن شئت قلت : قُلَيْبِنَسِيَّة وإن شئت قلت قُلَيْبِنَسَة ، كما فعلوا ذلك حين كسروا للجمع فقال بعضهم : قُلَيْبِنَسَ وقال بعضهم : قُلَيْبِنَسَ وهذا قول الخليل » .

وقد سوى المبرد بين الزائدتين ولم يرجح وجهها على آخر في الجزء الأول ص ١١٩ والجزء الثاني ص ٢٣٤

المقحذة : العظم الناقء فوق القفا خلف الرأس .

(٢) المناسب حذف (من) أو يقول : وكل ما

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١٩ « وتقول في عيطموس : عطيميس ، كما قالوا عطاميس ليس إلا لأنها تبقى واوا رابعة إلا أن يضطر شاعر كما قال غيلان :

قد قربت ساداتها الروائسا والبكرات الفسج العظاما

وكذلك عيضموز عضيْمِيز لأنك لو كسرتة للجمع لقلت : عضاميز » .

العيطموس : النامة الخلق من الإبل والنساء والمرأة الجميلة .

الميضموز : المجوز والناقاة الضخمة والصخرة الطويلة العظيمة .

هذا باب

ما يُحَقَّرُ على مثال جمعه

على القياس لا على المستعمل^(١)

وذلك قولك في تحقير دائِق : دُوَيْبِق ، وطَابِق : وطُوبِيق ، وخَاتِم : وخَوَيْتِم . ولا تلتفت إلى قولهم : خواتيم ، ودَوَانِيق ، وطَوَابِيق ؛ لأنَّ الجمع على الحقيقة إنما هو دَوَانِق ، وخَوَاتِم ، وطَوَابِق ؛ كما تقول في تَابِل^(٢) : تَوَابِل ، وفي فارس : فَوَارِس . وعلى هذا قال الشاعر :

• وَتُتْرَكُ أَمْوَالُ عَلَيْهَا الْحَوَاتِمُ^(٣) •

فأما دَوَانِيق فإنَّ الياء زِيدت للمدِّ في تكسيره ؛ كما تُزَاد حروف / المدِّ في الواحد . وكذلك $\frac{٢}{٥٢٥}$ طَوَابِيق .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٠ « باب ما يحتر على تكسيرك إياه لو كسرت له الجمع على القياس لا على التكسير للجمع على غيره - وذلك قولك في خاتِم : خَوَيْتِم ، وطَابِق : طَوِيبِق ، ودَانِق دَوَيْبِق والذين قالوا : دَوَانِيق ، وخَوَاتِم ، وطَوَابِيق إنما جعلوه تكسير فاعال وإن لم يكن من كلامهم ؛ كما قالوا : مَلَايح والمستعمل في الكلام لحة ، ولا يقال : ملحمة غير أنهم قد قالوا خاتام حدثنا بذلك أبو الخطاب وسعدنا من يقول من يوثق به من العرب : خَوَيْتِم فإذا جمع قال : خَوَاتِم . . »

(٢) التابل : من أبحار الطعام .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١٠ « وزعم يونس أن العرب تقول أيضاً : خواتم ودوانق وطوابق على فاعل كما قالوا : تابل وتوابل » .

وفي الخصائص ج ٢ ص ٤٩٠ يجوز أن يكون جمع خاتم أى آثار الخواتم ويجوز أن يكون جمع ختم ومثله في المخصص ج ١٠ ص ١٠٨

والبيت للأعشى من قصيدة يهجو فيها يزيد بن مسهر الشيباني ، وقوله :

فَأَقْسِمُ إِنَّ جَدَّ التَّقَاطُعِ بَيْنَنَا لَتَصْطَفِيقُنْ يَوْمًا عَلَيْكَ الْمَآتِمُ

يَقْبَلْنَ حَرَامٌ مَا أَحْلَلَ بَرَبُّنَا وَتُتْرَكُ أَمْوَالُ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ

والمعنى : أن جد التقاطع بيننا لتقتلن خلفا أموالك التي تمتاز بها عليها الخواتم ولتجتمعن عليك النساء في مأتمك يندبكن نائحات يقتلن : حرام ما أحل بسيدنا .

انظر الديوان ص ٧٧ - ٨١

فَأَمَّا خَوَاتِيمُ فَإِنَّهُ عَلَى قِيَاسٍ مِنْ قَالَ : خَاتَامٌ ؛ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

أَعَزُّ ذَاتَ الْمِزْزِ الْمُنْشَقُّ أَخَذَتْ خَاتَامِي بِغَيْرِ حَقٍّ^(١)

فإذا احتاج شاعر إلى زيادة حرف المد في هذا الضرب من الجمع جاز له ؛ للزوم الكسرة ذلك الموضع . وإنما الكسرة من الياء . قال الشاعر :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّهَا جِرَّةٌ نَفَى الدَّرَاهِيمَ تَنْقَادُ النَّصَارِيْفِ^(٢)

(١) في الكامل ج ٥ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ « ونظيره من الكلام ساباط وخاتام .

قال الراجز :

يأى ذات الجسورب المنشق أخذت خاتامى بنسبير حمسق

قال أبو الحسن : يقال : خاتم على وزن دائق وخاتم على وزن ضارب وخيتام على وزن ديان وخاتام على وزن ساباط «
وانظر شواهد الشافية ص ١٤١

وفي اللسان (ختم) روى الراجز هكذا :

يا هنسد ذات الجسورب المنشق أخذت خيتامى بنسبير حمسق

ويروى خاتامى :

(٢) في سبويه ج ١ ص ١٠ « وربما مدوا مثل مساجد فيقولون : مساجيد ومنايير شهوها بما جمع على غير واحد في الكلام » ثم أنشد البيت :

وفي الخزائن : ذكر أبو الحسن بن كيسان أنه قد قيل في بعض اللغات درهام قال : فيكون على هذا تصحيح الجمع .

وذكر البيت المبرد في الكامل ج ٣ ص ٨٨ وجعل الياء حرف إشباع من الكسرة .

كل ما رددته فقد نفيتها . الهامجة : وقت اشتداد الحر - التناقذ : من نقد الدراهم ، وهو التمييز بين جيدها ورديها .

وصف ناقته بسرعة السير في المواجر فيقول : إن يديها لشدة وقعها في الحصى ينفيانه ، فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صوت كصوت الدراهم إذا انتقدها الصيرفي . وانظر الخزائن ج ٢ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ وشرح الحماسة ج ٤ ص ٣٧٧ والبيت في ديوان الفرزدق مفردا ص ٥٧٠ .

هذا باب

ما كان على أربعة أحرف مما آخره حرف تأنيث

اعلم أنه ما كان من ذلك فإنَّ ثلثه يُترك مفتوحاً ؛ لئلاً تنقلب ألف التأنيث . وذلك قولك في حُبلى : حُبَيْلى^(١) ؛ لأنَّه لو قيل فيها كما قيل في جعفر : جُعْفَيْر - لصارت الألف ياء فذهبت علامة التأنيث .

وكذلك تقول في دِفْلَى : دُفَيْلى^(٢) ، وفى دنيا : دُنَيَّا .

فإن كانت الألف زائدة لغير التأنيث انكسر ما قبلها / وانقلبت ياءً . وذلك قولك في $\frac{٢}{٥٣٦}$ أَرْطَى : أَرْيَطَ^(٣) ؛ لأنَّ أَرْطَى مُلْحَقٌ بجعفر ، وليست ألفه للتأنيث . ألا ترى أنَّك تقول فى الواحدة : أَرْطاة ؟ فلو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها هاء التأنيث ؛ لأنَّه لا يدخل تأنيث على تأنيث .

وتقول فى مِرْزَى : مُرَيْرٍ^(٤) فاعلم ، وهكذا كلُّ ما كانت ألفه للتأنيث .

فأما الهاء فإنَّها بمنزلة اسم ضمٍّ إلى اسم ؛ ألا ترى أنَّها تدخل على المذكَّر ، فلا تُغيَّر بناءه ؟ فإنَّما الباب فيها أن يُصغَّر الاسم من أى باب كان على ما يجب فى مثله ، ثمَّ تأتى بها ، وذلك

(١) فى سيويه ج ٢ ص ١٠٧ « باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ، ولحقته الزيادة للتأنيث ، فصارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف .

وذلك نحو حبل وبشرى وأخرى تقول : حبيلى وبشيرى وأخيرى ، وذلك أن هذه الألف لما كانت ألف تأنيث لم يكسروا الحرف بعد ياء التصغير وجعلوها هاءنا بمنزلة الهاء التى نجىء للتأنيث . . . »

(٢) الدفل : نبت .

(٣) انظر ص ٢٢٣ من هذا الجزء .

(٤) فى سيويه ج ٢ ص ١٠٧ « وإن جاءت هذه الألف لغير التأنيث كسرت الحرف بعد ياء التصغير وصارت ياء . . وهو قوله فى مِرْزَى : مِرَيْرٍ كما ترى ، وفى أَرْطَى : أَرْيَطَ كما ترى . »

قولك في حمدة : حُمْدَةٌ^(١) ، وفي نخلة : نُخْلَةٌ ، وفي قسورة : قُسَيْرَةٌ . ومن قال في أسود : أَسْوَدٌ قال : قُسَيْرَةٌ ، وفي هلباجة : هُلَيْبِيْجَةٌ^(٢) ؛ لأنك أو صغرت هلباجا قلت : هُلَيْبِيْج فلم تحذف منه شيئا .

٢ / فَإِنَّمَا يَجْرَى عَلَى الصُّدْرِ مَا يَجْرَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ تَأْتِي بِالْهَاءِ . ٥٢٧

وتقول في تصغير سَفَرَجَةٍ : سَفَرِجَةٌ ؛ لأنك كنت قائلًا في سفرجل : سَفَرِج . فهذا حكم الألف والهاء .

فَأَمَّا مَا لِحِقَّتْهُ أَلْفَانِ التَّأْنِيثِ - فَإِنَّكَ قَائِلٌ فِيهِ مَا قُلْتَ فِي الْهَاءِ ، لَأَمَّا قُلْتَ فِي الْأَلْفِ الْمَقْصُورَةِ وَسَنَبَيْتَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

تقول في حمراء : حُمَيْرَاءُ^(٣) يا فتى ؛ لأن الآخِرَ متحرك ، فهو كالهاء . وتقول في خُنْفُسَاء : خُنَيْفِسَاءُ^(٤) يا فتى ؛ لأنك كنت تقول في خُنْفُس : خُنَيْفِس . فَإِنَّمَا تُسَلِّمُ الصُّدْرَ ، ثُمَّ تَأْتِي

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « وذلك قولك في طلحة : طليحة وفي سلمة : سليمة وإنما كانت هاء التأنيث بهذه المذلة لأنها تضم إلى الأسم ، كما يضم (موت) إلى حضر و (بك) إلى بعل » .

(٢) الهلباجة ، بكسر الهاء : الأحمق الضخم والأكل الجامع لكل شر .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف - اعلم أن تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث لا تكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير ولا تغير الألفان عن حالهما قبل التصغير لأنهما بمنزلة الهاء وذلك قولك : حميراء وصفيراء ، وفي طرفاء : طريفاء » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٩ « باب تحقير ما كان على أربعة أحرف فلحقته ألفا التأنيث . . أما ما لحقته ألفا التأنيث فخنفساء وخنفساء وقرملاء فإذا حقرت قلت : قرملاء وخنفساء وخنفساء ولا تحذف كما تحذف ألف التأنيث لأن الألفين لما كانتا بمنزلة الهاء في بنات الثلاثة لم تحذفا هنا حيث حي آخر الإسم وتحرك كتحرك الهاء وإنما حذقت الألف لأنها حرف ميت . . فأما المملود فإن آخره حي كحياة الهاء وهو في المعنى مثل ما فيه الهاء فلما اجتمع فيه الأمران جعل بمنزلة ما فيه الهاء واهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلنا إسما واحدا . . » .

بالألفين . وتقول في مَعْيُوراء^(١) : مُعْيِيرَاء . تُسلم الصدر على ما ذكرت لك ؛ لأنَّ الألفين يجريان مَجْرَى الهاء .

* * *

فإنَّ الألف المقصورة فإنَّها في الالم كبعضه . وقد ذكرتها لك رابعةً بحيث لا يُحذف من التصغير شيء . وسأذكرها خامسةً وسادسةً .

اعلم أنك إذا صغرت شيئاً فيه الألف المقصورة وهو على / خمسة أحرف بها أو أكثر $\frac{2}{548}$ ذلك - فإنَّك تحذفها ، كما تحذف الحرف الخامس^(٢) وما بعده من الأصل والزوائد .

تقول في (قَرَقَرَى) : قُرَيْقِر^(٣) لأنَّك حقَّرت قرقراً ، فانتهى التحقير ، وهذه الألف زائدة . ولم تكن لتكون بأقوى من لام سَفَرَجَل وما أشبهها من الأضول ، ولم تكن متحركة ، فتصير كاسمٍ ضُمَّ إلى اسم بمنزلة الهاء والألف الممدودة . فالألف (قَرَقَرَى) للتأنيث وهى محذوفة لما ذكرت لك .

فإن قلت في مثل (حَبَرَكِي)^(٤) وألفه ملحققة بسفرجل قلت : حَبِيرِك لما ذكرت لك . وإن عوّضت قلت : حَبِيرِيك ، وقُرَيْقِير .

وإن كانت مع الألف زائدة غيرها حذفت أيتهما شئت ؛ وذلك قولك في مثل (حُبَارَى)^(٥) : حُبَيْرَى ، وهو أقيس ؛ لأنَّ الألف الأولى من حُبَارَى زائدة لغير معنى إلّا للمد . وألف حُبَارَى الأخيرة للتأنيث . فالآن تَبَقِيَ اللى للمعنى أَقْيَسُ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت معيورا وملوجاء قلت : معيلجاء ومعيراء لا تحذف الواو لأنها ليست كآلف مبارك هي رابعة » .

في اللسان : « الأزهرى : المعيراء : الجبير مقصور وقد يقال المعيراء ممدودة مثل الملوجاء والمشيوخاء والمأتوناء يمد كله ويقصر » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « واعلم أن هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم فكانت للتأنيث أو لغيره حذفت وذلك قولك في قرقرى : قريقر وفي حبرك وإما صارت هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم بمنزلة ألف مبارك وجوالق ، لأنها ميتة مثلها ، ولأنها لو كسرت الأسماء للجمع لم تثبت . . » .

(٣) موضع مخصص باليمامة . انظر معجم البلدان ج ٤ ص ٣٢٦ .

(٤) القراء الطويل النظم القصير الرجلين وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٠٥ .

(٥) الحبارى : طائر يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع ، ويقال : حباريات . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص

وقد قالوا : حُبَيْرٌ ، فحذفوا الأخيرة ؛ لأنَّهما زائدتان . وما دونَ الطرفِ أقوى مما كان طرفاً .

/ وكان أبو عمرو بن العلاء يقول في تصغيرها : حُبَيْرَةٌ^(١) ، فيحذفها ، ويبدلُ منها هاء التانيث ؛ لتكون في الاسم علامة تانيث ، ويفعل ذلك بكل ما فيه ألف التانيث خامسة فصاعداً . ويقول : لم يجز إثباتها لأنَّها ساكنة . فإذا حذفها لم أدخل الاسم من علامة تانيث ثابتة .

ومن قال في حُبَارَى : حُبَيْرَةٌ قال في تحقير (لُغَيْزَى) : لُغَيْزَةٌ^(٢) على مذهب أبي عمرو .

وقول جميع النحويين يُثبتون الياء في لُغَيْزَى ؛ لأنَّهم أو حذفوها لاحتياجوا معها إلى حذف الألف . وقد مضى تفسير هذا^(٣) .

واعلم أنَّ ياء (لُغَيْزَى) ليست بياء التحقير ؛ لأنَّ ياء التحقير لا تكون إلا ثالثةً ، وهذه رابعةٌ ؛ كما أنَّ الألف في حُبَارَى لا تكون للجمع ؛ لأنَّ الجمع من هذا الحيز لا يكون إلا مفتوح الأول ، ولا تكون ألفه إلا ثالثةً في موضع ياء التصغير .

* * *

واعلم أنَّ سيبويه يقول في تحقير بُرُوكاء ، وبراكاء ، وخراسان : بُرَيْكاء ، وخرَيْسان ، فيحذف ألف خراسان الأولى / ، وواو بروكاء ؛ كما يحذف ألف مبارك . وليس هذا بصواب

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « وما لا يكون الحذف ألزم لاحدى زائديته منه للأخرى (حبارى) إن شئت قلت : حبرى كما قرئ وإن شئت قلت : حبير وذلك لأن الزائدين لم يجزا لتلقا الثلاثة بالحمزة وإنما الألف الآخرة ألف تانيث والأولى كواو عجوز فلا بد من حذف أحدهما لأنك لو كسرتة للجمع لم يكن لك بد من حذف أحدهما كما فعلت ذلك بقلنسوة . . وأما أبو عمرو فكان يقول : حبيرة ويجعل الهاء بدلا من الألف التي كانت علامة للتانيث إذا لم يصل إلى أن تثبت » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت (لغيزى) قلت : لغيزت تحذف الألف ولا تحذف الياء الرابعة ؛ لأنك لو حذفها احتجت أيضاً إلى أن تحذف الألف ، فلما اجتمعت زائدتان إن حذفنا أحدهما ثبتت الأخرى لأن ما يبقى لو كسرتة كان على مثال مفاعيل وكانت الأخرى إن حذفنا احتجت إلى حذف الأخرى حين حذفنا التي إذا حذفنا استغنت » .
الغيزى : ما يعنى به .

(٣) انظر ص ٢٥٦ من هذا الجزء ، وعبارة المبرد أوضح وأخصر من عبارة سيبويه هنا .

ولا قياس . إنما القياس ألا يحذف شيئاً ؛ لأنك لست تجعل ألني التانيث ، ولا الألف والنون بمنزلة ما هو في الاسم . ونحن ذاكرون احتجاجه ، والاحتجاج عليه إن شاء الله .

حجته أنه يقول : إذا وقعت الألف ثالثة في موضع ألف مبارك حذفت الكثرة العدد ؛ وذلك أن الألف والنون ليستا بما يجوز حذفه ، وهما كهاء التانيث في الزوم ، وليستا بمنزلةهما في أنها كاسم ضم إلى اسم . فتحقر الصدر وتترك ما بعده ولكنهما بمنزلة ، هو من الاسم .

فيقال له : إن كانتا بمنزلة ما هو بالاسم وجب عليك ألا تحقرهما هما فيه ؛ إذا كان على ستة أحرف بهما .

وإن كانتا بمنزلة شيء ضم إلى الصدر وجب أن يحقر ما قبلهما ؛ كما تفعل ذلك بما قبل الهاء ، ثم تأتي بهما ؛ كما تأتي بالاسم الأخير بعد الأول في مثل حضرموت ومعد يكرب . وكذلك حكم ألف التانيث ، وباء النسب كهاء التانيث . ألا ترى أنك تقول في زعفران : زعفران ؟ فلو كانت / الألف والنون كاللام في سفرجل لكان هذا التحقير محالاً ، ولكنك $\frac{2}{31}$ تقول في خنفساء : خنفساء ، وفي مدائن^(١) : مدائن^(١) . فإنما حق هذا ما ذكرت لك ؛ ألا ترى أن ما قبل الألف والنون في التحقير إذا لم يكن ملحق الجمع مفتوح ، وما قبل ألني التانيث لا يكون إلا مفتوحاً ؛ كما يكون ما قبل الهاء . فهذا بين جداً^(٢) .

(١) في الأصل : مدني بتخفيف الياء الثالثة وتصغير نحو قبائل علما سيأتي في ص ٢٨٦ .

(٢) تصغير نحو بروكاه وبراكاه ما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه ونسوق أولاً كلام سيبويه ، ثم تتبعه نقد المبرد ، ثم رد ابن ولاد .

في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت بروكاه وجلولاه قلت : بريكاه وجليلاه ، لأنك لا تحذف هذه الزوائد ، لأنها بمنزلة الهاء وهي زيادة من نفس الحرف كآلف التانيث . فلما لم يحذروا سيلا إلى حذفها ، لأنها كالهاء في ألا تحذف خامسة وكانت من نفس الحرف صارت بمنزلة كاف مبارك وراء عذافر ، وصارت الواو كالألف التي تكون في موضع الواو والياء التي تكون في موضع الواو إذا كن سواكن بمنزلة ألف عذافر ومبارك لأن الهمزة تثبت مع الاسم وليست كهاء التانيث » .

وقال في ص ١١٨ « ولو جاء في الكلام فعولاء ممدودة لم تحذف الواو ، لأنها تلحق الثلاثة بالأربعة فهي بمنزلة شيء من نفس الحرف وذلك حين تظهر الواو فيمن قال : أسود فهذه الواو بمنزلة واو أسود .

ولو كان في الكلام أفلاء العين منها ولو لم تحذفها ، فإنما هذه الواو كنون عرضة ، ألا ترى أنك كنت لا تحذفها لو كان آخر الاسم ألف التانيث ولم يكن يلزمها حذف ، كما لم يلزم ذلك نون عرضي لو مددت .

وكان سيبويه يقول في تحقير (جدارين) إذا أردت التشنية : جُدَيْرَان ، فيحَقَّر جدارا ،
ثُمَّ يُلْحَق الألف والنون .

= ومن قال في أسود أسيد وفي جدول جدیل قال في فعولاء إن جاءت فعولاء مخفف لأنها صارت بمنزلة السواكن لأنها تغيرها وهي
في مواضعها فلما سارتها وخرجت إلى بابها صارت مثلهن في الحذف وهذا قول يونس .

وهذا هو نقد المبرد :

« قال محمد : وقوله هذا غلط بين يلزمه أن يقول : بريكاء ، كما كان لو حقر بروكة (قال) بريكة واحتجاجة بألف
مبارك ليس بحجة لأن كاف مبارك من الكلمة فلذلك حذف الألف لأنه لا يصغر خمسة أحرف وزعم تحقيقاً لهذا القول أن من قال
في أسود أسيد وبني منه أفعلاء فإنه يقول : أسوداء فاعلم ومن قال أسيد فجعلها في اللفظ (ك) واو عجوز قال : أسيداء فخنفت
إذ أشبهت السواكن وصارت عنده بمنزلة ألف مبارك وهذا تأكيد لذلك الخطأ لا يجوز على حال إلا أسيداء وأسوداء ولو كان
مثل عجوز تلحقه ألف التأنيث الممدودة لم يجر إلا التشكيل كما قال في بروكاء وهو مثله وفي وزنه . »

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

قال أحمد : أما إلزامه أن يحمل بروكاء في التحقير كبروكة ، فيثقل ، ويقول بريكاء ، كما يقول : بريكة فليس بصحيح ،
لأنه وإن جعل الألف الممدودة للتأنيث بمنزلة الهاء في حال فليست بمنزلة في كل حال .

ألا ترى أنه قد فرق بينهما في غير موضع وفي هذا الموضع بعينه فقال : إن الهززة بمنزلة ما من الكلمة وليست كالهاء لأن الهاء
كاسم ضم إلى اسم تقول : ضارب ثم تقول : ضاربة فتدخل التأنيث بعد أن تتكلم بالاسم مذكراً ، وليست الألف في حمراء كذلك
إنما هي مبنية مع الاسم وليست داخلة عليه بعد بنائه واستعماله خالياً منها فجعلها بمنزلة كاف مبارك لهذه العلة فهي كهاء التأنيث لأنها
للتأنيث كالهاء ومتحركة كالهاء فثبت في الاسم الخاسي مصغراً كما ثبتت فيه الهاء لمشايتها إياها في هذا المعنى ، ولذلك زعم أنهم
أجروها مجرى الهاء يريد أنها تثبت في الخاسي ، كما تثبت الهاء في التحقير . وإنما فارقها في أنها مبنية مع الاسم لا تفارقه ،
فشابهت بذلك كاف مبارك وراء عذافر فحذف معها الزائد الثالث الذي في موضع ألف مبارك ، كما حذف ألف مبارك ، وخالفت
الهاء في هذا الموضع وأجروها مجرى الهاء في الموضع الذي أشبهتها فأعطوها حقها في الموضعين وإنما قالوا بريكة بالثقل ولم
يحذفوا الساكن مع الهاء لأن الهاء لا يعتد بها مع الاسم فكأنك قلت : بروك ثم حقرته والهاء غير معتد بها وكذلك عجوز وليست هززة
التأنيث كذلك لأنها من بناء الكلمة فحذف معها الزائد لهذا الفرق الذي بينهما ، ولأنه قد تحذف زوائد الكلمة في ترخيم التصغير لغير
علة فكيف إذا وقعت علة توجب الحذف .

فأما إذا وقع في موضع هذا الزائد حرف ملحق أو أصيل كقولك فعولاء فلو جاءت ملحقة في أسود لتكلم بها والواو فيها أصلية
لم تحذف في التحقير وقالوا فعولاء وأسوداء ، ولم يجر هذا مجرى المدة الزائدة وهذا في لغة من قال : أسود في تحقير أسود وجريول
في تحقير جريول .

ثم نظر فوجد بعض العرب يجرى هذه الحروف مجرى الحروف السواكن في مثل عجوز فيقول : أسيد ، كما يقول عجيز
فلما أجروها مجرى السواكن في التغير والقلب في هذه اللغة لزم الحذف في الموضع الذي تحذف فيه هذه السواكن للخفض التي ذكرناها
في الهززة التي للتأنيث وأنها من بناء الكلمة فوجب حذف السواكن معها ، كما تحذف من الخاسي فجاء سيبويه بقياس اللغتين فن غيرها
وأجراها مجرى الزائد الساكن حذفها في الموضع الذي يحذف فيه الساكن ومن لم يغيرها وجعلها كالأصل أبقاها ، ولم يحذفها . =

فإذا سُميَهما رجل لم يقل: **إِلْأَجْدِيرَان** على ما ذكرت لك وهذا نقض لجميع أصوله .
 ويقول في تصغير **دجاجتين** اسم رجل : **دُجَّيْتَان** ، فلا يحذف من أجل هاء التانيث .
 ويقول: **دجاجة بمنزلة دَرَابِجَرْد** في أنه اسم ضم إلى اسم ، و**دجاجتان بمنزلة دَرَابِجَرْدَيْن** ^(١) .
 والقياس في هذا كله واحد .

= وأما قوله : إن الكاف من مبارك أصلية والهمزة من بروكاه زائدة فالأصل والزائد إن كان من بناء الكلمة يحذف في الخامس ، ويثبت الزائد والأصل جميعاً إذا لم يخرج عن المثال فنون وعش ثابته في التحقير كـ **ثبات** واء جعفر ، ويحذف الأصل في الخامس فتقول سفيرج في سفرجل فليس لذكر الزائد والأصل إذا وقع طرفاً في الخامس معنى إلا أنها يستويان في الحذف (الانتصار ص ٢٦٠ - ٢٦٤) .

البروكاه : الثبات في الحرب والجد وساحة القتال أيضاً .

جلولاء : ناحية من سواد العراق ومدينة مشهورة بأفريقيا .

وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٥٦ .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١١٨ « ولو سميت رجلاً جدارين ثم حقرته لقلت : جديران ولم تثقل ، لأنك لست تريد معنى الثنية وإنما هو اسم واحد كما أنك لم ترد بثلاثين أن تضعف الثلاث .

وكذلك لو سميته بدجاجات أو ظريفين أو ظريفات خففت .

فإن سميت رجلاً بدجاجة أو دجاجتين ثقلت في التحقير لأنه حيثئذ بمنزلة دراب جرد والهاء بمنزلة جرد الاسم بمنزلة دراب وإنما تحقير ما كان من شيئين كتحقير المضاف فدجاجة كدراب جرد ودجاجتين كدراب جردين » .

دراب جرد : كورة بفارس عمرها دراب بن فارس معناه دراب كرد . دراب اسم رجل وكرد معناه عمل فعرب ينقل الكاف إلى الجيم . - معجم البلدان ج ٢ ص ٤٤٦ .

وقد اعترض المبرد في نقده لكتاب سيويه على هذا بما اعترض به على تصغير بروكاه ، ورد عليه ابن ولاد بقوله :

جداران وظريفون إذا سميت بهما ثم حقرت يجران هذا المجري تحذف منهما حرف اللين ، ولا تثقله ، كما فعلت ذلك في بروكاه ، لأنك قد أجريت الزيادتين مجرى ما هو من الاسم ومبنى معه ولم يكن كهاء التانيث التي هي مضمومة إلى الاسم الذي (ألحقت به) بعد تمامه (الانتصار ص ٢٦٥) .

هذا باب

ما لحقته الألف والنون زائدتين

٢
٥٣٢

/ اعلم أنك إذا حُفِرت غُضْبَان ، وسُكِرَان ، ونحوهما قلت : غُضْبَان ، وسُكِرَان^(١) .

وكذلك إذا حُفِرت (عُمان) ، أو (عُرِيَان) قلت : عُيْمَان ، وعُرِيَان ؛ لأنَّ حقَّ الألف والنون أن يسُلما على هَيْئتهما بعدَ تحقير الصدر ، إلَّا أن يكون الجمع ملحقًا بالأصول . فتفعل ذلك بتصغير الواحد ، فيجري الواحد في التصغير مَجْرَى الجمع .

فأما الملحق فمثل قولك : (سِرْحَان) تقول في تصغيره : سُرِيحِين ، لأنَّك تقول في الجمع : سَرَاحِين . وتقول في (سُلْطَان) : سُلَيْطِين . كقولك في الجمع : سَلَاطِين ، وتقول في (ضِبْعَان) : ضُبَيْعِين . كقولك : ضَبَاعِين . وكذلك قُرْبَان^(٢) .

واو كنت تقول في (عُمان) : عُمَامِين في الجمع . قلت في التصغير : عُيْمِين ؛ ألا ترى أنَّ (فَعْلَان) الذي له (فَعْلَى) ؛ نحو : عطشان ، وسُكِرَان ، وغُضْبَان ، وظَمَان - لا يكون في جمع شيء منه (فَعَالِين) ؛ لأنَّه لا يكون مُلْحَقًا ؟

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ - ١٠٨ « وكذلك فعلان الذي له فعل عندهم لأن هذه النون لما كانت بعد ألف ، وكانت بدلا من ألف التانيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهززة التي في حراء لأنها بدل من الألف ، ألا تراهم أجروا على هذه النون ما كان يجرى على الألف كما يجرى على الهززة ما كان يجرى على التي هي بدل منها . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٨ « واعلم أن كل اسم آخره ألف ونون زائدتان وعدة حروفه كلمة حروف فعلان كسر للجمع على مفاعيل فإن تحقيره كتحقير سربال شبهوه به حيث كسر للجمع كما يكسر سربال وفعل به ما ليس لبابه في الأصل فكما كسر للجمع هذا التكسير حقر هذا التحقير وذلك قولك : سريحين في سرحان لأنك تقول سراحين وضبعان ضبيعين ، لأنك تقول : ضباعين ، وحومان : حويمين لأنهم يقولون : حوامين ، وسلطان : سليطين لأنهم يقولون سلاطين ويقولون في فزان : فريزين لأنهم يقولون : فرازين . . . »

السرحان : الذئب . الضبعان : ذكر الضباع .

فكذلك جميع هذا الباب^(١) . ما كان ملحق الجمع / وجب في تصغير واحده الإلحاق . $\frac{2}{532}$
وما كان غير ملحق الجمع لم يكن تصغيره إلا كتصغير (فَعْلَان) الذى له (فَعَّلَ) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٩ « وإذا جاء شيء على عدة حروف سرحان وآخره كآخر سرحان ولم تعلم العرب كسوته للجمع فتحقيقه كتصغير فعلان الذى له فعل إذا لم تعلم فالذى هو مثله فى الزيادتين والذى يصير فى المعرفة بمنزلة أولى به حتى تعلم ولو سميت رجلا بسرحان فتحقيقه لقلت : سريحين . »

والرضى طريقة أخرى ، انظر شرح الشافية ج ١ ص ١٩٦ - ٢٠٠ .

هذا باب

ما كانت في آخره ألفان زائدتان لغير التأنيث
وذلك نحو: عِلْبَاءٌ، وَجِرْبَاءٌ، وَزِيْرَاءٌ ونحوه

اعلم أَنَّكَ لَا تَقُولُ فِي تَحْقِيرِهِ : إِلَّا عُلَيْبِيٌّ ، وَحُرَيْبِيٌّ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَيْنِ لَيْسْنَا لِلتَّأْنِيثِ .
إِنَّمَا هُمَا مُذْهِقَتَانِ بِمِثْلِ سِرْدَاحٍ ، لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ فِيهِ : إِلَّا سُرَيْدِيحٌ ، كَمَا لَا تَقُولُ فِي شِمْلَالٍ :
إِلَّا شُمَيْلِيلٍ .

وكذلك (قُوبَاءٌ) فاعلم ؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَ كَذَا إِنَّمَا أَلْحَقَهُ بِطُومَارٍ . فَلَا تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ : إِلَّا
قُوبِيٌّ ؛ كَمَا تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ طُومَارٍ : طُومِيمٍ . وَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا التَّذْكِيرُ وَالصَّرْفُ لِمَا ذَكَرْتِ
لَكَ^(١) . وَمَنْ قَالَ : هِيَ الْقُوبَاءُ فَانْثَ كُنْ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : عُشْرَاءُ ، وَرُحْضَاءُ . فَلَا يَكُونُ تَصْغِيرُهَا
عَلَى هَذَا إِلَّا قُرْبَاءُ . وَلَا يَنْصَرَفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ . وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ فِي بَابِ مَا لَا
يَجْرِي / وَمَا لَا يَجْرِي^(٢) .

وكذلك (غُرْغَاءٌ) . مَنْ ذَكَرَ صَرْفَ وَهُوَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْقَضْمَاضِ وَالْخَضْخَاضِ . وَكَانَ حَدُّهُ
أَنْ يَقُولَ : غَوْغَاوُ . وَلَكِنَّكَ هَمْزَتِ الْوَاوَ لَوْقَوْعَهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ . فَمَنْ قَالَ هَذَا قَالَ فِي
التَّصْغِيرِ : غُؤْيَغِي ، وَصَرْفَ . وَمَنْ أَنْثَ وَجَعَلَهَا كَعُورَاءَ لَمْ يَضَرْفْ ، وَقَالَ فِي التَّصْغِيرِ :
غُؤْيَغَاءُ^(٣) فاعلم .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٠٨ « وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَلِحَقَّتْهُ زَائِدَتَانِ فَكَانَ مَمْدُودًا مَنْصَرَفًا فَإِنْ تَحْقِيرُهُ
كَتَحْقِيرِ الْمَمْدُودِ الَّذِي هُوَ بِدَوْدَةِ حُرُوفِهِ مِمَّا فِيهِ الْهَمْزَةُ بَدَلًا مِنْ يَاءٍ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ وَإِنَّمَا صَارَ كَذَلِكَ لِأَنَّ هَمْزَتَهُ بَدَلٌ مِنْ يَاءٍ بِمَنْزِلَةِ
الْيَاءِ الَّتِي مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ وَذَلِكَ نَحْوُ عِلْبَاءٍ وَحِرْبَاءٍ ، تَقُولُ عَلَيْهِ وَحَرَيْبِيٌّ كَمَا تَقُولُ فِي سَقَاءٍ : سَقِيْبِيٌّ وَفِي مَقْلَاءٍ : مَقِيلِيٌّ » .

الْعِلْبَاءُ : عَرَقٌ فِي الْعَتَقِ . الْحِرْبَاءُ : ذَكَرَ أُمُّ حَبِيبٍ . الزِّيْرَاءُ : مَا غُلِظَ مِنَ الْأَرْضِ . الْقُوبَاءُ : الْمَرَضُ الْجِلْدِيُّ الْمَعْرُوفُ .
وَقُوبَاءُ ، وَطُومَارٌ مَلْحَقَانِ بِقِرطَاسٍ بِضَمِّ الْقَافِ . السَّرْدَاحُ : الضَّخْمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ . الطُّومَارُ : الصَّحِيفَةُ .

(٢) لَمْ يَمُضِ الْقَوْلُ كَمَا ذَكَرَ وَإِنَّمَا سَيَتَكَلَّمُ عَلَى ذَلِكَ فِي آخِرِ الْجُزْءِ الثَّالِثِ ص ٣٤٠ .

ثُمَّ يَبْعِدُ الْحَدِيثَ أَوَّلَ الْجُزْءِ الرَّابِعِ ص ٣٤١ مِنَ الْأَصْلِ . الْمَشْرَاءُ : النَّاقَةُ مَضَى عَلَى حَمْلِهَا عَشْرَةَ أَشْهُرٍ . الرَّحْضَاءُ : الْعَرَقُ .

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٠ « وَأَمَّا غَوْغَاءُ فَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَجْعَلُهَا بِمَنْزِلَةِ عُورَاءَ فَيُؤْنِثُ وَلَا يَصَرْفُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا بِمَنْزِلَةِ
قَضْمَاضٍ فَيَذْكَرُ وَيَصَرْفُ وَيَجْعَلُ الدِّينَ وَالْوَاوَ مَضَاعِفَتَيْنِ بِمَنْزِلَةِ الْقَافِ وَالضَّادِ » .

= وقال في ص ١٠٨ « واعلم أن من قال غوغاء فجعلها بمنزلة قضاة صرغ قال غوغى ، ومن لم يصرف وأنت فأنها عنده بمنزلة عوراء يقول : غوغاء كما يقول : عوراء .

ومن قال : قوباء فصرف قال قویبی کہا تقول : علیی .

ومن قال : هذه قویاء فانث ولم یصرف قال قویاء كما قال حمیراء .

وانظر ص ٣٨٦ من سيبويه أيضاً . الفوغاء : الجراد ورعاع الناس .

أسد قضااض : يحطم كل شيء ، ويقضم قضااض فرسته .

الحضخاض : ضرب من القطران تهناً به الإبل .

هذا باب

ما كان على ثلاثة أحرف
مما حذف منه حرف وجعل مكانه حرف

اعلم أنَّ تصغير ما كان من ذلك بحذف ما زيد فيه وردَّ ما ذهب منه .
فأمَّا ما كان في أوله ألف الوصل من هذا الباب فإنَّها تسقط منه اعلتين :

إحداهما : لتحرك ما بعدها ؛ لأنَّها إنّما دخلت لسكونه .

والعلة الأخرى : أنَّها زائدة على ما ذكرت لك في أصل الباب .

وذلك / : ابن ، وامم ، واست ، واثنان ، واثنان ، وابنة تأنيث ابن . تقول في تصغير
ابن : بُنْي ؛ لأنَّ الذهاب منه ياء أو واو ، يدلُّك على ذلك قولهم : أبْناء فاعلم . وكذلك امم
وأسماء ، تقول في تصغيره : سُمَي .

واثنان بهذه المنزلة : تقول في تصغيره : ثُنَيَّان ، لأنَّ الألف والنون زائدتان للتثنية .

وتقول في تصغير ابنة : بُنْيَة . وفي تصغير است : سُنْيَة ؛ لأنَّ الذهاب منه هاء . يدلُّك
على ذلك قولهم : أَسْتَاه^(١) فاعلم . فهذا مجرى هذا ؛ كما قال في سنة : سُنْيَة ، وسُنْيَة . فسُنْيَة
فيمن قال : سنوات ، وسُنْيَة فيمن قال : سنهات . وقد مضى تفسير هذا^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٤ « باب ما ذهبت لامه وكان أوله ألفا موصولة .

فن ذلك اسم وابن تقول : سمي وبني حذفت الألف حين حركت الفاء فاستغنيت عنها وإنما تحتاج إليها في حال السكون ويدلُّك
على أنه إنما ذهب من اسم وابن اللام وأنها الواو أو الياء قولهم : أسماء وأبناء ومن ذلك أيضاً است تقول : سته يدلك على ذهاب اللام
وأنها هاء قولك : أسته » .

(٢) المحذوف من سنة الهاء أو الواو تقدم في ص ٢٤١ وسيكرره في الجزء الثالث ص ١٥١ من الأصل وتكلم من المحذوف
من ابن وابنة وامم واست في ص ٩٢ ، ٩٣ من هذا الجزء كما يتحدث عن ذلك في الجزء الأول ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

وأما ما لم تكن فيه ألف الوصل فنحو قولك : أخت . تقول في تصغيرها : أُخِيَّة ، فتحذف التاء ، وترد الواو التي كانت في قولك : أخوات ، وإخوة ، وأخوان .

وكذلك بنت ، وهنت . تقول : هُنِيَّة ، وَبُنَيَّة ؛ لأنَّ المحذوف من هذه الواو ؛ لأنه يقال : هَنَوَاتُ^(١) / قال الشاعر :

$\frac{2}{536}$

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَّانِي وَمَلَّنِي عَلَى هَنَوَاتٍ كُلِّهَا مُتَتَابِعُ^(٢)
وكذلك تقول في تصغير (هن) : هُنِيَّة .

وقد قال قوم : المحذوف منه هاء ، فقالوا في تصغير هن : هُنِيَّة وفي تصغير هنة : هُنِيَّةة ، وهُنِيَّةة . إِلَّا أَنَّ جُمْلَةَ هذا الباب أَنَّهُ لَا يَكُونُ المحذوف من الثلاثة إِلَّا حَرْفَ لين ياء أو واو أو حرفاً خفياً وهو الهاء أو يكون مُضَاعَفاً ، فتحذف منه استئثالا ؛ كما حذف هذا لخفائه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٤ « باب تحقير ما كانت فيه تاء التأنيث .

اعلم أنهم يردون ما كانت فيه تاء التأنيث إلى الأصل كما يردون ما كانت فيه الهاء . . .

وذلك قولك في أخت أخية وفي بنت بنية وذيت ذية وفي هنت : هنية . ومن العرب من يقول في هنت : هنيةة ، وفي (هن) هنيةة ، يجعلها بدلا من الياء كما جمعوا الهاء بدلا من الياء في ذه » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٨١ على أن من العرب من يقول في جمع هنت هنوات .

الهنوات : الأفعال القبيحة .

وقال الأعم ورؤى التابع بالياء وقال هو بمعنى التابع .

ورواه التابع بالياء ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٣٨ وقال التابع : التهافت في الشر : قيل هو اللجاج ولا يكون إلا في الشر وانظر سر الصناعة ج ١ ص ١٦٧ والمنصف ج ٣ ص ١٣٩ واللسان (هنو) ولم ينسب لقائل معين .

هذا باب

ما يصغر من الأماكن وما يمتنع من التصغير منها

اعلم أنَّ أسماء الأماكن كسائر الأسماء خاصَّها وعامَّها . تقول في دار : دُورَة ، كما تقول في هند : هُنَيْدَة . وكذلك (مكان) . تقول فيه : مُكَيِّن ، وفي بيت : بُيَيْت / وبُيَيْت^(١) .

فأما الأسماء المبهمة فنحو : خَلْف ، ودُون ، وفَوْق . تقول : خُلَيْف ذاك ، ودُوَيْنَ ذاك ، وفُويقَ ذاك ؛ لأنَّك أردت أن تقرب ما بينهما وتقلَّله^(٢) .

فإن قلت : هو عند زيد لم يجز أن تصغر (عند) ؛ وذلك أنَّه قد يكون خلفه بكثير وبقليل ، وكذلك دُونه ، وفوقه . فإذا صغرتها قللت المسافة بينهما . وإذا قلت : (عندى) فقد بلغت إلى غاية التقريب . فلا معنى للتصغير^(٣) .

وجُمْلَةُ باب الأماكن التذكيرُ إلَّا ما خصَّه التأنيث منها نحو قولك : غرفة . وعُليَّه . ومَشْرُقَة^(٤) ، ومَشْرُبَة^(٥) .

(١) كسر الحرف الأول في تصغير نحو : بيت وشيخ من الأجوف الياثي لغة لبعض العرب كما أن ذلك لغة في جمع التكسير أيضاً الذي على وزن فعول وقد قرئ في السبعة (في بيوتكم) بكسر الباء .

انظر غيث النفع ص ٦٤ ، الإتحاف ص ١٧٥ .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٣٨ «واعلم أنك لا تحتقر في تحقيرك هذه الأشياء الحين ولكنك تريد أن تقرب حيناً من حين وتقلل ما بينهما ، كما أنك إذا قلت : دوين ذاك وفويق ذاك فإنما تقرب الشيء من الشيء وتقلل الذي بينهما وليس المكان بالذي يحقر ومثل ذلك قبيل وبعيد» .

(٣) في المخصص ج ١٤ ص ١١٠ «ولا تصغر (عند) لأن تصغيرها إذا صغرت إنما هو تقريب كما تقول : فويق وهي في نهاية التقريب لأن (عند زيد) لا يكون شيء أقرب إليه مما عنده فلما كانت موضوعة لما يوجهه التصغير في غيرها من الظروف إذا صغرت - لم تصغر» .

(٤) المشرقة : موضع القعود للشمس في الشتاء وحكى ابن سيده فيه ثلاث لغات : فتح الراء وضما وكسرها المخصص ج ١٤ ص ٢٠٢ .

(٥) المشربة - يفتح الراء وضما : أرض لينة دائمة النبات والغرفة والعملية والصفة . العلية : بالضم والكسر : الغرفة .

وكذلك تأنيث البناء نحو : دار ، إنما هي في بابها بمنزلة نار ، وقدر ، وشمس . وكذلك تقول في تصغيرها : دؤيرة وقد بينت لك في باب الظروف^(١) أن هذه المخصوصة لا يتعدى الفعل إليها ، لأنه لا دليل فيه عليها . فإنما يتصل بها ؛ كما تتصل بسائر الأسماء ، / وذلك قولك : $\frac{٢}{٥٣٨}$ قمت في دار زيد ، وذهبت إلى زيد ، ووضعت في يد زيد ، ورأيت أثرًا في رجل زيد . ولا يصلح أن تقول : قمت دار زيد ، ولا قمت المسجد الجامع يا فتى ؛ لأن (قمت) لا يدل على مكانٍ مخصوص . وإنما يتعدى إلى ما يفتور الأسماء . فلا يخلو منه شيء أو من بعضه . نحو قمت خلف زيد ، وسرت أمام عبد الله ، وقمت مكانًا . وقد مضى تفسير هذا في باب^(٢) .

فالظروف إنما هي هذه على الحقيقة . فما جاء منها مؤنثًا بغير علامة : قدام ووراء ، وتصغيرهما : قديمة ووريفة^(٣) .

فإن قلت : فما هاتين لحقت كل واحدة منهما الهاء ، وليستا من الثلاثة ؟

قيل : لأن الباب على التذكير . فلو لم يُلحقوهما الهاء لم يكن على تأنيث واحد منهما دليل . قال القُطامي :

(١) سيأتي في الجزء الرابع .

(٢) لم يتقدم ذلك وإنما سيأتي حديث الظروف في الجزء الرابع ص ٦٢٠ من الأصل .

(٣) في الخصائص ج ٣ ص ٢٧٨ - ٢٧٩ « ومن البدل الجارى مجرى الزائد ، عندي لا عند أبي . على - همزة (وراء) ويجب أن تكون مبدلة من حرف علة لقولهم : تواريت عنك إلا أن اللام لما أبدلت همزة أشبهت الزائدة التي في ضبيعة فكأنك لو حققت ضبيعة لقلت : ضبيعة فأقررت الهمزة فكذلك قالوا في تحقير وراء : وريثة ويؤكد ذلك قول بعضهم فيها : ورية كما قالوا في صلاة : صلية فهذا ما أراه أنا وأعتقد في وراء هذه وأما أبو على - رحمه الله - فكان يذهب إلى أن لامها في الأصل همزة وأنها من تركيب ورأ وأنها ليست من تركيب وري واستدل على ذلك بثبات الهمزة في التحقير على ما ذكرنا وهذا - لعمري - وجه من أقول إلا أنك تدع معه الظاهر والقياس جميعا أما الظاهر فلأنها في معنى تواريت وهذه اللام حرف علة لا همزة وأن تكون ياء واجب لتكون الفاء واوا .

وأما القياس فاقدمناه من تشبيه البدل بالزائد » .

وفي شرح الرضى لشافية ج ١ ص ٢٤٤ « وقال بعضهم بل لامة واو أو ياء مثل كساء من وريت بكذا وهو الأشهر فتصغيره على هذا وريه لا غير بجذف الياء الثالثة » .

ولا يصلح أن تكون اللام واوا لأن الفاء واو .

قَدِيدِمَةُ التَّجْرِيبِ وَالْحِلْمِ ، إِنْسَى . أَرَى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ^(١)

/ وقال الآخر : يَوْمٌ قَدِيدِمَةُ الْجُزَاءِ مَسْمُومٌ^(٢) .

فكلُّ ما وردَ عليك من هذه الظروف ليست فيه علامةُ التَّأْنِيثِ فهو على التذكير . تقول في تصغير خَلْفٍ : خُلَيْفٌ ، وَأَمَامٌ : أَمِيْمٌ ؛ كما تقول في قَدَالٍ : قُدَيْلٌ^(٣) .

وكلُّ شيءٍ يجرى مجرًى (عند) فَغَيْرِ مَصْعَرٍ لما ذكرت لك من امتناعه في المعنى . فكذاك سَوَى وَسَوَاءٍ يافى . إذا أَرَدْتَ بهما معنى المكان ؛ لِأَنَّ قولك : عندي رجلٌ سِوَاكَ ، إِنَّمَا هو : عندي رجلٌ مَكَانَكَ يَحِلُّ مَحَلَّكَ ، وَيُغْنِي غَنَاءَكَ . لا يُصْغَرَانِ^(٤) لِقَلَّةِ تَمَكُّنِهِمَا .

فإن أَرَدْتَ بقولك (سواء) : الوَسْطَ^(٥) من قوله عَزَّ وَجَلَّ : (فَرَّادُهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ)^(٦)

وكما قال الشاعر :

(١) قديمة تصغير قدام ولحقت التاء في التصغير شلوا لأنه زاد عن ثلاثة أحرف وليس في ظروف المكان مؤنث سوى قدام ووراء .

وهزة (إني يجوز فيها الفتح على تقدير لام العلة والكسر على الاستئناف .
والبيت من قصيدة للقطامي في ديوانه ص ٤٣ - ٥٠ ، وذكر في اللسان (قدم) وفي كتاب (المذكر والمؤنث) للمبرد ص ١٥ .

وسعيد حديث تأنيث قدام ووراء وذكر الشواهد في الجزء الرابع ص ٣٧٥

(٢) في المخصص ج ٩ ص ٩٠ ابن السكيت . اسم يومنا وسم وسم ، وأنشد أبو علي :

وَقَدْ عَلَوْتُ قُدْتُ وَدَّ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمٌ قَدِيدِمَةُ الْجُزَاءِ مَسْمُومٌ

ثم ذكره في ج ١٦ ص ٨٣ شاهدا على إلحاق تاء التأنيث في التصغير شلوا .

وانظر اللسان (سم) . الجوزاء : برج من أبراج السماء .

قتود الرجل : جمع قتد أو قتد وهو خشب الرجل . سغه السموم : لفحه . والبيت من قصيدة مقضلية لعلامة بن عبدة

برواية :

وقد علوت قتود الرجل يسفعنني يوم تجيء به الجوزاء مسموم

أنظر شرح المفصلية لابن الأثير ص ٨١٩ ودار المعارف ص ٤٠٣ وهي في ختام ديوانه .

(٣) القدال : جماع مؤخر الرأس .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٥ «سواك لا يحقر لأنه ليس اسما متكاملا وإنما هو كقولك : مررت برجل ليس بك ،

فكما قبح تحقير (ليس) قبح تحقير سوى » .

وقال في ج ١ ص ٢٠٣ «ويدلك على أن سواك وكزيد بمنزلة الظروف أنك تقول : مررت بمن سواك والذي كزيد

فحسن هذا كحسن من فيها والذي فيها ولا تحسن الأساء ههنا » .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ١١٢ «وكذلك نصف النهار لأنك قد تقول : بعد نصف النهار وموعده نصف النهار وكذلك

سواء النهار لأنك تقول : هذا سواء النهار إذا أردت وسطه ، كما تقول : هذا نصف النهار » .

(٦) الصفات : ٥٥

يَا وَيْحَ أَنْصَارِ النَّبِيِّ وَرَهْطِهِ ۖ بَعْدَ الْمُغَيَّبِ فِي سَوَاءِ الْمُلْحَدِ^(١)

صَغَرْتَهُ ، فقلت : سَوَى فاعلم . تحذف الياء لاجتماع / الياءات . وكذلك إن أردت بسَوَاء ^٢ _{٥٤٠} معنى الاستواء - كقولك هذا درهم سَوَاء ، أى تمام - صَغَرْتَهُ ؛ كما يلزمك فى كلِّ متمكِّن .

فإن قال قائل : ما معنى قولك : لقلَّة تمكُّنها ؟

فإنما قلَّة تمكُّنها : أنَّهما داخلتان فى معنى (غير) . تقول : عندى رجل سِوى زيد ، أى : غير زيد . (وغير) ليس بمَّا يصغُر^(٢) ؛ لأنَّك إذا قلت : جاعلى غَيْرُكَ - لم تخصَّص واحداً من الناس ، إنَّما زعمت أنَّه ليس به ، وليس يجب فيمن كان غير المذكور أن يكون حقيراً . ولو قلت : عندى مثلك فحقَّرت المِثْل كان جيِّداً^(٣) ؛ لأنَّك إذا حقَّرت الذى هو مثله زعمت أنَّه هو حقير ؛ لأنَّك حقَّرت الآخر من حيث زعمت أنَّه مثله .

وكذلك تحقير شَيْء ، ونَحْوٍ ، وشَيْبَةٍ ؛ لأنَّ الشَّيْء لا يُشَبِّه الشَّيْء فى جميع حالاته ، وإنَّما يُشَبِّهه من حيث تُشَبِّهه به ، ولا يكون إلَّا على مقلَّعة : تقول : كان خالد القسرى^(٤) مِثْل حاتم الطائى . لم تُردِّ / الزمان والقديم ، ولم تُردِّ الجاهليَّة والإسلام ، ولم تردِّ أنَّ القبيلة تجتمع عليهما^٢ _{٥٤١} ، ولكنك ذكرت جُود خالد ، ففَرَّنته بحاتم لما سبق له .

وكذلك لو قلت : كان جرير كامريُّ القيس بعد أن تذكر الشعر والمرتبة فيه ، فهذا دليل التشبيه . فإن قلت : هذا مُثْبِلٌ هذا ، وقد قدَّمت نحواً ممَّا ذكرنا - علَّم أنَّك حقَّرتَه من حيث حقَّرتَ المشبَّه به . فبالمعنى يصلح اللفظ وينمُّد .

(١) البيت لحسان يبكى الذى - صلى الله عليه وسلم . من قصيدة فى الديوان ص ٨٧ - ٨٩ وهى فى سيرة ابن هشام - انظر الروض الأنف ج ٢ ص ٣٧٩ وأشعار الصحابة ص ٢٦٨ - ٢٧١ والكامل ج ٨ ص ١٣٧ استشهد بالآية وبالبيت على أن سواء بمعنى وسط .

الملحد : بفتح الميم وبضمها لأنه يقال : لحدّه وألحدّه .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٣٥ « ولا يحقر (غير) لأنها ليست بمنزلة مثل وليس كل شيء يكون غير الحقير عندك يكون محقراً مثله كما لا يكون كل شيء مثل الحقير حقيراً . . (غير) أيضاً ليس باسم متمكن . ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ولا تجمع ، ولا تدخلها الألف واللام » .

وانظر المختصص ج ١٤ ص ١٠٩ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٣٥ « وأما قول العرب : هو مثيل هذا وأمثال هذا فإنما أرادوا أن يغيروا أن المشبه حقير كما أن المشبه به حقير » .

انظر المختصص ج ١٤ ص ١٠٩ .

(٤) انظر نسبة فى الروض الأنف ج ١ ص ١٩ .

هذا باب

تحقير الظروف من الأزمنة

والزمان خاصه وعامه يتصل به الفعل . وذلك أَنَّ الفعلَ إِنَّمَا بُنِيَ لما مضى من الزمان ولما لم يمض .

فإذا قلت : ذهب - عُلِمَ أَنَّ هذا فيما مضى من الزمان .

وإذا قلت : سيذهب - عُلِمَ أَنَّهُ لَمَّا لم يأتِ من الزمان .

وإذا قلت : هو يأكل - جاز أَن تعنى ما هو فيه ، وجاز أَن تريد هو يأكل غداً .

والمكان لا يكون / فيه مثلُ ذلك . فالفعل ينقضى كالزمان ، لأنَّ الزمان مرورُ الأيام والليالي ، فالفعل على سنَّه يمضى بمضيه . وليست الأمكنة كذلك ، إِنَّمَا هي جُثَث ثابتة ، تفصل بينها^(١) بالعين ، وتعرف بعضها من بعض ، كما تعرف زيدا من عمرو^(٢) .

فكلُّ متمكِّن من الزمان يُصَغَّر . تقول : يُؤَيِّم^(٣) في تصغير يوم ، وعَوَّيم في تصغير عام . وإِنَّمَا صَغَّرته بالواو دون الياء ؛ لأنَّ ألفه متقلبة من واو . يدلك على ذلك أعوام ، وقولك : عاومتِ النخلة^(٤) . وهذا يشرح في باب على حياله بجميع علله^(٥) . إن شاء الله .

وكذلك كلُّ ما كان مثله يُرَدُّ في التصغير إلى أصله ؛ تقول في لَيْل : لُيَيْل ، فأما لُيَيْلِيَّة فلها علَّة نذكرها في بابها^(٦) . إن شاء الله .

(١) في الأصل : بينها .

(٢) سيكرر هذا الحديث في الجزين الثالث والرابع وهو في سيبويه ج ١ ص ١٦ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٦ « واعلم أن اليوم والشهر والساعة يحقرن » .

وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١٠ فقد نقل عن السيرافي كلاما قويا في معنى تصغير اليوم والليلة والشهر مع أنها محذرة لا تزيد

ولا تنقص .

(٤) عاومت النخلة : حلت سنة ، ولم تحمل سنة كمومت .

(٥) سيأتى في ص ٢٨٠ من المطبوع .

(٦) سيأتى في ص ٢٧٨ من المطبوع .

وتقول فيما كان علماً^(١) في الأيام كذلك ، في تصغير سبت : سُبَيْتٌ ، وفي تصغير أحد :

(١) سيبويه يمنع تصغير أيام الأسبوع ج ٢ ص ١٣٦ .

وقد رد عليه المبرد في نقده لكتابه فقال : ص ٢٧٥ - ٢٧٦

« زعم أنه لا يحقر الثلاثاء والأربعاء لأنها وما أشبههما أعلام وإنما يحقر من أسماء الزمان ما كان نكرة .

قال محمد : وهذا خطأ فاحش لأنه إذا جاز تحقير يوم وليلة لأن ذلك بمنزلة رجل وامرأة فكذلك يلزمه أن يكون السبت والأحد كزيد وعمر ، ولا اختلاف بين التحويلين في إجازة تحقير إسم المكان معرفة كان أو نكرة » .
ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : أما إدعاؤه الإجماع في مسألة خالف فيها سيبويه فمخالفته تبطل الإجماع الذي ذكره ولو كان كل من سواه يوافق محمدا فكيف والأمر على خلاف ما ذكر ؟

ولكننا نبين حجة سيبويه ، ونبطل الاعتلال في تخطئته فنقول :

إنما منع تحقير الأعلام من أسماء الزمان لأنها ليست بموضوعة على مقادير كما وضع اليوم على مقدار من الزمان وعدد من الساعات ، ألا ترى أن يوما يكون جوابا لكم يقول القائل : كم مررت ؟ فيقول الحبيب : يوما أو يومين فإذا كان مقدارا أجاز تحقيره وتقليله . فأما السبت والأحد وما جرى مجراها فلم يوضع للمقادير وإنما هي أعلام وسماوات لأوقات لا يراد بها المقدار وهي تكون في جواب متى سرت ؟ فيقول الحبيب : السبت فلما أريد بها ذلك لم يجز فيها التقليل لأن التحقير في المقادير إنما هو كتقصير الشيء أو تقليل عدده .

وأما زيد وما أشبهه فهو وإن كان علما فقد يسمى به غير واحد ، ولم يجر السبب في كلامهم هذا المجرى ولا سموا به غيره من الأيام .

وأما قوله إن المكان يجري مجرى الزمان فهو كذلك ، ألا ترى أنه لا يجوز تحقير ما كان من الأماكن علما كمكة وعمان ، لأنه ليست هناك مكة أخرى تكون هذه أصغر منها ، لأن المصغر والمكبر من باب الإضافة تقول : هذا صغير بالإضافة إلى ما هو أكبر منه فإن لم يكن ثم أكبر منه لم يجز أن تنسبه إلى الصغر ولكن يجوز ذلك في التكرات من الأماكن كما جاز في التكرات من الزمان ، فتقول : فريسخ تصغير فريسخ لأنه قد يكون فريسخ أطول من فريسخ على حسب الوضع والتقدير .

فإذا قلت : إن السبت يتكرر كما يتكرر يوم فلو كان يجري هذا مجرى يوم لكان نكرة كيوم ولكنهم جعلوه اسماً لأول كل جمعة فصار كأنه اسم لشيء واحد ولم يوضع على التكرير ولو وضع على التكرير لكان نكرة كما قلنا في يوم .
وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١١ فقد نقل أن المازني والجرمي يجيزان التصغير .

وكلام المبرد هنا صريح في أن أسماء أيام الأسبوع أعلام بدليل قوله :

وتقول فيما كان علماً في الأيام في تصغير سبت . .

ونسب إليه السيوطي في المطع أنه خالف سيبويه في علميتها قال ج ١ ص ٧٤ :

« وخالف المبرد فقال إنها غير أعلام ولا ماتها للتعريف فإذا زالت صارت تكرات » .

٢/٥٤٣ أُحِيدَ ، في الاثنين : ثُنَيَانِ ؛ لِأَنَّ الألفَ ألفَ وصل فهي / بمنزلة قولك في ابن : بُنَى ، وفي اسم : سُمِيَ ، وفي الثلاثاء : ثُلَيْثَاءُ في قول سيبويه ، وفي قولنا : ثُلَيْثَاءُ ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا صَغُرْتَ ثلاثاً فَتُسَلِّمُ الصدر ، ثُمَّ تَأْتِي بَعْدَهُ بِأَلْفِي الثَّانِيَةِ ، وفي الأربعاء : الأَرْبِعَاءُ ، وفي الخميس : الخُمَيْسُ ، وفي الجمعة : جُمُعَةٌ .

وكذلك الشهور^(١) . تقول في المحرم : مُحِيرِمٌ . تحذف إحدى الراءين حتى تصير على مثال جعفر . فَإِنْ عَوَّضْتَ قلت : مُحِيرِمٌ ، وفي صفر : صُفَيْرٌ ، وفي ربيع : رَبِيعٌ .

وفي جُمَادَى أَنْتَ مَخِيرٌ : إِنْ شِئْتَ قلت : جُمَيْدَى وهي أجود ، وَإِنْ شِئْتَ قلت : جُمَيْدٌ وتفسيره كـتفسير^(٢) حُبَارَى ، وفي رجب : رُجَيْبٌ ، وفي شعبان : شُعَيْبَانٌ . وكذلك رَمَضَانٌ : رُمَيْضَانٌ ، وفي شَوَالٍ ، شَوَوِيلٌ ، لِأَنَّهُ فَعَالٌ مِثْلَ حَمَادٍ ، وفي ذِي الْقَعْدَةِ : ذُوَى الْقَعْدَةِ ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْأَوَّلِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ صَغُرْتَ غَلَامٌ زَيْدٌ لَقُلْتَ : غُلَيْمٌ زَيْدٌ ؟ فَكَذَلِكَ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ .

٢/٥٤٤ وتقول في أسماء الأوقات من الليل والنهار كذلك . تقول في تصغير ساعة : سَوَيْعَةٌ ، وفي غُدْوَةٍ : غُدْيَةٌ ، وفي بُكْرَةٍ : بُكْيَرَةٌ / وفي ضَحْوَةٍ : ضُحْيَةٌ : وفي ضُحَى ضُحَى . وكذلك تصغير

= وينسب إليه الرضى أنه قال ذلك في الاثنين .

انظر شرح الكافية ج ٢ ص ١٢٧ .

والمبرد إنما خالف سيبويه في أن أجاز تصغيرها ولم يخالفه في علميتها .

قال المبرد في الجزء الثالث ص ٣٣٦ « وأما قولهم الثلاثاء والأربعاء يريدون الثالث والرابع فليس بمعقول لأن المعنى واحد وليس فيه تكثير ولكنه مشتق بمعنى اليوم كالعديل والعديل ما كان من الناس والعديل ما كان من غير ذلك والمعنى في المعادلة سواء ألا ترى أن الخميس مصروف فهذان دليلان وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام كما يلزم النجم والدبران لأنهما معرفة وقد أبان ذلك الأحد والإثنين لأنه على وجهه » .

وقال في الجزء الرابع ص ٦٠٨ فأما قولهم : النجم إذا أردت الثريا فإنه معرفة بالألف واللام مجعول بهما علما فإن فارقتاه رجع إلى أنه نجم من النجوم والدليل على أنه علم . . . » .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٦ « ولا تحقر أسماء شهور السنة فعلا ما ذكرنا من الدهر لا تحقر ، إنما يحقر الاسم غير العلم الذي يلزم كل شيء من أمته ، نحو : رجل وامرأة وأشباههما » وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١١ .

(٢) أنظر ص ٢٦١ .

الضحاء ، لأنك تحذف الياء . فيصير مثل تصغير ضحى ؛ كما تقول في تحقير عطاء .
عُطِيَ . وقد مضى القول في هذا^(١) .

وتقول في عشيّة : عُشِيّة . فأما قولهم : عُشِيّشَة ، وعُشِيّانَات . ومُعِيرِبان . وأَصِيلان ،
وأَصِيلان ، وأَصِيلانَات^(٢) ، ومُعِيرِبانَات - فنذكره في موضعه - مع ذكرنا اللَّيْلِيّة ، والأَنْيَسِيان
وما أشبه ذلك^(٣) . مما يخالف تصغيره مكبرة إن شاء الله .

وكلّ متعكّن من أسماء الدهر فتصغيره كتصغير نظائره من سائر الأسماء . فعلى هذا
فأَجْرُه ؛ ألا ترى أنهم قالوا : آتِيكَ بُعِيدَاتٍ بَيْنٍ^(٤) ، وأَجْرُوهُ مصغراً على تصغير مثله .

(١) تقدم في ص ٢٤٦ من هذا الجزء .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « فن ذلك قول العرب في مغرب الشمس مغيربان الشمس وفي العشي آتيك عشياناً رسمنا من
العرب من يقول في عشيّة : عشيّشَة فكأنهم حقروا مغربان وعشيان وعشاة .

وسألت الخليل عن قولك : آتيك أصيلاً فقال : إنما هو أصيلان أبدلوا اللام منها وتصدّق ذلك قول العرب : آتيك أصيلاً
وفي شرح الشافعي ج ١ ص ٢٦٧ - ٢٦٨ « ولم يصغر شيء من جموع الكثرة على لفظه إلا أصلان جمع أصيل تشبيهاً بعمّان
فيقال : أصيلان ، وقد يعوض من نونه اللام فيقال : أصيلاً ، وهو شاذ على شاذ » .

وقال الرضي أيضاً ص ٢٧٤ « قياس إنسان أنيسين كسريجين في سرحان فزادوا الياء في التصغير شاذاً . . ومن قال إنسان
أفغان من نسي فأنيسيان قياس عنده . .

وقالوا في تصغير ليلة ليلية بزيادة الياء ، كما في أنيسان وكأنه تصغير ليلاة . . » .

وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١٢ - ١١٤ .

(٣) لم يتكلم المبرد في المقتضب عن التصغير الشاذ في غير هذا الموضع .

(٤) في اللسان : « أبو عبيد : يقال : لقيته بعيدات بين : إذا لقيته بعد حين . وقيل : بعيدات بين أي بعيد فراق . وذلك
إذا كان الرجل يسلك عن أتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه ثم يسلك عنه نحو ذلك أيضاً ثم يأتيه .

قال : وهو من ظروف الزمان التي لا تتمكن ولا تستعمل إلا ظرفاً . . . ويقال : انك لتضحك بعيدات بين أي بين المرة ثم
المرة في الحين » .

هذا باب

تصغير ما كان من الجمع

اعلم أنَّك إذا صغرت جمعا على بناء من أبنية أدنى العدد أقررت اللفظ على حاله . فإن صغرتَه وهو بناء للكثير / رددته إلى أدنى العدد إن كان ذلك فيه . [فإن لم يكن فيه أدنى العدد رددته إلى الواحد ، وصغرتَه]^(١) إن كان مذكرا آدميا وجمعتَه بالواو والنون . وإن كان من غيرهم أو مؤنثا منهم فبالألف والناء . وقد مضى تفسير هذا^(٢) . وإنما أعدناه لما بعده .

اعلم أنَّك إذا سميت رجلا بجماعة فإنَّك تصغر ذلك الاسم كما تصغر الواحد . تقول في رجل اسمه أكُلب : أكَيْلب ، وكذلك أخيرة تقول فيها : أخيرة ، وفي غِلْمة : أغيلْمة . لا يكون إلَّا كذلك .

فإن سمَّيته بِغُلْمان أو غُرْبان أو قُضبان أو رُغفان كان تصغيره كتنصغير غُلْمان ونحوه . تقول : غُلْمان ، وغُرْبان ، وقُضبان ولا تقول : غُرْبَيْن ، كما تقول في سِرْحان : سُرَيْحَيْن ؛ لأنَّك إنما قلت : سُرَيْحَيْن لقولك : سَرَّاحَيْن ؛ لأنَّ (سِرْحانًا) واحد في الأصل . فإن قلت : فأنَّا أقول : مَصِير ومُضْران للجميع ثم أقول في جمع الجمع : مَصَارِين^(٣) ، فكيف أصغر مُضْرانًا ؟

فإنَّ مُضْرانًا تصغيره لا يكون إلَّا مُصِيرانًا ، لأنَّه إنما ألحقته الألف والنون للجمع ، فلا تغيّر علامة الجمع ؛ ألا ترى أنَّه ما كان على (أفعال) نحو : / أبيات : وأجمال ، وأقتاب لم تقل فيه إلَّا أَجَيْمال ، وأَقَيْتاب ، وأبَيَّات ، فإن كان جمعا لجمع قلت : أبيات وأبَابيت ؛ كما تقول : أظْفار وأظْفِير ولكنَّ العلة فيما ذكرت لك ..

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) تقدم في ص ١٥٧ من هذا الجزء وانظر سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٣) في اللسان : « المصير : المعى وهو فاعل والجمع أمصرة ومصران مثل رغيف ورغفان ومصارين جمع الجمع عند سيبويه . قال الأزهرى : المصارين جمع المصران جمعتَه العرب على توهم النون أنها أصلية » . وكان قياس التصغير أن يرد إلى جمع القلة ثم يصغر .

هذا باب

ما كان على فَعَلٍ من ذوات الياء والواو

نحو: باب وناب ودار وما أشبهه

اعلم أنَّ هذا الجمع^(١) ينقلب ياءه وواوه ألفا ، لا نفتاح ما قبل كلِّ واحدة منهما ؛ نحو : دار ، وغار ، وباب ، إلَّا أنَّ يجيء حرف على أصله لعلَّة مذكورة في باب التصريف^(٢) ؛ نحو : القود ، والصيّد ، والخوذة ، والحوكة . فأما مَجْرَى الباب فعلى ما ذكرت لك .

فإن صغرت شيئا من ذلك أظهرت فيه حرف الأصل^(٣) ، وذلك أنَّ ياء التصغير تقع بَعْدَهُ ساكنة ، فلا يجوز أن تُسكَّنه ، فتجتمع بين ساكنين . فإذا حركته عاد إلى أصله ، وذلك قولك في تحقير نار : نُؤَيِّرَة ، وباب : بُؤَيَّب . يدلُّك على أنَّ الواو الأصل - قولك : أنوار ؛ لأنَّها من النور ، وقولك : بُؤَيَّبَتْ له بابا . وكذلك غار . تقول : غوير ؛ لأنَّه من غار يغور .

فأما (ناب) فتصغيره نُيَّبٌ . فإن قلت : زيبب فإنَّ ذلك يجوز في كلِّ ما كان ثانيه ياء في التصغير^(٤) / لأنَّه من نِيَّبَتْ .

وكذلك (غار) : تقول فيه : غُيِّر ، وَغَيِّر ؛ لأنَّه من غَيَّرَتْ^(٥) ونِيَّبَتْ .

(١) لا يريد الجمع الاصطلاحي .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١١٣ - ١١٤ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ « باب تحقير ما كانت الألف بدلا من عينه .

إن كانت بدلا من واو ثم حقرته رددت الواو ، وإن كانت بدلا من ياء رددت الياء ، كما أنك لو كسرته رددت الواو إن كانت عينه واوا والياء إن كانت عينه ياء وذلك قولك في باب : بويب . كما قلت : أبواب ، وناب : نيبب كما قلت . أنياب وأنيب . فإن حقرت ناب الإبل فكذلك . . . » .

(٤) ذكرنا فيما سبق ص ٢٧١ أن ذلك لغة لبعض العرب .

(٥) قال السيرافي : كقولك في ناب نيبب ، وفي غار غيّر إذا أردت الغيرة .

(٦) هامش سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ .

وفي القاموس : غار على امرأته وهى عليه تغار غيرة وغيرا وغارا .

وفي النهاية لابن الأثير ج ٣ ص ١٧٥ « وفي حديث علي قال يوم الجمل : ما ظنك بامرئ جمع بين هذين الغارين أى الجيشين والغار : الجماعة . هكذا أخرجه أبو موسى في الغين والواو وذكره الهروي في الغين والياء . . . » .

وتقول في تصغير (تاج) : تُوِيج ؛ لَأَنَّهُ من تَوَجَّت . وكلُّ ما لم أذكره لك فهذا مَجْرَاه ، وكذلك سائر ما كان على ثلاثة أحرف ، تقول في عين : عُيِينَة وَعِیْنَة ، وفي شَيْء : شُيْءٌ ، وشَيْءٌ ، وكذلك كلُّ ما عَلِمَ أَصْلُهُ من هذا الباب ، فإن لم يُعْلَم أَصْلُهُ رُدَّ إلى واحده في التكبير أو إلى فِعْلِهِ فَإِنَّ دليله يظهر ، فإن لم يكن مشتقا نُظِر هل تقع فيه الإمالة ؟ فإن كانت ألفه بمالة فهو من الياء . وإن كانت مُتَّصِبَةً لا يجوز فيها الإمالة فهو من الواو (١) .

واعلم أَنَّ كلَّ حرف كان مكسورا أو مضموما بعده (٢) ياءٌ أو واو فليس بدليل ، لَأَنَّ الواو الساكنة تَقْلِبُهَا الكسرةُ ياءً ، والياء الساكنة تَقْلِبُهَا الضمةُ واوا . فمن ذلك قولك : ميزان وميعاد ، وميقات . تقول في تحتيه : مُؤَيِّزِينَ ، ومُؤَيِّقِيَّت ، ومُؤَيِّعِد ؛ لَأَنَّهُ من الوقت ، والوعد $\frac{2}{548}$ والوزن . فَإِنَّمَا قَلَبَتْ الواو الكسرةُ . /

وما كان منقلبا لعلَّة ، ففارقته العِلَّةُ فارقهُ ما أحدثته ؛ أَلَا ترى أَنَّكَ تقول في الجمع : موازين ، ومواعيد ، ومواقيت ؛ كما تقول : وزنت ، ووعدت ، ووقت ؟

ومثل ذلك في الياء مُؤَسِّر ، ومُؤَقِّن . لا يكون في التحقير إِلَّا بالياء ؛ لَأَنَّ الواو إِنَّمَا جاءت بها الضمة (٣) ؛ لَأَنَّهَا من أَيْتَمَّت ، وَأَيْسَرَتْ ، وكذلك : مَيَاسِير ، ومَيَاقِين . فَإِن حَقَّرْتَ قلت : مُيَسِّر ، ومُيَقِّن ، تردّها الحركةُ إلى أَصْلِهَا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ « وإن جاء اسم نحو الناب لاتدرى أمن الياء هو أم من الواو ، فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء لأنها مبدلة من الواو أكثر . فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك ومن العرب من يقول في ناب : نويب ، فيجيء بالواو ، لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط منهم » .

(٢) في الأصل : بعد .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٥ « باب تحقير كل حرف فيه بدل . .

فن ذلك ميزان وميقات وميعاد تقول : موزين ومويقت ومويقت وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة فلما ذهب ما يستقلون رد الحرف إلى أصله وكذلك فعلوا حين كسروه للجمع . .

ومما يحذف منه البدل ويرد الذي من نفس الحرف موقن وموسر وإنما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الصمة ، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة فإذا تحركت ذهب ما يستقلون وذلك ميقتن وميسر . . . » .

وكذلك (ريج) . لو حَقَرْتَهَا لَقُلْتُ : رُؤْيِيحة ؛ لَأَنَّهَا مِنْ رَوْحَتِ ، وَإِنَّمَا انْقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً
لِلْكَسْرِ قَبْلَهَا ، وَأَنَّهَا سَاكِنَةٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي الْجَمْعِ : أَرْوَاحَ . وكذلك ثِيَابٌ ، وَحِيَاضُ
تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِمَا : أَثْيَابٌ ، وَأَحْيَاغُ ؛ لِأَنَّكَ تَرُدُّهَا إِلَى أَقْلٍ الْعَدَدِ . وَإِنَّمَا تَنْقَلِبُ الْوَاوُ يَاءً
لِيَاءِ التَّصْغِيرِ قَبْلَهَا . وَلَوْلَا يَاءُ التَّصْغِيرِ لَظَهَرَتْ لِمَفَارِقَةِ الْكَسْرِ إِيَّاهَا ، فَكُنْتَ قَائِلًا : أَثْوَابٌ ،
وَأَخْوَاضُ ، وَأَسْوَاطُ . كَمَا تَقُولُ : ثَوْبٌ ...^(١) .

/ وَحَوْضٌ ، وَسَوَاطُ . وَكَذَلِكَ دِيمَةٌ تَحْقِيرُهَا دُؤِيمَةٌ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ دَامَ يَدُومُ . فِهَذَا وَجْهٌ هَذَا $\frac{1}{449}$

(١) وَضَعْتُ فِي النِّسْخَةِ ص ٥٩٠ مَكَانَ ص ٥٥٠ كُلَّ مِثْلٍ مِنْهَا مَكَانَ الْآخَرِ خَطًا . فَجَاءَ الْاضْطِرَابُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ . وَبَنَقَلَ
ص ٥٩٠ إِلَى هُنَا يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ ، كَذَلِكَ بَوَضَعَ ص ٥٥٠ هُنَاكَ اسْتَقَامَ الْكَلَامُ .

هذا باب

ما كانت الواو فيه الثالثة في موضع العين

اعلم أنَّها إذا كانت ظاهرة في موضع العين فأنت فيها بالخيار : إن شئت قلبتها لياء التصغير التي تقع قبلها - وهو الوجه الجيد - فقلت في أسود : أُسَيْد ، وفي أخول : أُحَيْل وفي مقود : مُقَيْد . فهذا الأصل .

وَأَمَّا الملحق فنحو : قَسُور^(١) وجَدُول ، تقول فيهما : قُسَيْرٌ ، وَجُدَيْلٌ ؛ وذلك أَنَّ الياء الساكنة إذا وقعت قبل الواو المتحركة قلبت الواو لهما ياء ، ثمَّ أدغمت فيها . وقد مضى تفسير هذا^(٢) . وذلك قولك : مَيْت ، وَسَيْد ، وَهَيْن . إِنَّمَا كُنَّ فِي الْأَصْلِ : مَيُّوتًا ، وَسَيُّودًا ، وَهَيُونًا ؛ وكذلك قَيَّامٌ وَقَيُّومٌ ، إِنَّمَا هُوَ قَيُّوَامٌ وَقَيُّوومٌ ، وكذلك أَيَّامٌ ، وفيما ذكرنا دليل على ما يرد منه . فإن شئت / قلت في هذا أجمع بإظهار الواو ، أى في باب أسود ، وجَدُول ، وقَسُور ، فقلت : أُسَيُّودٌ ، وَجُدَيُّولٌ ، وقُسَيُّورٌ . وإنما جاز ذلك لَأَنَّ الواو ظاهرة حية ، أى متحركة . وهى تظهر في التكسير^(٣) في قولك : جَدَاوِلٌ ، وقساوِرٌ . فشبهوا هذا التصغير به والوجه ما ذكرت لك أولاً .

فإن كانت الواو ساكنة ، أو كانت مُبْدَلة ، لم تظهر في التصغير . فأما الساكنة فنحو واو عَجُوز ، وعمود . لا تقول إِلَّا عَجَبِيزٌ وَعُمَيْدٌ ؛ لَأَنَّ الواو مدَّة ، وليست بأصلية ، ولا مُلْحَقَةٌ . ألا ترى أَنَّك لو جئت بالفعل من جدول ، وقسور لقلت : قَسُورَتٌ ، وَجَدُولَتٌ ، فكانت كالأصل . ولو قلت : ذلك في عجز لم يجز ؛ لأنها ليست بِمُلْحَقَةٍ .

(١) القسور ، والقسورة : الأسد .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١١٨ وفي هذا الجزء ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٣) في الأصل : التكبير .

وَأَمَّا الْأَصْلِيَّةُ الْمُنْقَلِبَةُ فَهِيَ مَقَامٌ ، وَمَقَالٌ . لَا تَقُولُ فِيهِمَا إِلَّا مُقِيمٌ ، وَمُقِيلٌ ؛ لِأَنَّكَ كُنْتَ تَخْتَارُ فِي الظَّاهِرَةِ الْمُنْحَرَكَةَ الْقَلْبَ لِلْيَاءِ الَّتِي قَبْلَهَا . فَلَمْ يَكُنْ فِي السَّاكِنَةِ / وَالمَبْدَأَةِ إِلَّا مَا ذَكَرْتَ $\frac{2}{100}$ لَكَ .

وَعَلِمَ أَنَّهُ مَنْ قَالَ فِي أَسْوَدَ : أَسَيُّودُ قَالَ فِي مَعَاوِيَةَ : مُعَيَّوِيَةُ ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ . وَمَنْ قَالَ : أَسَيِّدُ عَلَى اخْتِيَارِ الْوَجْهِ الْجَيِّدِ قَالَ : مُعَيَّةٌ ^(١) فَيُحْذَفُ الْيَاءُ الَّتِي حَذَفَهَا فِي تَصْغِيرِ عَطَاءٍ وَنَحْوِهِ ، لِاجْتِمَاعِ الْيَاءَاتِ .

وَمَنْ كَانَتْ (أَرْوَى) عِنْدَهُ (أَفْعَلٌ) قَالَ فِي تَصْغِيرِهِ : أَرِيَّةٌ مِثْلَ قَوْلِكَ : أَسَيِّدُ . وَمَنْ قَالَ : أَسَيُّودُ قَالَ : أَرِيَّوِيَّةٌ . وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ (فَعَلَى) لَمْ يَقُلْ فِي أَرَوِيَّةٍ : إِلَّا أَرِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ فِي مَوْضِعِ اللَّامِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ ، وَإِلَيْهِ كَانَ يَذْهَبُ الْأَخْفَشُ ، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ سَيْبَوِيهِ ^(٢) .

(١) تقدم تصغير معاوية في ص ٢٤٦ من هذا الجزء وقد جاء معية في قول الصمة :

وَقَاءَ مَا مُعِيَّةٌ مِنْ أَبِيهِ لِمَنْ أَوْفَى بِعَهْدٍ أَوْ بِعَقْدٍ

انظر شواهد الشافية ص ٩٧ وشرح الشافية للرضي ج ١ ص ٢٣١ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١ « وذلك قولك في أسود : أسيد ، وفي أعور : أعير ، وفي مروود : مرید ، وفي أحوى : أحي وفي مهوى : مهى ، وفي (أروية) ، أرية ، وفي مروية ، مرية » .

وفي شرح الشافية للرضي ج ١ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ « وكذا تحذف الياء المشددة المتطرفة الواقعة بعد ياء مشددة إذا لم تكن الثانية للنسبة كما إذا صغرت (مروية) إسم مفعول من روى قلت مرية والأصل مربية وكذا تصغر أروية فيمن قال : أنها أفعولة وأما من قال فعلية والياء للنسبة فإنه يقول في تصغيرها أرية بيائين مشدتين » .

الأروية : الأثنى من الوعول وانظر اللسان فقد عرض لهذا الخلاف .

وفي المخصص ج ٨ ص ٢٩ « أبو عبيد : الأروية : الأثنى من الوعول » .

ابن السكيت : يقولون أروية للذكر والأثنى » .

هذا باب

ما كانت الواو منه في موضع اللام

اعلم أنَّها إذا كانت في موضع اللام فلا سبيل إلى إقرارها على لفظها ؛ لأنَّه كان يُختار فيها القلبُ وهي في موضع العين . / فلَمَّا صارت في الموضع الذي يَحْتَلُّ فيه ما يَصِحُّ في موضع العين لم يكن فيها إِلَّا القلبُ^(١) . وذلك قولك في غَزَوْ : غَزَى ، وفي جَرَوْ : جَرَى ، وفي عُرْوَةِ عُرْيَةٍ ، وفي تَقَوَى : تُقَيَّا ، وفي عُرَوَاءِ^(٢) : عُرَيَاءُ [يا فتى]^(٣) . لا يكون إِلَّا ذلك .

ومن قال في (أُرْوِيَّة) : إِنَّهَا فُعْلِيَّةٌ قال في أُرْوَى : أَرَيَا . ليس غَيْرُ ؛ لأنَّ أُرْوَى عنده على هذا القول (فَعْلَى) .

ومن جعل أُرْوَى (أَفْعَل) لم يقل إِلَّا أَرَى فاعلم ؛ فيحذف ياء لاجتماع الياءات . ومن قال في أَسْوَد : أَسْنُوْد على المجاز قال : أَرِيو فاعلم^(٤) . فهذا مَجْرَى هذا الباب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٢ « باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لاماتهن ياءات وواوات .

اعلم أن كل شيء منها كان على ثلاثة أحرف فان تحقيره يكون على مثال فَعِيل ويجرى على وجوه العربية ، لأن كل ياء أو واو كانت لا ما وكان قبلها حرف ساكن جرى مجرى غير المعتل وتكون ياء التصغير مدغمة ، لأنهما حرفان من موضع والأول منهما ساكن وذلك قولك في قفا : قفى وفي قفى : قفى وفي جرو : جرى وفي ظبى : ظبى . »

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٩٤

(٢) العرواء : الحمى .

(٣) تصحيح السيرافي وفي الأصل : عريا من غير همزة .

(٤) ذكر المبرد في الموضعين وزن أُرْوَى وأرؤية عند سيبويه والأخفش وبين ما يترتب على هذا الخلاف في التصغير ولم يرجح رأيا على آخر .

وفي اللسان نقل عن ابن سيده بأن المبرد يرى أن وزن أُرْوَى فعل ثم يبطله فقال :

« قال ابن سيده : وذهب أبو العباس إلى أنها فعل ، والصحيح أنها أفعل ؛ لكون أُرْوِيَة أفعولة . »

هذا باب

ما يسمّى به من الجماعة

اعلم أنّك إذا سميت رجلاً بمساجد ، ثم أردت تحقيره قلت : مُسَيِّجِد ، فحذفت الألف الزائدة ؛ / لأنّك لاتصغر شيئاً على خمسة أحرف . فإن عوضت قلت : مُسَيِّجِيد .
فإن سميت بمفاتيح قلت : مُفَيِّتِيح ، فتحذف الزائدة الثالثة ، وتقرّ الياء ؛ لأنها رابعة في الاسم .

فإن سميت قبائل أو رسائل قلت : قُبَيْلٌ ، ورُسَيْلٌ في قول جميع النحويين إلاّ يونس ابن حبيب^(١) ، فإنه كان يقول : قُبَيْلٌ ، ورُسَيْلٌ . وذلك ردىء في القياس .

أمّا النحويون فأقرّوا الهمزة ، وحذفوا الألف ، لأنّ الهمزة متحركة والألف ساكنة . والمتحرك حرف حيّ ، وهو في مواضع الملحقّة بالأصول ؛ ألا ترى أنّ الهمزة من قبائل في موضع الفاء من عذافر^(٢) ، والألف لا تقع من هذا البناء في موضعها إلاّ زائدة . فكانت أحق بالحذف . وأمّا يونس فكان يقول : لما كانتا زائدتين كانت التي هي أقرب إلى الطرف أولى بالحذف وليس هذا القول بشيء لما ذكرت لك .

فأمّا تحقير هذا الضرب وهو الجمع فلا يجوز فيه إلاّ قُبَيْلَات ، ورُسَيْلَات ؛ / لأنّك إنّما حقّرت الواحد نحو : قبيلة ورسالة ، ثم جمعته جمع أدنى العدد . وقد مضى القول في هذا^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت رجلاً إسمه قبائل قلت : قبيئل وإن شئت قلت : قبيئل عوضاً عما حذف والألف أولى بالطرح من الهمزة لأنها كلمة حية لم تجيء للد وإنما هي بمنزلة جيم مساجد وهمزة برائل وهي في ذلك الموضع والمثال والألف بمنزلة ألف عذافر وهذا قول الخليل وأما يونس فيقول قبيل يحذف الهمزة إذ كانت زائدة ، كما حذفوا ياء قراسية وياء عفارية وقول الخليل أحسن ، كما أن عفيرية أحسن » .

(٢) العذافر : الأسد والعظيم الشديد من الإبل والأنثى عذافرة .

(٣) أنظر ص ٢٧٩ من هذا الجزء .

هذا باب

تحقير الأسماء المبهمة

اعلم أنَّ هذه الأسماء مخالفةٌ لغيرها في معناها ، وكثيرٍ من لفظها ، وقد تقدّم قولنا فيها .
وإنّما نذكر منه بعضًا استغناءً بما مضى^(١) .

فمن مخالفتها في المعنى وقوعها على كلّ ما أومأت إليه ، وأمّا مخالفتها في اللفظ فإن يكون الاسم منها على حرفين أحدهما حرف لين : نحو : ذا ، وتا .

فإذا صُغرت هذه الأسماء خولف بها جهة التصغير ، فتركّت أوائلها على حالها^(٢) ، وألحقت ياء التصغير لأنّها علامة ، فلا يُعرى المصغر منها . ولو عُرى منها لم يكن على التصغير دليل .
وألحقت ألف في آخرها تدلُّ على ما كانت تدلُّ عليه الضمة / في غير المبهمة ؛ ألا ترى أنَّ كلّ اسم تصغره من غير المبهمة تضمّ أوله ؛ نحو : فليس ، ودُرهم ، ودُنينير ؟

وذلك قولك في تصغير (ذا) : ذَيّا ، فإن ألحقت التنبيه قلت : هاذيّا . وفي تصغير (ذاك) :
ذَيّاك ، فإن ألحقت التنبيه ققلت : هاذاك - قلت : هاذيّاك .

فإن قال قائل : ما بال ياء التصغير لحقت ثانيةً ، وإنّما حتّها أن تلحق ثالثةً ؟
قيل : إنّما لحقت ثالثةً ، ولكنك حذف ياء لاجتماع الياءات ، فصارت ياء التصغير ثانيةً .

(١) الحديث عن أسماء الإشارة سيأتي في الجزء الثالث .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٩ « باب تحقير الأسماء المبهمة » .

اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر وذلك لأنها لما نحووا في الكلام ليس لغيرها . فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها وذلك قولك في هذا : هذيا وذلك : ذياك وفي الأولى : أليا وإنما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها كما صارت أوائلها على ذلك . قلت : فما بال ياء التصغير ثانية في ذا حين حقرت ؟ قال : هي في الأصل ثالثة ولكنهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءات وإنما حذفوها من ذيبا وأما (تيا) فإنما هي تحقير (تا) وقد استعمل ذلك في الكلام .

وكان الأصل : ذَيَّيَا إِذَا قُلْتَ (ذَا) ، فالألف بدل من ياء ، ولا يكون اسم على حرفين في الأصل فقد ذهبت ياء أخرى .

فإن حُتِرَتْ (ذِه) أَوْ (ذِي) قُلْتَ : تَيَّيَا . وَإِنَّمَا مَنَعَكَ أَنْ تَقُولَ : ذَيَّيَا كَرَاهَةُ التَّبَاسِ الْمَذْكُورِ بِالْمُؤَنَّثِ^(١) ، فَقُلْتَ : تَيَّيَا ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : (تَا) فِي مَعْنَى (ذِه) ، وَتَيَّيَا . كَمَا تَقُولُ : ذِي . فَصَغَّرْتَ (تَا) لِمَّا لَا يَقَعُ لِبَسُّ ، فَاسْتَغْنَيْتَ بِهِ عَنْ تَصْغِيرِ (ذِه) أَوْ (ذِي) عَلَى لَفْظِهَا . قَالَ الشَّاعِرُ :

/ وَخَبِرْتُ مَانِي أَنَّمَا الْمَسُوتُ بِالْقُرَى فَكَيْفَ وَهَاتَا هَضْبَةً وَقَلِيبٌ^(٢)

$\frac{2}{556}$

وَيُرْوَى : رَوْضَةٌ وَكَتَيْبٌ ، أَيْ وَهَذِهِ . وَقَالَ عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانٍ :

وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاءٌ وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِسَدَارٍ^(٣)

فَإِنْ حُتِرَتْ (ذَاكَ) قُلْتَ : ذَيَّاكَ . فَإِنْ حُتِرَتْ (ذَلِكَ) قُلْتَ : ذَيَّاكَ .

وَإِنْ حُتِرَتْ (أُولَئِكَ) قُلْتَ : أُولَيَّاكَ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « وكرهوا أن يحقروا المؤنث على هذه ، فيلبس الأمر .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٣٩ على أنه هاتا بمعنى هذه .

الحصبة : الجبل . وأراد بالقليب القبر وأصله البئر كأنه حذر من وباء الأمصار وهي القرى فخرج إلى البادية فرأى قبراً فلم أن الموت لا منجى منه فقال هذا منكراً على من حذره الإقامة في القرى .

والبيت لكعب الغنوي في رثاء أخيه أبي المغوار والقصيدة في الأصمعيات ص ٩٧ - ١٠٠ وجمهرة أشعار العرب ، ص ٢٧٤ - ٢٧٩ وأمالى القالي ج ١ ص ١٤٨ - ١٥١ والسمط ص ٧٧١ والخزانة ج ٤ ص ٣٧٠ - ٣٧٥

(٣) استشهد به سيبويه أيضاً ج ٢ ص ١٣٩ كالبيت السابق .

المهاة : الصفاء والرقعة وقال الأعمى هو بالهاء وروايته بالتاء تصحيف وقال السيوطي ص ٣١٣ مهاه وزنها فعال ولا مهاه هاء أى صفاء وروئق ومنظر جميل يقال : وجه له مهاه هذا قول النحويين وقال الأصمعي : مهاه بالتاء بوزن فعلة كحصاة والمهاة : البلق والبقرة الوحشية وقيل إنه أيضاً بمعنى الصفاء والروئق وفي اللسان : قال ابن برى : الأصمعي يرويه مهأة وهو مقلوب من الماه .

وقال في الكامل ج ٧ ص ١٧ : « وقال أبو العباس : النحويون يثبتون الهاء في الوصل فيقولون : مهاه وتقديره فعال ومعناه اللع والهياه يقال : وجه له مهاه يا فتى والأصمعي يقول : مهاة وتقديرها حصاة يجعل الهاء زائدة وتقديرها في قوله فعلة والمهاة : البلورة والبقرة الوحشية » .

وسأيت مرة أخرى في الجزء الرابع وانظر رغبة الأمل ج ٧ ص ١٧ ففيها بقية الشعر .

والبيت لعمران بن حطان الخارجي .

وإن حَقَّرتُ أُولَى المقصور قلت : أُولِيًّا يا فتى .

وإن حَقَّرت هَؤُلَاءِ الممدود قلت : هاؤُلِيَّاكَ^(١) .

وإن حَقَّرت هَؤُلَاءِ المقصور قلت : هاؤُلِيَّا يا فتى .

وإنما زدت الألف قبل آخرها لثلاً يتحوّل الممدود عن لفظه فقبلوا لذلك . وكان حقيقتها هَؤُلِيَّا ؛ لأنَّ أَلَاءَ في وزن غراب . وتحقير غراب غرَّاب . وتحقير أُولَى أو كان غير مبهم أُولَى فاعلم . فإن زدت الألف أُولِيًّا^(٢) .

وتقول في تحقير الذى : اللَّذِيَّ ، وفي / تحقير التى : التِّيَّ . قال الشاعر :

بَعْدَ اللَّتِيَّ وَاللَّتِيَّسَا وَالتَّى إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ قَرَدَتْ^(٣)

٢
٥٥٧

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « وأما من مد أولاء فيقول : أولياء وألقوا هذه الألف لثلا يكون بمنزلة غير المبهمة من الأسماء كما فعلوا ذلك في آخر (ذا) وأوله » .

(٢) في عبارة المفتضب سقط ونستطيع أن نعرفه من كلام ابن سيده في المخصص فقد وفاه حقه من الشرح قال في ،

ج ١٤ ص ١٠٤ - ١٠٥ :

« فقال أبو العباس المبرد أدخلوا الألف التي تزداد في تصغير المبهمة قبل آخره ضرورة وذلك أنهم لو أدخلوها في آخر المصغر لوقع اللبس بين أولى المقصورة التي تقديره هذى وتصغيره أوليا يا فتى وذلك أنهم إذا صغروا الممدود لزمهم أن يدخلوا ياء التصغير بعد اللام ويقلبوا الألف التي قبل الهزة ويكسروها فتتقلب الهزة ياء فتصير أولي كما تقول في غراب : غريب ثم تحذف إحدى الياءات كما حذف من تصغير عطاء ثم تدخل الألف فتصير أوليا على لفظ المقصور فترك هذا وأدخل الألف قبل آخره بين الياء المشددة والياء المنقلبة إلى الهزة فصار أولياء لأن آلاء وزنه فعال ، فإذا أدخلت الألف التي تدخل في تصغير المبهمة طرفا صارت فعلا وإذا صغرت سقطت الألف لأنها خامسة كما تسقط في جبارى وإذا قدمناها صارت رابعة ولم تسقط لأن ما كان على خمسة أحرف إذا كان رابعة من حروف المد واللين لم يسقط وما يحتاج به لأبي العباس أنه إذا أدخلت الألف قبل آخره صارت بمنزلة حمراء لأن الألف تدخل بعد ثلاثة أحرف قبل الهزة للطرف وحمراء إذا صغر لم يحذف منه شيء » .

وانظر كلام المبرد في نقده لكتاب سيبويه الذي سيأتي فيما بعد .

(٣) استشهد سيبويه ج ١ ص ٣٧٦ على حذف الصلة اختصارا لمعلم السامع واقتصر على الشطر الأول واستشهد به ج ٢

ص ١٤٠ على تصغير التى على التيا .

وفي أمالي الشجرى ج ١ ص ٢٤ « أنشد أبو العباس محمد بن يزيد في المفتضب » :

بعد التيسا والتيسسا والتى إذا علتهما أنفُسُ تردت

لم يأت للموصولين الأولين بصلة لأن صلة الموصول الثالث دلت على ما أراد » .

ولو حَقَّرْتَ (اللاتي) لَعلَّتْ في قول سيبويه : اللَّتَيَاتُ^(١) . تصغر (التي) ، وتجمعها ؛ كما تفعل بالجمع من غير المبهم الذي يحقّر واحده .

وكان الأخفش يقول : اللَّوَيَا ؛ لأنه ليس جَمَعَ (التي) على لفظها ، فإنَّما هو اسم للجمع ؛ كقولك : قوم ونَفَرٌ ، وهذا هو القياس .

* * *

واعلم أنَّك إذا ثَنَّيت أو جمعت شيئا من هذه الأسماء - لم تُلحِّقه ألفا في آخره ؛ من أجل الزيادة التي لحقته ، وذلك قولك في تصغير اللذان : اللذيان ، وفي الذين : اللذيين . ومن قال : اللذون قال : اللذيون^(٢) .

وكان الأخفش يقول : اللذيين . يذهب إلى أنَّ الزيادة كانت في الواحد ، ثمَّ ذهبت لما جاءت ياء الجمع لالتقاء الساكنين ، فيجعله بمنزلة مُضْطَفِّين . وليس هذا القول بمرضٍ ؛ لأنَّ زيادة / التثنية والجمع ملحقة .

٢
٥٥٨

* * *

واعلم أنَّ (مَنْ) و (ما) ، و (أَيَّا) لا يُحقَّرْنَ^(٣) ؛ كما لا تُحقَّر الحروف التي دخلن عليها . وكذلك (كَمْ) ، و (كَيْفَ) ، و (أَيِّنَ) لا يُحقَّرْنَ لما ذكرت لك ، وكذلك (مَتَى) ، وهنَّ كلُّهنَّ أسماءٌ .

= وقال البندادي بعد أن نقل كلام ابن السجري : « أراد اللتيا والتي تأتي على النفوس لأن تأتي اللتيا والتي ههنا إنما هو لتأنيث الداهية .

وتردت : تفعلت من الردى مصدر ردى يردى : إذا هلك . أو من التردى الذى هو السقوط من علو » .

الخزانة ج ٢ ص ٥٦٠ نسب الرجز في سيبويه للعجاج والأرجوزة في ديوانه ص ٥ - ٧ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « واللاتي لا تحقر استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه وهو قولهم : اللتيات فلما استغنوا عنه صار مسقطا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « وإذا ثنيت حذف هذه الألفات كما تحذف ألف ذا وتا لكثرة في الكلام إذا ثنيت . . . وكذلك اللذا إذا قلت اللذيون والتي إذا قلت : اللتيات والتثنية إذا قلت اللذيان واللتيان وذيان » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « ولا تحقر (من) ولا (أى) إذا صاروا بمنزلة الذى لأنهما من حروف الاستفهام . . . فـ (من) لم يلزمه تحقير كما يلزم (الذى) لأنه إنما يريد به معنى (الذى) وقد استغنى عنه بتحقيق (الذى) » .

و (كُلُّ) لا يُحَقَّرُ ؛ لَأَنَّهُ عَمُومٌ فَلَيْسَ لِلتَّحْقِيرِ فِيهِ مَعْنَى ؛ لَأَنَّ (كُلًّا) إِنَّمَا أَكْثَرُ بِهِ .
وكذلك (كِلَا) . وكلُّ ما كان من هذا النحو نَمَا لَمْ نَذْكُرْهُ فَهَذِهِ سَبِيلُهُ ، فَأَجْرُهُ عَلَى هَذَا الْبَابِ .

= تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه طرفاً من تصغير المبهمة فقال ص ٢٧٦ :

ومن ذلك قوله في باب تحقير المبهمة ذكر أن الألف تلتحق في أواخرها .

« قال محمد : وليس كما وصف ، ولكن الألف تلتحق في أواخر بعضها وقبل أواخر بعض فالحق الألف قبل : أولاء فيمن مد الياء .

وتصغيره لو زدتها في آخر الياء فتدغم ياء التصغير في ألف آلاء ثم تأتى بالهمزة بعدها ثم تزيد الألف بعد ذلك ولكنهم كرهوا وقوع هذه الألف هاهنا لأن الألف تحذف خامسة من نحو حنبطى وقرقرى فزادوها قبل آخره لأن يكون على مثال التصغير وأرادوا أن يسلم آخره على الكسر .

وقال في هذا الباب : لا يصغر اللاتى لاستثناهم بتصغير التى وجمعها في قولهم : اللاتيات وكان الأخفش يقول في تصغير (اللاتى) اللويا (وفى) اللاتى اللويثا وهو القياس » .

* * *

ورد ابن ولاد على المبرد بقوله :

« قال أحمد : في هذه المسألة أربعة أجوبة :

منها : أنه لو كان قول سيبويه على ما ذكر عنه لكان إلزامه صحيحاً ، وذلك أنه إذا تكلم على معظم الباب جاز أن يجعل الكلام عاماً وإن شذ الحرف ، فهذا وجه .

والثاني : أنه ليس الأمر على ما حكاه عنه البيت وذلك أن سيبويه جعل الكلام عاماً في أوائل الأسماء المبهمة لا في أواخرها فزعم أن أوائلها لا تغير ثم ذكر الأسماء التى تلتحق أواخرها ألف خاصة لا عامة ثم ذكر أولاء الممدودة مفردة بعد ذلك منها وإذا كان هذا هكذا فليس يلزمه ما ذكر وإذا قرئ نص كلامه من الباب علم أن الأمر على خلاف ما ذكر وأنها حكاية ظن .

والوجه الثالث : أن هذه الألف لما كانت تلتحق آخر أولى المنقوصة وصار موضعاً لها ودخلت الكاف عليها إذا قلت أولياك ألحقوها أيضاً هذه الهمزة في المد كما ألحقوها الكاف وكانت الألف كأنها في الطرف .

والوجه الرابع ، وهو الذى اختاره : أن تكون الهمزة هى ألف التصغير وذلك أن الياء أدغمت في ألف آلاء فلما انقلبت الألف ياء صارت الهمزة ألفاً وأدخلت عليها ألف التحقير فهمزت لاجتماع ألفين .

وأما قوله : كان ينبغي أن يكون على قياسه أولياء ، فخطأ : لأن الألف لما انقلبت ياء تغيرت الهمزة فصارت ألفاً .

وأما ما حكاه عن الأخفش إنما أجازته قياساً لا سماعاً وسيبويه يذكر أن العرب استغنت فيه باللاتيات ولم يسمع في كلامها تحقيراً في هذين وقياسه سهل عليه وعلى من هو دونه » .

أنظر الإختصار ص ٢٧٦ - ٢٧٩ .

* * *

في شرح الشافية للرضى ج ١ ص ٣٨٧ : الزجاج يزيد ألف الموضع في آخر أولاء كما في أخواته لكنه يقدر همزة أولاء في الأصل ألفاً ولا دليل عليه .

هذا باب

أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها^(١)

اعلم أنَّ مَجْرَاهَا فِي التَّحْقِيرِ مَجْرَى الْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّهَا وُضِعَتْ أَسْمَاءٌ ، كُلُّ اسْمٍ مِنْهَا لْجَمَاعَةِ ،
كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَمَاعَةٌ - فَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ مُفْرَدٌ وَإِنْ كُنَ الْمُسَمَّى بِهِ جَمْعًا .

وَكَذَلِكَ أَوْ سَمِيتَ رَجُلًا بِمُسْلِمِينَ لَكُنْ اسْمًا مُجْمُوعًا وَإِنْ وَقَعَ عَلَى وَاحِدٍ . كَمَا قَالُوا :
كِلَابُ بَنِ رَبِيعَةَ ، وَالضُّبَابُ / بَنِ كِلَابٍ ، وَكَذَلِكَ أَنْمَارٌ ، وَكَذَلِكَ يَحَابِرُ : إِنَّمَا هُوَ جَمْعٌ $\frac{٢}{٥٥٩}$
الْيَحْبُورُ وَهُوَ طَائِرٌ^(٢) .

وَتِلْكَ الْأَسْمَاءُ : نَفَرٌ ، وَقَوْمٌ ، وَرَهْطٌ ، وَبَشَرٌ . تَقُولُ : بُشَيْرٌ ، وَقَوَيْمٌ ، وَرُدَيْطٌ .

فَإِنْ كَانَ اسْمًا لْجَمْعِ غَيْرِ الْآدَمِيِّينَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُؤَنَّثًا ؛ وَقَدْ مَضَتْ الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ . وَذَلِكَ
قَوْلُكَ : غَمٌ ، وَإِبِلٌ . تَقُولُ : غُنَيْمَةٌ ، وَأُبَيْلَةٌ^(٣) ، وَكَذَلِكَ نِسْوَةٌ^(٤) ، تَقُولُ : نُسَيْيَةٌ ؛ لِأَنَّ
(نِسْوَةً) مِنْ امْرَأَةٍ بِمَنْزِلَةِ نَفَرٍ مِنْ رَجُلٍ . فَعَلِيَ هَذَا فَاجِرٌ هَذَا الْبَابِ .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٤٢ « بَابُ تَحْقِيرِ مَا لَمْ يَكْسِرْ عَلَيْهِ وَاحِدٌ لِلْجَمْعِ . . . وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي قَوْمٍ : قَوِيمٌ ، وَفِي رَجُلٍ (بِسُكُونِ الْجِيمِ) : رَجِيلٌ ، وَكَذَلِكَ النَّفَرُ وَالرَّهْطُ وَالنِّسْوَةُ وَإِنْ غَنَى بِهَا أَدْنَى الْعَدَدِ وَكَذَلِكَ الرَّجُلَةُ وَالصَّحْبَةُ هُمَا بِمَنْزِلَةِ النِّسْوَةِ » .

(٢) وَانْظُرْ نَسْبَ يَحَابِرٍ وَغَيْرِهَا فِي جَهْمَةِ الْأَنْسَابِ ص ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٤٠٦ - ٤٠٧ وَفِي الْإِشْتِقَاقِ ص ٤١٢ : يَحَابِرُ جَمْعٌ يَجْبُورُهُ وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الطَّيْرِ .

(٣) سَيَتَحَدَّثُ عَنْ ذَلِكَ فِي الْبَعْضِ الْثَالِثِ ص ٣٠٧ مِنَ الْأَصْلِ وَانْظُرْ ص ١٨٦ مِنْ هَذَا الْبَعْضِ .

(٤) النِّسْوَةُ اسْمٌ جَمْعٌ عِنْدَ سَبْيُوهِ أَيْضًا قَالَ فِي ج ٢ ص ٨٩ : « وَلَيْسَ نِسْوَةٌ بِجَمْعٍ كَسَرَ لَهُ الْوَاحِدُ » وَانْظُرْ ص ١٤٢

مِنْهُ .

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ : هُوَ جَمْعٌ تَكْسِيرٌ لِلْقَلَّةِ (الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ ج ٥ ص ٢٩٩) .

هذا باب

التصغير الذي يسميه النحويون تصغير الترخيم^(١)

وهو أن تصغر الاسم على حذف الزوائد التي فيه . فإن لم تكن فيه زائدة صغرت به بحال ؛ وذلك قولك في حارث : حَرِيث ، وفي محمد : حَمِيد ، وكذلك أحمد ، وفي تصغير سُرْحُوب^(٢) . سُرَيْحِب ؛ لأنّ الواو فيه زائدة . وكذلك او حَقَّرْت عَجُوزاً لقلت : عَجِيزَة ؛ لأنّك إذا حذف الواو بقيت على ثلاثة أحرف / فسميت بها المؤنث ، والمؤنث إذا كان اسماً علماً على ثلاثة أحرف لحقيقته الهاء في التصغير كما ذكرت لك . وذلك قولك في هند : هُنَيْدَة ، وفي شمس : شَمِيسَة .

فإن لم تسم بعجوز ، وتركتها نعتاً قلت : عَجِيز . كما تقول في (خَلَقَ) إذا نعت به المؤنث : خَلِيق .

تمّ التصغير

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٤ « باب الترخيم في التصغير » .

اعلم أن كل شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في التصغير حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف . . وذلك قولك في حارث حريث وفي أسود سويد . وزعم الخليل أنه يجوز أيضاً في ضفدع ضفيد . وفي مقعنس قميس . وكذلك كل شيء كان أصله الثلاثة . وبنات الأربعة في الترخيم بمنزلة الثلاثة تحذف الزوائد حتى يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه .

(٢) السرحوب : الطويل .

هذا باب

الحروف التي تكون استفهاماً وخبراً
وسنذكرها مفسرة في أبوابها إن شاء الله

هذا باب

(أَيُّ) مضافة ومفردة في الاستفهام

اعلم أَنَّ (أَيًّا) تقع على شيء هي بعضه ، لا تكون إلا على ذلك في الاستفهام . وذلك قولك :
أَيُّ إخوتك زيدٌ ؟ فقد علمت أَنَّ زيدا أحدها ، ولم تدّر أيُّهما هو . وتقول : أَيُّ زيدٍ أَحسنُ ؟
فيكون الجواب : رأسه أم رجله أم يده / ، وما أشبه ذلك .

٢
٥٦١

واعلم أَنَّ كلَّ ما وقعت عليه أَيُّ (فتفسيره بألف الاستفهام و (أم) ، لا تكون إلا على
ذلك ، لأنَّك إذا قلت : أزيد في الدار (أم) عمرو ؟ فعبارة : أيُّهما في الدار ؟ واو قلت :
هل زيد منطلق ؟ أو : مَنْ زيد ؟ أو : ما زيد ؟ لم يكن لأَيِّها هنا مدخل ؛ ف(أَيُّ) واقعة على
كلِّ جماعة ممَّا كانت إذا كانت (أَيُّ) بعضاً لها .

واعلم أَنَّ حروف الاستفهام مختلفة المعاني ، مستوية في المسألة . وسنذكر من مسائل (أَيُّ)
ما يوضح لك جُمْلته إن شاء الله .

تقول : أَيُّ أصحابك زيدٌ ضربه ؟ ، فالتقدير : أَيُّ أصحابك واحد ضربه زيد ؟ (١) ؛
لأنَّ قولك : (زيد ضربه) في موضع الدعوت . وإن شئت كان قولك : «زيد ضربه» خبراً لأَيِّ ،
وهو أوضح وأحسن في العربية .

(١) فيه حذف الموصوف بالجملة من غير شرطه .

ولو قلت : أَيْ الرجلَيْنِ هُنْدُ ضَارِبُهَا أَبُوهَا ، لم يكن كلامًا ؛ لِأَنَّ (أَيًّا) ابتداءً ولم تأتِ له بخبر .

فَإِنْ قلت : « هُنْدُ / ضَارِبُهَا أَبُوهَا » في موضع خبره لم يعجز ؛ لِأَنَّ الخبر إذا كان غير الابتداء فلا بد من راجع إليه .

ولو قلت : أَيْ مَنْ فِي الدَّارِ إِنْ يَأْتِيَا نَأْتِيَهُ ، كَأَنَّكَ قلت : أَيْ الْقَوْمِ إِنْ يَأْتِيَا نَأْتِيَهُ ؛ لِأَنَّ « مَنْ » تكون جمعاً على لفظ الواحد وكذلك الاثنان . قال الله عز وجل : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ)^(١) وقال : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ)^(٢) وقال : (وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ)^(٣) فحمل على اللفظ . وقال : (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)^(٤) فحمل مرّة على اللفظ ، ومرّة على المعنى . وقال الشاعر ، فحمل على المعنى :

تَعَشَّ ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ^(٥)

فهذا مجاز هذه الحروف .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٠ « وتقول في شيء منه (أَيْ من أن يأتنا نعطه ونكرم) فهذا إن جعلته استفهاماً فإعرابه الرفع ، فهو كلام صحيح من قبل أن (ان يأتنا نعطه) صلة لمن ، فكل إسما . ألا ترى أنك تقول : (من ان يأتنا نعطه بنو فلان) كأنك قلت : القوم بنو فلان ، ثم أضفت أياً إليه فكأنك قلت : أَيْ القوم نكرمهم وأبهم نكرمهم . فإن لم تدخل الهاء في نكرم نصبت كأنك قلت أبهم نكرم . فإن جعلت الكلام خبراً فهو محال لأنه لا يحسن أن تقول في الخبر أبهم نكرم . وفي المطبوعة : نكرمهم والبصريون يمنعون حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ وأجاز ذلك الكوفيون محتجين بقراءة (وكل وعد الله الحسن) .

(٢) الأنعام : ٢٥

(٣) يونس : ٤٢ وفي سيبويه ج ١ ص ٤٠٤ : « باب إجرائهم صلة من وخبره إذا عنيت إثنين . . فن ذلك قوله عز وجل (ومنهم من يستمعون إليك) » .

(٤) يونس : ٤٠

(٥) البقرة : ١١٢

(٦) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٤ على تثنية يصطحبان حملاً على مراعاة معنى (من) لأنها كناية عن إثنين . وصف أنه أوقد ناراً ، وطرقه الذئب ، فدعاه إلى العشاء والصحبة .

فَأَمَّا «مَنْ» فَإِنَّهُ لَا يُعْنَى بِهَا فِي خَبَرٍ وَلَا اسْتِفْهَامٍ وَلَا جَزَاءٍ إِلَّا مَا يَعْقِلُ . لَا تَقُولُ فِي جَوَابِ مَنْ عِنْدَكَ ؟ : فَرَسٌ وَلَا مَتَاعٌ ، إِنَّمَا تَقُولُ : زَيْدٌ أَوْ / هِنْدٌ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : «فَمَنْ كَانَ $\frac{2}{563}$ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ»^(١) وَقَالَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَعْنِي الْمَلَائِكَةُ : (وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ)^(٢) وَقَالَ جَلَّ اسْمُهُ : (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ)^(٣) .

* * *

فَأَمَّا «مَا» فَتَكُونُ لِلنَّوَاتِ غَيْرِ الْآدَمِيِّينَ ، وَلِنَعَوَاتِ الْآدَمِيِّينَ . إِذَا قَالَ : مَا عِنْدَكَ ؟ قُلْتُ : فَرَسٌ ، أَوْ بَعِيرٌ ، أَوْ مَتَاعٌ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ . وَلَا يَكُونُ جَوَابَهُ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو . وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : مَا زَيْدٌ ؟ فَتَقُولُ : طَوِيلٌ أَوْ قَصِيرٌ أَوْ عَاقِلٌ أَوْ جَاهِلٌ .

فَإِنْ جَعَلْتَ الصِّفَةَ فِي مَوْضِعِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الْعُمُومِ جَازَ أَنْ تَقَعَ عَلَى مَا يَعْقِلُ .

وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ : سَبِّحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ ، وَسَبِّحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا^(٤)

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا) . فَقَالَ قَوْمٌ : مَعْنَاهُ : وَمَنْ بَنَاهَا . وَقَالَ آخَرُونَ : إِنَّمَا هُوَ : وَالسَّمَاءَ وَبَنَائِهَا . كَمَا تَقُولُ : بَلَعْنِي مَا صَنَعْتَ ، أَيْ صَنِيعُكَ ؛ لِأَنَّ (م) إِذَا وُصِّلَتْ بِالْفِعْلِ كَانَتْ مُصَدَّرًا .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ) قَالَ قَوْمٌ : مَعْنَاهُ : أَوْ مِلْكُ أَيْمَانِهِمْ . وَقَالَ آخَرُونَ : بَلْ هُوَ : أَوْ مَنْ^(٥) .

/ فَأَمَّا (أَيَّ) وَالَّذِي فَعَامَّتَانِ ، تَقَعَانِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا شَرَحْتَهُ لَكَ فِي (أَيَّ) خَاصَّةً . $\frac{2}{564}$

= فصل بين الصلة والموصول بالنداء وهو فصل جائز . وقال الأعلام : يصح أن تكون (من) نكرة موصوفة .

« لا تخونني » : قال البطليوسي : جملة حالية . وقال غيره : هي جواب القسم الذي تضمنه « عاهدتني » .

والبيت للفرزدق من قصيدة في ديوانه ص ٨٧٠ - ٨٧٢

وانظر العيني ج ١ ص ٤٦١ والسيوطي ص ١٨٢ وسعيد ذكره المبرد في الجزء الثالث .

(١) الكهف : ١١٠

(٢) الأنبياء : ١٩

(٣) الملك : ١٦

(٤) أنظر ابن عيش ج ٤ ص ٥ - ٦ فقد ردّد هذا الحديث وذكر شواهد كما هنا .

(٥) تقدم هذا الحديث والآيات في الجزء الأول ص ٤١ - ٤٢ ، ٤٨ والجزء الثاني ص ٥٢

هذا باب

مسائل (أى) فى الاستفهام

نقول : أَيْ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا يَأْتِيهِ عَبْدُ اللَّهِ . فالتقدير : أَيْ الَّذِينَ إِنْ يَأْتُونَا يَأْتِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ .
ولو قلت : أَيْ مَنْ إِنْ يَأْتِ زَيْدًا قَائِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَخْوَكُ - لم يعجز ؛ لَأَنَّكَ لَمْ تَأْتِ
للجزاء بجواب . ولكن لو قلت : أَيْ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ يَأْتِ صَاحِبُكَ^(١) - كان
الكلام جيّدًا ، وكانت (أى) مرفوعةً بالابتداء . وتأويل هذا : أَيْ الَّذِينَ إِنْ يَأْتِيهِمْ مَنْ يَأْتِنَا
نُعْطِهِ يَأْتِ صَاحِبُكَ . فقولك : «يَأْتِ» جواب الجزء الأول ، و«صاحبك» ؛ خبر الابتداء .
وتقدير هذا بلا صلة : أَيْ الَّذِينَ إِنْ يَأْتِيهِمْ زَيْدٌ يَأْتِ صَاحِبُكَ ؛ لِأَنَّ «مَنْ» الثَّانِيَةَ وَصَلَتْهَا
فِي مَوْضِعِ زَيْدٍ .

٢٠٦٥ / ولو قلت : أَيْ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِيكَ تَأْتِيهِ تَكْرُمُهُ نَأْتِي - كان إعراب (أى)
النصب ، وكان التقدير : أَيُّهُمْ نَأْتِي .

واعلم أَنَّ (أَيًّا) مضافةً ومفردةً فى الاستغناء والاحتياج إلى الصلة سواء ؛ لِأَنَّ المعنى واحد ؛
كَمَا أَنَّ زَيْدًا وَزَيْدًا مَنَاءً سَوَاءٌ فى الاحتياج والاستغناء^(٢) ؛ لِأَنَّ المعنى التسمية والإيانة عن
الشخص .

ولو قلت : أَيْ الثَّلَاثَةُ صَاحِبَاكَ - كان جيّدًا ؛ لِأَنَّ المعنى : أَزِيدُ وَعَمْرُو ؟ أَمْ عَمْرُو خَالِدُ .
أَمْ زَيْدُ وَخَالِدُ ؟ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٠ - ٤٠١ « وتقول : أَيْ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نَعْطِيهِ تَأْتِ يَكْرُمُكَ وَذَلِكَ أَنَّ (مَنْ)
الثَّانِيَةَ صَلَّهَا إِنْ يَأْتِنَا نَعْطِيهِ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيْ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ نَعْطِيهِ تَأْتِ يَكْرُمُكَ فَصَارَ إِنْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ نَعْطِيهِ صَلَّةً
لِ (مَنْ) الْأُولَى فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيُّهُمْ تَأْتِ يَكْرُمُكَ فَجَمِيعٌ مَا جَازَ وَحَسَنٌ فِي أَيُّهُمْ هَذَا جَازٌ فِي أَيْ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نَعْطِيهِ
يَعْطِيهِ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ أَيُّهُمْ » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ « واعلم أَنَّ (أَيًّا) مضافاً وغير مضاف بمَنْزِلَةِ (مَنْ) ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : أَيْ أَفْضَلُ
وَأَيْ الْقَوْمِ أَفْضَلُ فَصَارَ الْمُضَافُ وَغَيْرُ الْمُضَافِ يَجْرِيَانِ مَجْرَى (مَنْ) كَمَا إِنْ زَيْدًا وَزَيْدٌ مَنَاءً يَجْرِيَانِ مَجْرَى عَمْرُو ، فَحَالُ الْمُضَافِ
فِي الْإِعْرَابِ وَالْحَسَنُ وَالْقَبِيحُ كَحَالِ الْمَفْرُودِ » .

واو قلت : أَى الثلاثة ضرباها - كان فاسداً ، لأنك إذا قلت : «ضربا» لم يصلح أن يوصل فعلهما إلا إلى واحد ، وإلا زدت في العدد .

ولو قلت : أَى الثلاثة ضربا عمرا ؟ وعمرو غير الثلاثة - لم يكن في إجازته شك . فإن كان عمرو أحد الثلاثة لم يجز . وذلك إن كنت تعرف عمراً ؛ لأنه قد خرج من المسألة . فإنما ينبغى أن تقول : أَى الرجلين ؟ فإن كنت لا تعرف عمراً ، إلا أنك تعلم أنه من الثلاثة - فالقصة فيه كالقصة فيما قبله ؛ لأنك إنما تسأل عن أحد اثنين ، وتحتاج إلى أن تعرف عمرا .

واو قلت : أَى الثلاثة أحدهما عمرو ؟ كان عند بعض النحويين جائزاً ، وليس يجوز عندي لما أشرحه لك ؛ وذلك أنك إذا قلت : أَى الرجال أحدهما عمرو ، والرجال زيد وعمرو وخالد - فكأنك قلت : أهذا وهذا ؟ تعنى زيداً وخالداً ، أم هذا وهذا ؟ تعنى عمرا وخالداً . فليس في هذا بيان لتخليص خالد إذا كان مع عمرو من زيد ؛ لأن قصتهما فيه واحدة ، ولا فيه دليل على عمرو بعينه . وليس معنى (أَى) إلا التبيين ، ولا تبين في هذا .

ومن أجازه قال : قد وقع فيه ضرب من التبيين ؛ لأننا نعلم أن الثالث المخلف ليس بعمرو . فيقال له : (أَى) إنما خبرها هو المطلوب تفسيره ، والذي بينت أنه ليس بعمرو ليس منهما .

وتقول : أَى إخوانك زيد وعمرو خالد يكلمه فيه عنده ؟ كما تقول : أخوك زيد عمرو خالد يكلمه فيه عنده ، لأنه ابتداء بعد ابتداء .

واو قلت : أَى الذين في الدار هذ ضاربتهم ؟ جاز أن تكون اقتطعت بَأَى جماعة من جماعة والوجه ضاربتهم . وليس الحمل / على المعنى ببعيد ، بل هو وجه جيد . قال الله عز وجل : (وَكُلُّ ٢ أَوْتُوهُ دَاخِرِينَ^(١)) وقال : (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا^(٢)) فهذا على اللفظ ، والأول على المعنى .

(١) النمل : ٨٧ - تكلم سيويه عن (كل) في جملة مواضع ، فقال في ج ١ ص ٢٧٤ : « قومك كلهم ذاهب » . وقال في ص ٣٠١ : « من أم كلهم صالح » .

وذكر هذه الآية في ج ١ ص ٢٧٣ ، ٣٠١

(٢) مريم : ٩٥

واو قلت : أَيْ مَنْ فِي الدار يَكْرُمُكَ ؟ كان جيِّداً ؛ لِأَنَّ المعنى : أَيْ القوم يَكْرُمُكَ ؟

واو قلت : أَيْ مَنْ فِي الدار يَكْرُمُكَ تَكْرُمُهُ ، فَإِنْ شئت جعلت (يَكْرُمُكَ) الأولى من الصلة ، فكان المعنى : أَيْ مَنْ يَكْرُمُكَ فِي الدار ، فَيَكُونُ الْإِكْرَامُ وَقَعَ لَكَ فِي الدار . وَإِنْ شئت كان في الصلة ، وَإِنْ شئت أَخْرَجْتَهُ مِنَ الصلة ، وجعلته خبراً ، وجعلت (تَكْرُمُهُ) حالا . هذا في الرفع وَإِنْ شئت جَزَمْتُهُمَا ، وَإِنْ شئت جعلت (أَيْ) جزاءً ، وَإِنْ شئت رفعت الأولى ، وجزمت الثاني ، وجعلت (أَيَّا) استفهاماً . فَأَمَّا (مَنْ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي ، وَ«فِي الدار» صلتهَا . فكَأَنَّكَ قلت : أَيْ القوم تَكْرُمُهُ يَكْرُمُكَ إِذَا كَانَ جِزَاءً ، وَتَكْرُمُهُ يَكْرُمُكَ إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامًا .

وتقول : أَيَّا تَضْرِبُ ؟ وتقول : أَيْ تَضْرِبُهُ ؟ : كما تقول : زَيْدٌ تَضْرِبُهُ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَمَا بِالْ نَصَبٍ لَا يَخْتَارُ هَاهُنَا كَقَوْلِكَ / : أَزِيدَا تَضْرِبُهُ ؟ لِأَنَّهُ اسْتِفْهَامُ ٢
٥٦٧

فَإِنَّ الْجَوَابَ فِي ذَلِكَ : : أَنْ (أَيَّا) هِيَ الْاسْمُ نَوْهِي حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ ، فَلَا يَكُونُ قَبْلَهَا ضَمِيرٌ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَزِيدَا ضَرْبَتَهُ ، إِنَّمَا أَوْقَعْتَ الضَّمِيرَ بَعْدَ أَلْفِ الاسْتِفْهَامِ ، فَنَصَبْتَ زَيْدًا .

وَلَكِنْ لَوْ اجْتَمَعَ بَعْدَهَا اسْمٌ وَفَعَلَ كَانَ الْمَخْتَارُ فِيهَا تَقْدِيمَ الْفِعْلِ . فَإِنْ قُدِّمَتِ الْاسْمُ كَانَ عَلَى فِعْلِ مَضْمَرٍ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَيُّهُمْ أَخَاهُ تَضْرِبُهُ . وَاوْ قلت : أَيُّهُمْ يَضْرِبُ أَخَاهُ كَانَ عَلَى قَوْلِكَ : زَيْدَا تَضْرِبُهُ .

وَلَوْ قلت : أَيُّهُمْ زَيْدًا ضَارِبُهُ – إِذَا كَانَ (زَيْدٌ) مَمْنَعُولًا – كَانَ النَّصَبُ فِي زَيْدِ الْوَجْهَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ (ضَارِبٌ) فِي مَعْنَى الْمَاضِي .

فَإِنْ رَفَعْتَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ : أَزِيدُ أَنْتَ ضَارِبُهُ^(١) قلت : أَيُّهُمْ زَيْدٌ ضَارِبُهُ هُوَ . وَإِنْ شئت جعلت (ضَارِبُهُ) خبراً لَزَيْدٍ فَكَانَ (هُوَ) إِظْهَارُ الْفَاعِلِ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ جَرَى عَلَى غَيْرِ صَاحِبِهِ . وَإِنْ شئت جعلت (هُوَ) مَقْدَمًا وَمُؤَخَّرًا عَلَى قَوْلِكَ : هُوَ ضَارِبُهُ أَوْ ضَارِبُهُ هُوَ كَانَ حَسَنًا جَمِيلًا .

(١) فِي سِيبَوِيهِ ج ١ ص ٥٥ « بَابُ مَا جَرَى فِي الاسْتِفْهَامِ مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ يَجْرِي الْفِعْلُ . . . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَزِيدَا أَنْتَ ضَارِبُهُ ، وَأَزِيدَا أَنْتَ مَكْرَمُ أَخَاهُ ، وَأَزِيدَا أَنْتَ نَازِلٌ عَلَيْهِ . . . » .

وتقول : أيُّهم أمةُ الله / المتكلِّم فيها هو . لا يكون في « أمة الله » إلَّا الرفع ، لأنَّ الفعل في $\frac{2}{568}$ الصلة ، فلا يجوز أن تضمّر إلَّا على جهة ما ظهر .

وتقول : أيُّ يومٍ سار زيدٌ إلى عمرو ؟ كأنَّك قلت : أيُّومَ الجمعة سار زيد إلى عمرو ؟
فإن قلت : أيُّ يومٍ سار فيه زيد إلى عمرو - رفعتَ ، إلَّا في قول من قال : يومَ الجمعة سرت فيه .

وتقول : أيُّ أصحابك مَنْ إن يأتينا مَنْ يضربُه أخوه يكرمه ؛ لأنَّك جعلت الجزاء خبراً عن أيٍّ (١) .

واو قلت : أيُّ مَنْ يأتيني آتِه - كان محالاً ؛ لأنَّك إذا أضفت (آتَا) إلى (مَنْ) لم تكن (مَنْ) إلَّا بمنزلة (الذي) . فإن قلت : أجعل (يَا) استفهاماً ، وأجعل (مَنْ) جزاءً - فقد أحلتْ ؛

(١) ظاهر كلام المبرد هنا أن (مَنْ) شرطية في قوله : مَنْ إن يأتينا . والمعروف أن أدوات الشرط لها صدر الكلام ومقتضى هذا ألا تدخل أداة شرط على أخرى من غير فصل بينهما بفعل الشرط .

ونحو قوله تعالى (فأما إن كان من المقربين . .) « أما » نائبة فيه عن أداة الشرط وفعلها .

عرض سيويه للحديث عن صدارة أدوات الشرط في ج ١ ص ٤٤٠ - ٤٤٢ فقال لا تقع بعد إذ ولا بعد النواسخ ولا بعد (ما) النافية وأجاز وقوعها بعد إذا الفجائية وبعد لكن المحففة .

والمبرد في نقده لكتاب سيويه وافقه على أن إن وكان وليس وما المجازية وجميع العوامل لا تدخل على أدوات الشرط وخالفه في ما التسمية فأجاز وقوع أدوات الشرط بعدها لأنها لا تنبرها عن حالها كما لم تغير الابتداء والخبر وخالفه أيضاً في (إذ) فقال : يجوز أن تقول في الاختيار : أتذكر إذ من يأتينا نأته كما أجاز وقوع أدوات الشرط بعد هل ، ورد عليه ابن ولاد في هذا .

ويبدو لي أن ما ذكره المبرد هنا من جعل (مَنْ) شرطية في قوله : مَنْ إن يأتينا من قبيل الوهم فقد تقدم له أن جعل (مَنْ) شرطية في مثل هذا الأسلوب فقد قال في ص ٣٤٨ من الأصل ما نصه :

من يأتِه من أن يأتينا نأته عامدين تأت يكرمك . إن رفعت يكرمك فالسألة جيدة لأن تقديرها من يأتِه زيد تأت في حال إكرامه لك . . وقولك : من إن يأتينا نأته اسم واحد بمنزلة زيد . وقال في ص ٣٤٩ : وتقول : إن يأتيني من إن يأتِه . ثم جعل (مَنْ) موصولة .

وقال في ص ٣٥١ - ٣٥٢ : وتقول : من إن يأتِه زيد يكرمك . . فن في موضع الذي وإن للجزء . وانظر ص ٢٩٧ من هذا الجزء المطبوع .

وانظر في صدارة أدوات الشرط وفي اعتراض الشرط على الشرط شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤١ - ٢٤٤ ، ٣٦٧ ورسالة لابن هشام في الأشباه والنظائر ج ٤ ص ٣٢ - ٤٠ وآمال الشجرى ج ١ ص ٢٣٤ ، ٣٥٦ والخزانة ج ٤ ص ٥٤٨

وقد عجبت من أبي سعيد السيرافي فقد مر على كلام المبرد هنا وأحدث فيه بعض تصحيحات طفيفة فرفع (على) ووضع مكانها (عن) في هذه الجملة (جعلت الجزاء خبراً عن أي ولم يتمرض بقلمه لنير ذلك هنا .

لَأَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَ إِلَى الْجَزَاءِ اسْمًا دَخَلَهُ الْجَزَاءُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : غَلَامٌ مَنُ يَأْنُكَ تَأْتُهُ ،
فِيصِيرُ الْجَزَاءُ لِلْغَلَامِ صَلَةً ^(١) .

فَإِنْ قُلْتَ : فَأَجْعَلُ (أَيَّا) بِمَنْزِلَةِ غَلَامٍ . قِيلَ : لَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَوْصَلَ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا
لَمْ تَكُنْ جَزَاءً أَوْ اسْتَفْهَامًا لَمْ تَكُنْ إِلَّا مَوْصُولَةً .

فَإِنْ قُلْتَ : أَجْعَلُهَا اسْتَفْهَامًا . قِيلَ : قَدْ أَحَلُّتَ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ جَعَلْتَهَا جَزَاءً وَاسْتَفْهَامًا فِي
حَالٍ ، وَمَتَى كَانَتْ فِي أَحَدِهِمَا بَطَلَ الْآخَرُ .

فَإِنْ قُلْتَ : أَرْفَعُ فَأَقُولُ / : أَيُّ مَنُ يَأْتِينِي آتِيهِ ؟ - فَذَلِكَ جَيِّدٌ ؛ لِأَنَّكَ جَعَلْتَ (يَأْتِينِي)
صَلَةً ، وَ(آتِيهِ) خَبِيرًا ، وَ(يَا) اسْتَفْهَامًا . فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيُّ الْقَوْمِ آتِيهِ . وَאו فَصَلْتَ (يَا)
مِنْ (مَنْ) لِحَاجَازٍ فَقُلْتَ : أَيُّ مَنُ يَأْتِينِي آتِيهِ ؛ فَكَانَتْ (أَيُّ) اسْتَفْهَامًا ، وَ(مَنْ) لِلْجَزَاءِ .

وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ : مَنُ مَنُ يَأْتَانَا نَكْرَمُهُ ؟ لَكَانَ جَيِّدًا . تَجْعَلُ الْمَاءَ فِي نَكْرَمِهِ رَاجِعَةً إِلَى
(مَنْ) الْأَوَّلَى ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : مَنِ الرَّجُلِ الَّذِي مَنُ أَتَانَا مِنَ النَّاسِ أَتَيْنَاهُ ؟

(١) اكْتَسَبَ ذَلِكَ مِنَ الْإِضَافَةِ إِلَى اسْمِ الشَّرْطِ .

هذا باب

(أَيَّ) إِذَا كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا مُسْتَثْبِتًا^(١)

إِذَا قَالَ لَكَ رَجُلٌ : رَأَيْتَ رَجُلًا - قُلْتَ أَيًّا ؟ وَذَلِكَ أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَحْكِيَ كَلَامَهُ .

فَإِنْ قَالَ : جِئَنِي رَجُلٌ . قُلْتَ : أَيُّ ؟ مَوْقُوفَةٌ . فَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ : أَيُّ يَا فَتَى ؟ لِأَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ كَالَّذِي اسْتَفْهِمْتَ عَنْهُ .

فَإِنْ قَالَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ . قُلْتَ فِي الْوَقْفِ : أَيُّ ؟ مَوْقُوفٌ . كَمَا تَقُولُ فِي الْمَخْفُوضِ :
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ . فَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ : أَيُّ ؟ / يَا فَتَى ؟

$\frac{2}{570}$

فَإِنْ قَالَ : جِئَتْنِي امْرَأَةٌ - قُلْتَ : أَيَّةٌ ؟ فَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ : أَيَّةٌ يَا فَتَى ؟

وَكَذَلِكَ النِّصْبُ وَالْخَفْضُ . تَنْصِبُ إِذَا نَصَبَ ، وَتَخْفِضُ إِذَا خَفَضَ حِكَايَةً لِقَوْلِهِ ،
وَتَقِفُ بِلا حَرَكَةٍ وَلَا تَنْوِينُ .

فَإِنْ ثَنَيْتَ فَقَالَ : جِئَنِي رَجُلَانِ - قُلْتَ : أَيَّانُ ؟ .

فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ أَوْ مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ - قُلْتَ : أَيَّيْنِ ؟ عَلَى حِكَايَةِ كَلَامِهِ .

وَإِنْ قَالَ : جِئَتْنِي امْرَأَتَانِ - قُلْتَ : أَيَّتَانِ ؟ . وَفِي النِّصْبِ وَالْخَفْضِ : أَيَّتَيْنِ ؟ وَتَكْسِرُ
النُّونَ فِي الْوَصْلِ ، لِأَنَّهَا نُونُ الْاِثْنَيْنِ .

فَإِنْ قَالَ : جِئَنِي رَجُلًا - قُلْتَ : أَيُّونُ ؟ . فَإِنْ وَصَلْتَ فَتَحْتَ النُّونَ .

(١) فِي سِيبَوِيهِ ج ١ ص ٤٠١ « بَابُ أَيَّ إِذَا كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا بِهَا عَنْ تَكْرَرِ .

وَذَلِكَ لِوَأَنَّ رَجُلًا قَالَ : رَأَيْتَ رَجُلًا قُلْتَ : أَيَّا ، فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ قُلْتَ : أَيَّيْنِ ، وَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ رَجُلًا قُلْتَ : أَيُّيْنِ ، فَإِنْ أَلْحَقْتَ (يَا فَتَى) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَهِيَ عَلَى حَالِهَا قَبْلَ أَنْ تَلْحَقَ (يَا فَتَى) .

وَإِذَا قَالَ : رَأَيْتَ امْرَأَةً قُلْتَ : أَيَّةٌ يَا فَتَى - فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ امْرَأَتَيْنِ قُلْتَ : أَيَّتَيْنِ يَا فَتَى - فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ نِسَاءً قُلْتَ : أَيَّاتِ يَا فَتَى فَإِنْ تَكَلَّمَ بِمَجْمُوعٍ مَا ذَكَرْنَا مَجْرُورًا جَرَرْتَ (أَيَّا) وَإِنْ تَكَلَّمَ بِهِ مَرْفُوعًا رَفَعْتَ (أَيَّا) لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَسْتَفْهِمُ عَلَى مَا وَضَعَ الْمُتَكَلِّمُ عَلَيْهِ كَلَامَهُ » .

وإن قال : مررت برجال أو رأيت رجالا - قلت أيين ؟ .

وإن قال : جاعني نساء - قلت : أيات ؟ . فإن وصلت قلت : أيات يا فتى ؟

وإن قال : مررت بنساء أو رأيت نساء - قلت : أيات يا فتى ؟ إذا وصلت ، فإن وقفت فبغير حركة ولا تنوين . على ما وصفت لك .

وإن شئت قلت في جميع هذا ، ذكرنا كان أو أنثى ، جمعا كان أو واحدا ، أي يا فتى إذا كان مرفوعا ، وأيآ ، وأي / ، ، إذا كان منصوبا أو مخفوضا ؛ لأن (أيآ) يجوز أن تقع للجماعة على لفظ واحد ، وللمؤنث على لفظ المذكر ، وكذلك التثنية ؛ لأنها بمنزلة (من) و(ما) ؛ لأنهما في جميع ما وقعتا عليه على لفظ واحد .

وإنما جاز في (أي) التثنية والجمع دون أخواتها ؛ لأنها تضاف ، وتفرد ، ويالحقها التنوين بدلا من الإضافة ؛ فلذلك خالفت أخواتها .

وإن شئت تركت الحكاية في جميع هذا ، واستأنفت . فرفعت على الابتداء والخبر ، فقلت : أي يا فتى ؟ لأنك لو أظهرت الخبر لم تكن (أي) إلا مرفوعة ؛ نحو قولك : أي من ذكرت ، وأي هؤلاء ؟ .

هذا باب

(أَيَّ) إذا كنت مستثبناً بها عن معرفة

إذا قال رجل : رأيت عبد الله . فَإِنَّ الاستفهام أَيُّ عبد الله ؟ لا يكون إِلَّا ذلك^(١) ؛ لِأَنَّ (أَيَّاً) ابتداء ، وعبدُ الله خبره .

ولو قلت : أَيُّ يا فتى لم يكن إِلَّا للنكرة ؛ لِأَنَّكَ جعلتها شائعة ، إذا لم تخصَّص / بها اسماً . $\frac{2}{572}$

واو قال قائل : أَيُّ يا فتى ؟ على أَنه أراد أَن عبد الله هذا مَن يَنكِّره فهو عنده شائع بمنزلة رجل لجاز . وليس بالوجه . فَأَمَّا «مَنْ عبد الله ونحوه» ، فبإبه ظاهر .

وإذا قلت : رأيت أَخَوَيْكَ - فَإِنَّ الوجه أَن يقول : أَيُّ أَخَوَاكَ ؟ على اللفظ أو المعنى ؛ والحمل على المعنى حَسَنٌ . وهو الذى يختاره مَنْ بَعَدَ سيبويه أَن يقول : مَنْ أَخَوَايَ ؟ لِأَنَّهُ قد فهم القصة فعنها يجيب ، وكذلك رأيت الرجل ، ومررت بالرجل .

فإن قال : رأيت الرجلَيْنِ أو أَخَوَيْكَ فقلت : أَيَّانِ الرجلان ، وَأَيَّانِ أَخَوَى ؟ فهذا الذى يختاره الذحويون .

والإفراد فى (أَيَّ) الذى بدأنا به حَسَنٌ ؛ لما ذكرنا فى الباب الذى قَبْلَهُ .

واو قلت : رأيت الرجالَ ، أو مررت بالرجلِ ، أو جاعى الرجالُ - لقلت : أَيُّونَ الرجالُ ؟ وأَيُّ الرجالُ ؟ على ما وصفت لك .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠١ « فإذا قلت : رأيت عبد الله ومررت بعبد الله قال : فإن الكلام الا تقول : أيا ولكن تقول : من عبد الله وأى عبد الله لا يكون إذا جئت بأى إلا الرفع كما أنه لا يجوز إذا قال : رأيت عبد الله أن تقول : منا . وكذلك لا يجوز إذا قال : رأيت عبد الله أن تقول : أيا ولا تجوز الحكاية فيها بعد أى كما جاز فيما بعد من ، وذلك إنه إذا قال : رأيت عبد الله قلت : أى عبد الله وإذا قال : مررت بعبد الله قلت : أى عبد الله . »

واعلم أنه إذا ذكر شيء من غير الآدميين - وقعت عليه (أى) كما تقع على الآدميين ؛
لأنها عامة ، وليست ك(من) .

وذلك أنه لو قال : ركبت حماراً - لكان الجواب : أياً ؟ أو قال : مررت بحمار - لقلت .
أى يا فنى ؟ . فإن وقعت قلت : أى ، على ما شرحت لك .

وإن قال : هذا الحمار - قلت : أى الحمار ؟ كما كنت قائلًا فى الآدميين .

هذا باب

(مَنْ) إذا كنت مستفهما بها عن نكرة^(١)

إذا قال لك رجل : رأيت رجلاً ، فإنَّ الجواب أن تقول : مَنْ ؟ . أو قال : جاءني رجل ، فإنَّك تقول : مَنْ ؟ . أو قال : مررت برجل ، قلت : مَنْ ؟ وليست هذه الواو والياء والألف اللواحق في (مَنْ) إعراباً ، ولكنَّهنَّ لِحِصْنٍ في الوقف للحكاية . فهنَّ داليل ، ولسنَّ بإعراب .

فإن قال : جاءني رجلان ، قلت : مَنْ ؟ . وإن قال : مررت برجلين أو رأيت رجلين ، قلت : مَنْ ؟ . وإن قال : رأيت امرأة أو هذه امرأة أو مررت بامرأة قلت : مَنْ ؟ .

فإن قال : جاءني امرأتان . قلت : مَنْ ؟ . تسكَّن النون ، كما كانت في (مَنْ) ساكنة . وإنما حرَّكتها فيما قبلُ من أجل ما بعدها ، لأنَّ هاء التانيث لا تقع إلا بعد حرف متحرك ، وكذلك حروف التثنية ، أعني : الياء ، والألف لسكونهما /

فأمَّا قولك : مَنْ ، وَمَنْ — فإنَّما حرَّكت معها النون لعلَّتين .

إحدهما : قولك في النصب ، مَنْ ؛ لأنَّ الألف لا تقع إلا بعد مفتوح . فلمَّا حرَّكت في النصب حرَّكت في الخفض والرفع ؛ ليكون المجزئ واحداً .

والعلة الأخرى : أنَّ الياء والواو خفيفتان . فإن جعلت قبل كل واحدة منهما الحركة التي هي منها ظهرتا ، وتبينتا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠١ « بأن » من إذا كنت مستفهماً بها عن نكرة .

اعلم انك تني (مَنْ) إذا قلت : رأيت رجلين كما تني أبا وذلك قولك : رأيت رجلين فتقول : منين كما تقول : أين وأتاني رجلان فتقول : منان وأتاني رجال فتقول : منون وإذا قلت : رأيت رجلاً قلت : منين كما تقول : أين وإن قال : رأيت امرأة قلت : منه كما تقول : أية فإن وصل قال : من يا فتى للواحد وللأثنين ولجميع وإن قال : رأيت امرأتين قلت : منيتين كما قلت : أينين إلا أن النون مجزومة فإن قال : رأيت نساء قلت : منات كما قلت آيات .

فإن قال لك : جاعني رجال - قلت : مَنُونُ ؟ .

وإن قال : مررت برجال ، أو رأيت رجالا - قلت : مَنِينُ ؟ .

وإن قال : رأيت نساء ، أو مررت بنساء ، أو جاءتنى نساء - قلت : مَنَاتُ ؟ .

فإن وصلت قلت في جميع هذا : مَنُ يا فتى ؟ لأنها الأصل ، وإنما ألحقت تلك الدلائل في الوقف ، فصرن بمنزلة ما يلحق في الوقف مما لا يثبت في الوصل .

فأما الوصل فليس فيه إلا ما ذكرت لك ؟ [لأنَّ (مَن) في النصب والرفع ، والخفض، والمؤنث ، والمذكر] (١) والتثنية ، والجمع - على لفظ واحد . تقول : رأيت مَن في الدار ، وجاعني مَن في الدار . وقد شرحنا العلة في ذلك .

فإن اضطرَّ شاعر جاز أن يصل بالعلامة . وإيس ذلك بحسن . قال الشاعر :

/ أتوا نارِي فقلتُ : مَنُونُ أنتمُ ؟ فقالوا : الجِنُّ . قلتُ : عُمُوا ظلّاما (٢)

٢
٥٧٤

(١) تصحيح السيراني .

(٢) استشهد به سيوريه ج ١ ص ٤٠٢ على جمع منون في الوصل للضرورة وإنما يجمع في الوقف .

وفي الخصائص ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ « فأما قوله .

أتوا نارِي فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عمو ظلّاما

ويروى :

أتوا نارِي فقلت منون قالوا .

من رواه هكذا فإنه أجرى الوصل بجرى الوقف .

فإن قلت : فإنه في الوقف إنما يكون منون الساكن النون وأنت في البيت قد حرّكته فهذا إذن ليس على نية الوقف ولا على نية الوصل .

فالجواب : أنه لما أجراه في الوصل على حده في الوقف فأنشأ الواو والنون التقيا ساكنين ، فاضطر حينئذ إلى أن حرّك النون لإقامة الوزن . فهذه الحركة إذن إنما هي حركة مستحدثة لم تكن في الوقف وإنما اضطر إليها الوصل .

وأما من رواه : « منون أنتم » فأمره مشكل وذلك أنه شبه (من) بأى فقال : منون أنتم على قوله : أيون أنتم » .

* قال ابن السيراني : وإنما قال لهم : عمو ظلّاما لأنهم جن وانتشارهم بالليل ، فناسب أن يذكر الظلام كما يقال لبني آدم إذا أصبحوا : عمو صباحا . وقال ابن السيد : معنى عمو : أنعموا . يقال : عم صباحا بكسر العين وفتحها ويقال : وعم يعم من باب وعد يعد ، وورث يرث .

واو قال قائل - إذا قيل له : جاءني رجال- مَنْ؟ وإن قيل له : رأيت رجالا قال : منا ؟
أو مررت برجال فقال : مَنْ؟ يلحق العلامة ، ولا يُثنى ؟(مَنْ) ولا يجمعها - كان جائزاً .
والأكثر ما بدأنا به . وقياس (مَنْ) فيها ما ذكرت لك ما تقدم شرحه من أنها مفردة تقع
للجميع وللإثنين وغير ذلك ، ولا تظهر فيها علامة .

= وذهب قوم إلى أن يعم محذوفه من ينعم فإذا قيل : (عم) بفتح العين فهو محذوف من أنعم المفتوح العين وإذا قيل : عم فهو
محذوف من ينعم المكسور العين .

= الفاء من (فقلت) عطفت جملة : (قلت) على أتوا وهي للترتيب الذكرى وهو عطف مفصل على مجمل ، ومنون أنتم :
جملة محكية بالقول و (منون) مبتدأ أو خبر ، والفاء من (فقالوا) عطفت مدخولها على قلت :
والجن خبر مبتدأ محذوف أى نحن الجن والجملة محكية بقالوا ، و (ظلاما) تمييز .

والبيت من أبيات أربعة رواها أبو زيد في نوادره ص ١٢٤ ونسبها لشعير بن الحارث . وجاء في قصيدة حائية منسوبة لجذع
ابن سنان أنظر الخزائن ج ٣ ص ٢ - ٧ وشواهد الشافية ص ٢٩٥ .

هذا باب

(مَنْ) إذا كنت مسترشداً بها عن إثبات معرفة

إذا قال لك رجل : جاءني عبد الله - فإنَّ السؤال إذا كنت تعرف جماعة كلَّهم عبدُ الله : مَنْ عبدُ الله ؟ .

وإذا قال : رأيت عبد الله - قلت : مَنْ عبدُ الله ؟

وإن قال : مررت بعبد الله - قلت : مَنْ عبدُ الله ؟

فهذا سبيل كلِّ اسم علمٍ مستفهم عنه أن تحكيه كما قال المخبر .

ولو قلت : في جميع / هذا : مَنْ عبدُ الله ؟ . كان حسنًا جيّدًا . وإنَّما حكيت ، ليعلم السامع أنَّك تسأله عن هذا الذي ذكر بعينه ، ولم تبتدئ السؤال عن آخر له مثلُ اسمه . والدليل على ذلك أنَّك أو قلت : «مَنْ» أو «فمن» لم يكن ما بعدهما إلَّا رفعًا ؛ لأنَّك عطفت على كلامه ، فاستغنيت عن الحكاية ؛ لأنَّ العطف لا يكون مبتدئًا^(١) .

فإن قال : رأيت أخاك ، أو مررت بأخيك - كان الاستفهام : مَنْ أخوك ، أو : مَنْ أخى ؟ ولا تحكى ؛ لأنَّ الحكاية إنَّما تصلح في الأسماء الأعلام خاصَّةً ، لما أذكره لك من أنَّها على غير منهاج سائر الأسماء .

وكذلك إن قال : رأيت الرجل يا فتى فقلت : مَنْ الرجل ؟

وكان يونس يُجرى الحكاية في جميع المعارف . ويرى بابها وباب الأعلام واحدا .

وقد يجوز ما قال ، وليس بالوجه . وإنَّما هو على قول من قيل له : عندي تمرتان فقال : دعني من تمرتان . وقيل له : رأيت قرشيًا فقال : ليس بقرشيًا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٣ « وأن أدخلت الواو والفاء في (من) فقلت : فن أو ومن لم يكن فيما بعده إلا الرفع ،

فهذا جائز وليس هو على الباب^(١) . إِنَّمَا تُحَكِّي الْجُمْلَ ؛ نحو : قلت : زيدٌ منطلقٌ ؛
لأنَّه كلامٌ قد عملَ بعضُهُ في بعض . وكذلك قرأت : الحمدُ لله ربَّ العالمين ، ورأيت على
خاتمه : الله أكبرُ .

ولا يصلحُ أن / تقول إذا قلت : رأيت زيدا ، ولقيت أخاك : ؟ لأنَّ ذلك إنما هو سؤال $\frac{2}{571}$
شائع في النكرة .

والكنى التي هي أعلام بمنزلة الأسماء . فهذا جملة هذا الباب .

وتشنيةُ الأعلام وجمعها يَرَدُّها إلى النكرة ، فتعرَّف بالألف واللام . فتصير بمنزلة رجل ،
والرجل ؛ نحو : رأيت زَيْدَيْن ، ورأيت الزَيْدَيْن إلَّا ما كان مضافاً إلى معرفة ، فإنَّ تعريفه
بالإضافة ؛ فتعريفه باق ؛ لأنَّ الذي أضيف إليه باقٍ ، وقد ذكرنا هذا في باب المعرفة والنكرة^(٢)

ولو قال رجل في جميع الجواب عن (مَنْ) - رفعاً تكلم به المتكلم أو نصبا أو خفضاً - فقال
المجيب : مَنْ عبدُ الله ؟ على الابتداء والخبر ، كان جيِّداً بالغاً ، وهو الذي يختاره سيبويه .
كما كان ذلك في (أَيِّ) وهو قول بني تميم ، وهو أقيس .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٣ « اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل : رأيت زيدا : من زيدا وإذا قال :
مرت بزيد قالوا : من زيد وإذا قال : هذا زيد قالوا : من زيد .

وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين .

فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المثلث كما قال بعض العرب : دعنا من تمرتان على الحكاية
لقوله : ماعنده تمرتان . وسمعت أعرابياً مرة وسأله رجل فقال : أليس قرشياً فقال : ليس بقرشياً حكاية لقوله فجاز هذا في
الإسم الذي يكون علماً غالباً على ذا الوجه ولا يجوز في غير الإسم الغالب كما جازفيه وذلك لأنه الأكثر في كلامهم وهو العلم
الأول الذي به يتعارفون » .

(٢) سيأتي حديث ذلك في الجزء الثالث ، باب تشنية الأسماء ص ٦٠٧ من الأصل .

وانظر قوله في ص ١٦١ من هذا الجزء : وتقول : عندي ثلاثة محمدنين وخمسة جعفرين .

هذا باب

(مَنْ) إذا أردت أن يُضاف لك الذى تسأل عنه^(١)

اعلم أن رجلاً أو قال : رأيت زيدا ، فلم تدر أى الزيود هو ؟ - لكان الجواب على كلامه أن تبتدى فتقول : القرشى / أم الثقنى أم الطويل أم القصير ؟ .

وكذلك يرد عليك الجواب فيقول : القصيرُ يافى ونحو ذلك . لأن الكلام يرجع إلى أوله . ألا ترى لو أن قائلاً قال : كيف أصبحت ، أو كيف كنت ؟ لكان الجواب أن تقول : صالحاً ؛ لأن (كيف) فى موضع الخبر^(٢) . كأنه قال : أصالها أصبحت أم طالها ؟ فأجيبته على مقدار ذلك .

واو قلت : صالحٌ ونحوه لجاز ، تدعُ كلامه ، وتبتدىء كأنك قلت : أنا صالح . وكذلك يجوز : القرشى أم الثقنى ؟ تركت كلامه ، وابتدأت فقلت : أهذا الذى ذكرت زيد القرشى أم زيد الثقنى .

وكذلك أو قال لك : القرشى على (هو) لكان جائزاً حسناً ، لأنه غير خارج من المعنى .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٤ « باب من إذا أردت أن يضاف لك من تسأل عنه .

وذلك قولك : رأيت زيدا فتقول : متى فإذا قال : رأيت زيدا وعمراً قلت المنين فإذا ذكر ثلاثة قلت : المنين وتحمل الكلام على ما حمل عليه المستول إن كان مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً كأنك قلت القرشى أم الثقنى فإن قال : القرشى نصب وإن شاء رفع على هو كما قال : صالح فى كيف أنت .

(٢) (كيف) اسم أو ظرف انظر الخلاف فى ذلك فى المعنى ج ١ ص ١٧٤ .

هذا باب

الصفة التي تُجَعَل وما قبلها بمنزلة شيء واحد
فيحذف التنوين من الموصوف

وذلك قولك : هذا زيدُ بنُ عبد الله ، وهذا عمروُ بنُ زيد . والكنية كالاسم . تقول :
هذا أبو عمرو بن العلاء يا فتى ، وهذا زيدُ بنُ أبي زيد . فهذا الباب والوجه^(١) .

فإنما أكثر التحويين فيذهبون إلى أنَّ التنوين / إنما حُذِفَ لالتقاء الساكنين ، وكان في $\frac{2}{578}$
هذا لازماً ؛ لأنهما بمنزلة شيء واحد .

فإن كان في غير هذا الموضع فالمختار والوجه في التنوين التحريك لالتقاء الساكنين ؛
لأنَّ الحذف إنما يكون في حروف المد واللين خاصة . وإنما جاز في التنوين لمضارعه إياها .
وأنه يقع كثيراً بئلا منها ، وتزاد في الموضع الذي تزداد فيه . لا تنفك من ذلك . فلما أشبهها
وجرى معها - أجرى مجراها معها في اضطرار الشاعر وفيما ذكرت من هذا الاسم والصفة .

فإنما ما جاء من هذا في الشعر فقوله :

عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٧ « باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء . . وذلك كل اسم غالب وصف بابن ثم أضيف إلى
اسم غالب أو كنية أو أم وذلك قولك : هذا زيد بن عمرو وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم لأن التنوين
حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن .

ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان وذلك قولك : اضرب ابن زيد وأنت تريد الخفيفة وقولهم : لد الصلاة في لندن
حيث كثر في كلامهم » .

(٢) روى المبرد هذا البيت في هذا الفصل بروايتين : عمرو الذي هشم الثريد وعمرو الملا واقتصر في الكامل ج ٣ ص ٨٦
على الرواية الأولى ، فنقده على بن حمزة في كتابه التنبيهات على أغاليط الرواة بقوله :

« والرواية : عمرو الملا ، وتغيير مثل هذا المشهور قبيح جداً . وعمرو الملا هاشم ، وما ينبغي لماعقل من المسلمين أن يجهل
هذا البيت ، وفيمن قيل ؟ وكيف روايته ؟ »

وقال الآخر :

حُمَيْدٌ الَّذِي أَمْسَجَ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعِ (١)

وَنُشْدِي بِبَيْتِ أَبِي الْأَسْوَدِ :

فَالْفَيْئُتُسُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا (٢)

= وهذا تحامل من ابن حمزة فالمراد لم يجهل الرواية الأخرى وقد ذكرها في المقتضب .

وفي المنصف ج ٢ ص ٢٣١ « ومن روى عمرو العلاء فلاحجة في إنشاده لأنه مضاف »

وفي الروض الأنف ج ١ ص ٩٤ « ذكر أصحاب الأخبار أن هاشماً كان يستعين على طعام الحاج بقريش فيوفدونه بأموالهم ، ويمينونه ، ثم جاءت أزمة شديدة ، فكره أن يكلف قريشا أمر الرفادة ، فاحتل إلى الشام بجميع ماله ، واشترى به أجمع كمكاً ودقيقاً ، ثم أتى الموسم ، فهشم ذلك الكمك هشياً ، ودقه دقا ، وصنع للحاج طعاماً مثل الثريد وبذلك سمى هاشماً لأن الكمك اليابس لا يثرد وإنما يهشم هشماً ، فبذلك مدح حتى قال شاعرهم فيه وهو عبد الله بن الزبرى :

كَانَتْ قَرِيشٌ بَيْضَةٌ فَتَفَقَّاتْ فَانْحُ خَالَصُهُ لَعِبْدِ مَنْافِ
الْخَالِطِينَ فَقَيَّسَرَهُمْ بِغَنِيِّهِمْ وَالظَّاعِنِينَ لِرَحْلَةِ الْأَضْيَافِ

ثم روى الشاهد هكذا :

عَمَرُو الْعَلَا هَشَمَ الشَّرِيدَ لِقَوْمِهِ قَوْمٌ بِمَكَّةَ مُسْتَتِينَ عَجَافِ

فعل مارواه السهيل تكون القوافي مجرورة .

أستو : أصابهم قحط وجذب .

وانظر نوادر أبي زيد ص ١٧٦ وفي الاشتقاق ص ١٣ نسبة لمطروود بن كعب الخزاعي ونسب في اللسان لابنة هاشم في (هشم) ولابن الزبرى في (سنت ، مج) .

(١) ذكره في الكامل أيضاً ج ٣ ص ٨٦ .

وفي معجم البلدان : « أمج : بالجم وفتح أوله وثانيه بلد من أعراض المدينة مها حميد الأحمي ، دخل على عمرو بن عبد العزيز وهو القائل :

شَرِبْتُ الْمَدَامَ فَلَمْ أَفْلَحْ وَعُوتِبْتُ فِيهَا فَلَمْ أَسْمَعْ
حُمَيْدُ الَّذِي أَمْسَجَ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعِ
عَلَاهُ الْمَشِيبُ عَلَى حُبِّهِمَا وَكَانَ كَرِيماً فَلَمْ يَنْزِعْ »

وانظر آمالي الشجري ج ١ ص ٣٨٢ والخزانة ج ٤ ص ٥٥٥ واللسان (أمج) .

(٢) استشهد به سيويه ج ١ ص ٨٥ على حذف التنوين من ذاكر ونصب لفظ الجلالة وقال الأعلم : في حذف التنوين

لالتقاء الساكنين وجهان :

على أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين .

وقرأ بعض القراء (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ)^(١) وأما الوجهُ فإثبات التنوين / وإنما $\frac{٢}{٥٧٩}$ هذا مجاز .

فمن ذهب إلى أنَّ حذفَ التنوين لالتقاء الساكنين قال : « هذه هندُ بنتُ عبد الله » فيمن صرفَ هنداً ؛ لأنَّه لم ياتح ساكنان فكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أنَّ الحذفَ جائز ، لأنَّهما بمنزلة اسم واحد لالتقاء الساكنين ، ويحتج بما ذكرته لك في النداء^(٢) من قوخم : يا زيدُ بنَ عبدِ الله ، وقال : هذا هو بمنزلة قولك : هذا امرؤ ، ومررت بامرئ ، ورأيت امرأ . تكونُ زيدُ بنُ عبد الله ، ومررت بزيد بن عبد الله ، ورأيت بن عبد الله . فيقول : « هذه هندُ بنتُ عبد الله » فيمن صرفَ هنداً .

واعلم أنَّ الشاعر إذا اضطرَّ رده إلى حكم النعت والمنعوت فقال : هذا زيدُ بنُ عبد الله ؛ لأنَّه وقف على زيد ، ثمَّ نعتَه . وهذا في الكلام عندنا جائز حسن . فمن ذلك قوله :

« جاريةٌ من قَيْسِ ابنِ ثَعْلَبَةٍ »^(٣) *

= أحدها : أن يشبه بحذف النون الحفيفة إذا لقيها ساكن كقولك : اضرب الرجل تريد : اضربن .
والوجه الآخر : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بآبن مضاف إلى علم .

قال أبو الحسن : سمعت محمد بن يزيد المبرد يقول : سمعت عمارة يقرأ : « لا الليل سابق النهار » (ينصب النهار دون تنوين سابق) قال أبو الحسن : والأول « سابق النهار (تنوين سابق) » .
ولا ذكر الله - إنما الضرورة قوله : عمرو الذي هشم الثريد وهو في في النعت أسهل منه في الخبر - وجعل ابن هشام في المعنى حذف التنوين لالتقاء الساكنين من القلة .

ألمى : بمعنى وجد ينصب مفعولين ، استعجب : طلب العتاب . والمعنى : ذكرته ما كان بيننا من اليهود وعاتبته على تركها فوجدته غير طالب رضائي .

والبيت لأبي الأسود الدؤلي ، وله قصة في الخزائن ج ٤ ص ٥٥٤ - ٥٥٧ والسيوطي ص ٣١٦ ودلائل الإعجاز ص ٢٦٩

تقدم في ج ١ ص ١٩

(١) الإخلاص : ١ - وقراءة حذف التنوين من الشواذ . انظر شواذ ابن خالويه ص ١٨٢ .

(٢) سيأت ذلك في الجزء الرابع ص ٥٥٩ من الأصل .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٨ على إثبات تنوين قيس الموصوف بآبن للضرورة . قال ابن الحاجب في الإيضاح : وزعم قوم إن (ابن ثعلبة) بدل ليخرج البيت عن الشذوذ وهو بعيد لأن المعنى على الوصف أيضاً فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال ابن بدلا .

فإن كان الثاني غير نعت لم يكن في الأول إلا التنوين . تقول : رأيت زيدا ابن عمرو ؛ لأنك وقفت على زيد ، ثم أبدلت منه ما بعده .

ولو قلت : هذا زيدُ ابنُ أخيك - لم يكن في (زيد) إلا التنوين ؛ لأن قولك : «ابن أخيك» ليس بعلم ، ولأنك / إنما تحذف التنوين من العلم إذا كان منسوباً إلى علمٍ مثله . وكذلك : هذا رجلُ ابنُ رجلٍ نعرفه ، وهذا زيدُ ابنُ زيدك ؛ لأنك جعلت (زيداً) الثاني زكرة ، ثم عرّفته بالإضافة .

ولو قلت : هذا زيدُ بَنِي عمرو - لم يكن إلا التنوين ؛ لأنه ليس مما كثر ، فحذف ، ولا اتقى ما كنان .

ولو قلت : هذا زيدُ ابن أبي عمرو ، و(أبو عمرو) غير كُنية ، واكنك أردت أن أباه أبو آخر يقال له عمرو - لم يكن في (زيد) إلا التنوين ، إلا في قول من قرأ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ) وقد مضى تفسيره^(١) . ومن قال بالبدل قال : يا زيدُ ابنَ عبد الله ؛ لأنه دعا زيدا ، ثم أبدل منه . فهذا كقوله : يا زيدُ أخا عبد الله . فعلى هذا يجرى هذا الباب .

فأما القراءة فعلى ضربين :

قرأ قوم (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ) ؛ لأنه ابتداء وخبر ، فلا يكون في (عُزَيْر) إلا التنوين .

= وأبو الفتح جعل البيت ضرورة في الخصائص ج ٢ ص ٤٩١

وجعل في سر الصناعة (ابن) بدلا . جارية : خبر مبتدأ محذوف ، أى هذه جارية ، (من قيس) صفة لها .

والبيت مطلع أرجوزة للأغلب العجل وبعبه :

كريمةُ أخوالها والعصبة

انظر الخزانة ج ١ ص ٣٣٢ وأمال الشجرى ج ١ ص ٣٨٢

(١) انظر الصفحة السابقة .

ومن قرأ (عزير ابن الله) فإنما أراد خبر ابتداء^(١) كأنهم قالوا : هو عزير بن الله ، ونحو $\frac{٧}{٥٨١}$ هذا مما يُضمر . ويكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين وهو يريد الابتداء والخبر . فيصير كقولك : زيد الذى فى الدار . فهذا وجه ضعيف جداً ؛ لأنَّ حقَّ التنوين أن يُحرَّك لالتقاء الساكنين إلا أن يضطرَّ شاعر على ما ذكرت لك فيكون كقوله :

عمرو العلاء هَئِمْ الثريدَ لقَوْمِهِ ورجالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافٌ^(٢)

(١) التوبة : ٣٠ - القراءتان بتنوين عزير وبحذف تنويه من السبعة . قال فى الأتحاف ص ٢٤١ « فاصم والكسائي ويمتوب بالتنوين مكسوراً وصلاً على الأصل وهو عربى من التمييز وهو التعظيم فهو اسم أمكن نخب عنه بابن وقيل عيرافى . والباقيون بغير تنوين إما لكونه غير منصرف للعجمة والتعريف أو لالتقاء الساكنين » .

وقال أبو حيان : « وعلى كلتا القراءتين فابن خبر ومن زعم أن حذف التنوين من عزير لالتقاء الساكنين كقراءة (قل هو الله أحد الله الصمد) ، أو لأن ابنا صفة لعزير وقع بين علمين فحذف تنوينه والخبر محذوف ، أى الهنا ومعبودنا - فقله مشتمل ؛ لأن الذى أنكر عليهم إنما هو نسبة النبوة إلى الله تعالى » .

وانظر الكشف ج ٢ ص ١٤٨ ودلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر ص ٢٦٩

(٢) نقلنا عن المصنف أن رواية : عمرو العلاء . لاشاهد فيها إذ حذف التنوين للإضافة ويجوز أن يكون (العلاء) صفة على حذف مضاف والأصل عمرو صاحب العلاء وقد يكون المبرد لحظ هذا فاستشهد به على الروايتين لحذف التنوين .

هذا باب

ما يلحق الاسم والفعل وغيرهما
ممّا يكون آخر الكلام في الاستفهام

إذا أردت علامة الإنكار لأن يكون الأمر على ما ذكر أو على خلاف ما ذكر .
وهي واو تلحق المرفوع والمضموم ، وياء تلحق المخفوض والمكسور ، وألف تلحق المفتوح
والمندسوب ، وتلحقها بعد كل حرف من هذه الحروف ؛ لأن حروف اللين خفية . فإنما تلحق
الهاء لتوضح الحرف ، كما تلحق في النذبة ونحوها .

وُجد هذا الباب هكذا وهو ترجمة باب / لم نذكر شرحه والباب معروف في كتاب
سيبويه وكذا وقع هذا .

٢
٥٨٢

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٦ « باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام .

إذا أنكرت أن تثبت رأيي على ما ذكر أو أنكرت أن يكون رأيي على خلاف ما ذكر فالزيادة تتبع الحرف الذي هو قبلها
الذي ليس بينه وبينها شيء فإن كان مضموماً فهي واو وإن كان مكسوراً فهي ياء وإن كان مفتوحاً فهي ألف وإن كان ساكناً
تحركه ثلثا يسكن حرفان فيتحرك كما يتحرك في الألف » .

والباب طويل في سيبويه ٤٠٦ - ٤٠٧

هذا باب

القَسَمُ^(١)

اعلم أن للقَسَمِ أدواتٍ تُوصِّلُ الحَلِفَ إلى المُقَسِّمِ به ؛ لأنَّ الحَلِفَ مضمَرٌ مَطْرَحٌ لعلم السامع به ؛ كما كان قولك : يا عبد الله محدوقاً منه الفِعْلُ لما ذكرت لك .

وكذلك كلُّ مُسْتغْنَى عنه فإن شئت أظهرت الفعل ؛ كما أنك تقول : يا زيدُ عمرا ، أي عليك عمرا : وتقول : الطريقُ يا فتى ، أي ظلُّ الطريق ، وترى الراعي قد رمى ، فنسمع صوتاً فتقول : القرطاسُ والله ، أي : أَصَبْتَ .

وإن شئت قلت : خلَّ الطريق ، ويا زيدُ عليك عمرا ، وَأَصَبْتَ القرطاسُ يافتي^(٢) .

وكذلك قوله عزَّ وجلَّ : (بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ^(٣)) إنما هو : اتَّبِعُوا ؛ وذلك لأنَّه جوابُ قوله : (كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى) .

فهكذا القَسَمُ في إضمار الفعل وإظهاره . وذلك قوله : أحلف بالله لأفعلن . وإن شئت قلت : بالله لأفعلن . والباءُ موصَّلةٌ ؛ كما كانت موصَّلةً في قولك : مررت بزيد . فهي والواو تدخلان على كلِّ مُقَسِّمٍ به^(٤) ؛ لأنَّ الواو / في معنى الباء ؛ وإنما جُعِلَتْ مكانَ الباء ، والباءُ هي الأصلُ ؛

^٢
٥٨٧

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٣ باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ « باب ما يضمَرُ فيه الفعل . . . وذلك إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج قاصداً في هيئة الحاج فقلت : مكة ورب الكعبة حيث ذكرت أنه يريد مكة كأنك قلت : يريد مكة والله : ويجوز أن تقول : مكة والله على قولك : أراد مكة والله كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه . . . ومن ذلك قوله عز وجل (بل ملة إبراهيم حنيفاً) أي بل اتبع ملة إبراهيم حنيفاً كأنه قيل لهم : اتبعوا حين قيل لهم (كونوا هوداً أو نصارى) .

أو رأيت رجلاً يسد سهماً قبل القرطاس فقلت : القرطاس والله أي يصيب القرطاس وإذا سمت وقع سهم في القرطاس قلت : القرطاس والله أي أصاب القرطاس . . . »

(٣) البقرة : ١٣٥

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٣ « وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر أكثرها الواو ثم الباء يدخلان على كل محلوف به ثم التاء ولا تدخل إلا في واحد وذلك قولك : والله لأفعلن ، وبالله لأفعلن (وتالله لأكيدن أصنامكم) . . . »

كما كان في مررت بزيد ، وضربت بالسيف يافتي ؛ لأنَّ الواو من مخرج الباء ، ومخرجُهما جميعاً من الشقة ، فلذلك أبدلت منها ؛ كما أبدلت من (رُب) في قوله :

« وَبَكَدَ لَيْسَ بِهِ أَنْيْسٌ ^(١) » .

لأنَّها لما أبدلت من الباء دخلت على رَبِّ لما أشرحه لك في بابها ^(٢) ؛ كما تدخل الإضافة بعضها على بعض . فمن ذلك قوله عز وجل : (يَخْمَضُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) ^(٣) أى : بأمر الله . وقال : (وَلَا ضَلَبَ لَكُمْ فِي جُنُوعِ النَّخْلِ) ^(٤) أى : على . وقال : (أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ) ^(٥) أى : يستمعون عليه . وقال الشاعر :

هُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِدْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا ^(٦)

وقال الآخر :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا ^(٧)

(١) سيأتى الحديث عنه في الاستثناء .

(٢) تكلم عن معنى (رب) وهو التقليل في الجزء الرابع ص ٤٥٥ من الأصل وذكر أنها حرف وليست باسم في الجزء الثالث ص ٥٠ ، ٥١ من الأصل وقال عنها أنها مختصة بالاسم ولا تدخل على الفعل إلا إذا اتصلت بها (ما) في ص ٤٨ ، ٥٥ من هذا الجزء .

(٣) الرعد : ١١

(٤) طه : ٧١

(٥) الطور : ٣٨

(٦) العبدى نسبة إلى عبد القيس . الأجْدَع : الأفف المقطوع ، والتقدير : فلا عطست شيبان إلا بأنف أجْدَع فعذف الموصوف ودعا عليهم بجَدْع الأنوف لصلبهم العبدى .
عطس : جاء من بابي ضرب ونصر .

ذكر البيت في الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ غير منسوب ، ونسبة أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٣١٣ إلى امرأة من العرب ، ونسبه الشجرى في أماليه ج ٢ ص ٢٦٧ إلى سويد بن بكاهل وكذلك السيوطى ص ١٦٤ وذكر قصيدته .

والشاهد فيه استعمال (فى) مكان (على) وانظر الاقتضاب ص ٤٣١ والجواليق ص ٣٥٢ والمخصص ج ١٤ ص ٦٤

(٧) ذكره في الكامل ج ٦ ص ٢٤٥ وقال أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٣١١ : « وما جاء من الحروف في موضع غيره . . . قوله : إذا رَضِيَتْ على بنو قشير . . . أراد عنى وجهه : أنه إذا رَضِيَتْ عنه أحبته وأقبلت عليه فلذلك استعمل على بمعنى عن » وانظر أيضاً ص ٣٨٩

أى عنى . وقال الآخر :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الظِّلَ بَعْدَ مَا رَأَتْ حَاجِبًا الشَّمْسِ اسْتَوَى فِتْرَةً^(١)

وسنفرد باباً لما يصلح فيه الإبدال وما يمتنع منه إن شاء الله .

— تقول / والله لأفعلن ، وتالله لأفعلن وتبدل التاء من الواو ، ولا تدخل من المقسم به إلّا فى $\frac{2}{584}$ (الله) وحده . وذلك قوله (وتالله لأكيدن أضنامكم^(٢)) ؛ وإنما امتنعت من الدخول فى جميع ما دخلت فيه الباء ، والواو ؛ لأنها لم تدخل على الباء التى هى الأصل ، وإنما دخلت على الواو الداخلة على الباء ؛ فلذلك لم تنصرف .

• فأمّا إبدالها من الواو فنحن نذكره مفسراً فى التصريف^(٣) . ألا ترى أنك تقول : هذا أتقى من هذا ، والأصل أوقى ، لأنه من وقيت . وكذلك ثراث . إنما هو وراث ، لأنه من ورثت . وتجاه فعال من الوجه . وكذلك ثخمة من الوخامة . وهذا أكثر من أن يخصى أو يؤتى بجميعه ، ونحن نستقصى شرحه فى باب التصريف إن شاء الله .

= وقال ابن هشام : « يحتمل أن يكون ضمن رضى معنى عطف وقد عد ابن عصفور هذا من الضرائر الشعرية فقال : ومنه إنابة حرف مكان حرف آخر ولم أره لغيره كيف وقد ورد فى القرآن والحديث » .

وقد أفرد له أبو الفتح باباً فى الخصائص ج ٢ ص ٣٠٦

البيت للقحيف العقيل من قصيدة يمدح بها حكيم بن المسيب .

جواب إذا قوله : أعجبنى وجواب القسم مخلوف يدل عليه جواب إذا . انظر الخزانة ج ٤ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ والسيوطى

ص ١٤٢ والمفنى ج ١ ص ١٢٦ ، ج ٢ ص ١٨٩

(١) ذكره فى الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ ونسبه لابن الظريفة (وهو يزيد) والشاهد فيه استعمال على إسماعيل بمعنى فوق .

حاجب الشمس : قرنبا ، وهو ناحية من قرصها حين تبدأ فى الطلوع وانظر أمالى الشجزي ج ٢ ص ٢٢٩ وأسرار العربية

ص ٢٥٦

(٢) الأنبياء : ٥٧ - وهذه الآيات والشواهد المذكورة فى الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ - ٢٤٥

(٣) ذكر فى الجزء الأول ص ٦٣ ، ص ٩١ ثم كرر هنا لثالث مرة .

واعلم أنك إذا حذفت حروف الإضافة من المقسم به نصبت^(١) ؛ لأن الفعل يصل / فيعمل ، فتقول : الله لأفعلن ؛ لأنك أردت أحلف الله لأفعلن . وكذلك كل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل ، فعمل فيما بعده ؛ كما قال الله عز وجل : (واختار موسى قومه سبعين رجلاً^(٢)) أى من قومه . وقال الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصِّصَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ^(٣)

أى من ذنب . وقال الشاعر :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ^(٤)

فتقول : الله لأفعلن . وكذلك كل مقسم به .

واعلم أن للقسم تعويضات من أدوته^(٥) تحل محلها ، فيكون فيها ما يكون في أدوات القسم وتعتبر ذلك بأنك لا تجمع بينها وبين ما هي عوض منه . فإن جاز الجمع بين شيئين فليس

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٤ : « واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبت كما تنصب حقاً إذا قلت : إنك ذاهب حقاً فالمحلف به مؤكد به الحديث كما تؤكد بالحق ويجر بحروف الإضافة ، كما يجز حق إذا قلت : إنك ذاهب بحق وذلك قولك : الله لأفعلن . . . »

فأما تأ الله فلا تحذف منه التاء إذا أردت معنى التعجب والله مثلها إذا تعجبت ليس إلا ومن العرب مزيقول : الله لأفعلن وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه توى . »

(٢) الأعراف : ١٥٥

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧ على أن الأصل من ذنب فحذف (من) واستغفر يتعدى إلى المفعول الثاني بمن . أراد بالذهب جميع ذنوبه بدليل « ليست محصية » والنكرة قد تم في الإثبات . الوجه : المقصد .

والبيت من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لا يعرف قائلها وانظر الخزانة ج ١ ص ٤٨٦ .

(٤) تقدم في ص ٣٦ ، ٨٦

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ « باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو وذلك قولك : أى ها الله ذا تثبت ألف (ها) لأن الذى بعدها مدغم ومن العرب من يقول : أى هله ذا فيحذف الألف التي بعد الهاء ولا يكون في المقسم ههنا إلا الجر لأن قولهم : (ها) صار عوضاً من اللفظ بالواو فحذفت تخفيفاً على اللسان ألا ترى أن الواو لا تظهر ههنا ، كما تظهر في قولك : والله - فتركهم الواو ههنا ألبت يدك على أنها ذهبت من هنا تخفيفاً على اللسان وعوضت منها (ها) ولو كانت تذهب من هنا ، كما كانت تذهب من قولهم : الله لأفعلن إذن لأدخلت الواو . »

أحدهما عَوْضًا ن الآخر ؛ ألا ترى أنك تقول : عليك زيدًا ، وإنما المعنى : خذ زيدًا ، وما أشبهه من الفعل . فإن قلت : « عليك » لم تجمع بينها وبين فِعْلٍ آخر / لأنها بدل من ذلك $\frac{2}{586}$ الفعل .

* * *

فمن هذه الحروف (هائه) التي تكون للتنبيه . تقول : لاها الله ذا ، وإن شئت قلت : لاهلله ذا . فتكون في موضع الواو إذا قلت : لا والله .

فأما قولك : (ذا) فهو الشيء الذي تُقسم به ، فالتقدير : لا والله هذا ما أقسم به . فحذفت الخبر لعلم السامع به^(١) .

فأما مدتها وإجراء المدغم بعدها في قولك : لا هالله ذا - فإنك أتيت بـ « ها » التي للتنبيه ، وثبتت الألف ؛ لأنَّ حروف المذَّ يقع وبعدها الساكن المدغم . وتكون المدة عَوْضًا من الحركة ؛ لأنَّك ترفع لسانك عن المدغم رفعةً واحدة . وقد مضى تفسير هذا^(٢) . فيكون كقولك : دابة ، وشابة ، ورادة وما أشبهه .

وأما قولك : لاهلله ذا - فإنك حذفت الألف من هاء التنبيه لما وصلتها ، وجعلتها عَوْضًا من الواو ؛ كما فعلت ذلك بها في هلم . و (ها) هذه^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ « وأما قولهم : ذا - فزعم الخليل أنه المحلوف عليه كأنه قال : أى والله للأمر هذا فحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم وقدم (ها) كما قدم قوم (ها) في قولهم : ها هو ذا وها أنذا وهذا قول الخليل .
وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣١٢ « وقال الخليل (ذا) من جملة جواب القسم وهو خبر مبتدأ محذوف أى الأمر ذا أو فاعل أى ليكون ذا أو لا يكون ذا والجواب الذى يأتي بعده نفيًا أو إثباتًا . بدل من الأول ولا يقاس عليه فلا يقال : ها الله أخوك أى لأنا أخوك ونحوه .

وقال الأخفش ذا من تمام القسم اما صفة لله أى الله الحاضر الناظر أو مبتدأ محذوف الخبر أى ذا تسمى فبعد هذا إما أن يجيء الجواب أو يحذف مع القرينة .

ومن هنا نرى أن المبرد اختار مذهب الأخفش وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ٧٠ - ٧١ وسيرة ابن هشام ج ١ ص ٢١٢ ج ٢ ص ٨١ ، ١٢٦ من الروض الأنف وشرح الشافية ج ٢ ص ٢١٣ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٨٣ - ٢٠٣

(٣) نقلنا ص ٥٥٠ مكان ص ٥٩٠ كما فعلنا العكس واستقام الكلام في الموضعين

/ هي التي تلحق في قولك : هذا . قلنا المعنى : لا والله هذا ما أقسم به لأنها للتنبيه ،
فالتنبيه يقع قبل كل ما نبهت عليه ، كما قل الشاعر :

تَعْلَمَنَّ هــا لِعَمْرِ اللَّهِ ذَا قَسَمٍ...جـاً فَأَقْدِرْ بِدَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ^(١)

أراد : تعلمن لعمر الله هذا قسما ، فقدّم (ها) . وقال الآخر :

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نَصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا وَذَا لِيَا^(٢)

يريد : وهذا ليا .

ومن هذه الحروف ألف الاستفهام إذا وقعت على الله وحدها ؛ لأنه الاسم الواقع على الذات .
وسائر أسماء الله - عز وجل - إنما تجرى في العربية مجرى النعوت . وذلك قولك : آله
لتفعلن .

وكذلك ألف أيم إذا ألحقها ألف الاستفهام لم تحذف ، وثبتت ؛ كما ثبتت مع الألف
واللام اللتين للتعريف في قولك : آ الرجل^(٣) قال ذاك ؟

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٤٥ على الفصل بين (ها) التنبيه و (ذا) بالقسم واستشهد به في ص ١٥٠ على التوكيد
بالنون الخفيفة .

ذرع الإنسان : طاقته - وأقصد بذرعك : مثل أورده الميدايق وقال عنه : يضرب لمن يتوعد أى كلف نفسك ما تطيق .
والذرع عبارة عن الاستطاعة كأنه قال : أقصد الأمر بما تملكه أنت لا بما يملكه غيرك أى توعد بما تسعه قدرتك (مجمع الأمثال
ج ٢ ص ٩٢) .

والبيت روى بروايتين : أقدر من بابي ضرب وقتل بمعنى قدر ، وأقصد بذراعيك - والباء بمعنى في .
قسما ، مصدر مؤكد لما قبله لأن معناه : أقسم - تعلمن : بمعنى أعلم ملازم للأمر .
والشاهد لزهير من قصيدة هدّد بها الحارث بن ورقاء . الديوان ص ١٦٤ - ١٨٣ . الخزانة ج ٤ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ ،
ج ٢ ص ٤٧٥ - ٤٧٦ .

(٢) استشهد به سيويه ج ١ ص ٣٧٩ على الفصل بالواو بين (ها) وذا والأصل وهذا لى .
وفي الخزانة - إنما جاز تقديم ها على الواو لأن (ها) تنبيه والتنبيه قد يدخل على الواو إذا عطفت جملة على أخرى كقولك :
ألا ان زيدا خارج وألا ان عمرا مقيم .

ونسب الأعم البيت إلى لبيد ، وكذلك نسب إليه الأندلسي في شرح المفضل . قال البغدادى : وأنا لم أره في ديوانه وكذلك
قال قبلى ابن المستوفى في شرح أبيات المفضل - الخزانة ج ٢ ص ٤٧٩ - ٤٨٠ وانظر ديوان لبيد ص ٣٦٠ فقد نقل محققه
كلام الخزانة .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٨٥ ، ١٦٤ ، ٢٥٣

وكذلك ألف الوصل إذا لحقتها الفاء جعلت / عوضا ، فثبتت ، ولم تُحذف ؛ كما ثبتت $\frac{2}{88}$ مع ألف الاستفهام . وذلك قولك : أَفَاللَّهُ لَتَفْعَلَنَّ^(١) .

ومن حروف القسم - إِلَّا أَنَّهَا تَقَعُ عَلَى مَعْنَى التَّعَجُّبِ - اللامُ . وذلك قولك : اللَّهُ مَا رَأَيْتَ كَالْيَوْمِ قَطُّ ، كما قال :

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيِّدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ^(٢)

وقد تقع التاء في معنى التعجب ، ولم نذكرها ها هنا لِأَنَّ ذِكْرَهَا قَدْ تَقَدَّمَ^(٣) . فهذا جُمْلَةٌ لهذه الحروف .

وسنبين لِمَ دخل بعضها على بعض ؟ ؛ كما شرحنا دخول الواو على التاء إن شاء الله .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٠٩ - ٣١٠ : « اعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا إلا في (الله) قسما عند البصريين ، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على (الله) ؛ نحو : المصحف لأفعلن ، وذلك غير جائز عند البصريين ، لاختصاص لفظة (الله) بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاص مملها بخصائص . فمنها : اجتماع (يا) واللام في يا الله ، ومنها قطع الهزة في (يا الله) ، وأنا لله ، وها الله ، ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بهاء التنبية .. »

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٤ على دخول اللام على اسم الله تعالى في القسم بمعنى التعجب . وفي الخزانة : روى المبرد : « الحيد » بفتح الحاء المهملة والمثناة التحتية وجعله مصدرا وهو اعوجاج يكون في قرن الوعل . ورواه ثعلب بكسر المهملة وكذا السكري وفسره بجمع حيدة وهي العقدة في قرن الوعل وقال بعضهم هو مصدر حاد يحيد حيدا بالسكون فحركة للضرورة ومعناه الروغان .

وروى : « ذو جيد » بالجيم ، وهو جناح مائل من الجبل ، وقيل : يريد به الظبي .

الوعل : التيس الجبلي . المشمخ : الجبل الشامخ العالي والباء بمعنى في ، والظيان : ياسمين البر . الآس : الریحان وإثما ذكرهما إشارة إلى أن الوعل في خصب فلا يحتاج إلى الإمهال فيصاد ، وقيل : الآس نقط من العسل يقع من النحل على الحجارة .

(لا) النافية حذفت من يبي وهو حذف قياسي لأن المضارع وقع جوابا للقم .

وهذا البيت من قصيدة نسبها السكري إلى أبي ذؤيب الهذلي وعزاها الحلواني إلى مالك ابن خالد الحناني وأنشده الرخشي في المفصل لعبد مناف الهزلي (في ابن يعيش ٩٨/٩ لعبد مناف الهذلي وكذلك في المفصل ج ٢ ص ٢٣٨) ونسبه سيبويه إلى أمية ابن أبي عائذ وقال ابن السيد هو لأبي زيد الطائي .

وهو في ديوان الهذليين ج ٣ ص ٢ للمالك بن خالد الحناني .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٣٦١ - ٣٦٢ ، ج ٤ ص ٢٣١ - ٢٣٣ ، والمخصص ج ١٣ ص ١١١ ، واللسان (حيد -

ظيان) .

(٣) انظر ص ٣٢٠

هذا باب

الأسماء التي يعمل بعضها في بعض وفيه معنى القسم

اعلم أنَّ هذه الأسماء التي نذكرها لك ، إنما دخلها معنى القسم لمعانٍ تشتمل عليها ؛ كما أنك تقول : علم الله لأفعلن . فـ «عَلِمَ» فعل ماضٍ ، والله - عزَّ وجلَّ - فاعله ، فأعرابه كإعراب / رزق الله إِلَّا أنك إذا قلت : علم الله - فقد استشهدت . فلذلك صار فيه معنى القسم^(١) . ألا ترى أنك تقول : غفر الله لزيد ، فلفظه لفظ ماقد وقع ، ومعناه : أسأل الله أن يغفر له . فلما علم السامع أنك غير مخبر عن الله بأنه فَعَلَ - جاز أن يتقع على ما ذكرناه ، ولم يُفهم عن قائله إِلَّا على ذلك . فإن أخبر عن خبر صادق كان مجازة مجاز سائر الأخبار فقال : (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ)^(٢) ، وغفر الله لأصحاب محمد - صَلَّى الله عليه وسلَّم - فهذا مجازة . وكذلك : شهد الله لأفعلن ؛ لأنه بمنزلة : علم الله .

فمن تلك الأسماء قولك : لعمرُك لأفعلن ، وعلى عهد الله لأفعلن ، وعلى يمين الله لأفعلن^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٤ « كما أن يعلم الله يرتفع كما يرتفع . يذهب زيد ، وعلم الله ينتصب . كما ينتصب ذهب زيد ، وفيها معنى اليمين » .

وقال في ج ٢ ص ١٤٧ « ومثل ذلك يعلم الله لأفعلن وعلم الله لأفعلن فأعرابه كإعراب يذهب زيد وذهب زيد ، والمعنى : والله لأفعلن وإذا بمنزلة يرحمك الله وفيه معنى الدعاء ، وبمنزلة : اتق الله امرؤ عمل خيرا وإعرابه إعراب (فعل) ومعناه معنى (اي فعل) ، و (ليعمل) » .

(٢) الفتح : ١٨

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٦ « باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم .

وذلك قولك : لعمر الله لأفعلن وأيم الله لأفعلن وبعض العرب يقول : أيمن الكعبة لأفعلن كأنه قال : لعمر الله المقسم به وكذلك أيم الله وأيمن الله إلا أن ذا أكثر في كلامهم فحذفوه . فهذه الأشياء فيها معنى القسم ومعناها كمنى الإسم المجرور بالواو وتصديق هذا قول العرب : على عهد الله لأفعلن فعهد مرتفعة وعلى مستقر لها وفيها معنى اليمين » .

وعهد الله : غير صريح في القسم فيجوز التصريح معه بالخبر أما يمين الله فهو نص في القسم فلا يذكر معه الخبر وقد ذكره المفرد .

فهذا مثل قولك : عَلَى زَيْدٍ دَرَهْمَانِ ، وَلَزَيْدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَقَعَ قَسَمًا لِقَوْلِهِ .
 لعمرُ الله ما أَقْسَمُ بِهِ . وَإِذَا قُلْتَ : عَلَى عَهْدِ اللَّهِ — فَقَدْ أَعْطَيْتَهُ عَهْدَكَ بِمَا ضَمِنْتَهُ لَهُ . وَبَعْضُ
 الْعَرَبِ يَنْشُدُ هَذَا الْبَيْتَ ، فَيَرْفَعُ الْقَسْمَ ، فَيَقُولُ :

فَقُلْتُ يَمْسِينُ اللَّهُ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ ضَرَبُوا رَأْيِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي^(١)

/ يَرِيدُ : يَمِينُ اللَّهِ عَلَى .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَصَادِرَ وَمَا يَجْرَى مَجْرَاهَا إِنَّمَا تَقَعُ فِي الْقَسْمِ مَنْصُوبَةً بِأَفْعَالِهَا^(٢) ؛ لِأَنَّ فِيهَا الْمَعْنَى
 الَّتِي وَصَفْنَا . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : عَمْرُكَ اللَّهُ لَا تَقُمْ ، وَقَعْدَكَ اللَّهُ لَا تَقُمْ . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : قَعِيدَكَ
 اللَّهُ ، وَكَذَلِكَ : يَمِينُ اللَّهِ وَعَهْدُهُ .

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبِيوَيْهِ ج ٢ ص ١٤٧ عَلَى رَفْعِ يَمِينِ اللَّهِ بِالْإِبْتِدَاءِ وَحَذْفِ الْخَبَرِ .

وَفِي الْخَزَانَةِ : رَوَى يَمِينُ اللَّهِ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا ، أَمَّا الرِّفْعُ فَعَلِيَ الْإِبْتِدَاءَ وَالْخَبَرُ مَحْلُوفٌ ، وَأَمَّا النِّصْبُ فَعَلِيَ أَنْ أَصْلَهُ :
 أَحْلَفَ يَمِينِ اللَّهِ . فَلَمَّا حُذِفَ الْبَاءُ وَصَلَ فَعَلَ الْقَسْمَ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ ثُمَّ حُذِفَ فَعَلَ الْقَسْمَ وَبَقِيَ مَنْصُوبًا .
 وَأَجَازَ إِنَبَا خُرُوفٍ وَعَصْفُورٍ أَنْ يَنْصَبَ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ يَصِلُ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ تَقْدِيرُهُ : أَلْزَمَ نَفْسِي يَمِينِ اللَّهِ ، وَرَدَّ بِأَنْ (أَلْزَمَ)
 لَيْسَ بِفَعْلٍ قَمٍ ، وَتَضْمِينُ الْفَعْلِ مَعْنَى الْقَمِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ .

وَأَبْرَحُ : فَعْلٌ نَاقِصٌ وَحُذِفَتْ لَا النَّافِيَةُ عَلَى الْقِيَاسِ كَمَا قَدَّمْنَا .

الْأَوْصَالُ : الْمَفَاصِلُ وَقِيلَ يَجْتَمِعُ الْعِظَامُ . الْمَفْرَدُ وَصَلَ بِكَسْرِ الْوَاوِ وَضَمِّهَا : كُلُّ عَظْمٍ لَا يَنْكَسِرُ وَلَا يَخْتَلِطُ بغيرِهِ —
 الْخَزَانَةُ ج ٤ ص ٢٠٩ .

وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ لَامِرِيِّ الْقَيْسِ فِي الدِّيْوَانِ ص ١٠٥ — ١١٣ — وَشَرَحَهُ ج ٤٥ — ٦٥ .

(٢) فِي سَبِيوَيْهِ ج ١ ص ١٦٢ «بَابُ مِنَ الْمَصَادِرِ يَنْتَصِبُ بِأَضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ وَلَكِنَّهَا مَصَادِرُ وَضَعْتُ مَوْضِعًا
 وَاحِدًا لَا تَتَصَرَّفُ فِي الْكَلَامِ . . وَتَصَرَّفُهَا أَنَّمَا تَقَعُ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ وَالرَّفْعِ وَيَدْخُلُهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : سُبْحَانَ اللَّهِ . .
 وَعَمْرُكَ اللَّهُ أَلَا فَعَلْتَ وَقَعْدَكَ اللَّهُ أَلَا فَعَلْتَ . .

وَكَأَنَّهُ حَيْثُ قَالَ : عَمْرُكَ اللَّهُ وَقَعْدَكَ اللَّهُ قَالَ : عَمْرُكَ اللَّهُ ، بِمَنْزِلَةِ نَشْدَتِكَ اللَّهُ ، فَصَارَتْ عَمْرُكَ اللَّهُ مَنْصُوبَةً بِعَمْرُكَ اللَّهُ
 كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَمْرُكَ عَمْرًا وَنَشْدَتَكَ نَشْدًا وَلَكِنَّهُمْ خَزَلُوا الْفِعْلَ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِهِ . . »

وَقَالَ فِي ص ١٦٣ «فَقَعْدَكَ اللَّهُ يَجْرَى هَذَا الْمَجْرَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَعْلٌ وَكَأَنَّ قَوْلَهُ : عَمْرُكَ اللَّهُ وَقَعْدَكَ اللَّهُ بِمَنْزِلَةِ نَشْدِكَ اللَّهُ
 وَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِنَشْدِكَ اللَّهُ ، وَلَكِنْ زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ تَمْثِيلٌ يُمَثِّلُ بِهِ » .

وإن شئت كان على قولك : بيمين الله وما أشبهه ، فلما حذف حرف الإضافة وصل الفعل ،
فعمل^(١) على ما وصفناه في أول الباب وكذلك ويمين الله .

(١) في أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٤٩ « وذكر أبو العباس محمد بن يزيد في قولهم : عمرك الله أن انتصابه على المصدر بتقدير عمرتك الله تعميراً على ما قرره سيويه وأجاز فيه أبو العباس أن ينتصب بتقدير حذف الجار لأنه ذكره مع قولهم : يمين الله وعهد الله في قول من نصبها وإنما النصب فيما بتقدير أقسم بيمين الله وبعهد الله فلما حذفوا الباء وصل الفعل فعمل وعلى هذا يكون قولهم : عمرك الله تقديره : أقسم بعمرتك الله فيكون عمرك الله قسماً محذوف الجواب والمراد بالعمر التعمير فالعنى أقسم بتعميرك الله أى باتوارك له بالدوام والبقاء .

وذكر أبو العباس بعد عمرك الله : قعدك الله لا تقم — فنزل عمرك الله منزلة قعدك الله . قال : وإن شئت قلت : قعيدك الله . وهذا دليل قاطع على نصبه عنده بتقدير أقسم بعمرتك الله .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٠٧ - ١٠٨ « والأصل عند سيويه : عمرتك الله تعميراً ، فحذف الزوائد من المصدر وأقيم مقام الفعل مضافاً إلى المفعول به الأول . . ومعنى عمرتك : أعطيتك عمراً بأن سألت الله أن يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى إلى المفعول الثانى أعنى الله .

وكذا . . قعدتك الله ، وإن لم يستعمل ، أى : جعلتك قاعداً متمكناً بالسؤال من الله تعالى . . .

ويجوز ألا يكون انتصابهما على المصدر ، ويكون التقدير أسأل الله عمرك ، أى : أسأل الله تعميرك وأسأل الله قعدك أى قعيدك وتمكينك على حذف الزوائد . وأسأل متعد إلى مفعولين أو يكون المعنى . أسأل بحق تعميرك الله أى اعتقادك بقاءه وأبديته وبتقديده الله أى نسبتك إياه إلى القعود أى الدوام والتمكن ، فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم ، نحو الله لأفعلن ، وهما مصدران محذوفان الزوائد مضافان إلى الفاعل ، و (الله) مفعول به للمصدرين .

ويجوز أن يكون معنى قعدك الله بكسر القاف : بحق قعدك أى قعيدك أى ملازمك العالم بأحوالك وهو الله فالله عطف ببيان لقعدك » .

* * *

وفى أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٥٢ - ٣٥٣ : « وأما قولهم : قعدك ألا تفعل كذا وقعيدك ألا تقوم وقعدك الله وقعيدك الله ففيهما قولان :

أحدهما : أنهما مصدران جاءا على الفعل والفعل كالحس والحسيس ، وممنهما المراقبة فانتصابهما بتقدير أقسم فكأنك قلت : أقسم بمراقبتك الله ، ولما أضمرت (أقسم) عديته بنفسه .

والقول الآخر : أن معنى القعد والقعيد الرقيب الحفيظ من قوله تعالى (عن اليمين وعن الشمال قعيد) أى رقيب حفيظ فبعد وقعيد فى هذا القول كخل وند ونديد وشبه وشبيه ، وإذا كانا كذلك فهما من صفات القديم سبحانه وتعالى فهو الرقيب الحفيظ فإذا قلت : قعدك الله وقعيدك الله على هذا المعنى نصبت إسم الله على البدل . .

وفى الخزانة ج ٤ ص ٢١٣ ضعف هذا بقوله : لم يسمع أنهما من أسماء الله تعالى وفى الشجرية أيضاً - ج ١ ص ٣٥٢ « وذهب أبو العلاء المعرى فى قولهم : عمرك الله إلى خلاف ما أجمع عليه أئمة النحو : فزعم أن العمر مأخوذ من قولهم : عمرت البيت الحرام : إذا زرته قال ومنه اشتقاق الاعتراف والعمرة .

وإن شئت كان على قولك : عمرتك الله تعميراً ، ونشدتك الله نشداً ، ثم وضعت عمرك في موضع التعمير . وكذلك أخواته . قال الشاعر :

= ونصب عمرك بتقدير اذكرك عمرك الله ، قال : كأنك قلت : اذكرك خدمتك الله ، قال : ويحتمل أن يكون قولهم عمرك الله مأخوذاً من عمر الديار من المارة أى بعمرك المنازل المشرفة بذكر الله وعبادته . فخالف فحول النحويين المتقدمين والمتأخرين فراراً من غموض معنى أقوالهم فيه لأنه لم يتجه له حقيقة ما قالوه فتحمل اشتقاقاً محالاً .

(خلاصة النصوص السابقة)

(أ) عمرتك الله :

انتصب (عمرك) على المصدرية بتقدير : عمرتك الله تعميراً أى أعطيتك عمراً بأن سألت الله أن يمرك فالله مفعول ثان على تضمين (عمر) معنى سال .

وأجاز المبرد أن يكون منصوباً على نزع الخافض . التقدير : أقسم بعمرك الله ، والمراد بالعمر التعمير والمعنى : أقسم بتعميرك الله ، أى باقرارك أنه بالدوام والبقاء .

(ب) يكون التقدير : أسأل الله عمرك ، أى أسأله تعميرك .

(ج) يكون التقدير : أسأل بحق تعميرك الله ، أى اعتقادك بقاءه وأبديته فعمرتك منصوب على نزع الخافض وهو مضاف للفاعل و (الله) مفعول به .

(د) أبو العلاء : مأخوذ من قولهم : عمرك البيت الحرام : إذا زرتة ونصب عمرك بتقدير اذكرك عمرك الله أى زيارتك .

(هـ) أو من المارة أى بعمرك المنازل المشرفة بذكر الله وعبادته .

قعدك الله ، وقصيدك الله :

١ - منصوبان على المصدرية وأن لم يستعمل فعلهما ، والمعنى : جعلتك قاعدة متمكناً بالسؤال من الله تعالى .

٢ - منصوبان على المفعول به والتقدير : أسأل الله تقصيدك وتمكينك .

٣ - منصوبان بنزع الخافض والتقدير : أسأل بتقصيدك الله أى نسبتهك إياه إلى القعود ، أى الدوام والتمكن وهما مصدران محذوف الزوائد مضافان إلى الفاعل ، ولفظ الجلالة مفعول به .

٤ - مصدران جاءا على الفعل والفعليل معناهما المراقبة فانصباهما بنزع الخافض والتقدير : أقسم بمراقبتك الله .

٥ - اسمان بمعنى الرقيب والحفيظ فهما من صفات الله ولفظ الجلالة بعدهما بدل منهما وضمت ذلك بأنهما لم يسمعا من أسماء الله تعالى .

اسم الجلالة منصوب لأنه مفعول للمصدر : عمرك ، قعدك ، قعيدك . وأجاز الأخفش فيه الرفع وحكى المازني أنه سمع فيه الرفع .

فيكون المعنى : عمرك الله تعميراً ، فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى المفعول وذكر الفاعل بعده مرفوعاً .

عَمَرْتُكَ اللَّهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتَ لَنَا هَلْ كُنْتَ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ (١)

يريد : ذَكَرْتُكَ اللَّهُ . وقال الآخر :

عَمَرْتُكَ اللَّهُ الْعَلِيَّ فَإِنِّي أُلْوِي عَلَيْكَ لَوَانَ لُبِّكَ يَهْتَدِي (٢)

والمذكور جعل المصدر في موضعه فقال :

أَيُّهَا الْمُنْكَحُ الثَّرِيَا سَهِيلاً عَمَرَكُ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ ؟ (٣)

= أنظر أمالي ابن الشجري ج ١ ص ٣٤٧ - ٣٥٣ - ابن يعيش ج ١ ص ١٢٠ ج ٩ ص ٩١ شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٠٧ - ١٠٨ - الخزانة ج ١ ص ٢٣١ - ٢٣٤ ، ج ٤ ص ٢١٢ - ٢١٣ المخصص ج ١٧ ص ١٦٤ - ١٦٥ والكامل ج ٨ ص ٢٢٩ - والجمع ج ٢ ص ٤٥ - ٤٦ .

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ١٦٣ على وضع « عمرتك الله » موضع « عرك الله » .

وذكره المبرد في الكامل ج ٨ ص ٢٢٩ .

ضبط أبو عل (الا) بفتح الهزة فيكون أصله هلا ونقل ذلك عن الكسائي وعلى رواية كسر الهزة فهي إلا الاستثنائية والاستثناء مفرغ والفعل - وإن كان مثبتاً في اللفظ - فهو منفي في المعنى والمعنى ما أسألك إلا كذا ، ومثله : نشدتك الله ألا فعات ولما فعلت ، والفعل مؤول بمصدر بدون سابق .

و(ما) في البيت زائدة ، وجملة : (هل كنت جارتنا) في «وضع المفعول لذكرت معلق بالاستفهام .

وذوسلم : موضع بالحجاز معجم البلدان ج ٣ ص ٢٤٠ .

والشعر للأحوص - الخزانة ج ١ ص ٢٣١ .

(٢) استشهد به سيويه أيضاً كالبيت السابق ج ١ ص ١٦٣ .

ألوى : أعطى - أسند الهداية إلى اللب لأنه سبب الاهتداء ، أو أراد قلبك وعبر عنه باللب لأنه محله .

وهو لعمر بن أحمد الباهل - الخزانة ج ١ ص ٢٣٢ ، أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٤٩ .

(٣) أكثر استعمال عرك الله وقصدك الله في قسم السؤال وقد يستعملان في غير القسم كما في قوله : « عرك الله كيف يلتقيان »

فالمعنى : سألت الله أن يطيل عرك ولم يرد القسم ذكر ذلك الجوهري وابن يعيش ج ٩ ص ٩٢ .

وقال البغدادي : هو هنا قسم سؤال ، وجوابه : كيف يلتقيان .

الثريا : بنت عبد الله بن الحارث .

والشعر لعمر بن أبي ربيعة انظر الديوان ص ٤٩٥ والخزانة ج ١ ص ٢٣٨ - ٢٤٠ .

قَعِيدَكَ أَنْ لَا تُسْمِعَنِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكُمِي قَرْحَ الْفَوَادِ فَيَسْجَعًا^(١)

فكلُّ ما كان من ابتداء أو خبر أو فعل وفاعل فيه معنى القسم فهذا مجازه .

واعلم أنَّ من هذه الحروف ايمُ ، [وايمن]^(٢) وألفها ألف وصل ، وتام الاسم النون تقول ايمُ الله لِأَفْعَلَنَّ . ايمُنُ الله لِأَفْعَلَنَّ .

وليس بجمع يمين . ولكنه اسم موضوع المقسم . ولو كان جمع يمين لكانت ألفه ألف قطع . فوصلهم إيّاها يدلُّك على أنَّها زائدة ، وأنها ليست من هذا الاشتقاق . وقال الشاعر :

فقال فريقُ القومِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ : نَعَمْ ، وفريقٌ : لَيَمُنُ الله ما نَدْرِي^(٣)

فمن قال : ايمُ الله قال : لَيَمُنُ الله لِأَفْعَلَنَّ . فَإِنْ وَقَعَ عَلَيْهَا أَلْفُ الاستفهام مددت ، ولم تحذف ألف الوصل فيلتبس الاستفهام بالخبر ؛ كما كنت فاعلا بالألف التي مع اللام في قولك : ألرجل قال ذاك ؟ . فيقول : آيمُ الله لقد كان ذاك^(٤) .

وزعم يونس أنَّ من العرب من يقول : ايمُ الله في موضع / ايمُ الله فهي عند هؤلاء بمنزلة ^٢/_{٥٩٢} ابن واسم . تقول في الاستفهام : آيمُ الله لقد كان ذاك ؟ لأنها تسقط للوصل ، وتحدث ألف

(١) أكثر استعمال قعيدك في قسم السؤال فيكون جوابها ما فيه الطلب كالأمر والنهي وعليها مضر تستعملها في قسم غير السؤال تقول : قعيدك لتفعلن كذا و (أن) في البيت زائدة و (لا) ناهية والمفعول الثاني محذوف ، أى قعيدك الله . تكأت القرحة قشرتها . فييجعا : مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب النهي .

وأصل الفعل يوجب قلبه الواو ياء على لغة بني تميم ويصح فتح ياء المضارعة وكسرها .

والبيت لشمس بن نويرة من قصيدة ذكرت في الكامل ج ٨ ص ٢٢٣ - ٢٢٤ والمفضليات ص ٢٦٥ - ٢٧٠ وشرح الأنباري ص ٥٢٦ - ٥٤٣ . والخزانة ج ١ ص ٢٣٤ - ٢٣٨ ، ج ٤ ص ٢١٤ .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٢٨ ، الجزء الثاني ص ٩٠ وكذلك حديث هزلة الوصل .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ٨٥ ، ١٦٤ ، ٢٥٣ ، والجزء الثاني ص ٩١ .

الاستفهام ومنهم من يحذف ألف الاسم حتى يصير على حرف علماً بأنه لا ينفصل بنفسه فيقول : م الله لأفعلن .

ويقال : من الله لأفعلن ، ومن ربى لأفعلن . أبدال (من) من الباء التي في قولك : بالله لأفعلن ، وبربى لأفعلن ؛ كما تقول : فلان في الموضع وبالموضع فيدخل الباء على « في » ، وكذلك دخلت (من) على الباء ، والاحتجاج يأتيك في موضعه^(١) إن شاء الله .

واعلم أنك إذا دلت على القسم بما تضعه في موضعه ، فما بعد ذلك الدليل بمنزلة ما بعد القسم . تقول : أقسمت لأقومن ، واستحلفته ليخرجن ، أى قال له : والله لتخرجن ، فدل هذا على القسم .

ولا يلحق هذه اللام ما النون في آخره خفيفة أو ثقيلة إلا والمعنى معنى القسم . لا تقول : زيد يقومن ، ولا زيد ليقومن إلا أن تريد القسم في هذه الأخيرة / خاصة ، فكأنك قلت : زيد والله ليقومن . وتفسير هذا في إثر هذا الباب إن شاء الله .

وتقول : إى والله لأفعلن . وإن شئت قلت : إى الله لأفعلن ، إنما تريد : (إى) التي في معنى (نعم)^(٢) ؛ كما قال : (قُلْ إى وَرَبِّى إِنَّهُ لَحَقُّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ)^(٣) . فتصل القسم به ؛ لأن (إى) جواب ، والقسم بعدها مستأنف . ولو كانت بدلاً من حروف القسم لم تجتمع هى وهو ؛ ألا ترى أنك تقول : إى والله لأفعلن^(٤) .

(١) عرض لنباية بعض الحروف عن بعض فيما سبق ص ٣١٩ - ٣٢٠ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ « وتقول : نعم الله لأفعلن وأى الله لأفعلن لأنها ليسا ببدل ألا ترى أنك تقول : أى الله ونعم والله » .

(٣) يونس : ٥٣ .

(٤) في شرح الكافية الرضى ج ٢ ص ٣٥٦ « و(أى) إثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم وذكر بعضهم أنها تجيء لتصديق الخبر أيضاً وذكره ابن مالك . . . ولا يستعمل بعد (أى) فعل القسم ، فلا يقال : أى أقسمت بربى ، ولا يكون المقسم به بعدها إلا الرب ، والله ، ولعمري . . . »

وفى ياء (أى) من (أى الله) ثلاثة أوجه : حذفها الساكنين وفنحها تبييناً لحرف الإيجاب وإبقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين وانظر ابن يعيش ج ٨ ص ١٢٤ - ١٢٥ والمعنى ج ١ ص ٧١ .

وإنَّما الفضل بين (بلى) و (نعم) أنَّ (نعم) تكون جواباً لكلِّ كلام لا نفى فيه، و (بلى) لا تكون جواباً إلاَّ لكلام فيه نفي^(١).

لو قال لك قائل : أنت زيد ؟ كان الجواب (نعم) . وكذلك هل جاءك زيد ؟ وكذلك مَنْ يأتك تأتاه فتقول : نعم ، ولا يصحَّ هاهنا (بلى) .

فإن نفي فقال : أما لقيت زيدا ؟ كان الجواب : بلى . وكذلك : ألسنت قد ذهبت إلى زيد ؟ وما أخذت منه درهما ؟ وأنت لا تعطى شيئاً . فجواب هذا كله (بلى) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وأما (بلى) فتوجب به بعد النفي ، وأما (نعم) فعلة وتصديق . تقول : قد كان كذا وكذا فيقول : نعم ، وليسا اسمين » .

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٥ والخزانة ج ٤ ص ٤٨٤ - ٤٨٥ والمفنى ج ١ ص ١٠٤ ، ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦ .

هذا باب

ما يُقَسَم عليه من الأفعال^(١)

وما بال النون في كل ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها
إلا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنه لا يجوز حذفها؟

اعلم أنك إذا أقسمت على فعل لم يقع لزمنه اللام ولزم اللام النون ، ولم يجوز إلا ذلك .
وذلك قولك : والله لأقومن ، والله لأضربن ، والله لتنطلقن .

فإن قال قائل : فما بال هذا لا يكون كقولك في الأمر والنهي إذا قال : اضربن زيدا ،
ولا تشتمن عمرا . وإن شئت قلت : اضرب زيدا ، ولا تشتم عمرا . وكذلك : هل تنطلقن ؟
وإن شئت قلت : هل تنطلقن ؟

فإنما ذلك لأن القسم لا يقع إلا على ما لم يقع من الأفعال ، فكروها أن يلتبس بما يقع
في الحال .

فإنما الأمر والنهي فيفصل بينه وبينهما باللام ؛ لأن اللام لا تكون في الأمر والنهي .
وكذلك لا تكون في الاستفهام .

وإنما تفصل بالنون بين القسم وبين / هذه الأخبار التي قد تقع في الحال ؛ نحو قولك :
إن زيدا لمنطلق ، لأن حد هذا أن يكون في حال انطلاق . وكذلك إن زيدا ليأكل . فإذا قلت :
والله ليأكلن ، علم أن الفعل لم يقع .

فإن قلت : قد جاء : (إنما جعل السبب على الذين اختلفوا فيه وإن ربك ليحكم بينهم)^(٢)
أي لحاكم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٤ باب الأفعال في القسم .

(٢) النحل : ١٢٤ .

قيل : قد يكون هذا ، ولكن ليس فيه دليلٌ على ما يقع في الحال أو يقع بَعْدُ ، على أنَّ أكثر الاستعمال أن يكون للحال . فإذا دخلت النون عَلِيمَ أنَّ الفعل لا يكون في الحال البتة . فلذلك لزمت اللام^(١) ؛ لأنَّك قد تذكر الأفعال ، ولا تذكر المقسم به فتقول : لَأَنْطَلِقَنَّ ، فيعلم أنَّ هذا على تقدير اليمين وأنَّه ليس للحال . فلهذا أُجِرى ما ذكرت لك .

فأمَّا اللام فهي وَضْلَةٌ للقسم ؛ لأنَّ للقسم أدواتٍ تصله بالمقسم به ، ولا يتَّصل إلا ببعضها . فمن ذلك : اللام ، تقول : وَاللَّهِ لَأَقُومَنَّ ، وَاللَّهِ لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو . ولولا اللام لم تتَّصل .

وكذلك (إِنَّ) . تقول : وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا لَمَنْطَلِقُ . وَإِنْ شئت قلت : وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا لَمَنْطَلِقُ . / $\frac{2}{596}$

وكذلك (لَا) في النفي ، و (مَا) . تقول : وَاللَّهِ لَا أَضْرِبُكَ ، وَاللَّهِ مَا أَكْرَمُكَ^(٢) ، ولا تحتاج إلى النون لأنَّ (مَا) يدلُّ على الحال ؛ كما تدلُّ (إِنَّ) إذا قلت : وَاللَّهِ إِنِّي لَأَكْرَمُكَ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٥ « فقلت : فلم ألزمت النون آخر الكلمة ؟ فقال : لكي لا يشبه قوله : إنه ليفعل لأن الرجل إذا قال هذا فإنما يخبر بفعل واقع فيه الفاعل كما ألزموا اللام أن كان ليقول مخافة أن يلتبس بما كان يقول ذلك لأن (ان) تكون بمنزلة (ما) » .

وقال في ص ٤٥٦ « فن ثم ألزموا النون في اليمين لئلا يلتبس بما هو واقع قال الله عز وجل (إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة) .

وسيبويه صرح أيضاً بوجوب توكيد المضارع المثبت الواقع في جواب القسم في غير هذين الموضعين فقال في ج ٢ ص ١٤٩ « ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب الذي دخلته لام القسم فذلك لاتفارقة الخفيفة والثقيلة ، لزمه ذلك كما لزمته اللام للقسم » .

وقال في ج ١ ص ٤٥٤ « فإذا حلفت على فعل غير منى لم يقع لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة ؛

والمعجب بعد هذا أن ينقل ابن يعيش عن أبي علي أن التوكيد هنا غير لازم وأن ذلك رأى سيبويه ، قال في ج ٩ ص ٣٩ :

« ذهب أبو علي إلى أن النون هنا غير لازمة وحكاها عن سيبويه » وقال في ص ٤٣ « وذهب أبو علي أنه يجوز ألا تلتحق هذه النون الفعل قال : ولحقها أكثر وزعم أنه رأى سيبويه والمنصوص عليه خلاف ذلك » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٥ « ومثل هذه اللام . . أن إذا قلت والله أن لو فعلت فعلت » .

وقال في ص ٤٥٦ « قال عز وجل (ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك) وقال سبحانه (ولئن زالنا ان أسكنهما من أحد من بعده) » .

وقال في ص ٤٧٣ « والله انه لذهاب » .

أمرٌ قد وقع ، ولا يقال هذا إلا على شيء متقدم ، فالأمر فيهما واحد ، إلا أن هذا على الحذف والتعجب ، والذي به (قد) على استقصاء الكلام^(١) . فعلى هذا فاجزهما .

واعلم أن من العرب من يقول : الله لأفعلن^(٢) ، يريد الواو ، فيحذفها . وليس هذا بجيد في القياس ، ولا معروف في اللغة ، ولا جائز عند كثير من النحويين . وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل ، وليس بجائز عندي ؛ لأن حرف الجر / لا يحذف ويعمل إلا بعوض لما تقدم من $\frac{2}{98}$ الشرح .

واعلم أن القسم لا يقع إلا على مقسم به ، ومقسم عليه ، وأن قوله عز وجل : (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى . وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى . وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى^(٣)) . أن الواو الأولى واو قسم ، وما بعدها من الواوات للعطف لا للقسم . واو كانت للقسم لكان بعض هذا الكلام منقطعاً من بعض ،

(١) في المغني ج ١ ص ١٤٩ « ذكره ابن عصفور : وهو أن القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت فإن كان قريباً من الحال جىء باللام (قد) جميعاً ، نحو : (تالله لقد آثرك الله علينا) وإن كان بعيداً جىء باللام وحدها كقوله :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجْزِ لَنَاوَا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

وقال في ج ٢ ص ١٧٠ - ١٧١ « وقال الجميع : حق الماضي المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد . . . » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٤٤ « ومن العرب من يقول : الله لأفعلن وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه كما حذف رب . . وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم لاه أبوك . . » .

(٣) الليل : ١ - ٣ . وفي سيويه ج ٢ ص ١٤٥ - ١٤٦ « وقال الخليل في قوله عز وجل (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجل) وما خلق الذكر والأنثى (الواو) الأخرى ان ليست بمنزلة الأولى ولكنهما الواو ان التان تضمنا الأسماء إلى الأسماء في قولك : مررت بزيد وعمر والأولى بمنزلة الباء والتاء ألا ترى أنك تقول والله لأفعلن والله لأفعلن فتدخل واو العطف عليها كما تدخلها على الباء والتاء . قلت للخليل : فلم لا تكون الأخرى بمنزلة الأولى ؟ فقال : إنما أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد ولو كان انقضى قسمه بالأول على شيء لجاز أن يستعمل كلاماً آخر فيكون كقولك : بالله لأفعلن بالله لأخرجن اليوم ولا يقوى أن تقول : وحقك وحق زيد لأفعلن والواو الآخرة واو القسم لا يجوز إلا مستكرها لأنه لا يجوز هذا في محلوف عليه إلا أن تضم الآخر إلى الأول وتحلف بهما على المحلوف عليه . »

وفي أعراب ثلاثين سورة لابن خالوية - ص ١٠٨ جواب القسم : إن سميكم لشيئ وانظر التبيان لابن القيم ص ٥٥ .

وتدلُّ (لا) على ما لم يقع^(١)؛ كما تدلُّ النون عليه إذا قلت : والله لأفعلن ، ثم نفيت ، فقلت : والله لا أفعل . فهذا مبين بأنفس الحروف مُستغنٍ فيه عن غيرها ؛ لأنَّ النون إنّما دخلت لتفصل بين معنيين ، فإذا كان الفصل بغيرها لم تحتج إليها .

واعلم أنَّ قولك : أقسمت لأفعلن ، وأقسمت لا تفعل - بمنزلة قولك : قلت : والله لا تفعل ، وقلت : والله لتفعلن .

واعلم أنَّك إذا أقسمت على فعل ماضٍ ، فأدخلت عليه اللام لم تجمع بين اللام والنون ؛ لأنَّ الفعل الماضي مبني على الفتح غير متغيرة لأمه ، وإنما تدخل النون على ما لم يقع كما ذكرت . فلما كانت لا تقع لما يكون في الحال كانت من الماضي أبعد . وذلك قولك : والله لوأيت زيدا يضرب عمرا ، فأنكرت ذلك .

وإن وصلت اللام بـ (قد) فجيد بالغ . تقول : والله / لقد رأيت زيدا ، والله لقد انطلق في حاجتك.. وسنفسر الفصل بين الفعل بـ (قد) وبين الفعل إذا لم تدخله .

أما (قد) فأصلها أن تكون مخاطبة لقوم يتوقعون الخبر^(٢) . فإذا قلت : قد جاء زيد - لم تضع هذا الكلام ابتداء على غير أمرٍ كان بينك وبينه ، أو أمرٍ تعلم أنه لا يتوقعه . فإن أدخلت اللام على (قد) فإنما تدخلها على هذا الوجه .

فأما قولك : والله لكذب زيد كذبا ما أحسب الله يغفره له - فإنما تقديره : لقد ؛ لأنه

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٦ « وتكون (لا) نفياً لقوله : يفعل ولم يقع الفعل فتقول لا يفعل » .

وفي الخزانة ج ١ ص ٢٦٢ : « فإن (لا) ليست للاستقبال على الصحيح ، والمضارع المنق بها يقع حالا ؛ نحو : (ما زلت لاترجون الله وقارا) » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ « وأما (قد) فجواب لقوله : لا يفعل فتقول : قد فعل . وزعم الخليل : أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر » .

الأوّل إلى آخر القسم على غير محلوف عليه ، فكان التقدير : (والليل إذا يغشى) ، ثم ترك هذا ، وابتدأ (والنهار إذا تجلّى) . ولكنّه بمنزلة قولك : والله ثم الله لأفعلن ، وإنما مثلت لك بثم^(١) ، لأنها ليست من حروف القسم .

* * *

واعلم أنّ القسم قد يؤكّد بما يصدّق الخبر قبل ذكر المقسم عليه ، ثم يذكر ما يقع عليه القسم . فمن ذلك قوله عز وجل : (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ، وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ . وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ^(٢)) ثم ذكر قصّة أصحاب الأخدود توكيدا .

٢
٥٩٩

وإنما وقع القسم / على قوله : (إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ) وقد قال قوم : إنما وقع على (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ) ، وحذفت اللام لطول الكلام . وليس القول عندنا إلا الأوّل ، لأن هذه الاعتراضات توكيد .

فإنما قوله : (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا)^(٣) فإنما وقع القسم على قوله : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَاها) وحذفت اللام لطول القصّة ، لأنّ الكلام إذا طال كان الحذف أجمل .

(١) تمثيل سبويه كما ذكرناه كان بالواو .

(٢) البروج : ١ - ١٢ . في الكشف ج ٤ ص ١٩٩ « جواب القسم محذوف يدل عليه قوله (قتل أصحاب الأخدود) كأنه قيل : أقسم بهذه الأشياء أنهم ملعونون يعني كفار قريش ، كما لن أصحاب الأخدود . وذلك أن السورة وردت في تثبيت المؤمنين وتصييرهم على أذى أهل مكة وتذكيرهم بما جرى على من تقدمهم من التعذيب على الإيمان وإلحاق أنواع الأذى » .

وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٤٥٠ « وجواب القسم قيل محذوف فقيل : لتبين ونحوه وقيل الجواب مذكور فقيل : (إن الذين فتنوا) وقال المبرد : (إن بطش ربك لشديد) وقيل : (قتل) وهذا نختاره وحذفت اللام أى لقتل وحسن حذفها ، كما حسن في قوله (والشمس وضحاها) ثم قال (قد أفلح من زكاه) أى لقد أفلح ويكون الجواب دليلا على لعنة الله على من فعل ذلك وطرده من رحمة الله وتنبها لكفار قريش الذين يؤذون المؤمنين ليفتنوهم عن دينهم على أنهم ملعونون . وانظر التبيان لابن القيم ص ٩١ وإذا كان (قتل) جواباً للقسم فهي جملة خبرية ، وقيل دعاء ، فيكون الجواب غيرها » .

(٣) الشمس : ١ - ٩ . في إعراب ثلاثين سورة ص ١٠٠ « (قد أفلح) ها هنا لام مضمرّة هي جواب القسم والأصل لقد أفلح » وانظر التبيان لابن القيم ص ١٨ .

وفي الكشف ج ٤ ص ١١٦ « جواب القسم محذوف تقديره ليدل من الله عليهم كما دلم على ثمود ، وأما (قد أفلح من زكاه) فكلام تابع لقوله (فأطعها فجورها وتقواها) على سبيل الاستطراد وليس من جواب القسم في شيء » .

ألا ترى أنَّ الذَّحْوِيَّيْنَ لا يَقْوَاوْنَ : قام هند ، وذهب جاريْتُكَ ، ويُجيزون : حضر القاضى
اليومَ امرأةٌ يا فتى ، فيجيزون الحذف مع طول الكلام ، لأنَّهم يروُن ما زاد عَوْضًا ثَمَّ حُذِفَ .
وتقول : وحقَّ الله ثمَّ حقك لأفعلن ثمَّ حقك تحمله على الموضع ، كان جائزا
كما قال :

• فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(١) •

وعلى هذا قرئَ (فَأَصْدَقَ وَأَكْنُزِينَ الصَّالِحِينَ)^(٢) ؛ لأنه حملة على موضع الفاء .

== وفى البحر ج ٨ ص ٤٨١ (قد أفلح) قال الزجاج وغيره : هذا جواب القسم ، وحلفت اللام لطول الكلام ، والتقدير .
لقد أفلح ، وقيل : الجواب مخدوف تقديره : لتبشَّن .

(١) صدره :

معاوِيَتِي إِنَّنَا بَشَرٌ فَاسْجَحْ

استشهد به سيبويه على العطف على الموضع فى أربعة مواضع من كتابه ج ١ ص ٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ واستشهد به
المبرد على العطف على الموضع أيضاً فى ثلاثة مواضع من المقتضب : هذا الموضع ، وفى موضعين من الجزء الرابع .

ولم يتعرض المبرد فى نقده لكتاب سيبويه لهذا البيت فى مواضعه الأربعة ، ثم بعد هذا كله نرى البغدادى ينسب إلى المبرد أنه
رد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب . قال فى الخزانة ج ١ ص ٣٤٣ .

« وقد رد المبرد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب وتبعه جماعة منهم العسكرى صاحب التصحيف ، قال : وبما غلط فيه
النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أَرادوا ما روى عن سيبويه عندما احتج به فى نسق الاسم المنصوب على المخفوض . وقد غلط
على الشاعر ، لأن هذه القصيدة مشهورة ، وهى مخفوضة كلها ، وهذا البيت أولها ، وبعده :

فهيها أمة ذهبت ضياعاً يزيد أمرها وأبو يزيد

وأجاب الزمخشري تبعا لما قاله الانبارى فى الانصاف بأن هذا البيت روى مع أبيات منصوبة ومع أبيات مجرورة ، قن رواه
بالجر روى معه الأبيات المتقدمة ، ومن رواه بالنصب روى معه :

أَذِ يَرُوهَا بَنِي حَرْبٍ عَلَيْكُمْ وَلَا تَرْمُوا بِهَا الْغَرَضَ الْبَعِيدَا

وانظر الانصاف ص ٢٠٧ وشرح المتنبي ج ١ ص ٢٢١ ، ج ٢ ص ٢٩٠ .

أسجح بمعنى أرفق . والشعر لعقبة بن هبيرة الأسدى جاهلى اسلامى وفد على معاوية فدفع إليه رقعة بهذه الأبيات - الخزانة ج ١
ص ٣٤٣ - ٣٤٥ .

(٢) المنافقون : ١٠ . فى سيبويه ج ١ ص ٤٥٢ « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (فأصدق وأكن من الصالحين)
فقال هذا كقول زهير :

ونقول : والله لأضربنك ، ثم والله لأحبسنك ، لأنك عطفت قسما على قسم .

ولو قلت : والله لأضربنك ثم لأحبسنك / الله ، لم يكن في الثاني إلا النصب ؛ لأنك عطفت فعلا على فعل ، ثم جئت بالقسم بعد غير معطوف . كأنك قلت : الله لأفعلن . فأتوصلت إليه الفعل .

فهذه جملة هذا الباب .

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا مَبَاقِي شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

فإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله فعل هذا توهموا هذا .

هذا باب

الفرق بين (إنَّ) و (أَنَّ)

اعلم أنَّ (إنَّ) مكسورةٌ مشبهةٌ بالفعل بانغمظها ، فعملُها عملُ الفعلِ المتعلِّى إلى مفعول وقد مضى تفسيرها في بابها^(١) .

فإذا قلت : (أَنَّ) مفتوحةٌ فهي وصلتها في موضع المصدر . ولا تكون إلا في موضع الأسماء دون الأفعال ؛ لأنها مصدر ، والمصدر إنما هو اسم . وذلك قولك : باغنى انطلاقتك ، وتقول : علمت أنك منطلق ، أى : علمت انطلاقتك . وكذلك أشهد أنك منطلق ، وأشهد بأنك قائم ، أى : أشهد على انطلاقتك وبقيامك . فهذا جملة هذا .

واعلم أنك إذا قلت : ظننت زيدا أناك ، أو علمت زيدا ذا مال - أنه لا يجوز الاختصار على / المفعول الأول^(٢) لأن الشك والعلم إنما وقعَا في الثانى ، ولم يكن بد من ذكر الأول $\frac{٢}{١٠١}$ ليُعلم من الذى عُلمَ هذا منه أو شك فيه من أمره ؟ .

فإذا قلت : ظننت زيدا فأنت لم تشك في ذاته ، فإذا قلت : (منظلةً) ففيه وقع الشك ، فذكرت (زيداً) ؛ لتعلم أنك إنما شككت في انطلاقه لا في انطلاق غيره .

فإذا قلت : ظننت أن زيدا منطلق . لم تحتج إلى مفعول ثانٍ ؛ لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة ؛ لأن المعنى : ظننت انطلاقا من زيد ؛ فلذلك استغنييت^(٣) .

(١) باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال سيأتى في الجزء الرابع ص ٤٢٧ من الأصل .

(٢) في سبويه ج ١ ص ١٨ « باب الفاعل . . وإنما منك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً و ذكرت الأول لتعلم الذى تضيف إليه ما استقر له عندك من هو ؟ فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجمل خبر المفعول الأول يقينا أو شكاً . . » .

(٣) في سبويه ج ١ ص ٤٦١ - ٤٦٢ « تقول : ظننت أنه منطلق فظننت عاملة كأنك قلت : ظننت ذلك . وكذلك : وددت أنه ذاهب ؛ لأن هذا في موضع ذلك إذا قلت : وددت ذلك » .

= كلام المبرد هنا صريح في أنه لا يستغنى عن المفعول الأول ولا عن المفعول الثاني في باب ظن وأخواتها وإذا قلت : ظننت أن زيدا متطلق لم تحتج إلى المفعول الثاني واستغنيت عنه ويمثل الاستغناء بقوله : لأن المعنى ظننت انطلاقاً من زيد وقد ذكر زيد والانطلاق ، فالمبرد لم يخالف سيويه في أن المصدر المؤول يسد مسد المفعولين .

وقد نسب إليه السيوطي في الجمع وكذلك الصبان القول بأن (أن) ومعمولها لا تنفي عن المفعول الثاني في باب ظننت فهو يقدره خلافاً لسيويه .

في الجمع ج ١ ص ١٥١ - ١٥٢ « تسد عن المفعولين في هذا الباب أن المشددة ومعمولها نحو : ظننت أن زيدا قائم . اعلم أن الله على كل شيء قدير وإن كانت بتقدير اسم مفرد للطول ولجريان الخبر والخبر عنه بالذكر في الصلة ثم لاحذف فيه عند سيويه وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الخبر محذوف والتقدير : أعلن قيام زيد ثابتاً أو مستقراً . . » وانظر حاشية الصبان > ١ ص ٣٦٧ .

هذا باب

من أبواب (أَنَّ) المفتوحة

نقول : قصّة زيد: أنه منطلق، وخبر زيد : أنه يُحبّ عبد الله ؛ لأنّ هذا موضع ابتداء
وخبر ، فالتقدير: خبر زيد محبته عبد الله ، وبلغني أمرك أنّك تُحبّ الخير ، فالمعنى معنى البدل
كأنّك قلت : بلغني أمرك ، ثمّ قلت : محبّتك الخير ؛ لأنّ المحبة هي الأمر /- ، كما تقول : $\frac{2}{602}$
جاعني أخوك زيد ؛ لأنّ الأخ هو زيد^(١) .

وتقول : أشهد أنّ محمّداً رسول الله . فكأنّ التقدير : أشهد على أنّ محمّداً رسول الله ؛
أى : أشهد على ذلك ، أو أشهد بأنّ محمّداً رسول الله ، أى : أشهد بذلك .

فإذا حذفت حروف الجرّ وصل الفعل فعيل^(٢) ، وكان حذفها حسناً لطول الصلة ؛ كما
قال عز وجلّ : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ)^(٣) أى : من قومه ، فهو مع الصلة والموصول حسن جداً .
وإن شئت جئت به ؛ كما تقول : الذى ضربت زيد ، فتحذف الهاء من الصلة . ويحسن إثباتها ؛
لأنّها الأصل .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٦ « باب ما تكون فيه أن بدلا من شيء هو الأول .

وذلك قولك : بلغتني قصتك أنك فاعل وقد بلغني الحديث أنهم منطلقون وكذلك القصة وما أشبهها » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٤ « تقول : جئتكَ أنك تريد المعروف إنما تريد : لأنك تريد المعروف ولكنك حذفت

اللام ههنا . فإن حذفت اللام من أن فهو نصب ، كما أنك لو حذفت اللام من (لا يلاف قريش) كان نصبا ، هذا قول الخليل »
وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٩ .

(٣) الأعراف : ١٥٥ . وفى سيبويه ج ١ ص ١٦ « ومن ذلك اخترت الرجال عبد الله ومثل ذلك قوله عز وجل (واختار

موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا) » وانظر الكامل ج ١ ص ١٣٦ ، ج ٨ ص ١٩٢ . تقدمت الآية ص ٣٢١ .

واعلم أنه لا يحسن أن يلي (إن) (أن) ؛ لأنَّ المعنى واحد^(١) ؛ كما لا تقول ائمن زيدا منطق ؛ لأنَّ اللام في معنى (إن) ، فإن فصلت بينهما بشيء حسن واستقام ، فقلت : إن في الدار لزيدا .

ولا تقول : إن لزيدا في الدار [بل تقول] ^(٢) كما قال عز وجل : (إن في ذلك لآية) ^(٣) . وعلى هذا لا تقول : إن أن زيدا منطق بلغنى . ولكن لو قلت : إن في الدار أنك منطق ، وإن في الدار أن لك ثوباً - حسن ؛ كما قال الله عز وجل : (إن لك أن لا تجوع فيها ولا تمرى . وأنتك / - لا تظمأ فيها ولا تضحى) ^(٤) ويجوز (وإنك لا تظمأ فيها) على القطع ، والابتداء .

فالأولى على قولك : ضربت زيدا وعمراً قائما . والقطع على قولك : ضربت زيدا وعمرو قائم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٣ « واعلم أنه ليس يحسن لـ (إن) أن تلي (أن) ولا (أن) ؛ كما قبح ابتداءك الثقيلة المفتوحة وحسن ابتداء الخفيفة لأن الخفيفة لا تزول عن الأسماء .

واعلم أنه ليس يحسن أن تلي إن أن ولا أن إن ألا ترى أنك لا تقول : إن أنك ذاهب في الكتاب ولا تقول : قد عرفت أن إنك منطق في الكتاب وإنما قبح هذا ههنا كما قبح في الابتداء ألا ترى أنه قبيح أن تقول : أنك منطق بلغنى أو عرفت . . . » .

(٢) زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) البقرة : ٢٤٨ وفي غيرها أيضاً .

(٤) طه : ١١٨ - ١١٩ - في سيبويه ج ١ ص ٤٦٣ « وتقول : أن لك هذا على وأنتك لا تؤذى كأنك قلت : وإن لك ألا تؤذى ، وإن شئت ابتدأت ولم تحمل الكلام على أن لك ، وقد قرئ هذا الحرف على وجهين قال بعضهم (وإنك لا تظمأ فيها) وقال بعضهم (وأنتك) » .

القراءتان بفتح همزة أنك وكسرها سبعيتان .

الفتح بالمعطف على ألا تجوع والكسر بالمعطف على جملة أن الأول أو على الاستئناف - غيث النفع ص ١٦٩ شرح الشاطبية ص ٢٤٩ النشر ج ٢ ص ٣٢٢ الاتحاف ص ٣٠٨ الكشف ج ٢ ص ٤٤٩ الكبرى ج ٢ ص ٦٧ البحر المحيط ج ٦ ص ٢٨٤

هذا باب

(إِنْ) إذا دخلت اللام في خبرها

اعلم أَنَّ هذه اللامَ تقطع ما دخلت عليه [تَمَّا. قبلها] ^(١). وكان حَدُّها أَنْ تكون أوَّلَ الكلام ؛ كما تكون في غير هذا الموضع . وذلك قولك : قد علمت زيدا منطلقاً . فإذا أدخلت اللام قلت : علمت لزيداً منطلقاً ، فتقطع بها ما بعدها تَمَّا قبلها ، فيصير ابتداء مستأنفاً . فكان حَدُّها في قولك : إِنَّ زيدا منطلقاً - أَنْ تكون قبل (إِنْ) ؛ كما تكون في قولك : لزيدٌ خيرٌ منك . فلمَّا كان معناها في التوكيد ووصل القسم معنى (إِنْ) لم يحز الجمع بينهما ؛ فجعلت اللام في الخبر ^(٢) ، وحَدُّها : أَنْ تكون مُقَدِّمة ؛ لأنَّ الخبر هو الأوَّل في الحقيقة ، أو فيه ما يتصل بالأوَّل / ، $\frac{2}{104}$ فيصير هو وما فيه الأوَّل . فلذلك قلت : إِنَّ زيدا لمنطلق ؛ لأنَّ المنطلق هو زيد .

وكذلك لو قلت : إِنَّ زيدا لبي داره عمرو ، أو : لعمرو يضربه ؛ لأنَّ الذي عمرو يضربه هو زيد . فهذا عبرة هذا .

(١) تصحيح السيراني .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ « باب آخر من أبواب إن .

تقول : أشهد أنه لمنطلق فأشهد بمنزلة قوله : والله انه لذهاب و (أن) غير عاملة فيها أشهد لأن هذه اللام لا تلحق أبداً إلا في الابتداء ألا ترى أنك تقول : أشهد لعبد الله خير من زيد كأنك قلت والله لعبد الله خير من زيد فصارت (أن) مبتدأة حين ذكرت اللام ، كما كان عبد الله مبتدأ حين أدخلت فيه اللام فإذا ذكرت اللام ههنا لم تكن إلا مكسورة كما أن عبد الله ، لا يكون ههنا إلا مبتدأ .

* * *

المبرد موافق لسيبويه في أن لام الابتداء توجب كسر همزة إن إذا دخلت في خبرها وكرر هذا في الباب الآتي فقال : والموضع الآخر للمكسورة أن تدخل اللام في الخبر .

وابن هشام والمعنى والسيوطي والأشونى ينسبون إلى المبرد أنه يقول بجواز دخول اللام في خبر أن المفتوحة قياساً .

في المغنى ج ١ ص ١٩٢ « وليس دخول اللام مقيساً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد » . وفي الجمع ج ١ ص ١٤٠ « ولا تدخل اللام على خبر أن المفتوحة وجوزه المبرد » . وفي المعنى ج ٢ ص ٢٤٨ « واعلم أنه ليس دخول اللام مقيساً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد » . وانظر الأشونى ج ١ ص ٣٣٤ .

ألا ترى أنَّك إذا فصلت بين (إنَّ) وبين اسمها بشيءٍ جاز إدخال اللام فقلت : إن في الدار زيدا ، وإنَّ من القوم لأخاك . فهذا يبيِّن لك ما ذكرت .

وذلك قولك : أشهد أنَّ زيدا منطلق ، وأعلم أنَّ زيدا خيرٌ منك . فإذا أدخلت اللام قلت أشهد إنَّ زيدا لخيرٌ منك ، وأعلم إنَّ زيدا لمنطلق . قال الله عزَّ وجلَّ : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ)^(١) . فلو لا اللام لم يكن إلَّا (أنَّ) ؛ كما تقول : أعلم زيدا خيرا منك . فإذا أدخلت اللام قلت : أعلم زيدا خيرا منك . وقال : (أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ . إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ)^(٢) . فهذا معجزة اللام .

ولو قال قائل : أشهد بأنَّك منطلق - لم يكن - / إلَّا الفتح : لأنَّها اسم مخفوض ، وعبرَها أبداً بـ (ذاك) فيكون (ذاك) في أنَّها اسم تامٌّ في موضع (أنَّ) وصاتها . فإذا قلت : علمت أنَّ زيدا منطلق - فهو كقولك : علمت ذاك . وإذا قلت : بلغني أنَّ زيدا منطلق - فهو في موضع : بلغني ذاك . وإذا قلت : أشهد بأنَّك منطلق - فمعناه : أشهد بذاك .

فإن قال قائل : فكيف أقول : أشهد بأنَّك لمنطلق؟

قيل له : هذا محالٌ كسرت أو فتحت ؛ لأنَّ حدَّ الكلام التقديم ، فلو أدخلت حرف الخفض على اللام كان محالاً ؛ لأنَّ عوامل الأسماء لا تدخل على غيرها . لو قلت هذا لقلت أشهد يذاك^(٣) .

وكذلك بلغني أنَّك منطلق ، لا يجوز أن تدخل اللام فتقول : بلغني أنَّك لمنطلق : لأنَّ

(١) المنافقون : ١

(٢) العاديات : ٩ - ١١

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ « ولو جاز أن تقول : أشهد أنك لذهاب لقلت : أشهد بلذاك فهذه اللام لا تكون إلا و الابتداء وتكون أشهد بمنزلة والله ونظير ذلك قوله عز وجل (والله يشهد أن المنافقين لكاذبون) وقال عز وجل (فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين) لأن هذه توكيد كأنه قال ؛ يحلف بالله أنه لمن الصادقين .

وقال الخليل : أشهد بأنك لذهاب غير جائز من قبل أن حروف الجر لا تعلق وقال : أقول . أشهد أنه لذهاب . . . » .

(إِنَّ) وصلتها الفاعل ، واللام تقطع ما بعدها . فلو جاز هذا لقلت : بلغني لذلك . فهذا واضح بين جداً .

فأما قوله عز وجل : (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)^(١) فمعناه :
إلا وهذا شأنهم . وهو - والله أعلم - جواب لقولهم : (ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق) .

/- وأما قوله عز وجل : (وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا)^(٢) . فـ (أَنَّهُمْ)
وصلتها في موضع الفاعل . والتقدير - والله أعلم - : وما منعهم إلا كفرهم .

ونظير التفسير الأول قول الشاعر :

ما أعطيتي ولا سأئتُهما إلا وإنني لحاجزى كرمي^(٣)

يقول : إلا وهذه حالي . فعلى هذا وضعه سيبويه . وغيره ينشده :

• ألا وإنني لحاجزى كرمى •

فهذه الرواية خارجة من ذلك التفسير ، ومعناه : أَنْ (ألا) تنبيه ، وأراد : أنا حاجزى كرمى من أَنْ أسأل ، أو أقبل .

(١) الفرقان : ٢٠ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ « ودخول اللام ههنا يدل على أنه موضع ابتداء قال سبحانه (وما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) » .

(٢) التوبة : ٥٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ « وأما قوله عز وجل (وما منعهم أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ) فإنما حملة على (منعهم) .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ على كسر همزة إن وقال الأعمى : « الشاهد فيه كسر إن لدخول اللام في خبرها ولأنها واقعة موقع الجملة النائية مناب الحال ولو حذفت اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك وكان المبرد يزعم أن الرواية : ألا وإنني وقوله يوجب أن كثيراً لم يسألها ولا أعطاها لأن كرمه حجزه عن السؤال والصحيح قول سيبويه لأنه ذكر عبد الملك وعبد العزيز ابني مروان بن الحكم ومشهور سؤاله إياها وإعطاؤهما إياه وإنما يريد : إذا سألهما وأعطياه حجزه كرمه عن الإلحاف بالسؤال وعن كسر النعمة » .

والمبرد لم يرد رواية سيبويه وإنما ذكر الرواية الأخرى وقال عنها إنها خارجة من ذلك التفسير .
والبيت لكثير وقبلة :

دَعْ عَنْكَ سَلَمِي إِذْ قَاتَ مَطْلِبُهَا وَاذْكُرْ خَلِيلِيكَ مِنْ بَنَى الْحَكَمِ

انظر مذهب الأغاني ج ٣ ص ١٥٤ والمعنى ج ٢ ص ٣٠٨

هذا باب

(إنَّ) المكسورة ومواقعها

اعلم أنَّ مكانها في الكلام في أحد ثلاثة مواضع ترجع إلى موضع واحد وهو الابتداء ؛ لأنَّه موضع لا يخلص للاسم دون الفعل .

وإنَّما تكون المفتوحة في الموضع الذي لا يجوز أن يقع فيه إلا الاسم^(١) . وذلك قولك : إنَّ زيدا منطلق- / ، وإنَّ عمرا قائم ، لا يكون في هذا الموضع إلا الكسر . فأنما قوله : (وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً)^(٢) فإنَّما المعنى معنى اللام ، والتقدير : ولأنَّ هذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدة ، وأنا ربُّكم فاعبدُون .

وكذلك قوله عند الخليل : (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا)^(٣) أى : ولأنَّ . وأما المفسِّرون فقالوا : هو على (أوحى) . وهذا وجه حسن جميل وزعم قوم من النحويين موضع (أَنَّ) خفض في هاتين الآيتين وما أشبههما ، وأن اللام مضمرة وليس هذا بشيء . واحتجوا بإضمار ربِّ في قوله :

« وَبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنْيْسٌ »^(٤)

(١) قال أبو على : كل موضع يصاح للإسم والفعل فالكسر ، وكل موضع تعين لأحدهما فالفتح . وقال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٢٧ « الفتح في مواضع المفردات والكسر في مطلق الجمل أولى من تعريف أبي على لأن ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والإسم كقوله تعالى (ومن عاد فينتقم الله منه) ولا يتعين الكسرة فيه . وأيضاً ما بعد (إذا) المفاجأة يتعين للإسم ولم يتعين فيه الفتح » .

(٢) المؤمنون : ٥٢ - وفي البحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٨ - ٤٠٩ : « قرأ الكوفيون بكسر الهزلة والتشديد على الاستئناف والحرمان وأبو عمرو بالفتح والتشديد ، أى ولأن . وابن عامر بالفتح والتخفيف » . وانظر النشر ج ٢ ص ٣٢٨ والاتحاف ص ٣١٩ وفي أصل المقتضب : أن هذه أُمَّتُكُمْ من غير واو وهى آية الأنبياء وليست فيها قراءة الفتح باتفاق القراء .

(٣) الجن : ١٨ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٦٤ « وقال أيضاً (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) عنزلة (وإن هذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدة) والمعنى ولأن هذه أُمَّتُكُمْ فاتقون ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً . وأما المفسِّرون فقالوا : على أوحى ولو قرئت (وإن المساجد لله) كان جيداً » .

(٤) سيأتي في الاستثناء .

وليس كما قالوا ؛ لأنَّ الواو بدلٌ من (رُب) كما ذكرت لك ، والواو في قوله تبارك وتعالى :
(وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ) واو عطف . ومحالٌ أن يُحذفَ حرفُ الخفض ولا يأتى منه بدلٌ .

واحْتِجَّ هؤلاءُ بأنَّك لا تقول : أنَّك منطلقٌ بلغنى أو علمت .

فَقِيلَ لهم : : هى لا تتقدَّمُ إلَّا مكسورةٌ ، وإنَّما كانت ها هنا بعد الواو منصوبةً لأنَّ المعنى
معنى اللام ؛ كما تقول / : جئتكَ ابتغاءَ الخير ، فتنصب والمعنى معنى اللام ، وكذلك قال $\frac{2}{608}$
الشاعر :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا^(١)

فإذا قلت : جئتكَ أنَّك تُحبُّ المعروف^(٢) - فالمعنى معنى اللام ، فعلى هذا قدَّمت ، وهذا
قد مرَّ^(٣) . فهذا قول الخليل .

والموضع الآخر للمكسورة : أن تدخل اللام في الخبر . وقد مضى قولنا في هذا ، لأنَّ اللام
تقطعها ممَّا قبلها ، فتكون مبتدأةً . فهذا ممَّا ذكرت لك أنَّها ترجع إلى الابتداء .

والموضع الثالث : أن تقع بعد القول حكايةً^(٤) فتكون مبتدأةً . كما تقول : «قال زيد :
عمرؤ منطلقٌ» ، و«قلت : الله أكبرُ» . وقد مضى هذا في باب الحكاية^(٥) .

(١) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ١٨٤ ، ٤٦٤ على نصب (ادخاره) و (تكرما) على المفعول لأجله والأصل لادخاره
ولتكرم فحذف حرف الجر ووصل الفعل فعمل .

العوراء : الكلمة القبيحة أو الفعل .

البيت من قصيدة لحاتم ، الديوان ص ١١٥ - ١٢١ والخزانة ج ١ ص ٤٩٢ - ٤٩٣ . وشروح سقط الزند ص ٦١٩

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٤ «تقول : جئت أنك تريد المعروف إنما تريد : لأنك تريد المعروف ولكنك حذف اللام

ههنا» .

(٣) انظر ص ٣٤١

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ «باب من أبواب إن .» .

تقول : قال عمرو : إن زيدا خير الناس وذلك لأنك أردت أن تحكى قوله ولا يجوز أن تعمل (قال) في (إن) ، كما
لا يجوز لك أن تعملها في زيد وأشباهه إذا قلت : قال زيد : عمرو خير الناس فإن لا تعمل فيها (قال) : كما لا تعمل (قال)
فيما تعمل فيه (أن) لأن (أن) تجعل الكلام شأنًا وأنت لا تقول : قال الشأن متفانًا كما تقول زعم الشأن متفانًا فهذه الأشياء بعد
(قال) حكاية مثل قوله عز وجل : (وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم) وقال أيضاً (قال الله إني منزلها عليكم) وكذا جميع
ما جاء في القرآن من ذا .

(٥) باب الحكاية في الجزء الرابع ص ٣٥٠ من الأصل .

فعلی هذا تقول : « قال زيد : إنَّ عمراً منطلقاً » ، وقال عبد الله : « إنَّك خير منه » .
من ذلك قوله عز وجل : (قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ)^(١) . وقال : (وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ)^(٢) وقال : (قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ)^(٣) .

فأما (أَتَقُولُ) التي في معنى الظنِّ فإنَّها تعمل في (إنَّ) عملها في الاسم ، كما قال :
أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُؤُا بِبَيْتِ أُمِّ مُتَنَاقِلِينَ^(٤)
وكما قال :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا^(٥)
لأنَّه يريد الظنَّ . فعلى هذا تقول : متى تقول . أنَّ زيدا منطلقاً^(٦) ، وأتقول أنَّ عمراً خارج .
فإن لم ترد بها معنى (تظن) وأردت بها الحكاية كسرت ، كما أنَّك تقول : زيد منطلق ،
تريد اللفظ ، ولا تريد الظنَّ .

(١) المائة : ١١٥

(٢) آل عمران : ٤٢

(٣) نوح : ٢

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٦٣ على إعمال (تقول) عمل (تظن) لأنها بمعنى ما فلم يرد قول اللسان وإنما أراد اعتقاد القلب .

بني لؤي . المفعول الأول ، و (أجهاً) المفعول الثاني .

وقال ابن المستوفى : أنشده سيبويه للكيت ولم أره في ديوانه والذي فيه :

أَنُؤَامًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُؤُا بِبَيْتِ أُمِّ مُتَنَاقِلِينَ

ولعمري أياك مبتداً حذف خبره وجوباً أي قسمي وجواب القسم محذوف أيضاً .

والبيت للكيت من قصيدة تبلغ ثلاثمائة بيت . الخزائن ج ١ ص ٨٦ - ج ٤ ص ٢٤

(٥) استشهد به سيبويه أيضاً كالبيت السابق ج ١ ص ٦٣

المفعولان : (الدار) وجملة (تجمعا) .

والبيت لعمري بن أبي ربيعة من قصيدة في الديوان ص ٤٩٣ - ٤٩٤

وانظر العيني ج ٢ ص ٤٣٥

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ « وسألت يونس عن قوله : متى تقول أنه منطلق فقال : إذا لم ترد الحكاية وجعلت (تقول)

مثل تظن قلت : متى تقول أنك ذاهب ، وإن أردت الحكاية قلت متى تقول : إنك ذاهب ، كما أنه يجوز لك أن تحكي فتقول : متى تقول : زيد منطلق وتقول : قال عمرو : إنه منطلق » .

هذا باب

من أبواب (إن) المكسورة

تقول : قد قاله القوم حتى إن زيدا يقول ، وقد شربوا حتى إن أحدهم يجر بطنه ،
لأنه موضع ابتداء . ألا ترى أنك / تقول : قد قاله القوم حتى زيد يقول :

٢
٦١٠

ولو قلت في هذا الموضع : (أن) كان محالا ؛ لأن (أن) مصدر ينبئ عن قصة ، فلو كان :
قد قاله القوم حتى قول زيد - كان محالا^(١) .

ولكن لو قلت : بلغني حديثك حتى أنك تظلم الناس - كان من مواضع (أن) المفتوحة ؛
لأن المعنى : بلغني أمرك حتى ظلمك الناس^(٢) وإنما يصلح هذا ويفسد بالمعنى .

وتقول : ظننت زيدا إنه منطلق^(٣) لا تكون إلا المكسورة ؛ لأن المعنى : ظننت زيدا هو
منطلق ؛ كما تقول : ظننت زيدا أبوه منطلق . واو قلت : ظننت زيدا أنه منطلق ، ففتحت
- لكان المعنى : ظننت زيدا الانطلاق ، وهذا محال .

ولكن لو قلت : ظننت أمرك أنك تظلم الناس - كان جيّدا ، لأن المعنى : ظننت أمرك
ظلمك الناس .

وكذلك ظننت زيدا عاقلا فإذا إنه أحمق^(٤) ، إنما تريد : فإذا هو أحمق ، كما قال :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ « باب آخر من أبواب (إن) - وذلك قولك : قد قاله القوم حتى أن زيدا يقول ، وانطلق
القوم حتى أن زيدا لمنطلق (فحتى) هنا معلقة لا تعمل شيئا في (إن) كما لا تعمل إذا قلت : حتى زيد ذاهب فهذا موضع ابتداء
(حتى) بمنزلة (إذا) ولو أردت أن تقول : حتى أن في هذا الموضع كنت محيلا لأن (أن) وصلها بمنزلة الانطلاق ولو
قلت : انطلق القوم حتى الانطلاق أو حتى الخبر كان محالا لأن (أن) تصير الكلام خبرا ، فلم يجوز على الابتداء » .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ : « وتقول : عرفت أمورك حتى أنك أحمق كأنك قلت : عرفت أمورك حتى حمقك ،
ثم وضعت (أن) في هذا الموضع . هذا قول الخليل » .

(٣) يجب كسر همزة إن إذا وقعت خبرا عن إسم ذات في الحال أو في الأصل .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ - ٤٧٢ « وكذلك إذا قلت : مررت فإذا أنه يقول : إن زيدا خير منك . . . فحال (إذا)
ها هنا كحالها إذا قلت : إذا هو عبد القفا والهازم وإنما جاءت أن ههنا لأنك هذا المعنى أردت ، كما أردت في حتى معنى : حتى
هو منطلق .

وكنْتُ أَرَى زَيْدًا - كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ^(١)

وتقول / : عَهْدِي بِهِ شَابًا وَإِنَّهُ يَوْمُئِذٍ يَفْخَرُ^(٢) ، أَي : وهذه حاله . ولو قلت : أَنَّهُ جاز على بُعْد . كَأَنَّكَ قلت : عَهْدِي بِهِ شَابًا وبفخره . وكذلك لو قلت : رَأَيْتُ زَيْدًا عَاقِلًا فَإِذَا إِنَّهُ أَحَقُّ ، وكنْتُ أَرَاهُ حَرًّا فَإِذَا إِنَّهُ عَبْدٌ ، ولو قلت : أَنَّهُ جاز . كَأَنَّكَ قلت : ظَنَنْتُهُ حَرًّا فَإِذَا الْعَبودية أَمْرُهُ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : (لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ)^(٣) . (فَأَنَّ) مرتفعة بجرَم ، ومعناها : والله أعلم .

= ولو قلت : مررت فإذا أنه عبد تريد : مررت به فإذا العبودية واللؤم كأنك قلت مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ثم وضعت (أن) في هذا الموضع جاز .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ على وقوع (إن) بعد إذا الفجائية فقال : سمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به (يريد كسر الهزمة) .

أرى : بضم الهزمة بمعنى أظن متعدد لثلاثة مفاعيل أولها نائب الفاعل وثانيها زيداً وثالثها سيداً وهو ملازم للبناء للمجهول وقيل ينصب مفعولين . واللهازم : جمع لهزمة بكسر الأول والثالث وهما عظامان ناتتان في الحيين تحت الأذنين وجمعهما الشاعر بما حوّلها .

من جعل إذا الفجائية ظرفاً كانت هي خبر المبتدأ ومن جعلها حرفاً كان الخبر محذوفاً والتقدير : فإذا العبودية حاصلة ويجوز أن يكون المحذوف هو المبتدأ أي فإذا أمره العبودية .

والمعنى : كنت أظن زيداً سيداً شريفاً كما قيل فيه فظهر أنه لثمي .

وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل .

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٩٩ وابن يمين ج ٨ ص ٦١ فقد فرق في المعنى بين كسر همزة أن وفتحها في البيت . والصبان

ج ١ ص ٣٣٠

(٢) على كسر همزة أن تكون الجملة الحالية معطوفة على (شَابًا) الواقع حالا أغنى عن خبر المبتدأ المحذوف وجوباً والتقدير

إذ كان شاباً . وعلى فتح همزة (إن) يكون المصدر المؤول من أن ومعمولها معطوفاً على الضمير المجرور بالباء (به) ووجه البعد حينئذ عدم إعادة الجار مع المعطوف والذي خفف هذا الشذوذ أن حذف الجار مع أن مطرد .

والمبرد في هذا المثال إنما حاكى مثالا لسيبويه قال في ج ١ ص ٤٦٢ « وتقول : رأيت شاباً وإنه يفخر يومئذ كأنك قلت :

رأيت شاباً وهذه حالة تقول هذا ابتداء ولم تحمل (إن) على رأيت ، وإن شئت حملت الكلام على الفعل ففتحت . »

(٣) النحل : ٦٢ - في سيبويه ج ١ ص ٤٦٩ « وأما قوله عز وجل (لا جرم أن لهم النار) ف (أن) جرم عملت فيها ،

لأنها فعل ومعناها : لقد حق عليهم أن لهم النار ولقد استحق أن لهم النار .

وقول المفسرين : معناها : حقاً أن لهم النار يدل ذلك أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مثلت فجرم قد عملت في أن . . . »

• • •

سيبويه والمبرد على أن فتح همزة أن واجب بعد (لا جرم) وهو ما جاء في القرآن الكريم في الآيات الخمس في القراءات

السبعة ، وغيرهما يميز كسر الهزمة بعد (لا جرم) وقد قرئ في الشواذ بالكسر في قوله تعالى (لا جرم أن لهم النار) (لا جرم

أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون) شواذ ابن خالويه ص ٧٢ البحر المحيط ج ٥ ص ٤٨٣ ، ٥٠٦ =

حَقٌّ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ؛ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمِ) ^(١) أَيْ : لَا يُحَقِّنْكُمْ
قال الشاعر :

وَلَقَدْ طَعَنْتَ أَبَا عِيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ فَزَارَةَ بِعُودِهَا أَنْ يَعْضَبُوا ^(٢)

وتقول : أَلَا إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ . (فَالْأَلَا) تنبيه ، و (إِنَّهُ) مبتدأ . وتقول : أَمَّا إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ عَلَى
ذَلِكَ الْمَذْهَبِ .

ولو قلت : أَمَّا أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ ، جاز على معنى : حَقًّا أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ . إذا أردت بها من التحقيق
والتوكيد ما أردت بقولك : (حَقًّا) ؛ لَأَنَّهُمْ يَضَعُونَهَا / فِي مَوْضِعِهَا ، فهذا قياس مطَّرد فيما ^٢
ذكرت لك ^(٣) .

= وخلاصة توجيه فتح همزة إن وكسرها بعد لا جرم كما يأتي :

(أ) (لا) رد للكلام سابق أو زائدة وجرم فعل ماض بمعنى وجب وحق عند سيبويه والمبرد والمصدر المؤول فاعل للفعل .

وقيل جرم بمعنى كسب والفاعل مستر والمصدر المؤول مفعول به أى كسب فعلهم أو قولهم أن لهم النار .

(ب) جرم مصدر بمعنى القطع ف (لا جرم) نظير (لا بد) والمعنى أنهم يستحقون النار لا انقطاع لاستحقاقهم والمصدر المؤول
خير للنافية للجنس على تقدير (من) الجارة المحذوفة .

(ج) ركبت (لا) مع (جرم) فكانت بمعنى حقاً والمصدر المؤول فاعل وهو رأى الفراء .

أما توجيه كسر همزة فعلى أن لا جرم بمنزلة القسم ف (إن) مكسورة همزة لأنها وقعت في جواب القسم .

وفي الفاضل للمبرد ص ٩٣ قال يزيد بن معاوية : لا جرم لأقامته الجائزة ، فهى قسم هنا .

انظر شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٣٢٦ - ٣٢٧ وأمالى القالى ج ٣ ص ٢١٠ . والكشاف ج ٣ ص ٣٧٣ والبحر المحيط
ج ٥ ص ٤٨٣ . والمخصص ج ١٣ ص ١١٧ وشرح أدب الكاتب للجواليتى ص ١٦٣ - ١٦٤ والخزانة ج ٤ ص ٣١٠ - ٣١٢

(١) المائدة : ٨٠٢

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٦٩ على أن (جرم) فعل يرفع الفاعل وجرم في البيت فعل متعده وهى في الآية فعل لازم .

والفاعل لجرم في البيت ضمير مستر يعود على طعنة .

البيت لأبى أسماء بن الضريبة ، وقيل بل هو لمطية بن عفيف في رثاء كرز العقيل وكان طعن أبا عينة وهو حصن بن حذيفة
ابن بدر الفزارى يوم الحاجر .

الخزانة ج ٤ ص ٣١٠ - ٣١٢ والجواليتى ص ١٦٣ - ١٦٤ - الاقتضاب ص ٣١٣ - شواهد الكشاف ص ٣٢ . واللسان

(جرم) .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٢ « وتقول : أما إنه ذاهب وأما أنه منطلق فسألت الخليل عن ذلك فقال : إذا قال : أما إنه

منطلق فإنه يجعله كقولك : حَقًّا أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ وإذا قال : إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ : إِلا كَأَنَّكَ قَتَلْتَ : إِلا إِنَّهُ ذَاهِبٌ وتقول :

أَمَّا وَاتَّهَ إِنَّهُ ذَاهِبٌ كَأَنَّكَ قَتَلْتَ : قَدْ عَمِلْتَ وَاتَّهَ أَنَّهُ ذَاهِبٌ وَإِذَا قُلْتَ : أَمَّا وَاتَّهَ أَنَّهُ ذَاهِبٌ فَكَأَنَّكَ قَتَلْتَ : إِلا وَاتَّهَ إِنَّكَ لِأَحْمَقٍ ،

هذا باب

الظروف و (أما)

إذا اتّصلت بشيءٍ منهنَّ (أنَّ)

نقول : يومَ الجمعة أنَّك خارج ، واليومَ أنَّك راحل ، ولك على أنَّك لا تُؤدّي ؛ لأنَّه أراد :
يومَ الجمعة خروجك ، وفي يوم الجمعة رحلتك ، ولك على تَرْك الأذى ؛ ألا ترى أنَّك
لو وضعت، (ذاك) في هذا الموضع لصلح فكنت تقول : في يوم الجمعة ذاك ، ولك على ذاك .

فإن قال قائل : هل يجوز : اليومَ إنَّك منطلق ، ولك على إنَّك لا تُؤدّي ؟

فإنَّ ذلك غير جائز ؛ لأنَّك تريد التقديم والتأخير ، فيكون على قولك : إنَّك منطلق اليوم
وإنَّك لا تُؤدّي لك على^(١) . وإنَّ رحلتك يومَ الجمعة . وإنَّما فسد لأنَّ (إنَّ) لا يصلحُ فيها /
التقديم والتأخير ، كما لم يصلح ذلك فيما تعمل فيه من الأسماء إذا كانت مكسورة . فإذا
كانت مفتوحة جاز فيها التقديم والتأخير ، أعني تقديم الخبر وتأخيرها ، لأنَّها موضوعة موضع
المصدر .

وتقول : أما يومَ الجمعة فإنَّك مرتحل ؛ لأنَّ معنى (أما) : مهما يكن من شيء^(٢) فإنَّك
مرتحل يومَ الجمعة . فما بعد الفاء يقع مبتدأ ، ألا ترى أنَّك تقول : أما زيدا فضربت ، فإنَّما

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٨ « وسألت الخليل فقلت ما منعهم أن يقولوا : أحقاً إنَّك منطلق على القلب كأنك قلت :
إنَّك ذاهب حقاً وإنك ذاهب الحق وإنَّك منطلق حقاً فقال : ليس هذا من مواضع (إن) لأن (إن) لا يبتدأ بها في كل موضع
ولو جاز هذا لجاز يوم الجمعة إنَّك ذاهب تريد : إنَّك ذاهب يوم الجمعة ولقلت أيضاً لا محالة إنَّك ذاهب تريد : إنَّك لا محالة
ذاهب » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ : « وأما (إما) ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فنطلق :
ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً » .

هو على التقديم والتأخير . لا يكون إلا ذلك ، لأنَّ المعنى : مهما يكن من شيء فزيديا ضربت ، أو فضربت زيديا .

ولو قال قائل : أمّا يومَ الجمعة فإنَّكَ مرتحل لجاز^(١) ، فيكون التقديم : مهما يكن من شيء ففي يوم الجمعة رحلتك . فهذا تقدير ما يقع في (أمّا) .

والدليل على أنَّها في معنى الجزاء لزوم الفاء لجوابها ، نحو : أمّا زيد فمنطلق ، (فأمّا الأيتيمَ فلا تقهر)^(٢) ، (وأمّا ثمودُ فهديناهم)^(٣) و (أمّا من استغنى . فأنْتَ لَهُ تَصَدَّى)^(٤) فالمعنى / : $\frac{٢}{٦١٤}$ مهما يكن من شيء فهذا الأمر فيه . فإنَّما تقديرها في الكلام كلّ التقديم والتأخير ، لا يكون إلا على ذلك .

(١) في سيبويه ١ : ٤٧٠ : « ويقول الرجل : ما اليوم ؟ فتقول : اليوم أنك مرتحل ، كأنه قال : في اليوم رحيلك وعلى هذا الحد تقول : أما اليوم فأنتك مرتحل . »

(٢) الضحى : ٩

(٣) فصلت : ١٧ - في سيبويه ١ ص ٤١ : « ومثل ذلك قوله عز وجل : (وأما ثمود فهديناهم) وإنما حسن أن يبيى الفعل على الإسم حيث كان معملا في المضمر وشغله به ، ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء . »

وقال في ص ٤٢ : « وقد قرأ بعضهم (وأما ثمود فهديناهم) » .

وانظر ص ٧٤ . وقراءة (وأما ثمود) بالفتح من الشواذ .

الأنحاف ص ٣٨١ ، ابن خالويه ص ١٣٣

(٤) عبس : ٦٠٥

هذا باب من أبواب (أن) مكررة

وذلك قولك : قد علمت أن زيدا - إذا أتاك - أنه سيكرمك ، وذلك أنك قد أردت :
قد علمت أن زيدا - إذا أتاك - سيكرمك ، فكررت الثانية توكيدا ، ولست تريد بها
إلا ما أردت بالأولى . فمن ذلك قوله عز وجل : (أَيْمِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا
وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ)^(١) فهذا أحسن الأقاويل عندى فى هذه الآية ، وقد قيل فيها غير هذا .
ونحن ذا كروه فى آخر الباب إن شاء الله .

ونظير تكرير (أن) ها هنا قوله تبارك وتعالى : (وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ)^(٢) وقوله
عز وجل : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنْهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا)^(٣) . وكذلك قوله عز وجل :
(وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا)^(٤) .

ومن هذا الباب عندنا وهو قول أبي عمر الجرى / (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ)^(٥) . فالتقدير : والله أعلم - فله نار جهنم ، ورُدَّتْ (أن) توكيدا . وإن
كسرها كاسر جعلها مبتدأة بعد الفاء ؛ لأن ما بعد فاء المجازاة ابتداء ، كقوله عز وجل : (قُلْ

(١) المؤمنون : ٣٥

فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٧ : « وما جاء ميلا من هذا الباب (أيمدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون) ،
فكانه عل : أيمدكم أنكم مخرجون إذا متم ، وذلك أريد بها ، ولكنها إنما قدمت (أن) الأولى ليعلم بعد أى شئ الإخراج . ومثل
ذلك قولهم ، زعم أنه إذا أتاك أنه سيفعل ، وقد علمت أنه إذا فعل أنه سيمضى » .

(٢) هود : ١٦

(٣) الحشر : ١٧

(٤) هود : ١٠٨

(٥) التوبة : ٦٣ - فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٧ : « وزعم الخليل أن مثل ذلك قوله تبارك وتعالى : (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) ولو قال : فإن - كانت عربية جيدة » .

والقراءة بكسر الهزة من (فإن) من الشواذ . البحر ج ٥ ص ٦٥

إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ (١) (فإن) في هذا الموضع يجوز أن تكون الأولى التي وقعت بعد الحكاية كُرِّرَتْ ، ويجوز أن تكون وقعت مبتدأة بعد الفاء ، كقولك : من يأتني فإنني سأكرمه .

وأما أبو الحسن الأخفش فقال في قوله تبارك وتعالى : (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) قال : المعنى : فوجوب النار له ، ثم وضع (أن) في موضع المصدر . فهذا قول ليس بالقوى ، لأنه يفتحها مبتدأة ، ويضمر الخبر .

وكذلك قال في قوله : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ) (٢) ، أى فوجوب الرحمة له . والقول فيه عندنا التكرير على ما ذكرت لك .

فأما ما قيل في الآية / التي ذكرنا قبل سوى القول الذى اخترناه وهى (أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ) فَإِنَّ يَكُون (أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ) مرتفعاً بالظرف . كأنه فى التقدير : أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ إِخْرَاجَكُمْ . فهذا قول حسن جميل (٣) .

(١) الجمعة : ٨

(٢) الأنعام : ٥٤ . وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٦٧ - ٤٦٨ وقراءة الفتح والكسر فى أنه وفى فأنه من السبعة : غيث النفع ص ٩٠ - شرح الشاطبية ص ١٩٤ النشر ج ٢ ص ٢٥٨ وانظر العكبرى ج ١ ص ١٣٧ والبحر المحيط ج ٤ ص ١٤١ .

(٣) خلاف المبرد مع سيبويه فى إعراب الآية (أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ .) كان مما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه فقال :

قال حمد : وأما الآية - والله أعلم - فإن تكرار (أن) فيها على وجهين :

أحدهما : أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ إِخْرَاجَكُمْ فَإِنَّكُمْ مُخْرَجُونَ وهو الإخراج وعمل الظرف وهو (إذا) فن ثم لم يجر الكسر كما لا يجوز يوم الجمعة إنك ذاهب لأن منتهى : ذهابك وهذا خلاف قوله فى الظروف وهو يقول أيضاً لا يجوز أيضاً يوم الجمعة إنك ذاهب وحجته قوله : لأن (أن) لا تبدأ فى كل موضع . هذا كلام لا وجه له متى لم تحدد تلك المواضع بالعلل والمعنى فيها ما قلنا من الظروف عاملة .

والوجه الآخر : أن يكون إنما هو أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ ، كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ فَلَمَّا تَبَاعَدَ (مُخْرَجُونَ) عن (أن) ردها توكيدا ومثل هذا فى القرآن كثير من ذلك (قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم رد (أن) ثانية والمعنى والله أعلم قل إن الموت الذى تفرون منه ملاقيكم .

وأما سيبويه فكان يقول : للمعنى : أَنْ (يَعْد) وقعت على (أَنْ) الثانية وذكر (أَنْ) الأولى لِيُعْلَمَ بَعْدَ أَيْ شَيْءٍ يكون الإخراج ؟ .

= ومثله (أفان مت فهم الخالدون) رد الفاء والمعنى - والله أعلم - أفهم الخالدون إن مت . وهذا أكثر من أن يحصى وحكى عن الخليل أن مثل ذلك قوله (ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم) ولم يقل صواباً لأن ما بعد الفاء لا يكون إلا مبتدأ ولكنه إنما فتح على معنى فوجوب النار . هذا قول الأخفش والصواب عندي أن (أن) الأولى زيدت كما ذكرت لك من قبل وكذلك قول الجرمي .

ورد على المبرد ابن ولاد في الانتصار فقال :
قال أحمد : أما قوله : أن (إذا) عملت في (أن) فقد مضى وده في القول في أن الظروف لا ترفع وأتينا في ذلك بما أغنى عن الإعادة إذ كانت فيه كفاية ولكننا نخص هذه المواضع من الرد بما يشاكله .

لو كان الأمر على ما ذهب إليه لجاز أن يكون الكلام مكثفياً باذا والاسم الذي في تأويل المصدر فتقول : إذا تم الإخراج ، وإذا تم أنكم مخرجون وهذا لا يجوز لأن الإخراج من صلة الكلام الأول الذي قبل (إذا) وهو جواب (إذا) لأنها في تأويل الجزاء ومن العرب من يجزم بها ومنهم من لا يجزم وهي بمعنى الجزاء في الوجهين وأما استغنيانا عن الفاء والفعل ههنا لأن الفعل الذي يليها ماض فحسن تقديم الجواب وهذا كقولك : أنا إن شاء الله أزورك .

وأما تمثيله هذا بيوم الجمعة فليس كذلك لأن يوم الجمعة ليس فيه جزاء وإنما فتحت (أن) ولم تكسر إذا قلت : يوم الجمعة أنك ذاهب لأن يوم الجمعة من صلة الخبر فلا يجوز أن تقدم ههنا صلة الخبر على أن . كما لا يجوز أن تقدم الخبر عليها فلما لم يجز ذلك جعلت مصدراً وجعلت اليوم خبراً مقدماً .

وأما قوله : أنه جعل حجة في ذلك قوله : ان (أن) لا تبتدأ في كل موضع فالذي أنكره أنه لم يصحب هذه الدعوى تحرير المواضع وذكر اللعل التي توجب فتحها أو كسرها وقد ذكر ذلك وخطب به في أبواب كثيرة ومواضع بين فيها ما يوجب الفتح أو الكسر وليس تصلح إعادتها عند كل دعوى فيطول بذلك الكتاب ولا هي علة واحدة فيأتي بها في لفظة أو لفظات يسيرة ولا كل قول يمكن فيه ذلك فإن كان هذا ممكناً فقد كان بذكره أولى وبشرحه أحق من الطعن عليه لأن هذا يدخل في باب الشرح لما قصر في كشفه والدلالة عليه لا في باب الرد فيما غلط فيه إذ كانت دعواه صحيحة .

وأما الوجه الآخر الذي ذكره في التكرار فهو الوجه الذي ذكره سيبويه في البديل ، وهل البديل إلا تكرار الاسم الأول مؤكداً بتكرره ؟ ألا ترى إلى قول سيبويه في باب البديل : أن الاسم الثاني يثنى توكيداً فقد جعله مثني وإنما سماه هذا مكرراً لأنه يأتي على نوعين : منه ما يرد بلفظ الأول وهو واحد وهو أقل الوجهين ، ومنه ما يأتي بغير لفظ الأول كقولك : قام أخوك زيد وهو أكثر الوجهين ، فسمى ما كان مثني بلفظ الأول مكرراً وهو بدل بأي اسم سماه .

الأمر أنه لا بد من أن يجعل لأن الثانية موضعاً من الإعراب ولا بد له من رده من أن يقول : انه يرب الثانية بإعراب الأولى وإلا جعل هذا الاسم في الكلام لاموضع له من الإعراب ولو قلت قام زيد زيد لكان إعرابه كإعراب قام أخوك زيد كأنك ظننت أن المخاطب لم يفهم عنك فأعدت الاسم ، وكررت توكيداً .

وأما الآيات التي استشهد فيها بالتكرار فليس ينكر أن يكون التكرار جائزاً في الكلام وقد أصاب في تأويل بعضها ، وأخطأ في بعض .

وهذا قول ليس بالقوى^(١) .

== فأما ما أخطأ فيه فتأويل قوله (أفان مت فهم الخالدون) فجعل الفاء ههنا مكررة ، وليس كما ذكر لأن الفاء الأولى عاطفة على كلام المتكلم ، والثانية جواب المجازاة ، ألا ترى أن الثانية لا يصلح الكلام إلا بها ولا يتم دونها والأولى ليست كذلك لأن المجيء بها في الكلام لا يلزم ، ألا ترى لو أن قائلنا قال لك : ما قام زيد فأردت أن تعطف على كلامه لقلت : أقفام عمرو وإن شئت لم تأت بالفاء ومن العجب أنه في هذا الكلام يجعل التكرار بالحرف الأول لا بالثاني لأن الأول لا يجوز حذفه والثاني جائز حذفه من الكلام .

وأما تأويله في قوله تعالى (ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم) وقوله : أن ما بعد الفاء لا يكون إلا مبتدأ ، فهذا رد على القراء في قراءتهم بالفتح ثم ناقض بعد ذلك بأن قال : وإنما فتح على معنى فوجوب النار لهم وهي إذا كانت مبتدأة فلا يجوز أن تكون مفتوحة وحكى هذا القول عن الأخفش ثم رغب عنه وعدل إلى غيره ولو لزم أن يفتح على معنى ما قال الأخفش فوجوب النار له كأنه يجعلها مصدراً في موضع الابتداء فيفتحها ويضمر الخبر لوجب أن يفتحها مبتدأة وينوى ذلك فيقول : أن لزيد مالا بالفتح وهذا لا يميزه أحد ولا سمع في كلام عربي (ينظر كلام المبرد في المقتضب عن الآية) .

وأما الذي رآه صواباً وعدل عن قول الأخفش إليه وهو التكرار الذي ذكره في المسألة الأولى فهو قول سيبويه في البديل وإنما غير الكلام بقوله : التكرار وإلا فلا بد من أن يجعل لأن الثانية موضعاً من الإعراب وذلك يلزمه أن يعربها بإعراب الأولى لا غير وإنما التبس عليه ذلك من أجل أن الهاء الأولى كتابة عن جملة وهي الجملة التي بعدها (يريد ضمير شأن) فإذا أراد أن يضع أن الثانية موضع الأولى صار البديل على المعنى وتغير اللفظ لأنك تقول إذا وضعت الثانية موضع الأولى : (ألم يعلموا أن لمن يحاد الله ورسوله نار جهنم) فيقل الجزاء من اللفظ ومعناه موجود في (من) في هذه التي صارت بمعنى الذي ولم يتغير من المعنى شيء ولما كانت اللام التي في (له) عاملة في الهاء العائدة على (من) التي للمجازاة جعلناها عاملة بعد أن في (من) التي قامت مقام حرف الجزاء لأن الهاء هي هي في المعنى (الانتصار ص ٢١٥ - ٢٢١) .

وإعراب هذه الآية جملة أبو نزار الملقب بملك النحاة في (المسائل العشر المتعبدات إلى الحشر) وقد ذكر هذه المسائل السخاوى في كتابه سفر السعادة وكان إعراب هذه الآية أول هذه المسائل انظر مخطوطة دار الكتب ص ١٥٠ وقد نقلها أيضاً السيوطي في الأشباه والنظائر ج ٣ ص ١٥٨ - ١٨٣ .

وإعراب الآية استغرق ص ١٥٨ - ١٦٢ .

وانظر في إعرابها الكشف ج ٣ ص ٤٧ والمكبري ج ٢ ص ٧٨ والبحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٤ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٣٣ .

(١) أجاز المبرد في نحو : في الدار عبد الله أن يكون عبد الله مرتفعاً بالطرف وهو مذهب الأخفش ورد عليه ابن ولاد في الانتصار ص ١٢٤ - ١٣٢ .

هذا باب

(أَنْ) و (إِنْ) الخفيفتين

اعلم أنَّ «أَنْ» تكون في الكلام على أربعة أوجه^(١) :

فوجه : أَنْ تكون هي والفِعْلُ الذي تنصبه مصدرًا ؛ نحو قولك : أريد أن تقوم يافتي ؛
أى : أريد قيامك ، وأرجو أن تذهب يافتي ، أى : أرجو ذهابك . فمن ذلك قول الله / : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)^(٢) أى والصيام خير لكم . ومثله : (وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَهُنَّ)^(٣) .

ووجه آخر : أَنْ تكون مخففة من الثقيلة . وذلك قوله عز وجل : (وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٤) . لو نصبت بها وهى مخففة لجاز . فإذا رفعت ما بعدها فعلى حذف التثقيل والمضمر في النية ، فكأنه قال : أنه الحمد لله رب العالمين . وقد مضى تفسير هذا في موضع عملها خفيفة^(٥) .

والوجه الثالث أَنْ تكون في معنى (أى) التي تقع للبيان والتفسير ، وذلك قوله عز وجل :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « فى (أَنْ) مفتوحة تكون على وجوه :

فأحدها أَنْ تكون (أَنْ) وما عملت فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها .

والآخر : أَنْ تكون فيه بمنزلة (أى) .

ووجه آخر : هى مخففة محذوفة .

ووجه آخر تكون فيه لنوا ، وذلك نحو قولك : لما أن جاء ذهب ، وأما والله أن لو فملت لأكرمك » وانظر ج ٢ ص ٣٠٦

(٢) البقرة : ١٨٤ .

(٣) النور : ٦٠ .

(٤) يونس : ١٠ . وفى سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ « وأما قوله عز وجل (وأخِر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) وآخر

قولهم : أن لا إله إلا الله فمل قوله : أنه لا إله إلا الله وعلى أنه الحمد لله » .

(٥) باب (أَنْ) في هذا الجزء ص ٣٠ وانظر الأول ص ٤٨ .

(وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ)^(١) . ومثله : بيّنت له الحديث أن قد كان كذا وكذا . تريد : أى امشوا ، وأى قد كان كذا وكذا .

ووجه رابع : أن تكون زائدة مؤكّدة ؛ وذلك قولك : لما أن جاء زيد قمت ، والله أن لو فعلت لأكرمتك^(٢) .

* * *

وأما (إن) المكسورة فإن لها أربعة أوجه مخالفة لهذه الوجوه^(٣) .

فمن ذلك / (إن) الجزاء ؛ وذلك قولك : إن تأتني آتتك ، وهى أصل الجزاء ؛ كما أن $\frac{2}{618}$ الألف أصل الاستفهام^(٤) .

وتكون فى معنى (ما)^(٥) . تقول : إن زيد منطلق ، أى : ما زيد منطلق .

وكان سببويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ؛ لأنّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره ؛ كما تدخل ألف الاستفهام فلا تُغيّره . وذلك كمذهب بنى تميم فى (ما) .

وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بإيس ؛ كما فعل ذلك فى (ما) . وهذا هو القول ، لأنّه لا فصل بينها وبين (ما) فى المعنى ، وذلك قوله عز وجل : (إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ)^(٦) وقال : (إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا)^(٧) . فهذان موضعان .

(١) سورة ص : ٦ . فى سببويه ج ١ ص ٤٧٩ « باب ما تكون أن فيه بمنزلة أى وذلك قوله عز وجل (وانطلق الملائمهم أن امشوا واصبروا) زعم الخليل أنه بمنزلة أى لأنك إذا قلت : انطلق بنو فلان أن امشوا فأنت لاتريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشى » . وانظر المقتضب الجزء الأول ص ٤٩ .

(٢) انظر الجزء الأول ص ٤٩

(٣) انظر الجزء الأول ص ٤٩ - ٥٠ .

(٤) فى سببويه ج ١ ص ٤٧٥ « وأما (ان) فتكون للمجازاة .

(٥) فى سببويه ج ١ ص ٤٧٥ « وتكون فى معنى (ما) ، قال الله عز وجل (إن الكافرون إلا فى غرور) أى ما الكافرون إلا فى غرور » .

(٦) الملك : ٢٠

(٧) الكهف : ٥

والموضع الثالث : أن تكون (إن) المكسورة المخففة من الثقيلة^(١) ، فإذا رفعت ما بعدها لمك أن تدخل اللام على الخبر ، ولم يعجز غير ذلك ؛ لأن لفظها كلفظ التي في معنى (ما) ، وإذا دخلت اللام عليم أنها الموجبة لا النافية ، وذلك قولك : إن زيدا منطلق . وعلى هذا قوله عز وجل : / (إن كل نفس لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) (٢) ، (وإن كانوا ليَقُولُونَ) (٣) .

وإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام إلا أن تدخلها توكيدا ، كما تقول : إن زيدا منطلق .

* * *

والموضع الرابع : أن تدخل زائدة مع (ما) ، فتردها إلى الابتداء ، كما تدخل (ما) على (إن) الثقيلة ، فتمنعها عملها ، وتردها إلى الابتداء في قولك : إنما زيد أخوك^(٤) ، و(إنما يخشى الله من عباده العلماء) (٥) وذلك قولك : ما إن يقوم زيد ، وما إن زيد منطلق . لا يكون الخبر إلا مرفوعا لما ذكرت لك . قال زهير :

مَا إِنْ يَكَادُ يُخَلِّيهِمْ لِرُجُوعِهِمْ تَخَالِجُ الْأَمْرُ إِنْ الْأَمْرُ مُشْتَرِكُ

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ « واعلم أنهم يقولون : إن زيد لذهب ، وإن عمرو لخبر منك . لا تخفها جعلها بمنزلة لكن حين خفها ، وألزمها اللام لئلا تلبس بأن التي هي بمنزلة (ما) التي ينفي بها . ومثل ذلك (إن كل نفس لما عليها حافظ) إنما هي لعلها حافظ . وقال تعالى (إن كل لما جميع لدينا محضرون) إنما هي : لجميع ، و(ما) لغو . وقال تعالى (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) (وإن نفلنك لمن الكاذبين) ، وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمرا لمنطلق ؛ وأهل المدينة يقرأون (وإن كلا لما ليقينهم ربك أعمالهم) يخففون وينصبون . وانظر ج ١ ص ٧٥ وانظر المقتضب ج ١ ص ٥٠ .

(٢) قرئ في السبعة بتشخيف الميم في ما وتشديدها ، وعلى التخفيف فإضافة وأن مخففة . وعلى التشديد فلما بمعنى (إلا) و (إن) نافية .

الاتحاد ص ٤٣٦ غيث النفع ص ٢٧٥ وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٥٤ .

(٣) الصفات : ١٦٧ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفها (ما) إلى الابتداء في قولك : إنما . وذلك قولك : ما إن زيد ذاهب ، وقال الشاعر :

وَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوْلَةُ آخَسِرِينَا

وانظر المقتضب ج ١ ص ٥١ في الحديث عن (إن) الزائدة .

(٥) فاطر : ٢٨

(٦) لوجهتهم : لطريقتهم تخالج الأمر : اختلافهم في الرأي ، يقول بعضهم نصنع كذا وبعضهم نصنع كذا . الأمر مشترك . معناه : لا يجتمعون على رأي واحد .

والبيت من قصيدة لزهير : الديوان ص ١٦٤ - ١٨٣ . وانظر الحصاص ج ١ ص ١١٠ ج ٢ ص ٢٨٣ - ج ٣ ص ١٠٨

وقال الآخر :

ومسا إن طِيننا جُبْنٌ ولكنْ مَنايانا ودولةٌ آخَرِينا^(١)

فإن قال قائل : فما بالها لما خُفِّت من الثقيلة المكسورة اختير بعدها الرفع ، ولم يصلح ذلك في المخففة من المفتوحة إلا أن ترفع على أن يضر فيها ؟

قيل : لأنَّ المفتوحة وما بعدها مصدرٌ ، فلا معنى لها في الابتداء ، والمكسورة ، إنما دخلت على الابتداء وخبره ، فلما نقصت عن وزن الفعل رجع الكلام إلى أصله .

ومن رأى النصب بها أو بالمفتوحة مع التخفيف قال : هما بمنزلة الفعل ، فإذا خُفِّتا كانتا بمنزلة فعلٍ محذوف منه ، فالفعل يعمل محذوفاً عملاً تاماً^(٢) . فذلك قولك : لم يكُ زيد منطلقاً ، فعمل عملاً والنون فيه . والأدريس الرفع فيما بعدها ، لأنَّ (إنَّ) إنما أشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنى ، فإذا نقص اللفظ ذهب الشبه . ولذلك الوجه الآخر وجهٌ من القياس كما ذكرت لك .

وكان الخليل / يقرأ (إنَّ هذانِ لساحرانِ)^(٣) ، فيؤدّي خطأ المصحف ومعنى (إنَّ) الثقيلة $\frac{٢}{٦٢٠}$ في قراءة ابن مسعود (إنَّ..ذانٍ لساحِرانٍ) .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٥١

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ « وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله ، كما لم يغير عمل (لم يك) و (لم أبل) حين حذف .

وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما) » .

(٣) في الأتخاف ص ٣٠٤ « فنافع وابن عامر وأبو بكر وحزمة والكماني وأبو جعفر ويلقبوب وخلف بتشديد (إن) .

و (هذان) بالألّف وتخفيف النون .

« وقرأ ابن كثير وحده بتخفيف (أن) و (هذان) بالألّف مع تشديد النون .

وقرأ حفص كذلك إلا أنه خفف نون هذان .

وهاتان القراءتان أوضح القراءات في هذه الآية معنى ولفظاً وخطأً ، وذلك أن (إن) المخففة أهملت ، و (هذان) مبتدأ ،

و (ساحران) الخبر ، واللام للفرق بين النافية والمخففة .

وقرأ أبو عمرو (إن) بتشديد النون ، و (هذين) بالياء مع تخفيف النون ، وهذه القراءة واضحة من حيث الإعراب .

لكن استشكلت من حيث خطأ المصحف ، وذلك أن هذين رسم بغير ألف ولا ياء ، ولا يرد بهذا على أبي عمرو ، وكما جاء في الرسم

مما هو خارج عن القياس مع صحة القراءة وتواترها » .

وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٢٥٥ .

نَمَّ الجزء الثَّالِثُ والحمد لله ربَّ العالمين

يتلوه في الجزء الثالث : هذا باب (أَنْ) المفتوحة وتصرّفها

$\frac{٢}{٦٢١}$

/ كتب مهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلاثمائة
وهو يسأل الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة له ولأصحابه

قابلت هذا الجزء إلى آخره وصحّحته في سنة سبع وأربعين وثلاثمائة
وكتب الحسن بن عبد الله السيرافي

$\frac{٢}{٦٢٢}$

/ مسألة ميراث والجواب عنها أضيفت إلى النسخة ،
وأخذت رقم ٦٢٥

فهرس أبواب الجزء الثاني من المختضب

صفحة	
١	هذا باب إعراب الأفعال المضارعة ، وكيف صار الإعراب فيها دون سائر الأفعال ؟
٥	هذا باب تجريد إعراب الأفعال
٦	هذا باب الحروف التي تنصب الأفعال
١٠	هذا باب (إذن)
١٣	هذا باب الفاء وما ينتصب بعدها وما يكون مطوقاً بها على ما قبله
١٥	هذا باب مسائل هذا الباب وما يكون فيه معطوفاً أو مبتدأ مرفوعاً ، وما لا يجوز فيه إلا النصب إلا أن يضطر شاعر
٢٤	هذا باب الواو
٢٧	هذا باب (أو)
٢٩	هذا باب (أن)
٣٢	هذا باب الفعل بعد (أن) وانقطاع الآخر من الأول
٣٧	هذا باب (حتى)
٤١	هذا باب مسائل (حتى) في البابين : النصب والرفع
٤٣	هذا باب الحروف التي تجزم الأفعال
٤٥	هذا باب المجازاة وحروفها
٥٨	هذا باب مسائل المجازاة ، وما يجوز فيها وما يمتنع منها
٦٣	هذا باب ما يرتفع بين المجزومين ، وما يمتنع من ذلك
٦٦	هذا باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشر اضطراراً
٧٢	هذا باب ما تحتل حروف الجزاء من الفصل بينها وبين ما عملت فيه
٨٠	هذا باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها
٨٥	هذا باب ألفات الوصل والقطع
٨٦	هذا باب الأفعال التي تدخلها ألف الوصل والأفعال الممتنعة من ذلك
٩٠	هذا باب دخول ألف الوصل في الأسماء غير المصادر
٩٣	هذا باب مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة صحيحها ومعتلها ، والاحتجاج لذلك وذكر أبياتها
١٠٢	هذا باب أفعال المطاوعة من الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة ، والأفعال التي لازوائد فيها منها
١٠٥	هذا باب ما كان من بنات الأربعة . وألحق به من الثلاثة
١٠٩	هذا باب ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة
١١٢	هذا باب معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزيادة للمبالغة
١٢٢	هذا باب مصادر ذوات الثلاثة على اختلافها وتبيين الأصل فيها

١٢٧	هذا باب ما كان من المعتل فيما جاوز فعله الثلاثة فلزمه الحذف لاعتلاله والإتمام لسلامته
١٢٩	هذا باب الأمر والنهي
١٣٨	هذا باب ما وقع من الأفعال للجنس على معناه ، وتلك الأفعال : نعم وبئس وما وقع في معناهما
١٥١	هذا باب العدد وتفسير وجوهه والملة فيما وقع منه مختلفا
١٧٣	هذا باب إضافة العدد واختلاف التحوين فيه
١٧٦	هذا باب ما يضاف من الأعداد المنونة
١٧٩	هذا باب اشتقاقك للعدد اسم الفاعل ، كقولك : هذا ثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة
١٨٣	هذا باب ما يضاف إليه من العدة من الأجناس وما يمتنع من الإضافة
١٨٦	هذا باب الجمع لما يكون من الأجناس على فعلة
١٩١	هذا باب ما جاء من هذا في ذوات الياء والواو التي ياءا تهن وواوأتين لامات
١٩٣	هذا باب الجمع لما كان على ثلاثة أحرف
٢٠٧	هذا باب ما يجمع مما عدة حروفه أربعة
٢١٤	هذا باب جمع ما لحقته الهزمة في أوله من الثلاثة
٢٢٠	هذا باب جمع الأسماء التي هي أعلام من الثلاثة
٢٢٣	هذا باب ما كان اسما على فاعل غير نعت معرفة أو نكرة
٢٢٦	هذا باب ما كان على أربعة أحرف أصلية أو فيها حرف زائد
٢٢٨	هذا باب ما كان على خمسة أحرف كلهن أصل
٢٢٩	هذا باب ما عدته خمسة أحرف أو أكثر بزيادة تلحقه
٢٣٠	هذا باب ما كان عدته أربعة أحرف وفيه علامة التأنيث
٢٣٢	هذا باب ما كان على خمسة أحرف وفيه زيادتان ملحقتان أو غير ملحقتين
٢٣٣	هذا باب ما تلحقه زائدتان : إحداها ملحقة والأخرى غير ملحقة
٢٣٤	هذا باب التصغير وشرح أبوابه ومذاهبه
٢٣٥	هذا باب ما كان من المذكر على ثلاثة أحرف
٢٣٨	هذا باب ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف
٢٤١	هذا باب تصغير ما كان من المذكر على أربعة أحرف
٢٤٧	هذا باب تحوير بنات الخمسة
٣٤٩	هذا باب تصغير الاسماء المبنية من أفعالها
٢٥٣	هذا باب ما لحقته زائدتان : إحداها ملحقة والأخرى غير ملحقة ، وذلك قولك : ثمان وثمان
٢٥٥	هذا باب ما يحقر على مثال جمعه على القياس لا على المستعمل
٢٥٧	هذا باب ما كان على أربعة أحرف مما آخره حرف تأنيث
٢٦٤	هذا باب ما لحقته الألف والنون زائدتين
٢٦٦	هذا باب ما كانت في آخره ألفان زائدتان لغير التأنيث وذلك نحو : عليها وحرباء وزيزاء ونحوه
٢٦٨	هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما حذف منه حرف وجعل مكانه حرف

٢٧٠	هذا باب ما يصغر من الأماكن وما يمتنع من التصغير منها
٢٧٤	هذا باب تحقير الظروف من الأزمنة
٢٧٨	هذا باب تصغير ما كان من الجمع
٢٧٩	هذا باب ما كان على فعل من ذوات الياء والواو نحو : باب وناب ودار وما أشبهه
٢٨٢	هذا باب ما كانت الواو فيه ثالثة في موضع العين
٢٨٤	هذا باب ما كانت الواو منه في موضع اللام
٢٨٥	هذا باب ما يسمى به من الجماعة
٢٨٦	هذا باب تحقير الأسماء المهمة
٢٩١	هذا باب أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها
٢٩٢	هذا باب التصغير الذي يسميه النحويون تصغير الترخيم
٢٩٣	هذا باب الحروف التي تكون استفهاما وخبرا وسندكرها مفعلة في أبوابها إن شاء الله
٢٩٣	هذا باب (أي) مضافة ومفعلة في الاستفهام
٢٩٦	هذا باب مسائل (أي) في الاستفهام
٣٠١	هذا باب (أي) إذا كانت مستفهما مستثبنا
٣٠٣	هذا باب (أي) إذا كنت مستثبنا بها عن معرفة
٣٠٥	هذا باب (من) إذا كنت مستفهما بها عن نكرة
٣٠٨	هذا باب (من) إذا كنت مسترشدا بها عن إثبات معرفة
٣١٠	هذا باب (من) إذا أردت أن يضاف لك الذي تسأل عنه
٣١١	هذا باب السفة التي تجعل وما قبلها بمنزلة شيء واحد فيحذف التنوين من الموصوف
٣١٦	هذا باب ما يلحق الاسم والفعل وغيرها مما يكون آخر الكلام في الاستفهام
٣١٧	هذا باب القسم
٣٢٤	هذا باب الأسماء التي يعمل بعضها في بعض وفيها معنى القسم
	هذا باب ما يدرسم عليه من الأفعال وما بال تنون في كل ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها إلا في هذا الموضع الذي أذكره
٣٣٢	لك فإنه لا يجوز حذفها ؟
٣٣٩	هذا باب الفرق بين إن وأن
٣٤١	هذا باب من أبواب أن المفتوحة
٣٤٣	هذا باب إن إذا دخلت اللام في خبرها
٣٤٦	هذا باب إن المكسورة ومراقبها
٣٤٩	هذا باب من أبواب (إن) المكسورة
٣٥٢	هذا باب الظروف أو (أما) إذا اتصلت بشيء منهن (أن)
٣٥٤	هذا باب من أبواب (أن) مكسورة
٣٥٨	هذا باب (أن) و (إن) الخفيفتين

رقم الإيداع ٤٦٩٦ / ١٩٧٩
الترقيم الدولي . ٩٩-٢٤١-٩٧٧ ISBN